الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة ـ
كلية الآداب والحضارة الإسلامية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:.....
رقم التسجيل:.....

الموارد البحرية للجزائر العثمانية خلال القرنين 11ـ12ه/17ـ18م

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ.

تخصص: العلاقات الاقتصادية والثقافية للجزائر ودول المغرب الكبير.

إعداد الطالب:
سمير مشوشة

إشراف الأستاذ الدكتور:
أحمد صاري

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
01	عبد المجيد قدور	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	رئيسا
02	أحمد صاري	أستاذ	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	مشرفا ومقررا
03	علي آجقو	أستاذ	جامعة الحاج لخضر –باتنة1ـ	عضوا
04	فارس كعوان	أستاذ	جامعة محمد لمين دباغين سطيف2ـ	عضوا
05	محمد أوجرتني	أستاذ محاضر أ	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	عضوا

السنة الجامعية: 1439ـ1440ه/2018ـ2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى في محكم تنزيله :

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

﴿الآية 19 من سورة النمل﴾

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إهداء

- إلى والديَّ الكريمين حفظهما اللّه ورعاهما،فرغم أميّة الكتابة والقراءة إلا أني تعلمت منهما قيَم ومعاني:العفة، نكران الذات وفعل الخير قدر الاستطاعة.

- إلى زوجتي الفاضلة "أم أسيل" والتي غمرتني بحلمها وكرمها وتحمَّلت معي مشقّات هذا العمل في سبيل توفير الجو المناسب لقدوم هذا المولود العلمي،فهي شريكة في هذا العمل من لحظة تخمُّره كمشروع للدكتوراه إلى أن اكتمل انجازه وظهر على هذا النحو.

- إلى ابنتي "أسيل " وابني " إسحاق " حفظهما اللّه ورعاهما .

- إلى أخوي عادل ومختار.

- إلى أخواتي: سهام،آمال،حنان وخلود .

- إلى كل الأهل والأصدقاء كل باسمه.....

أهدي هذا العمل المتواضع سائلا اللّه سبحانه وتعالى القبول والثواب.

سمير مشوشة

16 ماي 2019

شكر وتقدير

الحمد والشكر للّه الذي منحني الجهد الكافي لإكمال هذه الأطروحة، وإن واجب الاعتراف بالجميل يُملِي عليَّ أن أوجّه كامل الشكر والتقدير والامتنان لمشرفي الأستاذ الدكتور **أحمد صاري**، الذي كان خير سند لي لإخراج هذه الأطروحة بدعمه وتشجيعه وبصبره على هفواتي الكثيرة ولم يبخل علي بوقته الثمين وجهده المقدر،فكان نعم المشرف فجزاه اللّه عني كل الجزاء.

كما أشكر أخي وصديقي رشيد خلايفي أستاذ الأدب بجامعة خنشلة على مساعدته لي في مراجعة الأطروحة وتدقيقها لغويا،كما أشكر الأستاذ هشام علام على مساعدته لي في مراجعته اللغوية الثانية للأطروحة.

وأشكر زميلي وصديقي الأستاذ:رشيد حفيان والذي كان خير رفيق لي في جميع تنقلاتي إلى الأرشيفات الوطنية والتونسية.

كما تفرض عليَّ الآداب والأخلاق العلمية الاعتراف بجميل أساتذتي الكرام في مختلف الأطوار التعليمية .

وشكري وتقديري أيضا لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع.

قائمة المختصرات :

ـ باللغة العربية :

ج: الجزء	مج: مجلد
ط: الطبعة	ت: توفي
ص: الصفحة	تر: ترجمة
تح: تحقيق	م.و.ك: المؤسسة الوطنية للكتاب
د.ت: دون تاريخ	ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

ـ باللغة الفرنسية :

A.E.S.C: Annales, Économies, Sociétés, Civilisation
C.T: Cahiers de Tunisie
C.E.R.O.M.A: Centre d'Etude et de Recherches Ottomanes et Morisco-Andalouse
Ed: Edition
E.N.A.L: Entreprise Nationale Algérienne du Livre
Ibid: Ibidem (le même)
N: Numéro
Op.cit: Ouvrage précédemment cité
P: Page
R.A: Revue Africaine
R.H.M: Revue d'Histoire Maghrébine
R.O.M.M: Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée
S.N.R.S: Centre Nationale de la Recherches Scientifique
S.N.E.D: Société Nationale d'Edition et de Diffusion
T: Tome

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمـــــــــــــــة

مقـــــــــــــدمة :

1ـ التعريف بالموضوع:

عرف القرن 10هـ/16م صراعا كبيرا بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وكانت نتيجته امتداد النفوذ العثماني إلى غربه، ولعل أهم ما عرفته هذه المنطقة هو إلحاق المغرب الأوسط بالسلطة العثمانية فأصبح يحمل لقب "إيالة الجزائر" بداية من سنة 925هـ/1519م، فتعاقبت أحداثها وشغلت حيزا لا بأس به من الدراسات التاريخية بأقلام المؤرخين المحليين وبعض الأجانب خاصة الذين عاصروا فترة القرنين 11-12هـ/17-18م، فدوَّنوا أخبارها تدوينا سرديا كرونولوجيا،مبرزين كل جوانبها منها قوة أسطولها البحري والذي مثّل هيبتها وسيادتها في منطقة البحر المتوسط.

وبالرغم من أن البحرية الجزائرية لم تكن متطورة مقارنة بنظيرتها الأوروبية إلا أنها استطاعت أن تضع حدا للحملات الأوروبية على سواحل الإيالة، والجدير بالذكر أنها بلغت أوجَّها في منتصف القرن 11هـ/17م مما مكَّنها من رسْم معالم نفوذها وهيبتها من غرب المتوسط إلى شمال أوروبا الغربية، فوُصِفت أعمالها وخرجاتها خاصة في الكتابات الأوروبية بأنها "لصوصية بحرية"، وبيّنت لنا عديد الدراسات أن مصدرها الاقتصادي الوحيد هو الغنائم البحرية طيلة العهد العثماني، كلها وقائع تاريخية جُعلت كمُنطلق لفكرة موضوعية لعنوان بحث موسوم بـ:" **الموارد البحرية للجزائر العثمانية خلال القرنين 11ـ12ه/17ـ18م** ".

فهذا الموضوع يعالج آثار نشاط البحرية الجزائرية على الجانب الاقتصادي والسياسي والعسكري للجزائر خلال فترة هامة من الوجود العثماني، وقد استلزم مني ذلك البحث في المصادر المختلفة لتفنيد فكرة أن الدولة اعتمدت فقط على ما كانت تدرّه القرصنة البحرية خاصة تلك العائدات المالية من قطاع الأسرى واعتباره المصدر الرئيس لإنعاش خزينتها وتنمية اقتصادها.

2ـ أسبـــــاب ودوافع اختيـــــار الموضوع:

ما من شك في أن دوافع عدة وضعت فكري على سكة هذا العنوان، فالسبب الجوهري الذي شدَّني إلى هذا الموضوع بشكل جدي وزاد من رغبتي في البحث فيه ما قاله المؤرخ الفرنسي "هنري غارو" في مؤلفه "Histoire générale de l'Algérie":"...إن القرصنة

البحرية المنظمة في البدء كدفاع مشروع ضد الفرسان النصارى، قد تحولت في مملكة الجزائر إلى مؤسسة دائمة وريعها يصب في ميزانية الدولة..."، ويضيف مؤكدا ومستطردا:"...فمن البحر الأبيض المتوسط الذي كان في الأول هدفهم الرئيسي، انطلق رياس البحر وارتفعوا إلى المحيط الأطلسي، بمجرد أن تبنوا استعمال السفن المستديرة، فلم يتركوا لا طريق الهند ولا طرق أمريكا، معكرين سير تجارة جميع الأمم..."، وأيضا ما جاء في كتاب "ورقات جزائرية..." للباحث "ناصر الدين سعيدوني" بقوله:"...تحول النشاط البحري من هدف ديني من أجل الدفاع عن الإسلام وحماية أراضيه من العدوان إلى أغراض اقتصادية بحتة طلبا للغنائم والمكاسب وبحثا عن الربح..."، فكانت هذه الآراء التاريخية منطلقا لي لتسليط الضوء على مختلف موارد إيالة الجزائر البحرية ودورها الحيوي في فترة زمنية هامة من تاريخها الحديث.

والواقع أن سببا آخر زاد من تعلقي وحماسي لتناول هذا الموضوع، فخلال فترة تحضيري لرسالة الماجيستر لفت انتباهي مادة خبرية هامة في بعض الوثائق الأرشيفية في قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة وجاءت في شكل رسائل من بايات قسنطينة إلى وكلاء الباستيون الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن 12هـ/18م تضمنت أوامر وطلبات إرسال حقوق الباي والبايلك من ثروة بحرية هامة كانت سواحل الإيالة تزخر بها وهي ثروة المرجان، بمعنى وجود مورد بحري آخر خارج قطاع الغنائم البحرية.

3- الإطـــــار الزماني والمكـــــاني للبحث:

بخصوص الإطار الزماني لموضوع البحث، فمن خلال العنوان يتضح لنا أنه ينحصر في القرنين 11-12هـ/17-18م، وهي الفترة التي عرفت فيها إيالة الجزائر تطورا ملحوظا في بحريتها وانعكس ذلك على مكانتها وهيبتها المتوسطية، خاصة وأن أغلب الدراسات تتفق على أن القرن 11هـ/17م كان قرنا ذهبيا لبحرية إيالة الجزائر وساهمت بنشاطها وعائداتها البحرية في تدعيم اقتصاد الدولة، أما الإطار المكاني فهو يشمل سواحل وموانئ الإيالة باعتبارها جزءا من منطقة بلاد المغارب وحوض البحر المتوسط،مع التركيز على ميناء مدينة الجزائر والذي مثّل شريان الحياة الاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني.

4- الإشـــــكالية الرئيسيـــــة وجزئياتـــــها:

إن البحث في تاريخ الجزائر العثمانية والتنقيب عن حقائقه التاريخية عملية شائكة تتطلب أخذ الحيطة والحذر في إقرار بعضها أو نفيها، فهذا الموضوع جعلني أطرح إشكالية رئيسية وهـــــي:

ماهي الموارد والعائدات البحرية لإيالة الجزائر خلال القرنين 11-12هـ/17-18م؟ وماهو دورها الاقتصادي؟.

وهنا لابد من طرح تساؤلات فرعية أبرزها: كيف كان يتم تحصيل هذه الموارد؟ وهل تأثرت وتطورت في ظل النفوذ البحري الجزائري للمتوسط خلال القرن 11هـ/17م؟ وهل تناقصت مواردها البحرية بعد تراجع قوة أسطولها نهاية القرن 12هـ/18م؟ وماهي أهم العائدات من الغنائم خارج قطاع الأسرى؟ وهل لعبت الواجهة البحرية دورًا في إثراء اقتصاد الدولة؟ وهل ساهمت ثروات البحر الموجودة في سواحل الإيالة في تغيير بعض أنماط الحياة الاقتصادية للفرد الجزائري؟.

5- منهج الدراسة:

في الحقيقة أن المنهج المتبع في هذه الدراسة ليس منهجا واحدا وإنما عدة مناهج، وذلك بحسب الموضوع المعالج والإشكاليات المطروحة بخصوصه، فالتوجه الجديد الذي يعرفه البحث التاريخي من حيث إدخال واستغلال عدة مناهج في مختلف فروع البحث العلمي، فرض علينا استخدام مناهج مساعدة لضبط محاور الموضوع من مختلف جوانبه.

فأول هذه المناهج باعتبارنا باحثين في التاريخ هو المنهج السردي، الذي يعتمد على ذكر الأحداث التاريخية وترتيبها وفق منظورها الكرونولوجي، وقد وظَّفت هذا المنهج في أغلب فصول هذه الأطروحة. هذا المنهج ارتبط كثيرا بمنهج آخر وهو المنهج الوصفي والذي لا مناص منه في هذا النوع من البحوث، إذ أنه يهتم بوصف الوقائع والأحداث التاريخية ومختلف المواقف من خلال حقائقها التاريخية.

أما المنهج الأكثر استخداما في هذا البحث فهو المنهج الإحصائي، والذي أصبح توظيفه في الدراسات التاريخية بمثابة نقلة نوعية لفهم الأحداث التاريخية، فحاولنا من خلاله الاستثمار في مختلف المصادر والدراسات المتاحة لإخراج البحث من جانبه النظري إلى الجانب التطبيقي في شكل معطيات وأرقام وقمنا بوضعها في جداول إحصائية، والتي بدورها حولناها إلى أشكال بيانية مختلفة (منحنيات بيانية، أعمدة بيانية ودوائر نسبية) وذلك في محاولة منا لفهم مداخيل الإيالة من مختلف الغنائم البحرية، وقد وظفنا هذا المنهج خاصة في الفصل الثالث والموسوم بـ "موارد البحر من الغنائم ودورها الاقتصادي في فترة بين (1006-1205هـ) /(1600- 1799م)"، ولما كان ارتباط هذا المنهج بمنهج آخر وهو المنهج التحليلي، فقد اعتمدنا عليه في تحليل المعطيات الاحصائية في مختلف الجداول والأشكال البيانية للخروج باستنتاجات، وقد وظفناه للوصول إلى

بعض الاستنتاجات وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات الدقيقة عن الغنائم البحرية وعائداتها المالية من مختلف المصادر، وأيضا ما تزخر به سواحل إيالة الجزائر من ثروات بحرية لإثبات أن موارد الدولة من البحر ليست فقط عائدات القرصنة بل فيه مصادر أخرى تُدِرُّ مداخيل مالية إضافية هامة للدولة.

كما لم تخلو هذه الدراسة من اعتماد المنهج المقارن وقد وظفناه في مقاربات لفهم بعض الحقائق التاريخية، كما اعتمدنا عليه في دراسة بعض الاستنتاجات التي توصلنا إليها أثناء تحليلنا لعديد المعطيات الاحصائية.

6ـ الدراســـــات الســـــابقة:

تجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات تاريخية هامة خصّت موارد إيالة الجزائر من البحر المتوسط بكثير من الاهتمام، نتفق ونتقاطع معها في عديد الآراء التاريخية، وقد تناولت هذا الموضوع من زوايا أخرى وبأطروحات ووجهات نظر مختلفة فلا يمكن لأي باحث تجاهلها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

– دراسات "مولاي بالحميسي" منها: " Histoire de La Marine Algerienne (1516–1830) "، ودراســـــة " Marine et Marins d'Alger 1518–1830"، وأيضا دراسة "Chrétienne Les Captifs Algériens et l'Europe".

– دراسة "المنور مروش" بعنوان: "دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة، الأساطير والواقع".

– دراسة "وليم سبنسر" تعريب وتقديم عبد القادر زبادية والموسومة بـ "الجزائر في عهد رياس البحر "، ودراسة "جون ب.وولف" بعنوان: "الجزائر وأوروبا (1500–1830)" ترجمة وتعليق "أبو القاسم سعد الله".

كما توجد بعض الأطروحات ورسائل الماجيستر والتي تناولت بعض عناصر هذا البحث من زوايا أخرى منها أطروحة دكتوراه لـ"قرباش بلقاسم" بعنوان: "الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671–1830)"، وكذلك رسالة ماجيستر للطالب "دباب بومدين" بعنوان "الأسرى والسجون في مدينة الجزائر العثمانية (1519–1830م)"، وأيضا رسالة أخرى للطالب "لقوارة فهيم" الموسومة بـ: "ميناء مدينة الجزائر ودوره الاقتصادي في العهد العثماني (10–11هـ/16–

17م)"، وكذلك رسالة ماجيستر للطالبة "حفيظة خشمون" بعنوان: "مهام مفتديي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية".

7- التعريف بالبيبليوغرافيا المعتمدة ﴿أهم المصادر والمراجع﴾:

بغرض الإلمام بالموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه، تم الاعتماد على بيبليوغرافيا متنوعة باللغة العربية والأجنبية، هذا التنوع والتباين تطلبته طبيعة الموضوع المدروس وقد صنفناها على النحو التالي:

أ- الأرشيف:

✓ قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية ﴿الحامة﴾:

المجموعة 1641:

هي مجموعة وثائق أرشيفية أغلبها رسائل من بايات وشيوخ بايلك الشرق في قسنطينة إلى وكلاء الباستيون الفرنسي في القالة، وعددها 232 وثيقة مرقمة بأرقام عربية بقلم الرصاص من 1 إلى 130، أغلبها تحوي على ملاحظات باللغة الفرنسية في أسفلها كتبها "ألبير دوفولكس"، أما عن إطارها الزماني فهي ممتدة بين سنتي 1132-1198هـ/1719-1783م، وقد وظفت وثائق مختلفة من هذه المجموعة في الفصل الرابع والموسوم بـ: "سواحل إيالة الجزائر بين موارد الجمرك وثروات الصيد البحري".

والوثائق التي أمدتني بمعلومات قيمة هي الوثائق رقم: 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 13، 20، 21، 30، 36، 88، وقد تضمنت إشارات ودلالات واضحة عن الأداءات العينية عن ثروة تزخر بها سواحل إيالة الجزائر وهي "المرجان"، والتي كان حكام بايلك الشرق مثل "حسن باي" و"أحمد باي" يفرضونها-الأداءات- على وكلاء الباستيون الفرنسي بالقالة.

المجموعة 3204:

تضم هذه المجموعة 79 وثيقة أرشيفية في ملفين، الأول مرقم من 1 إلى 62 والثاني مرقم من 1 إلى 17 وهي مجموعة وثائق في شكل مراسلات من الباب العالي إلى باشوات الجزائر وتغطي الفترة الممتدة بين سنتي 1183-1245هـ/1769-1830م، وقد وظفت فرمانات من هذه المجموعة في الفصل الأول في مبحث "الدعم والتقارب البحري بين إيالة الجزائر والدولة العثمانية"، ونذكر منها على سبيل المثال : الملف الأول، الفرمان رقم 1، رقم 3 ....وغيرها.

كما استفدت من وثائق أخرى في **المجموعتين 3190، 1903** وأمدتني بمعلومات هامة عما كانت تقدمه الدول الأوروبية للجزائر من إتاوات وهدايا في شكل مواد حربية وتجهيزات سفن وغيرها.

كما كان أيضا لمخطوط "عبد الله بن محمد الشويحات" والمرقم بـ 1378 نصيب من هذه الأطروحة وخاصة في الفصل الرابع.

✓ **الأرشيف الوطني الجزائري «بئر خادم»:**

مهمة وفتري:

هو ذلك الدفتر الذي يتضمن جميع الأوامر والأحكام والفرمانات الصادرة من السلاطين العثمانيين إلى مختلف الإيالات العثمانية منها الجزائر، وتغطي فترة هامة من التاريخ العثماني في البحر الأبيض المتوسط من سنة 959هـ/1553م إلى 1311هـ/1905م، يحتوي على 16 علبة و 911 وثيقة. وقد استعملنا منها وثائق نذكر على سبيل المثال : مهمة دفتري رقم 2، العلبة 1، الوثيقة رقم 003 بتاريخ 963هـ، والوثيقة رقم 004 من نفس العلبة، وقد وظفتها في الفصل الأول في تحديد رواتب بعض رياس البحر وجند الإنكشارية في إيالة الجزائر.

✓ **الأرشيف الوطني التونسي:**

من الوثائق التي استفدت منها في هذا الأرشيف هي وثائق:

- **دفتر المهمة** رقم: 6، 47، 182.

- **الدفاتر الإدارية والجبائية:** الدفتر رقم 143 لبيان مصروف الدولة بتاريخ 1179هـ/1773م، والدفتر رقم 182 لبيان ما قدمته دولة الدانمارك لإيالة الجزائر من أموال فدية لأسرى دانماركيين وتجهيزات عسكرية للأسطول الجزائري وغيرها.

ب- المصادر:

ولسد الفراغ الذي لمسناه في هذه الوثائق الأرشيفية الهامة، كان لزاما علي الاعتماد على مصادر عربية تخدم هذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال:

- "سيرة المجاهد خيرالدين بربروس في الجزائر" لمؤلف مجهول من تحقيق الأستاذ "عبد الله حمادي" وقد ساعدنا هذا المصدر في الفصلين التمهيدي والأول وأمدنا بمعلومات هامة عن كيفية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية.

- "مذكرات خيرالدين بربروس" ترجمها الباحث "محمد دراج" من التركية إلى العربية واستفدت منها كثيرا في الفصلين التمهيدي والأول.

- "مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر"، قدم لها وعلق عليها الباحث "أحمد توفيق المدني"، وإن كانت سردا كرونولوجيا للأحداث التاريخية لثمانين سنة الأخيرة من عمر الإيالة، إلا أني استفدت منها كثيرا في أغلب فصول الأطروحة.

- " قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/1695-1705م) لـ" عبد الله بن محمد الشويهد" من تحقيق الباحث "ناصر الدين سعيدوني"، وقد وظفت منه معلومات تاريخية مصدرية لبعض التقييدات الخاصة بالأسرى المسيحيين بالجزائر نهاية القرن 11هـ/17م، وأيضا ما تعلق بإلزام بعض السفن الأوروبية على دفع ما عليها من إتاوات بحرية لخزينة إيالة الجزائر.

- "نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار" وهي في الأصل رحلة لـ "محمود بن سعيد مقديش التونسي" الفقيه المؤرخ، ولد بصفاقس في سنة 1154هـ/1742م ونشأ في عائلة نبيهة من أنبه بيوت صفاقس أصلها من "أنشلة" (Usulla)، تلقى العلم في مبتدأ أمره عمن أدركه ببلده من تلامذة الشيخ علي النوري كالشيخ محمد الزواري، والمحدث المفسر الشيخ رمضان بوعصيدة، واختلف في تاريخ وفاته إلا أن غالب الظن كانت في سنة 1228هـ/1813م، وقد استفدت من هذه الرحلة في وصف عديد الموانئ والمراسي بإيالة الجزائر، لكن غالب الظن أن أوصافه أخذها من رحالة سابقين أمثال "ابن حوقل"، "البكري" و"الحميري" وغيرهم، لكن رغم ذلك تبقى المعلومات الواردة فيها قيمة وهامة ووظفت البعض منها في هذه الأطروحة.

ومن أهم المصادر الأجنبية المترجمة إلى العربية والتي أفادتنا إلى حد كبير نذكر منها:

- "رحلة العالم الألماني: ج.أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)"، ترجمها وقدم لها الباحث "ناصر الدين سعيدوني"، وأفادتني في بعض مباحث الأطروحة بمعلومات هامة عن تجارة الأسرى في إيالة الجزائر خاصة وأنها تغطي فترة هامة من بحثنا.

- "مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا (1579-1700م)" لـ" أوجان بلانتيت" ترجم لها وحققها الباحثين "سلاطنية بن داود" و"قوشام حفيظة"، وهي مجموعة مراسلات بين مسؤولين جزائريين ونظرائهم من الفرنسيين واستفدت منها كثيرا في هذه الأطروحة.

أما عن المصادر الأجنبية والتي أخذت منها الكثير وكان لها نصيب وافر من فصول هذه الأطروحة هي: "سجل الغنائم البحرية" (Le Registre des prises Maritimes) و" دفتر التشريفات" (Tachrifat, recuil de notes historique...) لـ" ألبير دوفولكس"، فهي أوثق المصادر الأجنبية التي لمست فيها بعض المصداقية مقارنة ببعض المصادر الأجنبية الأخرى وتشكل المصدر الأساس لكثير من الباحثين في تاريخ الجزائر العثماني، وقد أمدَّني هذيْن المصدرين بمعلومات هامة استثمرتها في جداول عديدة لدراسة تعداد الأسرى في إيالة الجزائر والمداخيل المالية من الغنائم البحرية، كما استخلصت منهما عامل آخر ساهم في إنعاش اقتصاد الإيالة خارج قطاع الأسرى وهي حمولات السفن من المواد الغذائية الاستهلاكية والتجهيزات الحربية وغيرها.

كما استفدت من بعض المدونات التي سجلها بعض العلماء والرحالة والأسرى الذين زاروا الجزائر خلال القرنين 11-12هـ/17-18م نذكر منها: رحلة الدكتور الإنجليزي "شاو" (Shaw) والذي زار الجزائر في الفترة الممتدة بين سنتي 1126-1138هـ/1720-1732م، والفرنسي "فونتير دو بارادي" (Venture de Paradis) والذي زار الجزائر سنة 1195هـ/1789م، وأعمال الإسباني "هايدو" (Haedo) والتي نشرت بالإسبانية سنة 1014هـ/1608م، لتنشر بعدئذ في المجلة الإفريقية (R.A) باللغة الفرنسية، كما استفدت أيضا من مؤلف "الأب دان" (Dan) والموسوم بـ "تاريخ البربر وقراصنته" (Histoire de la barbarie et de ses corsaires).

جـ المراجـــــــــــــع:

اعتمدت في هذه الأطروحة على عدة مراجع عربية وأجنبية وأخرى تم ترجمتها إلى اللغة العربية وأبرزها:

- "معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (1619-1830)" للباحث: "علي تابليت"، فالمتتبع لهذه الأطروحة سيجد أن هذا المرجع كانت له مكانته في أغلب فصولها وقد لجأت إليه في عديد المرات لتوضيح بنود المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها إيالة الجزائر في القرنين 11-12هـ/17-18م مع دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والتي احتوَت على معلومات قيمة أفادتني كثيرا في تذليل عديد الصعوبات التي وجدتها في ثنايا بعض المطالب.

- "دراسات عن الجزائر في العهد العثماني " في جزأين للباحث "المنور مروش"، هذا المرجع هو ملجأ لأغلب الباحثين في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وقد أفادني كثيرا في جدلية مباحث الفصل الثالث.

- "الاختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني" للباحث "محمد أمين"، هو الآخر كان لي سندا في أغلب فصول هذه الأطروحة وخاصة في المبحث المتعلق بتجارة المرجان في الساحل الشرقي للإيالة.

- مؤلفات الباحث "ناصر الدين سعيدوني" ونذكر منها: " النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830) "، حيث تبقى دراساته ملجأ لعديد الباحثين في تاريخ الجزائر العثماني.

بالإضافة إلى مؤلفات أجنبية تم ترجمتها إلى اللغة العربية نذكر منها على سبيل المثال: " الجزائر وأوروبا 1500-1830" لـ"جون .ب .وولف"، ترجمة الباحث "أبو القاسم سعد الله"، و " الجزائر في عهد رياس البحر " لـ"وليم سبنسر" وقد ترجم له الأستاذ عبد القادر زبادية، وغيرها من المراجع.

أما عن المراجع باللغات الأجنبية، فالواقع أن المجلة الإفريقية(La Revue Africaine) (1856-1962م) كانت ولا تزال سندا لعديد الباحثين في تاريخ الجزائر في العهد العثماني وقد أفادتني مقالاتها في أغلب فصول هذه الأطروحة.

كما كانت الأطروحات الجامعية الحديثة أحسن معين لي في عديد مطالب هذا البحث نذكر منها أطروحة الأستاذة "بليل رحمونة" والموسومة بـ: "القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830" وأيضا أطروحة الأستاذ "إبراهيم سعيود" بعنوان "الأسرى المغاربة في "ايطاليا" خلال العهد العثماني"، وكذلك أطروحة الأستاذ "علي عشي" تحت عنوان "التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة والمواصلات (2-10هـ/8-16م) " وغيرها.

كما رجعت إلى رسائل ماجيستر عديدة خاصة تلك المهتمة بقضايا إيالة الجزائر في البحر الأبيض المتوسط خلال العهد العثماني منها: رسالة "عائشة غطاس" حول "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)"، ورسالة "فهيم لقوارة" والموسومة بـ " ميناء مدينة الجزائر ودوره الاقتصادي في العهد العثماني، (ق 10-11هـ/16-17م)"، وأيضا رسالة

ماجيستر للباحث "خليفة حماش" بعنوان "العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي (1798-1830)" وغيرها من الرسائل.

إضافة إلى كل هذا، اعتمدت على بعض المجلات الوطنية والدولية وبعض الندوات والملتقيات المحلية والدولية مثل: أعمال الملتقى الدولي "الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا" المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009، والمنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط بجامعة الجزائر2.

8- خطـــــة الدراســـــة:

في الحقيقة صعَّب عليَّ تشعُّب الموضوع وضع خطة ثابتة لموضوع الدراسة في البداية، وبعد محاولات كثيرة توصلت إلى وضع خطة نهائية بَدَتْ لي أفضل حال لتناول هذا الموضوع، وتأسيسا على إشكاليتنا الرئيسية وجزئياتها فقد قسمنا الأطروحة إلى خطة مبنية على مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة، فجاء الفصل التمهيدي تحت عنوان "المغرب الأوسط والتبعية للسلطة العثمانية"، وتناولت في الجزء الأول منه حملات مسيحيو أوروبا العسكرية لاحتلال المغرب الأوسط بداية القرن 10هـ/16م، فتطرقت فيه إلى الظرفية التاريخية التي ميزت منطقة المغرب الأوسط والحوض المتوسطي، بعدها حاولت أن أبرز توسعات الإسبان في سواحل المغرب الأوسط في فترة (911-917هـ)/(1505-1511م)، أما الجزء الثاني فجاء بعنوان "الإخوة بربروس في المغرب الأوسط"، فتطرقت فيه إلى محاولات الاخوة بربروس لتحرير السواحل المحتلة ومختلف المؤامرات الداخلية والحملات الاسبانية قبل إعلان الجزائر إيالة عثمانية، كما حاولت في نهاية هذا الفصل التطرق إلى التأسيس لدولة الجزائر الحديثة.

أما الفصل الأول الذي وسَمْته بـالبحرية الجزائرية والسيادة المتوسطية، وقسمته إلى ثلاث مباحث بمجموعة مطالب، فتناولت في المبحث الأول تأسيس بحرية إيالة الجزائر من خلال إبراز جهود الإخوة بربروس في تأسيس الأسطول الجزائري والتقارب البحري بين الجزائر والدولة العثمانية خلال القرن 10هـ/16م، والمبحث الثاني شرحت فيه آليات تصنيع السفن وتطور أعدادها، وخصصت المبحث الثالث لدراسة البحارة وطائفة رياس البحر ودورهم في النفوذ المتوسطي.

وتناولت في الفصل الثاني "القرصنة البحرية-الجهاد البحري في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال القرن 11هـ/17م" في مبحثين بمجموعة مطالب، فخصصت الأول لدراسة العالم المتوسطي بين الجهاد البحري والقرصنة البحرية، وفيه تطرقت إلى جدلية الجهاد

البحري والقرصنة البحرية، وفي مطلب آخر والذي تناولته في صيغة تساؤل: القرصنة المتوسطية هل هي أوروبية مسيحية أم مغاربية إسلامية؟ في حين المبحث الثاني وسمْته بثنائية الجزائر-أوروبا بين التقارب المصلحي والتباعد العدائي في فترة (1006-1077هـ/1600-1671م) وتناولت فيه تباين علاقات الجزائر مع إسبانيا وفرنسا وإنجلترا وهولندا.

وخصصت الفصل الثالث لموارد البحر من الغنائم ودورها الاقتصادي في فترة (1006-1205هـ-1600-1799م)، وقسمته إلى أربع مباحث، الأول تناولت فيه الإطار المفاهيمي لمصطلح غنائم البحر، أما الثاني فخصصته للأسرى كمورد اقتصادي لإيالة الجزائر، وحاولت أن أقف في الثالث على العائدات المالية من النشاط البحري الجزائري، أما الرابع منه فناقشت فيه أنظمة الإتاوات البحرية والهدايا الإلزامية المفروضة من طرف إيالة الجزائر في الحوض المتوسطي .

وأثَرْتُ في الفصل الرابع "سواحل إيالة الجزائر بين موارد الجمرك وثروات الصيد البحري"، وقد تناولته في مبحثين بمجموعة مطالب، فسعيت في الأول إلى إبراز موارد الجمرك ودورها الاقتصادي وكان هدفي من ذلك هو دراسة مراسي وموانئ الإيالة من خلال الأسطوغرافيا التاريخية ومختلف الأداءات والرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها، كما حاولت أن أقف في هذا المبحث على عوائق التحصيل الجمركي بموانئ الإيالة، في حين تطرقت في الجزء الثاني إلى ثروات الصيد البحري كالأسماك والمرجان ودورها الاقتصادي.

وذيَّلْت البحث بخاتمة حَوَتْ أهم النتائج التي توصلت إليها، وأرفَقْت الأطروحة أيضا بمجموعة ملاحق وفهارس مختلفة.

9- صعوبـــــــات الدراســـــــة :

إن إنجاز أي بحث لا يخلو من العراقيل والصعوبات، فأول عائق واجهني هو طبيعة الموضوع في حد ذاته، حيث أنني استشرت عدة باحثين مختصين في الجزائر وتونس والمغرب رغبة مني في الحصول على بعض ملاحظاتهم لاستغلالها فيما بعد، فكان ردهم بأنها مجازفة علمية وأنه لا يصلح إلا في بضع صفحات من مقال تاريخي وهو ما أدخل في نفسي الريبة أكثر، كما أن طبيعة المصادر الأجنبية التي تناولت بآراء وتوجهات مختلفة موضوع الأسرى بالجزائر قد خلق لي نوعا من الشك في قيمتها العلمية.

وفي الأخير، أذكر ما قاله "الأصفهاني" في أن كل عمل بشري إنْ زِيدَ أكثر فقد يكون أفضل بقوله: "...إني أرى أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زِيد لكان يُستحسن، ولو قدم هذا العمل لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر..."[1].

فهذا هو الجهد والذي حرصت فيه مع مشرفي *الأستاذ الدكتور أحمد صاري* أن يخرج على أحسن صورة وأتمها، ولكن الكمال لله وحده، ولا يسعني إلا أن أحمده على توفيقه لي لإتمام هذا العمل الشاق، وأرجو من الله العلي القدير أن يتقبل عملي وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، والذي أتمنى من خلاله أن أكون قد وُفِّقت ولو بالشيء القليل في كتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) مرتضى الزبيدي، **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، ط1، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1989، ص 4 .

الفصل التمهيدي: المغرب الأوسط والتبعية للسلطة العثمانية.

أولا: حملات مسيحيو أوروبا العسكرية لاحتلال المغرب الأوسط بداية القرن 10هـ/16م.

1- الظرفية التاريخية للمغرب الأوسط والحوض المتوسطي بداية القرن 10هـ/16م.

2- الحملات الإسبانية لاحتلال سواحل المغرب الأوسط (911-917هـ)/(1505-1511م).

2-أ احتلال المرسى الكبير (911هـ/1505م).

2-ب احتلال وهران (915هـ/1509م).

2-ج احتلال بجاية (916هـ/1510م).

2-د خضوع وولاء مدينة الجزائر للإسبان (917هـ/1511م).

2-هـ الإسبان في بقية ساحل المغرب الأوسط.

ثانيا: الإخوة بربروس في المغرب الأوسط.

1- نداءات الإغاثة والإستنجاد بالإخوة بربروس وتحرير السواحل المحتلة.

1-أ العثمانيون في بلاد المغارب.

1-ب تحرير جيجل وجهود الإخوة بربروس في بجاية.

1-ج استرجاع مدينة الجزائر وتحرير شرشال.

2- المؤامرات الداخلية والحملات الإسبانية قبل إعلان الجزائر إيالة عثمانية(922-924هـ)/ (1516-1518م).

3- إلحاق الجزائر بالسلطة العثمانية والتأسيس للدولة الحديثة.

3-أ خيرالدين بربروس بايلربايًا على الجزائر(925هـ/1519م).

3-ب التأسيس للدولة الحديثة.

3-ج فيما يتمثل الوجود العثماني في الجزائر؟.

أولا: حملات مسيحيو أوروبا العسكرية لاحتلال المغرب الأوسط بداية القرن 10هـ/16م:

1- الظرفية التاريخية للمغرب الأوسط والحوض المتوسطي بداية القرن 10هـ/16م:

عرفت بلاد المغرب الإسلامي بعد سقوط الموحدين تفككا سياسيا وجغرافيا ظهرت على إثره ثلاث دويلات[1]، وأهم ما ميز علاقاتها هو الصراع السياسي والعسكري الهادف إلى توسيع مجالها ونفوذها الجغرافي على حساب بعضها البعض، وإذا أمعنا النظر في الوحدة السياسية داخل الدولة الواحدة سنجدها هي الأخرى مقسمة إلى إمارات صغيرة متناحرة فيما بينها وهذا مانجده مثلا في المغرب الأوسط من خلال إمارات: كوكو بمنطقة القبائل والحفصيين بإقليم قسنطينة وبني جلاب بتقرت ووادي ريغ والثعالبة بجزائر بني مزغنة[2]، وبالتالي أصبحت منطقة المغرب الأوسط "عبارة عن فسيفساء سياسية من الإمارات المتناحرة تشكلت بواسطتها خريطة جيو-استراتيجية جديدة"[3]، وهو ما جعل قدراتها الدفاعية ضعيفة وأصبحت مستهدفة من طرف الصليبيين الأوروبيين خاصة الإسبان والبرتغاليين، وقد ساهم هذا التفكك والتجزء السياسي في نمو الفكر الإسباني للتوسع عليه، فاعتمدت في البداية على عامل الجوسسة، وكلف "الكاردينال خيمينيس" (Ximines)[4] -بإيعاز من الملك الإسباني "فرديناند"- شخصا ذو مهارة وذكاء سياسي يدعى

([1]) علي محمد محمد الصلابي، **صفحات من التاريخ الإسلامي في الشمال الإفريقي (دولة الموحدين)**، دار البيارق للنشر، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 1998، ص 235، 378. وهذه الدويلات هي: الحفصية في المغرب الأدنى (تونس)، الزيانية في المغرب الأوسط (الجزائر)، المرينية في المغرب الأقصى، راجع، شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص 35 وما بعدها.

(2) يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر (1-2) الجزائر القديمة والوسيطة والجزائر الحديثة**، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 7، 9.

([3]) محمد بوشنافي، **الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني(1700-1830)**، ط1، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2016، ص-ص 22-23، راجع أيضا:

- Charle-André Julien, **Histoire de l'Afrique du nord de la conquête arabe à 1830**, 2eme édition, S.N.E.D, Alger, 1978, p 250.

([4]) **الكاردينال خيمينيس (Ximines)**: هو خيمينيس دي سينيروس (Ximines de Cianeros) كاردينال إسباني، أسقف طليطلة، عرف بتعصبه وتطرفه ضد المسلمين، ولد بقشتالة عام 842هـ/1436م وكان من الموظفين السامين في بلاط الملكة إيزابيلا، وفي سنة 1507م كلف بمهمة الإشراف على محاكم التفتيش التي اضطهدت مسلمي الأندلس، أنظر، عائشة غطاس=

"لوراندو دي باديا" للقيام بمهمة استخباراتية في عاصمة المملكة الزيانية (تلمسان)[1]، وتنكر في زي تاجر تلمساني مسلم وساعدته إقامته فيها لمدة عام على جمع معلومات هامة عن نقاط القوة والضعف بالساحل الغربي، وكان الهدف من هذه المهمة السرية هو غزو تلمسان وجعلها بوابة لاحتلال سواحل بلاد المغرب الأوسط[2]. وفي الوقت نفسه شهد جنوب إسبانيا تنامي الفكر التعصبي والحقد الديني ضد مسلمي الأندلس خاصة بعد توحيد مملكتي أراغون وقشتالة[3]، فاتجهت اسبانيا إلى اعتماد "حروب الإسترداد" (La Reconquista) [4].

وبعد سقوط غرناطة سنة 898هـ/1492م في يد الصليبيين الإسبان[5]، أُنشأت "محاكم التفتيش"[6] للضغط على مسلمي الأندلس ودفعهم إلى ترك أراضيهم، واستطاعت اسبانيا تنفيذ

=(وآخرون)، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 36.

([1]) بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 7.

([2]) أحمد بحري، **الجزائر في عهد الدايات، دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية**، ج1، دار كفاية، الجزائر، 2013، ص-ص 26-27. وللمزيد عن الجذور التاريخية للأطماع الإسبانية بتلمسان وغرب المغرب الأوسط، راجع، عمر سعيدان، **علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر (م)، دراسة ووثائق (رسائل ومعاهدات) وتعاليق وتحاليل**، ط1، منشورات سعيدان، تونس، 2002.

([3]) عرفت مملكة اسبانيا وحدة سياسية تاريخية بين مملكتي قشتالة وأراغون بعد زواج الملك القشتالي فرديناند بالملكة الأراغونية إيزابيل، أنظر، عقيل لطف الله نمير، **تاريخ الجزائر الحديث**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، 2014، ص-ص 33-34، كما أن الملكة إيزابيلا قبل وفاتها تركت وصية جاء فيها: "... عليكم بفتح إفريقيا وعدم الكف عن القتال في سبيل الدين ضد الكفار..."، أنظر، أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792)**، م.و.ك، الجزائر، 1984، ص 80.

([4]) بحري، مرجع سابق، ج1، ص 27.

([5]) عن كيفية سقوط غرناطة والاضطهاد القشتالي والأراغوني لسكان الأندلس، أنظر، عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية "العهد التركي في تونس والجزائر"**، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 285، 288.

([6]) **محاكم التفتيش:** فرق خاصة أنشاها الملك الاسباني فرديناند بدعم بابوي مسيحي، " فحرَّمت...الاتجار مع المسلمين وتزويدهم بكل ما يمكن أن يساهم في تسليحهم أو في إغنائهم، وألحَّت الكنيسة أكثر على منع نقل الأسلحة والعتاد والأخشاب والحبال...إلى المسلمين، كما عملت على محاكمة كل مسلم أندلسي لم يرتد عن إسلامه، وأصبحت أداة لقهرهم ودحرهم وطبقت عليهم كل أشكال التعذيب والسجن والسحق وسلخ الجلود وتمزيق الأطراف وكانت تقام مهرجانات كبيرة تشرف عليها الكنيسة المسيحية والملك الإسباني فرديناند لإجبار هؤلاء على التنصر والخروج عن مبادئ الدين الإسلامي، فراسل هؤلاء المسلمين شيوخ وفقهاء لتزويدهم بفتاوى للتعامل مع هذه الظروف، ومن ذلك رسالة مفتي مدينة وهران أحمد بن بوجمعة المغراوي سنة 1504م وأفتى فيها بضرورة=

مخططها وقامت بملاحقتهم واضطهادهم وعملت على طردهم خاصة بعد المباركة والمساعدة البابوية بالأموال والسلاح والدعاية لهذه الأعمال الصليبية، فما كان عليهم إلا القيام بهجرات قصرية إلى دول شمال افريقيا – باعتبارها أقرب منطقة جغرافية إسلامية يستطيعون اللجوء إليها-[1]، ولم يتوقف الحقد الصليبي الإسباني عند هذا الحد بل عمل على "نقل الحرب إلى بلاد المغرب"[2]، وهو ما وصفه فيرناند بروديل:" بالصليبية الإسبانية في إفريقيا"[3]، ومن هنا بدأت الأطماع الاسبانية لغزو هذا المجال الجغرافي الإستراتيجي[4]، بعدها انضمت البرتغال إلى دائرة الصراع على هذه المنطقة وهو ما أدخل شبه الجزيرة الإيبيرية في تنافس وصراع بين القوتين المتوسطيتين، لكن انعقاد "مؤتمر توردیسیلاس" (Conférence de Tordesillas) برعاية بابوية في7 جوان 1494م خفف من حدة هذا التنافر والتباعد وتم الاتفاق على تحديد مجال نفوذ وتوسع كل دولة انطلاقا من حجرة بادس[5]، فمنح لإسبانيا حرية التحرك على ساحل الريف شرق

=التظاهر بقبول التنصير ظاهريا أما باطنيا فيقومون بشعائرهم الإسلامية، أنظر، عبد الله حمادي، **الموريسكيون ومحاكم التفتيش في الأندلس (1492-1616م)**، الدار التونسية للنشر، تونس، م.و.ك، الجزائر، 1989، ص 40 ومابعدها، وأيضا راجع، أحمد بوشرب، **وثائق ودراسات عن الغزو البرتغالي ونتائجه**، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، دار الأمان، الرباط، 1997، ص 7 وما بعدها، وكذلك أنظر، علي مظهر، **محاكم التفتيش بإسبانيا والبرتغال وفرنسا وغيرها** ...، مطبعة أنصار السنة المحمدية، مصر، 1947، ص 91 وما بعدها، وأيضا راجع، محمد دراج، **الدخول العثماني ودور الإخوة بربروس (1512-1543)**، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص-ص 47-48.

(1) بحري، مرجع سابق، ج1، ص 29، أنظر أيضا، بوشنافي، **الجيش الإنكشاري**، مرجع سابق، ص-ص 24-25.

(2) خليفة حماش، **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي (1798-1830)**، رسالة ماجيستر، إشراف خليل عبد الحميد عبد العال، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، 1988، ص 23.

(3) Fernand Braudel, **" les Espagnols et L'Afrique du nord de 1492-1577 "** , *R.A*, Vol 69, 1928, p 186.

(4) حماش، مرجع سابق، ص 23.

(5) **معاهدة توردیسیلاس** (7 جوان 1494م): نصت على اقتسام الفضاء المغاربي بين إسبانيا والبرتغال بمباركة بابوية في 12 نوفمبر 1494م، واعتبر فيها خط مليلة الحد الفاصل بين المجالين، فمُنحت البرتغال حق التوسع على سواحل المغرب الأقصى إلى الأطلسي، بينما مُنحت إسبانيا حق التوسع من مليلة إلى طرابلس الغرب، للمزيد أنظر، دلندة الأرقش (وآخرون)، **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي ميديا كوم، تونس، 2003، ص 9، 13، وأيضا راجع، عائشة غطاس (وآخرون)، **الدولة الجزائرية الحديثة**، مرجع سابق، ص 15. كما تم تعزيز هذه المعاهدة بأخرى سنة 1509م سميت بـ" **معاهدة=**

الحجرة واعترف للبرتغال بامتلاك المراكز الواقعة غربها ومهد لهما الطريق للسيطرة على سواحل بلاد المغارب، فانطلقت الدولتين في تنفيذ وتجسيد قرارات المؤتمر ووجهت كامل جهودها للضفة المتوسطية الأخرى[1]، وبالفعل بدأ المشروع الإسباني- البرتغالي لاحتلال سواحل بلاد المغرب الإسلامي[2] فكثفوا حملاتهم لتعزيز قبضتهم على كامل سواحل المنطقة والحد من احتكار الإيطاليين -خاصة الجنويين منهم- للتجارة في هذه المنطقة[3]، فهل بقيت بلاد المغارب تحت وقع هذه الظرفية التاريخية؟ أم أن المعادلة تغيرت بعد هذه التطورات؟.

مع نهاية القرن 9هـ/15م عرف العالم المتوسطي سيطرة أوروبية على الملاحة البحرية، فاحتكرت الطرق التجارية بها وأُبعد مركز التجارة العالمية إلى المحيط الأطلسي بعدما كان في البحر الأبيض المتوسط، الشيء الذي أثّر على أوضاع بلاد المغرب الإسلامي اقتصاديا بعد "اقصائها من الدورة الاقتصادية العالمية، ولم يقتصر هذا الانكماش على هذا الميدان" فحسب بل كان أيضا احدى مميزات سياسة وثقافة هذا المجال الجغرافي وأصبح منغلقا بعيدا كل البعد عن الحداثة الأوروبية وهو ما أدخلها عهدا تاريخيا جديدا أساسه التداعي والتفكك والتساقط والتباعد، بالمقابل لذلك سجّلت أوروبا قفزة نوعية مكّنتها من دخول تاريخها الحديث وبرزت جراءه " قوى متعاظمة على الضفة الشمالية من المتوسط"[4]، "واقترن كل هذا بنهضة اقتصادية مهمة تحرك فيها المال والتصنيع ونتج عنه الصناعة التجارية والبحث عن أسواق داخلية وخارجية"، كما أن البحث عن تصريف فائض الإنتاج خارج أوروبا كان "يتطلب تطوير وسائل النقل الطرقية (البرية) والبحرية منها بصفة عامة، وقد عملت كل من إسبانيا والبرتغال -بعد وحدتهما- على استغلال

=**فيلا فرنكا"** والتي أكدت توسيع النفوذ الإسباني والبرتغالي في بلاد المغارب، أنظر، دراج، **الدخول العثماني**، مرجع سابق، ص 97.

([1]) زهراء النظام، **العلاقات المغربية الجزائرية، مقاربة سياسية – ثقافية خلال القرن 10هـ/16م**، منشورات دار الأمان، الرباط، 2015، ص-ص 42-43.

([2]) مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1380م**، ج1، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 58.

([3]) النظام، مرجع سابق، ص 42.

([4]) الأرقش (وآخرون)، مرجع سابق، ص 12.

هذا الاتجاه المهم لتحقيق هدفين مهمين أبرزهما الإنتشار في البحار...فتكونت القرصنة الخطيرة التي قام بها الإسبانيون و"فرسان مالطا" بصفة خاصة على سواحل بلاد المغارب، أما البرتغاليون فقد انتهزوا فرصة قوتهم البحرية والصناعية والتجارية ورغبتهم في البحث عن الأسواق والمواد الخام، فكانت بداية للإستيلاء على سبتة ثم طنجة ثم الساحل الأطلسي المغربي وحتى بلاد السوس والصحراء"[1].

وشكلت بداية القرن 10هـ/16م مرحلة مهمة في تاريخ منطقة البحر الأبيض المتوسط وهذا بظهور صراع ذو طابع ديني إقليمي بين المسيحية والإسلام، فالجانب المسيحي تزعمته دول شبه الجزيرة الأيبيرية (إسبانيا والبرتغال)، والجانب الإسلامي مثّلته الدولة العثمانية وهذا نيابة عن الممالك الإسلامية في بلاد المغارب، ولأن هذه المنطقة تشكل جزءا هاما من العالم المتوسطي كان من الطبيعي الإنخراط في هذا الصراع خاصة وأنها تمتلك قاسم طبيعي مشترك مع دول إسبانيا والبرتغال وهي الواجهة البحرية المتوسطية مما يعني دخولها في قلب الصراع[2].

وإن معادلة الصراع المسيحي (الأيبيري) – الإسلامي (العثماني) في العالم المتوسطي قد توسعت لتشمل دولا أوروبية أخرى مثل: فرنسا، انجلترا وهولندا...الخ والتي حاولت هي الأخرى دخوله لفرض نفسها وهيبتها التجارية واستغلال الفرصة للاستفادة من ثروات وخيرات بلاد المغارب منذ بداية العصر الحديث[3]، وبهذا اشتدت حركة التوسع الأوروبي الصليبي المسيحي مجندة ورائها الكنيسة وكان من الطبيعي بروز رد الفعل المغاربي بحركة جهادية محلية[4]، الشيء الذي سهّل التواجد العثماني في غرب المتوسط بداية القرن 10هـ/16م وحاولت وقتئذ تثبيت وجودها ونفوذها في المنطقة باعتبارها حاملة راية الخلافة الإسلامية [5] منذ سنة 705هـ/1299م،

([1]) غلاب، **قراءة جديدة**، ج2، مرجع سابق، ص-ص 273-274.

([2]) النظام، مرجع سابق، ص 6.

([3]) نفسه، ص 9.

([4]) الأرقش (وآخرون)، مرجع سابق، ص 9، 13.

([5]) النظام، مرجع سابق، ص 8.

وتواجدها في بلاد المغارب كان أكثر من ضرورة تاريخية للحفاظ على مكانة الإسلام ومقوماته التاريخية في هذا الإطار الجغرا-استراتيجي الهام.

2- الحملات الإسبانية لاحتلال سواحل المغرب الأوسط (1505-1511م:

عملت إسبانيا منذ بداية القرن 10هـ/16م على توجيه أغلب حملاتها العسكرية لغزو بلاد المغارب وخاصة منطقة المغرب الأوسط، وقد وصفها لنا "الزهار" في مذكراته بقوله:

"...لما تغلب الاصبانيول في السابق على الأندلس، وتمكنوا من جميع بلادهم كما هو مسطور في كتب المؤرخين، كانت لهذا الجنس عداوة مع جميع المسلمين. وله قوة ومراكب فانتقل إلى بر المغرب وأخذ وهران من يد بقية بني زيان ملوك تلمسان، وكان قبل ذلك أخذ بجاية ثم أخرجه منها ملوك بجاية، وبقيت وهران بيده إلى أن أخرجه منها الباي محمد سنة 1208(هـ)..."[1].

وكما أشار المدني إلى أوضاع الشمال الإفريقي بداية القرن10هـ/16م وأطماع إسبانيا فيها بقوله: "...في أواخر القرن الخامس عشر كان الشمال الإفريقي كله مرتعا للفتن، وموطنا للقلاقل والإضطرابات، قد مزقت الفوضى أوصاله وعبث غزاة الإسبان بسواحله وأهم مدنه عبثا كان وصمة وعارا على صفحات التاريخ. وبلغت الشيخوخة بالدول الإسلامية الثلاثة مبلغا أوصلها إلى درجة الموت...وأمام هذا الإرتباك وهذا الإضطراب كانت دولة إسبانيا قد تنمرت ولما تزل دماء شهداء الأندلس عالقة بأدرانها، ورمت أنظار الطمع والجشع على الشمال الإفريقي فكادت تثبت أقدام المسيحية المتعصبة الفتاكة بهذه الأقطار..."[2].

2-أ احتلال المرسى الكبير (911هـ/1505م):

عملت إسبانيا على توحيد جهودها الدينية تحت راية المسيحية وأصبحت تشكل قوتها وحملاتها العسكرية على سواحل بلاد المغارب جوهر الصراع بينها وبين أهالي بلاد المغرب، وفي الجانب

([1]) أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار " نقيب أشراف الجزائر"**، تقديم وتعليق: أحمد توفيق المدني، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1974، ص 26.

([2]) أحمد توفيق المدني، **محمد عثمان باشا، داي الجزائر 1766-1791م (سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده)**، م. و. ك، الجزائر، 1986، ص 21.

الآخر برزت قوة الدولة العثمانية بعد توسيع رقعتها الجغرافية في أوروبا الشرقية والبحر المتوسط مما جعلها تدخل في مواجهة وصراع ديني وعسكري ضد إسبانيا[1].

إن أوضاع اللاإستقرار والتنافر بين بلدان المغارب الإسلامي وكياناتها السياسية بعد سقوط الموحدين، شجّعت كل من الإسبان والبرتغاليين على توسيع عملياتهم العسكرية وغزو أغلب سواحلها[2]، فالإعداد للحملات كان يتطلب وقتا طويلا وإمكانات عسكرية ضخمة للوصول إلى تحقيق مبتغاها[3]، كما عملت إسبانيا على زرع جواسيس لها بالمغرب الأوسط لجمع أكبر قدر من المعلومات، فجاءت أغلبها على شكل تقارير سرية عن حالات الفوضى السياسية وعدم الاستقرار بين الأقاليم[4]. وكان أول ساحل تم احتلاله بالمغرب الأوسط هو المرسى الكبير[5] "وهو موقع له أهمية بالغة وقد سماه الرومان " المرسى الرباني"، وذكره الوزان بقوله: " مدينة صغيرة أسسها في عصرنا ملوك تلمسان على ساحل البحر المتوسط، بعيدة ببضعة أميال عن وهران. ومعناها الميناء الكبير، لأن هناك ميناء ما أظن في الدنيا أكبر منه، يمكن أن ترسو فيه بسهولة مئات المراكب والسفن الحربية، في مأمن من كل عاصفة وإعصار... وقد استولى الإسبان عنوة على

([1]) أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي، الفترة العثمانية (1519-1830م)**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص-ص 68-69.

([2]) للمزيد عن تفكك الكيانات السياسية والقبلية ببلاد المغرب وآثارها، أنظر، المدني، **حرب الثلاثمائة**، ص 93، 95.

([3]) غطاس (وآخرون)، مرجع سابق، ص 15.

([4]) عبد القادر فكاير، **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية وآثاره (910-1206هـ/1505-1792م)، "دراسة تتناول الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الجزائر"**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 45. ومن أشهر التقارير الإستخباراتية الإسبانية التي وصفت وضع بلاد المغرب بعدم الاستقرار، ذلك التقرير الذي أرسله الجاسوس " فيرناندو دي زافرا " (Fernando de zafra) في شهر أفريل 1494م ويقول فيه: " أن الحالة النفسية في كامل البلاد بلغت حدا من الإنهيار يحمل على الاعتقاد أن الله أراده في متناول أصحاب الجلالة "، أنظر، نفسه، ص 45.

([5]) قال عنه صاحب الإستبصار: "...ولوهران مرسى كبير، مشتى للسفن، يُكن من الريح لأنه في حوز جبل مطل على وهران مرتفع..."، أنظر، مجهول، **الإستبصار في عجائب الأمصار**، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985، ص 134. أما أحمد بن سحنون الراشدي فيصفه بقوله: "...وبرج المرسى تقدَّم أن بينه وبين وهران نحو الثلاثة أميال، قال شارح الحلفاوية: إنها قصبة حصينة، وقلعة منيعة ليس لها إلا طريق واحد عرضه مقدار ذراعين أو ثلاث، وأمام بابها برج يحرسها برًا وبحرًا بناها هنالك أبو الحسن المريني...فتملكه النصارى على يد يهودي (لعنه الله) بحيلة مشهورة، ثم لما ملكوها أنزلوا اليهود بهذا المرسى فبقوا بها إلى سنة ثمانين وألف..."، أحمد بن سحنون الراشدي، **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تحقيق وتقديم: الشيخ المهدي البوعبدلي، ط1، الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 262.

المرسى الكبير قبل سقوط وهران ببضعة أشهر..."[1]، كما أن "انحناء الشاطئ نحو الداخل ساعد على تكوين تجويف نصف دائري بفعل اتصال جبل مرجاجو سانتون بحيث يشكل مرسى طبيعيا ممتازا متصلا بحصن المرسى الكبير سعته الإجمالية 500 هكتار، قادر على استقبال 30 سفينة من الحجم الكبير منها 20 سفينة بإمكانها الرسو بمحاذاة الحصن مباشرة، وفي الحالات الاضطرارية يمكن لمرسى جون المرسى الكبير أن يوفر الحماية لما يقل عن 50 سفينة"[2].

وكان الهدف من وراء احتلاله ضمان أمن الأسطول[3] الإسباني الذي انطلق من مدينة مالقة يوم 29 أوت 1505م بقيادة "دون ريمون دي كوردوبا" على رأس 5000 رجل، وقد حصل تأخر في وصول الأسطول إلى غاية 11 سبتمبر 1505 بسبب العواصف البحرية وهو ما أدى بالمرابطين على هذا الساحل لمغادرة ثغورهم الدفاعية، ولم يجد الإسبان إلا قوة عسكرية صغيرة تتكون من حوالي 500 مقاتل ودام الحصار خمسون يوما أدى إلى سقوطه في يد الإسبان[4]، ومارس "كوردوبا" حقده المسيحي فحوّل الجامع الكبير إلى كنيسة وأقام بها أول قداس[5]، وأصبح بعدها المرسى بمثابة قاعدة عسكرية يرتكز عليها الإسبان في غرب المغرب الأوسط.

2-ب احتلال وهران (915هـ/1509م):

بعد احتلال المرسى الكبير، وضع الإسبان مدينة وهران كهدف ثان لهم اعتمادا على تقارير جواسيس سابقين كانوا بها[6]، وبالفعل تم تجهيز حملة عسكرية ضخمة تضم حوالي 15000

([1]) الحسن بن محمد الوزان (ليون الإفريقي)، **وصف إفريقيا**، ج2، ط2، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص 36.

([2]) ناصر الدين سعيدوني، **"حصن المرسى الكبير، من رباط إسلامي إلى حصن اسباني إلى محطة عثمانية "**، *المجلة التاريخية المغاربية*، ج1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 1997، ص 268.

([3]) **الأسطول:** كلمة يونانية الأصل (Stolos) معناها مجموعة السفن الحربية، وقسموا الأسطول إلى مراكب سفرية (لنقل الخيل والعدد والأزواد والصيد البحري)، ومراكب قتالية مخصصة لنقل المقاتلين والذخيرة والأسلحة، أنظر، مولاي بالحميسي، **البحر والعرب في التاريخ والأدب -دراسة-**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2005، ص 15.

([4]) غطاس (وآخرون)، مرجع سابق، ص-ص 15-16.

(3) Berbrugger (A), **" Mers el-Kebir "** , traduction Suarez Montanes, *R.A*, Vol 9, 1865, p 251, 304.

([6]) لمدينة وهران مكانة اقتصادية هامة فهي من أنشط الأسواق التجارية ببلاد المغرب، و" كانت مهبط التجار القطلونيين والجنويين"، واعتمادا على ذلك تم ارسال جواسيس إسبان لإعداد تقارير دورية للملك الاسباني عن مواطن ضعفها وقوتها، ومن أهم هذه التقارير "تقرير فيانيلي" والذي من خلاله أُصدر أمر ملكي في ديسمبر 1508م يقضي بضرورة إعداد حملة عسكرية لغزو=

جندي وأسندت مهمة قيادتها إلى "بيدرو نافارو"[1]، فانطلق الأسطول في 16 ماي 1509م من ميناء قرطاجنة[2] وبعد وصوله فرض حصارا عسكريا على مدينة وهران بداية من 19 ماي 1509م[3]، وهنا قد يتساءل البعض عن كيفية دخول القوات الإسبانية للمدينة ؟.

إن أكبر مجزرة اقترفها الإسبان كانت بمدينة وهران، بعد أن ساعدهم في ذلك خيانة اليهودي "اشطورا" -قابض المكوس بها-[4]، بعد أن فتح أبوابها لهم فخربوا ودمروا وفتكوا وسلبوا وهتكوا أعراض الأهالي[5]، إذ قتلوا نحو 4000 شخص وأسروا ما يقارب 8000 آخرين وحوّلوا مسجدين إلى كنيستين [6]، وبعدها أُعلن عن سقوط مدينة وهران بيد الإسبان وعين " بيدرو نافارو" حاكما عاما عليها وألحقت بإسبانيا[7]، كما أعلنت قبائل متاخمة لوهران التعاون معهم وأشهرها قبيلة بني عامر[8]، فلاقت الكثير من الإهانة والإذلال على يد الإسبان، وكُتبت وقتئذ عديد القصائد ومن أشهرها أبيات للعلامة "أبو العباس سيدي أحمد بن القاضي" الرائية بقوله:

=وهران، راجع، الوزان، مصدر سابق، ج2، ص-ص 30-31، وأيضا أنظر، فكاير، **الغزو الإسباني**، مرجع سابق، ص-ص 53-54، وللمزيد عن التقرير التجسسي الذي أرسله "فيانيلي"، أنظر

- Esprit Fléchier, **Histoire du Cardinal Ximenés**, T1, Jean Anisson, Paris, 1693, pp 363-364.

([1]) Pierre Navaro, **" conquérant de Vélez, Oran, Bougie "** , *Bulletin de la Société de géographie d 'Alger*, T: XV, 1925, p 47, 78.

([2]) غطاس (وآخرون)، مرجع سابق، ص 16.

([3]) بوعزيز، **الموجز**، ج2، مرجع سابق، ص 8.

([4]) **"اشطورا"**: يهودي من الأندلسيين المهجرين قصريا من بلاد الأندلس حيث تم إنقاذه من قبل مسلمي وهران من الاضطهاد الصليبي الإسباني، المدني، **حرب الثلاثمائة سنة**، مرجع سابق، ص 111، 116.

([5]) أحمد بن عبد الرحمان الشقراني الراشدي، **القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط**، تحقيق وتقديم: ناصر الدين سعيدوني، ط 2(مراجعة ومنقحة)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 62، راجع أيضا، الآغا بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تحقيق ودراسة: يحي بوعزيز، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 211.

([6]) غطاس (وآخرون)، مرجع سابق، ص 16، أنظر أيضا، فكاير، **الغزو الإسباني**، مرجع سابق، ص-ص 53-54. وعن المجازر الإسبانية في حق أهالي وهران، أنظر، مبارك بن محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تقديم وتصحيح: محمد الميلي، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص 26.

([7]) بوعزيز، **الموجز**، ج2، مرجع سابق، ص 08.

([8]) عبد القادر المشرفي، **بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر**، تحقيق وتقديم: محمد عبد الكريم، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت، ص-ص 37-38. وللمزيد عن القبائل المتعاونة مع الإسبان بعد احتلال=

"فمن بلغ عني قبائل بني عامر ولاسيما من قد ثوى تحت كافـر
أذلكم الجبار كيف رضيتـــــم بسبي العذارى من بنات الأكابر
وما منكـم إلا خصي أذلـــه بميسمه النصراني يا آل عامـر"[1]

2 -ج احتلال بجاية (916هـ/1510م):

قال عنها صاحب الإستبصار: "هي مدينة عظيمة على ضفة البحر، والبحر يضرب في سورها. وهي محدثة من بناء ملوك صنهاجة، أصحاب قلعة أبي طويل، وتعرف بقلعة حماد اليوم..."[2]، فهي احدى أهم مدن المغرب الأوسط عُرفت بنشاطها الفكري والعلمي والديني وبتاريخها الإشعاعي الحضاري[3] الشيء الذي جعل منها محطة هامة لأعداد كبيرة من الأندلسيين الفارين من الاضطهاد الصليبي الإسباني[4]، كما اشتهرت بعلاقات تجارية مع ممالك وقوى أوروبا واستفاد فيها عديد التجار من امتيازات هامة، لكنها سُحبت أغلبها خاصة تلك التي كان يستفيد منها التجار القطلانيون منذ أزيد من قرن بسبب سوء العلاقات بين بجاية وتجارها[5]، كما عرفت المدينة فتنًا داخلية وخارجية حول الحكم فأدت إلى وقائع وتطورات هامة مما سهّل من مأمورية التواجد الإسباني بها.

=وهران، أنظر، الراشدي، **القول الأوسط**، مصدر سابق، ص-ص 63-65، وأيضا راجع، هاشمي بن براهيم، ودان بوغفالة، **" القبائل المتعاونة مع الإحتلال الإسباني لوهران (1505-1792م) "** ، *مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية*، جامعة معسكر، العدد1، جوان 2017، ص 187، 197.

([1]) المشرفي، مصدر سابق، ص-ص 33-34.

([2]) مجهول، **الإستبصار**، مصدر سابق، ص 128.

([3]) حول تفاصيل تاريخ بجاية الحضاري والفكري والتجاري، راجع، دومينيك فاليرين، **بجاية ميناء مغاربي (1067هـ/1510م)**، ج1، تر: علاوة عمارة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014.

([4]) نجيب دكاني، **الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية وردود الفعل الجزائرية خلال القرن العاشر هجري (10هـ)/السادس عشر ميلادي (16م)**، رسالة ماجيستر، إشراف ناصر الدين سعيدوني، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 28، أنظر أيضا، فكاير، **الغزو الإسباني**، مرجع سابق، ص 54.

([5]) Charles Féraud, **"Conquète de Bougie par les Espagnoles, d 'après un manuscrit arabe"**, *R.A*, Vol 12, 1868, pp 250-251.

وبعد احتلال المرسى الكبير ووهران، بدأت الأطماع التوسعية الإسبانية تزداد صوب الساحل الشرقي، فوجه الملك الإسباني أوامره لقائد الأسطول "بيدرو نافارو" لاحتلال بجاية، وتم الإعداد والتجهيز لحملة عسكرية من 14 سفينة حربية على متنها أكثر من 8000 جندي وترك تسيير شؤون وهران لـ "دييغو دي كوردوبا"[1]، فما ميزها هو طابع السرية التامة والتمويه البحري[2].

وبتاريخ 1 جانفي 1510م أقلع الأسطول نحو بجاية فوصل قبالة المدينة في 5 جانفي 1510م[3] وتم إنزال الجنود ليلا وقبل طلوع الفجر وبفضل سلاح المدفعية تم فتح فجوة في تحصينات وأسوار المدينة [4]، ورغم الإستماتة الدفاعية من سكانها إلا أنها سقطت هي الأخرى في يد الإحتلال الإسباني. وبأوامر مباشرة من "بيدرو نافارو" ارتكبت مجزرة رهيبة في حق أهاليها راح ضحيتها حوالي 4100 شخص مما أدى إلى هجرة جماعية لباقي سكانها نحو المناطق المحاذية لجبالها[5]، والسؤال الذي يُطرح بعد هذه الوقائع: ماهو وضع بقية السواحل؟ هل هي الأخرى تعرضـــت إلى تحرشات وحملات عسكرية مماثلة؟ أم بقيت بعيدة عن الإحتلال الإسباني؟.

2- د خضوع وولاء مدينة الجزائر للإسبان (917هـ/1511م):

ذكرها صاحب الاستبصار في مؤلفه بقوله: "...مدينة جزائر بني مزغناي (مزغنة): مدينة أزلية على ضفة البحر، والبحر يضرب في سورها. وهي قديمة البناء أزلية فيها آثار عجيبة تدل على أنها كانت دار مملكة لسابق الأمم ...ويتصل بجزائر بني مزغناي (مزغنة) فحص كبير

([1]) دكاني، مرجع سابق، ص 28.

([2]) فكاير، **الغزو الإسباني**، مرجع سابق، ص 55.

([3]) غطاس (وآخرون)، مرجع سابق، ص 17، وينظر أيضا، بوعزيز، **الموجز**، ج2، مرجع سابق، ص 09.

([4]) صالح كليل، **سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الاسباني لاحتلال المغرب الأوسط**، رسالة ماجيستر، إشراف علي آجقو، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة باتنة، 2006-2007، ص 50.

([5]) المدني، **حرب الثلاثمائة سنة**، مرجع سابق، ص- ص 122-123، وحول تفاصيل احتلال بجاية والدمار الذي أحدثه الإسبان بعمرانها وأهاليها راجع،

- Mouloud Gaid, **Histoire de Béjaia et de sa région depuis l'antiquité jusqu'a 1954**, S.N.E.D, Alger, 1976, p 117.

يسمى فحص متيجة ...ومرساها مأمون، وفيه عين عذبة يقصد إليها أصحاب السفن..."[1]، وتحدث عنها كربخال بقوله :" ...مدينة شهيرة منذ القدم، أبدع الرومان في تزيينها، وزادها الأتراك إغناء بفضل ما وقع في أيديهم من غنائم سلبوها من النصارى..."، ويضيف واصفا تحصينها الطبيعي من جهة البر وخيرات فحوصها بقوله: " ...والمدينة محصنة من جهة البر بصخور وعرة يوجد عند قدمها من جهة الجنوب سهول شاسعة كثيرة الخصب ينمو بها القمح والكلأ، ولا سيما في بوادي متيجة..."[2].

وبإحكام الإسبان سيطرتهم على المناطق الساحلية الاستراتيجية في غرب وشرق المغرب الأوسط، رأت بأن هذا التوسع العسكري غير كاف لضمان تواجد كامل في المنطقة، فبدأت تمارس ضغوطها على بعض القبائل وخاصة شيوخها وأعيانها، وكان من الضرورة أن تحتل مناطق أخرى دون أي تدخل عسكري وبأقل الخسائر، "فسقوط المرسى الكبير ووهران ثم بجاية في ظرف قصير (911-916هـ)/(1505-1510) يضاف لها عنف الهجومات الإسبانية والمعاملة القاسية للأهالي، أحدثت موجة من الرعب والخوف على طول ساحل المغرب الأوسط "[3]، وشعر خلالها سكان مدينة الجزائر بخطر الزحف الإسباني على مدينتهم، وبتايخ 31 جانفي 1510م[4] أرسلوا

([1]) مجهول، **الإستبصار**، مصدر سابق، ص 132."...ومرسى جزائر بني مزغناي (مزغنة) مرسى مأمون له عين عذبة يقصد إليها أصحاب السفن من إفريقية والأندلس وغيرهما..."، ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، مج2، دار صادر، بيروت، 1977، ص 132. أما الوزان فيقول عنها: "...والمدينة قديمة من بناء قبيلة إفريقية تدعى مزغنة...وهي كبيرة تضم نحو أربعة آلاف كانون (أي أربعة آلاف بيت)، أسوارها رائعة ومتينة جدا، مبنية بالحجر الضخم. فيها دور جميلة وأسواق منسقة كما يجب، لكل حرفة مكانها الخاص...ويحيط بالجزائر عدد من البساتين والأراضي المغروسة بأشجار الفواكه..."، الوزان، مصدر سابق، ج2، ص 37.

([2]) مارمول كربخال، **إفريقيا**، ج2، تر: محمد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1989، ص 362، 364.

([3]) دكاني، مرجع سابق، ص 29.

([4]) الوفد المتوجه إلى "بيدرو نافارو" كان بقيادة حاكم مجلس مدينة الجزائر "سالم التومي"، أنظر، كورين شوفالييه، **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510-1541)**، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 23.

وفدا إلى حاكم بجاية "بيدرو نافارو"[1] يطلبون منه الموافقة على قبول ولائهم للإسبان، ويحدثنا الوزان في مؤلفه عن ولاء أهل الجزائر للإسبان بقوله: "... فانحاز أهل الجزائر إلى ملك بجاية (ويقصد بيدرو نافارو) لما أوجسوا منه خيفة...فبايعوه وأدوا له الخراج..."[2]، لكنه فرض عليهم توقيع معاهدة تضمنت شروطا مذلة لهم كتلك التي فرضت على أهل تنس ومستغانم، ومن شروطها إطلاق سراح الأسرى المسيحيين الإسبان بدون شروط والتعهد بدفع أتاوة مالية سنوية (ضريبة الولاء)[3] وتسليمهم احدى الجزر وأكبرها قبالة المدينة[4] والتي شيد فيها الإسبان بعدئذ حصن البينيون (Penon de Argel)[5]، وبهذا "دفعت الجزائر عن نفسها شر الغزو والعدوان، وأصبحت راضخة للإسبان، تعيش تحت رحمة مدافع صخرة الجزائر وتتحمل الضيق والمذلة على مضض، إلى حين"[6].

([1]) كليل، مرجع سابق، ص 58. وقد تضاربت الروايات التاريخية حول وجهة الوفد، هل توجه إلى بيدرو نافارو؟ أم إلى ملك إسبانيا؟ وفي هذا الصدد يشير المدني أنه في " سنة 1511م سار الوفد الجزائري إلى إسبانيا، وتفاوض مع مجلس سرقسطة " (SARAGOSSA) أنظر، المدني، **حرب الثلاثمائة سنة**، مرجع سابق، ص 127.

([2]) الوزان، مصدر سابق، ج2، ص 38.

(4) شوفالييه، **الثلاثون سنة**، مرجع سابق، ص-ص 23-24، وأيضا أنظر، بوعزيز، **الموجز**، ج2، مرجع سابق، ص9، راجع كذلك

- Moulay Belhamissi, **Histoire de Mostaghanem des origines à nos jour**, S.N.E.D, 1982, p 60.

([4]) المدني، **حرب الثلاثمائة سنة**، مرجع سابق، ص 127. وهذه الجزيرة هي " جزيرة اسطفلة" حسب المدني نقلا عن البكري .

([5]) بمجرد إمضاء الإتفاق أرسل الإسبان أحد المهندسين العسكريين المهرة والمسمى "مرتينو دي رنتيريا"، فأشرف على بناء القلعة البحرية التي أصبحت تسمى "صخرة الجزائر" على أنقاض منار إسلامي قديم كان قائما هنالك لهداية السفن وإرشادها للتجمع، أنظر، المدني، **حرب الثلاثمائة**، مرجع سابق، ص 127. ومن المهام التي كان حصن البينيون يقوم بها هو الضغط على أهالي مدينة الجزائر لاحترام بنود المعاهدة التي وقعها "سالم التومي" ووفده، كما أنه كان يقوم بمراقبة حركية السفن الجزائرية سواء المستعملة في الصيد البحري أو تلك الموجهة للقرصنة في المتوسط، الشيء الذي أجبر مختلف السفن إلى تغيير وجهة رسوها وإبحارها نحو تامنفوست وسيدي فرج، أنظر

- Henri Garrot, **Histoire générale de l 'Algérie**, livre XI, période Turque ,imprimerie p.Crescenzo, Alger, 1910, pp 348-349.

- وللمزيد عن حصن البينيون وكيفية تشييده راجع،

- Berbrugger (A), **Le Penon d'Alger**, Alger, 1860, p 15.

([6]) المدني، مرجع سابق، ص 128.

2- هـ الإسبان في بقية ساحل المغرب الأوسط:

أصبح الاحتلال الإسباني على إثر عملياته العسكرية، مسيطرا على مناطق بجاية شرقا ووهران غربا وصخرة الجزائر وسطا [1]، وكان هدف الملك الإسباني هو تطويق المغرب الأوسط وتقويض أركانه بشتى الطرق المتاحة، فرأى أنه من الضرورة استغلال فرصة اعلان الولاء والخضوع من قِبل أهالي وقبائل بعض المناطق[2] لتوسيع نطاق التواجد الإسباني في الساحل ولم لا التوسع في المناطق الداخلية. وقد كانت مدينة تنس[3] أول المناطق التي أعلنت ولائها لهم، في ظل ماكانت تتصف به من أزمات داخلية بين أمراء العائلة الحاكمة في إمارة تلمسان بعد وفاة الملك "محمد السابع (الثابتي)" سنة 1503م"[4]، وهذه المدينة كانت " خاضعة على الدوام لأمراء تلمسان، فعندما مات محمد بن زيان ترك ثلاثة أولاد تولى أكبرهم وهو أبو عبد اللي الإمارة وتآمر ضده الآخرون، وانكشفت المؤامرة فأُودِع أكبرهما وهو أبو زيان السجن مدة طويلة...إلى أن أفرج عنه بربروس..."[5]، كل هذه الخلافات على العرش في النصف الغربي من المغرب الأوسط أدى إلى تقلص نفوذ الملوك الزيانيين[6]، وهو ما استغله الإسبان وقاموا بتنصيب "يحي بن محمد بن زيان" حاكما على تنس مقابل تعهده بقبول سيطرتهم ودفع الضرائب لهم[7].

([1]) المدني، مرجع سابق ، ص 141.

([2]) ذكر لنا الباحث عبد القادر صحراوي أمثلة عن أهم القبائل في شرق المغرب الأوسط التي أعلنت ولائها وخضوعها للإسبان "كأولاد سيدي محمد بن عند الرحمان، سادة إقليم مجانة..."، أما في الغرب فأشار إلى قبائل "حميان، وأولاد عبد الله التعلي، الشافعية وبني عامر وغيرها"، أنظر، عبد القادر صحراوي، **الأولياء والتصوف في الجزائر خلال العهد العثماني (1520-1830م)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 76.

([3]) قال عنها كربخال: "مدينة عتيقة بناها السكان الأصليون على سفح جبل...وهي منتصف الطريق بين مدينة وهران ومدينة الجزائر...وسكان هذه المدينة يتميزون بالغلظة والفظاظة، مع أن لهم تجارة واسعة مع الأجانب...وتوجد قبالة المدينة جزيرة صغيرة تحتمي عندها السفن إبان هبوب العواصف إذا تعذر عليها البقاء في المرسى"، أنظر، كربخال، مصدر سابق، ج2، ص 354.

([4]) كاميلية دغموش، **قبائل الغرب الجزائري بين الإحتلال الإسباني والسلطة العثمانية (1509-1792)**، رسالة ماجيستر، إشراف محمد دادة، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2014، ص 36.

([5]) كربخال، مصدر سابق، ج2، ص-ص 353- 354.

([6]) الشافعي درويش، **علاقات الإيالات العثمانية في غرب المتوسط مع إسبانيا خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي**، رسالة ماجيستر، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011، ص 38.

([7]) دغموش، مرجع سابق، ص 36.

ومن جهة أخرى، وباعتبار مدينة مستغانم[1] تقع في الساحل وبحكم موقعها المتوسط لمدينة الجزائر ومدينة وهران، وُضعت هي الأخرى ضمن مخططات التوسع الإسباني، واتبع سكان مستغانم نفس ما قام به أهالي مدينة الجزائر تجنبًا لمجزرة إسبانية أخرى[2]، وأجبر أعيانها وشيوخها على توقيع معاهدة خضوعهم لحاكم وهران الإسباني في 26 ماي 1511م[3].

ومن جانب آخر وتنفيذا لأوامر وتوجيهات "فرديناند"، توجه الأسطول الإسباني بقيادة "بيدرو نافارو" لإخضاع إمارة تونس الحفصية[4]، وبناءً على بعض التقارير لجواسيس إسبان عن أهمية مدينة عنابة في الساحل الشرقي للمغرب الأوسط[5]، فتم احتلالها هي الأخرى سنة 916هـ/1510م دون مقاومة تذكر من أهاليها[6]. والتساؤل المطروح في هذا السياق هل بقي الوضع العام للمغرب الأوسط كما هو في ظل الإحتلال الإسباني بداية القرن 10هـ/16م؟.

([1]) أشار إليها كربخال بقوله: "...مدينة موغلة في القدم بناها سكانها الأصليون على سفح جبل مطل على ساحل البحر...لها مرسى جيد لكنه بعيد قليلا عن المدينة...عندما دخل النصارى إلى وهران كان أهل مستغانم يخضعون للعرب وكانوا يسومون أهلها أشد العذاب، فغادرها بسبب ذلك كثير منهم إلى أن استولى الأتراك على مدينة الجزائر ثم استولوا على مستغانم"، كاربخال، مصدر سابق، ج2، ص 350.

(1) بوعزيز، **الموجز في**، ج2، مرجع سابق، ص 9.

([3]) دغموش، مرجع سابق، ص 37. وبموجب هذه المعاهدة يلتزم سكان مستغانم ومزغران بخدمة ملك إسبانيا ودفع الضرائب والرسوم المفروضة عليهم بداية كل شهر جوان من كل سنة لأمين مخزن مدينة وهران راجع،

- Elie de Laprimaudaie, **" Documents inédits sur l'histoire de l'occupation Espagnole en Afrique 1506-1574 "** , *R.A*, Vol 19, 1875, p 73.

([4]) دكاني، مرجع سابق، ص 31.

([5]) فكاير، **الغزو الإسباني**، مرجع سابق، ص-ص 68-69.

([6]) Garrot, **Histoire générale**, Op.cit, pp 349-350.

ثانيا: الإخوة بربروس في المغرب الأوسط:

1- نداءات الإغاثة والإستنجاد بالإخوة بربروس[1] وتحرير السواحل المحتلة:

1-أ العثمانيون في بلاد المغارب:

ذكرت بعض الدراسات التاريخية والمهتمة بالوجود العثماني ببلاد المغارب "أن اهتمام آل عثمان بالحوض الغربي للمتوسط وشمال إفريقيا أمر سابق عن اهتماماتهم المشرقية"[2]، ودليل ذلك أن السلطان العثماني "بايزيد الثاني"(887-918هـ)/(1481-1512م) كانت له اهتمامات

([1]) وهم أربعة إخوة (إسحاق، عروج، خيرالدين أو خضر، إلياس) من أب ذو أصل تركي من إقليم الروملي يدعى يعقوب بن يوسف، كان يقطن في ميدلي اليونانية واحترف صناعة الفخار وبيعه، وبالرغم من أن أمهم من أصول مسيحية يونانية إلا أن تعاليم الإسلام كانت سمة بارزة في حياتهم، وعُرِف عن الإخوة الأربعة كثرة المغامرات والأسفار عبر البحار وكثيرا ما كانوا يواجهون مشاكل عديدة، وأبرزها وقوع عروج في أسر بحارة من جزيرة رودس مرتين، ولتفاصيل أكثر عن الإخوة بربروس راجع،

- خيرالدين بربروس، **مذكرات خيرالدين بربروس**، تر: محمد دراج، ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص-ص 21-22.

- مجهول، **سيرة المجاهد خيرالدين بربروس في الجزائر**، تحقيق وتقديم وتعليق: عبد الله حمادي، دار القصبة للنشر، 2009، مصدر سابق، ص 5 وما بعدها.

- عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 27 ومابعدها.

- جون.ب. وولف، **الجزائر و أوروبا (1500-1830)**، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، دار رائد، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص-ص 27-28.

- المدني، **حرب الثلاثمائة**، مرجع سابق، ص 155 ومابعدها .

- بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ص 10.

- دراج، **الدخول العثماني**، مرجع سابق، ص- ص 139- 161.

- Roy (J.J.E), **Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'a nos jours**, 4 éditions, Alfred Mame et Fils-Editeurs, Tours, 1880, p 91, 107.

- F.D.Haédo, **Histoire des Rois d'Alger**, Traduite: Grammont, Adolphe Jourdan Libraire-Editeur, Alger, 1881, p 3, 61.

([2]) قدور بوزياني،**" دور"الطائفة البحرية التركية" في توجيه العلاقات المغربية العثمانية ابان القرن السادس عشر الميلادي"**، أعمال المؤتمرات عن الولايات العربية خلال العهد العثماني رقم 12، ***البحرية والطرق التجارية العثمانية***، إعداد وتقديم: عبد الجليل التميمي، ط1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2000، ص-ص 38-39.

كبيرة بالتوسع في غرب المتوسط لمواجهة المد المسيحي القادم من شبه الجزيرة الإيبيرية[1]، فلقد" انْقضَ العثمانيون بتدخلهم في بداية القرن 10هـ/16م المغرب الإسلامي من الإحتلال الأجنبي المؤكد، وكانوا في ذلك مجاهدين مرابطين وتحالفوا مع أهالي بلاد المغارب لصد العدوان الصليبي وحماية الثغور وإقامة حكم إسلامي ثابت وقوي، وبالمقابل فقد أظهرت إسبانيا رغبة قوية في احتلال بلاد المغارب تعويضا للمسيحية عما فقدته في الشرق بعد سقوط القسطنطينية في يد الأتراك العثمانيين"[2].

كما ارتبط الوجود العثماني في بلاد المغرب بقضية المسلمين المضطهدين في الأندلس، ويعود ذلك إلى العرائض والرسائل الإستنجادية لهؤلاء طالبين من السلطان العثماني "بايزيد الثاني" حمايتهم من المسيحيين الإسبان خاصة بعد سقوط غرناطة سنة 898هـ/1492م، وكانت الإستجابة السلطانية بإرساله لأسطول بحري بقيادة "كمال رايس" إلى السواحل الإسبانية المتوسطية والتي ألحقت أضرارا كبيرة بها وتم خلاله نقل الآلاف من الأندلسيين إلى الأقاليم العثمانية المختلفة[3]، كما كان لـ"بيري رايس"[4] الفضل في عمليات عسكرية بحرية ضد فرنسا وإسبانيا، فكل هذا يؤكد لنا أن الخلفيات التاريخية لظهور العثمانيين ببلاد المغارب لم يرتبط أساسا بالإخوة بربروس، بل هناك أسماء لبحارة عثمانيين لمعت أسمائهم في غرب المتوسط أمثال "براق

([1]) سمير عبد الرسول العبيدي،" **حركة الجهاد البحري ونشوء الحكم العثماني في المغرب العربي** "، *مجلة الحوار المتوسطي*، منشورات مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، العدد المزدوج 9 و10، سبتمبر 2015، ص 291، 310.

([2]) ابراهيم سعيود، **الأسرى المغاربة في "ايطاليا" خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، إشراف عائشة غطاس، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009-2010، ص 25.

([3]) نيقولاي ايفانوف، **الفتح العثماني للأقطار العربية (1516-1574م)**، نقله إلى العربية: يوسف عطاالله، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1988، ص-ص 95-96.

([4]) لتفاصيل أكثر عن هذا البحار راجع، فيصل عبد الله الكندري، " **الملاح والجغرافي بيري ريس (ت 961هـ/1554م)**"، *رسائل جغرافية*، الجمعية الجغرافية الكويتية، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، العدد 234، نوفمبر1999، وأيضا أنظر، زهرة زكية، " **لمحة عن الجغرافي الأميرال العثماني "بيري ريس" وكتابه: كتاب البحرية** "، *مجلة الدراسات التاريخية*، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، العدد 6، 1992، ص101، 109.

رايس"، "مصطلح الدين رايس"، "سنان رايس"... وغيرهم، وكانت أعمالهم البطولية ضد الأساطيل الأوروبية في غرب المتوسط تصل تباعا إلى سكان وأهالي المغرب الأوسط[1].

وبعد تشديد السلطان العثماني "سليم الأول" (918-926هـ)(1512-1520م)[2] أوامره والقاضية بمنع الإبحار في شواطئ الأناضول وموانئه ومعاقبة كل من يخالف ذلك، وعن سبب ذلك أن"...السلطان سليم وقعت بينه وبين أخيه[3] مُنافسة وتحاسد على المُلك فأمر الإسكندر باشا بسطانجي أن يهيأ جملة من الأجفان[4] ويُسافر بها في تلك النواحي فلا يقع بيده جفن من أجفان المسلمين أو من النصارى إلا واستولى عليه حرصا أن يقع أخوه بيده..."[5]، ومن البحارة المستهدفين كان خيرالدين، " فسمع بذلك...فخاف على نفسه لكون أخيه كان من أتباع فرفر، فعزم إلى المجيء إلى ناحية المغرب فباع مركبه بخمسة وتسعين عبدا وذهب إلى ناحية يُقال لها: بروز فباع العبيد هناك...فلما وصل إلى «بروز» اشترى جفنا صغيرا وحمل فيه من السلعة وذهب إلى بعض النواحي ليبيع تلك السلعة ...وباع بجملة وافرة وصنع بثمنها جفنا على حسب مُقترحه... وأودع فيها شيئا من المقاذف وسافر إلى ناحية المغرب...إلى جزيرة جربة[6] ... وصادف دخوله

([1]) دراج، **الدخول العثماني**، مرجع سابق، ص 162، 164.

([2]) السلطان سليم الأول الملقب بـ " ياوز" أي القاطع، تاسع سلاطين آل عثمان، تميزت فترة حكمه (1512-1520م) بالتوسعات والفتوحات العثمانية راجع، محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، ط3، دار النفائس، بيروت، 1983، ص 183 وما بعدها.

([3]) هو الأمير "قرقود خان" الإبن الثالث للسلطان "بايزيد الثاني" والأخ الأكبر للسلطان "سليم الأول" اشتهر بدفاعه وحمايته للبحارة الأتراك، قُتِل من طرف أخيه "سليم الأول" سنة 1512م.

([4]) **الأجفان:** جمع جفن، كلمة أندلسية وهي سفينة دائرية ونوعها من أنواع سفن الغزو والحرب وحتى تنقلية، وقد كان المغاربة يطلقون لفظ "جفن" على جميع القطع الحربية، كما كانوا يضيفون إلى هذه الأجفان صفة تبين اختصاصها عن بقية السفن واشتهرت باسم "الأجفان الغزوية" أو"الأجفان البحرية"، أنظر، عدلي "محمد علي" صالح الهناندة، **أوضاع الأسطول الإسلامي في المغرب خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين**، رسالة ماجيستر، إشراف صالح محمد فياض أبو دياك، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 1998، ص 170، وكذلك راجع، مصطفى غطيس، **" أسماء السفن في بعض المصادر العربية "**، *مجلة دراسات تاريخية*، مركز البصيرة للبحوث، الجزائر، العدد3، أوت 2014، ص 116.

([5]) مجهول، **سيرة المجاهد خيرالدين**، مصدر سابق، ص 60.

([6]) **جزيرة جربة:** احدى الجزر التونسية "...منقطعة في البحر فيها زيتون ورمان. وتفاحها مشهور يجلب منها إلى البلاد وأهلها أصحاب مذاهب رديئة وأهواء مضلة مثل روارة وزواغة دمرهم الله جميعا. وقد صارت جربة اليوم في حكم النصارى. أعطاهم=

إليها أن دخل أخوه عروج في إثره...فاجتمع الأخوان واستبشر كل واحد برؤية أخيه، وحمدا الله على ما تهيأ لهما..."[1]، وبهذا وصل آل بربروس إلى سواحل تونس، فعرض "عروج" خدماته على السلطان الحفصي "محمد بن الحسن"(900-932هـ)/(1494-1526م)[2]، " ثم دخل إلى مدينة تونس ووجه إلى السلطان بهدية نفيسة مما احتوت عليه يده من غنائم ونفائس أموالهم فقبِلها ووقعت منه أحسن موقع، واستأذنه عروج بأن يُقيم في بعض مراسي بلاده"[3]، وعُقِد خلالها اتفاق ثنائي يقضي بمنح السلطان الحفصي لعروج ميناء حلق الوادي للإستقرار به وجعله مركزا لعملياته البحرية المتوسطية، مقابل أن يتعهد "عروج" بعدم التعرض إلى السفن التونسية[4] "...ومن جُملة ما اشتُرط عليه أن يُعطِيه خُمس الغنائم التي تحصل بيده من الكُفار، فرضِيَ عروج بذلك"[5]،

=إياها أهلها لشنئان وقع بينهم..."، أنظر، محمد العبدري البلنسي، **الرحلة المغربية**، تقديم: سعد بوفلاقة، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2007، ص 152، ويضيف كربخال عن ذلك بقوله: " كان القدامى يسمون هذه الجزيرة، منيسة...ترتبط جزيرة جربة باليابسة، وأراضيها رملية ينبت فيها التمر والزيتون والعنب وغيرها من الفواكه...تربة حقولها خفيفة، لايمكنها أن تنتج سوى قليل من الشعير...وهذا سبب قلة الخبز فيها...بنى ملك قطالونية في جزيرة جربة عندما كنت الجزيرة في تعداد ممتلكاته، قلعة محصنة توجد على الشاطئ...وعلى مقربة من هذه القلعة توجد بناية ينزل بها التجار الأتراك والأعراب والنصارى بمناسبة سوق أسبوعي يقام هناك...تباع فيه المنتجات المختلفة..."، كربخال، مصدر سابق، ج3، ص 103.

([1]) مجهول، **سيرة المجاهد خيرالدين**، مصدر سابق، ص 60. ويتحدث صاحب مذكرات خيرالدين عن وقوع عروج أسيرا لبضع سنوات لدى فرسان جزيرة رودس، وعن تفاصيل فراره ووصوله إلى جزيرة جربة التونسية، أنظر، بربروس، **مذكرات**، مصدر سابق، ص 23، 29.

([2]) وفي هذا الإطار يحدثنا صاحب سيرة المجاهد خيرالدين عن عرض السلطان الحفصي قبول اسقرار الأخوان في تونس بقوله: "... وكان صاحب تونس له رغبة في الغزاة وتشوق إلى مقامهم عنده وانضمامهم إلى جماعته فتوجها إليه بهدية عظيمة تليق بأمثاله من الملوك، فقبلها منهما وأكرم نُزُلهما وبالغ في الحفاوة بهما، فأقاما بمدينة تونس حتى انصرم فصل الشتاء ودخل فصل الربيع..."،أنظر، مجهول، **سيرة المجاهد خيرالدين**، مصدر سابق، ص 61. وفي هذا الصدد أيضا فلا أحد ينكر دور السلطان التونسي محمد بن الحسن الحفصي في تسهيل مأمورية التواجد العثماني ببلاد المغارب وذلك بعد موافقته على منح عروج بربروس ميناء حلق الوادي لإستعماله مرفأ لسفنه الجهادية، لكن ما يُعاب عليه هو تدبيره فيما بعد لمؤامرات ضد خيرالدين مع بعض القبائل المتمردة في شرق الجزائر ضد الوجود العثماني وأيضا عدم تقديم المساعدة العسكرية (الذخيرة الحربية) أثناء محاولة عروج تحرير بجاية من الإسبان سنة 920هـ/1514م، أنظر، دراج، **الدخول العثماني**، مرجع سابق، ص 317 وما بعدها.

([3]) مجهول، **سيرة المجاهد**، مصدر سابق، ص 59.

([4]) عبد الرحيم بنحادة، **المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 1998، ص 31، وكان تاريخ اتخاذ الأخوان لميناء حلق الوادي مقرا لهم هو سنة 910هـ/1504م، راجع، النظام، مرجع سابق، ص-ص 64-65.

([5]) مجهول، مصدر سابق، ص 59.

وتعود أولى العمليات الجهادية التي قادها عروج في غرب المتوسط -كما تذكر المصادر التاريخية- إلى ربيع 1514م عندما خرج من حلق الوادي وتمكن خلال تجواله من أسر سفينة فرنسية محملة بالقمح قادمة من جنوة ثم سفينة انجليزية تحمل أجواخا وأقمشة، وبعد أسر طاقم السفينتين مَنح عروج خمس (5/1) الغنائم للسلطان الحفصي بتونس[1]، وبذلك استطاع عروج وخيرالدين بربروس الدخول إلى الحوض الغربي للمتوسط بعد تكوينهم لأسطول من السفن الصغيرة، فمارسوا الجهاد البحري -القرصنة البحرية[2] ضد الأساطيل الأوروبية، وفي فترة قصيرة اكتسبا شهرة كبيرة وثروة طائلة وأصبحا يهددان مختلف المصالح الأوروبية متوسطيا[3].

ومع اتخاذ الأخوين لهذه الخطوة، بدأت مرحلة جديدة من الحركة الجهادية في غرب المتوسط ضد الأساطيل الأوروبية، وهو ما أدى إلى تعزيز قوتهم البحرية وكان لهم الفضل في انقاذ الآلاف من الأندلسيين المضطهدين وترحيلهم بسفنهم إلى بلاد المغارب، الشيء الذي خلف آثارا ايجابية بين أهالي كامل المنطقة[4].

1-ب تحرير جيجل وجهود الإخوة بربروس في بجاية:

في كثير من المرات كانت سفن عروج وخيرالدين ترسو في بعض موانئ بلاد المغرب الأوسط لإصلاح بعض أعطابها أو لبيع أجزاء من غنائمهم البحرية، وقاما خلالها بربط علاقات تجارية

(1) حول أهم العمليات الجهادية التي قام بها الأخوين في بدايات استقرارهما بتونس وما تحصلا عليه من غنائم، ورد في سيرة المجاهد خير الدين: "...وقد كانا صنعا جفنين فاخرين فسافرا بالجميع على رسم عادتهما إلى ناحية بلاد النصارى، فغنموا مراكب الكفار وشحنوها برجال البحرية...فغنموا مركبا آخر في نهاية العظم موسوقا بأنواع المِلف (وهو نوع من القماش الفاخر) الملون الذي يذهب الأبصار...ثم إنهما رجعا بعد عشرين يوما من سفرهما إلى مدينة تونس، بما منحهم الله سبحانه وتعالى من هذه الغنائم، فسُر بذلك سلطان تونس سرورا عظيما، وكان من جملة ماناب كل واحد من الغزاة أربعة شِفة المِلف ومائة ذراع من البز (أي الحرير) الجيد وتسعة دنانير ذهبا كبارا...وتمتع الغزاة بهذه الغنائم وحصل بأيديهم مال كثير..."، راجع، مجهول، **سيرة المجاهد**، مصدر سابق، ص61، 64، وأيضا، بنحادة، مرجع سابق، (نقلا عن كاتب جلبي، **تحفة الكبار في أسفار البحار**، اسطنبول، 1911، ص 139).

(2) قمنا بعملية الربط بين الكلمتين بواسطة الرابطة (-) في ثنائية: "الجهاد البحري- القرصنة البحرية" إلى حين دراسة جدليته، وبعدها سنقوم بمحاولة فك الارتباط بينهما.

(3) جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830م)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 22.

(4) النظام، مرجع سابق، ص 65.

مع بعض السكان والأهالي خاصة الشخصيات الدينية المحلية، الشيء الذي جعلهما يكتشفان المنطقة وأوضاعها في ظل الإحتلال الإسباني، وهذا ما يؤكد لنا أن ظهورهما بالجزائر فيما بعد ليس بالأمر الغريب بل هو طبيعي ومنطقي، وأن مرحلة الإتصال الحقيقي والإستنجاد بهما ما هي إلا مرحلة لاحقة ومكمِّلة لذلك الظهور الأولي بالمغرب الأوسط[1]، فبدأت أخبارهما تصل تباعا إلى أهالي بجاية وهو ما دفع بحاكم قسنطينة وفقهائها وأعيانها إلى توجيه طلب استنجاد واستغاثة[2] لفك الحصار وطرد الإسبان من أراضيهم، فلبى عروج هذا النداء وجهز حملة لتحرير بجاية في 1 أوت 1512م، ففشلت بسبب التحصينات الإسبانية لكنها ألحقت أضرارا بليغة بالقوات الإسبانية[3]، وخلالها أصيب عروج بجروح بليغة أدت فيما بعد إلى بتر ذراعه[4]، وعن هذه الحملة يحدثنا صاحب سيرة المجاهد خير الدين بربروس بقوله:

"وقد سمع بأن بجاية أخذها النصارى من أيدي المسلمين، فظهر له أن يغزوها بمن معه من جماعة الغزاة، فسافر إلى ناحية بجاية وأرسى بقربها فرأى خمسة عشر جفنا من أجفان الكفار قادمة إلى بجاية، فخرج خيرالدين ومن معه من الأجفان إلى البحر طالبا للفسحة. فظن الكفار أنهم فروا منهم فحين توسط خيرالدين البحر جعل يُقلل في السير فاقتربت منه أجفان العدو وطمعت فيهم ورموا عليهم بجملة مدافعهم. فحين اشتغل الكُفار بعمارة مدافعهم هجم عليهم المسلمون وشغلوهم عن الرمي فدهش الكفار من هجمة المسلمين عليهم..."[5].

([1]) دراج، **الدخول العثماني**، مرجع سابق، ص 170.

([2]) ذكر المؤرخ التونسي أحمد بن أبي الضياف لقاءا جمع بين وفد بجاية والإخوة بربروس في حلق الوادي التونسية بقوله: "... علماء وأعيان بجاية يستسرخونهم لإنقاذ البلاد من يد العدو..."، راجع، أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان في أخبار تونس وعهد الأمان**، ج2، ط1، الدار التونسية للنشر، 1977، ص 10.

([3]) عن أسباب فشل الحملة الأولى في تحرير بجاية راجع، بربروس، **مذكرات**، مصدر سابق، ص-ص 70-71، وأيضا، بنحادة، **المغرب**، مرجع سابق، ص-ص 31-32، وكذلك، بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ص 11.

([4]) محمد السعيد عقيب، **"دور خير الدين بربروسا في تثبيت الوجود العثماني بالجزائر"**، *مجلة البحوث والدراسات*، جامعة الوادي، العدد 13، 2012، ص 289، 304، وينظر أيضا، بحري، مرجع سابق، ج1، ص 48، وكذلك، ألتر، مرجع سابق، ص-ص 45-46.

([5]) مجهول، **سيرة المجاهد**، مصدر سابق، ص 66.

ومن جانب آخر، كان لتمركز الجنويين في جيجل[1] الأثر السلبي على حياة سكانها وأهاليها، فأرسلوا طلب إغاثة للأخوين لتخليصهم منهم، وبالفعل تم توجيه حملة عسكرية لتحرير جيجل سنة 920هـ/1514م وتمكنا من حصار برج الجنويين والإستيلاء عليه فأسرا نحو 100 جنوي، وكانت في المركز التجاري الجنوي هدايا ثمينة أُرسل جزء منها إلى السلطان العثماني "سليم الأول"[2]، وأعلنا بعدها عن تحرير جيجل وتم اتخاذها قاعدة عسكرية بحرية رئيسية لهما بعد جزيرة جربة التونسية[3]، وعلى هذا الأساس يكون قد تحقق لهما هدف مزدوج، فقد استطاعا تحرير أول مدينة ساحلية بالمغرب الأوسط، ومن ثم تحويلها إلى قاعدة صلبة مؤمنة بريا وبحريا من خلالها أمكنهما تطوير أعمالهما البحرية بعيدا عن تأثير السلطان الحفصي بتونس، وبدءا في تحصين دفاعاتهما وتوسيع دائرة مشروعية أعمالهما لكسب تأييد الأهالي بالإنضمام إلى قواتهما وإقناع المترددين في ذلك[4]، فأسسا بعدئذ مملكة صغيرة بدعم من سكانها[5] وأكملا خلالها استعدادهما للقيام بمحاولة ثانية لتحرير بجاية، فوجها حملة عسكرية في أوت 1514م بجيش مكون من 20 ألف مجاهد من قبائل المنطقة، وبعد وصولهما إليها اشتبكا مع قوات "الدون رايموند"(Don Raymond) واستمرا في ذلك حوالي ثلاثة أشهر، وأدركا بعدها صعوبة تحرير المدينة فغادرا إلى قاعدتهما بجيجل[6]، ولعل السبب في فشل هذه المحاولة يعود إلى تخاذل السلطان الحفصي لتونس بعد طلبهما منه

([1]) كانت مدينة جيجل في أيدي الجنويين الإيطاليين واتخذت كمركز تجاري منذ عام 666هـ/1260م، وساعد على تمركزهم بداية القرن 10هـ/16م البحار الجنوي "أندريا دوريا" والذي كان يعمل لصالح الأسطول الفرنسي، وللمزيد عن هذا البحار راجع، دراج، **الدخول العثماني**، مرجع سابق، ص 245، وأيضا، المدني، **حرب الثلاثمائة**، مرجع سابق، ص 166.

([2]) عن أول هدية بعث بها عروج وخيرالدين إلى السلطان العثماني "سليم الأول"، راجع، مجهول، **سيرة المجاهد**، مصدر سابق، ص 77. وحول تفاصيل الهدية المرسلة إليه بعد تحرير جيجل من الجنويين راجع، المدني، **حرب الثلاثمائة**، مرجع سابق، ص-ص 171-172، وأيضا أنظر،

-Sander (Rang) et Denis (Ferdinand), **Fondation de la Régence d'Alger, Histoire des Barberousse**, T1, Librairie de l'Evéché, Paris, 1857, pp 51-52.

([3]) الميلي، **تاريخ الجزائر**، ج3، مرجع سابق، ص 36 .

([4]) كليل، مرجع سابق، ص 89.

([5]) شوفالييه، مرجع سابق، ص 26.

([6]) كليل، مرجع سابق، ص- ص 89- 90.

تزويدهما ببعض المساعدات الحربية وهو ما يؤكده لنا صاحب سيرة المجاهد خيرالدين بقوله:"...فوجه خيرالدين وأخوه إلى سلطان تونس رسولا برسم إعانتهما بالبارود وغيره من آلات الحرب، فذهب إليه داء الحسد...ودخلته أفكار سوء ونزغات شيطانية فامتنع من إسعافهما بما طلباه..."[1].

وبعد فشل الحملتين السابقتين لتحرير بجاية، تم الإعداد لحملة ثالثة في مارس 1515م واعتمد على خطة مغايرة تمثلت في الحصار الموازي للمدينة برا وبحرا من خلال إشراك قوات بحرية من أسطولهما وقوات برية مشكلة من سكان وأهالي منطقة جيجل وفحوصها، ودام الحصار أكثر من ثلاثة أشهر وحاولت فيها قوات عروج تدمير الأسوار عدة مرات[2]، لكن التحصينات الإسبانية ووصول نجدة من خمس سفن حربية اسبانية بقيادة "دي مارتين" (Di Martin) حالت دون ذلك[3]، وقبل انسحابه أمر "عروج" بحرق السفن التي استخدمت لنقل القوات البحرية حتى لا يستولي عليها الدعم الإسباني القادم، وعاد مع باقي قواته إلى مقر قيادته بجيجل برا[4]، وبهذا فشلت الحملة الثالثة لفك بجاية، وأصابه حزن شديد فقال قولته المشهورة "...هنا تركت ذراعي، وها أنا سأترك قلعتي أيضا، والله لن أعود قبل أخذها..."[5]، فهذا دليل على أنه لم يتخل عن فكرة

([1]) مجهول، **سيرة المجاهد**، مصدر سابق، ص 80. من خلال هذا التردد من طرف السلطان الحفصي لتونس بدأت مظاهر العداوة والتنافر بين السلطان التونسي والإخوة بربروس ولعل سبب ذلك يعود إلى خوفه من تنامي أطماع الإخوة في التوسع على حساب مملكته، راجع، شوفالييه، مرجع سابق، ص 26.

([2]) الميلي، مرجع سابق، ج3، ص 37.

([3]) دكاني، مرجع سابق، ص 51، راجع أيضا، كليل، مرجع سابق، ص 90.

([4]) Mercier Ernest, **Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquéte Française**, T2, Ernest Leroux-Editeur, Paris, 1888, p 428.

([5]) ألتر، مرجع سابق، ص-ص 48-49. وخلال هذه الحملة فقد الإخوة بربروس أخوهم إلياس، راجع، المدني، **حرب الثلاثمائة**، مرجع سابق، ص 170. وفي بعض الدراسات التاريخية تذكر بأن عروج استطاع في الحملة الثالثة سنة 921هـ/1515م تحرير بجاية من الإسبان، أنظر، بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ج2، ص 11، وكذلك راجع، نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص-ص 61-62.

التحرير خاصة بعد تلقيه التشجيع والدعم من طرف السلطان العثماني "سليم الأول" والذي أرسل له 14 سفينة حربية بطاقمها وجندها[1].

1-ج استرجاع مدينة الجزائر وتحرير شرشال:

غير بعيد عن بجاية، تحولت القلعة التي شيدها الإسبان (صخرة الجزائر)(Penon d'Argel) على بعد 300م مقابل مدينة الجزائر سنة 916هـ/1510م، إلى برج مراقبة وترصد وجوسسة وحصار للأهالي وسكان المدينة، فكانت منطلقا لجل أعمالهم العسكرية من قمع ونهب واستنزاف وإبادة[2]، ومع اشتداد حملات الجهاد لتحرير الثغور التي احتلها الإسبان في شرق المغرب الأوسط[3]، وبوصول أخبار الإخوة بربروس إلى سكان المدينة عقد مجلس أعيانها اجتماعا وقرروا ارسال طلب استغاثة ونجدة لعروج ورأوا بأن هذا لن يتحقق إلا بالتخلص من المعاهدة المفروضة عليهم سابقا، لكن بعض الأعيان رفضوا ذلك ورأوا ضرورة احترام بنود تلك المعاهدة[4]. ولما كان عروج مستقرا في جيجل"...كَتب إليه أهل الجزائر كتابا يرغبونه في القدوم عليهم وجهاد عدوهم المجاور لهم في الحصن الكائن بالجزيرة، وكان قد أضر بهم غاية الضرر وضيق عليهم غاية التضييق..."[5]، وكان ذلك سنة 922هـ/1516م بعد توجه وفد من أعيان وفقهاء وعلماء المدينة لمقابلة عروج[6]،"...فلما وصل كتابهم إليه، وعلِم ماهم عليه من العدو الكافر أدركته حمية الإسلام ودخلته نخوة الجهاد واستخر الله تعالى في جهادها، فأوصى تلك الناحية من أهل جيجل أنه إذا قدم أخوه خيرالدين يُهيئ له مددا من الغزاة يستعين بهم على جهاد أهل ذلك

([1]) بوزياني، مرجع سابق، ص 40، وأيضا أنظر، المدني، **حرب الثلاثمائة**، مرجع سابق، ص 172.

([2]) بوعزيز، **الموجز**، ج2، مرجع سابق، ص-ص 11-12.

([3]) بنحادة، **المغرب**، مرجع سابق، ص-ص 31-32.

([4]) المدني، **محمد عثمان**، مرجع سابق، ص 23، راجع أيضا، دكاني، مرجع سابق، ص 51. ولعل من أهم الذين طرحوا هذه الفكرة هو "سالم التومي" حاكم المدينة في حد ذاته وهذا بسبب مخاوفه من فقدان مكانته ومركزه، فأصبح فيما بعد من أشد المعارضين للتواجد العثماني في الجزائر، أنظر، غطاس(وآخرون)، مرجع سابق، ص 22، وأيضا راجع، بوعزيز، مرجع سابق، ص-ص 11-12.

([5]) مجهول، **سيرة**، مصدر سابق، ص 82.

([6]) Sander et Denis, **Fondation**, Op.cit, p 59, 68.

الحصن..."[1]، وبوصول الوفد إلى جيجل خاطب ممثلهم عروج: "...سمعنا بكم أنكم أناس تحبون الجهاد وأخذتم بجاية وجيجل من أيدي النصارى ونصرتم الدين، فهنيئا لكم أيها المجاهدون، لا بد أن تقدموا إلينا وتخلصونا من أيدي هؤلاء الملاعين الكفرة لأننا في محنة عظيمة ومذلة كبيرة..."[2]، وبعدها قبل عروج مساعدة أهالي مدينة الجزائر وقد وصفه هايدو (Héado) بقوله: "... وكما وعد وفى، لأنها الميزة الرئيسية لعروج وهي ثمرة طبيعية لروحه الكبيرة المتمثلة في الإنضباط والوفاء بوعوده بأسرع ما يمكن..."[3]، فبدأ التجهيز للحملة ضد إسبان البينيون واختلفت الآراء حولها، فهايدو (Haédo) قسمها إلى قسمين، الأول منه قوات بحرية وحددها بـ 16 سفينة من نوع الغليوطة (Galliote) على متنها أكثر من 500 جندي من المدفعية والبارود والذخيرة، والقسم الثاني قوات برية حدد عددها بحوالي 800 جندي ساروا مع عروج برا، إضافة إلى 5000 آخرين من أهل جيجل وفحوصها[4]، في حين أن صاحب الزهرة النيرة قد حدد قوات عروج بسفينتين حربيتين وأخرى صغيرة على متنها 280 جنديا و15 قطعة مدفعية كبيرة[5]، أما "ساندر" و "دنيس" (Sander et Denis) في ترجمتهما لغزوات عروج وبربروس فحددا قوات الدعم التي أتى بها خيرالدين بأربع سفن صغيرة على متنها عدد كبير من الجنود و15 قطعة مدفعية[6]، ومهما يكن من أمر الإختلاف في هذه التقديرات فإن عروج قد وضع كل ما أمكنه من امكانيات في هذه الحملة لكي يحقق هدفه خاصة وأن عدم تحريره لبجاية مازالت في أذهانه.

([1]) مجهول، مصدر سابق، ص 83.

([2]) نقلا عن: علي آجقو، **المغرب الأوسط، من المجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة الأمة**، باتنيت للمعلوماتية، الجزائر، 1999، ص 14.

([3]) Haédo, Abbé de Fromesta, **" Histoire des Rois d'Alger "**, Traduite et annotée: H.D.Grammont, *R.A*, Vol 24, 1880, p 58.

([4]) Haédo, **" Histoire des Rois** ,Op.cit, p 53.

([5]) **Chroniques de la Régence d'Alger**, traduites d'un manuscrit Arabe intutilé " **EL-ZOHRAT-EL-NAYERAT** ", par: Alphonse Rousseau, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1841, pp 15-16.

([6]) Sander et Denis, op.cit, p 59.

أدرك عروج أن التوجه مباشرة إلى مدينة الجزائر فيه بعض المغامرة ففكر في توجيه قواته إلى مدينة شرشال ودخلها بدون مقاومة بالرغم من معارضة بعض أعيانها[1]، وتم استرجاعها واتخذها كقاعدة ثانية لقواته بعد جيجل بهدف تحرير حصن البنينون من الإسبان، فتوجه بعدئذ بقواته إلى مدينة الجزائر واستقبله أهلها بحفاوة كبيرة وتمت مبايعته أميرا للجهاد عليهم[2]. واستعدت قوات عروج للهجوم على الحصن فأرسل نداءً إلى قائد الحصن للإستسلام لكنه رفض، فوجه مدفعيته بهدف القضاء عليه وتدميره لكن ضعف مداها حال دون إصابته بأضرار، واستمر الحال هكذا لمدة 20 يوما[3] ما أدخل بعض الريبة في نفوس الأهالي على مقدرة قوات عروج للقضاء على الحصن[4] وبدأت تحاك ضده مختلف المؤامرات لطرده[5].

وبعد تثبيت عروج لمكانته بين أهالي مدينة الجزائر على الرغم من عدم تخليصهم من إسبان البينيون، شرع في توسيع نفوذه في غرب المغرب الأوسط، فتوسع على حساب مليانة والمدية وتنس وأعلن أهاليها خضوعهم له، وخلالها أوكل مهمة تنظيم المناطق التي خضعت له إلى أخيه خيرالدين[6].

ووصلت أخبار متضاربة إلى مسامع عروج عن ضعف السلطة الزيانية بتلمسان بقيادة "أبي حمو الثالث" الموالية للإسبان والتي دخلت في صراعات وفتن داخلية حول الحكم[7]، وتحدث عن ذلك صاحب سيرة المجاهد خيرالدين بقوله: "...وكان سلطان تلمسان في ذلك العهد من بني زيان

([1]) سبب توجيه عروج قواته إلى مدينة شرشال هو أنها مدينة "...تملك ميناءا قابلا للتوسع وبأقل تكلفة، فأراضيها الريفية خصبة، كذلك تحتوي جبالها على موارد كثيرة لبناء السفن البحرية..."، راجع، شوفالييه، مرجع سابق، ص 29، وأيضا أنظر،

– El Ouazzani Hassan Ben Mohamed (Léon l'Africain), **Déscription de l'Afrique**, A.Epeulard, Paris, VI, 1956, p 345.

([2]) Garrot, **Histoire générale**, Op.cit, p 359.

([3]) شوفالييه، مرجع سابق، ص 30.

([4]) دكاني، مرجع سابق 53.

([5]) محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث، من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي**، ط1، دار الشروق العربي، بيروت، 1969، ص-ص 25-26.

([6]) نفسه، ص 26.

([7]) غطاس (وآخرون)، مرجع سابق، ص 23، راجع أيضا، بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ص 13.

له أخ أراد الوُثُوب عليه ففطِن بذلك ففر منه إلى الطاغية المستولي على بلاد الأندلس لعهده فأكرم نزوله وأحسن إليه وظهر للعين أن يُعينه على أخذ بعض البلاد الساحلية من عمالة عبد الواد ويُقيمُه بها قاصدا بذلك التفريق بين المسلمين..."[1]، فتقرر تجهيز حملة عسكرية لإخضاع تلمسان، والتقى عروج بتنس وفدا من أعيانها الناقمين على حكم "أبي حمو الثالث"، وفي طريقه سيطر على قلعة بني راشد[2] الإستراتيجية وجعل منها قاعدة دعم خلفية لوجيستيكية لقواته المتحركة ناحية تلمسان وأوكل مهمتها لأخيه "إسحاق"، كما انضم أهالي المناطق الناقمة على الملك الزياني إلى قوات عروج[3]، والتقى الجيشان فهُزِم "أبو حمو الثالث" وفر إلى فاس المغربية[4]، "فدخل عروج تلمسان وأقام بها سلطانا وأطلق أخَوي السلطان المعتقلين"[5] وأُعلِن فتح تلمسان سنة 923هـ/1517م وعين أبو زيان ملكا عليها وأعدم خلالها كل المتحالفين مع الإسبان والعديد من العائلة الزيانية[6]، بعدما "تمكن عروج من مملكة تلمسان منع أهل القلعة من إمداد النصارى بما كانوا يمدونهم به فضاقت أحوال النصارى بسبب ذلك واشتد عليهم الأمر"[7].

2- المؤامرات الداخلية والحملات الإسبانية قبل إعلان الجزائر إيالة عثمانية (922-924هـ)/ (1516-1518م):

بعد دخول عروج وقواته إلى مدينة الجزائر سنة 922هـ/1516م واستقباله من طرف أهاليها، بدأ "سالم التومي" بالتظاهر بمساندته لعروج، لكنه- أي سالم التومي- لاحظ تراجع مكانته بين

([1]) مجهول، **سيرة المجاهد**، مصدر سابق، ص 88.

([2]) تعتبر قلعة بني راشد الواقعة في منطقة هوارة حلقة وصل استراتيجية بين وهران وتلمسان عبر المناطق الداخلية، ولهذا كانت ذات أهمية كبيرة لعروج في توسعاته ناحية الغرب وخاصة تلمسان وقال عنها صاحب نفح الأزهار: "...هي قلعة من أغنى بلاد الله زرعا وضرعا تعطي الميرة (أي الطعام) لكل ناحية وكانت وهران إذاك استولى عليها الإسبان فكانت تأتيها الميرة من قلعة بني راشد.."، راجع، **نفح الأزهار عما في مدينة قسنطينة من الأخبار**، دراسة: سليمان الصيد، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1994، ص-ص 40-41، أنظر كذلك، دراج، **الدخول العثماني**، مرجع سابق، ص 222.

([3]) دكاني، مرجع سابق، ص 59.

([4]) الميلي، **تاريخ الجزائر**، ج3، مرجع سابق، ص 47.

([5]) مجهول، **سيرة المجاهد**، مصدر سابق، ص 91.

([6]) عقيل لطف الله، مرجع سابق، ص 44.

([7]) نفسه، ص 92.

أهالي المدينة خاصة وأنه المسؤول عن معاهدة الإهانة المفروضة عليهم من الإسبان، فبدأ في إثارة القلاقل والدسائس ضد عروج (وفيه من يذكر بأنه حاول تسميمه وقتله) وقواته العسكرية بعد فشلها في تدمير البينيون الإسباني[1]، وهو ما تفطن له عروج وقام بالتخلص منه وقتله وعديد أفراد عشيرته الموالين له[2]، وقد استطاع ابنه "يحي بن سالم التومي" الفرار إلى وهران ليستنجد بالإسبان لإستعادة سلطة أبيه وليظهر لهم خطورة تواجد عروج وقواته بمدينة الجزائر على حصنهم المقابل للمدينة، فلبى الإسبان – بعد استشارة ملكهم- طلب "يحي بن سالم التومي"[3] ووُجهت إلى مدينة الجزائر حملة عسكرية بقيادة "دييغو دوفيرا" (Diégo de Verra)[4] سنة 922هـ/1516م بجيش قوامه 8000 جندي، لكن التحصينات الدفاعية والتدعيم الذي قَدِم لمساعدة عروج من أهالي فحوص المدينة أفشل الحملة وقتل فيها أكثر من 3000 جندي إسباني وأُسِر نحو 800 آخرين[5]، هذا الإنتصار فتح آفاقـا جديدة لعروج قصد تنظيم قواته لمواجهة مختلف التحديات والتحضير لإعلان قيام دولة بأسس حديثة.

ومن جانب آخر، لم يسلم عروج من مؤامرة بعض أعيان فحوص مدينة الجزائر ومن أبرزهم "قارة حسن" والذي استقل عن الثعالبة بمدينة الجزائر وأسس مملكة صغيرة في شرشال فقتله عروج هو الآخر[6]، وتعرض أيضا إلى مؤامرة مشتركة من شيخ مدينة تنس "حميد العيد"[7] وحاكم مستغانم واتصالهم بالإسبان بعد توجه قوات حملتهم إلى مدينة الجزائر سنة 922هـ/1516م.

([1]) غطاس (وآخرون)، مرجع سابق، ص 22، وكذلك أنظر، المدني، **حرب الثلاثمائة**، مرجع سابق، ص-ص 174-175.

([2]) تضاربت الراويات حول وفاة "سالم التومي" فمنهم من يقول أنه وجد مختنقا في حمامه، وآخرون يرجحون رواية شنقه من طرف عروج في حديقته، راجع، المدني، **حرب الثلاثمائة**، مرجع سابق، ص 174، 176.

([3]) نفسه، ص 176.

([4]) خير فارس، مرجع سابق ، ص 26.

([5]) Corinne Chevalier, **Les trentes premiéres année de l'Etat d'Alger (1510-1541)**, Office des Publications Universitaires, Alger, 1986, p 34.

([6]) خير فارس، مرجع سابق، ص 25.

([7]) كان أمير تنس الهارب من قبضة خيرالدين بعد هجومه على تنس ابن أخ سلطان تلمسان ووصل به أمر تحالفه مع الإسبان إلى إشادته بالإسبان بقوله: "...هنيئا لملك إسبانيا فهو سينتقم لي من هؤلاء الأتراك..."، وقد أجاز فيه فقهاء ورجال دين في مدينة الجزائر لعروج وأخيه خيرالدين قتله وهدر دمه، راجع، بربروس، **مذكرات**، مصدر سابق، ص-ص 82-83. ويؤكد لنا صاحب=

وتميز موقف سلاطين تلمسان الزيانية بعد وصول آل بربروس إلى مدينة الجزائر بالتباين والتضارب، فأحيانا يعلنون تحالفهم مع عروج وقواته ضد الإسبان وأحيانا أخرى يتآمرون عليهم قصد الحفاظ على مصالحهم خاصة وأنهم كانوا خاضعين لهم -للإسبان- ويمولونهم بمختلف حاجياتهم[1].

ولهذا لم يكن الخطر الإسباني وحده الذي يهدد عروج في تلمسان فحسب، بل كان معرضا لخطر السلطان الهارب من المدينة (يقصد أبو حمو الثالث)، "والذي جمع حوله عددا كبيرا من الأوباش الذين تقاطروا عليه لآجل الإغارة والنهب"، ثم راحوا يتحينون الفرصة التي تمكنهم من الإنقضاض عليه [2]، ومن جانب آخر "وجه ملك إسبانيا كارلوس فرمانا إلى واليه في وهران جاء فيه:" إذا كنت تريد أن تحتفظ برأسك فعليك أن تقضي على عروج رئيس وجميع من معه من الأتراك..."[3]، فوجه بذلك الحاكم الإسباني لوهران حملة ضخمة تتكون من 30000 إلى 40000 جندي لإسترجاع تلمسان وإعادة حاكمها الموالي لها "أبو حمو الثالث"[4]، وقبل التوجه

=مذكرات خيرالدين كيفية ضم مدينة تنس إلى نفوذ عروج بربروس بقوله: "...مدينة تنس إحدى مدن الجزائر يرأسها أحد الأمراء العرب. لقد كانت المدينة في وضع لا تحسد عليه من الخلاف والنزاع، فذاق الأهالي من ذلك الأمرين. ولأجل ذلك كان من السهل أن يتسلط الإسبان على هذه البلدة. كان أخي الغازي عروج يرغب في ضم هذه البلدة إلى نفوذه... وقد كان لسلطان تنس فرقة إسبانية تتولى حمايته، إلا أنها كانت تقوم بنهب كل ما يقع تحت يدها من ممتلكات الأهالي وتحمله في السفن وترسله إلى إسبانيا. بقي أخواي إسحاق وعروج في الجزائر بينما توجهت أنا إلى تنس في عشر سفن...وقد خرج لاستقبالنا بضع مئات من المسلمين مرحبين بنا..."مرحبا بكم أيها المجاهدون لقد غادر الإسبان القلعة ليلا مع حليفهم أميرنا..." ما إن سمعت الخبر حتى بعثت خلف الإسبان وخليفهم أمير تنس ألفي غاز ليتعقبوا الهاربين، فأدركوهم... انتهت المعركة بأسر ثلاثمائة وخمسين جنديا من الكفار، أما ما بقي منهم فقد حصدتهم السيوف..."، راجع، بربروس، **مذكرات**، مصدر سابق، ص-ص 80-81.

([1]) كليل، مرجع سابق، ص 99.

([2]) بربروس، مصدر سابق، ص 89.

([3]) نفسه، ص-ص 89-90.

([4]) أشار الوزان إلى ذلك بقوله: "... ولما طرد الشعب أبا حمو توجه فورا إلى وهران وقطع البحر إلى إسبانيا قاصدا جلالة الإمبرطور شارل كارلوس متضرعا إليه أن ينجده ويعينه على أهل تلمسان والتركي بربروس. فأظهر الإمبراطور الكبير رحمة وشفقة مثلما أظهرها أسلافه، بحيث إنه لبى دعوة الملك وأرسل جيشا قويا هائلا استطاع أبو حمو بواسطته أن يرجع إلى مملكته..."، الوزان، مصدر سابق، ج2، ص 9.

إلى تلمسان أغاروا على قلعة بني راشد واستشهد أثناءها "إسحاق" وعدد كبير من جنود وأهالي المنطقة سنة 924هـ/1518م[1].

وعند اقتراب القوات الإسبانية من تلمسان قام أتباع المخلوع "أبو حمو الثالث" بفتح أبواب المدينة لهم، فاضطرت قوات عروج المحاصرة إلى الإحتماء بقلعة "المشورة"[2] واستمر قتاله ضد الإسبان ومواليهم أتباع أبو حمو لمدة فاقت 25 يوما[3]، وكان عروج ينتظر تدعيما ومساعدة عسكرية من أخيه خيرالدين أو من سلطان فاس، لكنها لم تصل بسبب الحصار المفروض من طرف الإسبان[4]، واضطر إلى مواصلة قتاله بعد انسحابه إلى مكان بين زاوية سيدي موسى وممر النهر المالح، أين استشهد بذات المكان وعديد جنوده سنة 924هـ/1518م[5]،" ثم قطعوا رأسه المباركة وبعثوا به إلى الملك كارلوس"[6].

وقد وصف لنا "دوغرامون"(De Grammont) استشهاد عروج وأخويه إلياس وإسحاق في المغرب الأوسط وعديد قواته بقوله: "...هكذا مات مؤسس مملكة الجزائر وعمره أربع وأربعون سنة ولم يترك خلفا له..."[7]، لكن ذلك لم يثن من عزيمة أخيهم خيرالدين لمواصلة الجهاد ضد الإسبان في المغرب الأوسط والبحر المتوسط، وقد أشار إلى ذلك في مذكراته بقوله: "...عندما وصل خبر استشهاد أخي إلى الجزائر قررت أن أعيش لغاية واحدة هي المضي في نفس الطريق الذي سار

([1]) حول تفاصيل مقتل إسحاق في قلعة بني راشد، أنظر، مجهول، **سيرة المجاهد**، مصدر سابق، ص 93.

([2]) ألتر، مرجع سابق، ص 66.

([3]) كليل، مرجع سابق، ص 102.

([4]) خير فارس، مرجع سابق، ص 27.

([5]) Berbrugger (A), **" La mort du fondateur de la Régence d'Alger (Aroudj Barberousse) "**, *R.A*, Vol 4, 1859-1860, p 25, 33.

([6]) بربروس، **مذكرات**، مصدر سابق، ص 92.

([7]) De Grammont (H.D), **Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515-1830)**, Ernest Leroux-Editeur, Paris, 1887, p-p 25-26.

فيه أخي، تلك الغاية التي كانت تتمثل في التضييق على الكفار في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، فما قيمة الحياة بعد مقتل أخي؟..."[1].

ومن أخطر ما واجه خير الدين بعد مقتل إخوته هو تباين وتضارب وحتى خيانة بعض حلفائه من الأعيان وأبرزهم "أحمد ابن القاضي" أحد زعماء منطقة الزواوة[2]، فخيرالدين حمَّله مسؤولية مقتل أخيه بعد التخلي عنه وعدم نجدته، وهو ما دفعه إلى إعلان الحرب عليه وملاحقته بعد فراره إلى عنابة، وهناك تلقى دعما كبيرا من السلطان الحفصي بتونس، وفي رواية تاريخية أخرى تفيد أن الخلاف بينهما ظهر بعد انسحاب "ابن القاضي" من تجمع قوى خيرالدين والتي جُهزت لملاقاة قوات الملك الحفصي لتونس والساعي إلى استرجاع سلطته ونفوذه في شرق المغرب الأوسط[3].

3- إلحاق الجزائر بالسلطة العثمانية والتأسيس للدولة الحديثة:

3-أ خيرالدين بربروس بايلربايًا على الجزائر(925هـ/1519م):

بعد مقتل "عروج بربروس" في غرب المغرب الأوسط سنة 924هـ/1518م، حمل أخوه خيرالدين مسؤولية الدفاع عن الأهالي والسكان من الغزو الإسباني المحتمل خاصة في تلك المناطق المحررة[4]، ومن جانب آخر استعادت القوات الإسبانية البعض من مكانتها وهيبتها وهو

([1]) بربروس، **مذكرات**، مصدر سابق، ص-ص 92-93.

([2]) قبل إعلان بن القاضي تمرده على الأتراك في الجزائر، كان من أهم رجالات الدعم القبلي الجهادي ضد الإسبان ومن الذين راسلوا الأتراك لمساعدتهم، وهو ما يؤكده لنا الأفراني بقوله: "...الشيخ الإمام العالم أبا العباس أحمد بن القاضي الزواوي كانت له همة شديدة في غزو الكفار وقوة شكيمة عليهم، وله مع ذلك شهرة في بسائط المغرب الأوسط وجباله... ولما رأى أبو العباس شوكة الكفار وانتشار أيديهم في بلاد المغرب وضعف المسلمين عن مقاومتهم، كاتب الترك وعرفهم غرة هذه البلاد، مما يسمع من شدة الأتراك في المعارك ونجدتهم في الحروب وإرهابهم للكفرة، فقصد بحسن نية أن يرفعوا من عز الإسلام... وقال: إن بلادنا بقيت لك أو لأخيك أو للذئب، فأقبل الترك نحوه مسرعين ..."، محمد الصغير الأفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تقديم وتحقيق: عبد اللطيف الشاذلي، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1998، ص-ص 51-52.

([3]) لتفاصيل أكثر حول ثورة ابن القاضي، راجع، بربروس، مصدر سابق، ص 114، 128، أنظر كذلك، دكاني، مرجع سابق، ص 67، 70.

([4]) ب. وولف، مرجع سابق، ص 100، راجع أيضا

-Mohamed Amine, **Le Commerce extérieur d'Alger à la veille de 1830, essai d'histoire économique et sociale**, édition Barzakh, Alger, 2016, p 21.

ما شجع أمراء بعض القبائل وأعيانها للقيام بمؤامرات ضد خيرالدين وقواته وأبرزهم أهالي تنس وشرشال وبني زيان[1].

ففي ظل هذه الوقائع استدعى خيرالدين رفاقه وأعيان مدينة الجزائر وأخبرهم عن عزمه العودة إلى الشرق وترك المدينة تحت حماية جنده وبعض المرابطين من الموريسكيين[2]، فهذه الظروف الصعبة والتي تعرضه وجنوده للخطر فرضت عليه قرار[3] المغادرة والعودة إلى ممارسة الجهاد البحري- القرصنة البحرية ضد الأساطيل الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط[4]، لكن الأهالي عارضوا هذه الفكرة وترجوْه أن يبق في المدينة لحمايتهم وتلى ذلك نقاش طويل[5].

وإن تَيقن "خيرالدين بربروس" بمحدودية قدرات قواته العسكرية للدفاع عن سواحل بلاد المغرب الأوسط جعلته يقتنع بضرورة تكاثف جهود الأهالي والسكان[6]، وهو الشيء الذي أقنعهم به للبحث عن حلول لمثل هذه التحديات، وطرح عليهم فكرة الإستنجاد بالسلطان العثماني "سليم الأول" لمساعدتهم[7]، فتم ارسال سفارة تضم علماء وفقهاء ورجال دين وأئمة وتجار بقيادة " الحاج حسن[8] "وهدايا الترضية[9] التي"...حملها عشرون غلاما

([1]) بوعزيز، **الموجز**، ج2، مرجع سابق، ص 14.

([2]) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ص 11، أنظر كذلك، فارس، مرجع سابق، ص 30.

([3]) دراج، **الدخول العثماني**، مرجع سابق، ص 208.

([4]) بوعزيز، مرجع سابق، ص 14.

([5]) دكاني، مرجع سابق، ص 62.

([6]) دراج، **الدخول العثماني**، مرجع سابق، ص 211.

([7]) حول تفاصيل رسالة أعيان وأهالي سكان مدينة الجزائر، راجع، عبد الجليل التميمي، **"رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان العثماني سنة 1519م "**، *المجلة التاريخية المغربية*، العدد 6، 1976، ص 116، 120. وقد أشار الباحث محمد دراج إلى هذه الرسالة والموجودة بأرشيف قصر طوب كابي سراي في إستانبول والمسجلة تحت رقم: 6456، راجع، بربروس، **مذكرات**، مصدر سابق، الملحق رقم 3 (قسم الملاحق).

([8]) النظام، مرجع سابق، ص-ص 84-85.

([9]) يشير الباحث "خليفة حماش" إلى أن "هدايا الترضية" أُعتمِدت خلال العهود العثمانية الثلاثة الأولى فقط (البايلربايات، الباشوات، الآغوات)، وتُرسل إلى السلطان العثماني للحصول على فرمان تولية حكم الجزائر وأيضا الحصول على رموز الولاية الشرعية والتي تشمل "الفرمان والقليج (وهي نوع من السيوف العثمانية)، والقفتان"، راجع، حماش، **العلاقات بين إيالة الجزائر**، مرجع سابق، ص-ص 38-39.

إفرنجيا..."[1]، ودون تردد قَبِل السلطان "سليم الأول" الهدايا وأرسل معهم نجدة عسكرية تضم قطعًا مدفعية وذخيرة حربية وحوالي ألفي جندي، كما سمح بتجنيد المتطوعين من الأقاليم العثمانية ومنحهم كامل الإمتيازات[2]، فأصدر خلالها فرمانا سلطانيا[3] يقضي بتعيين "خيرالدين بربروس" حاكما عاما على المغرب الأوسط سنة 924هـ/1518م برتبة "بايلرباي[4] الجزائر"، وقد أشار صاحب مذكرات بربروس إلى ذلك بقوله:"...وصل الآغا إلى لؤلؤة العالم إسطنبول، فاستقبله السلطان في قصره الساحلي... وفي هذه الزيارة سلمه السلطان فرمانا كان قد كتبه بيده، ورد فيه أمر تعييني بيلربايا على الجزائر، ثم سلمه سيفا مُرصعًا وخِلعة مُذهبة[5] وراية الإمارة...، وبعد رجوع الحاج حسن إلى الجزائر استلم منه خيرالدين هدايا السلطان وتقلد السيف وارتدى الخلعة السلطانية ونصب الراية الأميرية في موضع مرتفع"[6]، وكان هذا بمثابة إعلان إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية بلقب "إيالة"، وبذلك تشكلت أول ولاية عثمانية في بلاد المغارب، بعدئذ قام

([1]) بربروس، **مذكرات**، مصدر سابق، ص 96.

([2]) للمزيد عن كيفية التجنيد قي صفوف الإنكشارية راجع، جميلة معاشي، **الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، إشراف كمال فيلالي، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 2 وما بعدها، أنظر كذلك، فكاير، مرجع سابق، ص 143، 173، وأيضا، فارس، مرجع سابق، ص 30.

([3]) **الفرمان:** رسالة من السلطان العثماني موشحة بالطغرا (أي توقيع وختم السلطان) يعهد فيه للحاكم بالولاية ويمنحه رتبة "بكلربكي"، أنظر، حماش، مرجع سابق، ص 165.

([4]) **بايلرباي أو بكلربكي:** مرادفة لكلمة "ميرميران" أي "أمير الأمراء"، وهي تعبر عن الحاكم العام، ومنه "البكلربكلك" وهي كلمة مرادفة لكلمة "إيالة" أو "ولاية"، وكل هذه التفاسير ترمز إلى "المقاطعة العثمانية"، وهي أكبر وحدة إدارية يحكمها البكلربيكي، راجع، خليل إينالجيك، دونالد كواترت، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، مج1 (1300-1600م)**، تر: عبد اللطيف الحارس، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ص 601.

([5]) يقصد به **"القفتان"**: وهو لباس رسمي لرجال الدولة العثمانية ذو لون أحمر مصنوع من القطن، كُمان عريضان ومتدليان عند اليدين، ومطرز بألوان مختلفة من الأمام ومزين بالحرير الأصفر اللامع ويسمى في الجزائر بـ " الخلعة السلطانية"، أنظر، حماش، **العلاقات**، مرجع سابق، ص 165.

([6]) بربروس، **مذكرات**، مصدر سابق، ص 95. ولتفاصيل أكثر حول مراسيم وكيفية تنصيب حاكم الجزائر العثمانية، راجع، حماش، مرجع سابق، ص-ص 38-39.

خيرالدين بإصدار أمر تضمّن ضرب وسك النقود[1] وفرض قراءة خطب الجمعة باسم السلطان العثماني "سليم الأول"[2].

3-ب التأسيس للدولة الحديثة:

بعد تولية "خيرالدين بربروس" حكم الجزائر بمباركة سلطانية عثمانية، عمل على توجيه جل أعماله ونشاطاته البحرية ضد الأساطيل الأوروبية وخاصة الإسبانية[3]، وبدأ في اتخاذ بعض الإجراءات العسكرية لحماية سلطته من تهديد الإسبان والقبائل المتعاونة معهم، وترك لبعض الحكام المحليين الحرية المطلقة مقابل الإعتراف بسلطته[4]، كما شرع في تنظيم الأمور الإدارية والضريبية[5] ففتح المجال أمام توسيع نفوذه في كامل الإيالة وحتى خارجها نحو تونس[6].

وكان في علم خيرالدين أن انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية -كأحد أقاليمها في شمال إفريقيا- سيشكل خطرا على إسبانيا وأن الخطر العثماني أصبح قريبا من سواحلها، فكان مفروضا عليها التحرك لمواجهة هذا الموقف. وجهّزَتْ عديد الحملات لتقويض حكم الأتراك بالجزائر، فكانت أولاها – بعد إلحاق الجزائر مباشرة- حملة "الأميرال مونكادا" بالتحالف مع "أبي حمو الزياني"

([1]) حول تفاصيل ضرب وسك النقود والعملة في الجزائر العثمانية، راجع، يمينة درياس، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

([2]) نفسه، ص 96، 98. وقد جاء في سيرة المجاهد خيرالدين لمؤلف مجهول: "...فلما دخلوها ووقفوا بين يدي خيرالدين وصفوا إليه أمر السلطان والسنجق الذي وجهه صحبتهم وأعلموه أنه قبل طاعة أهل الجزائر، وأذن لهم في صرف الخطبة والسكة إليه كما تضمنه الكتاب الذي وجهه معهم، ففرح بذلك خيرالدين... واستقر ...أميرا من قِبل السلطان الأعظم سليم خان، وصرف دعوتها إليه وأمر بذكره على منابرها وضرب السكة عليه..."، مجهول، **سيرة المجاهد**، مصدر سابق، ص 108.

([3]) وولف، مرجع سابق، ص 62.

([4]) النظام، مرجع سابق، ص-ص 92-93.

([5]) فرض حكام الجزائر منذ بدايات العهد العثماني ضرائب متنوعة على السكان والأهالي في مختلف بايلكاتها الجغرافية وكانت تعرف بـ" الدنوش"، وهو الإسم المحلي لمساهمة البايلك من الضرائب دعما للخزينة وتعبيرا عن الولاء للسلطة العثمانية الحاكمة، وهي مظهر من مظاهر الولاء الإقليمي للسلطة المركزية بدار السلطان، راجع، فاطمة الزهراء قشي، **قسنطينة في عهد صالح باي البايات**، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة، 2005، ص 94، 99.

([6]) أوجان بلانتيت، **مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا (1579-1700م)**، ترجمة وتحقيق: سلاطنية بن داود، قوشام حفيظة، ج1، ط1، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 18، 21.

سنة 925هـ/1519م[1]، وأيضا حملة "شارلكان" في 25 أكتوبر 1541م بقيادة "أندري دوريا"[2] لكنها كانت فاشلة. وقد صاحبت تلك الحملات على السواحل الجزائرية نتائج وآثار وخيمة على سكانها، فالعديد من ممتلكات أهالي مدينة الجزائر وغيرها من المناطق منذ سنة 924هـ/1518م تم الإستيلاء عليها منها أكثر من 9000 بقرة وحصان ومواشي...وغيرها، وعانت المناطق القريبة لتلك التي وصلها الإسبان من أعمال النهب والسطو، وهو ما أجبر العديد على المغادرة إلى مناطق بعيدة وآمنة[3].

وفي جانب آخر، فإن الفضل في وضع أسس الدولة الحديثة[4] في الجزائر يعود إلى عروج، والذي قاوم أحد أشكال تقويض سيادة الجزائر، واعتمد في البداية على راية ملونة بالأخضر والأصفر والأحمر كرمز لها[5]، وإن الإعلان عن قيام دولة جزائرية فيما بعد ماهي إلا مرحلية بعْدية من خلالها تشكل كيان سياسي بطابع مشرقي تحت راية علم ذي لون أخضر تتوسطه نجمة[6]، فمن المظاهر الأخرى الدالة على أن إيالة الجزائر أصبحت دولة سيادية هي تشكل مؤسسة الديوان "ببنية مقتبسة من الدولة العثمانية"، ويضاف إلى ذلك تلك المؤسسات العسكرية كالأوجاق والبحرية[7]، وإن الدارس لهاتين المؤسستين سيجد أنهما احدى ركائز وجودها متوسطيا وأداة للإستمرارية التاريخية في الفترة الحديثة.

([1]) دراج، **الدخول العثماني**، مرجع سابق، ص-ص 218-219.

([2]) حول تفاصيل هذه الحملة الضخمة على مدينة الجزائر، راجع، نورالدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص-ص 97-98، وأيضا أنظر، عبد القادر علي حليمي، **دراسة في جغرافية المدن، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830**، ط1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص 90، وكذلك راجع، النظام، مرجع سابق، ص 114.

([3]) فكاير، مرجع سابق، ص 281، 283.

([4]) للمزيد عن تفاصيل الدولة الجزائرية الحديثة، راجع، غطاس (وآخرون)، مرجع سابق.

([5]) عبد القادر، مرجع سابق، ص 70.

([6]) بلانتيت، مرجع سابق، ص 21. وحول تفاصيل راية الجزائر العثمانية راجع، حماش، **العلاقات بين إيالة**، مرجع سابق، ص 181، 185.

([7]) جمال قنان، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ص 290، 293.

وإيالة الجزائرية الحديثة اكتسبت مكانة بارزة وهامة في حوض البحر المتوسط منذ إعلانها مقاطعة عثمانية سنة 924هـ/1519م، فأصبحت أهم الإيالات المغاربية وأقواها وحصلت في مدة قصيرة على اعتراف الدول الأوروبية وتسارعت إلى اكتساب ودها وصداقتها[1]، وإن من نتائج الأحداث والتفاعلات السياسية والصراعات العسكرية ببلاد المغارب هو ظهور "اسم الجزائر" الذي بدأ استعماله لأول مرة في القرن 10هـ/16م وفق مدلول سياسي جغرافي جسد مشروع دولة الجزائر، "والذي وضع أسسه الأولى عهد الأتراك بعد أن أقاموا ولاية لهم في هذه المنطقة واستكمال مجالها الجغرافي والحدودي ووضعوا إطارا لدولة فتية أصبحت مدينة الجزائر عاصمة لها"[2].

3-ج فيما يتمثل الوجود العثماني في الجزائر؟

لا أحد من المؤرخين والمهتمين بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني يُنكِر الدور التركي في التأسيس لدولة حديثة، فرسالة الإستنجاد المرسلة من قبل أهالي الجزائر وأعيانها يطلبون فيها نجدة السلطان "سليم الأول" لدليل واضح على الوجود السلمي للعثمانيين في الجزائر[3].

وقد أثار الباحث "محمد دراج" إشكالية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية وذكر بأن ضمها إلى ممتلكاتها الجغرافية جعل الكثير من الباحثين يقعون في ارتباكات تاريخية كبيرة حول تحديد هذا التاريخ، وما جعله يؤكد ذلك هو التساؤل الآتي: هل الجزائر أصبحت إيالة عثمانية بعد وصول الوفد المرسل من أهالي مدينة الجزائر إلى استانبول بعد استشهاد عروج وتولي خيرالدين زمام الأمور؟ أم أنه مجرد إعلان حماية ووصاية عثمانية للجزائر؟. وقد رجح الباحث فكرة إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 925هـ/1519م وأبعد فكرة ضمها سنة 939هـ/1533م اعتبارا من سفر خيرالدين إلى إستانبول لتولي قيادة الأسطول العثماني، ودلائله في ذلك أن الوفد المرسل إلى السلطان "سليم الأول" عاد بفرمان رسمي ورموز تولية الحكم وما حدث في رحلة خيرالدين إلى

([1]) بوعزيز، **من تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 52.

([2]) النظام، مرجع سابق، ص-ص 9-10 (من المقدمة).

([3]) بحري، مرجع سابق، ج1، ص 146.

إستانبول هو تكليفه بأمر سلطاني، وخلالها أصبح لحاكم الجزائر وظيفتين متزامنتين سنة 939هـ/1533م الأولى بايلرباي الجزائر والثانية القائد العام للأسطول العثماني[1](قبودان دريا)[2].

وكان للباحث "المنور مروش" طرح آخر انطلق فيها من القضايا الإصطلاحية التاريخية الشائكة والمتمحورة حول الكيان السياسي للجزائر العثمانية، وأكد على ضرورة الدقة المنهجية في تحديد بعض المفردات والعبارات التاريخية، فمجيء الإخوة بربروس في بداية القرن 10هـ/16م جعل من " بلاد الجزائر منطقة واسعة نسبيا تحكمها مشيخة المدينة، وفي نفس الوقت تابعة سياسيا إما لبجاية الحفصية أو لتلمسان الزيانية"، فهل أن الإخوة بربروس صنعوا الجزائر الحديثة أم وسعوها فقط؟. ففي هذا الصدد يؤكد لنا محدثنا " أن الكيان السياسي العثماني الجديد يشكل قطيعة مع الماضي من عدة وجوه، فهو أولا دولة جديدة مندمجة في إمبراطورية كبيرة أي دولة داخل إمبرطورية لها في نفس الوقت كل مقومات الدولة بالمعنى المتداول آنذلك، وهي من جهة أخرى ولاية لها استقلال ذاتي واسع داخل الإمبراطورية العثمانية، وإن الدولة الجديدة التي حملت إسم الجزائر تشمل أراضيها تقريبا ما كان في العصر الوسيط يسمى المغرب الأوسط، وكان هذا الكيان السياسي يدعى قطر الجزائر، وطن الجزائر أوبكلمة واحدة "الجزائر"، بينماعديد المراسلات الرسمية العثمانية حملت اسم "إيالة جزائر الغرب" تمييزا لها عن إيالة الجزائر التي كان يُقصد بها "جزائر بحر إيجة العثمانية"[3]، ويضيف أن استعمالنا لكلمة "إيالة" أو "دولة" هو فقط للدلالة عن

([1]) دراج، **الدخول العثماني**، مرجع سابق، ص 248، 251.

([2]) **"قبودان دريا" أو "أمير البحر"**: هو المسؤول عن سير الأسطول العثماني، وهو لا يحضر اجتماعات الديوان، راجع، بنحادة، **المغرب**، مرجع سابق، ص 233.

([3]) المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة، الأسعار والمداخيل)**، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص9، 11. وعن التفريق بين أمير أمراء الجزائر (بحر إيجة) وأمير أمراء (جزائر الغرب)، أنظر، خليل ساحلي أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني "بحوث ووثائق وقوانين"**، تقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة رقم 4، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، إستانبول، 2000، ص 324.

الحكم العثماني في الجزائر، والمقصود بها "دولة داخل إمبرطورية" تحكم نفسها ولا تنكر تبعيتها للسلطان العثماني[1].

ومن جانب آخر، بعض الدراسات التاريخية ترى بأن البناء الحقيقي للدولة الحديثة جاء بعد استكمال استقلالها سنة 1198هـ/1792م واسترجاعها لمدينة وهران من الإسبان، وهذا من منطلق أن استقلال وتحرير كامل المناطق من هذا الإحتلال دعم سيادة الدولة وأصبح من حق الجزائريين التصرف بحرية تامة في جميع شؤونهم في كامل جغرافية الإيالة[2]. وعن تسمية الجزائر أشار "بن أشنهو" إلى أنه أُطلق "على القطر في عهد الأتراك لأنه كان يسمى المغرب الأوسط أو المغرب الجواني واللفظ معناه بالنسبة للمغرب الأدنى والمغرب الأقصى وكان المغاربة يسموننا العرب الواسطة أي سكان المغرب الأوسط"[3].

ولهذا شكل انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية حقلا خصبا للإختلاف لدى عديد المؤرخين، فمنهم من يرى أن الحكم العثماني بالجزائر ذو طابع شرعي انطلق من استنجاد سكان وأهالي مختلف مناطق الجزائر المحتلة من طرف الإحتلال الإسباني وهو الأرجح، لكن طرفا آخر يرى بأن الوجود العثماني بمثابة احتلال وهذا في سياق فَرْض الحكم التركي بالقوة والعنف واستعمال حيل سياسية واجتماعية للسيطرة على الحكم في الجزائر[4]، فتشكل الدولة الحديثة – ومهما تباينت الآراء التاريخية حولها– على أنقاض مخلفات تفكك الوحدة السياسية لبلاد المغارب وآثار احتلال أجنبي لأغلب سواحلها بداية القرن 10هـ/16م، وضعنا أمام إرهاصات تاريخية متضاربة حول حقيقتها ومدى تقبل الفئات المكونة للمجتمع الجزائري هذا الدخيل المشرقي، وأنه بعد الإعلان عن إلحاقها بداية سنة 925هـ/1519م وتعيين "خيرالدين بربروس" كأول حاكم عثماني لها، مما يعني لنا فتح صفحة تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة، ولكن هذا الإعلان لم يأتي إلا بعد إيجاد

([1]) مروش، مرجع سابق، ج1، ص 14.

([2]) محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري، في الفترة مابين 1792 و 1830**، ط2، م. و. ك، الجزائر، 1984، ص 17.

([3]) عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**، الطباعة الشعبية للجيش، 1972، ص 86.

([4]) بحري، مرجع سابق، ج1، ص 144، 146.

الأرضيات المساهمة في خلق جملة موارد تعتمد عليها الإيالة في بناءها ولعل أبرزها "الموارد البحرية"، فهذه الأخيرة نجدها طبيعية كالثروات البحرية مثل المرجان، الأسماك....وغيرها، أو بشرية ومادية وتجارية مثل الغنائم البحرية (الأسرى، الأموال، المواد الغذائية والإستهلاكية...وغيرها)، وإذا ما حاولنا إسقاط ذلك على طول مدة التواجد العثماني سنجدها ركزت كثيرا على ما يُدِره البحر الأبيض المتوسط من صيد وتجارة بحرية وقرصنة ....إلخ، وهنا نتساءل: كيف أمكنها ايجاد مورد اقتصادي بحري لتعزيز الخزينة العامة للإيالة؟ وضمان إستمراريتها التاريخية لأكثر من ثلاث قرون متواصلة؟ وماهو الجانب الذي اعتمدته الدولة لإثبات أحقيتها السيادية في البحر المتوسط طيلة هذه المدة ؟. وهو ما نريد الوصول إليه في الفصل الأول من هذا البحث والذي حاولت فيه – رغم عديد الدراسات السابقة له– إثبات أن تركيز دولة حديثة التأسيس على الجانب البحري في ظل الرهانات المتوسطية بداية القرن 10هـ/16م غاية في الأهمية، وجاء من زاوية الإهتمام البالغ بالبحرية الجزائرية ومحاولة فرض هيبتها وسيادتها ويعود ذلك منطقيا للمؤسسين الأوائل لهذا الكيان المغاربي.

.

الفصل الأول: البحرية الجزائرية والسيادة المتوسطية.

أولا: تأسيس بحرية إيالة الجزائر.

1- الإخوة بربروس ودورهم في تشكيل البحرية الجزائرية.

1-أ البدايات الأولى للإخوة بربروس في النشاط البحري.

1-ب جهود خيرالدين في تأسيس أسطول الإيالة.

2- الدعم والتقارب البحري بين الجزائر والدولة العثمانية خلال القرن 10هـ/16م.

ثانيا: آليات تصنيع السفن وتطورها في الإيالة.

1- المواد الأساسية الأولية لصناعة السفن.

1-أ الخشب.

1-ب المسامير.

1-ج القطران أو الزفت.

1-د الدهانات (الطلاءات).

1-هـ الحبال.

2- دُورْ (ترسانات) تصنيع وإصلاح السفن.

2-أ حرفة صناعة السفن.

2-ب أهم دور صناعة السفن في إيالة الجزائر.

2-ج رواتب عمال ورشات تصنيع السفن.

2-د تجهيز وتسليح السفن.

3- أنواع السفن وتطور أعدادها من خلال الكتابات التاريخية.

3-أ أنواع السفن وتسمياتها.

3-ب ملكيات السفن.

3-ج تطور أعداد السفن من خلال الكتابات التاريخية.

ثالثا: البحارة وطائفة الرياس ودورهم في النفوذ المتوسطي.

1- **طائفة الرياس.**

1-أ ماهية هذه الطائفة؟.

1-ب الأصول الجغرافية لرياس البحر.

1-ج تأثير رياس البحر في سياسات إيالة الجزائر.

1-د إمتيازات البحارة ورياس البحر.

2- **العصر الذهبي لرياس البحر.**

2-أ ثنائية: رايس البحر- الجند الإنكشاري.

2-ب ثروات رياس البحر من الغنائم البحرية خلال القرنين 11-12هـ/17-18م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

يقول أحد المؤرخين الغربيين بخصوص انعكاس قوة بحرية أي دولة على مكانتها الإقليمية: "...إن مفتاح التفوق البحري يكمن في السفينة وإن السيادة البحرية تكون من نصيب الأمة التي تستطيع بأسطولها المقاتل أن تدحر أعدائها...وبأن الهدف لسيادة كهذه هو أن تضمن للدولة استخدام البحر لنقل المؤن وجلعه ممرا أمينا..."[1]، وهو ما يمكننا إسقاطه على بحرية الجزائر العثمانية.

أولا: تأسيس بحرية إيالة الجزائر:

كانت البحرية الجزائرية بكامل أسطولها مؤسسة عسكرية جهادية تبيعتها المباشرة لحاكم الجزائر، فجملة الظروف التي عاشها الحوض الغربي للمتوسط وبلاد المغارب بداية القرن 16/10م فرضت على حكام الإيالة تشكيل قوة بحرية لمجابهة مختلف التحديات والصعاب، وما أمكننا الإتفاق عليه في هذا الشأن أنها ارتبطت في بدايات الفترة الحديثة بالأتراك العثمانيين، ولهذا لا يمكننا أن نُنكِر دورهم في تأسيسها ودعمها وتقويتها.

1- الإخوة بربروس ودورهم في تشكيل البحرية الجزائرية:

1-أ البدايات الأولى للإخوة بربروس في النشاط البحري:

إن الإهتمام العثماني المباشر بالحوض الغربي للمتوسط وخاصة بلاد الأندلس وبلاد المغارب بدأ منذ عهد السلطان "بايزيد الثاني"(887-918هـ)/(1481-1512م)، فقضية المسلمين الأندلسيين المضطهدين -بعد سقوط غرناطة- أثارت حفيظة هذا السلطان وكانت محل اهتمامه المباشر، ولهذا أرسل "كمال رايس" لإستطلاع أوضاعهم، وكان نتيجة ذلك إنقاذ آلاف الموريسكيين ونقلهم إلى بلاد المغارب وباقي الأقاليم العثمانية في بلاد الأناضول[2]، وكان لظهور الإخوة بربروس في المتوسط دورا حاسما لتغيير موازين القوى بين ضفتيه، فعُرف عنهم حبهم

([1]) ل.دبليو.مارتن، **البحر في الإستراتيجية الحديثة**، تر: عبد الكريم الحاج عناد ،ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص 14.

([2]) العبيدي، مرجع سابق، ص 291، 310.

لملاحة البحر منذ صغرهم، وأصبحت فيما بعد حرفة متوارثة بينهم[1]، وما يدل على ولعهم بالبحر ما جاء في مذكرات بربروس قوله: "...حبنا للبحر فوق كل حب..."[2]، وكان ذلك منطلقًا لأغلبية حكام الإيالة فيما بعد لتشكيل بحرية قوية تهتم بشؤون الجهاد البحري- القرصنة البحرية[3]، فمن أهم أسباب خلق توجه جهادي بحري للإخوة بعد ممارستهم للتجارة، هو تعرض عروج لهجوم وأسْره[4] من قِبل فرسان جزيرة رودس اليونانية والذين كانوا يمارسون السلب والنهب ضد السفن الإسلامية، وهو ما شكّل لهم نزعة انتقامية ضد قطاع البحر المسيحيين المتعصبين[5].

وكانت البدايات الأولى لنشاط الإخوة في المجال البحري في الحوض الشرقي للمتوسط قبالة سواحل جزيرة ميدللي اليونانية، فشكلوا أُسيْطِل[6] مكون من حوالي عشر سفن بها أكثر من 1000 بحار، وكانت ثمان منها يملكها عروج[7]، فصارا يُغِيران على سفن "القديس يوحنا" المتمركزة في جزيرة رودس، إلى جانب أخذ السفن المسيحية المحملة بالبضائع كغنائم، ويعود فضل بروزهما البحري في المنطقة إلى "الأمير قرقود" حاكم أنطاليا بعد أن كان يُمِدهما بمساعدات عسكرية لسفنهم، وأصبح الأخوان بعدئذ حديث أغلب المسيحيين المتنقلين في البحر الأبيض المتوسط[8].

([1]) جون جوليوس نورويش، **الأبيض المتوسط " تاريخ بحر ليس كمثله بحر"**، تر: طلعت الشايب، ط1، المركز القومي للترجمة، دار الكتب المصرية، مصر، 2015، ص 344، راجع أيضا، شوفالييه، مرجع سابق، ص 26.

([2]) بربروس، **مذكرات**، مصدر سابق، ص 29.

([3]) حتى لا أقع في دائرة الإنتقاد والتشكيك التاريخي حول الأعمال التي كان الأسطول الجزائري يقوم بها في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي بين: هل هو غزو ولصوصية أم جهاد؟ سأقوم بتضمين وترافق للكلمتين بصيغة: الجهاد البحري- القرصنة البحرية، وهذا إلى غاية الفصل الثاني من هذا البحث والذي سأقوم فيه بدراسة مفصلة عن ذلك.

([4]) عن كيفية وقوع عروج أسيرا في يد فرسان جزيرة رودس، أنظر، بربروس، مصدر سابق، ص 23، 28، وأيضا، مجهول، **سيرة المجاهد**، مصدر سابق، ص-ص 48-49. وقد وردت رواية لقسيس كان على متن السفينة التي أُسِر فيها عروج مخاطبا البحارة ومحذرا إياهم منه: "... يجب أن تحذروا مما يقوله عروج، فلا تتحدثوا معه كثيرا، إنه يبدو متعلما ويعرف عن الإسلام أكثر مما أعرف عن المسيحية، إياكم أن تغفلوا فهو ملحد قادر على إضلالكم جميعا..."، بربروس، مصدر سابق، ص 31.

([5]) أحمد سالم سالم علي، **السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للمتوسط في القرن16م**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2011، ص-ص 84-85.

([6]) **أُسيْطِل**: تصغير لمفرد أسطول ونقصد به مجموعة صغيرة من السفن. وكان الأخوان في بداياتهما يستعملان أغلبها في التجارة، راجع، مجهول، **سيرة المجاهد**، مصدر سابق، ص 48.

([7]) شوفالييه، مرجع سابق، ص 26.

([8]) أحمد سالم، مرجع سابق، ص-ص 84-85.

ومن الآثار الإيجابية على الإخوة بربروس جراء نشاطهم البحري هو تكوين ثروات طائلة من الغنائم التي حصلوا عليها من مختلف السفن الأوروبية وخاصة الأسرى المسيحيون، "فإلتقائهم في عرض البحر بسفينة حربية كبيرة تنقل من نابولي إلى برشلونة ثلاثمائة جندي إسباني، وكانت السفينة النابولونية أقوى بحجمها وبنيران مدفعيتها من مجموعة العمارة الإسلامية لكن نيران الجهاد المتقدة في نفسيهما، وحب الإنتقام من هؤلاء الإسبان الذين لاتزال أيديهم محمرة من دم المسلمين، فاندفعا الأخوان يحاولان أسر السفينة...فاستولوا عليها بعد معركة عنيفة"[1]. وبذلك تعاظمت غنائم الإخوة في البحر المتوسط حتى أنهما لم يجدا أين يستقرا بها. وفي ظل الصراع الكبير بين سلاطين الدولة العثمانية مع بداية القرن 10هـ/16م، استقبلهما السلطان الحفصي لتونس ومنحهما جزيرة جربة مقابل شرط خمس الغنائم وهو ما يؤكده لنا صاحب مذكرات بربروس بقوله: "...فدخلنا على السلطان وقدمنا له الهدايا ثم قلنا له: نريد أن تتفضل علينا بمكان نحمي فيه سفننا بينما نقوم بالجهاد في سبيل الله وسوف نبيع غنائمنا في أسواق تونس فيستفيد المسلمون من ذلك وتنتعش التجارة..."[2]، وكان رد فعل السلطان الحفصي " إن ماتقولونه معقول جدا، فأهلا وسهلا بكم البلد بلدكم"[3]، وكانت هذه إشارة واضحة لنقل نشاطهم البحري إلى بلاد المغارب، وبدأت معها حملة عسكرية بحرية ضخمة ضد الأساطيل الأوروبية وأصبحت أخبارهما متداولة في كامل البلاد الأوروبية وعقد حكامها عزمهم للقضاء عليهما قائلين في ذلك "لقد ظهر تركيان اسمهما: عروج وخيرالدين خضر، يجب أن نسحق هاتين الحيتين قبل أن تتحولا إلى تنين، علينا أن نمحو اسميهما من على وجه الأرض. إننا إذا أتحنا لهما الفرصة سوف يسببان لنا متاعب كثيرة"[4]. وقد كان أول نشاط بحري للإخوة بالجزائر أثناء مطاردة فاشلة قامت بها عشر سفن إسبانية من نوع

([1]) المدني، **حرب الثلاثمائة**، مرجع سابق، ص 159.

([2]) بربروس، مصدرسابق، ص 46.

([3]) نفسه، ص 46.

([4]) نفسه، ص 50.

"قادرغة" (KADIRGA)[1] بداية القرن 10هـ/16م، وبسبب الرياح استقرت في ميناء بجاية عوض ميناء جنوة، وبعد مناورة تكتيكية قام بها عروج إستطاع خيرالدين مع مجموعة من البحارة الإستيلاء على هذه السفن وقيادتها إلى مقرهم بجربة التونسية ماعدا واحدة استطاعت الفرار منهم[2].

1-ب جهود خيرالدين في تأسيس أسطول الإيالة:

شكل وفاة إخوة خيرالدين الثلاثة حافزا له لمواصلة جهاده ضد القوى البحرية الأوروبية والأخذ بثأرهم[3]، فبعد حصوله على فرمان التولية الرسمية لحكم الجزائر وإلحاقها بالدولة العثمانية خلال سنة 925هـ/1519م، بدأ يفكر في كيفيات مواجهة مختلف التحديات للحفاظ على المكاسب التي تركها له عروج .

وكان البينيون الإسباني أحد الآثار السلبية التي خلفها الإسبان بالمقابل لمدينة الجزائر وأصبح شوكة عالقة للأهالي والتجار، مما جعل خيرالدين يقرر إزالته مهما كانت الظروف، وبعد حصار طويل وقصف مدفعي مكثف تم تدميره واسترجاعه سنة 935هـ/1529م[4]، فاستغل خيرالدين وقوع عديد الأسرى الإسبان بعد تدميره في بناء وتشييد رصيف بحري طوله 200متر وعرضه 25متر وارتفاعه 4 أمتار يصل بين القلعة وشاطئ المدينة، هذا الرصيف حوّله فيما بعد إلى مرفأ بشكل دائري ودعمه بكاسر أمواج له نفس المواصفات الطولية للرصيف[5]، وأصبح بعدئذ ميناءًا لرسو مختلف أنواع السفن (الحربية، التجارية والصيدية... إلخ).

([1]) **قادرغة:** نوع من السفن الشراعية المستخدمة في الحروب، بها 25 مقعدا و13 مدفع، يتكون طاقمها من 135 بحار و196 جدافا، أنظر، بربروس، مصدر سابق، ص 50.

([2]) بربروس، مصدر سابق، ص-ص 51-52.

([3]) وقد أشار إلى ذلك أحمد بن سحنون الراشدي بقوله: "...ولما قُتِل عروج وأخوه بقي ثالثهما (يقصد خيرالدين) الأجل يصادم الكفرة ويدافعهم عن الجزائر ويلاقيهم في البحر فيشتت شملهم ويفل جموعهم ويغنم سفنهم ويسبي أهلها، وله في ذلك الأخبار المشهورة..."، أنظر، الراشدي، **الثغر الجماني**، مصدر سابق، ص 459.

([4]) حول تفاصيل تدمير واسترجاع الحصن، راجع، كليل، مرجع سابق، ص 117، 120.

([5]) Perrot (A.M), **Alger, Esquisse Topographique et Historique du Royaume et de la ville d'Alger**, 2eme édition, Librairie Ladvocat, Paris, 1830, pp 38-39.

وبعد تشييد خيرالدين لميناء مدينة الجزائر[1]، قام بتزويده بتحصينات دفاعية من خلال إنشاءه لثكنة عسكرية وبرج للمراقبة عرف باسم "برج الفنار"، وحاول أيضا التركيز على إقامة واجهة بحرية دفاعية ضد الحملات الصليبية الأوروبية[2] والعواصف البحرية[3]، وإن من أهم الأعمال والجهود التي قام بها أيضا -خيرالدين- بالقرب من ميناء مدينة الجزائر قبل استدعائه من قبل السلطان العثماني لقيادة الأسطول العثماني سنة 941هـ/1535م هو إنشاءه لدار صناعة السفن الحربية[4]، والتي لعبت دورا مهما في بناء السفن وتجهيزها بالمدافع[5]، ونظرًا لفاعليتها الصناعية أوْلى لها الحكام فيما بعد أهمية بالغة.

وعلى الرغم من إستدعاء خيرالدين إلى مهام أخرى، إلا أن جهود من خلفوه في حكم الإيالة لم يهملوا تحصين وتطوير هذا الميناء، ففي عهد "صالح رايس"(958-962هـ)/(1552-1556م) تآكل جزء من الرصيف البحري الذي أنشأه خيرالدين مما أستدعى تشييد كاسر أمواج آخر للتصدي لمختلف التقلبات الجوية، حيث أنه بعدما زاد في ارتفاع الرصيف البحري ومهَّد فوقه طريقًا مُعبدا يصل إلى برج الفنار، انجرف مقطع منه بفعل عاصفة هوجاء، لذلك قام بتدعيم كاسر الأمواج على طول الرصيف من الجهة الشمالية لحمايته من الحت البحري والعواصف[6].

([1]) حول تفاصيل إنشاء ميناء مدينة الجزائر راجع، فهيم لقوارة، **ميناء مدينة الجزائر ودوره الإقتصادي في العهد العثماني، (ق 10-11هـ/16-17م)**، رسالة ماجيستر، إشراف فلة موساوي القشاعي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2011-2012، ص، 30، 33.

([2]) دراج، **الدخول العثماني**، مرجع سابق، ص 236.

([3]) يعود سبب تشييد كاسر الأمواج على طول 200متر من الرصيف البحري لمدينة الجزائر إلى تعرضها في بعض الأحيان لرياح شمالية مدمرة لمختلف السفن الراسية، وكان البحارة الجزائريون يسمونها بـ: "النجار المايورقي"، راجع،

- Devoulx (A), **"Quelque tempète à Alger"**, *R.A*, Vol 15, 1871, pp 342-343.

- Lacoste (L), **La Marine Algérienne sous les Turcs, l'amirauté d'Alger à trevers l'histoire**, Société d'édition Géographique, Maritimes et Coloniales, Paris, 1931, p 474.

([4]) بوعزيز، **الموجز**، ج2، مرجع سابق، ص-ص 141-142، أنظر كذلك،

-La Primaudaie, **Documents**, Op.cit, pp 164-165.

([5]) Moulay Belhamissi, **Histoire de la Marine Algérienne (1515-1830)**, 2éme éditions, E.N.A.L, 1996, p 49.

([6]) لقوارة، مرجع سابق، ص 35، 51.

وقد اعتمد الأسطول الجزائري في بدايات تأسيسه على جند البحرية، فالحكام العثمانيون للجزائر -وعلى رأسهم خيرالدين- ركَّزوا كثيرا على تكوين ترسانة[1] بحرية تكون سندا لحماية إيالة الجزائر من مختلف التهديدات الخارجية، وكان التجنيد يتم بصفة دورية من الأهالي أو من مختلف الأقاليم العثمانية ويصل أحيانا إلى 3000 بحار، فرغم كل الجهود التي بذلتها الدولة بما تتوفر من إمكانيات لتطوير الموانئ الدفاعية، إلا أنها تراخت بعض الشيء في تحصيناتها العسكرية في عديد الموانئ شرقا وغربا وعلى سبيل المثال القالة، دلس، شرشال، تنس...إلخ[2].

و" إن الجيش الذي عرفته إيالة الجزائر في بداية العهد العثماني، كان في الواقع يتكون من رجال البحر، ولهذا أمكننا القول أن النواة الأولى لجيش الإيالة كانت بحرية"، فخيرالدين أدرك كل الإدراك أن قوة الدولة تكمن في تشكيل قوة بحرية قادرة على الدفاع على السواحل الجزائرية، ولهذا عمل الجزائريون على الإهتمام بتطوير الأسطول البحري فأدى ذلك إلى إهمال شبه كلي للأسطول التجاري[3].

وقد ظل أسطول الإيالة مع بداية تشكيله وهيكلته محافظا على قوته واستطاع رد أضخم حملة عسكرية إسبانية على الجزائر وهي "حملة شارلكان" سنة 947هـ/1541م، وبالرغم من أن قيادة الإيالة أُسندت إلى إبنه "حسن آغا" (940-950هـ)/(1534-1544م) إلا أن أسطولها بقي تحت إشراف خيرالدين المباشر وتلقى تدعيمات منه إلى غاية وفاته سنة 952هـ/1546م[4]، فلا

([1]) **ترسانة:** كلمة عثمانية حُرفت عن العربية "دار الصناعة"، أنظر، سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 73، ويُراجع أيضا، حسين مجيب المصري، **معجم الدولة العثمانية**، ط1، الدار الثقافية للنشر، مصر، 2004، ص 38.

([2]) بلبروات بن عتو، **المدينة والريف بالجزائر أواخر العهد العثماني**، ج1، ط1، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2016، ص-ص 53-54.

([3]) شويتام، **دراسات ووثائق**، مرجع سابق، ص-ص 39-40.

([4]) المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (القرصنة، الأساطير، الواقع)**، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص-ص 100-101.

يمكن بأي حال من الأحوال إنكار دور وجهود خيرالدين وإخوته في تشكيل البحرية الجزائرية[1]، فقبل ظهورهم ببلاد المغارب بداية القرن10هـ/16م كان لهم أسطول بحري بمهام محدودة متوسطيا، واستقرارهم في إيالة الجزائر جعلهم يُطورونه بوسائل مختلفة.

2- الدعم والتقارب البحري بين الجزائر والدولة العثمانية خلال القرن 10هـ/16م:

لعب الموقع الجغرافي لمدينة الجزائر المطل على البحر الأبيض المتوسط دورا كبيرا في تأسيس أسطول قوي كانت تخشاه أغلب السفن الأوروبية الممارسة للقرصنة البحرية-الجهاد البحري أو التجارية منها، وعلى الرغم من تواضع الميناء الذي شيده "خيرالدين" وحصّنه "صالح رايس" والذي كان لا يتسع لأكثر من ثلاثين سفينة، إلا أنه أكسب أسطول الإيالة قوة ومكنها من الهجوم أو الإنسحاب من مواقع المواجهات البحرية وهي سالمة أو غانمة[2]، كما أن " الملاحة الجزائرية لعبت دورا هاما في ذلك العهد ربما لم تدركه دولة أخرى فيما قبل، وأبدى الجزائريون مهارة عظمى في الملاحة حتى أصبحوا لا يغلبهم أحد في حروب البحر واتخذوا لهم المراسي الأحسن صناعة في الساحل الجزائري...وكانوا يصنعون المراكب بأيديهم حسب خبرتهم وتجارتهم"[3].

وقد تميزت البحرية الجزائرية بخاصية حربية دفاعية بدرجة كبيرة، فكانت سندا هاما للإيالات المغاربية كتونس وطرابلس الغرب وحتى بلاد الأندلس، وأبعد من ذلك كان يُشارك في عديد المعارك التي تخوضها بلدان إسلامية في المشرق كمصر والدولة العثمانية، وإذا حاولنا فهم السر في هذا التقارب والتوسع الجغرافي لعمليات الأسطول الجزائري سنجد أن العامل الديني هو المتحكم في ذلك[4].

([1]) جمال الدين سهيل، **"ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/17م"** ، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، قسم التاريخ، المركز الجامعي غرداية، العدد 13، 2011، ص 137، 158.

([2]) حليمي، **دراسة في جغرافية**، مرجع سابق، ص 38.

([3]) بن أشنهو، مرجع سابق، ص 97، 99.

([4]) بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ج2، ص، 155، 159.

وشهد البحر الأبيض المتوسط خلال القرن 10هـ/16م معادلةَ قِوَى معلومةَ الأطرافِ، الطرف الأول مثّلته الدولة العثمانية الإسلامية والثاني مثلته الإمبراطورية الإسبانية المسيحية، فكل منها ترى في أن لها الأحقية في السيطرة عليه، وهذا لا يتحقق إلا " بالقوة البحرية التي كان يجب عليها أن تكتسب دعمها من الجماهير لتضمن بقائها"[1]، فأول من أنشأ هيكل الأسطول العثماني هو السلطان "مراد الثاني"(827-850هـ)/(1421-1444م) و(852-857هـ)/(1446-1451م) والذي استغله في طرد البنادقة من شبه جزيرة البلقان، وقد يتساءل البعض عن سبب تأخير تشكيله إلى ما بعد قرن من تأسيس الدولة العثمانية (705هـ/1299م)، حيث أن ذلك يعود إلى قلة المدن الساحلية التي تم التوسع فيها وهو ما حتم على السلاطين العثمانيين التركيز على الجيش البري[2]، واستطاعت الدولة العثمانية تطوير جيشها عدة وعتادا منذ إنشاءه، وكان سلاطينها يُولون بالغ أهميتهم له، باعتباره المساهم الأول في توسعات الدولة والعامل الأساسي في استمرارية الإمبرطورية لمدة تعدت الستة قرون، وركزت هذه الأخيرة في توسعاتها على المناطق الإستراتيجية خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط[3]، واستطاع بذلك الأسطول العثماني في عهد السلطان "سليمان القانوني" (926-972هـ)/(1520-1566م) فتح جزيرة رودس سنة 929هـ/1523م والتي كانت تشكل آخر عقبة في وجه توسعاتها غربا، ويصف لنا "ستانلي لان بول" (Stanly Lane poole) ذلك بقوله: "...وفي هذه الفترة سقطت جزيرة رودس سنة (1523م) آخر عقبة لاستكمال سيطرة الأسطول العثماني على الحوض الشرقي من البحر المتوسط، فمن الآن وصاعدا لا توجد سفينة مسيحية آمنة بهذه المياه، فالبحريات القديمة في هذا الوقت كانت أقل قيمة، حيث لا توجد قوة تتحدى التفوق العثماني في بحر إيجة، البحر الأيوني

([1]) Nicolas Andrew Martin Rodger, **The safeguard of the sea : A naval History of Britannia**, Vol 2, London, Harper Collins, 1997, pp 433-434.

([2]) محمد فؤاد كوبرلي، **قيام الدولة العثمانية**، تر: أحمد السعيد سليمان، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص 115، 192.

([3]) حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 8.

وبحر الأدرياتيك..."[1]، وهي إشارة واضحة للهيمنة البحرية العثمانية على أجزاء هامة من العالم المتوسطي.

ومن جانب آخر، بعد إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 925هـ/1519م، عَمِل الباب العالي كل ما في وُسعه للحفاظ على هذا الإنجاز، فعثمنة إحدى بلدان المغارب –في فترة الصراع الديني في البحر المتوسط– يُعد مكسبا إستراتيجيا لها للوقوف في وجه الأطماع الإيبيرية في المنطقة.

وقد دخل البحارة الجزائريون البحر الأبيض المتوسط بداية القرن10هـ/16م وأصبحوا أحد الفاعلين فيه والمتحكمين البارزين في مصيريته وتاريخيته[2]، وما ميز أسطولهم هو وقوعه في زحمة نوعين من المواجهات، مواجهة شاملة وأخرى جزئية، فالمواجهات الشاملة هي المتعلقة بالدولة العثمانية وتتدخل فيها عديد الأطراف في شكل تحالفات، أما المواجهات الجزئية هي التي قادتها طائفة رياس البحر لحسابهم الخاص أو لحساب السلطة المحلية دون الخروج عن الإستراتيجية الشاملة للدولة العثمانية[3]، واعتبارا من أن القاسم الجغرافي المشترك بين الإمبراطورية العثمانية في المشرق وإيالة الجزائر في بلاد المغارب هو البحر الأبيض المتوسط، كان من الضروري إيجاد سُبُل التنسيق والتعاون البحري بينهما لدحر الأوروبيين الصليبيين.

ولا أحد من المؤرخين المهتمين بالبحرية الجزائرية في بدايات الوجود العثماني يمكنه إنكار فضل البحرية العثمانية في تأسيس الأسطول الجزائري وتجهيزه وتقويته، خاصة ذلك الدعم العسكري الذي حصل عليه خيرالدين من السلطان "سليم الأول" لمواجهة الأطماع التوسعية الإسبانية، وقد تعدى ذلك في بعض الأحيان إلى دعم متبادل بين الأسطولين، فقد ورد في وثيقة هامة من دفتر المهمة رقم(5) مؤرخة في 23 جمادى الثانية 973هـ الموافق لـ 13 جانفي

([1]) Lane-Poole Stanlay, **The story of the Barbary corsairs**, New York: G.P Putnam's Sons, 1890, p 74.

([2]) أحمد السليماني، **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994، ص 51.

([3]) هلايلي، **بنية الجيش**، مرجع سابق، ص 5.

1566م رسالة شكر من الباب العالي لجنود وبحارة جزائريين بذلوا جهودا كبيرة في الحرب العثمانية- المالطية وهذا مقتطف منها: "...هذا حكمنا الشريف موجه إلى بايلرباي إيالة الجزائر: فيما سبق أظهرت الفرق العسكرية المرسلة ضد جزيرة مالطة مقدرتها وانتصارها، وكيف تم تحقيق انتصار باهر ضد هؤلاء الأعداء، بعدما ألتحقت سفن إيالة الجزائر بهم، وتم إظهار كل أنواع المعاونة لتحقيق الإنتصار وحيث يفتخر الباب العالي بذلك النصر، مقدرا الشهامة والخصال الحميدة لتلك العساكر..."[1].

"ومن التدعيمات التي حصلت عليها الجزائر سنة 1581م هي 60 سفينة من نوع "غراب"(Courvette)"[2]، وفي جانب آخر لا يمكن تحييد دور البحرية الجزائرية في تدعيم ونجدة الأسطول العثماني في عديد حروبه[3] خاصة في البحر الأبيض المتوسط الشيء الذي أدى إلى إنشاء علاقة تاريخية وطيدة بينهما، فقد "ورد في مهمة دفتري رقم 10 حكم رقم 14 بتاريخ 2 محرم 979هـ (1570م) أن أمير أمراء جزائر الغرب العلج علي قد قام بملاقاة ومساعدة سفن حضرة برتو باشا وكان على متن ستة باستردات (نوع من أنواع السفن) وقادرغة واحدة وإحدى عشر قاليته"[4].

كما جاء في أمر سلطاني آخر بمهمة دفتري رقم 21 حكم رقم 637 والمؤرخ في 16 ذي الحجة 980هـ (1571م) "عزم السلطان العثماني تجهيز وإنزال الأسطول الهمايوني إلى البحر بهدف إرساله إلى حلق الوادي" وبالتالي المطلوب من "أمير أمراء جزائر الغرب وسائر أعيانها

([1]) نقلا عن: عبد الجليل التميمي، **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر**، السلسة رقم(04): الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 2009، ص 313.

([2]) عبد الله بن محمد الشويهد، **قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/1695-1705م)**، تح: ناصرالدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص-ص 147-148.

([3]) للمزيد عن المعارك والحروب التي خاضها الأسطول الجزائري في البحر الأبيض المتوسط راجع، بوعزيز، **الموجز**، ج2، مرجع سابق، ص 155، 159.

([4]) أرشيف رئاسة الوزراء، إسطنبول، مهمة دفتري رقم 10، ص 12-13، حكم رقم 14 بتاريخ 2 محرم 979هـ. (نقلا عن: محمد سي يوسف، **قليج علي باشا ودوره في البحرية العثمانية**، رسالة ماجيستر، إشراف أبو القاسم سعد الله، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1988، الملحق رقم 4، ص 241).

إعداد وتجهيز الأبطال من الرجال بكامل العدة والعتاد والذخيرة " للإنضمام إلى الأسطول العثماني المرتقب وصوله لتحرير حلق الوادي من الإسبان[1]. وأكد لنا الشويهد في مؤلفه عن " إلتحاق 20 سفينة جزائرية بأسطول السلطان العثماني محمد سنة 1064هـ (1653م)"، وأيضا نفس العدد من السفن الجزائرية إلتحقت "بأسطول السلطان العثماني إبراهيم سنة 1077هـ (1666م)"[2].

وعن التقارب بين أسطول الإيالة والأسطول العثماني، ورد في فرمان صادر من السلطان "مصطفى الثالث إلى محمد بن عثمان باشا أواخر شعبان 1183هـ (أواخر ديسمبر 1769م) وفيه طلب إرسال خمسين جنديا من فرقة المدفعية إلى نهر طونة لدعم الجيش العثماني في حربها ضد روسيا، مع إلتزام الباب العالي بتحمل نفقات سفرهم ومرتباتهم"[3] وهذا مقتطف منه:

> "أمير الأمراء الكرام، كبير الكبراء الفخام...المختص بمزيد عناية الملك الأعلى باي بيلار جزائر الغرب محمد دام إقباله، التوقيع الرفيع من الباب العالي الواصل إليكم، يكن في علمكم أن عساكر الإسلام في هذه السنة المباركة [هم في] العداوة مع أعداء الدين عدو الدولة على الأبد قرين كفرة الموسكوا...ومن هذا أوان حلول الربيع [يكون] ترقبنا وانتظارنا قدوم جنود الكفرة من أناس دائرة أوجاق جزائر الغرب، فعلى الدوام إجراء فريضة الغزو والجهاد باذلين أنفسهم في تحصيل أوامري الشريفة بذل اجتهاد، وقدومهم مِرارًا متعددة معلوم كيفيته...تزايده الباعث الآن من قدوم الفن الماهر ممن له ذكر وصيت في علم المدافع من نفرات الط[و]بجية عددا قدره خمسين رجلا وتركبونهم بسفينة من سقالتكم ومن محلكم المزبور..."[4].

([1]) أرشيف رئاسة الوزراء، إسطنبول، مهمة دفتري رقم 21، ص 266، حكم رقم 637 بتاريخ 16 ذي الحجة 980هـ، (نقلا عن: سي يوسف، مرجع سابق، الملحق رقم 9، ص 252).

([2]) الشويهد، **قانون أسواق**، مصدر سابق، ص 148.

([3]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 3204، الملف الأول، الوثيقة رقم 01. وفيما يخص موضوع ومضمون الفرمان نقلا عن، خليفة حماش، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية (4)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2010، ص 184. ولتفاصيل أخرى حول هذا الدعم البحري، راجع، الزهار، **مذكرات**، مصدر سابق، ص 28.

([4]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة 3190، الملف الأول، الوثيقة رقم 17. وعن الترجمة الكاملة للوثيقة راجع، حماش، **وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، ج1، سلسلة الوثائق والنصوص (1)، منشورات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013، ص-ص 28-29.

كما جاء في فرمان آخر صادر من "حسين باشا" أميرال البحرية العثمانية إلى داي الجزائر "محمد بن عثمان باشا" بتاريخ 17 شعبان 1203هـ الموافق لـ 13 ماي 1789م يأمره فيه "بإرسال السفن الحربية الجزائرية لمساعدة الأسطول العثماني في عملياته العسكرية في البحر المتوسط"[1] وهذا جزء منه:

> سعادتلو مكرمتلو مودتلو مروتلو، صاحبي الأعز الأكرم سلطانم، باشاي جليل الشأن، لحضرتك مستدام السعادة، واجب دعوات مراسم اقتضاء وطلع سعادتك بقاء الكمال...مخلص خلوص إشتمال، وهي [أن] دوننما الباب العالي مقرون نصرته بالقلاين في سفره واحد، الجزائر وتونس وطرابلس طرف هؤلاء الأوجاقات ملعوم المقدار تجهيزهم سفن الحرب ترتيب و تعيين، ولدوننما الباب العالي تسيير على معتاد الأوجاقات المذكورين...إثبات وجودها في شأن ما ذكر صدر هذا الخط من الباب العالي، موجبه مطلوب الباب العالي سفن دار الجهاد الجزائر، مملو[ء]ة باليـ[و]لداش لار وتجهيز وإرسال وإيصال، وعلى وجه الخصوص اليـ [و]لداش لار [التابعين] أوجاق جزائر دار الجهاد ودائرة أحوازها..."[2].

ولهذا لم يقتصر السلاطين العثمانيون على اعتماد قطع الحرب التابعة للأسطول الجزائري واشتراكه في الحروب فقط بل اعتبرت إيالة الجزائر "مدرسة بحرية"[3] بقيت طيلة عهدها العثماني (925-1236هـ)/(1519-1830م) تزود الدولة العثمانية بأفضل بحارتها وأكبر قادة أساطيلها، فأول البايلربايات-خيرالدين بربروس-أستدعي لشغل مهام أميرال البحرية العثمانية سنة

([1]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 3204، الملف الأول، الوثيقة رقم 03، وعن موضوع ومضمون الفرمان أنظر، خليفة حماش، **كشاف وثائق**، مرجع سابق، ص 184.

([2]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة 3190، الملف الأول، الوثيقة رقم 52، والنص الكامل لترجمة الوثيقة، أنظر، حماش، **وثائق عن تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 40. وحول تفاصيل أكثر عن مظاهر التقارب والدعم بين أسطول إيالة الجزائر والدولة العثمانية، راجع، مضامين الفرمانات والرسائل من رقم 16 إلى رقم 24، حماش، **كشاف وثائق**، مرجع سابق، ص-ص 188-189.

([3]) حماش، **العلاقات**، مرجع سابق، ص-ص 144-145.

941هـ/1535م[1]، وأيضا "العلج علي" والذي أُطلق عليه تسمية "وفِيٌ البحرية العثمانية"[2]. ورغم أن البحرية الجزائرية كانت في نظامها تقليدية مقارنة بنظيرتها الأوروبية[3]، إلا أنها استطاعت أن تدافع عن السواحل الجزائرية ضد كل الحملات الأوروبية المختلفة، وبذلك أثبت الأسطول الجزائري مكانته وهيبته ضمن الأساطيل المتوسطية، وملأ بعض الفراغ الذي تركه الأسطول العثماني بعد خسارته الكبيرة في معركة ليبانتو سنة 977هـ/1571م[4]، وهذا لم يكن ليتحقق لولا الآليات التي وُضِعت لتدعيمه بمختلف السفن الحربية وجهود القائمين على ترسانات صناعة السفن في مختلف أنحاء الإيالة، فكيف كانت تتم عمليات تصنيع السفن المختلفة المهام الحربية الموجهة للبحرية، والخدماتية الموجهة للتجارة البحرية ونقل الأشخاص والصيد البحري؟.

ثانيا: آليات تصنيع السفن وتطورها في الإيالة:

تعتبر السفن بمختلف أنواعها وسيلة هامة في حياة سكان المناطق المطلة على مختلف المسطحات المائية وقد عُرِفت منذ القِدم بذلك، فجاءت في كثير من الآيات القرآنية نذكر منها: ﴿وَأَصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾[5]، وأيضا:﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾[6]، كما وردت كذلك في عديد المصادر التاريخية كمقدمة "ابن خلدون" حين وصف لنا كيفيات صناعتها وأهميتها بقوله :

([1]) عن إستدعاء وترقية خيرالدين إلى رتبة قبطان داريا، أنظر، بربروس، مصدر سابق، ص 164، 167.

([2]) شارك العلج علي في معركة ليبانتو سنة 1571م، والتي انهزم فيها الأسطول العثماني، ومن أسباب خسارته عدم منح فرصة تدخل بعض القادة البحريين العسكريين المتمرسين بفنون الحرب البحرية أمثال العلج علي، والذي كان قائد الميسرة في هذه المعركة، ورغم هذه الخسارة إلا أن العلج علي إستطاع الفرار بالدعم البحري الذي أتى به من الجزائر والمقدر بـ: 42 سفينة، وكان له استقبال الأبطال من طرف السلطان العثماني سليمان الثاني، ورُقِّيَ خلالها إلى رتبة "قبودان داريا" الأسطول العثماني مع احتفاظه بلقب باشا الجزائر (وهي نفس الوظيفة المزدوجة التي تقلدها سلفه خيرالدين بربروس سنة 1535م)، راجع، ماخوفسكي ياتسيك، **تاريخ القرصنة في العالم**، تر: أنور محمد إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2008، ص-ص 112-113.

([3]) حماش، **العلاقات**، مرجع سابق، ص 143.

([4]) شويتام، **دراسات ووثائق**، مرجع سابق، ص 70.

([5]) **الآية 37، سورة هود، رواية ورش.**

([6]) **الآية 32، سورة الشورى، رواية ورش.**

"...هذه الصناعة من ضروريات العمران ومادتها الخشب...وكذلك قد يحتاج إلى هذه الصناعة في إنشاء المراكب البحرية ذات الألواح والدُسر...ليكون ذلك الشكل أعْون لها في مصادمة الماء وجعل لها عوض الحركة الحيوانية التي للسمك تحريك الرياح، وربما أُعِينت بحركة المقاذيف كما في الأساطيل. وفي هذه الصناعة من أصلها محتاجة إلى أصل كبير من الهندسة في جميع أصنافها...وفيما يُقال: أن معلم هذه الصناعة في الخليقة هو نوح عليه السلام وبها أنشأ سفينة النجاة التي كانت بها معجزته عند الطوفان..."[1].

1- المواد الأساسية الأولية لصناعة السفن:

1-أ الخشب:

يعتبر الخشب أكثر المواد أهمية في صناعة مختلف السفن بسبب كثرة انتشار مصادره الطبيعية، فكل نوع من أنواع الشجر يُنتِج خشبا خاصا وله أنواع حسب أوزانه، "فهناك الأخشاب الخفيفة جدا إلى الثقيلة والأخشاب اللينة إلى الصلبة والأخشاب المرنة إلى القابلة للإنكسار، ومن هنا تأتي فكرة تنوع الإستعمالات" [2]. وعلى اعتبار السفن من ركائز ومقومات الأساطيل الحربية والتجارية البحرية وأهم وسائل النقل منذ أقدم العصور، فصناعتها ارتبطت غالبا بحجم التجارة ونوعيتها وطبيعة المسطحات المائية التي تُستخدم فيها، ومادام الخشب هو العنصر الأساسي في صناعتها، "فلابد أن الإنسان قد قام بتجارب عديدة قبل أن يتعلم وضع الألواح بدقة وتغليفها وحشو مابينها من فراغات بالألياف والقطران، وتثبيت الصاري في قاعدته، ودعمه بالحبال، ولابد أن مشكلة تصميم جسم السفينة بحيث يعلو فوق الأمواج كانت مشكلة أخرى واجهته"، واعتمدت مختلف القوى البحرية لشعوب البحر المتوسط على الغابات القريبة من الساحل والتي تتوفر على

([1]) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، تح: عبد السلام الشدادي، ط1، بيت العلوم والفنون والآداب، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص-ص 410-411.

([2]) خيرة بن بلة، **المنشآت الدينية بالجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه دولة في الآثار الإسلامية، إشراف عبد العزيز لعرج، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 351.

"الخشب اللازم لبناء هيكل السفينة والألواح والصاري والسطح والمجاديف "[1]. وقد زخرت بلاد المغارب بالمواد اللازمة لصناعة المراكب وشكَّلت جبالها أحد المصادر الرئيسية لأخشاب الصنوبر الصالحة لإنشاء مختلف أنواعها[2]، كما عرفت جغرافية إيالة الجزائر بمناطقها التلية الساحلية وحتى الداخلية القريبة، إنتشار الغابات على مساحات شاسعة سواء في الجهات الشرقية أو الغربية وحتى الوسطى منها، فغابات بجاية والقل والبابور وعنابة والقالة وبني صالح وسيبوس وتلمسان وشرشال وبني ميمون وبني عمروس وبني فوغال وإيدوغ والصفصاف وبسكرة وغيرها كانت تستغل أخشابها في صناعة السفن، الشيء الذي ساهم في تشييد ترسانات لصناعة العديد من أنواعها بمختلف المناطق[3]، فعلى الرغم من الثروة الغابية الهامة التي تميزت بها تضاريس الإيالة، إلا أنه لم يتم إستغلالها بصفة عقلانية، وهذا بسبب الحياة الرعوية العشوائية من قِبل سكان هذه المناطق، خاصة وأن السلطة التركية الحاكمة بالجزائر وضعت قوانين لحماية هذه الثروة وأحيانا قد تؤدي هذه الظاهرة السلبية إلى ظهور مناطق جرداء خالية من الغطاء النباتي[4].

فعامل العشوائية واللاعقلانية في إستغلال الثروة الغابية، لعب دورا كبيرا في تعريض أشجار الغابات إلى القلع والقطع قصد إستخدام أخشابها في بناء المساكن وترميمها وصناعة الأثاث المنزلي والتدفئة أو الطهي، لكن الكميات الكبيرة منه كان يُوجه إلى ورشات صناعة السفن

([1]) عبد الحكيم غنتاب إذبيح الكعبي، **" صناعة السفن التجارية في العصر الوسيط، دراسة مقارنة بين سفن البحر المتوسط وسفن المحيط الهندي "**، السلسلة الأولى (أ)، أعمال المؤتمرات عن الولايات العربية خلال العهد العثماني رقم 12، *البحرية والطرق التجارية العثمانية*، إعداد وتقديم: عبد الجليل التميمي، ط1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 2000، ص 183.

([2]) الهناندة، مرجع سابق، ص-ص 155-156.

([3]) عبد اللطيف بالطيب، **أمير البحر مراد رايس الأصغر الجزائري، من الجزائر إلى إيرلندا، (رد على كتاب "القرية المسروقة بالتيمور وقرصان البرابرة")**، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2014، ص 87، أنظر أيضا، ناصرالدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، **الجزائر في التاريخ، العهد العثماني**، م. و. ك، 1984، ص 60، وكذلك، ناصرالدين سعيدوني، **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 467، وأيضا، سعيدوني، **" الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني"**، *مجلة الأصالة*، العددين 34-35، 1976، الجزائر، ص 99، وأيضا، درياس، مرجع سابق، ص 19، وكذلك راجع، بلبروات، **المدينة والريف**، مرجع سابق، ج2، ص 648.

([4]) سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)**، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1985، ص 31.

المختلفة لتصنيع السفن الحربية الموجهة لتدعيم الأسطول الجزائري والخدماتية الموجهة للصيد البحري والتجارة البحرية ونقل الأشخاص[1]. وعن وفرة الأخشاب الموجه للإستعمالات اليومية للفرد الجزائري خلال العهد العثماني، يُشير "حمدان خوجة" إلى ذلك بقوله: "...إن الحروب متعددة بينهم (يقصد السكان) والمنتصر يحرق دار المهزوم، غير أن تلك الدار يُعاد بناؤها في أقرب ما يكون لوفرة الأخشاب التي تغطي هذه البلاد..."[2].

ورغم توافر فحوص مدينة الجزائر على ثروة غابية كبيرة وخاصة في السهل المتيجي، إلا أن الأتراك لم يستغلوها، بل أنهم كثيرا ما كانوا يستوردون مختلف الأخشاب لصناعة أثاثهم وسفنهم من بلدان في شمال غرب أوروبا كهولندا وإنجلترا، والسبب يعود أساسا إلى أن غابات الإيالة لا تعطي أخشابا جيدة لصناعة السفن، وما ميز خشبها هو إمكانية إستغلاله في حياتهم الخاصة كالتدفئة، والطهي....إلخ[3]، كما أن بعضها -كالدول الإسكندنافية- فُرضت عليها إتاوات وهدايا بحرية بسبب عدم ارتباطها مع الجزائر بمعاهدات سلم، فتدفعها في شكل مواد صناعية للسفن كالصواري والحبال والخشب...إلخ[4].

ووضعت إيالة الجزائر ممثلة في حكامها أنظمة معينة لتزويد ورشات تصنيع السفن بالأخشاب من غابات الإيالة ومنها "نظام الكراستة" (Karrasta) ومركزه بجاية [5]، والذي يقوم على مبدأ إلتزام شيوخ القبائل المتعاونة مع الحكام الأتراك ورجالات البايلكات بشحن كميات من الأخشاب

([1]) سعيدوني والبوعبدلي، مرجع سابق، ص-ص 59-60.

([2]) حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريف وتحقيق: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2006، ص 28.

([3]) حليمي، **دراسة في جغرافية**، مرجع سابق، ص 119، راجع أيضا، نورالدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 86.

([4]) محمد أمين، **الإختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830م)**، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2016، ص 162، راجع أيضا، شويتام، **دراسات ووثائق**، مرجع سابق، ص 45.

([5]) **الكراستة:** كلمة تركية معناها "الألواح الخشبية"، وللمزيد أكثر عن هذا النظام أنظر،

-Féraud (L), **" Exploitation des Forets de la Karasta, dans la Kabilie orientale sous la domination Turque "**, *R.A*, Vol 12, 1868, p 378, 390.

- Nacereddine Saidouni, **l'Algérois rural à la fin de l'épouque ottomane (1791-1830)**, Dar Algharb al-islami, Bayrouth, 2001, p 208.

إلى هذه الورشات مقابل حصولهم على إمتيازات وترضيات، ومن أشهر هذه العائلات المستفيدة من هذا النظام "عائلة المقراني" بالقبائل الصغرى[1]، وكان يسهر عليه موظف يعرف بقايد أو وزير الكراسة[2]، وهو ما تؤكده لنا وثيقتين موجودتين بقسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية، فالأولى وردت أوائل شوال (بدون تاريخ) من "أحمد خوجة مرابط الكرست في بجاية إلى وكيل الخرج" وطلب منه "إرسال الأخشاب إلى الجزائر"[3]، أما الوثيقة الثانية فوردت أواخر محرم (بدون تاريخ أيضا) من "أحمد خوجة بن فرحات مرابط الكرست في بجاية إلى إبراهيم وكيل الخرج"، كما جاء في هذه الوثيقة أيضا وصول الرد على الرسالة السابقة المرسلة في أوائل شوال[4]، والهدف من مثل هذه الإجراءات هو محاولة ضمان الإكتفاء الذاتي من مادة الخشب المحلي دون اللجوء إلى إستيراده من دول خارجية.

وقد كانت الصناعة الخشبية الموجهة لتشييد السفن المختلفة تعتمد على أنواع من الخشب أبرزها: - البلوط : وهو أنواع كالبلوط الأخضر، بلوط الفلين، البلوط الزياني.

- الصنوبر: ومن أنواعه الصنوبر الحلبي، الصنوبر البحري.

- الأرز: من أشهره الأرز الأطلسي[5].

([1]) سعيدوني والبوعبدلي، مرجع سابق، ص-ص 59-60.

([2]) بالحميسي، **" صناعة السفن في الجزائر أيام الأتراك (القرن16-19م) "**، *مجلة الدراسات الأثرية*، العدد 3، 1995، ص 51.

([3]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 1903، الوثيقة رقم 8.

([4]) نفسه، الوثيقة رقم 9.

([5]) حول تفاصيل أنواع الخشب ومناطق توزعها الجغرافي في إيالة الجزائر، راجع، حليم سرحان، **تطور صناعة السفن الحربية بالجزائر على عهد العثمانيين (920-1246هـ)/(1514-1830م) من خلال المصادر التاريخية والأثرية**، رسالة ماجيستر في الآثار الإسلامية، إشراف صالح بن قربة، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 59، 61، أنظر أيضا، بن بلة، مرجع سابق، ص 382، 384، وأيضا راجع،

- Moulay Belhamissi, **Marine et Marins d'Alger (1518-1830), Tome1, (Les Navires et les Hommes)** 3ème édition, Bibliothèque Nationale, 2003, pp 103-104.

- Primaudaie, **Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquète Française**, Paris, 1861, pp 105-106.

ورغم تنوع مصادر التزود بالخشب وتوفرها، فإن الإحتياج لا ينتهي والصناعة أكّالة للخشب، فكان الحرفيون أحيانا يضطرون إلى تفكيك بعض السفن المستخدمة والقديمة والمنتهية الصلاحية، فتُحمل إلى الساحة وتُكسر ثم يُسترجع كل ما يصلح لبناء سفن جديدة وبأقل التكاليف وتتطلب هذه العملية تقنيات خاصة[1]، وهو ما يؤكده لنا ابن سحنون في مؤلفه بقوله: "...وقد ظفر المسلمون ببعض الفلك التي كسروها للكفرة مما كانوا يقاتلون فيه فصنعوا مثلهم واستكثروا منها، فلما عاد الكفار من العام المقبل وجدوا المسلمين قد استعدوا لهم أتم العدة..."[2]، كما ورد في وثيقة هامة تحمل الرقم (13) موجودة بـ: Archive Nationale des affaires, Mémoires et Documents, Alger (1720-1789)، وهي رسالة من القنصل الهولندي "فان دان براوغ" بليفورن تضمنت إستيلاء ثلاثة (03) قراصنة جزائريون على سفينتين هولنديتين محملتين بسلع وبضائع خاصة بتصنيع السفن وهذا مقتطف منها: "...في 13 سبتمبر عاد إلى الجزائر 3 قراصنة جزائريون، حيث أنه في تاريخ مابين 4 أوت و 12 أوت إستولوا على سفينتين هولنديتين على الساحل الفرنسي تحمل سلع وبضائع وهي: سلاسل خشنة، وهياكل ألواح خشبية مخصصة لتصنيع السفن الحربية..."[3].

وفي بعض الحالات تقذف أمواج البحر الأبيض المتوسط بعض بقايا الخشب من السفن المحطمة في عرضه جراء العواصف البحرية أو الصدامات الحربية، وغالبا ما تحتوي هذه البقايا على ألواح خشبية صالحة لإعادة إدماجها في تصنيع سفن أخرى مختلفة ومثال ذلك " قذف أمواج البحر حوالي 90 قطعة خشبية من أشجار الصنوبر ثمنها 10 قروش للواحدة وأغلبها معلمة بعلامة (R) وهي دلالة على أنها تعود إلى الملك الإسباني (Roi d'Espagne) وهي صالحة لصناعة شاباك جديدة"[4]. ومن جانب آخر، فإن إعادة رسكلة أجزاء خشبية من سفن قديمة انتهت

([1]) سرحان، مرجع سابق، ص 62، راجع كذلك،

-Belhamissi, Op.cit, Tome1, p 109.

([2]) ابن سحنون، **الثغر الجماني**، مصدر سابق، ص 270.

([3]) Belhamissi, **Marine**, Op.cit, Tome1, p 10.

([4]) Ibid, p 108.

صلاحيتها البحرية أمر وارد في عديد الحالات، ففي سنة 1157هـ/1751م تم تحطيم وتخريب سفينة "الغزال" لأنها غير قادرة على تلبية حاجيات البحرية الجزائرية في معاركها، وفي سنة 1158هـ/1752م تم تفكيك سفينة من نوع "شاباك" (Chebac) تابعة للبايلك لأنها منتهية الصلاحية وأُسترجعت أجزاء هامة من ألواحها الخشبية، وأيضا في نفس السنة تم تحطيم سفينتي "الأسد" (Le Lion) و"النسر" (l'Aigle) واستُغلت أجزائها لنفس السبب السابق[1].

ويخبرنا "دوفولكس" (Devoulx) في مؤلفه "سجل الغنائم البحرية" تفاصيل هامة حول غنائم بحرية تمثلت في ألواح خشبية من جراء أعمال الجهاد البحري-القرصنة البحرية لبحارة جزائريين ومن ذلك مايلي:

- "غنيمة بحرية عبارة عن ألواح خشبية إستولى عليها الرايس أرناؤوط إبراهيم في مضيق جبل طارق بتاريخ 10 ذي القعدة 1170هـ الموافق لـ (20 أفريل 1766م)، بلغت قيمتها المالية: 3430 فرنك و12 سنتيم[2].

- غنيمة بحرية تمثلت في حمولة من الخشب إستولى عليها الرايس علي خوجة بتاريخ 9 ذي الحجة

1180 الموافق لـ (8 ماي 1767م)، بلغت قيمتها المالية: 2179 فرنك و 12 سنتيم[3].

- حساب غنيمة بحرية عبارة عن ألواح خشبية إستولى عليها علي خوجة في 20 شوال 1182هـ الموافق لـ (27 فيفري 1769م)، بلغت قيمتها : 1666 فرنك و 12 سنتيم[4].

- الإستيلاء على سفينتين من نابولي محملتين بأخشاب سنة 1212هـ (1797م)، وبلغت قيمتها المالية: 5386 فرنك و 50 سنتيم"[5].

([1]) Belhamissi, **Marine**, Op.cit, Tome1, p 109.

([2]) Devoulx (A),**" Le Registre des prises Maritimes "**, *R.A*, Vol 15, 1871, p 153.

([3]) Ibid, p 155.

([4]) Ibid, p 159.

([5]) Ibid, p 370.

1-ب المسامير:

وجود الخشب وتوفره لايعني بالضرورة صناعة سفينة بحرية سواء حربية أو للصيد البحري وحتى لنقل البضائع والأشخاص، إنما يجب توفر مادة أساسية أخرى لاتقل أهمية عن الألواح الخشبية ألا وهي المسامير[1]، فأول من أدخل هذه المادة في صناعة السفن هو سيدنا "نوح عليه السلام" في سفينته "ذات الودع" أو كما تسمى غالبا "سفينة النجاة"[2].

وقد كان سكان المحيط الهندي يلجأون إلى خياطة السفن بالحبال بينما نجد سكان البحر الأبيض المتوسط يستخدمون المسامير في بناء سفنهم[3]، فهذه المادة كانت تُصنع من قبل حرفي الحدادة (الحدادين) في ورشات خاصة وفقا لشروط ومتطلبات التصنيع وبمقاسات محددة، كما أن بعض المسامير كانت تستورد من أوروبا أو تقدم في شكل هدايا وهبات، ويتراوح طول المسمار بين 45.72سم و63.50سم وقطره 2.54سم، ومن أنواعه المسمار العادي، والموشرو والكويسي واللنقونية والولايتي [4]. وكانت تضاريس بجاية تزخر بمناطق لإستخراج الحديد الخام أبرزها منطقة "برباشة"، والذي يحول جزء منه إلى مسامير ومراس، وأيضا جبل زكار الواقع في تخوم تضاريس مليانة، حيث يُستخرج منها الحديد كمادة خام ويعالج في أفران مخصصة وبدرجات حرارة عالية جدا، وكآخر مرحلة يُصب في قوالب صغيرة تحمل شكل وحجم مسامير السفن[5].

كما كانت الجزائر تستفيد من الباب العالي من بعض التدعيمات من هذه المادة ، كتلك السفينة الفرنسية المحملة بـ 2540 قنطار من المسامير والتي قدمت من إستانبول شهر شوال 1180هـ (1767م)[6].

([1]) الهناندة، مرجع سابق، ص 157.

([2]) سرحان، مرجع سابق، ص 12.

([3]) غنتاب، مرجع سابق، ص 188.

([4]) سرحان، مرجع سابق، ص 67.

([5]) Shaw (Th), **Voyage dans la Régence d'Alger ou description géographique, physique,...ect de cet état**, tra: de l'anglais par J.MacCarty, 2éme édition, éditions Bouslama, Tunis, 1980, pp 35-36.

([6]) المدني، **محمد عثمان**، مرجع سابق، ص-ص 150-151.

1-ج القطران أو الزفت:

هو الآخر من المواد الهامة التي تساهم في تصنيع مختلف السفن، ويتم الحصول عليه بتذويب مواد صمغية وبعض الشحوم المستخلصة من أسماك القرش في وعاء حديدي فوق النار، فينتج مادة لاصقة تسد الثغرات ومختلف الشقوق الناتجة عن تسمير الألواح الخشبية في هيكل السفينة[1]، وقد أشار إليه "الفيروز أبادي" في مؤلفه بقوله: "...يطلق على عصارة الأبهل والأرز ونحوهما القطران والقير والقار: هو شيء أسود تطلى به السفن والإبل..."[2]، و" استعمال القطران لطلاء السفن ممزوجا مع مادة صبغية لزجة تفرزها بعض النباتات لاسيما الصنوبر...والجلفاط[3] الذي يُجلفط السفن، وهو أن يُدخل بين مسامير الألواح وخروزها مشاقة الكتان ويمسحه بالزفت...وذلك قصد إعطاء الألواح المتماسكة بعضها ببعض نوعا من الصلابة فضلا عن منع المياه من التسرب إلى داخلها"[4]، فهذه المادة الصناعية ذات الأهمية أشارت إليها بعض المصادر منها "ابن جبير" في رحلته بقوله: "...فبعد الإنتهاء من إنشاء السفن سقوها بالسمن أو بدهن الخروع أو بدهن القرش وهو أحسنها، وهذا حوت عظيم في البحر ومقصدهم في دهان السفن ليلين عودها ويرطب..."[5].

([1]) توفيق سلطان اليوزبكي، **تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المملوكي**، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1975، ص 87.

([2]) مجد الدين محمد الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، طبعة جديدة موثقة ومحققة، ضبط وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، سوريا، 1995، ص 418، 421.

([3]) **الجلفاط من القلفاط:** وهي عملية تقوية خشب السفينة بالمعادن أي تغليفه، وهي أيضا عملية ملء الشقوق الناتجة عن تسمير الألواح الخشبية بعدد من الأصماغ، كالقطران والشمع ...وغيرها، راجع، عبد الكريم الشبلي، **الموانئ بالساحل في العهد الأغلبي، المزاق القديم وبلاد الساحل**، تونس، 2005، ص 19، وأيضا أنظر، بن بلة، مرجع سابق، ص 386، وكذلك، بن آشنهو، مرجع سابق، ص 100.

([4]) نقلا عن: أبو الحسن علي إسماعيل ابن سيدة، **المخصص**، تح: لجنة التراث العربي، مج: 3، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت، د. ت.

([5]) أبو الحسن محمد بن أحمد البلنسي ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، تقديم : سليم بابا عمر، موفم للنشر، الجزائر، 1988، ص 40 .

وتعد منطقة بجاية من المناطق المشهورة بإنتاج الزفت والقطران، حيث كانت تلك المواد تجلب إلى دار الصناعة في بجاية بكل سهولة، كما اشتهرت بلاد الأندلس بإنتاجه في مناطق مختلفة منها، فأنتجت جهات جيان وبشكل كبير الزفت والقطران[1]، وهي الخبرة التي نقلها الأندلسيون إلى بعض مناطق الإيالة بعد توافدهم إلى بلاد المغارب، وقد أشار "كاثكارت" في مذكراته إلى إنتاج القطران والزفت داخل منزل يقع بالقرب من قاعة إستراحة وكيل الخرج بميناء مدينة الجزائر[2].

كما كانت بعض الدول الأوروبية منتجة لهذه المادة بكميات كبيرة وهذا بحكم ضخامة أساطيلها التجارية، ونظرا للحاجة الدائمة لهذه المادة الإستراتيجية في بناء السفن في ترسانات إيالة الجزائر، فكثيرا ما كانت هذه الأخيرة تلجأ إليها لتزويدها بهذه المادة وبمختلف الطرق وخاصة في شكل هدايا، ومن ذلك تقديم دولة السويد سنة 1153هـ/1747م سفينة تحوي 200 برميل من الزفت ونفس الكمية من القطران[3]، كما كان الباب العالي يزود ورشات تصنيع السفن بالجزائر بهذه المادة، حيث أنه سنة 1172هـ/1766م أرسل السلطان العثماني إلى داي الجزائر "محمد عثمان باشا" شحنة من الصمغ العربي قدرت بـ 100 قنطار[4]، كما استفادت الجزائر من شحنة أخرى من القطران سنة 1191هـ/1785م قدرت كميتها بـ 300 قنطار[5]، فهذا دليل واضح على المحدودية الكبيرة للإنتاج المحلي من هذه المادة وعدم تحقيق الإكتفاء الذاتي في انتاجها وهو ما جعل أغلب دور الصناعة في الجزائر رهينة بعض الدول الأوروبية[6].

1-د الدهانات (الطلاءات):

سكتت أغلب المصادر التاريخية في الفترة العثمانية وغيّبت -عن قصد أو غير ذلك- هذه المادة الصناعية في مختلف المؤلفات، و"الأكيد أن الدهان الذي أُستخدم في طلاء السفن للحفاظ

([1]) الهناندة، مرجع سابق، ص-ص 157-158.

([2]) جيمس ليندر كاثكارت، **مذكرات أسير الداي كاثكارت، قنصل أمريكي في المغرب**، تر: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 71.

([3]) Belhamissi, **Histoire**, Op.cit, p 51.

([4]) بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ج2، ص 143، 147.

([5]) المدني، **محمد عثمان**، مرجع سابق، ص-ص 150-151.

([6]) سرحان، مرجع سابق، ص 68.

على الأخشاب من التلف وحمايتها من حرارة الشمس كان يُجلب من أوروبا في معظمه وبنصيب أقل من الدولة العثمانية"، وهذه المادة عادة ما تستخلص من الآجر والرخام والخشب وبألون مختلفة، وفي الغالب لاتتعدى سبعة ألوان أبرزها القرمزي، البنفسجي، الأزرق، الأصفر، الأخضر والأبيض، ففي فترة متقدمة من العهد العثماني أُدخل لون قريب إلى لون البحر قصد إستغلاله في طلاء السفن الحربية الإستطلاعية المستخدمة للتمويه والتضليل[1]، كما كانت بعض السفن الحربية تطلى باللون الأسود وهو ما أطلق عليها إسم "الغراب" (Corvette) وهي سفن مخيفة في لونها وتحركاتها، فوصفها أحد الشعراء بقوله:

"غربانها سود وبيض قلوعها يصـفر منهـن العـدو الأزرق"[2]

ومن جانب آخر، تضمنت عديد المراسلات بين حكام الجزائر وملوك ووزراء فرنسا طلبيات تزويدهم بطلاءات مختلفة، ومن ذلك مراسلة مؤرخة في 30 سبتمبر 1686م بين "حاجي الحسين" باشا الجزائر و"دوفوفري" المدير المقتصد للقوات البحرية بتولون وجاء فيها: "...لقد سبق لي وأن طلبت منكم بكل إلحاح أن ترسلوا لي نحاتًا يعمل على تصليح مؤخرة سفينتي، وسأدفع له الأجر الذي يليق به ويسعده...يجب عليكم أن ترسلوا إلي كذلك ذلك الطلاء الأسود الجميل الذي تستغلونه في تزيين مؤخرات سفنكم فأنا بحاجة إلى مثل هذا الطلاء لتزيين مؤخرة سفينتي..."[3]، وعن نوعيته في السفينة فيشير الباحث "مولاي بالحميسي" إلى أن الجيِّدة منه تجعل السفينة تتغلب على قوة المياه وتعطيها سلاسة ومرونة أكثر في حركيتها البحرية[4].

([1]) سرحان، مرجع سابق، ص 69، وللمزيد حول كيفيات طلاء السفن وأساليب الحصول على مختلف ألوان الطلاءات، راجع، بن بلة، مرجع سابق، ص-ص 389-390.

([2]) اليوزبكي، مرجع سابق، ص-ص 78-79.

([3]) بلانتيت، مصدر سابق، ج2، ص-ص 374-375، كما يُنظر أيضا المراسلة المؤرخة في 14 نوفمبر 1686م من نفس المصدر، ص 379.

([4]) Belhamissi, **Histoire**, Op.cit, pp 99-100.

1-هـ الحبال:

بالإضافة إلى المواد السابقة الذكر والتي تعتبر من أساسيات تصنيع السفن بمختلف أنواعها، تُشكل الحبال أيضا إحدى مكملات التصنيع، والحبال أو "الحبالة" حسب الرازي" هو الرسن والحبالة الخيوط التي يُصادُ بها"[1]، ويذهب إبن بطوطة للقول أن "الحبالة كانت تصنع من ألياف جوز الهند، وهذا الشجر من أغرب الأشجار شأنا وأعجبها أمرا...وعليها ليف يشبه الشعر، وأن الحبالة التي يخيطون بها المراكب تصنع من هذا الشعر..."[2]، في حين يشير الباحث "يحي بوعزيز" إلى أن هناك مصدر آخر يستخدم لصناعة الحبال ألا وهو الحلفاء والديس[3].

وكثيرا ما كانت سفن البحارة الجزائريين تتعرض إلى أضرار خلال رحلاتها البحرية، قد تؤدي إلى أعطاب في مختلف أنحاء السفينة ومنها تحطم أشرعتها وصواريها، وهو ما فرض عليهم تصليحها بواسطة حبال خاصة، وهذه الأخيرة يتم الحصول عليها كهبات من الدولة العثمانية أو يتم إستيرادها من دول أوروبية وقد تكون في شكل هِبات ضمن الأتاوات البحرية المفروضة على بعضها، وفي بعض الأحيان يتم الحصول عليها عن طريق الجهاد البحري- القرصنة البحرية (الغنائم)، ومن ذلك أن "إبراهيم رايس عرباجي" جنرال الأشرعة في إيالة الجزائر راسل قناصلة وحكام مدينة مرسيليا في 26 ديسمبر 1628م يذكر فيها تعرض سفينته الشراعية إلى عطب من قبل سفن إسبانية، وأصيب خلالها بجروح خطيرة كادت تكلفه حياته، وطلب في هذه المراسلة مواد لتصليح عطب سفينته وهذا مقتطف منها: "...وإن إستطعتُ كذلك أن أُصلح عطب مركبتي التي هي في حاجة إلى بعض قطع القطن لصنع شراعها الرئيسي، وإن كان ذلك لا يكلفكم عناء فإنني أطلب منكم أن ترسلوا لي قطعة من هذا القطن تحتوي على إثني عشر إلى خمسة

([1]) الرازي، مصدر سابق، ص 121.

([2]) أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تح: أسعد داغر، ج1، دار الأندلس، بيروت، 1965، ص 201.

([3]) بوعزيز، **الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 315. (ضمن أعمال المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب).

عشر بأسرع الوسائل التي ترونها ضرورية لذلك..."[1]، كما تضمنت مراسلة أخرى بين "إسماعيل باشا" الجزائر والسيد "تروبيرت"[2] سنة 1034هـ/1628م طلب إرسال معدات لتصليح بعض السفن الشراعية ومن بينها الحبال[3]. وفي مراسلة أخرى سنة 1091هـ/1685م بين باشا الجزائر وملك فرنسا "لويس الرابع عشر" وفيها يطلب إرسال بعض الحبال (كوابل) وصواري ومرساة لتصليح وإعادة تجهيز إحدى سفن الباشا[4]، وفي رسالة أخرى صادرة في ديسمبر 1690م من ديوان الجزائر إلى إمبراطور فرنسا تضمنت طلب "...شراء كمية من الحبال والمرساة وأقمشة الأشرعة والساريات والذخيرة الحربية اللازمة لمحاصرة وهران..."[5]. وتُعتبر هولندا وإنجلترا من الدول الأوروبية التي كانت تزود الجزائر بالحبال ومختلف أنواع قطع غيار السفن، ففي سنة 1086هـ/1680م زودت هولندا إيالة الجزائر بحوالي "25 حبلا غليظا"[6] من نوع قريلين (Greline)[7].

ومن جهة أخرى ونتيجة للتقارب البحري بين أسطول الإيالة ونظيره العثماني سنوات 1173هـ/1767م، 1181هـ/1775م، 1189هـ/1783م و1190هـ/1784م في عديد الحروب التي خاضها الباب العالي، زود السلطان العثماني ورشات تصنيع وتصليح السفن في الجزائر بتجهيزات مختلفة، ومن ذلك تقديم هبة لداي الجزائر عن طريق وكيله بإستانبول ممثلة في سفينة هولندية مشحونة بتجهيزات بحرية تتكون من"...5 آلاف قنطار من القضبان الحديدية، 28

([1]) بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص-ص 207-208.

([2]) **تروبيرت:** محافظ لدى الملك الفرنسي والمراقب العام للبحرية الفرنسية في المشرق.

([3]) نفسه، ص 259، 264.

([4]) نفسه، ص 334.

([5]) حول مضمون المراسلة أنظر، بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص 280.

([6]) حول تفاصيل هذه التجهيزات، راجع، بوعزيز، **الموجز**، ج2، مرجع سابق، ص 143، 147.

([7]) المدني، **محمد عثمان**، مرجع سابق، ص 151.

صاريا، 500 قنطار من خيوط نسج الحبال و 4200 قطعة من قماش القلوع..."[1]، و3715 رطل من القنب التي تدخل في صناعة حبال السفن[2].

2- دور (ترسانات)[3] تصنيع وإصلاح السفن[4]:

2-أ حرفة صناعة السفن:

انعكس تطور عمليات تصنيع وتصليح مختلف السفن بالدولة العثمانية على دُورْ الصناعة بإيالة الجزائر، فالسلاطين الأوائل من آل عثمان أوْلوا إهتماما كبيرا لهذه الصناعة، ولعل السبب يعود إلى أن جزءا من توسعاتها في أوروبا المتوسطية إعتمد على البحرية العثمانية وبالخصوص في جزر شرق الحوض المتوسطي كجزيرة رودس[5]، وبذلك عمل كل حكام الإمبراطورية على توطيد سلطانهم بالبحر[6].

وقد شكل إنضمام الجزائر للدولة العثمانية بداية من سنة 925هـ/1519م تطورا مهما لها، فأدى ذلك إلى تشكيل أسطول بحري قوي لمواجهة مختلف الإعتداءات الصليبية على سواحلها،

([1]) بوعزيز،**الموجز**، مرجع سابق، ص 66.

([2]) Belhamissi, **Histoire**, Op.cit, p 51.

([3]) **الترسانات:** جمع ترسانة وهي المكان أو الورشة المخصصة لصناعة وتصليح أي سفينة نفعية (للصيد البحري أو لنقل الأشخاص أو للتجارة البحرية) أو حربية (للجهاد البحري-القرصنة البحرية)، ومن أهم ورشات صناعة السفن في مدينة الجزائر نذكر ورشة باب الواد، للمزيد عن ذلك راجع،

-Belhamissi, **Marine**, T1, Op.cit, pp 101-102.

([4]) أشار العديد من المعاصرين للفترة الوسيطية وخاصة في مؤلفات الجغرافيين والرحالة المسلمين كالبكري، ابن حوقل، الإدريسي، الحميري وبن بطوطة... وغيرهم إلى تعريف دار الصناعة وأهم مراكزها بالمغرب الأوسط، وللمزيد وتفاصيل أكثر عن ذلك، راجع، علي عشي، **التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة والمواصلات (2-10هـ/8-16م)**، أطروحة دكتوراه، إشراف مسعود مزهودي، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة1، 2016-2017، ص511، 520.

([5]) محمود السيد الدعيم، **تاريخ البحرية العثمانية، حتى نهاية عهد الخليفة العثماني سليم الثاني 1574م**، منشورات إتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، 1994، ص 13، 15.

([6]) محمد الأمين عطلي، **نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، رسالة ماجيستر، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي غرداية، 2011-2012، ص 70.

وهذا الإجراء لم يتم بلوغه إلا بعد إنشاء دور الصناعة أو ما يسمى أيضا بـ "الترسانات"[1]، وتفيدنا بعض المصادر التاريخية بأن أول دار لصناعة السفن في الجزائر العثمانية أُسست سنة 941هـ/1535م[2]، ويعود فضل ذلك إلى أول بايلرباياتها "خيرالدين بربروس"، فبعد ترقيته من طرف السلطان العثماني لشغل وظيفة "قبودان داريا" الأسطول العثماني، إستدعى بعض البحارة الجزائريين إلى إستانبول لتكوينهم على كيفيات تصنيع السفن، فأرسل معهم ثلاثمائة (300) عامل لمساعدتهم على ذلك، وقد أشار إلى ذلك صاحب مذكرات بربروس بقوله:

"كان بعض بحارة الجزائر يزورون إسطنبول لأول مرة...إنبهر البحارة عندما رأوا إسطنبول وتجولوا في مضيقها (يقصد مضيق البوسفور) وزاروا حصونها وقلاعها وأسوارها المنيعة، وكم كانت دهشتهم عظيمة لما رأوا المصنع السلطاني لبناء السفن الذي يعج بعشرات الآلاف من العمال...كلهم يشتغلون فيه كأنهم خلية نحل...قدم عدد من الشباب الراغبين في التجنيد من الأناضول، فأرسلت ثلاثمائة منهم ممن لهم معرفة بالبحرية. وأما الآخرون فقد عينتهم في مصنع بناء السفن لكي يتعلموا ويتدربوا هناك. كما قمت بتجهيز خمس سفن من نوع قادرغة وشحنتها بالأسلحة والذخائر ولوازم السفن وسلمتها لِدَلي محمد رئيس لكي يقوم بأخذها معه إلى الجزائر ..."[3].

ولقد حتمت حرفة الجهاد البحري-القرصنة البحرية على سكان الجزائر منذ البدايات الأولى للعهد العثماني على الإهتمام "بصناعة السفن والمراكب المختلفة الأحجام، إذ لم يعتمدوا في تنمية وتطوير وتقوية أسطولهم على ما غنموه فقط من سفن مسيحية بل خصصوا أحواضا لصناعة السفن بميناء خيرالدين واستوردوا لذلك الأخشاب ومواد التجهيز من أوروبا الشمالية وهولندا بالخصوص، واستخدموا في ورش صناعة السفن الأسارى المسيحيين الذين كانت لهم دراية في

(1) De Laprimaudaie, **Documents**, Op.cit, p 266.

(2) وهذا اعتمادا على تقرير جاسوس إسباني، راجع، أمين محرز، **الجزائر في عهد الآغوات (1659-1671)**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 181.

(3) بربروس، **مذكرات**، مصدر سابق، ص-ص 212-213.

ذلك"[1]، كما ساهم أيضا في ذلك فئة الأندلسيين الذين دعموا بأموالهم وخبراتهم هذه الترسانات في كل من شرشال وبجاية[2].

ومع انتشار ورشات صناعة السفن وتصليحها في كل من مدينة الجزائر، شرشال، بجاية وجيجل...إلخ، أصبح من الضروري تزويدها بأنواع الأخشاب، لكن عمال هذه الورشات وجدوا صعوبات في استخدامه شتاءا فاضطروا إلى إنشاء أماكن خاصة لتخزينه، ومن أبرزها ذلك المخزن الذي أنشأه خيرالدين بميناء شرشال[3].

وتعد حرفة صناعة السفن من الحرف التي لاقت رواجا كبيرا في المجتمع الجزائري، فهي ليست بمثابة حرفة وفقط، بل كانت العمود الفقري والممول الرئيسي لأسطول الجزائر بمختلف المراكب، وكان تصنيع السفن مرتبط أساسا بتجهيزها بمختلف لوازمها ولواحقها[4]، لكن اليد الصناعية الجزائرية في مختلف الترسانات كانت تقليدية مقارنة بما توصل إليه الأوروبيين في هذا المجال[5]، فقد ورد في رسالة من داي الجزائر "حسن باشا" إلى ملك إسبانيا "كارلوس الرابع" مؤرخة في منتصف أوت 1792م طلبا ملحا لإرسال المهندس الإسباني الخبير في بناء السفن المدعو "بيدرو أنطونيو دو فيرا" والذي كان في السابق أحد خبراء ورشات صناعة السفن في مدينة الجزائر، وأنه سيحدد له مكانة وراتبا محترما، وهو ما نلمسه أيضا في مراسلة أخرى مؤرخة في 16 أوت 1792م بين "الداي حسن" والوزير الأول الإسباني بقوله: "...إن أعمدة السفن التي كنا طلبناها منكم قد وصلت إلينا قبل التاريخ الموعد بأيام...أيها الصديق الحميم كنتم أرسلتم إلينا

([1]) حليمي، **دراسة في جغرافية**، مرجع سابق، ص 299.

([2]) أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني** (926-1246هـ/1519-1830)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والترجمة، الجزائر، 2009، ص-ص 145-146.

([3]) نفسه، مرجع سابق، ص 45.

([4]) بلبروات، **المدينة والريف**، ج1، مرجع سابق، ص 405 .

([5]) نفسه، ص 403. وقد لجأ بعض الحكام إلى خبرات مهندسين صناعيين وكان أبرزهم القرصان الفلامندي "سيمون دانسا" (Simon Dansa) والذي يعود له فضل صناعة وتطوير السفن المستديرة بالجزائر في القرن 11هـ/17م، وتم الإستفادة أيضا من خبرات فرنسيين مثل: المهندس "جوافري" (Geoffray)، ومهندسيين إسبان مثل: "مايسترو أنطونيو" (Maestro Antonio)، للمزيد عن الخبرة الأوروبية ودورها في تطوير صناعة السفن في الجزائر، راجع، سعيدوني والبوعبدلي، مرجع سابق، ص-ص 64-65.

في عهد المرحوم محمد باشا شخصا خبيرا في صناعة السفن وبنائها وخدمنا وأحسن عمله كما خدمكم أنتم، وقد عرفنا أنه يستحق الإكرام والعناية..."[1]، فلهذا قليلا ما يتعرض نشاط ورشة تصنيع السفن إلى التوقف أو التعطل وهذا نظرا للأهمية التي يوليها لها الحكام الأتراك[2]،" ففي تقرير للقنصل "بيول" سنة 1087هـ/1681م أورد فيه أنه تم تصنيع 5 سفن (Vaisseaux) بمجاديف ومنها سفينتين ذات 50 مدفع وأُخريَيْن بـ 30 مدفعا وواحدة بـ20 مدفعا، وفي نفس السنة تم برمجة تصنيع سفينة ذات 44 مدفعا..."[3]، وعن إهتمام حكام الإيالة يشير "الزهار" أن الداي محمد باشا "... كان على استعداد دائما للحرب وكان مغرما بتجهيز المراكب للغزو، وفي أيامه كثر الرؤساء في البحر وكانت لمراكبه سمعة...ومن جملة استعداد الباشا (يقصد الداي) أنه أنشأ ثمانية مراكب للغزو...وأنشأ فركاطة كبيرة، وبركنتي كبير عليه 24 مدفعا وستة شواطئ"[4] أي 6 فرق بحرية لمراقبة الساحل، ويؤكد لنا ذلك في إشارة أخرى بقوله: "...وقد اجتهد في تنشئة المراكب الجهادية، وقد أنشأ أولا سفينة بلاندرة، وأنشأ كربيطا بالسكران، وأنشأ غليوطة، وأتاه كربيط هدية من إستامبول، وهذا ما أنشأ في مدته خلاف ماكان موجودا من المراكب قبل ولايته..."[5]، كما كان الداي "محمد عثمان باشا" (1172-1203هـ)/(1766-1797م) من الحكام المهتمين بتطوير ورشات تصنيع وإصلاح السفن، فهو" أول من صنع اللنجور وهو نوع من مراكب الحرب على هيئة زورق كبير فيه مدافع مدافع... وقد نفع هذا النوع في الدفاع عن العاصمة"[6].

2-ب أهم دور صناعة السفن في إيالة الجزائر:

لعب الموقع الجغرافي لإيالة الجزائر والمطل على الحوض المتوسطي دورا بارزا في ظهور عديد الأحواض لصناعة السفن، فمع مجيء العثمانيين برزت عديد الورشات لتصنيع السفن

([1]) بوعزيز، **المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780-1790م)**، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص-ص 162-163.

([2]) بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ج2، ص-ص 141-142.

([3]) Belhamissi, **Marine**, Op.cit, T1, p 110 .

([4]) الزهار، مصدر سابق، ص 25.

([5]) نفسه، ص 105.

([6]) نورالدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 117.

وتصليحها في الساحل الجزائري، وهذا لكونها من الدول التي أُشتهرت بالجهاد البحري-القرصنة البحرية ضد الأساطيل الأوروبية[1].

ومع بداية القرن 10هـ/16م ظهرت بمدينة الجزائر ورشات عديدة لبناء وتصليح السفن المختلفة على طول ميناء خيرالدين ومن أبرزها ورشتي باب عزون وباب الوادي، وقد كان لها إمكانية صنع السفن الحربية وسفن الصيد البحري ونقل الأشخاص[2]، كما كان بالقرب من هاتين الورشتين ترسانة أخرى بشرشال - أنشأها الأندلسيون- وقادرة على بناء سفن من نوع الفرقاطة والبرغانطي ذات 8 إلى 13 مقعدا والغليوطة ذات 22 مقعدا[3]، وانتشرت في شرق الجزائر بميناء الأزقاق المجاور لساحل مدينة عنابة ورشة أخرى لتصنيع السفن الصغيرة[4] مثل الشبق، والمسطحات وبعض القوارب المخصصة للتجارة البحرية والصيد البحري[5]. كما كان ميناء بجاية يتوفر على دارين لصناعة السفن والمراكب البحرية المختلفة، ولعل السبب يعود إلى وفرة الأخشاب في غاباتها، وقد أشار الوزان إلى أن أهل بجاية على قدر عظيم من الغنى يسلحون العديد من السفن الحربية المختلفة ويرسلونها لغزو شواطئ إسبانيا، غير أن إحتلالها من طرف "بيدرو نافارو" سنة 916هـ/1510م أدى إلى تحييد دورها الصناعي وشيد بالقرب منها قلعة مجاورة

([1]) سرحان، مرجع سابق، ص 86.

([2]) Laye (Y), **Le Port d'Alger**, M.V.M.L.I, Alger, p 28.

- Devoulx (A), **" Alger étude archéologique et topographique sur cette ville, aux époques romaine (Icosium), arabe, (Djezair Beni-Maz'renna) et Turque (El-Djezair) "**, *R.A*, Vol 20, 1876, pp 251-252.

- Belhamissi, **Histoire,** Op.cit, p 50.

([3]) Haédo (F.D.DE), **" Topographie et Histoire générale d'Alger "**, trad: de l'espagnol par Dr Monnereau et A.Berbrugger, *R.A*, Vol 15, 1871, p 51.

([4]) سعيدوني، **الحياة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 99.

([5]) Derdour (H), **Annaba, 25 siécle de vie quotidienne et de luttes**, T1, Alger, S.N.E.D, 1982, p 336.

للبحر بجانب دار الصناعة[1]، وانتشرت أيضا بمناطق غرب الإيالة ورشات للتصنيع والتصليح أبرزها ورشتيْ هنين والمرسى الكبير[2].

ومع كل هذا ظلت ورشات مدينة الجزائر محتفظة بنشاطها الصناعي طيلة العهد العثماني تقريبا، ويعود سبب ذلك إلى الأهمية البالغة التي تلقاها مينائها من طرف أغلب حكام الإيالة المتعاقبين.

2-ج رواتب عمال ورشات تصنيع السفن:

رغم غلاء المعيشة وصعوبة العمل في هذه الورشات إلا أن البايلك كان يدفع أجورا زهيدة لصنّاعها وحرفييها، فراتبهم متوقف على نسبة مردودهم في عملهم ونسجل في ذلك تباينا واضحا في رواتبهم، فالتقني يتلقى راتبا عاليا والنجار المحترف (المعلم في الورشة) يتلقى ما قيمته بوجو واحد عن كل مجداف، وكل ما أتم الهيكل يتلقى 100 ريال، بينما قائد السفينة الجديدة الصنع يتلقى مكافأة مالية قدرها 100 ريال أيضا[3]، وقد كان المسؤول "لايدفع للعاملين في الترسانة البحرية سوى 9 ريالات في الأسبوع أي ما يقدر بـ: 140 ألف قرش إسباني في السنة" وهو مبلغ وأجر زهيد جدا[4].

2-د تجهيز وتسليح السفن:

في ظل إنتشار ورشات تصنيع وتصليح السفن المختلفة في سواحل الجزائر، كان لزاما تجهيز المراكب الصغيرة المخصصة للتجارة ونقل الأشخاص والصيد البحري بلوازمها، لكن الظروف السائدة خلال العهد العثماني فرض على حكام الإيالة الإهتمام بتسليح مختلف السفن الحربية، وهذا ما أدى إلى إنتشار عدة ورشات أخرى بالقرب من الترسانات الصناعية المخصصة للتسليح،

([1]) الوزان، مصدر سابق، ج1، ص-ص 50-51.

([2]) للمزيد حول تفاصيل الورشتين راجع، سرحان، مرجع سابق، ص-ص 100-101.

([3]) Belhamissi, **Marine**, Op.cit, T1, p 146.

([4]) سعيدوني والبوعبدلي، مرجع سابق، ص 62.

وكانت هذه الأخيرة تشمل صنع البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود[1]، كما انتشرت في الإيالة قرى تصنع فيها الأسلحة النارية والبلاتين، وسكان هذه المناطق كانت لديهم خبرة كافية للتنقيب عن المواد الأولية الموجهة لصناعة البارود بسبب معرفتهم لطرق إستخراج خامات الحديد والرصاص وملح البارود[2].

وقد كان في مدينة الجزائر مصنعان أحدهما لتحضير البارود خارج باب الواد يعمل به حوالي 20 عاملا، كما أنشأ أيضا بالمنطقة ورشة أخرى لصنع المدافع والقنابل والتي أطلق عليها إسم "دار النحاس"، وانحصرت مهمتها في تسليح السفن الحربية، كما انتشرت ورشات أخرى بشرشال وبجاية[3].

ومن جانب آخر، يشير الباحث "مولاي بالحميسي" أن من مصادر تمويل ورشات التصنيع هي عمليات تهريب التجهيزات من موانئ أوروبا، "ففي سنة 1692م صرح القنصل "لومير" (Lemaire) قدوم شحنة من 150 رطل من الكبريت الطبيعي (Le Soufre) على متن سفينة انطلقت من مرسيليا نحو الجزائر وقد قام بتهريبها يهود مرسيليا لنظرائهم في الجزائر" قصد بيعها للترسانات الصناعية[4]. وتؤكد بعض الدراسات التاريخية أن أسلوب المقايضة هو الآخر من الطرق التي يتم بها تجهيز السفن المختلفة، حيث أنه " سنة 1725م قام القنصل الإنجليزي بالجزائر بتقديم طلب إلى حكومته يطلب فيه قبول عملية مقايضة من خلالها تُزَوَّد الجزائر بذخيرة حربية وتجهيزات بحرية مقابل تقديم الزيت والقمح ومنتوجات زراعية أخرى لجنود مستعمرتها في مضيق جبل طارق"[5].

كما كان حكام الإيالة يعقدون صفقات لشراء بعض التجهيزات الملاحية والعسكرية، حيث اشترت الجزائر سنة 1101هـ/1695م عتادا للسفن من طولون وتم تخليصه نقدا، كما كُلف

([1]) سعيدوني والبوعبدلي، مرجع سابق، ص 66.

([2]) حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 29.

([3]) سعيدوني والبوعبدلي، مرجع سابق، ص 67.

([4]) Belhamissi, **Marine**, Op.cit, T1, p 139.

([5]) Ibid, p 137.

"الرايس مبارك" سنة 1117هـ/1711م بمهمة إلى مرسيليا لشراء بعض صوراي السفن، وقد يلجأ حكام الإيالة أيضا إلى اقتطاع نسبة من الإتاوات وفرضها في شكل تجهيزات ملاحية، وهو الشيء الذي فُرِض على مسؤولي حصن الباستيون الفرنسي بعد إلزامه على تعويض جزء من الإتاوة المفروضة عليه بحبلين لسفينة حربية[1].

وبعد خروج السفينة أو المركب من ورشة التصنيع وتجهيزها بلوازمها، كانت تقام لها مراسيم واحتفاليات وطقوس خاصة، بداية بمأدبة أكل وقرع الطبول وعزف آلات الموسيقى المختلفة، فيقوم ربانها بالتعريف بها لجنده وطاقمها وأيضا من هذه التقاليد تقديم قرابين للأضرحة مثل ذبح بعض الأغنام في مقدمة السفينة للدلالة على أن الهدف من خروجها إلى البحر هو طابع ديني، وبعد العودة من نشاطها البحري تُقام لها بروتوكولات اعتيادية كتقديم تحية لمختلف السفن عبر إطلاق مدافع من أسوار المدينة وتقديم السفينة لغنائمها البحرية في احتفالية واستعراض رسمي[2].

3- أنواع السفن وتطور أعدادها من خلال الكتابات التاريخية:

وصف "ابن خلدون" السفينة على أنها "أجرام هندسية صُنِعت على قالبِ الحوت، واعتبار سبحه في الماء بقوادِمِه وكَلكله[3] ليكون ذلك الشكل أعْون لها في مصادمة الماء وجعل لها عوض الحركة الحيوانية التي للسمك تحريك الرياح"[4]، وعليه كانت السفن أو مراكب البحر أهم وسيلة لتحقيق المكاسب والنفوذ على سطح البحار، فأصبح تصنيعها حسب الحاجة إليها لتقديم خدمة معينة وقسمت بذلك إلى سفن حربية، تجارية، الصيد البحري وأيضا سفن الملاحة لنقل الأشخاص...إلخ، أي أنه لم تكن هناك حدود فاصلة وواضحة بين الأسطول التجاري والعسكري، فالسلم كان هشا بالبحر المتوسط وكان المسيحيون والمسلمون بالمنطقة كل يترصد الآخر[5].

([1]) Belhamissi, **Marine**, Op.cit, T1, p 138.

([2]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 195.

([3]) **بقوادمه: القوادم**: نعني بها قادم السفينة، خلاف آخرها، أنظر، محمد أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، ترتيب: محمود خاطر بك، ط5، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1916، ص 525، **وكلكله:** من الكلكل أي: الصدر، أنظر، نفسه، ص 755.

([4]) ابن خلدون، **المقدمة**، مصدر سابق، ص-ص 410-411.

([5]) عشي، مرجع سابق، ص 524.

3- أ أنواع السفن[1] وتسمياتها:

مما أفرزه الصراع بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط هو التنافس في مجال تصنيع وتطوير السفن البحرية المختلفة وخاصة الحربية، فالأوروبيون اعتمدوا في بناء سفنهم على تحقيق المتانة والقوة وتوفير المناعة، بينما كان المغاربة يريدون بناء سفن سريعة وسباقة، ولعل السبب في هذا هو عدم تكافؤ القوى بين الطرفين، ولمواجهة التقدم الصناعي وتطور تقنيات الملاحة الأوروبية خاصة مع بداية القرن 11هـ/17م إضطر المغاربة إلى الإعتماد في نشاطهم البحري الجهادي على عنصر عدم المواجهة المباشرة والإعتماد على المفاجأة من خلال هجومات سريعة وخاطفة لسفن الأوروبيين[2]. وقد تميزت إيالة الجزائر عن بقية بلدان المغارب بتصنيع أنواع عديدة من السفن الصغيرة والكبيرة[3]، ويشير الباحث "المنور مروش" أن أهم السفن التي انتشرت في الجزائر وأوْلى لها الحكام ورياس البحر أهمية بالغة هي السفن الحربية الكبيرة والمُشكِّلة للقوة البحرية الأساسية لأسطول الإيالة[4]، كما انتشرت السفن الشراعية والمراكب الصغيرة المستخدمة للصيد البحري والتنقل قرب الساحل منها "التارتان، الفلوكة والشبك"[5]. وقد شكلت الفترة الممتدة بين سنتي (986-1056)/(1580-1650م) أهم الفترات التي عرفت إزدهار الغزو البحري-القرصنة البحرية بسبب تنوع سفن الأسطول وتطور أعدادها[6]. وبعد قراءات متأنية في عديد الدراسات

([1]) حول تفاصيل أنواع السفن الخاصة بنقل الأشخاص والبضائع أو السفن الحربية بالغرب الإسلامي، أنظر، عبد السلام الجعماطي، **دراسات في تاريخ الملاحة البحرية وعلوم البحار بالغرب الإسلامي**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012، ص 60، 71.

([2]) أحمد قاسم، **إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم (1574-1600م)**، تقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2004، ص-ص 386-387.

([3]) شويتام، **دراسات ووثائق**، مرجع سابق، ص 46.

([4]) مروش، **دراسات عن الجزائر**، ج2، مرجع سابق، ص 403.

([5]) بالطيب، مرجع سابق، ص 87.

([6]) Dan (R.P.P), **Histoire de la barbarie et de ses corsaires**, Récollet imp, Du Roy, 2éme édition, Paris, 1637, pp 135-136.

التاريخية التي اهتمت بالأسطول الجزائري وحجمه خلال العهد العثماني، قمنا باستخلاص أنواع السفن في الجدول التالي[1]:

جدول رقم 01 :

"أنواع سفن الأسطول الجزائري ومميزاتها"

نوع السفينة	القاليز La Galére[2]	الغليوطة La Galiote	الغليون La Galion	الشباك Le Chebeck[3]
مميزاتها	سفينة حربية، أكثر الأنواع تواجدا، طولها 50م، تتكون من عدة طبقات، حمولتها متوسطة[4].	تحتوي على 14 إلى 25 مصطبة، 20 مدفع، و10 إلى 30 بحار.	مركب حربي كبير، من أهم السفن التي يتم غنمها في المتوسط خاصة من الإسبان.	مركب مزدوج (أشرعة، مجاديف)، به 12 إلى 30 مدفع، 30 مجداف و30 إلى 200 بحار.
نوع السفينة	القوليت Le Goélette	الطريدة La Tarida	الفوستة La Fuste	البيرقانتين Le Birgantine

(1) بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ج2، ص 147، 149. وللمزيد عن أنواع السفن راجع، عطلي، مرجع سابق، ص 75، 79، وأيضا، غطاس (وآخرون)، مرجع سابق، ص-ص 96-97، وكذلك، الجعماطي، مرجع سابق، ص 60، 71.

(2) وهي سفينة متعددة المهام، ولتفاصيل أكثر عن مميزاتها راجع،

- Belhamissi, **Marine**, Op.cit, T1, p 165, 167.

(3) لطف الله، مرجع سابق، ص 170. وقال عنها بالحميسي: " سفينة البحر المتوسط المخصصة للحروب "، أنظر،

- Belhamissi, Op.cit, pp 170-171.

(4) درويش النخيلي، **السفن الإسلامية على حروف المعجم**، ط2، دار المعارف، الإسكندرية، 1979، ص 83، راجع أيضا، بن أشنهو، مرجع سابق، ص 104.

مميزاتها	مركب صغير ذو صاريين، يسير بالأشرعة.	نوع من القاليز، سريعة، تستعمل في المطاردة البحرية ونقل البضائع[1].	مركب سريع الحركة يسير بالأشرعة والمجاديف.	يُصنع بشرشال، تسير بالمجاديف.
نوع السفينة	الفرقاطة La Frégatte	البريك Le Brick	الشالوب Chaloupe	الكرافيل La Caravelle
مميزاتها	مركب حربي حمولته أكثر من الكورفين، معدة للأسفار الطويلة[2].	مركب صغير الحجم له مجدافان وشراعان.	مركب صغير قد يستعمل للصيد البحري.	مركب صغير الحجم يستخدم للتنقل المحلي وحتى للصيد البحري.
نوع السفينة	البولاكر Le Polacre	الشطية Chettia[3]	العشارية Ocharia	الغراب Corvette[4]
مميزاتها	مركب حربي ذو ثلاثة مجاديف وشراع واحد.	مركب صغير لحراسة السواحل وقد يستعمل حتى للصيد البحري.	مركب صغير الحجم يستعمل لأعمال محلية: كالتنقل،الصيد..إلخ.	مركب حربي صغير قوي في القتال، يسير بـ 24 مجدافا[5].

([1]) أنور عبد العليم، **الملاحة وعلوم البحار عند العرب**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص 95.

([2]) بن أشنهو، مرجع سابق، ص 105.

([3]) **الشطية (Chettia)**: سميت بهذه التسمية بسبب عدم قدرتها على الإبتعاد عن الشاطئ، ويقال أن تسميتها مشتقة من الكلمة الإيطالية Settia، ظهرت منذ القرن 11 هـ/17م، عرفت بسرعتها وصغرها، استعملت في الحروب والتجارة وصيد الأسماك، راجع، ابن أبي دينار، مصدر سابق، ص 203.

([4]) قال عنها الزهار: "مركب يسافر بالمقاذيف، وهي أربعة وعشرون مقذافا، على كل مقذاف أربعة رجال، وليست له قلاع، وعليه مدافع كبيرة "، راجع، الزهار، مصدر سابق، ص 16.

([5]) إبراهيم أحمد العدوي، **الأساطيل العربية في البحر المتوسط**، مكتبة النهضة، القاهرة، 1957، ص 153.

بالإضافة إلى هذه الأنواع نجد أنواع أخرى يمكن اعتبارها كملحقات للأسطول منها اللنجور، الفلوكة، الكنبري[1]، الدانزيك، القصر، الغزال، الشقف، القارب، الصندل، السنبوق، الزورق[2]، والكارقو...إلخ، وهي سفن صغيرة مستعملة للتجارة والصيد البحري[3]. وتجدر الإشارة أن كل هذه الأنماط منها ماهو محلي الصنع كالقصر والغزال وأخرى يتم الحصول عليها كغنائم في المواجهات البحرية مع الأساطيل الأوروبية، وبعضها يتم اقتطاع قيمتها أحيانا من جدول الإتاوات والضرائب المفروضة عليها[4]، وعلى العموم فقد سُجل خلط كبير في عديد الدراسات التاريخية حول تفاصيل وأسماء المراكب، فالسفينة الواحدة قد ترد بعدة أسماء ووظائف مختلفة، فنجد أن أغلب السفن ذات طابع حربي لكنها في أوقات السلم تُخصص للتجارة والرحلات والتنقل والحج[5] والصيد البحري.

وقد احتوى الأسطول الجزائري طيلة العهد العثماني على عدد كبير من أنواع السفن وتعددت معها تسمياتها ومن أشهرها ابن الغواص، الهلال، الأسد الأبيض، الحظ السعيد، الصقر، الوردة الذهبية، نصر الإسلام، مفتاح الجهاد، الغزالة والحجرة الثمينة...وغيرها، كما كانت بعض التسميات تنسب إلى قباطنتها مثل الأهرام للرايس حميدو، اليوسف للرايس محمد آغا، الكاميرا للرايس دشمان[6].

ومن جانب آخر، كانت أغلب السفن التابعة لأسطول الإيالة خلال العهد العثماني مميزة براية خضراء اللون مرفوعة فوق أحد صواريها، وبها نجوم عديدة وفي بعض الأحيان تحمل رموزا مثل نصف القمر أو الهلال[7] ويؤكد لنا ذلك "وليم سبنسر" بقوله: "...ولما ترسوا إحدى السفن

([1]) Belhamissi, **Marine**, Op.cit, T1, p 173.

([2]) للمزيد حول أنواع هذه السفن، راجع، سرحان، مرجع سابق، ص 154، 158.

([3]) **الكارقو**: مركب أفطح معد لنقل البضائع من محل لآخر قريب منه وخصوصا من السفن الكبيرة التي يعسر عليها الإرساء في الميناء، بن أشنهو، مرجع سابق، ص 106.

([4]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 186، 188.

([5]) عشي، مرجع سابق، ص 531.

([6]) بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ج2، ص 149.

([7]) بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص 176.

الجزائرية في عرض الميناء ويرفرف علمها الأخضر يزهو بنجومه الفضية حول الهلال المقوس تهرع الجموع المتكاثفة إلى الميناء لتشاهد عملية تفريغ حمولته..."[1].

3-ب ملكيات السفن:

اختلفت ملكية السفن بالموانئ الجزائرية خلال العهد العثماني (925-1236هـ)/(1519-1830م)، حيث كان جزءا منها -والموجه للحروب البحرية- تابعا للدولة ولرياس البحر والخواص من سكان الإيالة، فالمركب مثّل أحد أهم أنواع السيطرة البحرية، وتجهيزه يتم في مختلف الموانئ بالأموال الخاصة بالدولة أو لبعض الأعيان والملاكين، وفيه من كانت له سفن موجهة فقط للصيد البحري بالسواحل الجزائرية، وبالتالي أُعتبرت بمثابة مصدر رزق وعيش لبعض العائلات الجزائرية[2].

ولكن مع بداية القرن 12هـ/18م تغيرت أنظمة ملكية السفن حيث أن أغلبها أصبح تحت سلطة داي الجزائر وبموجب ذلك أُنشأت وزارة خاصة لتسيير وتنظيم هذه العملية تسمى "وزراة البحرية"، فأُعطي بعدئذ رياس البحر امتياز تسييرها وحتى ملكيتها مع تحميلهم المسؤولية الكاملة لمصير السفينة، وإن حصل أمر وتم فقدانها أو خسارتها فإن هناك عقوبات تنتظر قائدها ما لم يقدم جوابا مقنعا للحاكم العام، "فالرايس حميدو" حوكم بعد فقدانه لسفينة، "وكان تبريره هو قوة العاصفة ونجح في إقناع الحاكم مما جعله ينجو من العقوبة"[3].

وعلى اعتبار عدد البحارة بمختلف رتبهم على سطح السفينة، فقد أُعتمد نظام غذائي لكامل طاقمها يحتوى على جملة الضروريات فقط مثل الزيت، الخل، البسكويت، الفواكه المجففة، الجبن والخبز...وغيرها، ولضمان راحة بعض طاقمها فقد خُصصت أسِرة لهم على سطح بعض السفن[4].

([1]) وليم سبنسر، **الجزائر في عهد "رياس البحر"**، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 64.

([2]) شويتام، **دراسات ووثائق**، المرجع السابق، ص 56.

([3]) ب.وولف، مرجع سابق، ص-ص 190-191.

([4]) نفسه، ص 197.

3-ج تطور أعداد السفن من خلال الكتابات التاريخية:

حظيت البحرية الجزائرية باهتمام كبير من قبل الحكام الأتراك طيلة الوجود العثماني، فأصبحت تشكل مؤسسة عسكرية هامة وتمتعت بشهرة كبيرة نتيجة انتصاراتها وسيطرتها على الحوض الغربي للبحر المتوسط "ومضيق جبل طارق وحتى شواطئ بريطانيا وإيرلندا وإيسلندا"[1]، إلى حد وصفها من طرف المؤرخ الأمريكي "جون وولف" في مؤلفه بأنها عبارة عن "مشروع خاص" في الفترة العثمانية[2]، فكانت قوتها البحرية تشمل تعدادا ضخما من السفن المختلفة الأشكال والمهام.

ولتسهيل معرفة تعداد سفن إيالة الجزائر الحربية والخدماتية، قمنا بإعداد جداول إحصائية وأشكال بيانية لها اعتمادا على جملة من الدراسات التاريخية المحلية والأجنبية، وهدفنا من هذا كله هو دراسة مقارنة لتطور أعداد السفن في مختلف السنوات للوصول إلى جملة نتائج متعلقة بذلك. فقد أشار "دوفولكس" إلى تطور عدد وحدات الأسطول الجزائري بين سنتي 916هـ/1510م و977هـ/1571م، وفصلناها في الجدول التالي[3]:

جدول رقم 02:

"تعداد السفن حسب دوفولكس بين سنتي 916-977هـ/1510-1571م"

السنوات	1510م	1530م	1553م	1556م	1557م	1563م	1571م
تعداد السفن	45	60	40	30	40	32	60

([1]) بالطيب، مرجع سابق، ص 38.

([2]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 191.

([3]) Devoulx (A), **"La Marine de la Régence d'Alger"**, *R.A*, Vol 13, 1869, pp 389-390.

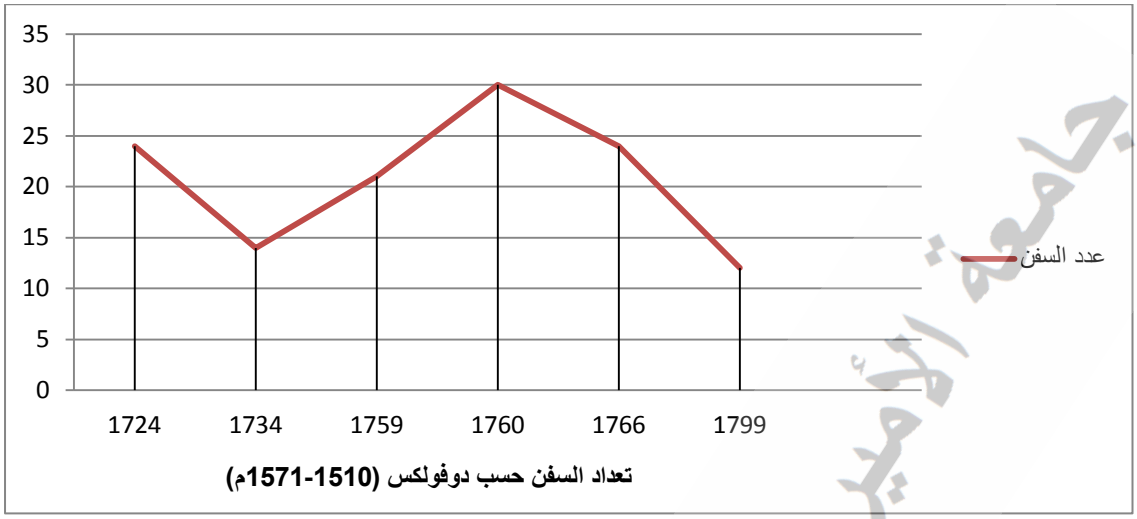

في قراءة لهذه الإحصائيات نجد أن هناك تباين واختلاف واضح في تعداد السفن مع تطور السنوات، حيث أنه سنة 916هـ/1510م سُجل 45 سفينة وارتفع هذا العدد إلى 60 سفينة سنة 936هـ/1530م، أي زيادة بـ 15 سفينة، والواضح أنها غنائم بحرية خاصة بعد استرجاع حصن البينيون من الإسبان سنة 935هـ/1529م وأيضا نتيجة نشاط الغزو البحري –القرصنة البحرية لخيرالدين بربروس في البحر المتوسط بعد إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، لكنه سُجل تراجع في تعدادهم سنتي 959-962هـ/1553-1556م حيث تم تسجيل 40 سفينة و30 أخرى على التوالي أي بتراجع قدره 30 سفينة مقارنة بسنة 936هـ/1530م، ولعل السبب في ذلك راجع إلى آثار الحملات الإسبانية على الجزائر وأبرزها حملة "شارلكان" سنة 947هـ/1541 م، ليعود العدد فيرتفع سنة 963هـ/1557م بـ 10 سفن ويصبح 40 سفينة، ولعلها تلك السفن التي جهزها "حسن باشا" لصد محاولة الأسطول المغربي لاحتلال وهران في نفس السنة[1]، ولكن مع حلول سنة 969هـ/1563م انخفض عددها إلى 32 سفينة، لترتفع بعدئذ سنة 977هـ/1571م إلى 60 سفينة وذلك بفضل سياسة "العلج علي" في تقوية الأسطول بإنشاء دور جديدة لتصنيع السفن والواضح أن سببا آخر أدى إلى تراجع عددها وهو مشاركتها في معركة ليبانت إلى جانب الأسطول العثماني سنة 977هـ/1571م.

(1) Devoulx, **La Marine**, Op.cit, p 390.

أما "الأب دان" فقد أشار سنة 994هـ/1588م في مؤلفه "تاريخ البربر..." إلى أن تعداد الأغربة المتواجدة بمرسى مدينة الجزائر هو 35 غرابا بالجملة، وعن الأصول الجغرافية لرياسها أكد لنا بأنها تعود لمرتدين إسبان، يونانيين، جنويين، بنادقة، كورسيكيين، صقليين، نابوليتانيين، فرنسيين وأتراك[1]. في حين أن هايدو أحصى لنا عدد السفن العاملة سنة 1018هـ/1612م وقدرها بحوالي 70 سفينة من مختلف الأحجام، وأضاف بأن سنة 1021هـ/1615م شهدت قطع الأسطول الجزائري 200 سفينة، في حين أن سنة 1030هـ/1624م -حسب مصدرنا- تحدث عن 160 سفينة زيادة على لواحق الأسطول من سفن صغيرة كالزوارق والقوارب الصغيرة[2].

وفي الفترة الممتدة بين سنتي (1019-1027هـ)/(1613-1621م) وحسب المؤلف الأمريكي "جيمس ولسن ستيفنس" (James Wilson Stevens) فقد" استولى الرياس الجزائريون على 906 سفينة مفصلة كالآتي: 447 سفينة هولندية، 193 فرنسية، 120 إسبانية، 60 إنجليزية، 56 ألمانية"[3]، ولكن هذه الأرقام نلمس فيها بعض التضخيم قصد تشويه ممارسات الأسطول الجزائري للجهاد البحري- القرصنة البحرية.

وأشار "ألكسندر دوقروت" (Alexender de Groot) إلى أن الجزائر كانت تملك 50 سفينة سنة 1023هـ/1617م مقابل 80 سفينة سنة 1031/1625م، وأضاف بأن العدد يرتفع أحيانا إلى 120 سفينة [4]. ومع حلول عام 1029هـ/1623م أصبح لمدينة الجزائر وحدها أسطول مكون من 75 سفينة مقاتلة، وفي عام 1040هـ/1634م أحصى أحد القساوسة الزائرين

([1]) Dan, **Histoire**, Op.cit, p 270.

([2]) Héado, **Histoire**, Op.cit, pp, 519-520.

([3]) James Wilson Stevens, **on Historical and Geographical Account of Algiers, comprehending. A noval and interesting detail of events relative to American captives**, Philadelphia, August ,1797, p 51, 54.

([4]) Alexender de Groot.H, **"Ottoman North Africa and the Duth Republic in th seventeenth and eighteeth centuries"**, *R.O.M.M*, N° 39, 1985, p 131.

للجزائر ما يقارب ثمانين سفينة، وأشار إلى أن ماكانت تملكه الجزائر من سفن " لا تستطيع إنجلترا أو هولندا أن تجمع مثلها"[1].

أما الباحث "يحي بوعزيز" فيفيدنا بأرقام متباينة بين سنتي (1025-1092هـ)/(1619-1686م) من خلال مصادر تاريخية مختلفة وأمكننا ضبطها في الجدول التالي[2]:

جدول رقم 03:

"تعداد السفن بين سنتي 1025-1092هـ/1619-1686م -حسب بوعزيز-"

السنة	1619	1623	1630	1632	1634	1657	1659	1662	1670	1681	1686
التعداد	80	175	70	106	70	23	23	21	70	19	86

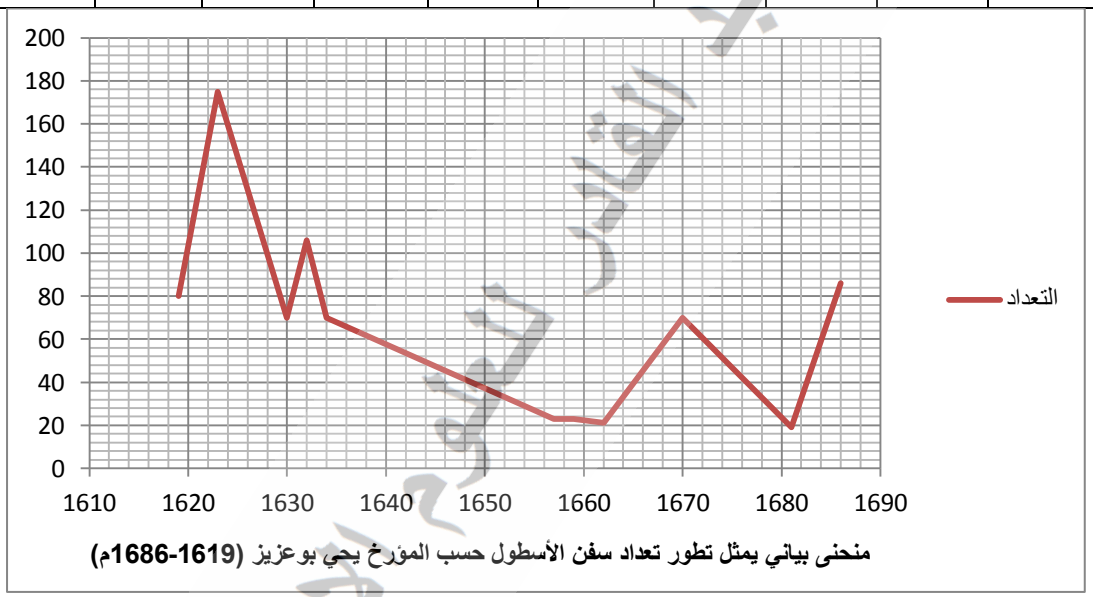

منحنى بياني يمثل تطور تعداد سفن الأسطول حسب المؤرخ يحي بوعزيز (1619-1686م)

قدم لنا الباحث "بوعزيز" في هذه الإحصائيات تعداد سفن أسطول إيالة الجزائر بين سنتي (1025-1092هـ)/(1619-1686م)، وما يلاحظ في مجملها أنها متباينة ومتضاربة مع مصادر تاريخية أخرى، ففي قراءة بسيطة نجد أن تعدادها بلغ 80 سفينة سنة 1025هـ/1619م بعدها بـ 4 سنوات تضاعف العدد ليصل إلى 175 سفينة، ليعود العدد إلى الإنخفاض مجددا ليبلغ 70 سفينة فقط سنة 1036هـ/1630م ، لكن سنة 1038هـ/1632م ارتفع عددها من جديد ليصل إلى 106 سفينة، وما يلاحظ في سنوات 1063هـ/1657م، 1065هـ/1659م

([1]) بالطيب، مرجع سابق، ص 82.

([2]) بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ص 178، 180.

1068هـ/1662م هو التناقص المستمر في عدد قطع الأسطول البحري ليصل إلى 21 سفينة، ليرتفع مجددا سنة 1076هـ/1670م بأكثر من ثلاث أضعاف ليصل عددها إلى 70، وفي سنة 1087هـ/1681م سجل أصغر تعداد للسفن في كامل هذه المعطيات المقدمة لنا فبلغت 19 سفينة فقط، ليعود العدد إلى الإرتفاع من جديد سنة 1092هـ/1686م ليصل إلى 86 سفينة.

وما نستطيع الوصول إليه -رغم تضارب هذه الإحصائيات مع معطيات أخرى لمؤلفين آخرين- هو التباين والإختلاف في عدد قطع الأسطول، فمجمل القول في كل هذا أن القرن 11هـ/17م مثّل العصر الذهبي للبحرية الجزائرية في عديد النواحي من حيث الغنائم البحرية وعدد السفن المشكلة له.

ولوضع هذا العنصر في صلب دراسة مقارنة لتطور عدد سفن الأسطول الجزائري، إعتمدنا كذلك على معطيات أخرى قدمها لنا الباحث "ناصرالدين سعيدوني" خلال القرن 12هـ/18م وأمكننا حصرها في الجدول التالي[1]:

جدول رقم 04:

"تعداد سفن الأسطول الجزائري خلال القرن 12هـ/18م – حسب سعيدوني-"

السنة (م)	1724	1734	1759	1760	1766	1799
عدد السفن	24	14	21	30	24	12

(1) سعيدوني، **ورقات جزائرية**، مرجع سابق، ص-ص 136-137.

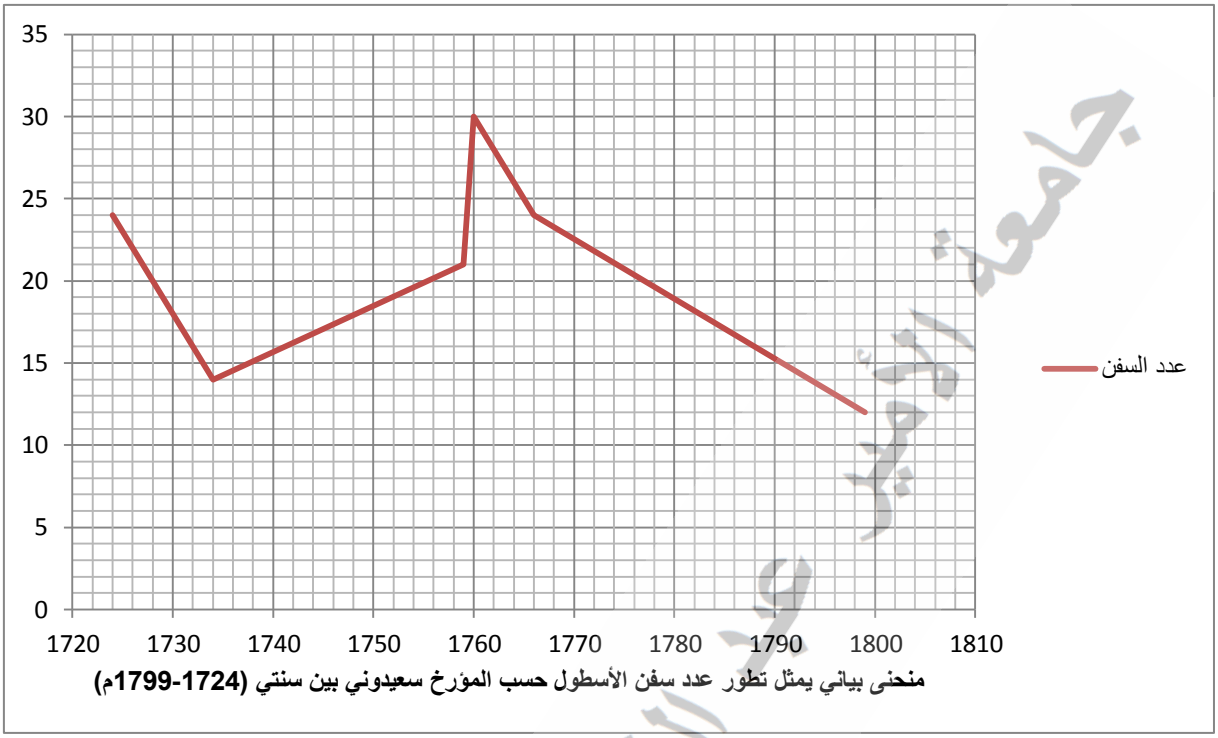

منحنى بياني يمثل تطور عدد سفن الأسطول حسب المؤرخ سعيدوني بين سنتي (1724-1799م)

إن التدقيق في الجدول الإحصائي والمنحنى البياني، يجعلنا نلاحظ مدى التباين في تعداد سفن الأسطول الجزائري، ففي سنتي 1205هـ/1799م و1140هـ/1734م سجلنا أصغر تعداد شهدته الفترة الزمنية المدروسة بـ 12 و14 سفينة تواليا، بينما شهدت بقية السنوات ارتفاعا في عدد السفن، ويبدو واضحا أن سبب التراجع هي أسباب داخلية متعلقة بنقص مردود ورشات التصنيع وكذلك أسباب خارجية أهمها تأثير عديد الحملات الأوروبية على الموانئ الجزائرية والتي حاولت في مرات عدة إخضاع الجزائر لكنها لم تستطع ذلك، ومن هذه الحملات نجد حملة "الكونت دي مونتمار" على وهران سنة 1138هـ/1732م[1]، والتي عمل حكام الجزائر على تأمينها بعد إستعادتها سنة 1145/1739م[2]، وأيضا الحملة الدانمـــاركية على الجزائر سنة

(1) للمزيد حول هذه الحملة راجع، بوحفص تجاجنة، **الحملات العسكرية لدول غرب أوروبا المتوسطية على الجزائر (1145هـ-1246هـ/1732م-1830م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف مختار حساني، قسم التاريخ، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011، ص 51، 61.

(2) De Grammont, **Histoire**, Op.cit, p 324.

1176هـ/1770م[1]، وكذلك حملتي "الكونت أوريللي" سنة 1181هـ/1775م[2] والدون "أنطونيو بارسيللو" سنة 1189-1190هـ/1783-1784م[3] على مدينة الجزائر. وقد أبانت بذلك البحرية الجزائرية في كثير المرات منذ تشكيلها التدريجي عن إمكانيات هائلة جعلت منها قوة بحرية متوسطية، فحسب "شالر" فإن الأسطول الجزائري كان يتكون قبل سنة 1230هـ/1824م من سفن مختلفة بمجموع 346 مدفعا[4].

ومهما اختلفت كل هذه الأرقام والإحصائيات المقدمة لنا، فهي تبقى محل شك تتطلب منا أخذ الحيطة والحذر منها، فغالب الظن أنها إحصائيات مُبالغ فيها.

ثالثا: البحارة وطائفة الرياس ودورهم في النفوذ المتوسطي:

تشكلت البحرية الجزائرية في العصر الحديث منذ إعلان تبعية الجزائر للباب العالي، فأمكننا القول أن خيرالدين بربروس هو المؤسس الفعلي والحقيقي لأسطولها، وما ميزها هو إدارة بحرية منظمة[5]، فالجهاد البحري- القرصنة البحرية لم يكن عملية عشوائية، بل كان منظما له هياكله ومؤسساته والتي أصبحت بعدئذ ذات طابع حكومي بعيدة عن الأعمال الفردية[6].

ومع تزايد نشاط الغزو البحري في المتوسط، شكلت طائفة رياس البحر المحرك الأساسي لأسطول الإيالة وساهمت في خلق نوع من التوازن الاقتصادي داخلها ورسمت صورة إيجابية لها لدى أغلب الحكام العثمانيين وأصبحت مصدر قلق في كامل أوروبا.

([1]) حول تفاصيل هذه الحملة ونتائجها راجع، بلقاسم قرباش، **الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)**، أطروحة دكتوراه، إشراف بوغفالة ودان، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2015-2016، ص 76.

([2]) للمزيد عن هذه الحملة أنظر، تجاجنة، مرجع سابق، ص 62، 79، وكذلك راجع، الطاهر تومي، **" حملة الكونت أورللي (Orelly) على مدينة الجزائر سنة 1775م "** ، *مجلة الحوار المتوسطي*، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، العدد 13-14، ديسمبر 2016، ص 252، 278.

([3]) تجاجنة، مرجع سابق، ص 80، 97.

([4]) احميدة عميراوي، **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا أنموذجا)**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 40.

([5]) حماش، **العلاقات**، مرجع سابق، ص-ص 62-63.

([6]) عطلي، مرجع سابق، ص 79.

1- طائفة الرياس:

1-أ ماهية هذه الطائفة؟

تشمل مجموع الذين يعيشون على الجهاد البحري- القرصنة البحرية وكانت تمثل بالدرجة الأولى: الرياس، مالكي السفن وكذلك البحارة وعمال الصيانة كالنجارين والجلافطة، وقد ظهرت هذه الكلمة خلال الفترة العثمانية بالجزائر للدلالة على بحرية إيالة الجزائر وعبرت عن كل من له صلة بالبحر[1]، فرياس البحر كانوا أشخاصا موكلين من غيرهم للقيام بمهمة الغزو البحري في إطار منظم وبطابع شرعي لنشاطهم[2]. وقد لعبت هذه الطائفة دورا مهما في تثبيت الوجود العثماني بالجزائر[3]، فمنذ عهد البايلربايات حكم الجزائر رياس بحر أبرزهم خيرالدين بربروس، حسن آغا، صالح رايس، العلج علي وحسن فينزيانو...وغيرهم، واستمروا حتى نهاية هذا العهد سنة 993هـ/1587م[4]، فهذه الطائفة لم تكن خاضعة للجهاز الإداري التابع للحاكم ووصل الأمر بتشبيهها بـ" نقابة عمالية لربابنة البحر"[5].

ويصف لنا "التمقروتي" في رحلته قوة هذه الطائفة بقوله: "ورياس الجزائر موصوفون بالشجاعة وبقوة الجأش ونفوذ البصيرة، في البحر يقهرون النصارى في عقر ديارهم فهم أفضل من رياس القسطنطينية بكثير وأعظمهم هيئة وأكثر رعبا في قلوب العدو"[6]، "وأن العدد القليل من سفنهم كان يقابل عددا أكثر من سفن الخصوم وذلك للثقة التي كانت لهم في أنفسهم"[7]، ويؤكد

([1]) نعيمة بوحمشوش (وآخرون)، **طائفة رياس البحر، الدولة الجزائرية الحديثة -ومؤسساتها-**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 95.

([2]) أبو القاسم سعد الله، **" رياس البحر"** ، *مجلة الدراسات التاريخية*، جامعة الجزائر، العدد 3، 1987، ص 43، 66.

([3]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 108.

([4]) بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ج2، ص 20، راجع أيضا، مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، **" أوضاع الجزائر حلال الحكم العثماني (1518-1830م) "** ، *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية*، العدد 16، 2013، ص 417.

([5]) محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تحقيق وتقديم: محمد بن عبد الكريم، ط2، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1981، ص 42، وينظر أيضا، بحري، مرجع سابق، ج2، ص 14.

([6]) درياس، مرجع سابق، ص-ص 9-10، (نقلاعن التمقروتي ص 79)، راجع أيضا، بالحميسي، **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ط2، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1981، ص 57.

([7]) نورالدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 119.

لنا ذلك أيضا قنصل إنجلترا في إسبانيا "فرانسيس كوتنغهام" -سنة 1023هـ/1617م- بقوله: "...إن قوة وجرأة قراصنة شمال إفريقية هما الآن على هذا النحو من الضخامة، سواء في البحر الأبيض أو في المحيط الأطلسي، وأشهد أنني لم أعرف في حياتي شيئا جلب إلى هذه البلاط (يقصد البلاط الإسباني) الأسى العميق والخراب الكبير عن غير هؤلاء القراصنة ..."[1]، في حين أن " بروديل" يصف دورها الاقتصادي في إيالة الجزائر بقوله: "...لم يمثل نشاطهم هذا خطرا على المصالح السياسية الإسبانية فحسب بل مثل تهديدا للمصالح الاقتصادية، فقد ألحق بعض الضرر بتجارة موانئ إسبانيا، وأثرى مدينة الجزائر بما ضمنه من غنائم"[2].

ولهذا فقد أثارت هذه الفئة العديد من وُجهات النظر المتباينة لدى أغلب المؤرخين حول مكانتها ودورها، وجعلت عديد الكتابات الأوروبية تُشَبه أعمالها البحرية بالقرصنة واللصوصية البحرية وغيرها من الأوصاف، لكنها في الحقيقة هي ركيزة إيالة الجزائر في تحقيق توازنها الاقتصادي والاجتماعي وحمايتها من الحملات الصليبية.

1-ب الأصول الجغرافية لرياس البحر:

بالموازاة مع تشكيل الجيش الإنكشاري والذي مثل الجيش البري للإيالة، إستحدث "خيرالدين بربروس" فرقة عسكرية بحرية عُرفت بـ "طائفة رياس البحر"، وهي الممثلة للجيش البحري مشكلة في الغالب من بحارة ذوي خبرة في مجال الجهاد البحري-الغزو البحري، وقد ضمت في صفوفها أتراكا وعربا وأمازيغا وعلوجا والذين كانوا يصلون تباعا من مختلف الدول الأوروبية المتوسطية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى جملة الإمتيازات التي يحصلون عليها من الغنائم البحرية ورغبتهم الكبيرة في مزاولة النشاط البحري، فساهمت هذه الفرقة البحرية في حماية الإيالة من الهجمات الخارجية وأيضا تدعيم خزينة الإيالة ماليا[3].

([1]) ب. وولف، مرجع سابق، ص 253.

([2]) Braudel (F), **La Méditerranée et le monde Méditerranéen à l époque de Philip II**, T2, 9eme édition, édition Armond Colin, Paris, 1990, p 562.

([3]) النظام، مرجع سابق، ص 122.

وقد احتكرت هذه الفئة مهنة النشاط البحري وأصبحوا "طائفة شبه منغلقة"، وأغلبية هؤلاء هم قراصنة كانوا أسرى لدى بحارة في الحوض المتوسطي، وعن أصولهم الجغرافية يشير "هايدو" (Haédo) سنة 984هـ/1578م أنه من بين " ثمانية رياس بحر يوجد تركي واحد والبقية مماليك" (أسرى)[1]، وفي وثيقة أخرى تعود إلى سنة 987هـ/1581م[2] بيَّن فيها أصول بعض الرياس وأمكننا توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم 05:

"نسب الفئات المكونة لرياس البحر حسب "هايدو" سنة 987هـ/1581م"

الفئة	الأسرى	الأتراك	أبناء الأسرى
النسبة %	62.85	28.57	8.58

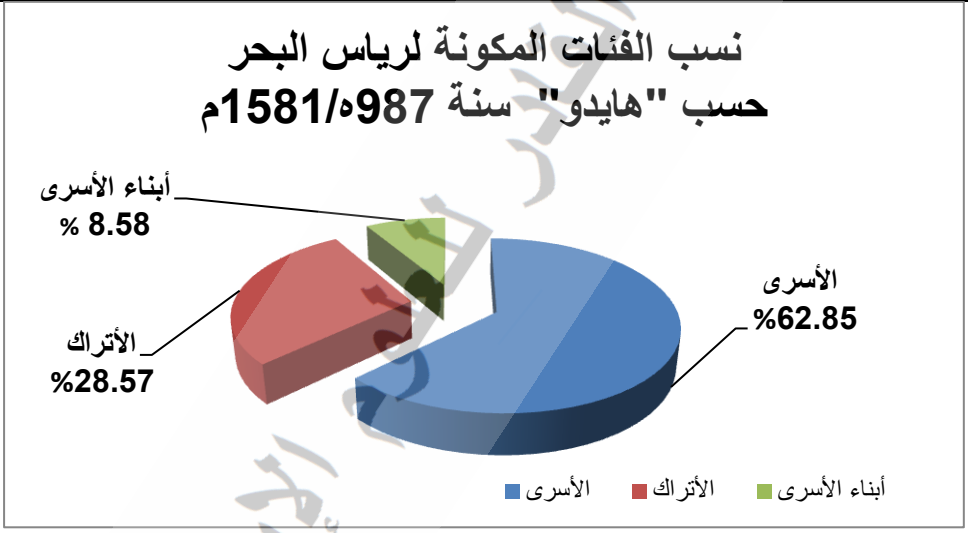

أورد لنا "هايدو" (Haédo)- وهو أحد المعاصرين لفئة رياس البحر- هذه الإحصائيات ويتضح لنا من الملاحظة الأولية تباين نسب أصول الفئات المكونة لهذه الطائفة، فنجد أن الأسرى بمختلف جنسياتهم المتوسطية هي الفئة الغالبة بنسبة وصلت إلى 62.85% وبعدها فئة الأتراك بنسبة قدرت بـ 28.57%، والفئة الأخيرة التي تتشكل منها طائفة الرياس هم أبناء المماليك (أبناء

(1) المقصود بالأسرى في هذه الوثيقة هم الأعلاج وسيأتي فيما بعد التفصيل في هذه الفئة.

(2) قاسم، مرجع سابق، ص 390.

الأسرى) بنسبة لم تتجاوز 8.58%، ومن خلال ذلك يتضح أن النواة الرئيسية لطائفة رياس البحر بإيالة الجزائر هي فئة إجتماعية دخيلة عن المجتمع الجزائري (الأسرى الأوروبيون).

كما قدِّم لنا أيضا "هايدو" (Haédo) وثيقة أخرى تعود لسنة 994هـ/1588م تمثل نسب الفئات المشكلة لهذه الطائفة وقمنا بتوضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم 06:

"نسب الفئات المكونة لرياس البحر حسب 'هايدو' سنة 994هـ/1588م"

الفئة	الأتراك	الأسرى
النسبة %	33	67

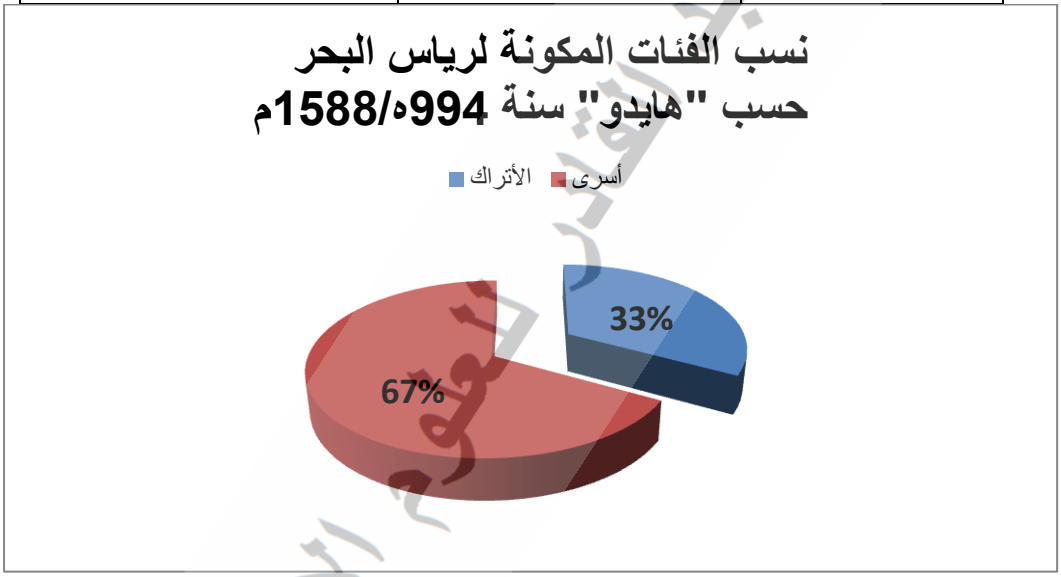

من خلال هذه الوثيقة نجد أن "هايدو" أورد لنا فئتين فقط مشكلتين لطائفة رياس البحر في إيالة الجزائر وهي فئة الأسرى بنسبة بلغت 67 % والأتراك بنسبة 33%، وقد يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي: ماهي الأصول الجغرافية لهؤلاء الأسرى؟.

شكَّل عامل اللغة صعوبة كبيرة في التواصل بين رياس البحر المشكلين للبحرية الجزائرية خلال العهد العثماني، وتأثير ذلك كان واضحا حيث أن المتتبع للأجناس والأصول الجغرافية لهؤلاء الرياس سيجد أن أغلبهم من المسيحيين الأوروبيين والذين أعتنقوا الإسلام (أعلاج)[1] سواء

([1]) **الأعلاج:** جمع "علج" وهم الأوروبيون المسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام خلال العهد العثماني، وهي إحدى الدلالات على أصلهم المسيحي، وأثيرت عديد الإشكاليات حول هذه التسمية، حيث يرى الباحث "المنور مروش" أن هذا اللقب لم يكن يطلق=

أكانوا أحرارا أم عبيدا، ومن هذه الجنسيات نجد: اليونانيين، الفرنسيين، الإسبان، الكورسيكيين، السردانيين، المالطيين والإيطاليين...وغيرها[1]، وقد ذكر "هايدو" (Haédo) في هذا الصدد أنه "لم تكن هناك أمة مسيحية تعيش في مدينة الجزائر، إلا وكان منها أعلاج"[2]، وما يلفت الإنتباه أن أغلب الأعلاج خلال القرن 10هـ/16م كانوا من جنوب أوروبا المتوسطية، في حين أن القرن 11هـ/17م بدأت تَنْضَمُّ فئات أوروبية أخرى من دول الشمال وخاصة من هولندا[3]، وما يمكننا القول في كل هذه الأصول الجغرافية أنها كانت فسيفساء متوسطية.

ومن جهة أخرى، فإن تحول وانسلاخ الأسير المسيحي من ديانته إلى الإسلام له أهداف عديدة أبرزها البحث عن الثروة والثراء، فكانت وسيلة لتحقيق أهداف مالية بحتة، وهذا الأخير-أي العلج- كان يعلم بأن الإنتقال إلى إيالة الجزائر والعيش فيها سيحدد له مستقبلا زاهرا أحسن بكثير من وضعه وهو في بلده في أوروبا-بالرغم مما سيعانيه في بداية مشواره-، وانتشار أخبار تولي العديد من هؤلاء الأعلاج لوظائف سامية في الجزائر خلال العهد العثماني -وحتى في الدولة العثمانية- جعل العديد من هؤلاء يجتهدون للوصول إلى مناصب هامة في البحرية الجزائرية خاصة مرتبة "رايس البحر"، وبذلك إمكانية ترقيته واردة ومثال ذلك "العلج علي"، ولهذا فإن

=على من كانوا من أصل مسيحي أوروبي مثل مسلمي ألبانيا، في حين أن عديد التسميات كانت تطلق انطلاقا من المنطقة التي ينتمي إليها الرياس مثل: حسن القورصو نسبة إلى جزيرة كورسيكا وحسن البندقي (فينزيانو) نسبة إلى البندقية. ومن جانب آخر نجد الكتابات الأوروبية تسمي هذه الفئة بـ" المرتدين" ("Les Renégats")، في حين نجد "هايدو" (Haédo) لقبهم بـ"أتـــــراك الحــرفة" (Les Turcs de profession) ووصل به الأمر إلى وصفهم بـ "حثالة المسيحية"، للمزيد عن هذه الفئة راجع، جميلة ثابت، **دور الأعلاج في العلاقات بين الجزائر ودول جنوب غرب أوروبا خلال القرنين 10-11هـ/16-17م**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011، ص 41، وأيضا أنظر، قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص-ص 232-251، وأيضا، مروش، **دراسات عن الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص 283، وكذلك، بلبروات، **المدينة والريف**، مرجع سابق، ج1، ص 280، 285.

([1]) قاسم، مرجع سابق، ص 391.

([2]) Haédo, **topographie**, Op.cit, p 57.

([3]) ثابت، مرجع سابق، ص 42.

"المتحول" كان يستقبل أجرته مثل الموظف التركي، ويشتغل في كل المناصب الراقية والممكنة في الدولة[1].

1-ج تأثير رياس البحر في سياسات إيالة الجزائر:

أُعتبرت فئة رياس البحر إحدى الحالات الخاصة في الإيالة، فلم تكن ثروتهم في الغالب نتيجة تولي سلطة معينة عدا سلطتهم على سفنهم الممارسة للجهاد البحري-القرصنة البحرية، والتي كانت هي المصدر الأول للثروة، لكن ذلك أثر بصورة عامة في أعلى هرم السلطة الحاكمة في الإيالة[2].

وتتفق أغلب المصادر التاريخية أن فئة رياس البحر في الجزائر منذ بداية العهد العثماني كانت أغنى الفئات الاجتماعية، "فخيرالدين بربروس" امتلك قصورا وجنانا في مدينة الجزائر إحداها بقيت معروفة باسم "دار خيرالدين"، "وهي في أعالي القصبة وقد صمدت أمام الزلازل العديدة التي عرفتها مدينة الجزائر، فأملاك خيرالدين في الجزائر ورثها إبنه حسن باشا الذي أتم بناء حمام فاخر في 1550م مزين بالمرمر على طراز الحمام الذي بناه أبوه خيرالدين في إستنبول"[3]، فهذا الحاكم كان رايسا بحريا يمارس الجهاد البحري-القرصنة البحرية في البحر الأبيض المتوسط وبوصوله إلى حكم الجزائر سنة 925هـ/1519م أحب السلطة والثروة، ورسمت له أملاكه توجها سياسيا وقياديا آخر وأصبح بواسطتها " قبودان داريا" الأسطول العثماني سنة 941هـ/1535م.

بعد وفاة "خيرالدين باشا" تولى إبنه "حسن باشا" حكم الإيالة، واتبع منهج أبيه في تسييرها وصاحب هذا التغيير السياسي في هرم السلطة بروز شخصية "درغوث رايس"، والذي فداه "خيرالدين" من الحاكم الإسباني "أندريا دوريا" بمبلغ 3000 دوكا، فكان من أبرز المقربين منه،

([1]) Pananti Signor, **Narrative of a Residence in Algiers, Containing a Geographical and Historical Account of the Regency; Biographical Sketchs of the Dey and his Ministers**..., Noted by Edward Blaquiere, London: Printed for Henry Colbur, 1818, p 165.

([2]) مروش، **دراسات عن الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص 402.

([3]) نفسه، ص-ص 230-231.

وساهم في اتخاذ العديد من القرارت السيادية وتزايدت شعبيته وأعماله البحرية في المتوسط، وأصبح من أكبر المهددين للمصالح الاقتصادية الأوروبية خاصة بعد إستيلائه على سفينة مالطية محملة بأموال الخزينة المخصصة لفرسان "القديس يوحنا" والمقدرة بـ20000 ألف دوكا ذهبية[1].

كما برزت شخصية أخرى كان لها أثرها في سياسة واقتصاد الدولة -في بداية العهد العثماني- وهو "العلج علي"، والذي ينحدر من أسرة فقيرة في "ليكاستيلي" (Licastelli) بنواحي كلابر جنوب إيطاليا، ويُعتقد أن إسمه الأصلي الإيطالي هو "لوكا قليني" (Luca Galeni)، أُسِر من طرف بحارة جزائريين في جنوب إيطاليا سنة 926هـ/1520م، وبعد عودتهم إلى الجزائر بِيع إلى "علي أحمد رايس" وهو رئيس البحرية الجزائرية آنذاك، عمل كمُجدف في بداية أسْره لمدة 14 سنة، وكثرت الروايات التاريخية حول إسلامه، ومهما يكن من أمر ذلك فإن "العلج علي" برز في عديد المعارك خاصة أثناء حملة "شارلكان" على الجزائر سنة 947هـ/1541م، وما جعله يبرز أكثر هو مشاركته بأسطول بحري في معركة ليبانت في 7 أكتوبر 1571م، واعتبر بعدئذ "المنتصر العثماني الوحيد فيها والذي فتحت له بعد ذلك هذه المعركة آفاقا واسعة للرقي في السلم الوظيفي"، فتولى منصب بايلرباي الجزائر (974-978هـ)/(1568-1572م) وبعدها تمت ترقيته إلى منصب "قبودان داريا" في الأسطول العثماني، وبقي في هذا المنصب حتى وفاته سنة 984هـ/1578م، وهي سنة الإنتقال السياسي في الجزائر إلى عهد الباشوات[2].

كما برز نهاية القرن10هـ/16م أيضا "سعيد الشويهد" كأحد الرياس الذين جمعوا ثروة ضخمة من نشاطاته البحرية، وانعكس ذلك على إبنه "سليمان الشويهد"، فأصبح من كبار التجار

([1]) ب.وولف، مرجع سابق، ص-ص 64-65.

([2]) محمد سي يوسف، **" دور قليج علي باشا بايلرباي الجزائر في معركة ليبانت 1571 "** ، السلسلة الأولى (أ): أعمال المؤتمرات عن الولايات العربية خلال العهد العثماني رقم 12، *البحرية والطرق التجارية العثمانية*، إعداد وتقديم: عبد الجليل التميمي، ط1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 2000، ص 80 وما بعدها.

وأحد أعيان مدينة الجزائر خلال القرن11هـ/17م، وما يُستشف من هذا أن تأثير الأب على الإبن أورثه أحد أهم المناصب الحرفية بالمدينة وهو منصب "أمين الأمناء"[1].

وقد انعكس ثراء وتمتع طائفة رياس البحر بمنزلة اجتماعية راقية على حياتهم، فشكلوا بذلك إحدى الفئات السكانية السامية وصاهروا بعض الحكام، مثل "زواج أحد رياس البحر وهو مصلح الدين بنفيسة بنت الباشا إبراهيم المدعو عرباجي، وأيضا زواج محمد رئيس الفلمنك بآمنة بنت مراد آغا وصاهر علي بتشين أمير إمارة كوكو"، كما "صاهر أمناء الحرف والصنائع بمدينة الجزائر بعض رياس البحر...حيث تزوج محمد الحفاف موني بنت الرايس حسن بن زرمان وتزوج الرايس محمد شلبي بن يوسف كيخية آمنة بنت مراد القورصو"[2].

ومن أشهر الرياس بدون شك والذي أثر في سياسة الجزائر خلال القرن 11هـ/17م هو "علي بتشين"-الإيطالي الأصل- واسمه الحقيقي بتشينيو(Piccinnio)، فما بين سنتي 1047-1051هـ/1641-1645م كوَّن ثروة ضخمة من نشاطاته البحرية وأصبح زعيما لطائفة رياس البحر في إيالة الجزائر، فكان قراره سياديا في أعلى هرم السلطة ووصل به الأمر إلى حد التغلب على الباشا المرسل والمعين من طرف الباب العالي[3]، وما بقي شاهدا عليه هو "مسجد علي بتشين" الذي بناه سنة 1028هـ/1622م[4].

ومن جانب آخر، فمن عادات وممارسات رياس البحر عقائديا قبل خروجهم في غزواتهم البحرية هو القيام بزيارات لمختلف الأضرحة مثل ضريح "عبد الرحمان الثعالبي" بهدف التبرك وأيضا توجيه التحية بسفنهم لضريح "سيدي بتقة" بمدينة الجزائر، كما وصل ببعضهم إلى وضع رايات خضراء في مقدمة سفنهم اعتقادا منهم أنها تبعد عنهم الأخطار البحرية وتحقق لهم

([1]) عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830) " مقاربة اجتماعية- اقتصادية "**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2012، ص،-ص 136-137.

([2]) نفسه، ص 351.

([3]) هلايلي، **بنية الجيش**، مرجع سابق، ص 48، راجع أيضا، بلبروات، **المدينة**، مرجع سابق، ج1، ص 156، وأيضا أنظر، ب.وولف، مرجع سابق، ص-ص 202-203.

([4]) نورالدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 87، 90. وحول تفاصيل أكثر عن الرايس "علي بتشين"، راجع،

- Belhamissi, **Marine**, Op.cit, T1, p 259, 261.

الإنتصارات على الأساطيل المسيحية، وظهرت أيضا بعض الأناشيد الممجدة للأولياء الصالحين نذكر منها:

"يا لاسا ! يا لاسا ! خرجت ليلة من البحر
يا لاسا ! يا لاسا ! بحر كبير أو ريح فجيع أو عقلي مخبل"[1]

كما بذل رياس البحر جهودا كبيرة من "أجل حسم ولاء وتبعية البلاد المغاربية للباب العالي ومحاولة الوقوف في وجه المد المسيحي" بالمنطقة، فرغم الإنشغالات الإقليمية والدولية إلا أنهم نجحوا في تقوية النفوذ العثماني في طرابلس الغرب وتونس[2].

وفي قراءة لكل هذا نجد أن تأثير هذه الفئة في سياسات الجزائر في مختلف الميادين (سياسيا، عسكريا، اقتصاديا...) كبير إلى درجة انفرادهم بالحكم سنة 1077هـ/1671م، مما أدى إلى تنظيم أنفسهم بشكل قوي وثابت من ذي قبل، واتجهوا بالمشهد السياسي في الإيالة إلى أطول فترات الحكم العثماني بالجزائر ألا وهو "عهد الدايات (1077-1236هـ/1671-1830م)".

1-د إمتيازات البحارة ورياس البحر:

مع تطور أسطول إيالة الجزائر خاصة في النصف الثاني من القرن 10هـ/16م، بعدما أصبح يضم عددا معتبرا من السفن المختلفة الأحجام والمهام، كان على رياس البحر توفير العدد الكافي من المجدفين،" فأخذ عروج والذين أتبعوه مثل درغوث نظام التجديف وأدخلوه إلى بلاد المغرب". وقد كان التجديف على متن سفينة مسلمة في البحر المتوسط أفضل بكثير من التواجد كمجدف على متن سفينة مسيحية وهو ما عبّر عنه أحد المؤرخين بقوله: "...من الأفضل أن يقع المرء في يدي أي باي مهما كانت صفاته خير من الوقوع في يدي والي نابولي..."[3]. وكان رايس السفينة هو قبطانها وله كامل التسهيلات للحصول على عديد العاملين في سفينته من فئة الأسرى

([1]) غطاس، مرجع سابق، ص 124. للمزيد أيضا عن هذه الممارسات العقائدية للبحارة الجزائريين، راجع، بلبروات، مرجع سابق، ج1، ص 428.

([2]) بوزياني، مرجع سابق، ص 44.

([3]) قاسم، مرجع سابق، ص 388.

المسيحيين سواء كغنيمة بحرية أو شراؤهم من أسواق بيع الأسرى[1] بمدينة الجزائر، والتي وصل بها الأمر -فئة الأسرى- إلى تمتعها بحماية عثمانية مباشرة[2].

ومن جانب آخر، وقصد تشكيل قوة بحرية ضخمة متوسطيا كان حكام الإيالة يفتحون باب الإنخراط في البحرية الجزائرية على أن يكون المنخرط مسلم أو معتنق للإسلام (علج)، ومع انضمامه يصبح بحارا بسيطا وإن تحلى بعدها بالشجاعة والمهارة في فنون القتال البحري، يُرقّى إلى مراتب أعلى بعد أن يجتاز إمتحان تجريبي يجريه له "ديوان رياس البحر"[3].

وعلى اعتبار البحارة ورياس البحر جزء من البحرية الجزائرية -بعد هيكلتها وتنظيمها تحت غطاء الدولة-، فقد خُصِص لهم رواتب (جرايات) تختلف باختلاف مراتبهم وعائداتهم البحرية، فالبحار المُنْظم حديثا يتلقى راتبا (جراية) مقداره "سلطاني واحد إلى سلطانين وهذا بعد عمله لمدة تتراوح بين 40 و50 يوما"، أما رايس البحر وكتدعيم له قبل ذهابه إلى ممارسة نشاطه البحري يستلم مبلغا يتراوح قدره ما بين 6 إلى 50 ريال بوجو من خزينة الدولة[4]، ومن ذلك ما ورد في فرمان سلطاني من الباب العالي يطلب فيه دفع رواتب كل من رايسي البحر الجزائريين "الرايس مامي والرايس مصطفى" وفيه: "هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة الجزائر: حاليا ومن بين رؤساء البحر المبعوثين إلى الجزائر، الرايس مامي الذي عُين له وفقا لرتبته، مرتب بقيمة 46 أوقجة. أما مصطفى بن حسن فعين له راتب مقداره 17 أوقجة، وعليه وفقا لتعيين الراتب المحدد

([1]) سيأتي لاحقا في الفصل الثالث التفصيل في أسواق بيع الأسرى بمدينة الجزائر بإعتبارها أحد أماكن تمركز الموارد البحرية للجزائر العثمانية.

([2]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 134.

([3]) شويتام، **دراسات ووثائق**، مرجع سابق، ص 44. و**ديوان الرياس:** هو هيئة منبثقة عن الديوان العام وتعود جذوره التاريخية إلى فترة حكم "الحاج حسين ميزومورتو" (1089-1094هـ)/(1683-1688م)، فكان يهتم بكل الشؤون المتعلقة بالنشاط البحري (جهاد بحري-قرصنة بحرية، غنائم بحرية، الإنضباط، تطبيق العدالة الإجتماعية في تقسيم الغنائم على أفراد البحرية ... وغيرها)، للمزيد راجع، مروش، **دراسات**، مرجع سابق، ج2، 400-401.

([3]) بوشنافي، **الجيش الإنكشاري**، مرجع سابق، ص 133.

([4]) نفسه.

أعلاه، نأمرك بتسديد نفس الراتب لهما"[1]، وفي رسالة أخرى من "صالح باشا" والتي أشار فيها إلى مهارة " ممي رئيس في فنون البحرية" وقد عرض تأهيل المذكور إلى رتبة رايس بحر في الجزائر بأجر يومي قدره 50 أوقجة[2]. كما جاء في حكم آخر من الباب العالي تأهيل "ممي البحار" لرتبة رايس في الجزائر بأجر يومي قدره 100 أوقجة[3]، وفي وثيقة أخرى أرسل صالح باشا خطابا يشير فيه إلى منح "الرايس حسن" مكافأة مالية قدرها 300 ألف أوقجة مقابل الخدمة الجليلة التي قدمها أثناء فتح قلعة بجاية [4]، كما حُدد لرايس البحر في عهد الداي "مصطفى باشا" (1024-1211هـ)/(1798-1805م) مرتب قار قُدر بـ 4 بوجو[5].

ومن التسهيلات المادية الممنوحة لرجال البحر أيضا، أنْ عملت الحكومة على تشجيع الرياس بامتيازات مالية أثناء الحملات البحرية[6]، ومن ذلك وثيقة تضمنت " تهنئة صالح باشا لكل من الرايسين محمد وفرج بـ 20000 أوقجة لمشاركتهما بالمدافع في فتح بجاية"[7].

وما دامت فئة البحارة ورياس البحر لها الدور الكبير في تحصيل الموارد البحرية (أسرى، أموال، مواد غذائية إستهلاكية، مواد صناعية... وغيرها من الغنائم)، كانت تخصص لهم قسمة منها، الشيء الذي جعل بعضهم يبلغون مراتب راقية وجعلت منهم رجالا مشهورين بثروات ضخمة وأبرزهم خلال القرن 11هـ/17م الرايس "علي بتشين"، و"الرايس حميدو"[8] في بداية القرن

([1]) الأرشيف الوطني التونسي، دفتر المهمة رقم 47، ص 43، المؤرخ في 7 ربيع الأول 990هـ والموافق لـ 1 أفريل 1582م.

([2]) الأرشيف الوطني الجزائري (بئر خادم)، مهمة دفتري رقم 2، العلبة رقم 1، الوثيقة رقم 003، حكم 540، بتاريخ 963هـ.

([3]) نفسه، مهمة دفتري رقم 2، العلبة رقم 1، الوثيقة رقم 004، حكم 541، بتاريخ 963هـ.

([4]) الأرشيف الوطني الجزائري (بئر خادم)، مهمة دفتري رقم 2، العلبة رقم 1، الوثيقة رقم 11، حكم 565، بتاريخ 963 هـ.

([5]) بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ج2، ص-ص 153-154.

([6]) هلايلي، **بنية الجيش**، مرجع سابق، ص 144.

([7]) الأرشيف الوطني الجزائري (بئر خادم)، مهمة دفتري رقم 2، العلبة رقم 1، الوثيقة رقم 002، حكم 538، بتاريخ 963هـ.

([8]) حول تفاصيل أكثر عن شخصية الرايس حميدو (حميد بن علي) راجع، علي تابليت، **الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية (1770-1815م)**، دار ثالة، الجزائر، 2006 ، وأيضا راجع، ب.وولف، مرجع سابق، ص، 204، وكذلك،

- Belhamissi, **Marine**, Op.cit, T1, p 267.

13هـ/19م، فامتلكوا قصورا ومنازل فخمة، وعقارات، وأسرى، إنعكست إيجابا على حياتهم اليومية[1]، وأثَّروا من خلالها كثيرا على الحياة المدنية في الجزائر[2].

ومع تزايد عدد الرياس، أصبحت إمكانية توليهم لمهام في الموانئ الجزائرية واردة، حيث أن رايس البحر لا يتوقف عمله ونشاطه فقط في السفينة وعرض البحر بل قد تُسند له مسؤوليات هامة، وقد أشار الباحث "يحي بوعزيز" إلى أن رايس السفينة له إمكانية تولي منصب وكيل الخرج (وزير البحرية) وأستند إلى أمثلة عديدة من الرياس مثل "عمر رايس (1754-1766م)، حسن رايس (1766-1791م)، الحاج يوسف رايس (1798-1805م)"، وأيضا قد يتولى الرايس مسؤولية قائد الميناء (المسؤول المباشر بعد وكيل الخرج)[3]. كما يمكنه بعد خوضه لعديد المعارك والعمليات البحرية خاصة ضد الأساطيل الأوروبية، تولي مهام "أمير البحر"، وفي هذه الحالة يُمنح مسكنا دائما بمرسى مدينة الجزائر لتسهيل مهامه[4]، والإقامة أيضا في أحياء سكنية مثل "حومة حمام الملح" والتي كان يسكنها أثرياء البحارة وخاصة عائلة "الشويهد كالرايس سليمان اليفون"، وأيضا "عائلة طاطار المتوفي سنة 1800م، وعلي رايس التركي بن يوسف طاطار المتوفي سنة 1815م"، وتوزعت أماكن إقامتهم أيضا في باب الوادي و"حومة جامع القشاش"[5].

2- العصر الذهبي لرياس البحر:

2-أ ثنائية: رايس البحر- الجند الإنكشاري:

بعد تطرقنا بنوع من التفصيل لرياس البحر ودورهم المتباين في إيالة الجزائر، يستلزم علينا دراسة هذا العنصر التطرق إلى الجيش الإنكشاري وكيفية تجنيده من الأقاليم العثمانية حتى وصوله إلى الجزائر وإندماجه في مختلف جوانب الحياة في الإيالة.

([1]) شويتام، **دراسات ووثائق**، مرجع سابق، ص 23.

([2]) ب.وولف، مرجع سابق، ص-ص 132-133.

([3]) بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ج2، ص-ص 151-152.

([4]) نورالدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 86.

([5]) غطاس، **الحرف**، مرجع سابق، ص-ص 331-332.

فقد كانت عملية تجنيد الإنكشاريين من الأقاليم العثمانية تتم بإشراف مباشر لوكلاء التجنيد المتواجدين بالقسطنطينية[1]، وقد تشكلت في كل من "أزمير"، "صوغله" و"صاروخان" مراكز مخصصة لهذه العملية[2] تسمى" خان"، وهو ما أثبتته لنا إحدى الوثائق بالمكتبة الوطنية الجزائرية وفيها: "...ومن شأن كيفية الخان الجديد...فمجموع بيوت الخان علوي وسفلي ومخازن جلهم في إعتمار داي لار الأوجاق والضباط..."[3]، وقد كلفت هذه العمليات خزينة إيالة الجزائر أموالا طائلة[4]، وعن حجم المبالغ المالية التي كلفتها إحدى عمليات التجنيد أن أمين الجمرك (وكيل التجنيد) في أزمير بعث برسالة إلى داي الجزائر تضمنت مصاريف سفينة فرنسية نقلت 150 متطوعا وقد بلغت 4000 دولار[5]. وتشير أغلب المصادر التاريخية بأن أول ظهور لها – الإنكشارية– بالجزائر يعود إلى سنة 925هـ/1519م لما ألحقت بالدولة العثمانية وخلالها أرسل السلطان سليم الأول حوالي 2000 جندي إنكشاري كتدعيم عسكري للإيالة.

فبعد وصولهم إلى الجزائر، إندمجوا في مجتمعها وأصبحوا يشكلون أحد فئاته الاجتماعية خاصة بعد زواجهم بالنساء المحليات[6]، فنتج عن ذلك نشوء شريحة اجتماعية عرفت

([1]) فهيمة عمريوي، **الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن12هـ/18م، دراسة اجتماعية –اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف عائشة غطاس، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 38.

([2]) راجع الوثيقة رقم 14 من: يوسف صاريناي (وآخرون)، **الجزائر في الوثائق العثمانية**، تر: فاضل بيات، يشار محمد صالح شريف، سيستام أوفست للطباعة، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لدور المحفوظات، رئاسة دائرة الأرشيف العثماني، أنقرة، 2010، رقم المنشور: 115، ص 70.

([3]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 3190، الملف الأول، الوثيقة رقم 66.

([4]) عمريوي، مرجع سابق، ص-ص 38-39.

([5]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 3190، الملف الأول، الوثيقة رقم 94.

([6]) حول تفاصيل زواج الإنكشاريين بالنساء المحليات راجع، خليفة حماش، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف فاطمة الزهراء قشي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص، 435 وما بعدها، أنظر كذلك، معاشي، **الإنكشارية والمجتمع**، مرجع سابق.

بـ"الكراغلة"[1]، والتي كان أول ظهور لها في الجزائر حسب عديد الدراسات التاريخية يعود إلى سنة 1002هـ/1596م[2]. ومع مطلع القرن 11هـ/17م، عرفت إيالة الجزائر تنظيما عسكريا محكما من خلال " ثنائية: طائفة رياس البحر كقوات بحرية- الجيش الإنكشاري كقوات برية"[3]، وظل الوضع الاقتصادي للإيالة محل تنافس كبير بين الطائفتين[4]، لكن رياس البحر هيمنوا على النشاط البحري منذ العهود الأولى لتأسيس الدولة واستحوذوا على مداخيل الغنائم البحرية المختلفة[5].

وإن سيطرة وهيمنة رجال البحر على مختلف الموارد البحرية، فتح المجال أمام " إثارة حسد الإنكشارية، وكان رياس البحر بدورهم يحتقرون الجندي الإنكشاري" ووصل بهم الحد إلى تسميتهم بـ « ثيران الأناضول»". وساهمت العوامل الاقتصادية المتمثلة في ضخامة الغنائم التي يجنيها البحارة في حدوث إنزلاقات خطيرة كادت تعصف بمصير الدولة، ووصل بحاكم الجزائر البايلرباي "محمد باشا ابن صالح رايس"[6] عام 974هـ/1568م إلى إصدار مرسوم يُبيح بموجبه للجندي الإنكشاري بالإنضمام إلى أسطول الرياس والمشاركة في النشاطات البحرية، وهو ما أُعتبر بمثابة تنازل لفائدة الإنكشارية وقبولهم في النشاط البحري مما يعني حصولهم على نصيب هام من الغنائم البحرية[7]، فكان نتيجة ذلك ثورة للإنكشاريين والتي انتهت باستيلائهم على السلطة سنة

([1]) للمزيد أكثر عن فئة الكراغلة في المجتمع الجزائري، راجع، فارس كعوان، **النظام العثماني والفئات الاجتماعية في الجزائر، فئة الكراغلة نموذجا (1629-1830م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.

([2]) Boyer (p), **"Le probléme Kouloughli dans la régence d'Alger"**, *R.O.M.M*, N° spécial, 1970, p 80.

([3]) شويتام، **المجتمع الجزائري**، مرجع سابق، ص-ص 164-165.

([4]) بوشنافي، **الجيش الإنكشاري**، مرجع سابق، ص 226.

([5]) هلايلي، **بنية الجيش**، مرجع سابق، ص 127، راجع أيضا، توفيق دحماني، **"إيالة الجزائر العثمانية بين موارد البحر والضرائب"**، *مجلة الآداب*، ملحق العدد 122، 2017، ص 173، 194.

([6]) لتفاصيل أكثر حول صالح رايس أنظر، - Belhamissi, **Marine**, Op.cit, T1, p 250, 252 .

([7]) هلايلي، مرجع سابق، ص-ص 127-128، وأيضا راجع، بوشنافي، مرجع سابق، ص 227.

1065هـ/1659م، ومن خلالها دخلت إيالة الجزائر مرحلة سياسية أخرى وهي مرحلة الآغوات (1065-1077هـ)/(1659-1671م)، لكنها لم تستمر طويلا وحكمها أربعة آغوات فقط.

فبدا واضحا بعد إنفراد رياس البحر بالحكم سنة 1077هـ/1671م -بعد الأزمة السياسية-[1]، أن الصراع سيعود مجددا بين الطائفتين، ووصل الأمر إلى إغتيالات عديدة مست الحكام من رياس البحر، ومن ذلك "إغتيال الداي محمد بن الحسين (1718-1724م) بمجرد خروجه من بيته متجها إلى ميناء مدينة الجزائر"[2]، وهو ما هدد مكانتهم بعدئذ في حكم الجزائر.

ويفيدنا الباحث "هلايلي.ح" بأن "طائفة رياس البحر كونوا جماعة قوية نافذة في هرم السلطة بإيالة الجزائر بالرغم من قلة عددهم، ويعود هذا بفضل تظافر جهودهم وجمعهم لثروة طائلة، وكان رياس البحر محبوبين ومرغوبين من طرف الأهالي عكس ما كانت عليه فرقة الإنكشارية، والسبب الرئيس يعود إلى نوعية النشاط البحري الذي مارسته الطائفة ومساهمة غنائم الجهاد البحري في إنعاش خزينة الدولة بالأموال التي كانت مورد رزق كثير الناس"، ووصل بهم الأمر حتى إلى توفير الغذاء للمدينة عندما تضرب المجاعة[3]، وبالتالي حققت هذه الفئة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري[4]. ومهما يكن في أمر الإختلاف بين الفئتين فإن التكامل بينهما ضروري في ظل الظروف التي كانت تمر بها الجزائر وتحدياتها الدولية في البحر المتوسط، وهو ما لخصه لنا "مارسيل كولومب" في المصير والتاريخ المشترك والمتوازي بين الفرقتين، فقد تتصارع الطائفتين ولكنهما تتحدان وتتعاونان لتأكيد إمتيازاتها وحقوقها[5].

([1]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 142.

([2]) بوشنافي، مرجع سابق، ص-ص 221-222.

([3]) هلايلي، **بنية الجيش**، مرجع سابق، ص-ص 130-131، أُنظر أيضا، شويتام، **دراسات ووثائق**، مرجع سابق، ص-ص 42-43.

([4]) سعيدوني، **ورقات جزائرية**، مرجع سابق، ص-ص 143-144.

([5]) هلايلي، مرجع سابق، ص 132.

2-ب ثروات رياس البحر من الغنائم البحرية خلال القرنين 11-12هـ/17-18م:

كنتيجة لنشاط البحرية الجزائرية منذ بداية العهد العثماني، تكونت لدى أغلب رياس البحر ثروات وممتلكات ضخمة بفضل ما كانوا يغنمونه من غنائم بحرية من الأساطيل الأوروبية، فـ" مراد رايس" كان أبرز أثريائهم خلال القرن10هـ/16م وذلك نتيجة نشاطاته البحرية في سواحل أوروبا الشمالية الغربية وسواحل إيسلندا وانجلترا خاصة[1]، ومن ذلك استيلائه على سفينتين على السواحل الإنجليزية محملة بـ "مليون قطعة من الريالات الرباعية والثمانية"[2].

فأغلب الرياس استثمروا ثرواتهم في بناء وصيانة سفنهم البحرية، "فحسن البندقي باشا الجزائر سنة 1580م كان معه 11 سفينة، أربع ملك له ولكاهيته، وكلها مسلحة وتحمل عبيده وعتقاءه العلوج"، كما كان "حسن فينزيانو"باشا الجزائر سنة 988هـ/1582م من أثرياء الرياس حيث كان يملك "11 قادسا منها سبعة له وأربعة ملك لعلج علي، وذهب للقرصنة على رأس 22 قادسا وغليوطة في مدة الصيف وعاد إلى الجزائر بغنائم كبيرة وكثير من العبيد، وعندئذ إهتم بمزارعه كماهي عادته طول الوقت الذي تتركه له مشاغل الحكم"[3]، أما القبطان "إبراهيم كولغلي" فقد كوَّن ثروة في سنة (1081-1082هـ)/(1675-1676م) "تقدر بـ 280 عبدا وجنانا بديعة وكمية كبيرة من النقود...فقد قام أحد الهولنديين من أمستردام مع ثلاثة من العبيد يَعُد نقوده مدة ثلاث ليال، وجملتها 180 ألف قطعة من قروش 8 ريالات"، ومن ذلك أيضا أن القبطان "علي بن عبد الله" المدعو "كاناري" خلَّف تركة مالية بعد وفاته سنة 1092هـ/1686م قدرت بـ 500 ألف قرش[4].

ومن جانب آخر، لم تكن ممارسة الغزو البحري من إختصاص الأعلاج فقط، بل عملت أغلب الفئات الاجتماعية بالجزائر على ذلك، ففئة الجيجلية -وهم من الفئات البرانية بمدينة الجزائر

([1]) بالطيب، مرجع سابق، ص 7، 13.

([2]) مروش، **دراسات عن الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص-ص 232-233.

([3]) نفسه.

([4]) نفسه، ص 234.

أواخر القرن 12هـ/18م- برزت وأصبح بعضهم من طائفة رياس البحر ويمتلكون ثروات هامة ومن أمثلة ذلك " الرايس عيسى بن زايد الجيجلي، الرايس صالح الجيجلي والرايس يحي الجيجلي الجزيري"[1].

وقد قدم لنا الباحث "المنور مروش" بعض التفصيلات عن ثروات وتركات رياس البحر الجزائريين من الغنائم البحرية، فأشار إلى أن أغلبها كانت عقارات فـ"...القبطان بكير إشترى حوش أسطة والي بـ 500ردص[2] في سبتمبر 1725م، واشترى دارا بنفس الثمن في نفس التاريخ...وفي رسم تحبيس ذكر أن أحمد رايس ابن القبطان بكير حبس لصالح ولديه بكير ومريم حوشا كبيرا وحوشا آخر في بني يوسف...وأراضي فلاحية وجناناً ودارين...وإلى جانب فقر المعطيات الخاصة بالقرن الثامن عشر نجد أن مصطفى رايس اشترى قطعتي أرض في ماي 1715م...وفي جانفي 1733م اشترى القبطان مصطفى رايس بن مراد جنانًا..." [3].

ولإعطاء صورة واضحة عن ثروات أهم رياس البحر، اعتمدنا على دراسة قيمة للباحثة "عائشة غطاس"[4] وقمنا بتلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 07:

"ثروات رياس بحر جزائريين خلال القرن 11-12-13هـ/17-18-19م"

رايس البحر / القرن	القرن 11هـ/17م	القرن12هـ/18م	القرن 13هـ/19م
علي بتشين	خلف تركة قدرت بـ: 20 عقارا كوقف، حمام كبير، 550 أسير، 20 أمَة مسيحية لخدمة زوجته، فيلا ضخمة، قصريْن		

(1) غطاس، **الحرف**، مرجع سابق، ص 253.

(2) ردص: ريال دراهم صغار.

(3) مروش، مرجع سابق، ج1، ص-ص 305-306.

(4) غطاس، مرجع سابق، ص 274، 290-291.

	مجهزين بأواني فضية وذهبية وثروة طائلة من الأموال(لم يُعثر على قيمتها الحقيقية).		
محمد قبطان الفلمنك بن عبد الله	خلف ثروة قدرت بـ 27405 دينار في أوائل سنة 1665م.		
مصلح الدين بن تركي	خلف ثروة قبل وفاته عام 1686م قدرت بـ 37897 دينار.		
صاري محمد رايس		بلغت ثروته ما بين 1787-1792م حوالي 10027 ريال دراهم صغار.	
الرايس حميدو			خلف ثروة قدرت بـ 7921 ريال منتصف سنة 1815م.
قدور قرعوش			خلف ثروة قدرها 4180 ريال ما بين سنتي 1817-1826م.

نلاحظ من هذا الجدول المبين لثروات وتركات بعض رياس البحر أن قيمها متباينة، فإرتفاعها خلال القرنين 11-12هـ/17-18م راجع إلى فترة رخاء وانتعاش البحرية الجزائرية، أما القرن 13هـ/19م فسجلنا تراجع ملحوظ في هذه التركات والسبب يعود أساسا إلى تراجع قوة الأسطول الجزائري وبالتالي تناقص عائدات الجهاد البحري- القرصنة البحرية خاصة بعد تجريم دول أوروبا

لمختلف نشاطات الأسطول الجزائري في مؤتمر فيينا النمساوية سنة 1221هـ/1815م، وأيضا تجدد الحملات الأوروبية على سواحل إيالة الجزائر وأبرزها حملة "إكسماوث" سنة 1222هـ/1816م.

بعد تناوُلنا لموضوع الوجود والنفوذ البحري الجزائري في المتوسط، تتبادر إلى أذهاننا عديد التساؤلات منها: كيف كانت علاقة إيالة الجزائر مع القوى الأوروبية خلال فترة هذا النفوذ البحري؟ وماهي إنعكاسات ذلك متوسطيا؟ ولماذا كانت النظرة الأوروبية لنشاط البحرية الجزائرية خلال الفترة العثمانية على أنها قرصنة ولصوصية بحرية ضد الأساطيل الأوروبية؟ وهل فيه دراسات وسطية بعيدة عن هذه النظرة التعصبية واللاموضوعية؟.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني: القرصنة البحرية-الجهاد البحري في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال القرن 11هـ/17م.

أولا: العالم المتوسطي بين الجهاد البحري والقرصنة البحرية:

1- تاريخية القرصنة المتوسطية:

1-أ البدايات الأولى للقرصنة في البحر الأبيض المتوسط.

1-ب تجاذب الأعمال القرصانية بين ضفتي البحر المتوسط.

2- جدلية: الجهاد البحري والقرصنة البحرية!

2-أ معنى الجهاد البحري.

2-أ-1 معنى الجهاد (لغة واصطلاحا).

2-أ-2 مفهوم الجهاد البحري.

2-ب معنى القرصنة البحرية.

2-ب-1 معنى القرصنة (لغة واصطلاحا).

2-ب-2 مفهوم القرصنة البحرية.

2-ج محاولة فك الإرتباط بين الجهاد البحري والقرصنة البحرية.

3- القرصنة المتوسطية: أوروبية مسيحية أم مغاربية إسلامية؟

3-أ الأبعاد الدينية للقرصنة المتوسطية.

3-ب الأسْر في البحر المتوسط بين النظرة الإسلامية والنظرة المسيحية.

3-ج معاملة الأسرى المسيحيين بالجزائر العثمانية من خلال الكتابات التاريخية.

3-د معاملة الأسرى المسلمين بأوروبا المسيحية.

ثانيا: ثنائية الجزائر-أوروبا: بين التقارب المصلحي والتباعد العدائي (1006-1077هـ/ 1600-1671م):

1- الجزائر وإسبانيا:

1-أ الخلفيات التاريخية للعلاقات الثنائية.

1-ب أبرز قضايا الخلاف بين الجزائر وإسبانيا.

2- الجزائر وفرنسا:

2-أ الخلفيات التاريخية للعلاقات العثمانية-الفرنسية وآثارها على إيالة الجزائر.

2-ب الدبلوماسية المتضاربة والقرصنة المتبادلة بين الجزائر وفرنسا.

3- الجزائر وإنجلترا:

3-أ الدور العثماني في تقريب وجهات النظر الجزائرية – الإنجليزية.

3-ب القرصنة المتبادلة في ظل تصدع العلاقات.

4- الجزائر وهولندا:

4-أ إستقلال هولندا عن المملكة الإسبانية ودخولها الحوض المتوسطي.

4-ب معاهدة 1028هـ/1622م والتقارب الحذر.

أولا: العالم المتوسطي[1] بين الجهاد البحري والقرصنة البحرية:

تعتبر القرصنة[2] أو اقتناص السفن والسطو عليها، من أبرز العوامل التي أثّرت على الحركية التجارية في البحر الأبيض المتوسط منذ عصور قديمة، وانعكس ذلك على جوانب أخرى كالجانب السياسي والاقتصادي وأدى إلى قطيعة تاريخية بين ضفتي البحر المتوسط.

1- تاريخية القرصنة المتوسطية:

1-أ البدايات الأولى للقرصنة في البحر الأبيض المتوسط:

" البحر قبل أي شيء هو "مساحة نقل": الباخرة، الطريق البحرية، المرفأ، والمركب التجاري...هي كلها في خدمة المدن والدول المتوسطية واقتصاداتها وتبادلاتها وثرواتها. لكن البحر، قبل أن يصير واسطة أو صلة، كان عائقا بوجه الملاحة التي كانت حذرة ولا تبحر بواخرها إلا بمحاذاة السواحل بين نقاط مرئية في وضح النهار. هذا النوع من الملاحة شكل في أزمنة طويلة الوجه الغالب من نشاطات النقل البحري المتوسطية"[3]. وللمتوسط التاريخي ضفتان: الضفة الجنوبية ونعني بها شمال إفريقيا وغرب آسيا، والضفة الشمالية وتشمل أجزاءًا كبيرة من أوروبا، وقد كانت الطبيعة حاضرة على مدى زمني طويل لإحداث هذه الإزدواجية بين عالمين مختلفين يتواجهان على أصعدة عدة كالجغرافيا، التاريخ، أنماط الحياة اليومية[4] والصراع من أجل السيطرة عليه.

وإن القرصنة البحرية عمل إنساني سلبي قديم، عُرفت قبل الميلاد بأكثر من 3000 سنة، وأُستخدم اسم القرصنة قبل الميلاد بـ 140 سنة من طرف المؤرخ اليوناني "بوليبيوس"، وقد مرت

([1]) مصطلح "العالم المتوسطي" نقلا من عنوان: فرنان بروديل، **المتوسط والعالم المتوسطي**، تعريب وإيجاز: مروان أبي سمرا، ط1، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.

([2]) **القرصنة:** كلمة إيطالية تعني "السابق"، ومنها اشتقت كلمة La Corsaro، وهو الذي يقوم بفعل السباق، وقد استعملت للتعبير عن التسابق البحري أي الهجوم والإعتداء على السفن أو سواحل الدول الأخرى، راجع، عبد الناصر جبار، **بنو حفص والقوى الصليبية في غرب البحر المتوسط خلال القرنين 8-9هـ/14-15م**، رسالة ماجيستر، إشراف حامد زيان غانم، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1990، ص 101، 103.

([3]) بروديل، مرجع سابق، ص 35.

([4]) نفسه، ص 51.

خلال تاريخها الطويل بفترات مد وجزر تنشط في فترة لصالح أطراف معينة، وتَخْبُوا في أخرى بسبب عوامل وأسباب كثيرة[1]. وقد شكّل تطور الملاحة البحرية والعمليات التجارية في البحر المتوسط المقدمة الحتمية لظهور القرصنة، فبسقوط الإمبراطورية الرومانية انهارت معها التجارة البحرية، وهو ما أدى إلى تراجع كبير للقرصنة، لكنها عاودت الظهور لفترة قصيرة وذلك بالموازاة مع انتعاش التجارة الأوروبية في العصور الوسطى، الشيء الذي أدى إلى عودة النهب البحري[2]، فكانت التجارة تسير جنبا إلى جنب مع القرصنة بالنسبة لأغلب الدول الأوروبية والواقعة على شاطئ البحر المتوسط[3].

بدأت عملية القرصنة في البحر المتوسط وعلى سواحل المغرب الأوسط بالخصوص، تظهر إلى الواجهة مع نهاية القرن 2هـ/8م، أي خلال الفترة الأغلبية خاصة في السواحل الشرقية للمغرب الأوسط، وزادت نشاطا خلال الفترة الفاطمية خلال القرن 3هـ/9م تجاه جزر الحوض الغربي للبحر المتوسط ككورسيكا وسردينيا، لتعرف في منتصف الفترة الوسيطية نشاطا كبيرا تجسد في تنظيمها بصورة محكمة وأصبحت بإشراف مباشر للدولة[4].

وقد "ظهرت النصوص الأولى المتعلقة بالقرصنة في سنة 694هـ/1288م حينما أمر ملك أراغون قراصنته بأداء يمين احترامهم لمواطنيهم، واحترام اتفاقيات ومعاهدات السلم المبرمة مع الدول الأخرى، وسنَّ أيضا ضرورة وضع مغانمهم تحت مراقبته القانونية بإحضارها إلى الموانئ

([1]) محمد بن عبد العزيز سعد اليمني، **" القرصنة البحرية (دراسة فقهية مقارنة) "**، *المجلة العربية للدارسات الأمنية والتدريب*، المجلد 28، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، العدد 55، ماي 2012، ص 207، 244. وللمزيد عن تاريخ القرصنة، راجع أيضا، حسام الدين بوعيسي، **القرصنة البحرية وتأثيراتها على المنطقة العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف شيتور جلول، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012-2013، ص 29، 33.

([2]) ماخوفسكي، مرجع سابق، ص 41.

([3]) حليمي، **دراسة في جغرافية**، مرجع سابق، ص 146.

([4]) عشي، مرجع سابق، ص 475.

التابعة لدولته"[1]. "ومع مطلع القرن 08هـ/14م كان المسيحيون قادة "قراصنة" المتوسط، حيث تعاملوا مع العديد من العبيد والسلع المحجوزة. وأدى ظهور الأساطيل التجارية الكبرى إلى إعاقة هذه المهنة، وبعدها بقليل أصبحنا نسمع أقل عن "القراصنة الأوروبيين"، وأكثر عن "القراصنة المغاربة"، فالسكان المستقرون على سواحل خليج قادس كانوا ذا نزعة "قرصانية"، وكانت مدينة المهدية أو إفريقيا ملجأ "للقراصنة""[2].

وحسب عديد المصادر الوسيطية، فإن أول نشاط قرصاني في المغرب الأوسط كان بمدينة الخرز[3] والتي كانت تُصنع بها السفن والمراكب الحربية لغزو بلاد الروم[4]. وقد كان سكان بجاية أكثر الفئات الاجتماعية بالمغرب الأوسط التي مارست الغزو البحري في البحر المتوسط ضد سواحل أوروبا، وهو ما يؤكده لنا "ابن خلدون" بقوله: "...وشرع في ذلك أهل بجاية منذ ثلاثين سنة، فيجمع النفراء والطائفة من غزاة البحر، ويصنعون الأسطول، ويتخيرون له الأبطال الرجال، ثم يركبونه إلى سواحل الفرنجة وجزائرهم على حين غفلة فيتخطفون منها ما قدروا عليه، ويصادمون ما يلقون من أساطيل الكفرة فيظفرون بها غالبا، ويعودون بالغنائم والسبي والأسرى..."[5].

1-ب تجاذب الأعمال القرصانية بين ضفتي البحر المتوسط:

يقول "ابن خلدون" عن التجاذب البحري المتوسطي بين المسلمين والمسيحيين: "...وانحازت أمم النصرانية بأساطيلهم إلى الجانب الشمالي الشرقي منه، من سواحل الفرنجة والصقالبة وجزائر

([1]) حسن أميلي، **الجهاد البحري بمصب أبي رقراق خلال القرن السابع عشر الميلادي**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2006، ص 56.

([2]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 52.

([3]) **مرسى الخرز(أي القالة):** "مدينة في جزيرة على البحر يُدخل إليها من موضع واحد ومنها يرتفع المرجان لا معدن له غيرها ولا يخرج إلا من بحرها"، أنظر، شمس الدين أبو عبد الله المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ط3، مطبعة ليدن، دار صادر، القاهرة، 1991، ص 239.

([4]) عشي، مرجع سابق، ص 475.

([5]) ابن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ج6، ط1، ضبط المتن والحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 578.

الرومانية لايعدونها، وأساطيل المسلمين قد ضربت عليهم ضراء الأسد على فريسته وقد ملأت الأكثر من بسيط هذ البحر عدة وعددا، واختلفت في طرقه سلما وحربا، فلم تسبح فيه للنصرانية فيه ألواح..."، ويضيف مستطردا في تراجع القوى البحرية الإسلامية المغاربية بقوله: "...وتراجعت عن ذلك قوة المسلمين في الأساطيل لضعف الدولة ونسيان عوائد البحر بكثرة العوائد البدوية بالمغرب وانقطاع العوائد الأندلسية..."[1]، فكانت موانئ وسواحل المغرب الأوسط أكثر المناطق عرضة للغارات البحرية الأوروبية خاصة موانئ بجاية وجيجل، وعن ذلك يقول الغبريني: "...فركبت البحر بجملتي، وتعذر علينا الهواء فأصْبحتْ في المرسى أجفان غزوانية للنصارى فهبطنا إلى البر خفية..."[2]، ولكن مع نهاية القرن 9هـ/15م تراجعت الأعمال القرصانية المغاربية دون أن تختفي، وفتحت مجال التفوق للجنويين والبندقيين والكطلانيين[3].

وقد عرفت أوروبا -كطرف فاعل في معادلة الصراع العمودي بين المسيحية والإسلام- مجالا واسعا للمسيحية المزيفة والمتعصبة ووجهت مبادئها الأولية إلى المسلمين بالبحر المتوسط، وقصد تجسيدها ميدانيا نصب ملك فرنسا "شارل الخامس" مجموعة من الفرنسيين المتعصبين للديانة المسيحية وهم فرسان "سان جاك" الذين عُرِفوا فيما بعد بفرسان مالطا، وأمرهم بتتبع المسلمين أينما وُجدوا في البر والبحر وبيعهم للأوروبيين[4]، ولعل محنة الموريسكيين وملاحقتهم حتى في بلاد المغارب بعد تهجيرهم القصري من الأندلس لدليل واضح على الأعمال العدائية التي تعرضت لها المنطقة المغاربية خلال بدايات العهد العثماني[5].

ومن جانب آخر، بيَّنت عديد الكتابات التاريخية أن جزيرة مالطا بالبحر المتوسط كانت أرض جرداء لا تكفي منتوجاتها أغلب سكانها، والذين أخذ عددهم يتضاعف خاصة بعد قدوم المتطوعين

([1]) ابن خلدون، **العبر**، مصدر سابق، ج2، ص 30، 33.

([2]) أبو العباس أحمد الغبريني، **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**، تح: رابح بونار، ط2، ش.و.ن.ت، 1981، ص 118.

([3]) فاليرين، مرجع سابق، ج1، ص 563.

([4]) حليمي، **دراسة في جغرافية**، مرجع سابق، ص-ص 290-291.

([5]) أمين. م، **الإختراق التجاري**، مرجع سابق، ص 14.

المسيحيين إليها لتدعيم فرسان القديس يوحنا[1]، وما كان يقوم به هؤلاء الفرسان كمحاولة لتغطية العجز الاقتصادي لسكان الجزيرة هو القيام بأعمال القرصنة البحرية ضد السواحل والمراكب الإسلامية وخاصة المغاربية، فكانوا يلجؤون في الغالب إلى حجز مختلف السفن "ويفرغون حمولاتها لملء مطاميرهم الخاوية، ولا يُفرقون في ذلك بين مسلم ومسيحي"، فمالطا اشتهرت بهذه الفئة القرصانية والتي ظلت معادية لأغلب الأساطيل التجارية في البحر المتوسط[2].

و"فرض التطور السياسي على الدولة العثمانية الطامحة للتوسع نحو الغرب أوروبيا وإفريقيا تشجيع النشاط البحري الإسلامي رسميا وشعبيا خاصة ووحدة الهدف الرامي إلى إلحاق الضرر بالقوات المسيحية في غرب المتوسط عامة، وقد انطلق ذلك مع بروز نجم الأخوين بربروس: عروج وخيرالدين، انطلاقا من قاعدة الجزائر" بعد إلحاقها بها سنة 925هـ/1519م، "ومن بعدهما طائفة الرياس المغاوير التي ينعتها "كوادرو" بـ "المجموعة الرائعة من القراصنة الممتازين في العالم"[3]، فخلال القرن 10هـ/16م تحول البحر الأبيض المتوسط إلى حلبة للصراع المستعر بين دول أوروبا المسيحية والدولة العثمانية المسلمة، وقد تسنى للقراصنة من الطرفين المشاركة في هذا التجاذب بدور لا يمكن إغفاله[4].

([1]) **فرسان القديس يوحنا:** بدأت كمؤسسة ومنظمة خيرية دينية في مدينة القدس، كان لها قبل الحروب الصليبية مأوى لمساعدة المحتاجين خصوصا الحجاج المسيحيون الذين يزورون فلسطين، وعندما نشبت الحروب الصليبية حُولّت هذه الهيئة إلى منظمة عسكرية تُعنى بالأخص بمعالجة الجرحى في المعارك الحربية، وبعد انتصار "صلاح الدين الأيوبي" على الصليبيين طرد فرسان القديس يوحنا من القدس إلى عكة بفلسطين حتى سنة 697هـ/1291م، وطُردوا منها أيضا فنقلوا مركزهم إلى جزيرة رودس اليونانية، وأسسوا خلالها مملكة مسيحية برعاية بابوية، ومارسوا عديد الغارات على المسلمين بالمتوسط وخاصة الأساطيل العثمانية واستمروا في نشاطاتهم البحرية إلى غاية سنة 1204هـ/1798م بعد احتلال انجلترا لجزيرة مالطا، راجع، عمر محمد الباروني، **الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس**، مطبعة ماجي، طرابلس، 1952، ص-ص 75-76.

([2]) الزبيري، مرجع سابق، ص-ص 134-135.

([3]) أميلي، **الجهاد البحري**، مرجع سابق، ص-ص 60-61.

([4]) ماخوفسكي، مرجع سابق، ص 88.

ويفيدنا الباحث "أحمد قاسم" نقلا عن إحدى فتاوى "ابن عظوم"[1]، أن مفرد القرصنة كان متداولا في العصور الحديثة خلال الصراع البحري المتوسطي بين المسيحيين الأوروبيين والمسلمين المغاربة، وأكد لنا أنه كان على الألسن بكثرة، وقد استعملها حتى أبناء القرن السادس عشر، كما ورد هذا المصطلح في احدى هذه الوثائق بقوله: "سافر للقرصنة ثم دفع عليه عدو الدين وأخذه مع من كان معه بالسفينة"[2].

فعندما يكون البحر الأبيض المتوسط آمنا بعض الشيء من القراصنة ولصوص البحر "نجد السواحل عامرة بالسكان، أما إذا سدر القراصنة في غيهم فإن السواحل تخلو من القاطنين، حيث يتراجعون إلى الداخل في ظل زيادة عمليات القرصنة، وتعتبر السواحل أماكن طبيعية لسكنى القرصنة، خاصة إذا كانت ذات طبيعة قاحلة وصخرية"، وهذا ما نلحظه في عديد المدن التي أنشأت بعيدا عن السواحل بالرغم من إمكانية إنشائها بالقرب من البحر، وقد أثارت القرصنة في سواحل الحوض المتوسطي الرعب بين سكان سواحله، فعندما تنشط القرصنة ينعدم الأمان بين سكان السواحل[3]، ومن جانب آخر نجد أن أغلب السفن التجارية الأوروبية أو المغاربية –وهروبا من مضايقات وتحرشات قراصنة البحر المتوسط– اعتمدت نظام "المساحلة" (Cabotage) والذي يقوم على الاحتماء بالسواحل والموانئ القريبة من الطرق التجارية المتوسطية[4].

كما فرضت المخاطر المهددة لحركية السفن التجارية في البحر المتوسط خلق آلية خدماتية لتشجيع هذا النشاط تمثلت في نظام "التأمينات البحرية" (Assurances Maritimes) والتي اعتمدها أرباب السفن والتجار المتوسطيين لحماية مصالحهم من سلع وبضائع وتنقل الأشخاص،

([1]) **ابن عظوم:** هو أبو القاسم بن محمد مرزوق بن عبد الجليل بن محمد، ينتمي إلى بطن مراد بن بني هلال، اشتهرت عائلته بالعلم، وقدمت للقيروان خصوصا ولتونس عموما طبقات من العلماء والفقهاء، تولوا المناصب الشرعية، كان له نشاط علمي كثيف، فوضع برنامج "الشوارد" وذكر أنه أنهاه في 20 مارس 1576م، ونال به شهرة علمية واسعة، أنظر، قاسم، مرجع سابق، ص 35، 39.

([2]) قاسم، مرجع سابق، ص 316.

([3]) عبد الرحمن بشير، **" القرصنة غربي المتوسط القرن 2-5هـ/8-11م "**، *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية*، الحولية الثانية والثلاثون، الرسالة رقم 357، الكويت، جوان 2012، ص-ص 28-29.

([4]) أمين. م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص 14.

وقد كانت فرنسا السبَّاقة إلى ذلك خلال القرن 11هـ/17م بعد تأسيسها لنظام تأميني سنتي (1032هـ/1626م-1037هـ/1631م) واعتمدت فيه على آلية الدفع بالأقساط لتأمين الرحلات البحرية واختلف قيمها المالية كلما ارتبطت بالبعد الجغرافي[1].

فهذه أبرز القرائن حول ممارسة سكان ضفتي البحر الأبيض المتوسط للغزو البحري منذ فترات ليست ببعيدة عن الفترة الحديثة (العهد العثماني)، ولكن عديد التساؤلات تتبادر إلى أذهاننا: لماذا صنفت أغلب الكتابات الأوروبية النشاطات البحرية للأساطيل المغاربية -وخاصة البحرية الجزائرية- خلال العهد العثماني بأنها لصوصية بحرية؟ وأن نشاط الأوروبية منها يندرج ضمن أعمال شرعية لحماية مصالحها التجارية؟.

2- جدلية: الجهاد البحري والقرصنة البحرية!

اعتبر النشاط البحري في العالم المتوسطي إحدى الإشكاليات التاريخية المِفْصلية بين أمم أوروبا وبلاد المغارب بصفة خاصة وبين العالمين المسيحي والإسلامي بصفة عامة، فمخاطر البحر المتوسط مرتبطة إما بالكوارث الطبيعية (الأعاصير، الضباب، التيارات البحرية...إلخ)، والأخرى مرتبطة بالجهاد البحري-القرصنة البحرية والتي هي من فعل الإنسان الذي مارسها منذ عصور قديمة بالبحر المتوسط.

فمواجهة المخاطر والتغلب عليها أساسه التجربة وتوفر التقنيات الملاحية ومعرفة مختلف المسالك والطرق البحرية ويضاف إليها تطور السفن، وأما الجهاد البحري-القرصنة البحرية فالتغلب عليها يكون عبر أخذ الحيطة والإستعداد العسكري أو الدبلوماسية في المواجهة البحرية، لكن ذلك لم يمنع من وقوع أعمال الجهاد البحري-القرصنة البحرية متوسطيا، وعن مدلولات هذين المفردين في كتابات بعض المؤرخين والدارسين الغربيين الأوروبيين، فقد حاولوا التفريق بين القرصنة (Piraterie) وهي في نظرهم "شكلا من اللصوصية البحرية"[2] و"Course" ويرون

([1]) حول تفاصيل "التأمينات البحرية" في البحر المتوسط، راجع، نفسه، ص 189، 192.

([2]) **اللصوصية البحرية (Brigandage Piraterie)**: هي عدوان بحري تقوم به عناصر بحارة مغامرون يعملون لحسابهم الخاص من دون أن يكون لهم تصريح أو تأييد من جهة معينة، وهم ينشطون في كل الظروف حتى في فترات الاتفاقيات=

بأنها "قرصنة مقننة لصالح الدولة"، في حين أن المؤرخين العرب القدامى والمحدثين اعتبروا هذا النشاط "جهادا بحريا"[1]، ومن هذا المنطلق سنحاول فك الإرتباط التاريخي بين مصطلحي "الجهاد البحري" و" القرصنة البحرية".

2-أ معنى الجهاد البحري:

قبل التطرق إلى معنى الجهاد البحري وجب علينا تحديد وضبط معنى الجهاد "لغة واصطلاحا"، ومنه سنقوم بإسقاطات اصطلاحية بها سنتمكن من ضبط مفهوم شامل للجهاد البحري.

2-أ-1 معنى الجهاد:

- لغة:

مصدر رباعي من جَاهد يُجاهد جِهادًا، ومادته: (جَهَدَ)، الجيم والهاء والدال وله عدة معاني لغوية منها استفراغ الوسع والطاقة، فقال "ابن الأثير" (ت 606هـ/1200م): " الجهاد: محاربة الكفار، وهو المبالغة واستفراغ ما في الوسع والطاقة من قول أو فعل، يقال: جهد الرجل في الشيء: أي جد فيه وبالغ، وجاهد في الحرب مجاهدة وجهادا، والمراد بالنية إخلاص العمل لله تعالى "[2]. ويتفق "ابن منظور" (ت 711هـ/1305م) مع هذه الدلالة اللغوية في معنى الجهاد بقوله: "جاهد العدو مُجاهدة وجِهادًا: قاتله وجاهد في سبيل الله، وفي الحديث: لا هِجرة بعد الفتح

=والمعاهدات، راجع، رشيد باقة، **نشاط جنوة الصليبي والتجاري في سواحل بلاد المغرب من القرن الثاني عشر إلى القرن الخامس عشر الميلادي**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، إشراف بوبة مجاني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2007-2008، ص 175.

([1]) محمد الشريف،**" الإنسان والمجال البحري"** ، السلسة الأولى (أ)، أعمال المؤتمرات عن الولايات العربية خلال العهد العثماني رقم 12، *البحرية والطرق التجارية العثمانية*، إعداد وتقديم: عبد الجليل التميمي، ط1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 2000، ص-ص 104-105.

([2]) مجد الدين أبي السعادات ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، أشرف عليه وقدم له: علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري، ط1، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1421هـ/2000م، ص 175.

ولكن جِهادْ ونية، الجهاد محاربة العدو، وهو المبالغة واستفراغ ما في الوسع والطاقة من قول أو فعل، والجِهاد: المبالغة واستفراغ الوسع في الحرب أو اللسان أو ما أَطاق من شيء"[1].

- **إصطلاحا:**

قال الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿...وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ...﴾[2]، و"عن أبي وائل عن أبي موسى قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله ما القتال في سبيل الله؟ فإن أحدنا يقاتل غصبا ويقاتل حمية. فرفع إليه رأسه- قال: وما رفع إليه رأسه إلا أنه كان قائما- فقال: "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله عز وجل"[3]، فالجهاد هو بذل الجهد في قتال الكفار والمشركين ومن في حُكمِهم، ممن يضمُر الشر للمسلمين، وقيل هو: "قِتالُ مسلم كافرًا غير ذي عهد لإعلاء كلمة الله أو حضوره له أو دخول أرضه له"[4].

2-أ-2 : مفهوم الجهاد البحري:

حظي موضوع الجهاد البحري باهتمام بعض المؤرخين المسلمين عموما، والمغاربة على وجه الخصوص، "وبروزه غريبا عن وسط اعتاد الإنكباب على الأحداث البرية على كافة المستويات، مُعْرِضًا بالتالي عن كل ما له صلة بالمجال البحري نتيجة إنسياقه نحو الإمتدادات القارية، بشكل جعل الإنسان المغربي ينجذب نحو الداخل ويحقق اكتفاءه الاقتصادي حتى خلال فترات الخصاص الحرجة باستفادته من الوحدة الدينية التي عمت منطقة شمال إفريقيا، مما فرض على البحر أن يأخذ شكل الحدود الفعلية الطبيعية للعنصر الإسلامي، بينما عرفت أوروبا عكس هذه

([1]) أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، مج 3، دار صادر، بيروت، د.ت، ص 135.

([2]) **سورة التوبة، الآية 36، رواية ورش.**

([3]) أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)، **صحيح البخاري**، طبعة جديدة مضبوطة ومصححة ومفهرسة، ط1، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 44، (باب العلم: باب من سأل وهو قائم عالما جالسا).

([4]) أبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع (ت 894هـ/ 1489م)، **شرح حدود ابن عرفة الموسوم: الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية**، تح: محمد أبو الأجفان، الطاهر المعموري، القسم الأول، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ص 220، (باب كتاب الجهاد).

الخاصية حيث التكتلات الإثنية والتحالفات السياسية قد فرضت نوعا من التركز السياسي للسلط المسيطرة"، فكل هذا في ظل فقدان أوروبا مكانتها المتوسطية لصالح العثمانيين[1].

ويَستمد مصطلح الجهاد البحري مقوماته الشرعية وأسس نظرياته من الآيات الكريمة التي وردت فيها كلمة "بحر"، وأيضا من الأحاديث النبوية الشريفة التي نصت صراحة على فضيلة ومكانة الجهاد البحري ضمن باب الجهاد الذي يعتبر ركن من أركان الإسلام الأساسية، ويستمد مقوماته كذلك من وصايا الصحابة والخلفاء الراشدين ومن فتاوى واجتهادات الفقهاء والأئمة[2].

وإن أول ما يتبادر في ذهن المتأمل والدارس لمصطلح الجهاد البحري هو الصبغة الدينية والشرعية التي يحملها، ويعبر عنها "ب. وولف" بقوله: "لقد كان الأمر بالنسبة للطرفين المسيحي والإسلامي، أمر جهاد وحرب مقدسة"[3]، وتؤيده في هذا الطرح المؤرخة "كورين شوفالييه" بقولها: "كانت القرصنة بالنسبة للمسلمين قبل كل شيء شكلا من أشكال الجهاد البحري، ولو أنها تتخذ أحيانا طابع الحروب الصليبية من جانب المسيحيين"[4]، لكن لـ"بروديل" رأي مخالف لذلك بقوله: "...إن القرصنة كانت منتشرة في أنحاء المتوسط كلها دون أن تعرف دينا أو وطنا. فهي مهنة للعيش تتوسل الدين كذريعة حملها المؤرخون على محمل الجد فأتت استنتاجاتهم متسرعة..."[5]، وعليه فإن أغلب النشاطات البحرية كانت تحمل طابع الحرب المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين، ولكن المظهر الديني بدأ يَضعُف ويفسح المجال أمام الطابع الاقتصادي[6]. ونستند في ضبط هذا المعنى إلى الحديث الذي ورد في سنن ابن ماجة: "حدثنا هشام بن عمار حدثنا بقية عن معاوية بن يحي، عن ليث بن أبي سليم عن يحي بن عباد عن أم الدرداء عن أبي الدرداء، أن رسول الله

([1]) أميلي، **الجهاد البحري**، مرجع سابق، ص 50.

([2]) سعيود، **الأسرى المغاربة**، مرجع سابق، ص 106.

([3]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 239.

([4]) شوفالييه، مرجع سابق، ص-ص 49-50.

([5]) بروديل، **المتوسط**، مرجع سابق، ص 152.

([6]) حنيفي هلايلي، مسعودة بوجلال، **" قضايا البحر الأبيض المتوسط بين الجهاد والصليبية من خلال كتابات فرناند بروديل "**، *مجلة الحوار المتوسطي*، منشورات مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، العددين 15-16، مارس 2017، ص 564، 582.

"صلى الله عليه وسلم" قال: "غزوة في البحر مثل عشر غزوات في البر والذي يسبر في البحر كالمتشحط في دمه في سبيل الله سبحانه"[1].

ومن جانب آخر، ارتبط الإخوة بربروس بالجهاد البحري-والذي اعتبره الأوروبيون قرصنة ولصوصية- وتميزوا "بجوهر التصوف والزهد المبني على جهاد النفس كعمل فردي"، وخلال سنوات ظهورهم مغاربيا، إنتشرت الزوايا ودور العبادة بشكل كبير والتي كانت تأوي البحارة وجنود البحرية الجزائرية، ولهذا من الإعتبار امكانية انتماء المجاهد البحري إلى طريقة أو مدرسة دينية، فعديد الانتصارات التي حققها البحارة الجزائريون ماهي إلا انعكاسات الصفات الحميدة في جانبها الديني[2].

فخيرالدين بربروس كان رجل دين متصوف وكان يقوم بعديد الزيارات لرجال التصوف والزوايا المغاربية مثل" زاوية جربة" والتي كان يخلو بنفسه بها، ولا يتركها إلا للمشاركة في الجهاد البحري ضد الأساطيل الأوروبية المتوسيطة خلال فصلي الربيع والصيف، ففي سنة 901هـ/1495م زار رفقة أخيه"عروج" سيدي "محمد التواتي" ببجاية أين مكثا سنتين للتدبر والتفكير، كما زار "خيرالدين" أيضا سيدي "أحمد بن يوسف الملياني" بضواحي وهران قبل سقوطها في يد الإسبان وأقام معه علاقة حسنة، كما نجد أن الأخوين بربروس أقام علاقات مع عديد المتصوفين في بلاد الأندلس منهم "سيدي أحمد الكبير" المتوفي سنة 946هـ/1540م، حيث كانوا يزودونهم بمعلومات تخص تحركات الأسطول الإسباني في المتوسط[3].

كل هذه القرائن توضح لنا أن الجهاد البحري صُنف ضمن الأعمال الجهادية التي ينال منها المسلم جزاءا عظيما، ونستند في ذلك على النص الذي خاطب به "خيرالدين بربروس" الإسبان

([1]) ابن ماجة، **سنن ابن ماجة**، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج2، ط2، دار الدعوة ودار سحنون، اسطنبول، 1992، ص، 928 . (المتشحط: هو المتمرغ المضطرب)، راجع أيضا، محمد الغزالي، **فقه السيرة**، "خرج أحاديث الكتاب محدث الديار الشامية العلامة محمد ناصر الدين الألباني"، ط6، دار الكتب الحديثة، مصر، ديسمبر 1965، ص 226، (وقال عنه الشيخ ناصرالدين الألباني: حديث صحيح).

([2]) صحرواي، **الأولياء والتصوف**، مرجع سابق، ص 79.

([3]) نفسه، ص 81، 83.

المسيحيين الذين حاصروا مدينة الجزائر بقوله: "إن جماعتنا الذين ماتوا في حربكم أحياء يُرزقون عند الله قد رضي الله عنهم ورضوا عنه، فهم ينقلبون في قصور وأثمار وينعمون بحور عين، ولهم الدرجات العلى لكونهم باعوا أنفسهم إلى الله، ونحن راغبون في جهادكم، فإما الظفر بكم أو نحصل ما حصل إخواننا من كرامة الله سبحانه ورضوانه، فأجهدوا علينا جهدكم"[1]، ولهذا تعددت تسميات الجهاد البحري بين دار السلم ودار الحرب، وأطلقت النصوص العربية الإسلامية على ممارسي هذا العمل اسم "غزاة البحر"[2]، وهو اصطلاح لا يعني دائما الجانب السلبي من النشاط البحري[3].

وصفوة القول من كل هذا أن من "مظاهر الانحرافات والتشويه التي لحقت بتاريخنا الإسلامي والتي تتطلب المراجعة وتصحيح الجانب المتعلق بالجهاد البحري في الغرب الإسلامي والذي يحتل مكانة ملحوظة في الكتابات الأوروبية، وخصوصا منها تلك التي تناولت أو عالجت أو اهتمت بالمغرب الإسلامي والأندلس وعلاقتهما بالغرب المسيحي"[4] خلال العهد العثماني، فكثيرة هي المفاهيم والصيغ والتصورات والمصطلحات التي أطلقت على الجهاد البحري والمجاهدين البحريين، مما جعل بعض المؤرخين في الغرب الإسلامي ينساقون وراء التصورات والمصطلحات المستعملة في المصادر والمراجع الغربية عن القرصنة ونهب السفن التجارية، ومن هذا التصنيف جاء الجهاد البحري في الكتابات الإسلامية بمفاهيم، وفي الكتابات المسيحية والغربية بمفاهيم مضادة أو معاكسة أو متناقضة حسب الجهات التي صدرت عنها والأزمنة التي كتبت فيها، والعقلية التي أوحت بكتابتها[5].

([1]) مجهول، **غزوات عروج وخيرالدين**، تح: نورالدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934، ص 35.

([2]) عشي، مرجع سابق، ص 473.

([3]) عبد العزيز بنعبد الله، **سلا أولى حاضرتي أبي الرقراق**، ط2، منشورات الخزانة العلمية، سلا، 1989، ص 33.

([4]) سعيود، **الأسرى المغاربة**، مرجع سابق، ص 105.

([5]) نفسه.

2-ب معنى القرصنة البحرية:

تعتبر اعتداءات البحارة واستيلائهم على السفن التجارية وغيرها، من أقرب وأسهل الوسائل للربح، فليس هناك ضوابط ولا قوانين ولا أخلاقيات حددت شروط العمل والنشاط البحري خاصة خلال العهد العثماني[1]، وقد نتج عن ذلك مصطلحات نسبية دالة أبرزها القرصنة البحرية، وهذا المصطلح وردت له عديد المعاني في كتابات تاريخية متعصبة وأخرى غلب عليها الطابع الموضوعي والوسطي.

ويرى في ذلك الباحث "سلفاتوري بونو" بأن القرصنة البحرية ظاهرة استوطنت البحر الأبيض المتوسط منذ القديم، والتي أتت لتضيف ثروة مكملة لتلك الموجودة في مجتمعات تحيا دائما في حدود إمكانياتها، وتحس دائما بشوكة البؤس أو الخوف من المجاعة[2].

2-ب-1 معنى القرصنة:

- لغة:

"أصله من: "ق ر ص" (القَرْصُ) بالإصبعين وبابه نصر و(قَرْصُ) البراغيث لسعها و(القُرْصُ) و(القُرْصَةُ) من الخبز. و(قَرَصَ) العجين من باب نصر قَطَعَهُ قُرْصَة قُرْصَة و(قرصَهُ) أيضا بالتشديد للتكثير. و(قُرْصُ) الشمس عيْنُهَا[3]. و(القرصان): لص البحر (مع)"[4]، (ج) قراصنة، (القرصنةُ): السطو على سفن البحار[5]. والقرصنة لفظة معربة عن اللاتينية، والتي

([1]) عبد الجليل التميمي، **" أسس العثمنة الإدارية بالإيالات المغاربية (1565-1591م) "**، السلسلة الأولى (أ)، أعمال المؤتمرات عن الولايات العربية خلال العهد العثماني رقم 12، *البحرية والطرق التجارية العثمانية*، إعداد وتقديم: عبد الجليل التميمي، ط1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، زغوان، تونس، 2000، ص-ص 199-200.

([2]) Bono Salvatore, **Les Corsaires en méditerranée**, traduction: Ahmed Somai, édition la porte, Paris, 2000, pp 13-14.

([3]) الرازي، مصدر سابق، ص 221، (مادة قَدَو).

([4]) **مع:** أي معربة، وهو اللفظ الأجنبي الذي غيره العرب بالنقص أو الزيادة أو القلب.

([5]) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، 2004، ص 726، (مادة قَرَصَ).

نقلتها عن اليونانية، ومعناها في أصلها المنقولة عنه: لصوصية البحر أو سرقة البحر، وفاعل القرصنة: قرصان[1] وهو: سارق البحر وجمعه قراصنة[2].

- **اصطلاحا:**

"إذا كان المفهوم المتعارف عليه في التآليف التاريخية الإسلامية فيما يخص الحرب البحرية ضد السفن المسيحية هو مصطلح "الجهاد البحري"، فإن المصادر والمؤلفات الأوروبية استعملت باختلاف قدر الموضوعية عدة مصطلحات تتفاوت من حيث مفاهيمها بين من يُقر بقانونية العمليات، ومن يُدرجها في خانة الإجرام"[3]. بل إن هذه المصطلحات في حد ذاتها عرفت تفاوتا لديهم[4] فاكتسب لفظ "قرصنة" (Course) مثلا صفة الحرب القانونية لدى البعض، وصفة اللصوصية المرادفة للفظ (Piraterie)[5] لدى البعض الآخر، ومن ثم تعددت صفات المجاهد البحري من "قرصان" (Corsaire) شبيه بالمتطوع العسكري البحري وكمحارب قانوني يعمل بترخيص من طرف إحدى القوات المتحاربة لمجابهة السفن التجارية للخصم، ويُنعت أحيانا بـ "قاطع الطريق"(Pirate)[6]، ولهذا فالفرق واضح بين القرصنة واللصوصية حسب قول "سلفاتوري

([1]) سعد اليمني، مرجع سابق، ص 210.

([2]) مسعود جبران، **الرائد**، ط7، طبعة جديدة ومنقحة، دار العلم للملايين، بيروت، مارس 1992، ص 627، (مادة القُرْطْ).

([3]) أميلي، **الجهاد البحري**، مرجع سابق، ص 50.

([4]) حول تفاصيل أكثر عن مصطلح القرصنة ودلالاته التاريخية واللغوية في البحر المتوسط أنظر،

-Varenne Clément, **La Piraterie dans la Méditeterranée antique: représentations et insertion dans les structures économiques**, T1, Thése Doctorat, Sous la direction: M.Pierre Moret, Université de Toulouse 2 Le Mirail, 2013, p 15, 33.

- Marie Françoise Bouret-Bérenger, **La Méditerranée, lieu d'échanges de mots : L'exemple des mots de marine XIIIe-XVIIe**, Thèse de doctorat en Lettres modernes sous la direction de: Monique Léonard, Université du sud Toulon Var, 2012, p 59 et siuvent.

([5]) إذا ما بحثنا في بعض المعاجم المزدوجة (عربي -فرنسي) أو (فرنسي -عربي) سنجد أن (Piraterie) تعني قرصنة: ما يرتكبه القرصان، أنظر، ك. شدياق، **قاموس نوبل المزدوج (عربي-فرنسي)، (فرنسي-عربي)**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011، ص 588.

([6]) أميلي، مرجع سابق، ص 51.

بونو"[1]. وبمقابل هذه المفاهيم، تُستعمل معاني أخرى مقاربة لها كصفة الخارج عن القانون (Foban) وهو المنظم " لحملات بحرية مسلحة ضد القوافل التجارية دون ترخيص قانوني من أية سلطة، ويسمى أيضا بـ "مُحصل المغانم"(Flibustier) لأن نشاطه موجه على العموم للسيطرة على خيرات الآخرين"[2].

ويُستعمل كذلك فضلا عن المعاني السابقة "مصطلح المخادع والمحتال (Ecumeur) لأن أساليبه في الإنقضاض على تلك المغانم تتسم كلها بالخدع والحيل من أجل تحقيق الهدف بأقل كلفة ممكنة"[3].

وإذا ما بحثنا في التكييف الفقهي للقرصنة البحرية سنجد أنها مرتبطة بمصطلحات عديدة أبرزها: السرقة، النهب، الاختلاس، الغصب، البغي والحرابة[4].

2-ب-2 مفهوم القرصنة البحرية:

القرصنة البحرية نوعان: القرصنة الخاصة أو الحرة وهي التي يُعبر عنها بالفعل الإنجليزي (Pirate) أما الإسم فهو (Piracy) والكلمة مشتقة من الإسم اللاتيني (Pirata) ويعني: قرصان، وقد ظل هذا الإسم ملتصقا بأعمال القرصنة الخاصة أو الحرة طيلة العصور الوسطى والحديثة ليدل على السلب والأسر من أي سفن تصادف القرصان، وتصفها المصادر العربية بلصوص

([1]) Bono Salvatore, **" Le Maghreb dans l'Histoire de la Méditerranée à l'époque Barbaresque XVIe siècle -1830 "**, *Africa : Rivista trimesrale di studi e documentazione dell'Istituto Italiano per l'Afrique e l'Oriente*, Anno 54, N°2 ,Giugno 1999, p 185.

([2]) أميلي، **الجهاد البحري**، مرجع سابق، ص 51.

([3]) نفسه، أنظر كذلك،

- La Rousse France, **Matiére Corsaire**, Grand Format Edition, 2005, p 297.

([4]) سعد اليمني، مرجع سابق، ص 217، 222. **والحرابة:** هي الخروج على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة، على وجه يمتنع المارة عن المرور، وينقطع الطريق سواء كان القطع من جماعة أو من واحد بعد أن يكون له قوة القطع وسواء كان القطع بسلاح أو غيره من العصا والحجر والخشب ونحوها لأن انقطاع الطريق يحصل بكل من ذلك وسواء كان بمباشرة الكل أو التسبب من البعض بالإعانة والأخذ، أنظر، علي بن عبد الله الملحم، **القرصنة البحرية على السفن، دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية**، رسالة ماجيستر، إشراف علي محمد حسنين حماد، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 24.

البحر والقُطاع، أما النوع الثاني فهو: القرصنة الرسمية(Corsair) باللغة الإنجليزية، و(Corsaire) بالفرنسية، وينسب قدماء المؤرخين هذا اللفظ إلى اسم جزيرة كورسيكا (Corse)، لأن سكانها اشتهروا بالإستيلاء على ممتلكات غيرهم، ويرى آخرون أن أصل الكلمة تعود إلى الكلمة الإسبانية (Corsrio) وتعني كل عمل خاص يضُر بسفن العدو التجارية مع تغاض واضح من السلطات، ومهما اختلفت القرصنة بين الرسمية والحرة فالهدف والنتيجة واحدة، ويبقى فقط أن نشير إلى أن مصطلح القرصنة الخاصة (Pirate) يعود في أصله إلى شرقي البحر المتوسط، وأما مصطلح القرصنة الرسمية (Corsair) فيعود إلى غربه[1].

والقرصنة البحرية عمل قديم قِدم الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، وفي مفهومها العام نجد أنها الإعتداء على السفن المخالفة بغية الإستيلاء عليها وعلى محتوياتها من سلع وأشخاص يُحَولُون للسَّبْي، وقد تقوم بها دولة أو أشخاص إما لحسابهم الخاص أو مكلفون من جهة رسمية[2]. وهو أحد النتائج السلبية التي ظهرت بعد الصراع بين الإسلام والمسيحية في البحر المتوسط، وقد مارس الأوروبيون هذه المهنة منذ قرون فظهر القراصنة: المالطيين، الإسبان، الفرنسيين، التوسكانيين، الإنجليز...وغيرهم، وتأثرت كثيرا منطقة بلاد المغارب من هذه الظاهرة[3]. وهي أيضا "الإستيلاء على ما يحوزه الطرف الآخر من بضاعة تجارية وأموال منقولة ورجال عاديين أو سياسيين وحتى عسكريين ونساء وأطفال، وتملُّكها دون أي رادع في ذلك"[4].

وعُرِّفت القرصنة البحرية كذلك بأنها سلب أو عنف مرتكب مع شهر السلاح ضد السفينة أو طاقمها أو مسافريها أو حمولتها من قبل طاقم السفينة أو طاقم سفينة أخرى، وتماثل جريمة القرصنة البحرية التصرفات التالية: عصيان مع الإستيلاء على السفينة، تسليم السفينة للعدو،

([1]) بشير، مرجع سابق، ص-ص 19-20.

([2]) عشي، مرجع سابق، ص 472.

([3]) Boubaker Sadek, **La Régence de Tunis aux XVII siècle, ses relations comerciales avec les Ports de l'Europe méditerranéenne, Marseille et Livourne**, Publication de la R.H.M et C.E.R.O.M.A, Zaghouan, Tunis, 1987, p 43.

([4]) التميمي، **أسس العثمنة**، مرجع سابق، ص-ص 199-200.

ملاحة بدون صفة على سفينة مجهزة بأسلحة حربية، أعمال عدوانية تحت راية علم مزور[1]. بينما يرى المؤرخ "بروديل" أن القرصنة حرب مشروعة تتم بواسطة بيان صريح أو ترخيص يتم بموجبه تجهيز سفينة حربية لها قوانينها وأنظمتها وعاداتها، فهي ليست عملا خاصا بل هي عمل دولة مرتبط بنشاطها الاقتصادي، حيث أن هذا النشاط البحري غير مرتبط بأشخاص ولا جنسيات محددة، فهو نشاط ممارس من طرف أشخاص ذو ديانات وأصول متعددة[2].

2-ج محاولة فك الإرتباط بين الجهاد البحري والقرصنة البحرية:

شكَّل العالم المتوسطي مجالا لصراعات مستمرة بين كيانات متجاورة ومتحاربة، وتبرير اللصوصية البحرية يعني ترتيبها ضمن فئة قريبة منها، غير أنها موصوفة بالنبل وهي القرصنة، لكن ثمة فارق له أهميته وهو أن القرصنة لصوصية عتيقة ترسخت في مجالها بعرفها ومستوياتها وحواراتها المتكررة[3].

ولقد كانت إيالة الجزائر من أهم الدول التي قامت ونشأت على القرصنة خلال العهد العثماني، كما صُنفت وأُعتبرت أقوى الدول التي تعاطت هذا النشاط، غير أن الواقع في حوض البحر المتوسط كان عكس ذلك، ففي الجهة الشمالية منه "كان هناك أكثر من جزائر مسيحية كمالطة،

([1]) جيرار كورنو، **معجم المصطلحات القانونية**، تعريب: منصور القاضي، ج2، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص 1273. ويُعرفها محمد ماكامان أيضا على أنها: "عمل عدواني بحري من قبل سفن مسلحة على مراكب بحرية مدنية، فتستولي على السلع وتستعبد المسافرين أو تتاجر فيهم بالمساومة في فدائه، ويشترك في هذه العمليات لصوص البحر (Pirates) الذين يعملون لحسابهم الخاص مع القراصنة المُرخصِ لهم من طرف حكومتهم باصطياد مراكب خصمهم"، أنظر، محمد ماكامان، **الرحلات المغربية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر للهجرة الموافق للقرنين السابع عشر والثامن عشر**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، مطبعة الأمنية، الرباط، 2014، ص-ص 354-355.

([2]) Braudel, **La Méditerranée**, Op.cit, T2, pp 619-620.

([3]) هلايلي، بوجلال، مرجع سابق، ص-ص 570-571.

بيزا وليفورن"[1]، وعليه فإن القرصنة لم تكن حكرا على الجزائر والدولة العثمانية فحسب، بل كانت كل الأمم المتوسطية تقريبا ممارسة لها[2].

فتناولت العديد من الدراسات التاريخية الأوروبية مسألة القرصنة البحرية وربطوها بمصطلح اللصوصية، وما ميزها هو جعلها كعنوان لأعمال البحرية والبحارة الجزائريين خلال العهد العثماني، وجاءت هذه الأوصاف كأحد الأساليب الذي اعتمدته الكنيسة البابوية لتغطية أعمال الحروب الصليبية في العصور الوسطى، فالجزائر احدى دول بلاد المغارب وقد كان لها نفوذ متوسطي جعلها توصف في عديد كتابات الأوروبيين المعاصرين للفترة العثمانية أو الحاليين بأنها "وكر للصوصية البحرية والقرصنة"، لكن ما مارسته الجزائر كأي دولة بحرية في الشرق والغرب من القرصنة كان في إطار الشرعية الدولية التي حددتها مختلف القوانين البحرية التي كانت خلال العهد العثماني وخاصة المعاهدات والإتفاقيات[3].

وإن الصراع المسيحي–الإسلامي كان العنصر المميز في علاقات دول المغرب ودول أوروبا، فالقرصنة في هذا المجال البحري كانت تشرف عليها الدولة عن كثب وتضبطه بقوانين وأعراف معلومة، وهو ما ميز أعمال ونشاطات بحارة بلاد المغارب، لكن الملاحظ هو خوصصة القرصنة البحرية في عديد الفترات من قبل الدولة الجزائرية، عكس البحريات الأوروبية التي كانت تابعة مباشرة للدولة. وفي هذا الشأن "طغى النشاط القرصاني الأوروبي في المتوسط خلال حروب الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية، وتكبدت الجزائر من جراء ذلك صعوبات ومشاق باضطرارها بحكم المعاهدات التي أبرمتها مع الدول الأوروبية باستقبال قراصنتها في موانئها وتحمل المشاكل والصعوبات الناجمة عن ذلك في مثل هذه الظروف". وقد ارتبط النشاط القرصاني بالبحر المتوسط بـ "الجزية الإلزامية" أو ما يسمى بـ "الإتاوات البحرية" والتي هي "عبارة عن تعهد من

([1]) بروديل، **المتوسط**، مرجع سابق، ص 151، راجع أيضا، إبراهيم سعيود، **" القرصنة المتوسطية خلال الفترة الحديثة، القرصنة الإيطالية نموذجا "** ، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، قسم التاريخ، المركز الجامعي غرداية، العدد 11، 2011، ص 145، 162.

([2]) بروديل، مرجع سابق، ص 152.

([3]) قنان، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ص–ص 295–296.

طرف هذه الدول (الأوروبية) ببيع كمية من الأسلحة والمعدات العسكرية سنويا أو على فترات للجزائر، وإن هذا التعهد حوَّلته دعاية الدول الأوروبية المتوسطية التي لا تزال متمسكة بالحضر البابوي الذي يقضي بعدم بيع الأسلحة والعتاد العسكري للدولة الإسلامية إلى جزية"[1].

فأصبح تصاعد عمليات القرصنة ملحوظا في الجزء الغربي للمتوسط، خاصة بعد طرد فرسان القديس يوحنا من جزيرة رودس سنة 929هـ/1523م[2]، ومن ثم استقرارهم بجزيرة مالطا، وجعْلِها مركزا لعملياتهم ضد التجارة الإسلامية وخاصة المغاربية[3]، ومن جانب آخر فإن التوسع العثماني غرب المتوسط اعتمد بشكل كبير على سواحل شمال إفريقيا، وبدعم قواعدها هناك للهجوم على السواحل الخاضعة للنفوذ الإسباني، وأصبحت القرصنة خلال القرن 10هـ/16م تُدعم وتُثار من قِبل المدن التي ترغب في أن تصبح مدنا تجارية مركزية، إضافة إلى تطوير نفسها لتكون مراكز حقيقية للنشاط الماركنتيلي[4].

وقد كان في الجانب المغاربي في غرب المتوسط دويلة صغيرة تسمى "إمارة بورقراق" بمدينة سلا المغربية[5]، "وكان في داخل حدود هذه الإمارة تشكيلة متنافرة من المتمردين والمنشقين جاؤوا

([1]) قنان، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ص 295، 298.

([2]) حول تفاصيل فتح جزيرة رودس من طرف العثمانيين أنظر، خلف بن دبلان بن خضر الوذيناني، **الفتح العثماني لجزيرة رودس (929هـ/1523م)**، سلسلة بحوث الدارسات الإسلامية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 1997.

([3]) Amine. M, **Le Commerce**, Op.cit, pp 119-120.

([4]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 54. **والماركنتيلية:** تنسب إلى أصل الكلمة مركنتي الإيطالية: أي تاجر، وهي نظام ونشاط اقتصادي وتيار فكري ظهرت بوادره في القرن 9هـ/15م واستمر حتى القرن 12هـ/18م يقوم على تعزيز ثروة الدولة من ملكيتها من الذهب والفضة، وتوجيه اقتصاد الدولة بخلق صناعات محلية لضمان مواجهة المنافسة الخارجية، للمزيد عن هذا الفكر الاقتصادي، أنظر، حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، ط1، دار الشروق، بيروت، 1995، ص-ص 35-36.

([5]) حول تفاصيل أكثر عن قراصنة سلا المغربية راجع، عز المغرب معنينو، **مدينة سلا ما بين نهاية القرصنة وبداية الحماية: من القصف إلى الاحتلال 1851-1912م**، أطروحة دكتوراه، إشراف عبد المجيد القدوري، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 2004، أنظر أيضا،

- Leila Maziane, **Salé et ses corsaires (1666-1727)**, doctorat Sous la direction: André Zysberg, Univesité de Caen, 1999.

من شمال أوروبا وقراصنة دوليون يعملون في إطار تحالف مع "الهورناشيروس" (Hornachos) والأندلسيين، وهما مجموعتان من المغاربة المنفيين الذين تم نفيهم بالقوة من بلادهم بجنوب إسبانيا. وكانت سلا وفقا لما ذكره أحد الملاحظين ملاذا للأوغاد، وكرا للصوص، وعاء للقرصنة، وملتقى للمنشقين وحصنا كئيبا للأسرى المسيحيين المساكين"[1]، فسلا المغربية كانت أهم مقر متوسطي للقراصنة المغاربة وكان بها مجلسا يُسيّر هذه الإمارة يتكون من 14 قرصانا بحريا ومن أبرزهم "مراد رايس"[2].

وقد اتخذت إسبانيا المسيحية حجة انطلاق أعمال عدوانية من سواحل الجزائر للقيام بهجمات تحرشية على أغلب سواحلها وتم احتلال جلها فيقول " آبي بورجس" عن ذلك: "إن العالم المسيحي يدعم فكرة تدمير وكر الفساد، أين يحلق يوميا لصوص القرصنة يدمرون السواحل الإسبانية، البروفانس وإيطاليا ويحملون الرجال والأطفال لبيعهم في الأسواق الإفريقية"[3]. وقد ورد في رسالة مؤرخة في 12 نوفمبر 1529م من نائب مملكة بلنسية إلى إمبرطور إسبانيا: " لقد أعلمت جلالتكم عن طريق البريد عن الحالة التي تعيش فيها المملكة، خصوصا بسبب المحن التي تصيبها من جراء العمليات والتخريبات وأعمال النهب، التي يقوم بها الأتراك أعداء عقيدتنا الكاثوليكية...إنهم أخذوا سكان القرى التابعة لبارونة برسنت(Barcent) وسيد هذه القرية وكل الموريسكيين القاطنيين بمورلة في مقاطعة أوليقا"[4].

واعتبر الباحث "ناصرالدين سعيدوني" أن " الجهاد البحري في الجزائر رد فعل مباشر على التهديدات المسيحية التي اتخذت إثر سقوط الأندلس في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي شكل حملة صليبية يباركها البابوات بروما وتزكيها الحكومات الأوروبية"، ويضيف في هذا الشأن أنه" لولا تدخل الأخوين خيرالدين وعروج بربروسة ومن ناصرهم من أتراك وأندلسيين وأهالي البلاد

([1]) بالطيب، مرجع سابق، ص-ص 51-52.

([2]) نفسه، ص 53.

([3]) Bargés Abbe (J-J) , **complétement de l'Histoire des Beni Zeiyan**, Ernest Loroux Libraire-éditeur, Paris, 1837, p 405.

([4]) مروش، **دراسات عن الجزائر**، مرجع سابق، ج2، ص 89.

لتغير الطابع الحضاري لبلاد المغرب العربي ولَنَفَّذ الإسبان مخطط "الريكونكيستا" ولعرفت الأقطار الإسلامية بشمال إفريقيا نفس مصير الأندلس...واعتبر بحق أن الجهاد البحري الجزائري أو كما يسميه الأوروبيون "قرصنة" هو عمل شرعي وحق مشروع في الدفاع عن النفس"[1]، فالجهاد البحري أدى إلى خلق توازن دولي بين ضفتي البحر المتوسط، كما أن تزعُّم الجزائر له مغاربيا منذ القرن 10هـ/16م، أدى إلى توحيد صفوف مسلمي هذه المنطقة، واستحقت تسمية "دار الجهاد"[2]، فالأنشطة المعادية لفرسان القديس يوحنا ضد مصالح الإيالات المغاربية جعلت من مبدأ الدفاع عن النفس وعن المصالح ضرورة لدفع الأخطار المسيحية عن أراضيها[3]، وعن ضرورة الدفاع عن الذات بنفس السلاح المتمثل في الغزو البحري، يقول الشاعر "أبي محمد القاسم بن عبد الله التميمي":

"إذا كان لا ينـــجيك أنك هارب فلـــم يبق غير أنـــــك هاجـم
وطيب حياة المرء في عز موتـه وما الموت إلا أن تـهون الكرام"[4]

وبهذا " نتجت فكرة تجهيز سفن القرصنة في الجزائر عن الرغبة في الإنتقام وكان لا بد أن تتسم مثل هذه الإستعدادات بالعنف والضراوة ضد الإسبانيين الذين تشكو منهم هذه الشعوب أكثر من أي أمة أجنبية أخرى، وفيما بعد سوف تستعمل هذه السفن في تصفية النزاعات الدينية"[5].

ولقد اندرجت نشاطات البحرية الجزائرية في البحر المتوسط ضمن معادلة البقاء والإستمرارية الدولية، وما ميز إيالة الجزائر بعد 986هـ/1580م أن قرصنتها البحرية أصبحت حركة منظمة عن باقي الإيالات المغاربية، ففي حوض المتوسط أصبحت "كل الدول تمارس القرصنة ضد أعدائها وكانت بعض الدول وبعض المدن المسيحية والإسلامية جعلت من اختصاصها ممارسة

([1]) سعيدوني، البوعبدلي، مرجع سابق، ص-ص 43-44.

([2]) سعيدوني، **ورقات جزائرية**، مرجع سابق، ص 134، 136.

([3]) أمين. م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص 14.

([4]) إبراهيم جدلة، **" إفريقية والغزو البحري في العصر الوسيط من القرن 4هـ/10م إلى القرن 10هـ/16م "** ، *مجلة البحث العلمي*، السنة الإحدى والثلاثون، جامعة محمد الخامس، الرباط، العدد 45، 1998، ص 59.

([5]) حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 79.

القرصنة بشكل دائم، وتميزت الجزائر مثل مالطا بأنها جعلت من القرصنة محور نشاطها البحري"[1].

وإن تسليط الكتابات الغربية (رحالة، قناصلة، أسرى، تجار ورجال دين...وغيرهم) جل أقلامها وملاحظاتها على أن ما يقوم به الأسطول الجزائري في البحر المتوسط هو نشاط شاذ وغير شرعي وتحاربه أغلب الأعراف الدولية، فهذه نظرة أحادية سببها تغذية جل تقارير القناصلة ورجال الدين القائمين على عمليات إفتداء الأسرى المسحيين، ووصل ببعضهم إلى وصفها بعش ووكر اللصوصية البحرية[2].

وإن الموازنة البسيطة بين ممارسة الأوروبيين والجزائريين للقرصنة في البحر المتوسط ستجعلنا نقتنع بأن كُتَّاب أوروبا حول القرصنة الجزائرية وقولهم بأنها منافية للإنسانية ومخالفة للعدالة الاجتماعية، هو رأي غير موضوعي ويميل بعض الشيء إلى التعصب والتشدد التاريخي[3]، فممارسة البحارة الجزائريين للقرصنة كانت تتماشى مع الظروف التاريخية والقوانين الاجتماعية والاقتصادية السائدة في ذلك الوقت، واتخدت أوروبا من القرصنة حرفة لجمع رؤوس الأموال من الشعوب المغلوبة ثم إنفاقها في تطوير اقتصادها الصناعي والزراعي، وعندما انطلقت صناعتها أخذت تقلل شيئا فشيئا من القرصنة ومن تجارة العبيد، وتتوجه إلى الصناعة والتجارة أو الكسب الإنساني، وبالمقابل نجد أن البحارة الجزائريون ظلوا يوجهون اقتصاد الدولة نحو البحر وجعلوها تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد البحرية من غنائم القرصنة، وأهملوا بذلك الصناعة وعزفوا عن التجارة ما عدى تجارة الأسرى المسيحيين، "واعتنوا بالقرصنة التي ظلت أطيب حرفهم وظل

([1]) مروش، **دراسات عن الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص 70.

([2]) أمين. م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص-ص 43-44.

([3]) أشار الباحث "محمد أمين" إلى الرصيد الأرشيفي الذي تركه "ألبير دوفولكس" كمحاولة منه للتعريف بالحياة الاقتصادية والاجتماعية في إيالة الجزائر خلال القرن 12هـ/18م، فقام بوصف حالة الفرنسيين المقيمين وقال بأنهم " الشجعان الذين تحملوا مهام رسمية أو اشتغلوا بالتجارة في بلد متوحش حيث كانت حياتهم وحريتهم وأمتعتهم عرضة للتطرف والعنف واللصوصية والإستبداد"، وهذا الوصف هي احدى حالات العصبية واللاموضوعية، وما يمكننا الإجابة عليه هو التساؤل الآتي: كيف لأشخاص واجهوا ظروف قاسية بالإيالة ومازالوا يتوافدون تباعا في قوافل للممارسة مهامهم كممثلين سياسيين لفرنسا أو التجار لممارسة تجارتهم بالجزائر؟"، راجع، نفسه، ص-ص 201-202.

الرياس أساس موردهم والمسيحية ظلت ألد أعدائهم"[1]، "وكان لحكام الدول الأوروبية اليد الطويلة في مساعدة وتشجيع القرصنة الأوروبية، ومدينة الجزائر سلكت هذا السبيل في عهد الأتراك وهي مضطرة لمجاراة حياة العصور الوسطى"[2].

وما ميز هذا النشاط البحري هو المعاملة بالمثل، ففي إحدى المراسلات المؤرخة في أوت 1687م بين الداي "حاجي حسين ميزومورتو" (1089-1094هـ)/(1683-1688م) والدوق "دومارتمارت"، أنه رغم اتفاقيات الصداقة والسلم بين الجزائر وفرنسا إلا أن بعض سفن رياس البحر الفرنسيين مارست اللصوصية البحرية على سفن جزائرية ويقول فيها: "...سيدي المحترم، إن مثل هذه الاتهامات الخاصة باللصوصية كانت تطلق علينا قديما، وهاهي اليوم والحمد لله قد أصبحت من نصيبكم متنقلة منا إليكم، افعلوا إذن ما تشاءون إلا ذلك العمل الذي يجعلكم تستسلمون فيما بعد..."[3].

وعن القرصنة المتوسطية أيضا، أشار الرحالة "هنري دونان"[4] في احدى مؤلفاته التاريخية إلى رأي ونظرة موضوعية ومتوازنة وذا قيمة تاريخية -حسب اعتقادي- بقوله: "إن تونس بصفة عامة لم تكن تمارس القرصنة مثل الجزائر وإذا كان لها بعد مدة بعض القراصنة فذلك للدفاع الشرعي ضد المسيحيين الذي كانوا أشد بربرية في ذلك العهد من الأفارقة، بما أن القرصنة كانت أيضا مهنة لدى القبرصيين والكتلان وسكان البندقية وصقلية وبترا (يقصد بيزا) وجنوة"[5].

([1]) حليمي، **دراسة في جغرافية**، مرجع سابق، ص 176.

([2]) نفسه، ص 39.

([3]) بلانتيت، **مراسلات**، مصدر سابق، ج2، ص 18، 20.

([4]) **هنري دونان:** رحالة سويسري استقر بتونس سنة 1264هـ/1858م وله مؤلفات عديدة أهمها " مذكرات عن الإيالة التونسية"، مؤسس الصليب الأحمر الدولي، عرف بمواقفه الإنسانية العديدة.

([5]) هنري دونان، **الإيالة التونسية سنة 1858م**، ترجمة وتعريب: محمد فريد الشريف، المطبعة العصرية، تونس، 2012، ص-ص 16-17.

وعلى العموم، فإن القرصنة في المتوسط سواء المغاربية أو الأوروبية ضربت مصالح الطرفين نظرا للخسائر المادية والبشرية، وفقدان الأمن في البحر المتوسط بالنسبة لممارسة أعمالهم التجارية المشروعة[1].

ولهذا فإنه من الصعب التمييز بين الجهاد البحري والقرصنة البحرية، فهذا النشاط البحري كان مُمارسا من طرف تجاه الآخر، ولكن قرصنة الأوروبيين أكبر وأكثر وهذا باعتراف "دوماس لاتري" بقوله: "إنه إذا ما حاولنا البحث عمن مارس القرصنة أكثر من الآخر، الجانب الإسلامي أم الجانب المسيحي، فإنه يتبين عند إحصاء العمليات التي كان البحر الأبيض المتوسط مسرحا لها ما بين القرنين 5 -10هـ/11-16م فإن مسؤولية الجانب المسيحي في هذا المضمار أكبر بكثير من مسؤولية الطرف الإسلامي"[2].

ولهذا لا يمكن في حال من الأحوال تحميل الجزائر مسؤولية القرصنة المتوسطية في ظل أوضاع هذا المجال البحري، ولا يمكننا أن نحكم بأنها ليست طرفا فاعلا في تطورها[3]، لذلك وجب أخذ الحيطة والحذر عند دراسة القرصنة البحرية كعمل لصوصي أو دفاعي، فاللصوصية هي عصابة مسلحة تسير في البحار لمنفعتها الخاصة دون ترخيص من حكومتها، أما القرصان فهو جندي البحر المكلف دائما بالجري وراء سفن الدول المعتدية في أوقات الحرب خاصة، فليس لصا ولا خارجا عن القانون، ومراكبه هي سفن حربية نظامية[4]. "ولهذا سعت أغلب المصادر الأوروبية إلى تضخيم حجم "القرصنة البربرية"، والنتائج المترتبة عنها بشكل يصعب تصديقه،

([1]) مريم محمد عبد الله جبوده، **التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس خلال العهدين الموحدي والحفصي**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف سامية مصطفى مسعد، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، القاهرة، 2008، ص 62.

([2]) De Mas Latrie, **Relations et commerce de l'Afrique septentrionale ou Maghreb avec les nations chrétiénnes au Moyen Age**, Librairie Firmin-Didot, Paris, 1886, p 408, 411.

([3]) شويتام، **دراسات ووثائق**، مرجع سابق، ص 74، 85.

([4]) بومدين دباب، **الأسرى والسجون في مدينة الجزائر العثمانية (1519-1830م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف حنيفي هلايلي، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2007-2008، ص 61.

وعليه يجب الابتعاد عن الإدعاءات الأوروبية التي ترى في النشاط البحري للدولة العثمانية والإيالة الجزائرية ودول شمال إفريقيا عملا لصوصيا[1].

3- القرصنة المتوسطية: أوروبية مسيحية أم مغاربية إسلامية؟

3-أ الأبعاد الدينية للقرصنة المتوسطية:

اعتبرت ممارسة القرصنة في البحر المتوسط احدى السبل المختصرة للحصول على الغنائم والثروات، والتي تساهم في شهرة وشرف وقيمة القرصان سواءا كان شخصا أو باسم الدولة، وهو ما كانت إيالة الجزائر تنظِّمه بإشراف مباشر من الحكام، وممارسة الإخوة بربروس للقرصنة منذ استقرارهم بجزيرة جربة التونسية ماهو إلا رد فعل على فرسان جزيرة رودس اليونانية (فرسان القديس يوحنا) والذين كانوا يمارسون القرصنة في شرق البحر المتوسط منذ نشأتهم[2].

والقرصنة البحرية أيضا، "لم تنفصل في ظاهر حركتها ونشاطها البحري عن البعد الديني في مختلف صوره، فالقرصنة الإسلامية استحدثت شرعيتها من مفهوم النص الديني لكلمة "الجهاد"، واستندت مثيلتها المسيحية إلى الحركة الصليبية و"حروبها المقدسة" "[3]، فالجغرافية الدينية للبحر المتوسط فرضت وجود قطبين متصارعين، عالم إسلامي تزعمته الإمبراطورية العثمانية والعالم المسيحي والذي تقوده قوى أوروبا الغربية، وستجمع كما سيفرق بينهما مبدأ "الثابت" و"المتحول"، فـ"الثابت" لا يعدوا أن يكون غير المتوسط كفضاء بحري محل نزاع قديم ومتواصل بين القوى التي تريد السيطرة على أسواقه ومراكزه التجارية، و"المتحول" هي ظاهرة القرصنة في تمردها على الإعتبارات الدينية، لتنشأ بحركيتها وفعاليتها قطاعا ذا مآرب مالية عاجلة وأرباح هامة أغلبها يسير المكسب، مقترنة برباط وثيق بالنشاط التجاري المحلي والدولي على السواء[4].

([1]) هلايلي، بوجلال، مرجع سابق، ص 574.

([2]) نورالدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 48.

([3]) حول تفاصيل الأبعاد الدينية للقرصنة المتوسطية أنظر، توفيق البشروش، **جمهورية الدايات في تونس (1591-1675م)**، مجموعة أيام الناس، تونس، 1992، ص-ص 79-80.

([4]) رضا بن رجب، **يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية (1685-1857م)**، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2010، ص 311.

واعتبرت حركة الجهاد البحري الإسلامي في شرق الحوض المتوسطي منذ القرن 10هـ/16م حلقة من سلسلة حركات الجهاد ضد الصليبيين في تلك الفترة، فأينما وُجِد الإعتداء الصليبي كانت القوى الإسلامية تهب لرد الإعتداء خاصة عبر البحر المتوسط[1]. و"اتسمت أغلب الحملات الإسبانية بالأخص في الشمال الإفريقي "بالسمة الصليبية"، ولم يكن الغرض منها التوسع الإقليمي وامتداد النفوذ السياسي فحسب، وإنما كان الغرض منها موجها إلى التبشير لدين المسيح ومحاولة نشر ديانته في البلدان التي يضع الإسبان عليها أيديهم، ولم تكن لهم سياسة معينة في البلدان التي يحتلونها عدا سياسة نشر الدين المسيحي ومحاربة الأديان الأخرى بجميع الوسائل، اعتقادا منهم أن في ذلك ما يُوطِّد دعائم ملكهم ويبعدهم عن التعرض للثورات والإنقلابات"[2].

ومن جانب آخر، كان اندفاع الإسبان إلى بلاد المغارب بهدف الإقتراب من الحوض الشرقي للبحر المتوسط وامتلاك الموانئ والأسواق فيه، وأيضا لاحتكار تجارة المعادن النفيسة والتوابل التي تَرِد إليها عن طريق القوافل البرية أو عن طريق البحر الأحمر، وكذلك لمزاحمة البندقيين والجنويز الذين استغلوا أسواق الشرق الأدنى مدة طويلة واحتكروا أسواق أوروبا ببضائع الشرق[3].

وبالمقابل لذلك، كان العثمانيون يوسعون ممتلكاتهم ويتقدمون في أوروبا -بعد فتحهم للقسطنطينية سنة 859هـ/1453م- بخطوات ثابتة وكانوا يسيطرون على الحوض الشرقي من البحر المتوسط، واتبعوا سياسة نشر الدين الإسلامي في أوروبا لتوطيد نفوذهم السياسي وسلطتهم الزمنية، وأصبحوا يسيطرون على مناطق حيوية تسمح لهم بتوجيه ضرباتهم ضد الإمبراطوريات المسيحية إذْ سقطت بلغراد في أيديهم سنة927هـ/1521م ثم رودس سنة 1523م[4].

([1]) نوال حمزة يوسف الصيرفي، **الجهاد الإسلامي في شرق أفريقية في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف محمد سيد محمد، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1987، ص 154.

([2]) الباروني، مرجع سابق، ص 5.

([3]) نفسه، ص-ص 6-7.

([4]) عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694م)**، رسالة ماجيستر، إشراف مولاي بالحميسي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1984-1985، ص 3.

ولهذا فامتداد الحروب الصليبية ضد العالم الإسلامي في العصور الوسطى، أدى إلى ظهور حركات جهادية بحرية مغاربية لصد مختلف التحرشات التي تعرضت لها سواحلها، وأصبحت أغلب دول بلاد المغارب بداية العهد العثماني وحدات وكيانات سياسية قائمة على قواعد القرصنة، وتحولت أغلب مدنها (تونس، الجزائر، سلا...وغيرها) إلى مراكز جهادية[1] ورباطات بحرية[2].

وقد لعب الجهاد البحري في بلاد المغارب[3] دورا هاما في وقف المد والزحف المسيحي[4]، خاصة بعد عمليات التهجير التي تعرض لها أهل الأندلس المسلمين، وأصبح بمثابة رد فعل مشروع[5]، وكان للدولة العثمانية -بعد تثبيت وجودها ونفوذها في الحوض الغربي للمتوسط- مُهِمَّةَ رَفْعِ لواء الجهاد الإسلامي بالإيالات المغاربية ضد الصليبيين الأوربيين، وقد اعْتَبَر "خيرالدين بربروس" أن النشاط البحري حربا مقدسة ضد المسيحيين لتحرير العديد من القواعد الإسلامية في بلاد المغرب من الإحتلال الإسباني[6]، ويرى "بروديل" في ذلك أن تطور

([1]) بن رجب، مرجع سابق، ص 6.

([2]) للمزيد عن الرباطات البحرية في بلاد المغارب، راجع، ناجي جلول، **" الرباطات البحرية بإفريقية في العصر الوسيط "**، *السلسة التاريخية*، العدد 9، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1999، وأيضا أنظر، مليكة حميدي، **"الرباطات البحرية ودورها في الدفاع عن سواحل المغرب الإسلامي، مابين القرنين 1-4هـ/7-10م "**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: *النظم العسكرية في بلاد المغرب منذ القديم إلى نهاية العصر العثماني*، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، *مجلة دراسات تراثية*، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر2، العدد5، ج2، (عدد خاص).

([3]) للمزيد عن الجهاد البحري المغاربي في البحر المتوسط خلال العهد العثماني، راجع، حسن أميلي، **المغاربة والمجال البحري خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر**، أطروحة دكتوراه دولة، إشراف أحمد بوشرب، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة المحمدية، المغرب، 2002.

([4]) زكي مبارك، **" الجهاد البحري في الغرب الإسلامي، المفهوم الإسلامي والمفهوم المسيحي "**، *مجلة البحث العلمي*، السنة الإحدى والثلاثون، جامعة محمد الخامس، الرباط، العدد 45، 1998، ص 16.

([5]) عمار بن خروف، **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي**، ج2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 29.

([6]) محمد بن سعيدان، **علاقات الجزائر مع فرنسا (1070-1170هـ/1659-1756م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي غرداية، 2011-2012م، ص 44.

الإمبراطوريتين العثمانية والإسبانية خاصة خلال القرن 10هـ/16م بمثابة مأساة حقيقية للحوض المتوسطي، باعتبارهما أهم أسباب المواجهات التي عرفتها البلدان المحيطة بهذا الحوض[1].

3-ب الأَسْر في البحر المتوسط بين النظرة الإسلامية والنظرة المسيحية:

إن مسألة الإسترقاق في مناطق البحر الأبيض المتوسط خلال القرون الحديثة كانت ظاهرة اجتماعية واقتصادية مهمة، سمح بها وأقرَّها كل من الإسلام والمسيحية معا[2]، وتعتبر البرتغال الدولة الرائدة في ذلك خلال العصر الحديث، والتي دخلت في منافسة أوروبية مع هولندا وفرنسا وبريطانيا حول من يسترق أكثر من سكان إفريقيا[3].

ومن نتائج النشاط البحري لمختلف الأساطيل المسيحية والإسلامية في الحوض المتوسطي خلال العهد العثماني بروز "ظاهرة الأَسْر"، وكانت هذه العملية توجه في الغالب ضد أصحاب البشرة البيضاء أو ما يعرف بـ "الرقيق الأبيض"(White Slavery)، الشيء الذي أدى إلى بروز الصراع الإسلامي المسيحي، وأعطى بذلك شرعية لهذه الهجمات البحرية وجعلها في مركز القداسة، فالمسلمون يرون فيها جهادا بحريا أما المسيحيون فيعتبرونها حربا مقدسة[4].

وإن الحديث عن نشأة الأَسْر كان مرده سببين رئيسيين، أوله الحاجة إلى العمال على متن السفن المختلفة، والثاني هو ربح المال من خلال بيع وافتداء الأسرى[5]. ويمكن أن نرجع تطور عمليات الأَسْر خلال القرن 11هـ/17م إلى الحاجة الماسة إلى الأعداد الكبيرة من المُجَدِّفين، حيث كان العديد من الأسرى سواء المسلمين أو المسيحيين يتم شراؤهم للتجديف في السفن

([1]) Braudel, **La Méditerranée**, Op.cit, T2, p 122.

([2]) سعيود، **الأسرى المغاربة**، مرجع سابق، ص 129.

([3]) نفسه، 129.

([4]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 51.

([5]) نفسه، ص 47.

التجارية أو الحربية، فأغلب "السفن كانت تحتاج بين 150-240 مجدف، وفي بعض الأحيان قد تصل إلى ثلاثمائة مجدف أو أكثر"[1].

ولقد طُرحت إشكالية الأَسْر في المتوسط خلال العهد العثماني في عديد الكتابات التاريخية، وعولجت من طرف الأوروبيين والمسلمين على السواء كل من وجهة نظره[2]، إلا أن ما نلاحظه هو أن الأدبيات التاريخية الأوروبية حول هذه الظاهرة وفي الجزائر بالخصوص وبقية بلدان المغارب والعالم الإسلامي عموما، توحي بالإعتقاد بأن الممارسة كانت وقفا على المسلمين فقط، وأن الدول الأوروبية المسيحية لم تعرفها قط[3].

وأشار الباحث "قرباش بلقاسم" في موازنة بسيطة بين الأسير والعبد[4]، وذكر بأن "الأسير كان ذا قيمة "تبادل"، أما العبد فقد كان ذا قيمة "للإستعمال"، وإن أغلب الأسرى كان يتم شرائهم من قبل مُلَّاك السفن المشتغلين في الشرق، أما العبيد فكان يتم شرائهم من قبل مُلَّاك العبيد للعمل بالمزارع"، واستند في هذه المقارنة على ما قاله "فونتناي" (Fontnay): "أن الأسرى المسيحيين المتواجدين على سواحل المغرب الإسلامي، كانوا يتحصلون في النهاية على حريتهم عكس ذلك

([1]) Bono Salvatore," **Achat d'esclaves Turcs pour les pontificales (XVIe-XVIIe siècle)**", *R.O.M.M*, N° 39, 1985, p 79.

([2]) خليفة حماش، **" المصادر الوطنية عن الأسرى الجزائريين في أوروبا خلال العهد العثماني "**، *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية*، العددين 45-46، السنة الثالثة والعشرون، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ديسمبر 2012، ص 93.

([3]) قنان، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ص 252.

([4]) نقلا عن: قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 50. "وعرفت الموسوعة الإسلامية **العبد** (**Abd**) بأنه: المصطلح الإعتيادي لكلمة (**Slave**)، عبد في اللغة العربية حيث تخص كثيرا الرجل، أما المرأة فتلقب "بالآمة"، وكلا المصطلحين يأخذان جذورهما من اللغة السامية القديمة، وحتى التوراة تستخدم نفس المعنى. وتوظف اللغة العربية الكلاسيكية فكرة "العبد" على كلا الجنسين (الرجل والأنثى)، أما في الجمع فتوظف مصطلح "الرقيق"، حيث لا يوجد مصطلح كهذا في القرآن. ومن جهة أخرى فإن القرآن استخدم تكرارا مصطلح "رقبة"...كما استخدم مصطلح "غلام" على العبد الرجل، أما المرأة فأشار إليها بمصطلح "الجارية"، للمزيد أنظر،
- Abd, **The Encyclopedia of Islam**, V1 (A-B), Leiden, Brill, 1986.
- أما مصطلح الأسير فتعود جذوره إلى اللغة اللاتينية (Capere) بمعنى "يأخذ"، وللمزيد عن مرادفات كلمة "الأسير" أنظر، رنا صلاح طاهر طاقة، **مشكلة الأسرى بين العرب المسلمين والروم البزنطيين (132-370هـ/750-980م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف طه خضر عبيد، كلية التربية، جامعة الموصل، 2004، ص 12.

فإن العبيد السود كانوا يموتون كعبيد في المزارع"[1]. في حين نجد أن "بروديل" يرى أن العبودية كانت تعتبر سمة بارزة في العالم المتوسطي[2]، لكن ما توصل إليه في هذا الإطار أن المقارنة بين الأسير والعبد صعب تحديده خاصة خلال العهد العثماني، فالأسر في هذه الحقبة التاريخية كان يأخذ طابع "العبودية" في شكله العام، باعتبار أن الأسير كان يعامل معاملة العبد، حيث يتم في كثير من الأحيان شراؤه من أجل المصلحة الفردية، ليوجه إلى العمل في المزارع وتدبير الشؤون المنزلية وغيرها من الأعمال التي كان العبد ملزما بأدائها[3].

ولجأ العديد من الكتاب الأوروبيين إلى إخراج متلازمة تاريخية بين بلدان المغارب والقرصنة المتوسطية، فحاولوا أن يُؤرخوا لنشأة هذا العمل السلبي ونَسْبِها إلى سكان المغرب الإسلامي وخاصة البحارة الجزائريين، وهذا كله استنادا إلى عديد الأوصاف السيئة وغير الموضوعية لهم، ومن ذلك ما قاله أحد المؤرخين: "إذا كان التسامح يشجع على السرقة، فإن المغاربة هم عصارة السارقين"[4]، ووُصِف بحارة بلاد المغرب بـ"الطيور الكاسرة وعواصمهم بالمدن المتوحشة"[5]، في حين يرى "الأب دان" (P.Dan) أن القرصنة بالنسبة لبلاد المغرب بمثابة الهند أو البيرو، إذ هم يحصلون منها على الثروة دون أن يكلفهم ذلك أدنى تعب أو مشقة[6].

وعن حكم الأَسْر في الشريعة الإسلامية، وحسب عديد الآيات القرآنية فإن الإسلام حفظ كرامة الأسير ووجوب معاملته معاملة انسانية اجتماعية حسنة، فجاء في محكم تنزيله: ﴿...وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا...﴾[7]، وقال أيضا في آية أخرى: ﴿...مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿67﴾ لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ

([1]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 48.

([2]) Fernand Braudel, **The Mediterranean and The Mediterranean World in The Age of Philip II**, Vol 2, Translated From The French by Sian Reynolds, 1988, p 755.

([3]) قرباش، مرجع سابق، ص-ص 49-50.

([4]) قاسم، مرجع سابق، ص 364.

([5]) Mgr Pavy, **" La Piraterie Musulmane "**, *R.A*, Vol 2, 1857, p 337, 352.

([6]) قاسم، مرجع سابق، ص 364.

([7]) **سورة الإنسان، الآية 8.**

لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿68﴾ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿69﴾ [1]، فحسب "ابن كثير" في تفسيره لهذه السور أن الظاهر فيها قد نزلت بعد وقعة بدر، وأن الله سبحانه وتعالى عاتب المؤمنين على الإستكثار من الأسارى يومئذ ليأخذوا منهم الفداء والتقلل من القتل[2]، وجاء أيضا عن الأسرى وفديتهم في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾[3]، وقد فسرها "ابن كثير" كمايلي:" ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ...﴾ أي: إذا واجهتموهم فاحصدوهم حصدا بالسيوف، ﴿حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ...﴾ أي: أهلكتموهم قتلا، ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ...﴾ أي: الأسارى الذين تأسرونهم، ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾، ثم أنتم بعد انقضاء الحرب وانفصال المعركة مُخَيَّرون في أمرهم، إن شئتم مننتم عليهم فأطلقتم أسراهم مجانا، وإن شئتم فاديتموهم بمال تأخذونه منهم وتشاطرونهم عليه"[4]. كما ورد في السيرة النبوية العديد من الأحاديث التي تبرز لنا حكم الأسارى والسبي في الإسلام، حيث قال أبو عبيد: "جاءنا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، في حكم الأسارى من المشركين بثلاث سنن: المن والفداء والقتل"[5].

أما عن أهل الصليب المسيحيين، فقد حاولوا تعميم وتشويه صورة الإسلام ووصفه بشريعة القتل والدماء، لكن عظمة القرآن الكريم والسيرة النبوية هي عكس ذلك تماما، فحتى كتبهم السماوية "التوراة والإنجيل" والمسماة عندهم "بالكتاب المقدس"، أتت بنصوص وافية بحكم الأسارى وفديتهم وكلها مُلخصة بأحكام شريعة المسلمين بالرغم من التحريف والتزوير الذي مس كتابهم.

ومن خلال كل هذا، فدراسة المقارنة بين ما جاء في الشريعة الإسلامية (قرآن كريم وسنة نبوية) وما جاء به الكتاب المقدس في قضية الأسر والفدية، وعلى الرغم من التحريف الذي طال

([1]) **سورة الأنفال، الآيات(67، 68، 69)**.

([2]) أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت 774هـ/1368م)، **تفسير القرآن العظيم**، تح: سامي بن محمد السلامة، ج7، دار طيبة، 1999، ص 307.

([3]) **سورة محمد، الآية 4.**

([4]) ابن كثير، مصدر سابق، ص-ص 306-307.

([5]) حميد بن زنجويه (ت 251هـ/845م)، **كتاب الأموال**، تح: شاكر ذيب فياض، ج1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1986، ص-ص 292-293.

كتبهم، إلا أن أغلب ما ورد فيها في قضايا الأسارى والسبي قد فَصَّل فيه قرآننا الكريم وسيرتنا النبوية، وهذا من عظمة هذه الشريعة الحكيمة. والحقيقة أن الأَسْر والرق في الإسلام لا يعتبر عبودية بالمعنى المتعارف عليه والمفهوم لدى الناس، بل هو أسمى وأعلى مما يتصور، إنه رحمة ورفق وسماحة وعدل وإنسانية[1]، وهو الشيء الذي نريد التطرق إليه في العنصر الآتي من هذا البحث.

3-ج معاملة الأسرى المسيحيين بالجزائر العثمانية من خلال الكتابات التاريخية:

تشير موسوعة العبودية في العالم، أن حياة الأسرى المسيحيين في الجزائر، تختلف عن أولئك العبيد المسلمين المتواجدين لدى بعض الدول الأوروبية، فهم يَتلقوْن "زيارات كل فترة زمنية من قبل الآباء المسيحيين، الذين كانوا ينشطون كوسطاء لافتداء الأسرى[2] الأغنياء منهم. وأما شعائرهم الدينية فكانت تؤدى بكل تسامح، وإن "الجزائر كانت تعتبر مجتمعا متعدد اللغات والجنسيات، فيها العديد من المرتدين"[3].

ومن هذه الفئات الاجتماعية نجد الأسرى المسيحيين الذين كانوا يعاملون معاملة متباينة، وأن الغالب في مظهرها هي المعاملة الحسنة، فـ"جعفر باشا" (986-988هـ)/(1580-1582م) قام " بإزالة الحديد عنهم ومنع ضربهم أو تعذيبهم ومنحهم اللباس الجيد والغذاء الجيد، والسماح لهم بإقامة شعائرهم الدينية، وتناول الخمر"[4]. للإشارة فقد كان هناك ثلاث أنواع من الأسرى في إيالة الجزائر: أسرى الدولة (البايلك) (بعضهم يوجد في قصر الداي، أما الأغلبية فمهمتهم إنجاز أعمال

([1]) محمد بن ناصر بن عبد الرحمان الجعوان، **القتال في الإسلام وأحكامه وتشريعاته دراسة مقارنة**، ط2، مطابع المدينة، الرياض، 1983، ص-ص 184-185.

([2]) حول مهام الوسطاء من رجال الدين والتجار والقناصلة في افتداء الأسرى المسيحيين بالجزائر راجع، حفيظة خشمون، **مهام مفتديي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية**، رسالة ماجيستر في التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، إشراف كمال فيلالي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

([3]) "Cervantes, Miguel de (1547-1616)" , **The Historical Encyclopedia of World Slavery**, Vol 1, California : Junius P.Podring, p 1997 .(نقلا عن قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 217)

([4]) حليمي، **دراسة في جغرافية**، مرجع سابق، ص 269.

ومشاريع الدولة)، وأسرى الداي وأسرى الخواص، وكان من بين الأسرى أطباء، قادة بحريون وأصحاب حرف مختلفة[1].

وكثيرة هي الكتابات التاريخية الأوروبية التي تمادت وأبعدت صفة الإنسانية عن معاملة الأسير المسيحي في الجزائر خلال العهد العثماني، وهذا منطقي كون أغلب من أرَّخ لها هم القناصلة ورجال الدين والتجار وخاصة مذكرات الأسرى بعد حصولهم على حريتهم، لكن توجد عديد الروايات التاريخية التي تنفي ذلك، فـ"تيدنا" أسير باي معسكر "محمد الكبير" استطاع أن يصبح خزندارا (وكيل المال ومدير قصر الباي) ويشير إلى وضع الأسير في إيالة الجزائر بقوله: "أين هي تلك البربرية اللاإنسانية التي تنسبها معظم أوروبا لهذا الشعب الذي أنتمي إليه حاليا؟ ألا يمكن أن يكونوا إنسانيين تجاهي فقط؟ فقلت لنفسي لا، وواصلت القول: يجب على من ينسبوا إليهم ما لا يشرفهم أن يعرفوهم أولا. لأنهم لم يعيشوا أبدا معهم. وواصلت القول: أملنا أن يُعامل العبيد من الترك والمغرب الموجودون بين أيدي الإسبان والنابولتانيين والجنويين والمالطيين مثل ما يُعامل المسيحيون وهو بين أشخاص وُصِفُوا بالوحشية، وذلك من أجل كل الإنسانية"[2]. كما يمكن للأسير أيضا أن يكون كاتبا في السجن، ومن ذلك الأسير الإسباني الذي أتى على جواده إلى أحد السجون بمدينة الجزائر وأمر الأسرى بتحضير أنفسهم للقيام بمهام خارج السجن[3]. "ويذهب أحد الأسرى الإنجليز إلى أبعد من ذلك، عندما يصف كتابات الأسرى الأوروبيين باللاَّموضوعية، ومدى اندهاشه من اللاّمصداقية التي يتبعها هؤلاء الأسرى ضد الأتراك والجزائريين بالإيالة: "كل العالم المسيحي يهتف ضد الجزائريين ومعاملتهم السيئة "للعبيد" وأعمالهم التي تصل حد التعذيب لتحويلهم إلى الإسلام(Mohamatism)، لكن هذا كلام خاطئ، ووجهة نظر أنانية، فالأسرى المسيحيون في الجزائر يقترفون العديد من الأخطاء دون أي عقاب، ولا أحد منهم يجبر على عمل

([1]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 213، 230، وسيأتي التفصيل لاحقا عن أنواع الأسرى بالجزائر العثمانية في الفصل الثالث.

([2]) عميراوي، مرجع سابق، ص 56.

([3]) جيريت ميتزون، **يوميات أسر في الجزائر (1814-1816)**، تر: محمد زروال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 58.

ما لايطيق، وأكثر من هذا يتم الصفح عنهم عندما يمرضون، والعديد منهم مسرور بوضعيته، حتى أنهم لا يقومون بشراء حريتهم رغم قدرتهم على فعل ذلك"[1]، فـ"تيدنا" أسير باي معسكر زنا مع إحدى نساء المدينة، في حديقة الباي "محمد الكبير"، وفي هذه الحالة القانون واضح في مثل هذه الجرائم المحددة لعقوبة زنا أسير مسيحي بامرأة مسلمة بالجزائر العثمانية وهي الإعدام، وقرر الباي معاقبته على جرمه هذا، لكن تدخل زوجة الباي حال دون ذلك وعفا عنه[2].

ويحدثنا "توماس سميث" عن المعاملة الحسنة التي لقيها فوق السفينة الجزائرية التي أسرته في البحر الأبيض المتوسط بقوله: "فخلال فترة تواجدنا على متن السفينة، عوملنا بطريقة حضارية كتلك التي توقعناها، وأُطعمنا من نفس الطعام الذي أكله الجزائريون، الثوم، البورجون (Poor-Jhon) (نوع من السمك الأوروبي)، خبز محمر (Rusk)، أرز، وغيرها من الأطعمة"[3].

كما لقيت الأسيرات المسيحيات معاملة حسنة بالإيالة " فالنساء في الغالب لا يتم ضربهن ولا جلدهن، رغم أن الكثير منهن يتم إخفائهن في الحريم"[4]، ويذكر كاثكارت "أن إمرأة كانت معهم أرسلت فور وصولها إلى المستشفى الإسباني، حيث ستبقى هناك لغاية تحريرها"[5].

والأسرى في إيالة الجزائر كانوا يُستغلون في عديد الأعمال اليومية لدى أسيادهم، وعملا بالنظرة الإنسانية اتجاههم كان الأسير يتلقى أجرا معينا من مالكه[6]، وتتوقف قيمته عن الخدمة المقدمة ومردوده في العمل، وقد استغل بعض الأسرى ذلك وأصبحوا يشتغلون حتى خارج أوقات العمل للحصول على أموال إضافية، كما كان الأسرى المسيحيون بمدينة الجزائر يحتفلون بالأعياد المسيحية وتعطى لهم إجازة خاصة بذلك، ويقدم لهم بهذه المناسبات هدايا وتذبح لهم أبقار وشياه لإطعامهم، وتشير بعض الشهادات والروايات الأوروبية أن العديد من الحفلات الدينية المسيحية

([1]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص-ص 217-218.

([2]) عميراوي، مرجع سابق، ص-ص 98-99.

([3]) نقلا عن: قرباش، مرجع سابق، ص 221.

([4]) نفسه، ص 171.

([5]) كاثكارت، مصدر سابق، ص 22.

([6]) أندري بيسونال، **الرحلة إلى تونس**، تر: محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص 32.

أقيمت في كنائس الأسرى، وكان أغلبهم يُسرح من عمله للمشاركة في هذه الحفلات[1]. والأسير المسيحي في إيالة الجزائر إذا اعتنق الإسلام وأصبح "عُلْجًا" سيتمتع بامتيازات عديدة قد تجعله يُلغِي فكرة العودة إلى وطنه[2]، فهذا القنصل الفرنسي في الجزائر "فاليير" (Valliére) كتب في إحدى مراسلاته الرسمية إلى حكومته سنة 1187هـ/1781م "...لو كانت الإيالة تسمح باعتناق الإسلام، لأصبحت كل سجون العبيد خالية ولفقدت بذلك كميات كبرى من النقود التي تكسبها في عمليات إفتدائهم..."[3]، وأظن أن فيه بعض المبالغة في هذه المراسلة على اعتبار أن الإسلام دين تسامح وتعايش، فمن يريد اعتناقه لا يجد أدنى صعوبة في ذلك، بل يجد كل التسهيلات والترحيب الكامل.

ومن المعاملات التي كان الأسرى يتمتعون بها في إيالة الجزائر هي السماح لهم بفتح حانات الخمر خاصة داخل سجون الأسرى[4]-والتي كانت ممنوعة على جميع المسلمين- ويقول "كاثكارت" عن ذلك "...كان يُسمح للأسير في سجن جاليرا تسيير حانة في السجن، ولا يدفع سوى نصف الرسوم المقررة، وشراء حانة لعينة في السجن، هو الذي مكنني من الحصول على المال في وقت لم يكن زملائي في الأسر يملكون شيئا..."[5]، كما سُمح لهم أيضا بإنشاء مقبرة مسيحية لدفن موتاهم خارج باب الواد، فكل هذه الظروف الحسنة جعلت من بعضهم يُفضلون البقاء والإقامة في الجزائر كأسرى، على العودة إلى أوطانهم وهربا من الاضطهاد الذي يتعرضون له ومن أمثلة ذلك "حسن القورصو" و"مراد القورصو" وغيرهم[6].

ومع تعدد طرق وقوع الأوروبي المسيحي في أسر البحارة الجزائريين خاصة خلال القرن 11هـ/17م -باعتباره قرنا ذهبيا للبحرية الجزائرية كما ذكرنا سابقا- فإن عديد المصادر وُفِقت إلى

([1]) مروش، **دراسات**، مرجع سابق، ج1، ص-ص 361-362.

([2]) نفسه، ص-ص 296-297.

([3]) Marcel Emerit,**" Alger à la fin du XIII siècle "**, *R.H.M*, Juilet 1975, p 226.

([4]) بيسونال، مصدر سابق، ص 32.

([5]) كاثكارت، مصدر سابق، ص 128.

([6]) نورالدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 144.

حد كبير في وصف حالات الأسرى بالجزائر، وقيل عن الأسرى المسيحيون في الإيالة بأنهم "أحسن حالا من بعض سكان مدينة الجزائر، وكانوا لا يحملون الأغلال ولهم الحق في العوائد والغذاء الجيد...كما كانوا يُمنحون الألبسة الجيدة...وإذا أسلموا كان لهم الحق في الارتقاء إلى مناصب ضباط الجيش..."، فكيف لا و"لوجي دو تاسي"(Laugier De Tassy) قال أنه: "...يُفضل العبودية لمدة عشر سنوات بالجزائر عن الأسر لمدة سنة واحدة بإسبانيا..."[1].

وصفوة القول من كل هذا، أن الإدعاءات التي رسمتها الكتابات الأوروبية المختلفة في موضوع معاملة الأسرى المسيحيين بالجزائر خلال العهد العثماني وخاصة مذكرات الأسرى، قد أبعدت الموضوعية التاريخية وجعلت من الحقد التاريخي يُميز أغلب عناوينها، وقد أغفلت الجوانب الحقيقية لصورة معاملة الأسرى، فالعديد منهم بعد حصولهم على حريتهم بالفدية أو الهروب وغيرها من هذه الطرق، سيعمل على تدوين وتحرير يومياته التي قضاها بالجزائر –حتى وإن تميزت بحسن المعاملة– فيصفها بالمأساوية والكارثة الإنسانية، وقد شجعت الحكومات الأوروبية على نشر روايات الأسرى ذات البعد الإيديولوجي الهادف إلى تشويه صورة الجزائر العثمانية بصفة خاصة والإسلام بصفة عامة، فلنا أحد الشواهد التاريخية عن ذلك بقوله: " أتراك هذه البلاد هم أكثر إنسانية لعبيدهم، ويمكنني أنا الذي كنت في أمريكا والمشرق، أن أُؤكد بأنه يوجد بعض الخلط لدى النصارى، وأني كنت شاهدا على عدة فضاعات وحتى قسوة غير إنسانية من قِبل المسيحيين إزاء عبيدهم الزنوج، (بينما نجد) كثيرا من المؤانسة وحسن المعاملة من الأتراك لعبيدهم النصارى (المسيحيين) وأعرف أن هذه الملاحظة سينظر إليها على أنها محض افتراء وأن العديد من الأشخاص سيرفضونها"[2].

([1]) حليمي، **دراسة في جغرافية**، مرجع سابق، ص–ص 262–263.

([2]) بيسونال، مصدر سابق، ص 33.

3-د معاملة الأسرى المسلمين بأوروبا المسيحية:

كما للبر قُطاع طرق وصعاليك، فللبحر هو الآخر قُطاع طرق وهم القراصنة، حيث أن الاكتشافات الكبرى أثرت على علاقات الدول اقتصاديا، وأصبح هَمُّ الكثير منهم إلحاق الضرر بتجارة الأمم المنافسة لها حتى ولو كان ذلك أيام السلم، فأولى الدول التي اندفعت لمقاومة قرصنة بلاد المغرب هي إسبانيا لعظمتها البحرية أولا، ولو أن حربها ببلاد المغرب تعتبر مواصلة للصراع الذي بدأته منذ قرون للقضاء على الحضارة الإسلامية العربية في شبه جزيرة إيبيريا، أما ثاني قوة أخذت بخناق بلاد المغرب وسكانها بحريا فهم فرسان مالطا الذين أدخلوا الخوف وعدم الطمأنينة في نفوس سكان السواحل، وكانت مالطة تتعاون مع القوى المسيحية المطلة على البحر المتوسط مثل صقلية ونابولي والبندقية وفلورانسا وإسبانيا، فالفرنسيون متوسطيا اعتبروا من أهم المساندين والمشجعين لفرسان القديس يوحنا، "فأثَّر الخوف من القرصنة المسيحية في شعور المسافرين المسلمين في أواخر القرن 12هـ/16م، فقد اعتبر بعضهم السفر في البحر يهدد المرء بخطرين هما: الغرق أو الاستعباد"[1].

وبظهور الروح الصليبية على أغلب أعمال القراصنة الأوروبيين في البحر المتوسط واختلاطها بالمصالح التجارية لمختلف المدن الأوروبية المتوسطية[2]، وفي ظل الدعم الكامل لفرسان القديس يوحنا من طرف الكنيسة البابوية، والذين أصبحوا "يمثلون الإرهاب البحري لسفن المسلمين"، ووصف بعضهم بأنهم "يقومون بدور الشرطة في البحر الأبيض المتوسط لفائدة الدول المسيحية"، واستطاعوا "تجميع ثروات هائلة في جزيرتهم، وأصبحت الكنائس معبأة بالأواني الذهبية، والجزيرة محاطة بالحصون القوية، والسفن جاهزة للقيام بمطاردة المسلمين، ومجهزة بمجدفين مسلمين يطيرون بالسفن طيرا، كما أصبحت مالطا نتيجة ما فيها من أسرى مسلمين أهم أسواق العبيد في

([1]) قاسم، مرجع سابق، ص 364، 373.

([2]) بشير، مرجع سابق، ص 59.

البحر الأبيض المتوسط"[1]، وبهذا شكلت ظاهرة أسر المسلمين في البحر المتوسط رعبا كبيرا في أوساط مجتمعات بلاد المغارب خلال العهد العثماني.

ويشير الباحث "سلفاتوري بونو" في إحدى كتاباته التاريخية حول تهميش الكتابات الأوربية – وعن قصد- لموضوع معاملة الأسرى المسلمين في أوروبا خلال العهد العثماني: "...ولئن وُجِد في الأرض المغربية عبيد مسيحيون فلقد كان أيضا عبيد مسلمون يُقيمون داخل البلاد المسيحية، إن المعلومات عن هؤلاء قليلة في كتب مؤرخي القرون الماضية. وقد لاحظ ذلك جيقليو(Guglio) مؤرخ البحرية البابوية إذ يقول "...فيما يخص العبيد المسلمين الذين عندنا فلا يوجد مؤرخ واحد يلجأ إليه لأخذ معلومات أو إقامة مقارنات، فكلهم قد تحفظوا وسكتوا عن أشياء يعرفونها وهكذا أصبحت هذه الأشياء على مر الأيام، غامضة ومجهولة..."[2]، وهذا ما يدل على وجود دلالات قاطعة بأن الأسير المسلم بأوروبا تعرض إلى تهميش كبير في مؤلفات المؤرخين الأوربيين المعاصرين.

وورد في وثيقة يعود تاريخها إلى 24 جمادى الثانية 972هـ الموافق لـ1 فيفري 1565م وهي عبارة عن أمر سلطاني من الباب العالي إلى حاكم الجزائر تضَمن ضرورة الإستعداد لمواجهة فرسان مالطا في البحر المتوسط، كما تضمنت أيضا وصفا لأعمالهم ضد السفن المغاربية التجارية والدينية وهذا مقتطف منها: " هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة الجزائر حسن باشا: لقد تم إرسال هذه العريضة مع مصطفى باشا لإخباركم بحالة جزيرة مالطة والتي أصبحت معقلا للكفار الذين يُلحقون خسائر كبيرة وأضرارًا بالغة بالحجاج القادمين من مصر، كما يعملون على قطع طرق التجارة العثمانية في المتوسط. فالواجب الديني يدعو إلى ضرب هؤلاء الأشرار، وقد عزمت على الغزو وفتح معقل الكفار لتفادي هذا الضرر تماما على الديار الإسلامية"[3].

([1]) قاسم، مرجع سابق، ص-ص 371-372.

([2]) سلفاتوري بونو، **" العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي "**، تر: أبو القاسم بن تومي، *مجلة الأصالة*، مج 2، الأعداد (5، 6، 7)، منشورات وزراة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، 2011، ص 114.

([3]) الأرشيف الوطني التونسي، دفتر مهمة 6، ص 266.

وقد عرفت العديد من رحلات الحج عبر البحر المتوسط انطلاقا من الموانئ المغاربية، حدوث العديد من المآسي البحرية والمتمثلة في وقوع العديد من ركب الحج المغاربي في أسر قراصنة مسيحيين، حيث "أُسِر مائة حاج مغربي سنة 1053هـ(1647م)، وتم إطلاق سراحهم بالفداء. وتجددت هذه الفاجعة سنة 1168هـ (1762م)، حيث غرق مائة حاج بعدما أقلعت بهم السفينة من الإسكندرية في اتجاه تونس والمغرب"، وعرف البحر المتوسط حوادث أسر عديدة خلال القرن 12هـ/18م أبرزها أسر 29 حاجا مغربيا كانوا على متن سفينة نقل فرنسية متوجهين من الإسكندية إلى تونس على يد قرصان روسي، وتم حل هذه القضية بعد تدخل السلطان المغربي فأطلق سراحهم[1]. وتبرز لنا أهمية الأسرى المسلمين في أوروبا في ذلك الرد الذي قام به الملك المغربي مولاي إسماعيل عندما قدم له القنصل الفرنسي "أمان"(Amane) سنة 1034هـ/1628م مجموعة هدايا وقال له: "لو حملت لي أسيرا واحدا من رعيتي الموجودة بفرنسا، لفضلته على كل أموال الدنيا"[2].

فالأسير المسلم في أوروبا كان يُعامَل معاملة سيئة مقارنة بنظيره المسيحي في إيالة الجزائر، وقد " أُجبروا على التخلي عن دينهم، وكُبِّلوا بقيود حديدية وكُويوا بالنار، واستُخدموا في الأعمال الشاقة، وبإيجاز كانوا في حالة يُرثى لها"[3]، وكثيرا ما كان الأسرى المسلمون في أوروبا يموتون وبأعداد كبيرة نتيجة الأعمال الشاقة التي كانوا يقومون بها لدى أسيادهم المسيحيين، وقد قدم لنا الباحث "مولاي بالحميسي" بعض التفاصيل عن حالات وفيات لأسرى جزائريين نذكر منها:

-" قارة حسن بن مصطفى، أُسِر سنة 1669م توفي في المستشفى في 18 ماي 1689م.

- أحمد بن مبارك الجزائري، أُسِر سنة 1664م وتوفي في المستشفى في 8 أكتوبر 1709م.

([1]) ماكامان، مرجع سابق، ص-ص 148-149، 356.

([2]) عز المغرب معنينو، **" قضايا الأسر، أسرى الجهاد البحري في الرحلة السفارية " الصورة المقننة للآخر" "**، ندوة المغرب والمسلمين، المؤتمر الدولي الأول، الدوحة، 2010، ص 12.

([3]) حليمي، مرجع سابق، ص 269.

- عمار بن يوسف من شرشال، أُسِر سنة 1672م، وتوفي في المستشفى في 10 أفريل 1696م"[1].

ويشير "سلفاتوري بونو" إلى أن معاملة الأسرى المسلمين الذين كانوا يشتغلون كمجدفين في السفن المسيحية الإيطالية سيئة للغاية بقوله: "في سنة 1628م كتب العبيد المسلمون الذين كانوا يعملون كجدافين في السفن البابوية إلى الأسقف المسيحي المقيم بالجزائر الذي كان رئيس البعثات الكاثوليكية هناك، يتذمرون من حرمانهم من بعض الأشياء التي لهم الحق فيها بترخيص من البابا. وقد أسرع هذا الأسقف بتبليغ شكواهم إلى سلطات روما، طالبا منهم تلافي الأمر لدفع ما عسى أن يحدث من ردود فعل في الجزائر"، وعن التضييق على مختلف أعمال المسلمين يضيف محدثنا مستطردا بقوله: "ومن المفيد أن نبين مظهرا آخر لحياة العبيد المسلمين بإيطاليا. فقد كان في استطاعتهم أن يحصلوا على رخص تسمح لهم بممارسة بعض الأعمال الصناعية والتجارية..."[2].

كما استولت بعض السفن الأوروبية المسيحية في ماي 1675م بالقرب من القل على سفينتين جزائريتين، تحمل 22 جزائريا توجهوا بهم إلى مالطا، وفي نفس السنة أيضا تمكن بحارة من إيبيزا من الإستيلاء على سبعة سفن جزائرية تحمل 80 أسيرا جزائريا[3] ويؤكد لنا " مولاي بالحميسي" أنه في سنة 1117هـ/1711م استولى بحارة مالطة على سفينة جزائرية بها أكثر من 240 جزائري، وفي سنة 1151هـ/1745م أُسِر 325 بحار جزائري وجرح 80 آخرين بعد معركة بحرية للسفينة الجزائرية دانتزيك ضد سفن حربية اسبانية[4].

ويشير "الغساني" في رحلته (1096-1097هـ)/(1690-1691م) التي قادته إلى إسبانيا بتكليف من قبل الملك المغربي "مولاي إسماعيل" لإفتداء الأسرى المسلمين أنه: "...عندما وجدوا

([1]) Moulay Belhamissi, **Les Captifs Algériens et l'Europe Chrétienne**, Entreprise Nationale de Livre, Alger, 1990, p 17.

([2]) سلفاتوري بونو، **العلاقات بين الجزائر**، مرجع سابق، ص 115.

([3]) Belhamissi, Op.cit, p 20.

([4]) Ibid, pp 22-23 .

انعدام الكتب، أو تعذر حالها أن يجعلوا عوضها كمال ألف أسير من المسلمين، وحالوا ترك بعض الآلاف..."[1]، أي أن عملية فدية الأسرى المسلمين بإسبانيا كانت تتم أحيانا بمقايضتهم بمجموعة كتب، وهي دلالة واضحة على الأعداد الكبيرة للأسرى المسلمين بهذه الدولة الأوروبية.

وعن الانعكاسات الاجتماعية السلبية للأسير الجزائري في أوروبا إن طالت فترة أسره وغيابه عن أهله وبيته، ورد في احدى وثائق سجلات المحاكم الشرعية، "حالة الأسير محمود بن علي شعوة، التي تعود لسنة 1192هـ/1777م، فبعد عودته إلى الجزائر وجد أن القاضي كان قد طلق زوجته، وأن ممتلكاته أُخِذت منه"[2].

كما ورد في حالة أخرى، رسالة من أسيرة مغربية بمالطة عام 1204هـ/1798م تدعى "فاطمة بنت محمد بن عبد الرحمن الشريف" إلى السلطان المغربي "مولاي سليمان" وفيها تشكو معاملة البحار المالطي الذي أسرها هي وزوجها وخادمهما،" فوصل به الأمر إلى ضربها على بطنها وهي حامل في الشهر السادس تقريبا وأسقط لها جنينها، ومقابل لذلك أنكر القرصان المالطي هذا الفعل بشهادة مزورة، لكن حاكم مالطة أرسل أربع أطباء وقابلة فتم معاينتها وتأكد من إجهاض جنينها بعد ضربها، فأمر بنقلها إلى منزل آخر"[3].

ومن المكائد التي كان القراصنة الأوروبيون يقومون بها لأسر سكان سواحل بلاد المغارب، هو التنكر في زي سفن تجارية صديقة، ففي حادثة تاريخية أوردها لنا "بيسونال"، أن مركبا يحمل العلم الفرنسي أرسى في ساحل قرية "قاريا" (Garia) غير البعيدة عن الساحل التونسي، "فأرسلت قاريا إلى الأرض مدعية شراء بعض المؤونة، فاشتروا وتظاهروا بأنهم سيدفعون السعر المطلوب، ولم يشك العرب في أي مفاجأة، معتقدين بأن المسيحيين أناس أحرار. وطلب منهم البحارة التحول

([1]) محمد الغساني الأندلسي، **رحلة الوزير في افتكاك الأسير (1690-1691م)**، تح: نوري الجراح، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبوظبي، 2002، ص 85.

([2]) الأرشيف الوطني الجزائري (بئر خادم)، سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 33، وثيقة رقم 02، سنة 1192هـ، وقد نشرها الأستاذ حماش (خ) في مقال له في المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، للمزيد حول مضمون هذه الوثيقة راجع، حماش، **المصادر الوطنية**، مرجع سابق، ص 116، 122.

([3]) بوعزيز، **المراسلات**، مرجع سابق، ص 214.

(معهم) إلى السفينة لاستخلاص مستحقاتهم، وبحسن نية ركب معهم هؤلاء إلى هناك وما إن وصلوا حتى أقلع المركب وأخذهم عبيدا، ومنذ ذلك الحين، أصبحوا يرون في كل المراكب التي تصل إلى هذا الشاطئ بمثابة سفن قرصانية"[1].

وقد اختلفت الكتابات التاريخية في تقديراتها العددية للأسرى المسلمين في أوروبا، فـ"روبيرت دافيس" يقول بأنها "حوالي مليون مسلم تم أسرهم في منطقة المغرب الإسلامي"، في حين يرى "سلفاتوري بونو" بأن "حوالي مليوني مسلم على الأقل نقلوا إلى السواحل المسيحية الأوروبية"[2]، ففرسان مالطة تمكنوا لوحدهم من "أسر حوالي ألف أسير مسلم فيما بين (1186-1204هـ)/(1780-1798م)"[3]، وأدى ذلك إلى خوف كبير لدى سكان سواحل بلاد المغارب في نهاية القرن12هـ/18م.

ومن جانب آخر، ولتقريب بعض وُجُهات النظر التاريخية الخاصة بتعداد الأسرى المسلمين في أوروبا، قدَّم لنا "أرتورو مورقادو قارسيا" (Arturo Morgado Garcia)[4] في دراسة أرشيفية قيِّمة إحصاءا لعدد الأسرى المسلمين الذين بيعوا في أسواق قادش الإسبانية في الفترة الممتدة بين سنتي (1056-1156هـ)/(1650-1750م)[5] وهي المبينة في الجدول التالي:

([1]) أندري بيسونال، مصدر سابق، ص 110.

([2]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 170.

([3]) الأرقش (وآخرون)، مرجع سابق، ص 216.

([4])**"أرتورو مورقادو قارسيا"(Arturo Morgado Garcia)**: أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب والفلسفة بجامعة قادش الإسبانية، له عديد الدراسات حول التاريخ المغاربي خلال الفترة العثمانية.

([5]) Arturo Morgado Garcia, **" El mercado de esclavos en el Càdiz de la Edad Moderna (1650-1750) "**, *Tiempos Modernos*, Vol 6, N°18, 2009, p 08.

جدول رقم 08:

"عدد الأسرى المسلمين الذين بيعوا بأسواق قادش الإسبانية (1056-1156هـ)/(1650-1750م)"

السنوات / أصل الأسير المسلم	1650 1655	1660 1665	1670 1675	1680 1685	1690 1695	1700 1720	1725 1750	**المجموع الإجمالي للأسرى**
بربري	24	82	84	56	40	/	/	**286**
عربي	124	233	329	69	11	8	4	**778**
تركي	1	11	6	11	58	21	1	**109**
المجموع	**149**	**326**	**419**	**136**	**109**	**29**	**5**	**1173**

يوضح لنا هذا الجدول أعداد الأسرى المسلمين: "برابرة" (Berberiscos)، "عرب" (Moros)، "أتراك" (Turcos)، والذي وصل مجموعهم إلى 1173 أسيرا بيعوا كلهم في أسواق النخاسة بقادش الإسبانية في فترة ما بين (1056-1156هـ)/(1650-1750م)، حيث أن أغلبهم كانوا من أهالي بلاد المغارب "بربر وعرب" بمجموع 1064 أسيرا، ويبدو من الوهلة الأولى أنهم من سكان السواحل والذين وقعوا في الأسر نتيجة الغارات المتواصلة من السفن الإسبانية، بينما سجلنا حوالي 109 أسير فقط تركي في الفترة المذكورة وهو ما يدل على أنهم كانوا بحارة في مختلف البحريات العثمانية في الحوض المتوسطي وأُسِروا نتيجة صدامات وحروب بحرية.

ومهما اختلفت الآراء التاريخية بخصوص القرصنة المتوسطية في منشأها واستيطانها الجغرافي، فإنها تعتبر القاسم المشترك بين ضفتي البحر المتوسط خلال العهد العثماني، والفصل في انتمائها الجغرا-تاريخي صعب جدا، لكن العديد من الدلائل تشير إلى أن الأوروبيين المسيحيين هم السباقون إلى ممارستها متوسطيا، وإذا قمنا بإسقاط زماني ومكاني في الفترة التي

نحن بصدد دراستها سنجد أن إسبانيا هي الدولة الأوروبية الراعية للقرصنة بالمتوسط، فعديد الروايات التاريخية أرادت أن تجعل من القرصنة واللصوصية البحرية مغاربية المنشأ، إلا أنه مع بداية القرن 12هـ/18م بدأت تظهر بعض الآراء المتوازنة والمعتدلة المواقف والبعيدة عن كل مظاهر التعصب والتشدد التاريخي، فكتب أحدهم معلقا عن ذلك: "إن رجال الدين القائمين بتحرير الأسرى المسيحيين في بلاد المغرب دأبوا على طبع نشريات على حسابهم قصد الحصول على مساعدة المحسنين. وبالطبع كانوا يُبالغون في وصف الأوضاع السيئة التي عليها الأسرى لاستدرار عطف الناس، وبين أيضا أن المعروف في عصره هو أن القرصنة المغربية معناها لصوصية، مع أن الواقع هو أن نشاط قراصنة بلاد المغرب كان في أغلب الأحيان عبارة عن ردود فعل"[1]، فقرصنة الأوروبيين أكبر وأكثر وهذا باعتراف "دوماس لاتري" بقوله: "تعودنا إلقاء هذه المسؤولية كاملة دون تمحيص على المسلمين"[2].

ويُستشف من كل هذا، أن القرصنة المتوسطية أوروبية المنشأ والمنبع صُدِّرت بعدها إلى بلاد المغارب نتيجة لظروف متباينة ومتفاوتة، فهي لم تعرف مجالا جغرافيا محدودا، وكيف لا والملكة إليزابيث الأولى قالت بـ: "أن استعمال البحر بمثابة استعمال الهواء، فهو يجمع الناس وليس خاصا لأي أمة ولا لأي شخص"[3]، فكلها دلائل وقرائن على أن القرصنة المتوسطية كانت مسيحية أوروبية ومغاربية إسلامية، ولا يمكن أن ننسبها لأمة وعالم دون الآخر "ولا لطائفة أو فئة اجتماعية بعينها، ولا تُحمل مسؤوليتها على فرد بذاته، فقد باشرتها الدول الساحلية، وباشرتها الفئات الاجتماعية المختلفة، من سادة وأتباع وأغنياء وفقراء. غير أن المؤرخين الغربيين انحنوا باللائمة –وخاصة في الماضي– على المسلمين، صابين جام غضبهم على قراصنة بلاد المغرب

(1) قاسم، مرجع سابق، ص 365.

(2) De Mas Latrie, **Relations et commerce**, Op.cit, p 408, 411.

(3) قاسم، مرجع سابق، ص 377.

بصفة خاصة وعلى الجزائر بصفة أخص، بالرغم من أن الجزائر ليست الوحيدة، بل "أن مالطة وليفورن...لهما فنادق للعبيد وأسواق للنخاسة، ولهما تجارتهما الكرهة"[1].

ثانيا: ثنائية الجزائر-أوروبا: بين التقارب المصلحي والتباعد العدائي (1006-1077هـ/ 1600-1671م):

اتخذ الصراع البحري منذ استقرار الأتراك بالجزائر سنة 925هـ/1519م أبعادا عالمية، فانتقل التنافس من المشرق بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية المسيحية إلى شمال إفريقيا ممثلة في إيالة الجزائر ودول جنوب أوروبا المتوسطية، الشيء الذي أدى إلى انبعاث علاقات متباينة.

ولقد شكلت العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني، أهم مظاهر السيادة وأبرز سِمات النفوذ المتوسطي، فبَنت سياستها الخارجية على مجموعة مبادئ سياسية كوَّنتْ بها شخصيتها الدولية، ولكن هذا التكريس كله كان تحت غطاء الدولة العثمانية حتى سنة 1077هـ/1671م[2].

وكانت هذه الروابط طيلة العهد العثماني تحمل في طياتها مؤشرات للتقارب المصلحي المشترك والتباعد والتنافر العدائي، فامتداد النفوذ الجزائري متوسطيا مع بداية القرن 11هـ/17م أصبح مُشكلة حقيقة لأغلب الأساطيل الأوروبية، كيف لا وهي التي وُصِفَت عاصمتها مدينة الجزائر بـ"السَّوْطُ المُسلّط على العالم المسيحي، إنها رعب أوروبا ولِجَامُ إيطاليا وإسبانيا وصاحبة الأمر في الجزر"[3].

([1]) قاسم، مرجع سابق، ص-ص 366-367.

([2]) عطلي، مرجع سابق، ص 117.

([3]) سبنسر، مرجع سابق، ص 14.

1- الجزائر وإسبانيا:

1-أ الخلفيات التاريخية للعلاقات الثنائية:

حاول الإسبان منذ مطلع القرن 10هـ/16م خلق إمبراطورية مسيحية تَرأَسُها بمساعدة الكنيسة البابوية، وتُوِّج خلالها "شارلكان" الإسباني إمبراطورا على العالم الكاثوليكي سنة 925هـ/1519م، كما حاول العثمانيون قبل ذلك جمع شتات المسلمين خاصة بعد دخولهم لمصر سنة 923هـ/1517م[1].

ولا شك أن إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية أدى إلى اتساع مجالاتها في البحر المتوسط، فهي تتوزع على شمال إفريقيا وجنوب أوروبا بشكل يجعلها تحاصر البحر المتوسط من كل الجهات، ومَردُّ ذلك لعدة أسباب أبرزها موقعها الجغرا-سياسي الإستراتيجي ومكانتها الاقتصادية مع دول الحوض المتوسطي[2]، وأصبحت بعدها حِصْنا منيعا ضد الغارات الأوروبية، ومدينة الجزائر و"قد أحاط بها البحر إحاطة السوار بالزند" على حد التشبيه لقوة تحصين المدينة من ناحية البحر المتوسط[3]، وأكد لنا ذلك "المكناسي" في رحلته بقوله: "...وهذه المدينة في غاية التحصين والمنعة من ناحية البر والبحر، فلها سوران والحفير من دون الحفير سور آخر، وبأسوارها الأبراج والمدافع لناحية البحر، لأن النصارى كثيرا ما يقصدونها بالمراكب الحربية والعساكر الكثيرة..."[4].

وقد أعقب تحطيم البنيون الإسباني بمدينة الجزائر سنة 935هـ/1529م غارات بحرية واسعة قام بها البحارة الجزائريون، ولعل أشهرها التي قادها "ايدن رايس" (الملقب في الكتابات الغربية بالشيطان الضارب) و"صالح رايس" ضد السواحل الإسبانية[5]، فمن أسباب تنامي الصراع بين

([1]) عبد المجيد القدوري، **سفراء عرب في أوروبا (1610-1922م) "الوعي بالتفاوت"**، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبوظبي، 2006، ص 58.

([2]) سعيود، **الأسرى المغاربة**، مرجع سابق، ص-ص 102-103.

([3]) نورالدين عبد القادر، مرجع سابق، ص-ص 35-36.

([4]) محمد بن عبد الوهاب بن عثمان المكناسي، **إحراز المعلى والرقيب في الحج إلى بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب، "رحلة المكناسي"**، تحقيق وتقديم: محمد بوكبوط، ط1، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبوظبي، 2003، ص-ص 330-331.

([5]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 54.

الدولتين هو الصراع الديني التاريخي، حيث نجد أن العديد من الكتابات تعكس حقيقة هذا الصراع في بداية الوجود العثماني بالجزائر، فمن خلال بعض المصنفات يتضح لنا هذا الجانب أكثر، فورد في مقدمة "التبر المسبوك" لمؤلفه "مصطفى بن حسن خوجة": "...الحمدو لله الذي أنعم علينا بالجهاد، ووعدنا بإحدى الحسنيين يوم التناد، وأحسن إلينا بالنصرة على عبدة الأصنام والقوم العناد...وأخبر النبي عليه السلام أفضل أعمال أمتي الجهاد، والصلاة والسلام على محمد الذي أمر بالجهاد..."[1]، ويُضيف مستطردا عن الجانب الإسباني: "...إسبانيول كافري خذلهم الله ودمرهم وشتت شملهم...رئيس الغزاة والمجاهدين محمد باشا...والصلاة والسلام على من كسر شوكة الكافرين..."[2].

وعرف القرن 11هـ/17م تغيُّرا للخريطة الجيو-سياسية في أوروبا، بتراجع دور إسبانيا على الساحة المتوسطية لصالح إنجلترا، والتي برز تفوقها في حوض المتوسط بعد سيطرتها على جبل طارق وميوركا، مما فرض عليها إعادة النظر في بعض علاقاتها الخارجية[3]، وهذا كله في ظل دخول دول جديدة للمتوسط منها هولندا، السويد والدانمارك...وغيرها، ويرى "ماتيوس أندرسون" أن تراجع الدور الإسباني في العالم المتوسطي يعود سببه إلى تحويل أنظارها شطر مستعمراتها في القارة الأمريكية، لأن مصالحها وحجم مبادلاتها أكبر أهمية وأكثر نشاطا وبكثير من أي جزء آخر في العالم خارج أوروبا[4].

كما شكل القرن 11هـ/17م بالنسبة لإيالة الجزائر قرنا ذهبيا لنشاطها البحري، من خلالها شهدت اتساعا غير مسبوق للغارات البحرية في الحوض المتوسطي، ونتج عن ذلك تزايد عدد السفن المشتغلة على سواحل بلاد المغارب وجنوب أوروبا، "وتطورها من الغاليه (Galley) إلى

([1]) مصطفى بن حسن خوجة، **التبر المسبوك في جهاد غزاة الجزائر والملوك**، مخطوط بالمكتبة الوطنية (الحامة)، الجزائر، رقم 1640، ص 2.

([2]) نفسه.

([3]) رحمونة بليل، **العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط، مرسيليا وليفورن من 1700 إلى 1827م**، رسالة ماجيستر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2001-2002، ص 6.

([4]) ماتيوس أندرسون، **تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا**، تعريب: نورالدين حاطوم، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1988، ص 271.

سايلينغ فيزلس(Sailing Vessels) القادرة على الإبحار في المحيط الأطلسي، ففي سنة 1617 كانت تملك الجزائر 50 سفينة، ثم 80 سفينة سنة 1625"، وقد يرتفع عددها في أحيان أخرى إلى 120 سفينة [1].

وبعد توالي حملات وتحرشات إسبانيا وتعاظمها خلال القرن 10هـ/16م- لظروف عديدة تم التطرق إليها سابقا- حَمَل القرن 11هـ/17م فتورًا وتراجعا كبيرا لهذه الحملات[2]، وما شهده هذا القرن هو حملتين فقط -كما تذكر أغلب الدراسات التاريخية-، فبعد وصول "فيليب الثالث"[3] إلى حكم إسبانيا سنة 1004هـ/1598م حمل مشعل مواصلة سياسة سابقيه من الملوك، وبناءا على تقارير جواسيس كانوا بالجزائر وأبرزهم الفرنسي "روكس" (Roux) سنة 1007هـ/1601م والتي تضمنت نقص التعزيزات العسكرية بميناء مدينة الجزائر خلال فصل الصيف، تقرر توجيه حملة عسكرية يوم 28 أوت 1601م بقيادة "مانويل دي بيغا"، اشتركت فيها عمارة من سبعين سفينة وحوالي عشرة آلاف جندي من إسبانيا وجنوة وصقلية ونابولي تساندها القوات البابوية، لكن سوء الأحوال الجوية بالبحر ساهم في فشل الحملة[4]، أما الحملة الثانية فكانت مشتركة مع إنجلترا وهولندا واستهدفت سواحل جيجل سنة 1016هـ/1610م، لكنها هي الأخرى فشلت وألحقت دمارا وخرابا في سواحلها[5].

كما ظلت قضية الاحتلال الإسباني لوهران والمرسى الكبير تشغل بال أغلب حكام الجزائر، ولم يدّخِروا جهدا لتحريرهما، ففي سنة 1012هـ/1606م حاول الجزائريون تحريرها لكنهم فشلوا، فتعاقبت محاولاتهم لذلك، وكانت أبرزها ما قام به باي الغرب "شعبان الزناقي" سنة 1093هـ/1687م في موقعة عرفت بموقعة "كدية الخيار"[6].

([1]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 60.

([2]) تجاجنة، مرجع سابق، ص 39.

([3]) ثابت، مرجع سابق، ص 104.

([4]) فكاير، **الغزو الإسباني**، مرجع سابق، ص 73.

([5]) تجاجنة، مرجع سابق، ص 39.

([6]) المزاري، **طلوع سعد**، مصدر سابق، ج1، ص-ص 229-230.

1-ب أبرز قضايا الخلاف بين الجزائر وإسبانيا:

حتى سنة 1006هـ/1600م كانت إسبانيا وما تزال ذلك العملاق السياسي والعسكري في العالم المتوسطي[1]، لكن هذا لم يُجنبها وقوع أزمات داخلية حادة، وقد شكّل النشاط البحري الجزائري في البحر المتوسط خلال القرن 11هـ/17م أبرز قضايا استمرار الخلاف بين إيالة الجزائر ومملكة إسبانيا[2]، فنتج عن ذلك ارتفاع عدد الأسرى المسيحيين الإسبان في سجون مدينة الجزائر.

ويشير "بروديل" أن الجزائر مرت بعصرين ذهبيين من حيث تعداد الأسرى -وخاصة الإسبان- بمدينة الجزائر وقد قسمها زمنيا كمايلي:

- العصر الذهبي الأول: يمتد بين سنتي (966-977هـ/1560-1570م) وكان فيها البحارة الجزائريون يُغِيرون على السواحل الأوروبية المتوسطية وخاصة الإسبانية، وقد صدقت إحدى الراويات التاريخية الأوروبية حين وصفت التوافد الكبير للأسرى إلى مدينة الجزائر بقولها: "المساكين المسيحيون يمطرون على مدينة الجزائر"[3].

-العصر الذهبي الثاني: ويمتد بين سنتي (986-1026هـ)/(1580-1620م) حيث توسعت القرصنة فيه لتشمل نطاقا واسعا، وقدرت قيمة الغنائم البحرية المحصلة أكثر من 20 مليون ليرة، و80 غنيمة تجارية فرنسية في فترة (1034-1041هـ)/(1628-1635م)[4].

ولقد شكل الأسرى المسيحيون البضاعة الرائجة الأكثر قيمة، وهي التي مثّلت نسبة كبيرة من عائدات الإيالة من القرصنة[5] خاصة خلال القرن 11هـ/17م، وقد اعتبرتهم الجزائر بمثابة أسرى

([1]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 244.

([2]) امحمد بن موفقي، **العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وإسبانيا (1200هـ-1786م/1245هـ-1830م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف مختار حساني، قسم التاريخ، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص 78.

([3]) Braudel, **La Méditerranée**, Op.cit, T2, p 636.

([4]) Robert C. Davis, **Esclaves Chrétiens, Maitres Musulmans. L'esclavage blanc en Méditerranée 1500-1800**, édition Jacqueline Chambon, Paris, 2006, p 58.

([5]) دباب، مرجع سابق، ص 72.

حرب ولتحريرهم وجب دفع الفدية عنهم وفق قوانين تحددها الدولة[1]، ومَثَّل الأسرى الإسبان النسبة الكبيرة من هؤلاء.

وعانت إسبانيا كثيرا من جراء ذلك، فقد كانت تدفع سنويا ما قيمته 60 ألف قرش لافتدائهم والبالغ معدلهم سنويا 200 إلى 300 أسير[2]، ويشير "الزهار" إلى ذلك بقوله: "...وكان محمد باشا من حيث ولايته، لا يفتر عن بعث المراكب لغزو الاسبانيول، فترجع بالغنائم ويرمي السرية في أرضه فتسبى النساء والذراري والصبيان. فلما أكثر عليهم المسلمون بأخذ مراكبهم وبالسرايا في أرضهم، أمرهم كبيرهم راي (ملك) ألكارنو بأن يرحلوا عن ساحل البحر إلى دواخل البلاد فرحل أهل الشطوط (أي السواحل) من البوادي، لكن المسلمين صاروا يذهبون إليهم، ويقبضون لهم أكثر من السالف، حتى اجتمع من أسارى الصبانيول (الإسبان) في الجزائر ما يزيد على العشرة آلاف خلاف الأسرى من بقية الأجناس..."[3].

كما كانت قضية افتداء الأسرى[4] الإسبان في الجزائر من أعقد القضايا بين الطرفين، فلم "يكن الإعداد لرحلة الفداء في البر الجزائري أمرا هيّناً في ظل حالة التوتر الغالبة على العلاقات الجزائرية الإسبانية، وكانت الخطوات الأولى للفداء تتم بعد إذن الملك الإسباني للمجموعة الدينية المتخصصة بالإعداد للرحلة"[5].

([1]) Albert Sacerdoti, **" L'esclavage Chrétien en Barbarie au XVIII^e siècle "**, *R.A*, Vol 93, 1949, p 135, 137.

([2]) حنيفي هلايلي، **" القرصنة وشروط افتداء الأسرى الإسبان بالجزائر العثمانية "** ، *مجلة الآداب والعلوم الانسانية*، جامعة سيدي بلعباس، العدد 4، أفريل 2005، ص 247.

([3]) الزهار، مصدر سابق، ص 26.

([4]) بخصوص قضية افتداء الأسرى في الجزائر العثمانية، سيأتي التفصيل فيه في الفصل الثالث من هذا البحث.

([5]) هلايلي.ح، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2008، ص 75.

ويقدم لنا الجدول التالي، عيِّنات من أعداد الأسرى الإسبان الذين تم افتدائهم من طرف منظمات الفدية بين سنتي (1024-1076هـ/1618-1670م) من خلال أرشيف التاريخ الوطني بقادش الإسبانية (AHN) والمكتبة الوطنية بمدريد (BNM)[1]:

جدول رقم 09:

"أعداد الأسرى الإسبان الذين تم افتدائهم من طرف منظمات الفدية بين سنتي (1024-1076هـ/1618-1670م) من خلال أرشيف AHN و BNM"

السنوات	الوثيقة الأرشيفية	عدد الأسرى المُفْتَدِين
1076هـ-1618م	L 125[2]	145
1085هـ-1627م	mss 3872[3]	143
1048هـ-1642م	L 133	142
1055هـ-1649م	L 132	106
1057هـ-1651م	mss 3597	239
1066هـ-1660م	mss 4359	368
1068هـ-1662م	L 139	285
1070هـ-1664م	mss 4394	262
1073هـ-1667م	mss 3586	211
1075هـ-1669م	mss 3593	189
1076هـ-1670م	L 135	192
المجمـــــــــــــــــــــــــــوع		2282

(1) Attila Ambrus, Eric Chaney and Igor Salitskiy,**" Pirates of Mediterranean: An Empirical Investigation of Bargaining with Transaction Costs "**, *Erid Working Paper* ,N° 115, Economic Research Initiatives at Duke Working Papers Series, Novembre 2014, p 13.

(2) Legajos : L: وثيقة رقم ... من أرشيف التاريخ الوطني بقادش الإسبانية (AHN). (حسب ما جاء به Attila Ambrus).

(3) mss (manuscrit): وثيقة رقم... من المكتبة الوطنية بمدريد (BNM). (حسب ما جاء به Attila Ambrus).

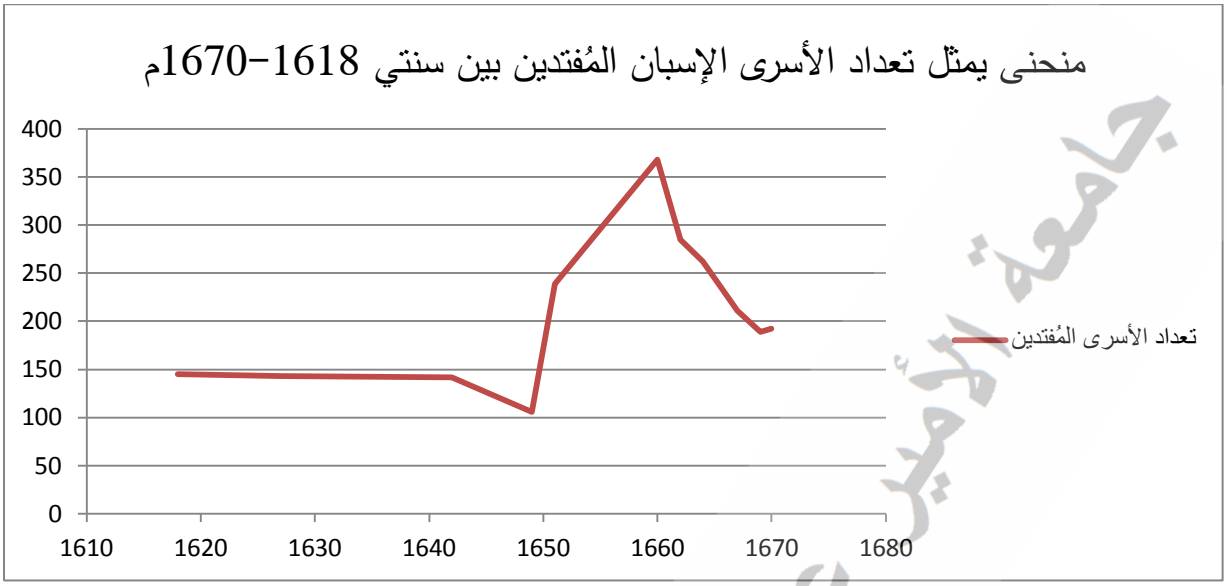

يُقدم لنا الجدول الإحصائي والمنحنى البياني معطيات لأعداد الأسرى الإسبان المُفتدين بالجزائر من طرف منظمات الفدية الإسبانية من خلال وثائق أرشيفية إسبانية بين سنتي (1024-1076هـ/1618-1670م) بمجموع 2282 أسير، وما يلاحظ فيها أنها متباينة ومتفاوتة في أرقامها وأكبر هذه الأرقام سجلت سنة (1066هـ/1660م) بـ 368 أسير، تليها سنة (1068هـ/1662م) بـ 285 أسير ثم سنة (1070هـ/1664م) بـ 262 أسير، وبعدها سنة (1073هـ/1667م) بـ 211 أسير، وسجلنا تقاربا لأعداد الأسرى في سنوات (1076هـ/1618م)، (1085هـ/1627م)، (1048هـ/1642م) بـ 145، 143، 142 تواليا، كما سجلنا غياب لبعض السنوات في معطيات الجدول وهذا لكون عمل ونشاط منظمات الفدية لا تستطيع جمع أموال الفدية كل سنة لظروف عديدة، وأن عمليات الفدية هي لأشخاص محددين في قوائم يتم إعدادها مسبقا قبل دفع مبلغ الفدية، وهذه الأرقام تبقى محل شك وأخذ الحيطة والحذر منها مُؤكد كونها وثائق صدرت من رجال دين في منظمات الفدية الإسبانية.

وقد أشار الباحث "ب. قرباش" إلى هذه الإحصائيات في أطروحته للدكتوراه[1]، لكن بعد التأكد منها، قارناها بالإحصائيات التي قدمها لنا الباحث (أتيلا أمبروز) (Attila Ambrus) اكتشفنا بعض التباين والأخطاء في نقل بعضها وقمنا بتصحيحها كمايلي:

([1]) راجع، قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص-ص 145-146.

السنوات	عدد الأسرى حسب ماجاء به ب. قرباش	عدد الأسرى حسب ماجاء به Attila Ambrus	الوثيقة الأرشيفية حسب قرباش	الوثيقة الأرشيفية حسب Attila Ambrusa
1076هـ-1618م	141	145		
1057هـ-1651م	238	239		
1070هـ-1664م			mss 4314	mss 4394

ومن جانب آخر، فإن الحصول على "وثيقة الجواز الرسمية" (Passeport) من السلطات الجزائرية هي إحدى التحديات التي تواجه عمل البعثة الدينية، فهي وثيقة تتكون "من سبع صفحات من الحجم العادي" فيها كل التفاصيل الخاصة بالفدية كالعملة الواجب التعامل بها في الفدية، وقيمة الرسوم الجمركية الواجب دفعها في الميناء، وأيضا تحديد مبالغ فدية الأسرى كل حسب قيمته ووظيفته الاجتماعية[1]، كما نجد أحيانا بعض البحارة الأجانب يستعلمون جوازات سفر إسبانية مزورة، وخاصة تجار نابولي وجنوة والذين استغلوا توقيع إسبانيا معاهدة[2] الصلح والتقارب مع الجزائر سنة 1192هـ/1786م[3].

وشهدت الفترة الزمنية بين سنتي (974-1030هـ)/(1568-1624م) غارات بحرية إسبانية على سواحل الغرب الجزائري، فتم إحصاء أكثر من احدى عشرة حملة على وهران والمرسى الكبير

([1]) هلايلي، **أوراق في تاريخ**، مرجع سابق، ص-ص 76-77.

([2]) **المعاهدة (The Treaty)**: هي اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر، وهي أحد مظاهر السلم والتعاون والتقارب خاصة سياسيا واقتصاديا، وكانت تسمى في العصور القديمة (Tractatus)، وبالإنجليزية القديمة (The Tretee)، وهذه المعاهدات تتم بين البلدان البحرية والقارية المتقاربة أو ما يُطلق عليها بـ: "القوى البحرية" مثلا بين: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، إسبانيا، فرنسا...وغيرها، وحتى بين الدول البعيدة جغرافيا والمطلقة على نفس المسطح المائي، وأيضا البلدان غير البحرية، وهنا نجد جانبا آخر من الاتفاقيات الرسمية وتأخذ الشكل المؤقت ويُطلق عليها تسمية "الهدنة" (The Truce)، للمزيد أكثر عن ذلك راجع، علي تابليت، **معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (1619-1830م)**، ج2، منشورات ثالة، الجزائر، 2014، ص 14.

([3]) حول تفاصيل بنود هذه المعاهدة الموقعة في 14 جوان 1786م راجع، بوعزيز، **المراسلات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 38، 44. كما وُقّعت معاهدة صلح وتجارة بين البلدين سنة 1197هـ/1791م قبل الجلاء النهائي من المرسى الكبير سنة 1198هـ/1792م وجاءت هذه الاتفاقية بـ: 9 فصول متباينة المحاور، للمزيد عن هذه المعاهدة راجع، تابليت، مرجع سابق، ص-ص 206-207، وقد أشار إليها أيضا الزهار في مذكراته، أنظر، الزهار، مصدر سابق، ص 34.

أُسِر خلالها 2160 جزائري[1]، وقد شكَّلت قضية معاملة الأسرى الجزائريون في السجون الإسبانية محور انشغال بين حكام الجزائر وملوك إسبانيا لفترات طويلة، وهذا في ظل تقارير ورسائل من أسرى جزائريين بإسبانيا تشير إلى المعاملات السيئة التي يعانون منها[2].

مما سبق نستخلص أن أغلب مظاهر العلاقات بين الجزائر وإسبانيا كانت بطابع التنافر والتباعد الدائم، لكن من الآثار الإيجابية للصراع بين الدولتين هو انتشار العملة الإسبانية بأغلب الأسواق الجزائرية وخاصة في غرب الإيالة، وأصبحت أساس المعاملات التجارية منذ بداية القرن 11هـ/17م، ولعل السبب الرئيس في ذلك يعود إلى استمرار الإحتلال الإسباني للمرسى الكبير (915-1198هـ)/(1509-1792م)[3]، ومن أهم هذه العملات نجد الضبلون (Doublon)، الدوكة (Doucat)، الكرونة (Corona)، الدورو الإسباني (Douro)، ريال الإسباني (Rial)، القرش المكسيكي (قرش بومدفع)، الدولار (Dolar) والآسبر (Aspre) ... وغيرها[4]. كما عرفت نهاية القرن 12هـ/18م حركية تجارية معتبرة بين الجزائر وإسبانيا أبعدت نوعا ما الصراع التاريخي بين البلدين، والجدول التالي يُمثل عدد السفن التي انطلقت من موانئ الجزائر، أرزيو، عنابة ووهران نحو ميناء برشلونة في فترة (1199-1205هـ)/(1793-1799م)[5]:

جدول رقم 10:

"تعداد السفن التجارية التي انطلقت من موانئ جزائرية إلى برشلونة في فترة (1199-1205هـ)/(1793-1799م)"

السنوات	1793	1794	1795	1796	1797	1798	1799	المجموع
عدد السفن	12	17	25	11	12	8	4	89

(1) فكاير، **الغزو الإسباني**، مرجع سابق، ص 312، 314.

(2) نفسه، ص 335.

(3) سعيدوني، **النظام المالي**، مرجع سابق، ص 195، 197.

(4) فكاير، مرجع سابق، ص-ص 257-258، راجع أيضا، سعيدوني، مرجع سابق، ص 197.

(5) Amine. M, **Le Commerce**, Op.cit, pp 116-117.

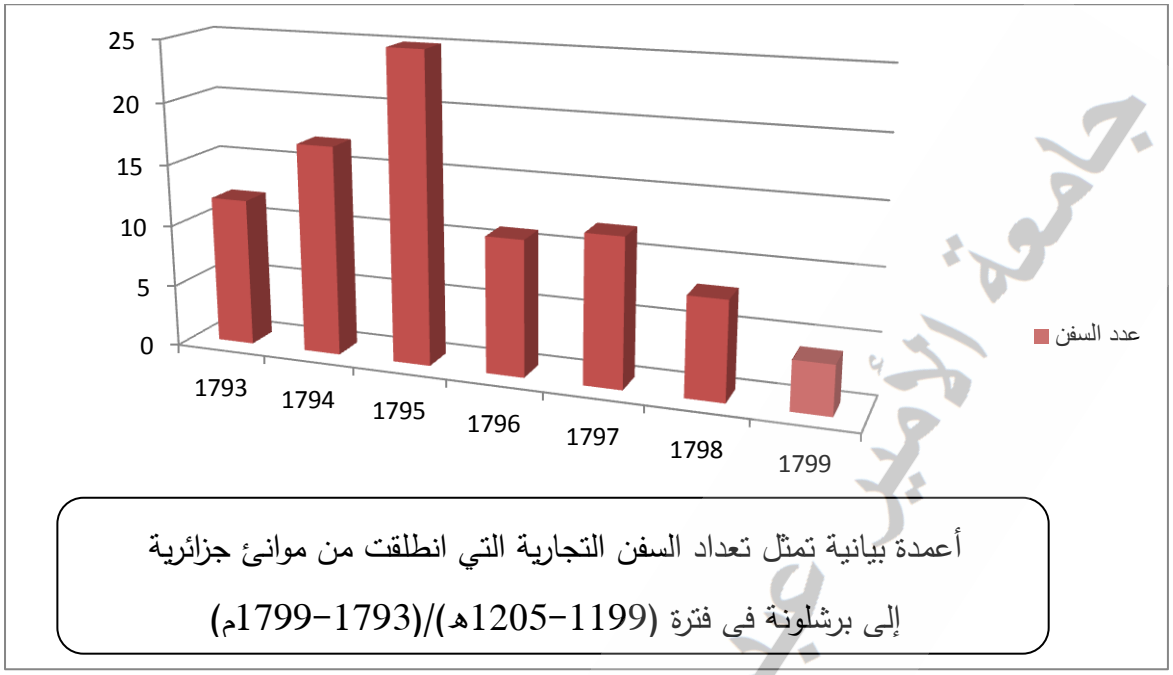

أعمدة بيانية تمثل تعداد السفن التجارية التي انطلقت من موانئ جزائرية إلى برشلونة في فترة (1199-1205هـ)/(1793-1799م)

تقدم لنا هذه المعطيات الإحصائية بعض الأرقام عن حركية السفن التجارية من بعض موانئ إيالة الجزائر إلى ميناء برشلونة الإسباني بين سنتي (1199-1205هـ)/(1793-1799م) وكانت بمجموع 89 سفينة تجارية، وما نلاحظه هو التباين في عدد السفن بدلالة السنوات، حيث تم تسجيل أكبر عدد للسفن بـ 25 سفينة سنة 1201هـ/1795م، بعدها سنة 1200هـ/1794م بـ17 سفينة تجارية، تليها سنتي 1199هـ/1793م و1203هـ/1797م بـ12 سفينة، بينما تم تسجيل أصغر عدد للسفن سنة 1205هـ/1799م بـ 4 فقط، وما يُسْتشف من كل هذا أن جلاء الإحتلال الإسباني من ميناء المرسى الكبير سنة 1198هـ/1792م وقبلها توقيع معاهدتي الصلح والتعاون التجاري سنتي 1192هـ/1786م و1197هـ/1791م، فتح آفاقا اقتصادية بين البلدين وبالتالي تحقيق البعض من التقارب بعد قرون من التنافر والتباعد.

2- الجزائر وفرنسا:

اكتسبت الجزائر أهمية كبيرة ومكانة سياسية جد مؤثرة في الحوض الغربي للمتوسط خاصة بعد إلحاقها بالدولة العثمانية، فجُعِلت كمنطلق للسيطرة على المتوسط من جهة والقضاء على القوى البحرية المسيحية من جهة أخرى[1]، والحديث عن ثنائية الجزائر وفرنسا في فترة (1006-

(1) جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، م. و. ن. ت، 1994، ص 31، 40.

1077هـ/ 1600-1671م) سيضعنا أمام حتمية تسليط الضوء عن التقارب العثماني-الفرنسي خلال القرن 10هـ/16م.

2-أ الخلفيات التاريخية للعلاقات العثمانية-الفرنسية وآثارها على إيالة الجزائر:

في سنة 931هـ/1525م اندلعت الحرب بين الملك الإسباني "شارل الخامس" والملك الفرنسي "فرنسوا الأول" على منطقة شمال إيطاليا، فوقع الملك الفرنسي أسيرا[1] لدى الإسبان، مما أدى إلى شغور مؤقت لمنصب ملك فرنسا، فعُيِّن ابنه خلفا له، وأُرسِل بعدئذ وفد إلى إستانبول لطلب المساعدة من السلطان العثماني "سليمان القانوني"، وبعد وصول الوفد الفرنسي إلى العاصمة العثمانية قُدِّمت الإقتراحات الفرنسية للباب العالي لمساعدة فرنسا في حربها ضد الإسبان[2].

وقد عرفت سنة 934هـ/1528م دخول التحالف العثماني-الفرنسي مرحلة التجريب بعد تحرير الملك الفرنسي الأسير، وفي سنة940هـ/1534م عَيَّنت فرنسا "جون دولافوري" (Jean De La Foret) كأول قنصل رسمي لها باستانبول[3]، وكُلّف خلالها بمهمتين: الأولى ضمان دعم "خيرالدين" وأسطوله عندما تهاجم فرنسا إسبانيا وحلفائها، والثانية: حصول "دولافوري" من السلطان "سليمان القانوني" على اتفاق سياسي واقتصادي لمحاربة "شارلكان"[4]، وبالتالي توقيع

([1]) عقب هزيمة الفرنسيين في معركة "بافيا" (Pavie) -المدينة الإيطالية في إقليم لمبارديا- والتي أسفرت عن مقتل 5000 جندي وأسر حوالي 20000 آخرين، منهم "فرانسوا الأول"، فسُجِن في سجن "بيزيغتون" (Pizzighettone) وقضى به 81 يوما، ومن سجنه وجه إلى أمه رسالة جاء فيها عبارته الشهيرة: "سيدتي معركة فقدت فيها كل شيء إلا الشرف"، كما وجه أيضا رسالة استغاثة إلى السلطان العثماني "سليمان القانوني" يطلب فيها النجدة لتحريره من الأسر ومساعدة فرنسا ضد الإسبان، للمزيد أنظر، - André Castelot, **Françios 1er**, Edition France Loisir, Paris, 1983, p 220, 365.

([2]) كمال حسنة، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807م)**، رسالة ماجيستر، إشراف عائشة غطاس، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص-ص 13-14.

([3]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 23.

([4]) رحمونة بليل، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830**، أطروحة دكتوراه، إشراف دحو فغرور، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2010-2011، ص 13.

معاهدة الصداقة والإمتيازات (Capitulations) بين الطرفين[1] ومنه تم إعلان التقارب العثماني-الفرنسي، لكن ما المغزى من هذا كله؟ في ظل احتدام الصراع بين الإسلام والمسيحية في العالم المتوسطي خلال القرن 10هـ/16م.

عرفت القوة البحرية العثمانية نموا وتوسعا كبيرين في شرق البحر المتوسط خاصة مع بداية القرن 10هـ/16م، لكن في كثير من المرات كانت تشهد بعض الإنكماش والتراجع في غرب هذا المجال البحري، وكان الهدف الأسمى من التحالف العثماني-الفرنسي هو ضمان قوة إضافية للأسطول العثماني من طرف احدى القوى المتوسطية آنذاك قصد التوغل شمال غرب أوروبا، فبعد تعيين "خيرالدين بربروس" في منصب "قبودان داريا" الأسطول العثماني سنة 939هـ/1533م، سارع إلى بناء دور لصناعة السفن في كثير من المدن العثمانية، "إلا أن أكبرها كان في خليج القرن الذهبي"، و" لم يكن لهذا المصنع نظير في العالم، لا في قدرته الكبيرة على استيعاب السفن ولا في عدد العمال الصُّناع...كان معظمهم من الأسرى المسيحيين، أما الفنيون والمهندسون فكانوا جميعا من الأتراك..."[2].

وكثيرة هي الكتابات التاريخية التي بَرَّرَت تحالف الملك الفرنسي "فرنسوا الأول" مع الدولة العثمانية وأكدت بأنها لأغراض إنسانية، لكن بعض الآراء جاءت عكس ذلك، ومنها رفض القنصل الفرنسي في "سينا البندقية"(Senat) السيد "مونتلاك"(Montluc) هذا التحالف جملة وتفصيلا[3].

وقد تدعمت العلاقات العثمانية-الفرنسية أكثر خاصة بعد هزيمة "شارلكان" في حملته على الجزائر سنة 947هـ/1541م، وأيضا تحرير "خيرالدين بربروس" مدينة نيس (Nice) الفرنسية من

([1]) في هذا الخصوص أصدر "سليمان القانوني" خط شريف (مرسوم ملكي) يمنح بموجبه بعض الإمتيازات الدينية والاقتصادية لرعايا فرنسيين في الأقاليم العثمانية، راجع، محمد بك المحامي، مصدر سابق، ص 223، وللمزيد عن نص هذا المرسوم الملكي أنظر، نفسه، ص 224، 229.

([2]) خيرالدين، **مذكرات**، مصدر سابق، ص 167.

([3]) Boutin Abel, **Relations commerciales et Diplomatique de La France avec la Barbarie 1515-1830**, Edition A.Pedone, Paris, 1902, p 265.

"الدوق دو سافوا" (Duc de Savoie) في سنة 949هـ/1543م، فسُمح بعدئذ لقوات خيرالدين البحرية بتمضية فصل الشتاء بميناء طولون الفرنسي، وقد اتخذه فيما بعد قاعدة عسكرية بحرية وسوقا لبيع غنائمه التي حصل عليها أثناء غزوه لسواحل صقلية وإسبانيا، وكإجراء عسكري من "فرنسوا الأول"، أسند قيادة أسطوله لخيرالدين بربروس[1]، وهو ما أثار حفيظة الرأي العام المسيحي الذي اتهم "فرانسوا الأول" بالمروق عن مسيحيته[2]، ووصل الحد بأحد المؤرخين إلى القول: " بالغ الفرنسيون في الترحيب بخيرالدين، لقد انخفضت رايتنا المسيحية لِتُعوَّض بالهلال الإسلامي"[3]، ولكن ما السر وراء هذا الإجراء الذي قام به ملك فرنسا؟.

شكَّل التحالف العثماني (الإسلامي) –الفرنسي (المسيحي) مبدءا أساسيا في السياسة العثمانية، وهذه الصداقة قسَّمت أوروبا وأضعفت الإسبان –أكبر قوى المتوسط–، وبذلك منعت حدوث أي تحالف مسيحي للقيام بحملات صليبية[4] على الأقل مؤقتا ضد الأقاليم العثمانية وخاصة إيالة الجزائر.

إن فشل حملة "شارلكان" على الجزائر سنة 947هـ/1541م نتج عنها آثارا وخيمة على مكانة إسبانيا المتوسطية، حيث تحطم معها المشروع الضخم في إحتلال الجزائر العثمانية، وأصبحت بعدها الإيالة مفخرة المسلمين وعقدة المسيحيين في العالم المتوسطي[5].

ومن جانب آخر، ورد في احدى الوثائق التاريخية أمر من السلطان العثماني إلى أمير أمراء جزائر الغرب، وتضمَّن طلبا فرنسيا لصيد المرجان بالحدود الساحلية الشرقية لإيالة الجزائر مع

([1]) قُدرت قوات خيرالدين الرابضة في ميناء طولون بالجنوب الفرنسي ما بين 20 إلى 30 ألف وحوالي 110 رايس بحر محاطين بالعبيد المسيحيين، فتحولت طولون إلى إستانبول، وأعطي له 800000 ريال فرنساوي ليصرفها على جنوده، راجع، بليل، **القناصل**، مرجع سابق، ص–ص 13–14.

([2]) M.DE Flassan, **Histoire générale et raisonnée de la Diplomatic Française ou de la Politique de la France depuis la fondation de la monarchie jusqu'à la fin de régne de louis XII**, 2eme édition, T1, imprimerie Cropelet, Paris, 1811, p 566.

([3]) Stanley Lane–Poole, Op.cit, p 95.

([4]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 28.

([5]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 25.

تونس وهذا مقتطف منه: "تقدم الكفرة الفرنسيون بعرض حال للحصول على إجازتنا الهمايونية بشأن السماح لهم بصيد المرجان "سارقارز" الواقعة بين الجزائر الغرب وتونس حيث سبق للكفرة الجنويين ان كانوا يصطادون المرجان هناك من ذي قبل وعليه، فقد أمرنا: حال وصوله يجب السماح للكفرة الفرنسيين بصيد المرجان...وعدم التعرض لهم في ذلك السبيل شريطة عدم إقامة أي قلعة...شريطة أدائهم ضريبة العشر على المرجان..."[1]، وبذلك استغل التجار الفرنسيون مصالحهم التجارية ضمن الإمتيازات الاقتصادية الفرنسية في الأقاليم العثمانية وحصلوا خلالها على وسيلة الضغط التي ساعدتهم على التغلغل في إيالة الجزائر سياسيا واقتصاديا.

وفي ظل هذه الظروف أسَّس بعض التجار سنة 966هـ/1560م حصن فرنسا (Bastion)[2]، ومن بينهم التاجر الكورسيكي "توماس لانش" (Thomas Linch) والتاجر المرسيلي" كارلين ديديه" (Carlin Didier)، كما حاولت بعدئذ فرنسا الحصول على اعتماد قنصل رسمي لها بالجزائر وذلك عن طريق شبكة علاقاتها بالباب العالي[3]، حيث أرسل الملك الفرنسي تاجرا مرسيليا كقنصل عام للدولة، لكن باشا الجزائر "حسن فينيزيانو" (983-986هـ)/(1577-1580م) رفض حتى استقباله في ديوانه، الشيء الذي أثار حفيظة ملك فرنسا، فراسل السلطان العثماني "مراد الثالث" ليضغط على حاكم الجزائر ويقبل بالتمثيل الديبلوماسي

([1]) الأرشيف الوطني الجزائري (بئر خادم)، مهمة دفتري رقم 35، صحيفة 122، حكم رقم 314 بتاريخ 986هـ (تعريب: داود التميمي).

([2]) **الباستيون الفرنسي (Bastion de France)**: حصن ضخم ومحطة تجارية فرنسية واقعة على بضعة كيلومترات شرق مدينة عنابة، أسسه تاجران فرنسيان بعد تحصلهما على ترخيص من أهالي المنطقة باستغلال حوالي 30 كيلومتر من الشريط الساحلي الممتد من الرأس الأحمر إلى وادي سيبوس، وعن هيكله ذُكِر أنه مربع الشكل، وكان يضم كنيسة ومقبرة وبرج مراقبة، اهتم في بداية نشاطه باصطياد المرجان وتصديره، للمزيد أنظر، لكحل الشيخ، **نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م (1013-1070/هـ1604-1659م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف إبراهيم سعيود، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة غرداية، 2012-2013، ص 11، 17.

([3]) بليل، **القناصل**، مرجع سابق ص 22، 33.

لفرنسا بالجزائر، وبالفعل حصلت فرنسا على قبول تمثيل قنصلي لها في عهد "جعفر باشا" (986-988هـ)/(1580-1582م) ممثلا في السيد "سورون"(Souron)[1].

بعد اعتماد نظام الباشوات في الجزائر(993-1065هـ)/(1587-1659م) من طرف السلطان العثماني، والتي حُدِّد فيها مدة حكم الباشا بـ 3 سنوات، الشيء الذي جعل من بعضهم يهتمون بمصالهم الشخصية على حساب المصالح العامة، فاهتموا بجمع ثروات ضخمة من غزواتهم البحرية، فـ"الخضر باشا" حاول جاهدا وضع حد لتلك الإمتيازات الفرنسية بالسواحل الجزائرية وأمر بهدم مراكزهم التجارية وأسر من فيه، الشيء الذي آثار حفيظة وغضب الملك الفرنسي "هنري الرابع" واحتج بشدة لدى الباب العالي على هذا التصرف الذي قام به حاكم الجزائر، فأرسل خلالها السلطان العثماني أمرا لباشا الجزائر بإعادة بناء المراكز الفرنسية المهدمة وإطلاق جميع الأسرى الفرنسيين الذين كانوا في هذه المراكز[2].

وبهذا اعتبرت فرنسا إحدى الدول الأوروبية المسيحية المحظوظة تاريخيا واقتصاديا مع إيالة الجزائر، فبعد تقربها من الباب العالي خلال القرن 10هـ/16م وحصولها على تسهيلات هامة في المجال الديني والاقتصادي في أقاليمها الجغرافية، عملت على تطويرها في إيالة الجزائر وحصلت بموجبها على تسهيلات مماثلة، وأعلنت بذلك اختراقها لتجارة وسياسة إيالة الجزائر، وهنا قد يتساءل البعض: بماذا تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال فترة (1006-1077هـ/ 1600-1671م)؟.

2-ب الدبلوماسية المتضاربة والقرصنة المتبادلة بين الجزائر وفرنسا:

بعد حصول فرنسا على تمثيل دبلوماسي لها في الجزائر نهاية القرن10هـ/16م بضغط من الباب العالي، أعلنت عن نواياها التجارية في الساحل الشرقي للجزائر من خلال إنشاء الباستيون الفرنسي كمركز تجاري اهتم في بداية نشاطة بصيد المرجان، وهو ما يوحي بعلاقات حسنة بين البلدين في ظاهرها، لكن في باطنها شيء من التباعد والتنافر في عديد المرات.

([1]) بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ج2، ص-ص 174-175.

([2]) نفسه، ص-ص 32-33.

وأجمع مؤرخو الجزائر خلال الفترة العثمانية أن القرن 11هـ/17م مثل العصر الذهبي للبحرية الجزائرية، وذلك بدليل سيطرته شبه الكلية على الحوض الغربي للمتوسط، حيث "...كانت لها اليد الطولى في البحر الرومي وكانت بعوثها وغوازيها كثيرا ما تسم الشغور الافرنجية بالخشف والدمار..."[1]، فلم يقتصر نشاطها في هذا المجال البحري فقط، بل امتد إلى المحيط الأطلسي حتى جزر الأسور والبحار الشمالية لأوروبا وسواحل بريطانيا والدانمارك وايسلندا... وغيرها[2]، بالمقابل لذلك لم تعرف البحرية الفرنسية مطلع القرن 11هـ/17م تطورا ملحوظا رغم الجهود التي بذلها "ريشيليو" بتخصيص مبالغ مالية ضخمة لورشات بناء السفن الحربية، حيث وصلت قيمة الإعانات المالية حوالي أربعة ملايين وثلاثمائة ألف فرنك ومليونين للإصلاحات العاجلة للموانئ سنويا[3].

وتشير إحدى الروايات الفرنسية أن القراصنة الجزائريون تزايدت إعتداءاتهم ضد السفن الفرنسية منذ بداية القرن 11هـ/17م، وقد قَدَّرَت عدد الأسرى الفرنسيين في الجزائر سنة 1008هـ/1602م بحوالي 3000 أسير، وتكبد الاقتصاد الفرنسي في نفس الفترة خسائر فادحة بلغت قيمتها المالية حوالي 1.5 مليون أوقية[4].

عقب استهداف الجزائريين للباستيون الفرنسي وتدميره سنة 1008هـ/1602م، أصدر الملك الفرنسي "هنري الرابع" قرارا بإعلان الحرب على قراصنة الجزائر، وتذكر بعض المصادر أن السفن الفرنسية شنت حملة بحرية في سنة 1010هـ/1604م على ميناء برشك بين شرشال وتنس[5]، كما قامت ست سفن بحرية فرنسية بغارة على مدينة عنابة سنة 1013هـ/1607م

([1]) محمد عبد القادر الجزائري، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، شرح وتعليق: ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، بيروت، 1964، ص 126.

([2]) Braudel (F), **" L'économie de la Méditerranée au XVII^{e}siècle "**, *C.T*, 1956, p 178 .

([3]) Mamain.R, **Le Matériel de la marine de guerre sous Louis XIV, Rochefort, Arsenal modèle de Colbert (1666-1690)**, Hachette, Paris, 1936, pp 4-5.

([4]) Paul Masson, **Histoire du Commerce Français dans le Levant au XVII^{e} siècle**, Libraire Hachette, Paris, 1911 ,p xxiv (Introduction).

([5]) الميلي، مرجع سابق، ج3، ص 151.

ودمرت خلالها بعض السفن الراسية في مينائها، واقتادت معها إلى ليفورن حوالي 500 أسير جزائري[1].

إن أكبر مشكلة واجهته فرنسا منذ عهد "هنري الرابع" كان مشكل "طائفة الهيجونوت"[2] البروتستانتية، حيث لم يضع مرسوم نانت (Edit de Nante) الصادر في أفريل 1598م حدًّا للصراعات الدينية في فرنسا[3]، وما زاد من حدتها قرار "ريشيليو" القضاء على هذه الطائفة، وكان نتيجة ذلك ثورة قام بها "الهيجونوت" سنة 1031هـ/1625م بعد إستيلائهم على السفن التي صنعها الكاردينال "ريشليو"[4]، حينها قام أحد القباطنة الفرنسيين بإعطاء وعود لهذه الطائفة لترحيلهم نحو العالم الجديد، لكنه قام بتحويل أغلبهم إلى مدينة الجزائر، أين باعهم كعبيد في أسواق الإيالة[5]، وانطلقت بذلك ثورة هذه الطائفة واستمرت مدة سنة كاملة وأصدر بعدها "هنري الرابع" مرسوما ملكيا يقضي بتوقيف العمل بما جاء به مرسوم نانت. كما واجهت فرنسا أيضا

([1]) Stanly Lane-Poole, Op.cit, p 255.

([2]) **طائفة الهيجونوت (Huguenots)** : أقلية دينية بروتستانتية فرنسية، كان أغلب أتباعها مستقرون في منطقة لاروشيل في الجنوب الفرنسي، اعتبرها المؤرخون السبب الرئيس في أغلب الصراعات الدينية التي عرفتها فرنسا في فترة (968-1035هـ)/(1562-1629م)، تعرضوا لاضطهاد وتمييز عنصري ديني من كاثوليك فرنسا خاصة في عهد "لويس الثالث عشر" للمزيد راجع، جفري برون، **تاريخ أوروبا الحديث**، تر: على المرزوقي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 208، 211، وكذلك أنظر،

- Goffman Daniel, **The Ottoman Empire and Early Modern Europe**, Cambridge University Press, New York, 2004.

([3]) حول تفاصيل أكثر عن الحروب الدينية الفرنسية في فترة (968-1035هـ)/(1562-1629م) وآثارها على سياسة فرنسا الداخلية والخارجية راجع،

- Mack.P.Holt, **The French Wars of Religion (1562-1629)**, Cambridge University Press, Cambridge , 2005.

([4]) غطاس، **العلاقات الجزائرية**، مرجع سابق، ص-ص 31-32.

([5]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 61.

خلال القرن 11هـ/17م اضطرابا داخليا تمثل في حرب "الفروند" (1054-1057هـ)/(1648-1651م)[1].

بعد نجاح فرنسا في الحصول على تسهيلات اقتصادية ودينية في أغلب الأقاليم العثمانية إثر معاهدة سنة 1010هـ/1604م، فوردت في عديد البنود منها ما جاء في البند 25 والذي نص على حصولها على ضمانات تتعلق بحقها في صيد المرجان والسمك على السواحل الحدودية بين إيالتي الجزائر وتونس، كما ورد أيضا في البندين 13 و14 حق معاقبة ومطاردة القراصنة المغاربة في حالة تعديهم على الشواطئ الفرنسية، وتعهدت الدولة العثمانية بحماية البحارة الفرنسيين من اعتداءات البحارة الجزائريين[2].

وعرفت العلاقات الجزائرية–الفرنسية تصدعا وشرخا كبيرين بعد تدمير "الخضر باشا" لحصن الباستيون الفرنسي في جوان 1604م، بعدما أمر الحامية التركية في عنابة بتخريب الحصن وأسر موظفيه، وتُرجِع أغلب الدراسات التاريخية سبب ذلك " إلى عدم احترام الشركة الفرنسية للإتفاقيات التي تنص على أن يقتصر نشاطها على صيد المرجان، لكن الشركة لم تُعِر أدنى اهتمام لها، فتجاوز نشاطها صيد المرجان إلى شراء الحبوب بأسعار زهيدة لتصدره إلى مرسيليا جانية بذلك أموالا طائلة، متجاهلة أوضاع البلاد العصيبة" التي كانت تهددها المجاعات في أغلب مناطق البلاد[3]. وبدأت بعدها مرحلة جديدة بين البلدين عنوانها البعثات الدبلوماسية لتسوية الخلافات، وأوكلت فرنسا هذه المهمة إلى قنصلها العام بالدولة العثمانية "سفاري دوبريف" (Savary de

---

([1]) غطاس، مرجع سابق، ص–ص 32- 33. و**ثورة الفروند:** هي ثورة أهلية اندلعت خلال حكم "لويس الرابع عشر"، وقد قادها البروتستانت ضد النظام الملكي الحاكم وقانون الإمتيازات المفقودة، ومصطلح الفروندي كان يُطلق على الشخص الذي يُؤمِن بحدود السلطة الملكية، للمزيد عن هذه الطائفة أنظر

-William H.McNeill, Senior Editor; Jerry H.Bentle, David Christian,... , **Encyclopedia of World History**, Vol 2, Berkshire Publishing Group LLC, United States of America, 2005, p 781,790.

([2]) غطاس، مرجع سابق، ص 36.

([3]) غطاس، **العلاقات الجزائرية**، مرجع سابق، ص–ص 36-37.

Bréves)، لكنه فشل في مهمته الدبلوماسية[1]، ولعل السبب في ذلك يعود " إلى كون المبعوث الفرنسي لم يكن في وُسْعه أن يتعهد بأية ضمانات فيما يتعلق بإطلاق سراح الأسرى الجزائريين خاصة وأن البحرية المرسيلية كانت في أمس الحاجة إلى خدماتهم"[2].

ولم تكن حادثة تدمير حصن الباستيون الحادث الوحيد الذي أدى إلى تأزم علاقات البلدين، بل ذكرت عديد الدراسات التاريخية "حادثة سيمون دانسا"، البحار الفلامنكي[3] الذي سرق مدفعي البرونز من إيالة الجزائر بعد ثقة الباشا فيه، وهما الحادثان اللذان كانا كافيين لتصدع العلاقات بين الدولتين وأصبحت الحرب أحد الحلول المقترحة مستقبلا.

وعملت فرنسا كل ما فيها وُسْعها لتحسين علاقاتها مع إيالة الجزائر بالرغم من الأحداث التي عصفت بعلاقاتهما بداية القرن11هـ/17م، فأُعيدت الإتصالات الدبلوماسية بين الدولتين وتوِّجت بأولى المعاهدات الرسمية في 21 مارس 1619م[4] بين "الدوق دوغيز" (Duc de Guise)[5] وبعثة "الباشا حسين"[1]، وحملت طابع السلم والتجارة[2]، وقد جاء في البند الرابع من هذه المعاهدة

([1]) Bréves F. Savary, **Relation des voyages de Monsieur De Bréves** , Chez Nicolas Gasse, Paris, 1628, p 377.

([2]) غطاس، مرجع سابق، ص 39.

([3]) **سيمون دانسا:** قرصان فلامنكي من أصل هولندي من دوردتريخت، استقر في مرسيليا ومنها تزوج، انضم إلى البحارة الجزائريين للعمل معهم في البحر المتوسط، تظاهر بإسلامه (Rénegat) وغير اسمه إلى "دالي رايس"، وحقق انتصارات باهرة واستولى خلالها على غنائم كثيرة جعلته محل إعجاب الأهالي وباشا الجزائر، وما زاد من شهرته في الإيالة هو إدخاله لتقنيات تصنيع هامة على البحرية الجزائرية تمثلت في استعمال السفن الدائرية، وكافأه الباشا بإعارته مدفعين من البرونز ليُسلّح بهما سفينته، لكنه استولى عليهما وقدمهما هدية لحاكم البروفانس "الدوق دوغيز" وبهما استفاد من عفو ملكي فرنسي سنة 1015هـ/1609م، للمزيد أنظر، بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ص 161، وأيضا، تابليت، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص 39، وأيضا، أمين. م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص 32، وكذلك راجع، إسماعيل جودي، **الصناعة العسكرية في الجزائر في العهد العثماني (1518-1830)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف مختار حساني، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 113، 115.

([4]) حول تفاصيل بنود هذه المعاهدة أنظر، جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 77، 80 .

([5]) **الدوق دوغيز (Duc de Guise)**: هو "شارل لورين" (Charles de Lorraine) أمير جوانفيل (Joinville)، أحد نبلاء فرنسا، حاكم وقائد عام للملك على إقليم البروفانس، قبطان بحرية الشرق، والقائد العام للقوات المسحلة، كان ممثلا للملك الفرنسي في المفاوضات والمعاهدات التي عقدت مع الجزائريين في بداية القرن11هـ/17م، للمزيد أنظر =

أنه "لن يُسمح لقرصان بلدان وممالك أخرى بِسَوْق الأسرى من الفرنسيين إلى الجزائر أو إلى سواحلها، وإذا ما حدث ذلك فإنه سيُطلق سراحهم في الحال وتُرد إليهم مراكبهم وأمتعتهم"[3]، وما يُستشف من هذا أن فرنسا ضغطت على حكام الإيالة لكي لا يمارسوا القرصنة ضد السفن البحرية الفرنسية، وكتأكيد لذلك جاء في البند السادس من هذه المعاهدة على أن " كل الفرنسيين بصفة عامة سواء الذين هم من أهل هذا الساحل أو أولئك الذين هم من أهل لانقدوك، قوبين، نورماندي أو بروطانيا وبصفة عامة كل رعاياه أو غيرهم الذين أُسِروا تحت الراية الفرنسية، والموجودين في مدينة الجزائر أو في الأراضي التابعة لها، سيُطلق سراحهم وتُعاد إليهم مراكبهم، كما أن كل أتراك مملكة الجزائر أينما وُجِدوا، سواء في أجفان الملك أو في داخل مملكة فرنسا سيطلق سراحهم ويسلمون إلى هذين المندوبين لاقتيادهم إلى الجزائر"[4] ، ففي قراءة بين أسطر هذين البندين سنجد أن فرنسا استطاعت ضمان أمن سفنها التجارية في البحر المتوسط من القراصنة الجزائريين ولو لفترة مؤقتة.

رغم توقيع معاهدة السلم والصداقة بين الإيالة والمملكة سنة 1025هـ/1619م، إلا أن العلاقات عادت لتتدهور من جديد والسبب يعود إلى مجزرة الوفد الجزائري بمرسيليا في 14 مارس 1620م[5]، حين قام مجموعة من سكان مرسيليا بالهجوم على مقر إقامة بعثة رسمية جزائرية لأحمد باشا وبعض التجار وتم قتلهم جميعا ورميهم في البحر ونُهبت جميع ممتلكاتهم، لكن الطرف الفرنسي برر هذه الحادثة إلى قيام أحد رياس البحر الجزائريين وهو "رجب باشا"

= Jal (A), **Dictionnaire critique de biographie et d'histoire**, Henri Plan Imprimeur Editeur, Paris, 1867, p 666.

([1]) تابليت، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص 36، 38، راجع أيضا،

- Amine.M, **Le Commerce**, Op.cit, pp 80-81.

([2]) تابليت، مرجع سابق، ص 32.

([3]) قنان، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ص 312.

([4]) نفسه، ص 312، 314، وللمزيد عن بنود هذه الإتفاقية أنظر، تابليت، مرجع سابق، ج1، ص 37.

([5]) للمزيد عن هذه المجزرة أنظر،

- De Grammont, **Histoire du massacre des Turcs à Marseille en 1620**, Paris, 1879, p 14.

بالإستيلاء على سفينة فرنسية وأسر جميع طاقمها من التجار المرسيليين وأخذ جميع ممتلكاتهم، إلا بحارين إثنين استطاعا الفرار والوصول إلى مرسيليا، والذين أبلغا عن هذه الحادثة[1]، وبذلك انهار السلام المؤقت مجددا بين الدولتين.

وبعد المجزرة المرسيلية ساءت العلاقات مجددا بين الجزائر وفرنسا، الشيء الذي أدى إلى تصعيد وتيرة نشاط البحرية الجزائرية ضد السفن التجارية الفرنسية في الحوض المتوسطي، ففي الفترة الممتدة بين سنتي (1019-1028هـ)/(1613-1622م) بلغ عدد الأسرى الفرنسيين في الجزائر حوالي 235 أسير[2]، وفي ستة أشهر بعد تلك المجزرة تم أسر 21 سفينة فرنسية بيعت بما تحمل في أسواق الجزائر،" وقد كان خمس منها يحمل بضاعة تقدر بين العشرين والخمسة والعشرين ألف فرنك، ولا يوجد منها سوى ثمانية تقدر قيمة حمولتها بأقل من سبعة آلاف، وقد قدر القنصل الفرنسي الخسائر بمائتين وأحد عشر ألف وتسعمائة فرنك (211900فرنك)"، وأسْر حوالي 128 فرنسيا[3]، وهذا ما يعني أن التجارة والبحارة الفرنسيون أصبحوا بمثابة هدف مميز لبحارة الجزائر. وضْع جعل من القنصل الفرنسي في الجزائر السيد "كاي" يرسل تقريرا للحكومة الفرنسية يُقر فيه بتعفن وضع العلاقات بين الدولتين وألح فيه على ضرورة الإسراع في احتواءه خاصة بعد تقديراته للخسائر الفرنسية جراء ذلك بأكثر من 1.2 مليون فرنك[4].

ورد في عديد المراسلات الرسمية بين مسؤولين فرنسيين وجزائريين معاناة السفن التجارية الفرنسية من تصرفات بحارة الجزائر، ومن ذلك ما جاء في مراسلة مؤرخة في 25 جويلية 1620م من قناصلة وحكام مرسيليا تضمنت إستيلاء سفينة جزائرية على سفينة النقيب "دريفيت" وهو عائد

([1]) قنان، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ص-ص 66-67.

([2]) Daniel Panzac, **Les Corsaires Barbaresques, la fin d'une Epopée**, édition C.N.R.S, Paris, 1999, p 25.

([3]) ب.وولف، مرجع سابق، ص-ص 267-268.

([4]) نفسه، ص 271.

من الإسكندرية وكانت محملة بسلع قيمتها 100 ألف درع (Ecus) وأسر من فيها من بحارة فرنسيين[1].

يذكر "فونتناي"(Fontenay) أن عائدات الموارد البحرية للجزائر العثمانية في فترة (1026-1036هـ)/(1620-1630م) بلغت مستوى قياسي بمعدل 350 ألف قرش سنويا[2]، وقد شكّلت سنة 1026هـ/1620م سنة استثنائية حيث تم الإستيلاء على 125 سفينة فرنسية مختلفة المهام[3]، وفي مدة شهرين من نفس السنة بلغت قيمة الغنائم البحرية من السفن الفرنسية 205 ألف أوقية، ويذكر "دو غرامون" أن مجموع ما غَنِمه بحارة الجزائر سنة 1027هـ/1621م من السفن التجارية الفرنسية حوالي 800 ألف أوقية و500 أسير[4]. معاناة التجارة الفرنسية وبحارتها في المتوسط فَرَضَ عليها مجددا التقرب من الجزائر لإعادة العلاقات كما كانت من ذي قبل، وكمبادرة منها تم إرجاع مدفعي البرونز وبعض الأسرى المسلمين في 1 أوت 1628م، وهو ما تؤكده لنا مراسلة رسمية بين "حسين باشا" الجزائر وحاكم إقليم البروفانس "الدوق دوغيز" وهذا بفضل جهود النقيب "سانسون بابولون"[5].

وقد استطاع "سانسون نابولون" أن يُوفَّق في جمع مبلغ قدره 30 ألف جنيه بعد حصوله على موافقة قناصلة وحكام مرسيليا، وهي القيمة المالية لمدفعي "سيمون دانسا" على أن يدفع هذا المبلغ لحاكم الجزائر، كما جمع مبلغا مماثلا (30 ألف جنيه) كقيمة مالية لفدية الأسرى الأتراك

([1]) للمزيد عن تفاصيل هذه المراسلة وهذه الحادثة أنظر، بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص 148، 157.

([2]) Michel Fontenay, **" La place de la course dans l'économie portuaire: l'éxemple de Malte et des Ports Barbaresques "**, *A.E.S.C*, N°6, 1988, p 1321, 1347.

([3]) مروش، **دراسات**، مرجع سابق، ج2، ص 316.

([4]) De Grammont, **Histoire d'Alger**, Op.cit, p 34.

([5]) حول تفاصيل هذه الرسالة أنظر، بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص 182، 187. و**سانسون نابولون (986-1039هـ)/(1580-1633)**: هو القائد الكورسيكي جويديسيلي (Giudicelli) المعروف بسانسون نابولون، فارس سان ميشال أدى عديد المهمات الدبلوماسية الناجحة كمبعوث شخصي للملك الفرنسي وحاكم البروفانس "الدوق دوغيز"، عُيّن حاكما لحصن فرنسا بعد معاهدة 1034هـ/1628م، أنظر، تابليت، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص 39، وأيضا راجع، إلتر، مرجع سابق، ص 335.

المتواجدين على متن السفن الملكية الفرنسية، وجمع أيضا مبلغا ماليا قدره 45 ألف جنيه -بعد إعلانه التقليدي كبرَّاح في شوارع مرسيليا- وخُصصت لفدية أسرى فرنسيين بالجزائر[1].

فسعت الدولة الفرنسية جاهدة إلى محاولة إعادة السلم والصداقة مع حكومة إيالة الجزائر خاصة بعد الأحداث الأخيرة التي ميّزتها، ففي ظل دخول إنجلترا خط المنافسة التجارية وتصادم مصالحهما في الحوض المتوسط وتوقيعها معاهدة تجارية مع الجزائر، رأت فرنسا أنه من الضروري إعادة علاقاتها مع الإيالة، فأبدت بعض الليونة في توقيع معاهدة أخرى بتاريخ 19 سبتمبر 1628م، وحملت طابع السلم والتجارة وجاءت في 12 بندا[2]، فورد في البند الثاني من هذه المعاهدة: "عندما تلتقي المراكب الجزائرية بالمراكب الفرنسية سوف تتبادل المعلومات كأصدقاء حقيقيين، ولكي يسمح لرجال السفن الجزائرية بزيارة (تفتيش) المراكب الفرنسية، فإنه يُمْنع عليهم أخذ أي شيئ كاستبدال أشرعة قديمة بأشرعة جديدة أو حبال أو مدافع أو ذخائر حربية أو أي شيء آخر، كما يُحْضر عليهم تهديد أصحاب المراكب أو الكتَّاب أو أي فرد من أفراد الطاقم أو غيرهم لإجبارهم على التفوه بغير الحقيقة"[3]، وهذا أحد الأُطُرْ الذي سعت إليه فرنسا للحد من تجاوزات البحارة الجزائريين على السفن الفرنسية، وأيضا ضمان حرية حركة السفن التجارية في الحوض المتوسطي.

ورغم التشديد والحرص على ضرورة إحترام بنود معاهدة 1034هـ/1628م إلا أنها لم تُعمِّر طويلا، ففي ربيع 1035هـ/1629م اعترضت سفينة بروفانسية سفينة جزائرية واستولت على حمولتها وأسرت من فيها[4]، كما طاردت ثلاث سفن فرنسية سفنا جزائرية بالقرب من مايوركا الإسبانية بعد إقتراب السفن الجزائرية لإلقاء التحية عليها واستمرت هذه المطاردة لمسافة 30 ميل تقريبا[5] وهذا دليل على الإخلال التام ببنود معاهدة 1034هـ/1628م، وكان من البديهي أن

([1]) بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص-ص 200-201.

([2]) غطاس، **العلاقات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 51، 53.

([3]) قنان، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ص 314.

([4]) غطاس، مرجع سابق، ص 54.

([5]) بلانتيت، مصدر سابق، ج2، ص-ص 360-361.

يكون رد فعل البحارة الجزائريين مماثلا، فما بين سنتي 1034-1040هـ/1628-1634م استولوا على 80 سفينة فرنسية مختلفة الأحجام[1] بلغت قيمتها أربعة ملايين وسبعمائة وإثنين وخمسين ألف ليفر وأسروا 1331 شخصا[2]. كما عانى كثيرا سكان السواحل الفرنسية المتوسطية من غارات رياس البحر الجزائريين، ففي إحدى التقارير التي أشار إليها "بلانتيت" نقلا عن "هنري دوسيغيران" حيث "...إنه لا يمر يوم واحد من دون أن يأتي إلى هنا البروفانس البربريون ويحملون معهم الرجال والنساء والمركبات البحرية والسلع ليأخذوها معهم، كانت كل المساكن بمدينة كاسيس وجيوتات وآنتيت وسان طروباز تتحول إلى قلاع حقيقية، وكان السكان يُسلحون أنفسهم بالحجارة والبنادق من أجل الدفاع عن أنفسهم ضد القراصنة..."[3].

وأمام هذا الوضع، جُهِّزت حملة فرنسية بأمر من "ريشيليو" ضد الجزائر سنة 1043هـ/1637م، لكنها فشلت قبل وصولها إلى السواحل الجزائرية بسبب عاصفة بحرية هوجاء، وخلالها أسر الرايس "علي بتشين" حوالي 317 فرنسي بعد هجومه على الباستيون الفرنسي[4].

كما استطاع أحد ضباط البحرية الفرنسية (نائب الأميرال مارتان) الإستيلاء على سفينتين جزائريتين كانتا قادمتين من تونس محملتين بالبضائع وأسر بحارتها، وتم إرسالهم إلى السفن الفرنسية كمجدفين، وهو ما ترك وقعًا سيئاً لدى السلطات الجزائرية، لكنها تعاملت ببعض الليونة السياسية واتفقت على توقيع معاهدة أخرى بين حكومة الجزائر ومبعوث الملك الفرنسي "دي كوكييل" في 7 جويلية 1640م[5]، وقد تضمنت هذه المعاهدة تعديلات هامة رأت فيها الحكومة الفرنسية ضرورة تقييد نشاطات وغارات البحارة الجزائريين، وتأكيدا لذلك ما ورد في البند الأول من هذه المعاهدة أن: " كل الأشخاص من أي جنسية يكونون والذين أُخِذوا في باستيون فرنسا وكذلك كل الفرنسيين الأصليين الذين أُسِروا بدون قتال والموجودين حاليا في هذه المدينة سيطلق سراحهم

([1]) Jeremy Black, **European Warfare (1494-1660)**, Routledge, New York, 2002, p 142.

([2]) Dan, **Histoire**, Op.cit, p 320.

([3]) بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص-ص 65-66.

([4]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 290.

([5]) قنان، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ص 80 وما بعدها.

ويسلمون إلى المعني دي كوكييل وكذلك كل الموجودين في الأماكن الأخرى وفي الأراضي الملحقة بالباستيون فإنهم سيُسلمون إلى القنصل أو إلى نائب قنصل فرنسا ويُبحرون بدون دفع رسم الميناء ولا الرسوم الأخرى لموظفي الميناء"[1]، أما في البند العاشر[2] من هذه المعاهدة، فبرزت مساعي فرنسا وضغطها الدائم على حكام الإيالة لضمان أمن وسلامة بحارتها وتجارتها المتوسطية ومحاولة إبعادها عن دفع الإتاوات البحرية كما تفعل أغلب الدول الأوروبية لصالح الجزائر.

ومع دخول انجلترا الحوض المتوسطي وإبرامها لمعاهدات صداقة وتجارة مع حكام الإيالة، سارع الحكام الفرنسيون إلى بذل كل ما في وسعهم لإبعاد الأطماع الإنجليزية عن الجزائر، ففي سنة 1067م/1661م تم إيفاد السيد "تروبير" إلى الجزائر لتبليغ مسؤولي الإيالة قبول الملك الفرنسي توقيع معاهدة جديدة، وحاول هذا المبعوث الضغط على المسؤولين الجزائريين لطرد القنصل الإنجليزي، وقد تُوِّجت هذه الخطوة فيما بعد بمعاهدة 17 ماي 1666م، والتي تضمنت بنودا إضافية معدلة ومتممة لتلك الموقعة سابقا خاصة مسألة تفتيش السفن الجزائرية والفرنسية، وتم الإتفاق على ضرورة إصدار جوازات سفر بحرية للطرفين تُستخرج من قنصليات البلدين[3].

وصفوة القول من كل هذا، أن الفترة الممتدة بين سنتي (1006-1077هـ/ 1600-1671م) عرفت تجاذبا سياسيا وتجاريا بين الجزائر وفرنسا من خلال عديد المعاهدات التي وُقّعت بين الطرفين، واعتبرت بمثابة أشد الفترات التاريخية غموضا بين الإيالة والمملكة، فهي فترة غلب عليها التناقض والتقارب والتباعد والتصالح وتصادم المصالح، فالطرف الفرنسي تميز بالليونة والدبلوماسية السياسية وتجلى ذلك في البعثات الدبلوماسية العديدة[4]، أما الطرف الجزائري فكان

([1]) قنان، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ص 317.

([2]) حول تفاصيل هذا البند راجع، نفسه، ص 319.

([3]) نفسه، ص 96 وما بعدها.

([4]) غطاس، **العلاقات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 62.

موقفه في كل مرة القبول والإيجاب، وقد استمر نشاطها طيلة القرن 12هـ/18م بتوقيع عديد المعاهدات لكن أبرزها كانت معاهدة السلم المئوي (1096-1196هـ)/(1690-1790)[1].

3- الجزائر وإنجلترا:

3-أ الدور العثماني في تقريب وجهات النظر الجزائرية – الإنجليزية:

على الرغم من أن إنجلترا ليست إحدى الدول المتوسطية إلا أن لها تجارة رائجة ونشطة، فأساطيلها التجارية كانت معرضة في أغلب الأحيان إلى الوقوع في قبضة قراصنة المتوسط سواء الأوروبيين أو المغاربة، وقد كان للدولة العثمانية الدور البارز والسيادة الكاملة على هذا المجال البحري خاصة في شرقه، ولهذا كان لزاما على إنجلترا إيجاد وسيلة تُقربها من السلاطين العثمانيين.

وتعود أولى الإتصالات الرسمية بين سلاطين الدولة العثمانية وملوك إنجلترا إلى تلك الرسالة التي بعثها السلطان العثماني "مراد الثالث" إلى الملكة "إليزابيث الأولى" بتاريخ 20 مارس 1579م، والتي تضمنت موافقة السلطان العثماني على تقديم إمتيازات واسعة للإنجليز في الأقاليم العثمانية[2]، وقد كانت ذا طابع تجاري وهذا مقتطف منها: "...بلادنا كانت دائما مفتوحة لكل أعدائنا وحلفائنا، لكن وبعدما أُعْلمنا بأن سيادتكم ترغب في بناء علاقة وطيدة معنا، فإن بلادنا ستبقى دائما مفتوحة لمواطنيكم...وأن سفنكم التجارية سواء الكبيرة أو الصغيرة منها ستكون آمنة في نطاق سيطرتنا، عند قدومها ثم عودتها إلى إنجلترا ثانية...وإن لتجاركم الحرية في القدوم والعودة مرة ثانية إلى أوطانهم، لهم الحق في تحميل ما يشاؤون من سلع كباقي المسيحيين، شرط

([1]) قنان، مرجع سابق، ص-ص 178-179، وينظر أيضا، أمين. م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص 47، 49.

([2]) قرباش.ب، **العلاقات الجزائرية الإنجليزية الأولى من منظور إنجليزي (1550-1620)**، ضمن بحوث ودراسات تاريخية، أعمال مهداة للأستاذ لعميد عبد العزيز، إعداد وتنسيق: قاصري محمد السعيد، ط1، مطبعة نواصري (المسيلة)، الجزائر، 2017، ص 533.

عدم الإخلال بالنظام..."[1]، وقد رحبت الملكة الإنجليزية بهذه الرسالة وردَّت عليه برسالة مماثلة بتاريخ 25 أكتوبر 1579م، وقد دعت السلطان العثماني منح التجار الإنجليز المزيد من الحرية التجارية، وإن كان بمقدوره التدخل لتحرير الأسرى الإنجليز والذين يُستغلون كمجدفين في السفن العثمانية أو الأقاليم التابعة للإمبرطورية، وقد كانت هذه أولى الإشارات لتطور العلاقات بين الطرفين، والتي أعطت للإنجليز دفعا قويا للولوج إلى العالم المتوسطي[2] ومحاولة التأثير فيه.

وتُوّجت العلاقات الرسمية بين الدولتين بتأسيس إنجلترا لـ "شركة المشرق والتي أسستها الملكة إليزابيث الأولى سنة 987هـ/1581م واستمرت حتى سنة 1231هـ/1825م"[3].

وأيضا، فإن التقارب العثماني-الإنجليزي نهاية القرن 10هـ/16م " سمح للقراصنة الإنجليز بإستخدام المرافئ العثمانية في شمال إفريقيا...كقواعد وأسواق للغنائم التي يحصلون عليها من الدول الكاثوليكية"، وأبعد من هذا كان هدفهم إقامة علاقات مباشرة مع الإيالات المغاربية وخاصة الجزائر، وقد كان العديد من القراصنة الإنجليز مَنِ انضم إلى البحارة الجزائريين في عديد نشاطاتهم في المحيط الأطلسي[4]، فهذا التحفيز من الدولة العثمانية للإنجليز ساهم كثيرا في دخولهم إلى الحوض المتوسطي[5].

لقد كانت سياسة إيالة الجزائر الخارجية قائمة على المرونة والليونة الدبلوماسية، واتسمت بالإقتناع المطلق بالتفوق البحري والاعتقاد باستمرارية الدولة ككيان سياسي في إطار عربي

([1]) Richard Hakluyt, **The principal navigations, Voyages, Traffiques and discoveries of English Nation, made by sea or over-land...exc**, 2nd, George Bishop, Ralph Newbery, Robert Barker, London, 1599, p 253.

([2]) قرباش، **العلاقات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 533.

([3]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 34.

([4]) إينالجيك، مرجع سابق، مج1، ص 522.

([5]) بول كولز، **العثمانيون في أوربا**، تر: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993، ص 143.

إسلامي[1] خاصة مع بداية القرن 11هـ/17م، وهو الشيئ الذي استغلته عديد دول أوروبا –ومنها إنجلترا– للتقرب منها وإقامة علاقات حسنة تضمن لها أمن وسلامة سفنها التجارية متوسطيا.

وباعتبار الجزائر إحدى الإيالات المغاربية في غرب المتوسط وأقواها، فقد كان التأثير العثماني في سياساتها كبيرا، ويتضح ذلك خاصة في العهود الأولى للحكم العثماني (البايلربايات، الباشوات والآغوات)، وبإيعاز من السلاطين العثمانيين استطاع الإنجليز الحصول على تمثيل دبلوماسي بالجزائر سنة 986هـ/1580م، "وعُيِّن أول قنصل إنجليزي من قبل التجار الإنجليز حيث اختاروه من بينهم ولم يكن للدولة دور في الأمر وقد عمل القنصل "جون تيبتون" كل مافي وسعه على حسب الإمكانيات المتوفرة"[2]، وبهذا أصبح بإمكان التجار الإنجليز ممارسة تجارتهم في البحر المتوسط بحرية وأمان، ووصل الأمر بذلك إلى منحهم "جوازات سفر"، ففي سنة 989هـ/1583م منح نائب حاكم إيالة الجزائر جواز سفر (Passeport) لأحد التجار الإنجليز وهذا مقتطف مما جاء فيه: "نحن نائب مملكة الجزائر حسان آغا، منحنا التاجر توماس سينغلتون وبحارته جواز سفر، يسمح له بالإبحار في المتوسط بكل حرية...ونأمر بحارتنا وقادة المشرق بعدم التعرض لهذا التاجر..."[3].

وفي هذا الإطار يقول "محمد أنيس" أنه "في سنة 1008هـ/1602م نقلت سفينة تجارية إنجليزية تسمى "أنجل" (Angel) من لندن الملابس والقصدير والرصاص ليباع في الجزائر"[4]، وهي إشارة واضحة على التحسن التدريجي للعلاقات الجزائرية–الإنجليزية بداية القرن 11هـ/17م.

([1]) عبد القادر صحرواي، عائشة جميلة، **" التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية"**، *مجلة الحوار المتوسطي*، منشورات مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية، جامعة الجيلالي ليابس، الجزائر، العددين 15-16، مارس 2017، ص 495.

([2]) قرباش، **العلاقات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 534.

([3]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 35.

([4]) محمد أنيس، **إنجلترا وطريق السويس في القرن الثامن عشر**، ترجمة وتقديم وتعليق: عبد الوهاب بكر، تصدير: علي بركات، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2009، ص 23.

3-ب القرصنة المتبادلة في ظل تصدع العلاقات:

على الرغم من التقارب الرسمي بين إنجلترا والدولة العثمانية نهاية القرن10هـ/16م والترحيب المتبادل بينهما، رأت إنجلترا أنه من الضروري الدخول إلى البحر المتوسط تحت غطاء وذريعة الإمتيازات التي تحصلت عليها من الباب العالي.

بعد معركة الأرمادة بين إنجلترا وإسبانيا سنة 994هـ/1588م[1] -بالقرب من القناة الإنجليزية- والتي انتهت بانتصار إنجلترا، واعتبر أغلب المؤرخين أن هذه الواقعة هي السبب الرئيسي في دخول إنجلترا كطرف فاعل في الحوض المتوسطي[2].

ولقد كانت إنجلترا أقل الدول الأوروبية تأثرا بالصراع البحري المتوسطي مع إيالة الجزائر وبحارتها، وذلك بسبب بعدها الجغرافي عن هذا المجال البحري، لكن بعد تأكدها من أهميته الاقتصادية زاد إهتمامها به، لا سيما وأنها لمست ما حققته إسبانيا والبرتغال من مغانم عبر غزواتهم البحرية، فأطلق خلالها الملك الإنجليزي "جاك الأول" حرية العمل لقراصنته الذين حققوا أرباحا خيالة من هجماتهم على مختلف السفن في البحر المتوسط وخارجه[3]. وتعود أولى هجمات البحارة الجزائريين ضد السفن التجارية الإنجليزية في البحر المتوسط وخاصة في غربه إلى بداية القرن 10هـ/16م، وهذا باعتبار أن الإنجليز لم يوقعوا أي معاهدة سلم وصداقة وتجارة لا مع السلاطين العثمانيين ولا مع حكام الإيالة[4]، واستمر هذا الوضع حتى بداية القرن 11هـ/17م، حيث أن رياس البحر الجزائريين كانوا يرفضون مختلف جوازات المرور الممنوحة لهم سواء من طرف مسؤولي الإيالة أو حتى من طرف الباب العالي، فكانت أغلب السفن الإنجليزية العابرة للبحر المتوسط من أهم أهداف هؤلاء البحارة، خاصة وأن أغلبها تحمل سلعا وبضائع تجارية

([1]) ب .ج. روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية- المغربية حتى عام 1900**، ترجمة ودراسة وتعليق: يونان لبيب رزق، ط1، الشركة الجديدة دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981، ص 50.

([2]) حول تفاصيل هذه المعركة أنظر،

- Wiliam Weir, **50 Battles That Changed the World, The Conflicts That Most influenced the Course of History**, Book-Mart Press, United States of America, 2001, p 151, 153.

([3]) بسام العسلي، **الجزائر والحملات الصليبية (1547-1791م)**، ط3، دار النفائس، بيروت، 1986، ص-ص 110-111.

([4]) قرباش، **العلاقات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 535.

موجهة إلى المشرق. واقع حتَّم على ملوك إنجلترا إعداد خطط للقضاء على الأسطول الجزائري، فكُلّف قرصانان إنجليزيان بهذه المهمة حيث تظاهرا ببيعهما لسفينة تجارية غنموها من الإسبان، لكن انكشف أمرهما بعد ظهور المالك الحقيقي للسفينة وهو تاجر بندقي وتم كشف خطة القرصانان، وبعد الضغط عليهما من طرف البحارة الجزائريين أقرا بأنهما كُلِّفا بإحراق سفن البحرية الجزائرية، فاحتج باشا الجزائر للملكة "إليزابيث" ولم يتم إتخاذ أي إجراء جراء هذه الواقعة[1]، وما زاد من تعقيد وضع العلاقات بين حكومتي البلدين بداية القرن 11هـ/17م، هو معاهدة الصلح الإنجليزية- الإسبانية سنة 1010هـ/1604م[2]. هذه الحادثة أدت إلى زيادة الغارات الجزائرية ضد السفن الإنجليزية في البحر المتوسط والسواحل البريطانية، ففي" سبتمبر سنة 1008هـ/1602م كتب كبير أمراء البحر الإنجليز إلى القنصل بالجزائر وإلى السفير في إستانبول يحتج على احتجاز السفينة ماريغولد (Marigold) في عرض المحيط الأصلسي وفقد حوالي 1730 جنيه إسترليني"، كما أكد القنصل الإنجليزي بإسبانيا في عهد الملك "جيمس الأول"[3] أن 466 إنجليزي تم أسرهم من رياس بحر جزائريين واسترقوهم، وكان رد فعل الحكومة الإنجليزية هو منح عديد التراخيص لضباط بحر إنجليز للخروج في غارات ضد السفن الجزائرية[4]. وقد اعتمدت "شركة المشرق" الإنجليزية استراتيجية تسليح سفنها التجارية العابرة للحوض المتوسطي من قراصنة الجزائر، وذلك بإرسال قوافل من السفن الحربية المسلحة تسليحا جيدا، "والواقع أن واحدة من تلك السفن كانت مسلحة بتسعة عشر مدفعا قد قاومت خمس غليوطات تركية بقيادة علج إنجليزي اسمه "والسينهام" (Walsynham) وأجبرتها على التراجع"، ويشير "ب.وولف" إلى أنه في "إحدى المعارك سقط نصف أسطول الصيد المتألف من ثلاثين سفينة فريسة في أيدي البحارة

([1]) ب.وولف، مرجع سابق، ص-ص 250-251.

([2]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 43.

([3]) **جيمس الأول:** بعد وفاة "إليزابيث الأولى" آخر ملوك أسرة تيودور، انتقل التاج في سنة 1009هـ/1603م إلى "جيمس السادس" ابن "ماري ستيوارت"، ابنة عم عمها التي كانت قد أعدمتها، وكان ملكا على اسكتلندا وأصبح ملكا على إنجلترا باسم جيمس الأول، أنظر، برون، مرجع سابق، ص 267.

([4]) ب.وولف، مرجع سابق، ص-ص 251-252.

الجزائريين خارج شواطئ نيوفاوندلاند، وهكذا فإنه ابتداءا من العقد الثاني للقرن السابع عشر أصبح أسطول البحارة المنطلق من الجزائر يشكل تهديدا خطيرا لحركة السفن البريطانية وسفن الدول الشمالية الأخرى"[1]. ومع تزايد حملات الإستيلاء على سفن إنجلترا في البحر المتوسطي من قِبل بحارة الجزائر، قرر قصر "باكنهام" (Buckingham) سنة 1026هـ/1620م توجيه حملة عسكرية تأديبية ضد الأسطول الجزائري وتم إسنادها إلى "روبير مانسيل" (Robert Mansel)، والذي حصل على وعود من الملك الإسباني بتقديم بعض المساعدات العسكرية، فجُهِّزت أرمادة مكونة من 6 سفن حربية ذات 230 مدفعا، 12 سفينة تجارية مزودة بـ 243 مدفعا، بالإضافة إلى سفينة القائد "مانسيل" ذات حمولة 600 طن و40 مدفعا و250 بحار، فوصل الأسطول قبالة مدينة الجزائر أواخر شهر نوفمبر سنة 1620م، ورغم الخطط التمويهية التي قام بها "مانسيل" إلا أن قوات باشا الجزائر نجحت في صد وإفشال هذه الغارة، وبمقابل ذلك أدت إلى تحرير 40 أسيرا إنجليزيا مُسِنًا[2]. وبعد مرور عامين على هذه الحملة، استطاع "توماس روي" (Thomas Roe)-القنصل الإنجليزي لدى الباب العالي- توقيع معاهدة سلام وتجارة بين الدولتين، تضمنت تعيين "جيمس فريزل" (Jemes Frizell) في منصب قنصل إنجلترا في الجزائر، وأيضا الترخيص للتجار الإنجليز بتصريف منتوجاتهم من الأقمشة في الأسواق الجزائرية، كما وافق الملك الإنجليزي على فدية" 17 "تركيا" كان مانسيل قد باعهم في إسبانيا مع عدد مشابه من الأرقاء الإنجليز"[3]. ويُعد "مراد رايس" أهم رياس البحر الجزائريين الذين تمكنوا من نقل نشاطاتهم البحرية إلى سواحل إنجلترا، ففي 20 جوان 1631م شن -بمساعدة 230 بحار- غارة بحرية على ميناء "بالتيمور" الواقعة غرب مقاطعة كورك الإيرلندية والخاضعة للنفوذ الإنجليزي[4]، وقد وصف هذه الغارة "دس إيكن"(Des Ekin) -أحد الكتاب الإيرلنديين- بقوله: "كان القراصنة

([1]) ب.وولف، مرجع سابق، ص-ص 252-253.

([2]) نفسه، ص-ص 254-255.

([3]) نفسه، ص 257.

([4]) بالطيب، مرجع سابق، ص 13.

البرابرة يحملون بنادق وقضبان حديدية لكسر الأبواب، وكانت القوات التركية تلبس صدرياتها الحمراء الزاهية الألوان والقبعات المريشة...هؤلاء الجنود هم الإنكشاريون الأسطورة النخبة المختارة، كانوا مدربين تدريبا عاليا وماهرين في كل فنون القتال والحرب"[1]، وأُسِر خلالها حوالي 104 شخص ونُقِلوا أسارى إلى مدينة الجزائر[2]. ويشير "روبير دافيس" (Robert Devis) أنه "في الفترة ما بين (1034-1047هـ)/(1628-1641م) غَنِم بحارة الجزائر حوالي 131 سفينة إنجليزية، وأَسَرُوا أكثر من 2555 أسير"[3]، وهي أحد الدلالات التي تؤكد لنا بأن النصف الأول من القرن 11هـ/17م يُمثل بالفعل العصر الذهبي للبحرية الجزائرية. وتعتبر معاهدة " روي" التي وضعت حدًّا للحرب الأولى بين إنجلترا والجزائر أرضية لباقي المعاهدات التي وُقّعت فيما بعد[4]، ولعل أبرزها معاهدة 23 أفريل 1662م التي تضمنت 14 بندا تقضي بضرورة تحقيق سلم حقيقي بين الدولتين، بحيث لا تعترض سفن كل دولة سفن الدولة الأخرى، "بل يُعَامِل أحدهما الآخر بكل إحترام وصداقة ممكنة، وأن أي سفينة تابعة لملك بريطانيا العظمى أو أي من رعاياه، يُمكن له أن يأتي بشكل حر إلى ميناء الجزائر...وأيضا إلى أي ميناء آخر تابع للحكومة الجزائرية"[5].

لكن بحلول سنة 1075هـ/1669م، بادر "توماس آلان" إلى تجهيز حملة ضخمة ضد الجزائر ووضع شروطا عديدة لحاكم الجزائر "علي آغا" إن أراد تجنبها، ومن بينها إطلاق جميع الأسرى الإسبان والإنجليز الموجودين بالسجون الجزائرية، وإعادة جميع البضائع المصادرة ومعاقبة رياس البحر المتسببين في ذلك، لكن شروطه قُوبلت بالرفض، وكانت نتيجها تحطيم سفينة جزائرية

([1]) بالطيب، مرجع سابق، ص 17.

([2]) نفسه، ص 13.

([3]) Robert.C. Devis, **Cristian slave, Muslum masters, White slavery in th Mediterranean, the Barbary coast and Italy**, P.Algrave Macmillan, 2003, p 6.

([4]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 258.

([5]) تابليت، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص 147. كما وقّعت معاهدة أخرى يوم 3 ماي 1664م وهي معدلة ومتممة لسابقتها سنة 1662م، للمزيد عن هذه المعاهدة أنظر، نفسه، ص 149.

واحدة، وفي سنة 1077هـ/1671م شُنَّت غارة بحرية إنجليزية أخرى على ميناء بجاية ودمّرت خلالها 7 سفن جزائرية[1]، كلها مؤشرات توحي بعودة العلاقات الثنائية إلى الصراع مجددا.

ورغم الصراعات البحرية التي عرفتها فترة (1006-1077هـ/ 1600-1671م) بين الجزائر وإنجلترا، إلا أن بعض التقارب المصلحي التجاري المشترك بدا واضحا في نهاية القرن 11هـ/17م، حيث أشار "محمد أمين" أنه بعد توقيع معاهدة 22 أفريل 1689م -ذات الطابع التجاري- تمكن تاجر جزائري يدعى "الحاج أحمد" من تصدير شحنة من القمح إلى منطقة جبل طارق الإنجليزية وقُدَّرت كميتها بـ 4000 قفيز بالإضافة إلى كيسين من الحرير، وتاجر آخر يدعى "عبد الرحمن" تمكن من تصدير صندوق متنوع من البضائع إلى نفس الوُجهة، ويضيف محدثنا كذلك أن تاجرًا جزائريا إشترى من لندن بضائع مختلفة من أقمشة، أغطية، مناديل، سجاد، ومنتوجات هندية كالتوابل، والمنسوجات، وقهوة وشاي[2]، وما يُستخلص من هذا أن الحركية التجارية تواصلت بين البلدين رغم عديد الصدامات البحرية والمخاطر التي كانت تهددها، فتكونت بذلك علاقات متباينة في إطار محدود.

4- الجزائر وهولندا:

4-أ إستقلال هولندا عن المملكة الإسبانية ودخولها الحوض المتوسطي:

كانت هولندا (نيذرلاند) قبل القرن 11هـ/17م إحدى الممتلكات الجغرافية التابعة للمملكة الإسبانية، ففي عهد الملكة "إليزابيث الأولى" اجتاح الهولنديون رغبة كبيرة في الإستقلال عن الإسبان، ولعل السبب في ذلك هو محاولة جعلهم يُدينون بالكاثوليكية، وهو الشيء الذي لم يتقبله الهولنديون البروتستانت، واكتشفوا أن تبعيتهم للإسبان يهدد بروستانيتهم[3]. كما طلب "فيليب

([1]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 327، 329.

([2]) Amine. M, **Le Commerce**, Op.cit, pp 109-110.

([3]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 37.

الثاني" من "شارل الخامس" أن يجعل من هولندا ملكية مطلقة، لأن وضعها وموقعها الجغرافي الإستراتيجي المطل على القناة الإنجليزية ومختلف مواردها ستساعده على التوسع في أوروبا[1].

والجغرافية الطبيعية لهولندا -المطلة على بحر الشمال- جعل منها محور تجاري هام في شمال غرب أوروبا، حيث تمكن التجار الهولنديون من توسيع نشاطاتهم إلى كل من دول بحر البلطيق في الشمال ودول إسكندنافيا وأمريكا والهند، فمنذ سنة 991هـ/1585م أصبحت مدينة أمستردام مركز الحياة الاقتصادية للأراضي المنخفضة، وتعدت أهميتها بأن أصبحت احدى المراكز التجارية في أوروبا، "ففي سنة 1001هـ/1595م قاد "كورنوليس هوتمان" أسطولا صغيرا يتألف من أربع سفن واتجه نحو الشواطئ الغربية لإفريقيا حتى وصل إلى رأس الرجاء الصالح ومنه ذهب إلى جاوة الأندونيسية حيث أقام بها مركزا تجاريا" هاما في جنوب شرق آسيا، "وفي سنة 1004هـ/1598م انطلقت 80 سفينة هولندية نحو عدة جهات"، فحط بعضها في غينيا على شواطئ إفريقيا الغربية وأخرى اتجهت نحو الهند، حيث عاد التجار الهولنديون إلى وطنهم بمختلف البضائع والسلع مثل اللؤلؤ والشاي والتوابل...وغيرها، ونتج عن هذه الرحلات التجارية تأسيس "شركة الهند الشرقية الهولندية" سنة 1008هـ/1602م[2].

وعلى اعتبار البحر المتوسطي وخاصة غربه منطقة جغرافية جذابة تتنافس فيه مختلف القوى[3] الأوروبية والمغاربية، أرسل الهولنديون أساطيلهم للدخول إلى المنظومة التجارية المتوسطية، لكن الهولنديين اكتشفوا صعوبات العالم المتوسطي في ظل السيطرة المغاربية على أغلبه ومن بينها إيالة الجزائر[4].

([1]) عبد القادر فكاير، **" علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية "** ، *مجلة "المواقف" للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ"*، منشورات المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، معسكر، العدد 1، ديسمبر-جانفي 2007، ص 187.

([2]) نفسه، ص 188.

([3]) نفسه.

([4]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 259.

4-ب معاهدة 1028هـ/1622م والتقارب الحذر:

انتهجت هولندا نفس نسق فرنسا وإنجلترا لدخول البحر المتوسط، وذلك بعدما استطاعت التقرب من الدولة العثمانية والتوقيع على معاهدة إمتيازات لها سنة 1018هـ/1612م غلب عليها الطابع التجاري[1]، فحصلت بموجبها على تسهيلات المتاجرة مع الأقاليم العثمانية في المشرق وبلاد المغارب، كما حصل التجار الهولنديون على تعهد "بعدم أسرهم من قِبل بحارة شمال إفريقيا طالما أن الهولنديون لم يلجأوا إلى أعمال القرصنة"[2]. أما "الرياس الجزائريون فقد أصروا على حقهم في مصادرة بضائع عدوهم واسترقاق رعاياه حيث يوجدون مهما كانت السفن التي كانوا عليها... فالجزائريون لم يقبلوا، عن رضى، الحصانة التي أعطتها معاهدة السلطان للسفن والبحارة الهولانديين. ذلك أن السفن الهولاندية كانت هدفا مغريا لأنها، خلافا للسفن الإنكليزية التي كانت كبارها محملة بأسلحة ثقيلة، كانت في العادة سفنا صغيرة مسلحة تسليحا خفيفا مما يجعلها هدفا للرياس البحارة"[3]، وهو ما أدى فيما بعد إلى توسع نشاط بحارة الإيالة، فاستولوا بين سنتي (1019-1028هـ)/(1613-1622م) على 447 سفينة هولندية كغنائم بحرية[4].

وتعتبر العلاقات الجزائرية-الهولندية أسبق من تلك التي أسَّست لعلاقات رسمية مع الدولة العثمانية، حيث أنه في سنة 1010هـ/1604م تلقى باشا الجزائر رسالة من السلطات الهولندية تضمنت تمكن بحارة هولنديون من تحرير أسرى مسلمين أتراك كانوا على متن سفينة إسبانية في منطقة "الفلاندر" الواقعة في شمال أوروبا دون اشتراط أي فدية، وبمقابل ذلك قام الجزائريون

([1]) بروديل، **المتوسط**، مرجع سابق، ص 120، ويراجع أيضا

-John B.Hattendorf, **Naval Policy and Strategy in Th Mediterranean, (Past, Present and Future)**, Frank Cass, London, 2000, p 23.

([2]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 260.

([3]) نفسه، ص 261.

([4]) نفسه.

بتحرير مجموعة أسرى هولنديين كانوا بسجون الإيالة[1]، فهل هي أولى الإشارات على حسن نية الطرفين في إقامة علاقات حسنة؟.

انضم الهولنديون إلى أعمال القرصنة ضد السواحل الجزائرية مشتركة مع دول أوروبية أخرى، ومن أهم هذه الغارات تلك التي شنتها سفنا هولندية مع سفن إسبانية على مدينة جيجل سنة 1012هـ/1606م وأدت إلى تدمير بعض السفن الراسية بالميناء، كما شنت سفنا هولندية سنة 1022هـ/1616م غارة أخرى على نفس الميناء بالإشتراك مع سفن إنجليزية وإسبانية[2]. بعدئذ وفي سنة 1028هـ/1622م "تجاوز الهولنديون السلطان العثماني وعقدوا معاهدة أخرى مع "مدينة ومملكة الجزائر"[3]، حيث قرر القادة الهولنديون إرسال مبعوث إلى الجزائر وهو "كورنليس بيناكار"(Cornelis Pynacker) العارف بلغات المشرق كأمل لها لإبرام إتفاق مع سلطات الجزائر[4]، وبالفعل في أكتوبر 1622م أبرمت أول معاهدة بين الجزائر وهولندا من خلال رسالة وجهها "حسين باشا" (1027-1029هـ)/(1621-1623م) إلى ملك هولندا واحتوت على 14 بندا وجاء فيها توجيه الدعوة للسلم والصداقة والتعاون، ومن هذه البنود البند رقم 7 المتعلق بتبادل الأسرى بين الطرفين ونص على "أن عددا من رعايا سيادتكم وأناس متمردين وأشرار احتجزوا في عرض البحر بعض المسلمين من الجزائر وباعوهم كعبيد إلى جزيرة مالطا، وبسبب بيع العديد من الأتراك فإننا نمنع الهولنديين الموجودين هنا من العودة إلى بلادهم قبل الإفراج عن المسلمين المذكورين وعودتهم إلى هنا. إننا أوفياء لما نَعِدُ به ونريد أن نعيش معكم في سلم"[5]، وهي إشارة قوية من مسؤولي إيالة الجزائر ورغبتهم في جعل هولندا إحدى الدول الصديقة في الحوض المتوسطي وخارجه.

([1]) Alexender de Groot, **" Ottoman North Africa and the Duth Republic in the seventeenth and eighteenth centuries "**, *R.O.M.M*, N°39, 1985, p 131.

([2]) فكاير، **علاقات الجزائر**، مرجع سابق، ص 188.

([3]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 262.

([4]) فكاير، مرجع سابق، ص 188.

([5]) تابليت، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص 249.

لكن البحارة الجزائريون كانوا غير مستعدين لتفويت الفرصة الإستيلاء على الغنائم الضخمة، واستمروا في الإستيلاء على السفن الهولندية، ولذلك ظهر سنة 1030هـ/1624م أسطول هولندي في البحر الأبيض المتوسط واستولى على عدد من السفن الجزائرية، ثم أرسى أمام مدينة الجزائر، فطلب قائده أمير البحر "لامبير" (Lambert) إطلاق سراح جميع الأرقاء واحترام المعاهدة المتفق عليها[1].

وقد لعبت البعثات الدبلوماسية الهولندية المتتابعة إلى إيالة الجزائر بين سنتي (1031-1070هـ)/(1625-1664م) دورا هاما في تقريب وُجُهات نظر البلدين رغم عديد الظروف التي صعَّبت من ذلك، ولعل أهم هذه البعثات:

- "البعثة الثانية لبيجناكير" سنة 1031هـ/1625م والتي جاءت بعنوان " السلام دون العمل بمبدأ سفينة حمولة حرة وأن تفتيش البضائع[2] على السفن يُعد عملا منافيا للشرف"، وانتهت بتوقيع اتفاق سلام آخر في 1032هـ/1626م[3].

- "بعثة رويتر الثانية" سنة 1068هـ/1662م وهي بعثة دبلوماسية أخرى لإحلال السلم بعد الغارة العسكرية التي قادها "دي رويتر" سنة 1061هـ/1655م، ويؤكد لنا "جيرارد فان كريكن" (Gérard Van Kreiken) بأنها بعثة ناجحة وتُوّجت بمعاهدة أخرى في أفريل 1662م[4]، ونتج عنها أيضا تحرير 55 هولنديا، وهدنة لمدة 7 أشهر تقضي بعدم تعرض بحارة الجزائر للسفن

([1]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 262.

([2]) **حق تفتيش السفن البحرية:** مع تنامي ظاهرة القرصنة في البحر المتوسط خاصة خلال القرن 11هـ/17م، برزت سياسة تمَلُّكْ بعض الأمم لبعض الجزر وأعطت لنفسها شرعية عليها "فإسبانيا أعلنت سيادتها على بحار العالم الجديد واعتبرت الدولة العثمانية البحر الأسود وبحر إيجة بحرا داخليا "، كما أعلنت البندقية سيادتها على البحر الأدرياتيكي، فانعكس ذلك على بعض قوانين البحر مما أدى إلى بروز صراع بحري طويل الأمد تمثل في " حق تفتيش السفن البحرية" ضمن هذه البحار المعلن عنها سيادة بعض الأمم المتوسطية، للمزيد عن ذلك أنظر، قاسم، مرجع سابق، ص 378.

([3]) فكاير، **علاقات الجزائر**، مرجع سابق، ص 189.

([4]) حول تفاصيل أكثر عن بنود معاهدة الجزائر مع هولندا سنة 1068هـ/1662 راجع، قنان، **نصوص ووثائق**، مرجع سابق، ص 121 وما بعدها.

الهولندية في البحر المتوسط[1]، ونصت أيضا على "إقامة سلم وتحالف بين هولندا وقادة وحكام مملكة الجزائر وعلى أن تكون السفن التابعة للمواطنين حرة وحتى الرجال والبضائع التي تكون على متنها"[2]، كما قضت أيضا بحق الجزائر في "تحصيل إتاوات على السلع الإسبانية والإيطالية الموجودة على ظهر السفن التجارية الهولندية"[3].

لكن العلاقات الثنائية عادت إلى التدهور مجددا بعد شن حملة مشتركة بين إنجلترا وهولندا سنة 1076هـ/1670م مكونة من "خمس سفن إنجليزية بقيادة الضابط "ريشارد ألين" (Richard Allen) وأربع سفن هولندية بقيادة "ويليام فان خانت" (Williem Van Gent)" والتي تصدى لها الأسطول الجزائري قبل وصولها إلى مدينة الجزائر[4].

وما يمكننا استخلاصه في هذا الصدد "أن الأساطيل الهولندية كانت تفضل موكب السفن التجارية عن السفن التي تطارد البحارة الجزائريين"[5]، وأن الدخول في صراع بحري ضد الأسطول الجزائري وبحارته يعتبر مجازفة ومغامرة غير محمودة ومعلومة العواقب.

([1]) Gérard Van Kreiken, **Corsaires et Marchands, les relations entre Alger et les Pays-Bas (1604-1830)**, Edition Bouchene, Paris, 2002, p 58.

([2]) تابليت، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص 251.

([3]) فكاير، مرجع سابق، ص 191.

([4]) نفسه، ص-ص 192-193.

([5]) نفسه، ص 193.

الفصل الثالث: موارد البحر من الغنائم ودورها الاقتصادي في فترة (1006-1205هـ)/(1600- 1799م):

1- الإطار المفاهيمي لمصطلح غنائم البحر:

1-أ الدلالات الدينية واللغوية لـمصطلح "الغنيمة".

1-ب ماهية غنائم القرصنة البحرية.

2- الأسرى: مورد اقتصادي لإيالة الجزائر:

2-أ دراسة إحصائية للأسرى المسيحيين في إيالة الجزائر(1006-1205هـ)/(1600-1799م).

2-ب الأصول الجغرافية للأسرى.

2-ج أنواع الأسرى.

2-د منظمات وجمعيات فدية الأسير المسيحي.

2-هـ العائدات المالية من فدية الأسرى ودورها الاقتصادي.

2-و تجارة يهود الجزائر في فدية الأسرى.

3- العائدات المالية من النشاط البحري الجزائري:

3-أ التقديرات المالية من خلال سجل الغنائم البحرية.

3-ب الغنائم خارج قطاع الأسرى.

3-ج نظام تقسيم الغنائم.

4- أنظمة الإتاوات البحرية والهدايا المفروضة من طرف إيالة الجزائر:

4-أ الإتاوات البحرية في الحوض المتوسطي.

4-ب الهدايا الإلزامية أو الترضيات البروتوكولية.

1- الإطار المفاهيمي لمصطلح غنائم البحر:

1- أ الدلالات الدينية واللغوية لـمصطلح "الغنيمة":

يقول الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿41﴾[1]، ويقول أيضا في آية أخرى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴿69﴾ [2].

فيُبين لنا سبحانه وتعالى في هاتين الآيتين الكريمتين تفصيل ما شرَّعَهُ ومخصصا لهذه الأمة الشريفة من بين سائر الأمم الأخرى المتقدمة من إحلال المغانم[3]، وعن قوله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ أي بمعنى: "للرسول قسم ذلك، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وخَازِنٌ، وَاللَّهُ يُعْطِي"[4]، وهو "توكيد لتخميس كل قليل وكثير حتى الخيط والمخيط"[5]، وقد بيّنت هذه الآية "مصرف الخُمُس من الغنيمة. ومن ثم حكى الإجماع جماعة من أهل العلم على أن أربعة الأخماس الأخرى من الغنيمة هي للغانمين"[6].

كما ذهب نفر من العلماء والفقهاء إلى دلالة أخرى للغنيمة وهي "الفَيْءُ"، "والغنيمة على الفيء أيضا"[7]، وهذا استنادا إلى ما جاء في محكم تنزيله: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ﴿7﴾[8]، وفي ذلك يقول الشيخ "أبي عبد الله الرصاع": "والفيء ما سواهما منه"[9].

([1]) **الآية 41، سورة الأنفال، (رواية ورش).**

([2]) **الآية 69، سورة الأنفال.**

([3]) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، مصدر سابق، ص 59.

([4]) البخاري، **صحيح البخاري**، مصدر سابق، كتاب فرض الخُمُس، 3113، ص 767.

([5]) ابن كثير، مصدر سابق، ص 59.

([6]) الجعوان، مرجع سابق، ص 252.

([7]) ابن كثير، مصدر سابق، ص 59.

([8]) **الآية 7، سورة الحشر.**

([9]) الرصاع، **شرح حدود ابن عرفة**، مصدر سابق، ص 230، (باب الفيء).

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أَعْطَيْتُ خَمْسًا، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي"، فذكر الحديث إلى أن قال: "وَأُحِلَّتْ لِيَ المَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلْ لِأَحَد قَبْلِي"، وذكر تمام الحديث[1].

إن منطق صراع أو حرب بين طائفتين أو أكثر سواء في البر أو البحر هو محاولة فرض كل منها سيطرتها على الأخرى، ومن ذلك الصراع بين المسلمين والمسيحيين في البحر المتوسط منذ قرون عديدة، فالمسلمون لمَّا شغلهم أمر الجهاد في سبيل الله وانصرفوا عن أعمالهم واشتغلوا بأمور التجارة أباح الله لهم الغنائم التي ينالونها من أعدائهم ليقووا بها ولينفقوا على أنفسهم وأهليهم. هذه الغنائم بشتى أنواعها (البرية والبحرية) يتم الحصول عليها نتيجة جهد شاق وحرب مريرة أو ما وصل إليهم من غير جهد كلها تَكَرُّمٌ من الله وفضل على عباده المسلمين ولم تكن مباحة للأمم السابقة ولا لأنبيائها[2].

وقد وردت في عديد كتب المعاجم والتفاسير الدلالات اللغوية للغنيمة، حيث " يُقال: غَنِمْت أَغْنم غَنمًا وغنيمة، والغنائم جمعها، وقد تكرر فيه ذكر: الغَنِيمة، والغُنْم، والمَغْنَم والغنائم"[3]. أما ابن منظور فيقول:" الغنيمة ما أَوْجَفَ عليه المسلمون بخيلهم وركابهم من أموال المشركين"[4]، وأيضا "الغنيمة ما يُؤْخذ من المحاربين في الحرب قهرًا"[5]، "وكل ما ظُفِر به"[6]، وهي "الفوز بالشيء بلا كلفة ولا مشقة"[7].

وقد ربطت عديد الدراسات بين "الغنيمة" و"الفيء" فيقال: "أفاء الله عليهم الغنائم، ونحن نستفيء المغانم"، و"الفيء هو كل مال وصل من الكفار عفوا من غير قتال ولا بإيجاف خيل ولا ركاب فهو كمال الهدنة والجزية والخراج أو ما تركوه فزعا"، وعليه كلاهما يدل على "الأموال التي وصلت عن طريق المشركين أو كانوا سببا في وصولها"[8].

([1]) ابن كثير، مصدر سابق، ج4 (الأنفال- النحل)، ص 9.

([2]) الجعوان، مرجع سابق، ص 245، 247.

([3]) ابن الأثير، مصدر سابق، ص 680، (باب الغين مع النون).

([4]) ابن منظور، مصدر سابق، مج 12، ص 446.

([5]) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مرجع سابق، ص 664.

([6]) جبران، **الرائد**، مرجع سابق، ص 585، (مادة الغُوافة).

([7]) أحمد رضا، **معجم متن اللغة، موسوعة لغوية حديثة**، مج4، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960، ص 332، (مادة غ ن ظ).

([8]) الجعوان، مرجع سابق، ص 248.

أما معاجم المستشرقين وخاصة الإنجليز منهم، فقد خرجوا وابتعدوا قليلا عن موضوعية ولغوية الغنيمة، وأكدوا بأنها أعمال سرقة ولصوصية سواء في البر أو في البحر، "فقد وصف "فان لوتن" الغنيمة عند المسلمين: بالنهب والسلب والتخريب، كما نعت "يوليوس ملهاوزن" الغنيمة: بأنها عبارة عن نهب مستمر، وقد عجز "ورنر شموكر" "عن التمييز ما بين الفيء والغنيمة وذلك لأن عنصر السلب والنهب موجود في كليهما"، ووصف لنا "جون جلوب" بأن المسلمين "قراصنة مثل النورمانديين، الذين هاجموا سواحل إنجلترا من أجل الحصول على الغنائم والأسلاب"[1].

1- ب ماهية غنائم القرصنة البحرية:

تعددت الروايات التاريخية على اختلاف انتماءاتها الدينية والجغرافية في تسمية ما يتم تحصيله من بحارة إيالة الجزائر ضمن القرصنة البحرية سواء في المتوسط أو خارجه خاصة خلال القرنيين 11-12هـ/17-18م بموارد بحرية تجارية وغنائم بحرية، لكن جوهر الإختلاف يكمن في: هل كان هذا العمل الممارس أداة لعرقلة التجارة البحرية؟ أم هو وسيلة لتحصيل اقتصادي يساهم في تنمية خزينة الدولة؟.

على كل حال، كانت للقرصنة البحرية التي تمارس سواء من طرف الأوروبيين أو بحارة الجزائر دورا كبيرا في إنعاش الحياة الاقتصادية لمختلف الأمم، خاصة في ظل غياب شبه كلي لموارد ثابتة تعتمد عليها الدولة، وقد كانت غنائم الغزو البحري تُدِرُّ للقطاع التجاري موارد مختلفة من: أسرى، أموال الفدية، رسوم مفروضة على منظمات الفدية، مواد استهلاكية وتجهيزات مختلفة...إلخ. ولهذا يمكن القول أن موارد الغزو البحري كانت تملأ خزائن الدولة وتساهم في استمراريتها[2].

وقد كانت الغنائم تَتَأَتَّي إما من أسْر مراكب التجارة في البحر وإما من الغارات على السواحل، وكانت الحملات في الغالب الأعم في فصل الملاحة، بمعنى فصلي الربيع والصيف[3].

وعرفت بحرية الجزائر نموا ونشاط كبيرين في الحوض المتوسطي خاصة خلال القرن الذهبي لها، وفي ظل تزايد غنائمها البحرية اعتمدت الدولة القرصنة البحرية وجعلته عملا منظما تحت

([1]) عمر صالح جعارة، **"مفهوم "الغنيمة" في اللغتين الانجليزية والعربية (دراسة مقارنة)"**، *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الانسانية*، الجامعة الإسلامية بغزة، مج 20، العدد 1، جانفي 2012، ص-ص 362-363.

([2]) فاطمة الزهراء سيدهم، **" موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر"**، *مجلة كان التاريخية*، العدد 1، سبتمبر 2011، ص 27.

([3]) فاليرين، مرجع سابق، ج1، ص 588.

سلطتها، فعن ضخامتها يحدثنا "هايدو" -والذي أقام بالجزائر في الفترة ما بين (984-987هـ)/(1578-1581م)- بقوله: "أن الغنائم كانت كثيرة بحيث لا يمكن إحصاؤها...حيث تصبح الأماكن مكتظة أيام الاحتفالات الدينية، ففي بعض الأحيان كان على الأسرى المسيحيين إلقاء قُدَّاسهم خارج المدينة"[1]، وعن أهميتها يضيف "الورتيلاني" في رحلته المشهورة بقوله: "...فلم تكفهم الأموال ولأن مادة البحر في الجزائر (يقصد الغنائم البحرية) أوسع من مادة البر وعلى تقدير وجود الأموال فقد صرفها أهلها في شهوات أنفسهم كالملابس والمآكل والمشارب..."[2].

لكن هذه الموارد البحرية لم تكن ثابتة ومضمونة طيلة أيام الشهر والسنة، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تضعها في خانة الآيلة للزوال في أي لحظة. ومن هذا يمكننا أن نستخلص معنًى للغنائم البحرية على أنها: كل ما يَتَأَتَّى من مختلف المسطحات المائية (بحار، محيطات...) بفعل بشري عن طريق نشاط أساطيل السفن الحربية، وهذه الغنائم بأنواعها هي احدى نتائج الأعمال القرصانية، وتبرز في العهد العثماني في شكل الأسرى، السفن، الأموال المنقولة من منطقة إلى أخرى، التجهيزات الحربية كالذخيرة والمدافع وغيرها وملحقات تصنيع السفن كالصواري والأشرعة وغيرها وأيضا المواد التجارية الاستهلاكية المصدرة من منطقة إلى أخرى مثل سلع المشرق (الشاي، القهوة، التوابل....إلخ).

2- الأسرى: مورد اقتصادي لإيالة الجزائر:

شكَّلت عمليات الأسْر في العالم المتوسطي منظومة متكاملة خلال العهد العثماني، حيث أنه ارتبط ارتباطا وثيقا بالوضعية العامة السائدة خلال هذه الفترة التاريخية، ووصل ببعض الدراسات إلى اعتباره حالة اقتصادية فَرضتْها جملة عوامل وأدت إلى تطورها تدريجيا.

ولعل الدافع الأول للممارسة القرصنة المتوسطية هو "البحث عن فائدة مادية أكثر من البحث عن رهان أفضلية سياسية أو إرضاء واجب ديني"[3]، فعلى "غرار التجارة، كان يُنظر للقراصنة كمصدر ربح. كانت شكلا من المبادلات المُكْرهة في البحر المتوسط، ولكن كانت أيضا عامل

([1]) Haédo (F.D.DE), **Topographie**, Op.cit, p 88.

([2]) الحسين بن محمد الورتيلاني، **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، "الرحلة الورتيلانية"**، ج2، مطبعة بيير فونتانا الشرقية، الجزائر، 1908، ص 686.

([3]) فاليرين، مرجع سابق، ج1، ص 604.

إفقار. من جهة، أدت إلى إرباكات في العلاقات التجارية. إذا كانت قاعدة كبيرة للقراصنة، فإنها عانت أيضا من السلب الذي تسببت فيه البحريات المسيحية"[1].

وقد أخذ موضوع الأسرى نصيب الأسد في كل الأمور المتعلقة بالبحر خلال العهد العثماني وخاصة في الفصل المتعلق بالجهاد البحري، وهذا لأن كل البلدان المتوسطية وحتى الأطلسية كانت تمارس القرصنة البحرية، وكان يترتب عن عملية الأسر تغيرات حقيقية في حياة الأسير من ناحية وضعه الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة التي أُسِر فيها[2]، ولهذا فإن الأسرى أُعْتُبِروا أساس وأولوية القرصنة المنظمة متوسطيا.

ونتيجة النشاط البحري المكثف للبحارة الجزائريين خلال القرنين (11-12هـ)/(17-18م)، شكَّل الأسرى الأوروبيون أكثر السلع رواجا في إيالة الجزائر[3]، فهذه البضائع البشرية (القطيع الآدمي) كانت تباع في أسواق محددة[4]، وقد صاحب تصاعد عمليات القرصنة بين ضفتي البحر المتوسط ظهور مراكز تجارية خاصة لبيع وشراء الأسرى مثل: مالطا، ليفورن، جنوة، نابولي مرسيليا[5] وأيضا مدن: الجزائر، تونس وطرابلس الغرب وكذلك سلا المغربية.

وبذلك شكَّلت عائدات الغنائم البحرية وخاصة تجارة الأسرى بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني ثروة لأغلب الجزائريين، واعتُمِدت القرصنة البحرية وجُعلتْ نشاطا بحريا جائزا، وكانت الدولة تُقدم تراخيص لممارسة هذا النشاط باسم حاكم الجزائر[6]، وقد تباينت خلالها عديد الدراسات في تحديد تعداد الأسرى الأوروبيين في مدينة الجزائر وخاصة خلال فترة العصر الذهبي للبحرية الجزائرية.

([1]) فاليرين، مرجع سابق، ج1، ص 604.

([2]) إبراهيم حركات، **المغاربة والبحر**، مطبعة OKAD، المغرب (المندوبية العامة، معرض 98 لشبونة)، 1998، ص 22.

([3]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 214.

([4]) Belhamissi, **Les Captifs**, Op.cit, p 27.

([5]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 214.

([6]) أ. ليسور، و. ويلد، **رحلة طريفة في إيالة الجزائر**، تحقيق وتقديم وتعليق وترجمة: محمد جيجلي، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، اللوحة 11، ص 36.

2-أ دراسة إحصائية للأسرى المسيحيين في إيالة الجزائر (1006-1205هـ)/(1600-1799م):

تشكل عملية تعداد الأسرى المسيحيين بإيالة الجزائر خلال القرنين 11-12هـ/17-18م من أصعب الدراسات وهذا إن لم نقل تبقى عملية مستحيلة، وهذا راجع أساسا إلى كون أغلب الدراسات التي وصلتنا في هذا الجانب لم تصدر عن جهات رسمية تابعة لهيئات نظامية، وما بقي لنا في هذا الإطار هي شواهد تاريخية أوروبية من قناصلة، أسرى، رحالة، رجال دين، وجمعيات فدية الأسرى، حيث درست وقدَّرت أعدادهم بنظرات يغلب عليها طابع تشويه صورة معاملة الأسير بالجزائر، وهو ما ترك في أذهاننا بعض الشك والريبة في مصداقيتها التاريخية، وما صعَّب من هذه المهمة أيضا هو عدم وجود شواهد تاريخية إسلامية (وخاصة محلية جزائرية) لتعداد الأسرى، وهذا باستثناء بعض الإشارات التي وردت في بعض المؤلفات الشاهدة عن تلك الفترة، ويضاف إلى كل هذا مشكل التوزع الجغرافي للأسرى حيث كان جزء كبير منهم داخل مدينة الجزائر وفحوصها، كما عرفت مختلف البايلكات أيضا وجود أعداد معتبرة من الأسرى الأوروبيين، ولعل أغلب المصادر التي قدرت لنا هذا التعداد أهملت هذه المجموعات المنتشرة في باقي مناطق الإيالة[1].

وإن من المصادر الموثوقة في ضبط قيمة الغنائم وتعداد الأسرى بالجزائر هي "سجل الغنائم ودفتر التشريفات" لـ "ألبير دوفولكس"، والتي حملت في أغلبها تناقضا وتضاربا واضحا مع بقية المصادر الأوروبية الأخرى. لكننا سنحاول ضبط تعداد الأسرى انطلاقا من مصادر مختلفة قصد تسهيل دراسات المقارنة التي سنجريها في هذا العنصر من البحث[2].

([1]) أغلب التقديرات التي وصلت إلينا من المصادر الأوروبية أحصت الأسرى المتواجدين بمدينة الجزائر وفحوصها فقط، وأهملت التقديرات الموجودة في مناطق أخرى من الإيالة، ولعل دليل ذلك ما جاء به "دومنييك فاليرين" في مؤلفه "بجاية ميناء مغاربي" حيث قال في هذا الصدد: "بقيت بجاية في بداية القرن مكانا كبيرا لسبي المسيحيين في المغرب...لكنها بقيت مع تونس ميناءا هاما لفداء الأسرى المسيحيين...بيد أن بجاية مثلت دور قاعدة قرصنة في نهاية القرن مع وصول الأتراك على غرار بيري رايس..."، وهي دلالة على أن الأسرى كانوا متواجدين أيضا خارج عاصمة الإيالة كبجاية ووهران وغيرها، راجع، فاليرين، مرجع سابق، ج1، ص 573.

([2]) لإعطاء صورة واضحة وتقريبية عن أعداد الأسرى في إيالة الجزائر، سنعتمد بدرجة كبيرة على ما جاءت به المصادر من أسرى مدينة الجزائر.

في ظل التباين والتضارب في التقديرات الإحصائية لعدد الأسرى المسيحيين بمدينة الجزائر وخاصة خلال القرنين 11-12هـ/17-18م، حلت القرصنة البحرية محل العمليات الحربية بداية من سنة 986هـ/1580م، فبدأت في النمو إلى أن بلغت أوجها منتصف القرن السابع عشر، وهذه عيِّنات من بعض التضاربات في تعدادهم بإيالة الجزائر:

- قدر لنا "هايدو" عدد الأسرى الإسبان بـ 12000 أسير في معركة مستغانم، بينما وثائق إسبانية رسمية اعتمد عليها "كازناف" (J.Cazenave) وقال أن عددهم بين 5000 و6000 أسير فقط.

- احصاء 4500 أسير فرنسي اعتمادا على مراسلة رسمية تلقاها "سانسون نابلون" بتاريخ 14 فيفري 1626م، لكن مراسلة أخرى نفت ذلك وقدرت عددهم بـ 800 أسير.

- مراسلة رسمية انجليزية بتاريخ 3 أكتوبر 1640م بعث بها أسرى إنجليز لتحرير حوالي 3000 أسير، لكن في إحصاء قام به "كاسون" (Cason) بهدف فديتهم، فلم يجد سوى 750 أسير إنجليزي فقط[1].

- كما يقدم لنا "خوزي أنطونيو مارتينيز توريس" (José Antonio Martinez Torres) تقديرات لعدد الأسرى الأوروبيين في بلاد المغارب العثمانية في الفترة الممتدة بين سنتي (988-1096هـ)/(1582-1690م) وقدرها بـ 49460 أسير، أغلبهم من إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال وإنجلترا[2]...وغيرها، وبطريقة حسابية بسيطة بيَّن لنا المعدل السنوي لعدد الأسرى في الفترة المذكورة وهي كمايلي: (1690-1582= 108سنة)، ومنه نقوم بالعملية الحسابية التالية:

49460 أسير/ 108 سنة = 457 أسير سنويا.

ويقدم لنا أيضا الباحث الإيطالي "كروستي فيديريكو"(Cresti Federico)[3] هذا الجـــــــــدول

([1]) مروش، **دراسات**، مرجع سابق، ج1، ص 298.

([2]) José Antonio Martinez Torres, **" Europa y el rescate de cautivos en el Mediterràneo durante la temprana Edad Moderna "**, Espacio, Tiempo y Forma, Serie IV, *Historia Moderna*, T 18-19, (2005-2006), p 73.

([3]) **"كروستي فيديريكو"(Cresti Federico)**: باحث ومؤرخ إيطالي، أستاذ التاريخ الحديث بكلية العلوم السياسية بجامعة كاتانيا، عضو بعديد الفرق البحثية في الجامعات الإيطالية، مهتم بالتاريخ العثماني لبلاد المغارب وقدَّم خلالها العديد من الدراسات التاريخية الأرشيفية القيِّمة حول القرصنة المتوسطية.

الإحصائي لتعداد الأسرى المسيحيين بإيالة الجزائر اعتمادا على مصادر أوروبية مختلفة[1]، وقد قمنا بأخذ عيِّنات تخص فترة دراستنا، فأخترنا المجال الزمني بين سنتي (984-1202هـ)/(1578-1796م)، وقصد تسهيل عملية الدراسة الإحصائية المقارنة سنقوم بترجمة المعطيات الإحصائية إلى مخطط بياني ثم التعليق عليه والخروج باستنتاجات:

جدول رقم 11:

"تعداد الأسرى المسيحيين بإيالة الجزائر اعتمادا على مصادر أوروبية مختلفة في فترة (984-1202هـ)/(1578-1796م)"

السنة	المصدر	تعداد الأسرى
1578-1581م	Diego de Haedo	حوالي 25000
1598م	Magini (éd)	حوالي 15000
1619م	Gramaye	أكثر من 35000
1625م	G.B.Salvago	25000
1640م	De Aranda	40000/30
1660م	Davity éd. De Rocoles	35000
1662م	Père Auvry (Miroir)	12000
1665م	Du Val	أكثر من 35000
1678م	De Fercourt	30000/20
1683م	A. Manesson Mallet	40000/35
1684م	Pétis de la Croix	35000
1693م	Lorance (Arch.«De Propaganda Fide)	4000
1696م	Lorance (Ibid)	1600
1698م	Lorance (Ibid)	2600

(1) Cresti Federico,**" Alger à la période Turque. Observations et hypothéses sur sa population et sa structure sociale "**, *R.O.M.M*, N°44, 1987, Annexe 2, p 131.

10000/8	Comelin et De la Motte	1700م
3000	Lorance (Arch.«De Propaganda Fide)	1701م
4000	Gueudeville (Atlas)	1719م
10000/9	Fau	1729م
أكثر من 5000	Vander Aa	1729م
حوالي 2000	Shaw	1738م
2000	Von Rehbinder(cit.Lespés)	1785م
2000	Venture de Paradis	1787م
800	Von Rehbinder	1788م
800	G.T. Raynal	1788م
500	Venture de Paradis	1789م
700	Alasia (Arch. «De Propaganda Fide)	1796م

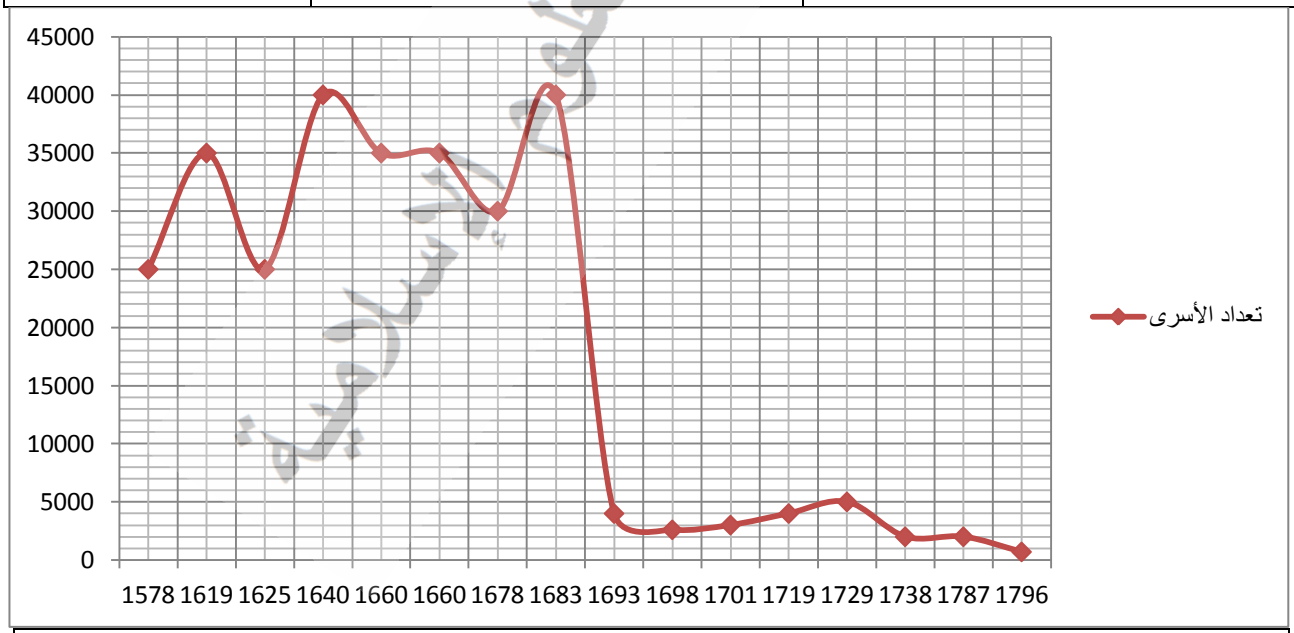

منحنى بياني يمثل تعداد الأسرى المسيحيين بالجزائر خلال فترة (1578-1796م) – حسب كروستي فيديريكو- من خلال مصادر أوروبية مختلفة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

يقدم لنا هذا الجدول الإحصائي والمنحنى البياني إحصائيات لتعداد الأسرى المسيحيين بإيالة الجزائر في فترة (984-1202هـ)/(1578-1796م) من خلال مصادر أوروبية مختلفة، وما يمكننا ملاحظته واستخلاصه هو إمكانية تقسيم أعداد الأسرى حسب فترتين زمنيتين:

- الفترة الأولى (984-1089هـ)/(1578-1683م): في هذه الفترة نلاحظ ارتفاع متذبذب لعدد الأسرى الأوروبيين بالجزائر ويمكننا ارجاع ذلك إلى فترة ازدهار وقوة البحرية الجزائرية وزيادة نشاطات البحارة الجزائريين في البحر المتوسط وحتى خارجه، وقد أُطلق على هذه الفترة تسمية القرن الذهبي للأسر في الجزائر، وهو الشيء الذي انعكس بالإيجاب على اقتصاد الدولة من حيث العائدات المالية الضخمة التي حصَّلتها الخزينة الجزائرية من جرَّاء فديتهم بمختلف الطرق.

- الفترة الثانية (1099-1202هـ)/(1693-1796م): وهي فترة التراجع الكبير لعدد الأسرى بالجزائر، وهذا بسبب تدهور وتقلص نشاط الأسطول الجزائري وجملة الحملات التي تعرضت لها الإيالة، وأيضا حالات الوفيات التي لحقت بالأسرى في سجونهم من جراء الأمراض والأوبئة الفتاكة والكوارث الطبيعية منها الزلازل [1] التي ضربت الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 11هـ/17م والقرن 12هـ/18م، فمثلا "من بين 400 إيسلندي تم أسرهم سنة 1033هـ/1627م منهم 70 أسيرا فقط بقي على قيد الحياة"[2]، كما شهدت الإيالة أيضا تحرير العديد من الأسرى عن طريق الفدية أو الهروب أو الاندماج في الحياة الاجتماعية من خلال إعلان الأسير لإسلامه فيصبح بموجبها "مرتدًّا" (Renegat)، وبالتالي خروجه من منظومة الأسرى في الإيالة، وعن ذلك يخبرنا الأب "دان" (P.Dan) "عن اعتناق حوالي 9500 أسير مسيحي للإسلام

([1]) ولعل أبرز هذه الأوبئة الفتاكة التي أدت إلى وفيات الآلاف من سكان مدينة الجزائر نجد أوبئة سنوات: 1134هـ/1728م، 1155هـ/1749م، 1191هـ/1785م، 1199هـ/1793م، ومن أهمها وباء الطاعون الذي أتى على 20 ألف نسمة بمدينة الجزائر سنة 1199هـ/1793م، ومن المؤكد أن فيهم أعدادا هائلة من الأسرى المسيحيين، وبالتالي أمكن اعتباره أحد الأدلة القاطعة حول أسباب تراجع تعداد الأسرى بالإيالة، راجع، سعيدوني، **" الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد العثماني"** ، *المجلة التاريخية المغربية*، العددين 39-40، 1985، ص 431، 445. ولتفاصيل أكثر حول وباء الطاعون بالجزائر العثمانية، يُنظر، فلة القشاعي موساوي، **" وباء الطاعون في الجزائر العثمانية، دوراته وحدته وطرق انتشاره"**، *مجلة دراسات إنسانية*، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، العدد1، 2001، ص 134، وكذلك راجع، محمد الزين، **" نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات "**، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، قسم التاريخ، المركز الجامعي غرداية، العدد 17، 2012، ص 129، 135.

([2]) دباب، مرجع سابق، ص 65.

بالجزائر"[1]. أما عن دفتر التشريفات والذي يُعتبر إحدى الوثائق الرسمية الأكثر دقة مقارنة بعديد الشهادات والمصادر الأوروبية، فقدم لنا تعداد الأسرى في فترات عديدة، ومنها سنأخذ عيِّنات تخص فترة دراستنا للقيام بإسقاطات ومقارنات إحصائية مع الدراسات الأخرى:

جدول رقم 12:

"إحصاءات الأسرى المسيحيون من خلال دفتر التشريفات لألبير دوفولكس بين سنتي1736م/1149هـ - 1799م/1213هـ"[2]:

السنة (م/هـ)	تعداد الأسرى المسيحيون	السنة (م/هـ)	تعداد الأسرى المسيحيون
1736م/1149هـ	1063	1748م/1161هـ	1003
1737م/1150هـ[3]	931	1749م/1162هـ	950
1738م/1151هـ	705	1750م/1163هـ	1063
1739م/1152هـ	569	1751م/1164هـ	1773
1740م/1153هـ	412	1752م/1165هـ	609
1741م/1154هـ	499	1753م/1166هـ	632
1742م/1155هـ	530	1754م/1167هـ	591
1743م/1156هـ	582	1755م/1168هـ	564
1744م/1157هـ	739	1756م/1169هـ	694
1745م/1158هـ	741	1757م/1170هـ	1561
1746م/1159هـ	783	1758م/1171هـ	1571
1747م/1160هـ	821	1759م/1172هـ	1753

([1]) Dan, **Histoire**, Op.cit, p 341.

([2]) Devoulx (A) , **Tachrifat Recueil de Notes Historiques sur L'administration de L'ancienne Régence d'Alger**,Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852, p 86. (Chapitre 6, Recensement annuel des esclaves chrétiens).

([3]) بخصوص السنة الهجرية المقابلة للسنة الميلادية 1737م فقد وردت في الأصل موافقة لسنة 1450هـ، وقد قمنا نحن بتصحيحها إلى سنة 1150هـ.

1760م/1173هـ	1941	1782م/1196هـ	1532
1761م/1174هـ	1993	1783م/1197هـ	1507
1762م/1175هـ	1902	1784م/1198هـ	1520
1763م/1176هـ	1900	1785م/1199هـ	1372
1764م/1177هـ	1920	1786م/1200هـ	1426
1765م/1178هـ	1904	1787م/1201هـ	572
1765م[1]/1179هـ	1944	1788م/1202هـ	574
1766م/1180هـ	2004	1789م/1203هـ	659
1767م/1181هـ	2062	1790م/1204هـ	715
1768م/1182هـ	1131	1791م/1205هـ	762
1769م/1183هـ	1226	1792م/1206هـ	832
1770م/1184هـ	1323	1793م/1207هـ	755
1771م/1185هـ	1320	1794م/1208هـ	779
1772م/1186هـ	1190	1794م[2]/1209هـ	896
1773م/1187هـ	1326	1795م/1210هـ	730
1774م/1188هـ	1376	1796م/1211هـ	659
1775م/1189هـ	1373	1797م/1212هـ	546
1776م/1190هـ	1468	1798م/1213هـ	1168
1777م/1191هـ	1501	1799م/1214هـ	1019
1778م/1192هـ	1369		
1779م/1193هـ	1481		
1780م/1194هـ	1494		
1781م/1195هـ	1586		

([1]) هكذا وردت في الوثيقة الأصلية أي سنة 1765م مكررة والموافقة لسنتي 1178هـ و1179هـ.

([2]) هكذا وردت في الوثيقة الأصلية أي سنة 1794م مكررة والموافقة لسنتي 1208هـ و1209هـ.

من خلال القراءة الأولية للجدول الإحصائي السابق والذي يمثل لنا تعداد الأسرى المسيحيون بإيالة الجزائر في إطار زمني محصور بين سنتي1736م/1149هـ- 1799م/1213هـ، حيث أن تعدادهم تقديري ومتذبذب ومتفاوت بدلالة السنوات، فعدد الأسرى لم يتجاوز العدد 2100 أسير خلال كل الإطار الزمني المدروس، فأصغر عدد لهم تم تسجيله سنة 1740م/1153هـ بـ 412 أسير، أما أكبر عدد للأسرى سُجِّل سنة 1767م/1181هـ بـ 2062 أسير.

ومن منطلق أن دفتر التشريفات وثيقة رسمية موثوق من صحة معلوماتها التاريخية الإحصائية، فإن المقارنة بينها وبين تعداد الأسرى الذي جاءت به عديد المصادر الأوروبية المختلفة، وخاصة الجدول الذي أفادنا به "كروستي فيديريكو"(Cresti Federico) في دراسته، سنجد عديد المفارقات الإحصائية: فمثلا سجل "كروستي" سنة 1738م/1151هـ -حسب "شاو" (Shaw)- حوالي 2000 أسير، بينما "دوفولكس" قدر عددهم بـ 705 أسير فقط، وخلال سنة 1787م/1201هـ أحصى "كروستي" -حسب "فونتير دو بارادي"- 2000 أسير، في حين سجل "دوفولكس" 572 أسير، أما سنة 1796م/1211هـ فقدر لنا "كروستي" حسب الوثيقة الأرشيفية- (Arch. «De Propaganda Fide) Alasia- 700 أسير، بينما سجل لنا "دوفولكس" 659 أسير.

ولتوضيح وتبسيط أكثر لهذه الدراسة المقارنة، سنقوم بأخذ عيِّنات من سنوات الجدولين السابقين -الخاص بكل من "كروستي ودوفولكس"-، وخلالها سنقوم بدراسة إحصائية أخرى بهدف توضيح الفروقات والتضاربات في تعداد الأسرى الأوروبيين بإيالة الجزائر خاصة خلال القرن 12هـ/18م:

جدول رقم 13 :

"تعداد الأسرى الأوروبيين بإيالة الجزائر في النصف الثاني من القرن 12هـ/18م من خلال إحصاء دوفولكس ومصادر أوروبية مختلفة (حسب كروستي)"

السنة / المصدر	إحصاء دوفولكس	إحصاء (Cresti Federico) -حسب مصادر أوروبية مختلفة-
1738م/1151هـ	705	2000 -حسب شاو-
1779م/1193هـ	1481	3000 -حسب تيدنا-
1787م/1201هـ	572	2000 -حسب فونتير دو بارادي-
1789م/1203هـ	659	500 -حسب فونتير دو بارادي-
1796م/1211هـ	659	700 -حسب الوثيقة الأرشيفية: -Alasia (Arch. De Propaganda Fide)

- ولإبراز بعض هذه المفارقات والتضاربات الإحصائية، ارتأينا وضع هذا الجدول والمخطط البياني لتوضيح ذلك أكثر:

السنوات	1738م	1779م	1787م	1789م	1796م
دوفولكس	705	1481	572	659	659
Cresti	2000	3000	2000	500	700

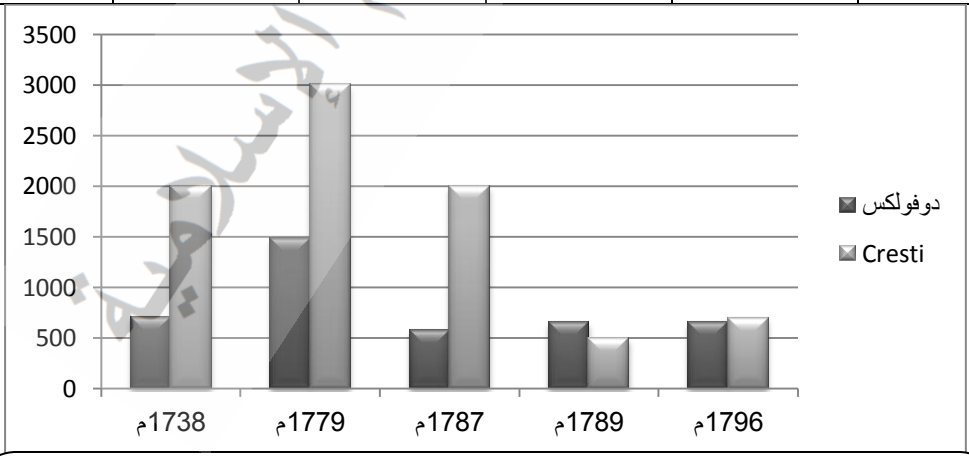

مخطط أعمدة بيانية يمثل بعض صور المفارقات في تقدير أعداد الأسرى بين إحصاء "دوفولكس" ودراسة "كروستي"(Cresti) -حسب مصادر أوروبية- لعينات من السنوات ما بين 1738-1796م.

ولتغطية غياب بعض عينات السنوات من الجداول الإحصائية السابقة، لجأنا إلى دراسات أخرى –محلية– لإعطاء صورة أكثر وضوحا لموضوع تعداد الأسرى بالجزائر:

جدول رقم 14:

"تعداد الأسرى بالجزائر بين سنتي 1026-1194هـ/1620-1788م-حسب سعيدوني-"[1]

السنوات	1620م	(1634-1630م)	1662م	1724م	1785م	1788م
عدد الأسرى	35000	36331	21000	6000	6000	2000

منحنى بياني يوضح تعداد الأسرى المسيحيين بين سنتي 1620-1788م-حسب سعيدوني-

قصد الإلمام ببعض العجز في سنوات الجداول السابقة، قمنا باستخلاص هذه العينات من دراسة قام بها الباحث " ناصر الدين سعيدوني"، حيث نلاحظ التراجع التدريجي المتناقص بدلالة السنوات في عدد الأسرى المسيحيين بمدينة الجزائر، فتم تسجيل 35 ألف أسير سنة 1026هـ/1620م، ليرتفع العدد بين سنتي (1036-1040هـ)/(1630-1634م) إلى 36331أسير، لكن المميز في كل هذه المعطيات هو التراجع الكبير لعدد الأسرى والذي بلغ عددهم سنة 1194هـ/1788م حوالي 2000 أسير فقط، وبهذه النظرة يمكننا الوصول إلى بعض التوافق بين النتيجة التي توصلنا إليها بعد دراسة إحصائيات "كروستي فيديريكو"، أي بروز فترتين لتعداد الأسرى: فترة التعداد الضخم خلال القرن 11هـ/17م، وفترة التراجع الكبير لهم نهاية القرن 12هـ/18م. لكن هذه النتائج هي مجرد عينات أُستخلصت من مصادر أوروبية –حسب

(1) سعيدوني، **ورقات جزائرية**، مرجع سابق، ص 138.

سعيدوني- والتي درست الأسرى بمدينة الجزائر، ولهذا وجب علينا أخذ الحيطة وبعض الحذر منها، فهي تحتاج إلى بحوث ودراسات أخرى معمقة ومكملة لعلها تُغنينا بحقائق تاريخية جديدة حول تعداد الأسرى الأوربيين بالجزائر خلال الفترة المدروسة.

أما عن معدل تعداد الأسرى المسيحيون بالجزائر خلال العهد العثماني، فقد أمكننا توضيحه فيمايلي[1]:

جدول رقم 15:

"معدل تعداد الأسرى المسيحيون بالجزائر خلال العهد العثماني"

القرن	10هـ/16م	11هـ/17م	12هـ/18م	مطلع 13هـ/19م
معدل تعداد الأسرى	25000	35000	1000	400

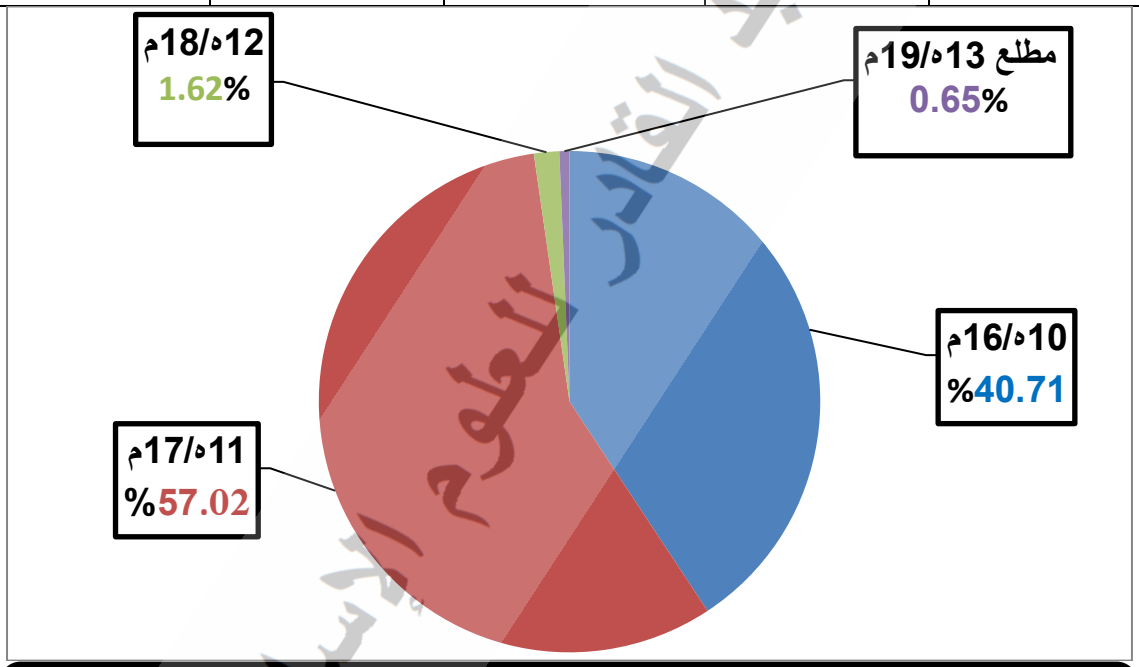

نسب معدلات تعداد الأسرى المسيحيون بإيالة الجزائر خلال العهد العثماني

ما يلاحظ في هذين المخططين البيانيين هو الاختلاف والتفاوت الواضح في عدد الأسرى خلال فترة التواجد العثماني بالجزائر، حيث سجلنا أكبر تعداد للأسرى خلال القرن 11هـ/17م بنسبة قُدرت بـ 57.02 %، بينما يأتي القرن 10هـ/16م في المرتبة الثانية من حيث تعداد الأسرى بنسبة قدرت بـ 40.71%، وسجلنا نسبة 1.62 % خلال القرن 12هـ/18م، ولكن المميز

[1] قمنا باستخلاص هذه المعدلات اعتمادا على، شويتام، **المجتمع الجزائري**، مرجع سابق، ص-ص 96-97، 111.

والملاحظ في هذه المعدلات هو التراجع الكبير في التعداد مطلع القرن 13هـ/19م، ومن خلال هذا كله نتفق مع أغلب المصادر والدراسات التاريخية على أن القرن 11هـ/17م مثّل بالفعل قرنا وعصرًا ذهبيا للأسر بالجزائر العثمانية.

2-ب الأصول الجغرافية للأسرى:

كانت أغلب عمليات الأَسْر تتم في الحوض المتوسطي وبدون معارك، خاصة طواقم تلك السفن التجارية الأوروبية، لكن في عديد المرات كان الأسر نتيجة المعارك البحرية أو الغارات على السواحل الأوروبية الجنوبية والشمالية مثل الإنجليزية والاسكندنافية... وغيرها.

وقد كان من داخل الحوض المتوسطي: الفرنسيون، الإيطاليون، الإسبان، البرتغاليون، اليونانيون، البنادقة، النابوليتان، الصقليون، الجنويون والمالطيون...وغيرهم[1]، وأيضا خارجه من بحار شمال أوروبا والمحيط الأطلسي ومنهم من: الجزر البريطانية، الأراضي المنخفضة، الدول الإسكندنافية، روسيا، الدانمارك، ألمانيا، النمسا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وقدمت لنا عديد المصادر التاريخية أرقاما للأصول الجغرافية للأسرى المسيحيين بالجزائر، وقد لجأنا في ذلك إلى سجل التشريفات لـ "ألبير دوفولكس" وأخذنا عيِّنات من سنوات ما بين 1188هـ/1774م و 1212هـ/1799م[3]، وهي موضحة كمايلي:

([1]) Abla Gheziel, **" Captifs et captivité dans la régence d'Alger (XVIIe-début XIXe siècle) "**, *Cahiers de la Méditerranée*, N° 87, 2013, p 78.

([2]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 208، وينظر أيضا

- Daniel Panzac, **" Les esclaves et leurs rançons chez les Barbaresques (fin XVIII^e^- début XIX^e^ siècle) "**, *Cahiers de la Méditerranée*, N° 65, 2002, p 108.

([3]) Devoulx , **Tachrifat**, Op.cit, pp 86-87.

جدول رقم 16:

"توزيع تعداد الأسرى المسيحيون بإيالة الجزائر حسب الجنسيات في الفترة بين 1188-1212هـ/1774-1799م -حسب دوفولكس-"

السنوات	مجموع الأسرى	توزيع تعداد الأسرى حسب الجنسيات
1188هـ/ 1774م	1601	برتغاليون: 144، كورسيكيون:15، ليفورنيون: 7، فرنسيون: 214، نمساويون: 42، نابوليتان: 191، جنويون: 34، مالطيون: 4، يونانيون: 4، إسبان: 656، باقي الجنسيات: 290.
1189هـ/ 1775	1499	كورسيكيون: 14، ليفورنيون: 3، برتغاليون: 161، فرنسيون: 218، نمساويون: 42، نابوليتان: 286، جنويون: 34، إسبان: 666، مالطيون: 3، يونانيون: 3، باقي الجنسيات: 69.
1192هـ/ 1778	1640	فرنسيون: 248، إسبان: 781، نابوليتان: 195، صقليون: 40، هولنديون: 5، يونانيون:4، سردينيون: 13، برتغاليون: 155، كورسيكيون: 20، جنويون: 32، ليفورنيون: 55، نمساويون: 38، باقي الجنسيات: 54.
1194هـ/ 1780	1340	إسبان: 830، نابوليتان: 161، فرنسيون: 248، برتغاليون: 15، صقليون: 3، نمساويون: 38، باقي الجنسيات: 45.
1199هـ /1785م	1618	إسبان: 882، هولنديون: 5، سردينيون: 16، جنويون: 64، ليفورنيون: 32، برتغاليون: 15، فرنسيون: 246، نابوليتان: 167، نمساويون: 48، صقليون: 44، باقي الجنسيات: 99.
1201هـ/ 1787م	1141	إسبان: 886، روسيون(تم أسرهم من طرف صالح رايس غرنوش في 1200هـ): 18، نمساويون: 54، بروسيون: 9، باقي الجنسيات: 174.
1201هـ/ 1795م	630	إسبان: 217، فرنسيون: 74، جنويون: 59، برتغاليون: 40، أمريكيون(تم أسرهم من طرف بن زرمان في 1206هـ والرايس حميدو): 28، ليفورنيون: 12، مالطيون: 24، نمساويون: 54،

		يونانيون: 11، باقي الجنسيات: 111.
1212هـ/ 1799م	1050	جنويون: 95، نمساويون: 44، فرنسيون: 64، إسبان: 193، برتغاليون: 95، يونانيون: 377، كورسيكيون: 25، مالطيون: 77، بروسيون: 72، باقي الجنسيات: 8.

ولتوضيح أكثر هذه الأرقام الإحصائية سنقوم بإجراء إحصائي آخر لتسهيل فهم الأصول الجغرافية للأسرى بإيالة الجزائر وذلك من خلال العيِّنة التي قدَّمها لنا "ألبير دوفولكس" سابقا:

جدول رقم 17:

"الأصول الجغرافية للأسرى بالجزائر بين سنتي (1188-1212هـ)/(1774-1799م) -حسب دوفولكس-"

	المجموع الكلي للأسرى	الأصل الجغرافي	مجموع الأسرى	النسبة المئوية
الإطار الزماني (1188-1212هـ) (1774-1799م) -حسب ألبير دوفولكس-	**10519 أسير**	إسبانيا	5111	%48.59
		البرتغال	625	%5.95
		فرنسا	1312	%12.47
		النمسا	360	%3.42
		نابوليتان	1011	%9.61
		اليونان	388	%3.69
		جنوة	318	%3.02
		صقلية	87	%0.83
		بروسيا	81	%0.77
		مالطا	108	%1.03
		روسيا	18	%0.17
		ليفورنو	109	%1.04
		سردينيا	29	%0.27
		هولندا	10	%0.09

كورسيكا	74	%0.70
أمريكا	28	%0.27
باقي الجنسيات	850	%8.08
المجموع	10519	%100

لدينا جدول يمثل نموذج لأصول جغرافية لعدد من الأسرى من خلال دراسة قيِّمة قدمها لنا "ألبير دوفولكس" بين سنتي (1188-1212هـ)/(1774-1799م)، حيث أن تعداد الأسرى الكلي بلغ 10519 أسير من مختلف الجنسيات، وما يمكننا ملاحظته في نسب هذه الأصول الجغرافية أنها متفاوتة ومتباينة من بلد إلى آخر، حيث أن أكبر نسبة كانت للأسرى الإسبان بنسبة قدرت بـ 48.59%، تليها فرنسا بنسبة 12.47%، ثم النابوليتان بنسبة 9.61%، بعدها باقي الجنسيات بنسبة 8.08%، والبرتغال بنسبة 5.95%، أما باقي الأصول الجغرافية فنسبها المئوية تراوحت بين 3.69% و0.09%، الشيء الذي يضعنا أمام توافق عديد الدراسات في تحديد الأصول الجغرافية للأسرى المسيحيين بالجزائر وأن أغلبهم من أوروبا المتوسطية، وما يُستشف من كل هذا أيضا، أن إيالة الجزائر خلال العهد العثماني عرفت فسيفساء بشرية من الأسرى المسيحيين، اندمجت في المجتمع الجزائري وأصبحت فئة بارزة من حيث نشاطها ومن حيث ثقلها، وقد كان منهم النبلاء، صناع السفن، المهندسون، التجار، الفلاحون، الفقراء، الأغنياء...وغيرهم، ولهذا شكَّلت عملية أسرهم وبيعهم أو فديتهم موردا ماليا هاما ومحرِّكا رئيسيا للنشاط الاقتصادي والتجاري بمدينة الجزائر خاصة والإيالة عامة.

2-ج أنواع الأسرى:

برزت العديد من الدراسات الحديثة في موضوع أنواع الأسرى بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني[1]، ولهذا وقصد الإلمام أكثر بموضوع الدراسة في هذا الجزء من بحثنا، يستلزم علينا أخذ

([1]) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: سعيود، **الأسرى المغاربة**، مرجع سابق. وكذلك، قرباش، **الأسرى الأوروبيون**، مرجع سابق. وأيضا، دباب، **الأسرى والسجون**، مرجع سابق. وأيضا، خشمون، **مهام مفتديي الأسرى**، مرجع سابق. وكذلك، عائشة محمة، **الأسرى الأوروبيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط خلال القرنين=**

نظرة عامة عن أنواعهم لفهم الكيفيات التي يتم بها فديتهم، وبالتالي استخلاص الدور الذي تلعبه هذه الفئة في انعاش خزينة الدولة الجزائرية. وقسَّمت أغلب الدراسات أنواع الأسرى بمدينة الجزائر إلى ثلاث أنواع (فئات)، الأولى تعود ملكيتها للداي، والفئة الثانية أسرى البايلك (أسرى الدولة)، في حين الفئة الثالثة تعود ملكيتها إلى الخواص[1]، وأمكننا تلخيصها كمايلي:

جدول رقم 18:

"أنواع الأسرى بالجزائر وملكياتهم وأهم أعمالهم"

أنواع الأسرى	ملكيتهم	أهم الأعمال
1-أسرى الداي	الداي	- أشار "كاثكارت" إلى أن "حالة الأسرى الذين يعملون في القصر أفضل من غيرهم حتى أنهم يجدون كثيرا من الفراغ يقضونه في اجترار الخواطر والأفكار والتأمل في حالتهم"[2]. - يقيمون في قصر الداي وهروبهم أمر مستبعد جدا نظرا للتحصينات التي يتمتع بها قصر الداي[3]. - تنظيف المطبخ وغرف القصر في الطابق العلوي والسفلي[4]. - القيام بأعمال الطبخ[5]. - حمل وتقديم الطعام والقهوة للداي.

=**السادس والسابع عشر للميلاد**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي غرداية، 2011-2012.

([1]) علي تابليت، **" الأسرى الأمريكان في الجزائر (1785-1797) "**، *مجلة حوليات*، جامعة الجزائر، العدد 3، 1988-1989، ص 196.

([2]) كاثكارت، مصدر سابق، ص 28.

([3]) Laugier De Tasser, **Histoire de Royaume d'Alger**, Chez Henri du Sauzet, Amesterdam,1837, pp 164-165.

([4]) كاثكارت، مصدر سابق، ص-ص 26-27.

([5]) نفسه، ص 26. ويذكر أحد أسرى الداي وهو "توماس سميث"، "أنه عُيِّن طباخا للداي بعد وفاة طباخه الخاص، ليصبح طباخا رئيسيا لقصر الداي"، للمزيد أنظر

-The adventures of (Mr T. S), **An English Merchant, taken prisoner by the Turkes of Argiers and carried into the inland countries of Africa**, written first by the Author and fitted for the public view by A. Roberts, London, 1670, p 16.

		- تنظيف حديقة القصر. - تنظيف أماكن استراحة الجنود الذين يحرسون القصر[1]. - غسل الملابس الخاصة بعمال القصر، فمن الأسرى الذين كُلِّفوا بغسل الملابس نجد الأسير الإسباني "دييغو غالان" (Diego Galàn)[2].
2- الأسرى العموميون (أسرى الدولة)	البايلك	- هم الأسرى الذين لا يختارهم الداي ولا تجار الأسرى. - ظروفهم المعيشية قاسية من حيث الإقامة والعمل الشاق[3]. - يُستعملون للخدمة خارج المدينة في: المحاجر، تحطيم الجدران، سحب العربات المحملة بالحجارة، ولعل أرهقها إطلاقا هو التجديف في سفن البحرية الجزائرية[4]. - يشتغلون في مختلف الورشات الخاصة ببناء السفن[5].
3- أسرى الخواص	-رياس البحر -الحضر -الثغريون -الأعلاج -التجار	- تعتبر هذه الفئة بمثابة استثمار حقيقي لمالكه بحيث أن مالكه يمكن أن يؤجره لمن يحتاج إلى اليد العاملة. - القيام ببيع التبغ والمشروبات الكحولية والتجول في الشوارع، للحصول على بعض الأموال التي ستساعدهم في عمليات فديتهم مستقبلا[6]. - مساعدة مُلاكهم في بعض الأعمال وخاصة أولئك الذين يملكون محلات تجارية للبيع والشراء وعمليات الشحن والتفريغ

(1) دباب، مرجع سابق، ص 76.

(2) Ellen G. Friedman, **" Cristian Captives at "Hard Labor" in Algiers, 16th-18th Centuries "**, *The International Journal of Aferican Historical Studies*, Published by: Boston University African Studies Center, Vol 13, N° 4, 1980, p 623.

(3) دباب، مرجع سابق، ص 76.

(4) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص-ص 226-227.

(5) سبنسر، مرجع سابق، ص 130.

(6) دباب، مرجع سابق، ص-ص 79-80.

		لمختلف البضائع[1]. - التجديف في سفن المُلاَّك وخاصة رياس البحر حفاظا على كرامتهم الاجتماعية خاصة وأن سفينة من نوع غليوطة كانت تتطلب من 150-300 مجدف بين سنتي(986-1046هـ)/ (1580-1640م)[2]. - كان أيضا من أسرى الخواص: النساء المسيحيات ولعل أبرزهم من هؤلاء المُلاَّك، الرايس "علي بتشين" الذي امتلك 20 أسيرة مسيحية لخدمة زوجته في أعمالها المنزلية، وأيضا 40 طفلا تتراوح أعمارهم بين 9-15 سنة[3].

2-د منظمات وجمعيات فدية الأسير المسيحي بالجزائر:

كانت رغبة كل أسير مسيحي في إيالة الجزائر هي الحصول على الحرية والعودة إلى وطنه بأي طريقة ممكنة[4]، ومن هذه الطرق نجد "الفدية"[5]، فقد تعددت أوجهها بتعدد حالات الأسرى بالجزائر، وتمكن الكثيرون من شراء حريتهم دون أي وساطات، في حين أن أغلبية هؤلاء الأسرى تم تحريرهم من طرف منظمات وجمعيات تابعة لحكومات الأسرى وأخرى تابعة للكنائس[6]، فماهي هذه المنظمات؟ وكيف تعاملت مع مختلف وضعيات تحرير الأسرى بالجزائر؟.

لعبت هذه المنظمات دور الوساطة الدينية ذات الطابع الاجتماعي لتحرير وفدية الأسرى الإسبان فقط في بداية نشاطاتها في الجزائر، لكنها توسعت لتشمل جميع الأسرى المسيحيون من

([1]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 230.

([2]) Robert. (D.C), **Esclaves Chrétiens**, Op.cit, p 132.

([3]) Ibid, p 127 , et , Latifa El Hassar-Zeghari, **Les Captifs d'Alger, d'après la relations de Emanuel d'Aranda jadis esclave à Alger (XVII^{éme} siècle)**, Casbah Editions, Alger, 2004, p 36.

([4]) خشمون، **مهام**، مرجع سابق، ص 10.

([5]) تعددت طرق فدية وتحرير الأسرى والأكثر شيوعا هي: عبر وساطة دينية، بعد تدخل عائلة الأسير، عن طريق وساطة تجارية، عن طريق وسيط داخلي، الفدية الشخصية، للمزيد أكثر أنظر، بن رجب، **يهود البلاط**، مرجع سابق، ص 316، 318.

([6]) قرباش، مرجع سابق، ص 187.

مختلف الجنسيات[1]، وقد كانت الكنيسة المسيحية تَعْتبر عمليات فدية الأسرى بالجزائر واجب مقدس وتفرَّغت لأدائه جمعيات دينية محددة[2]، ومن أهم هذه المنظمات:

- منظمة الثالوث المقدس (Trinitarian): تأسست سنة 604هـ/1198م[3] من طرف القسيسيْن الفرنسيين "جون دي ماتا" (Jean De Matha) و "فيليكس دو فالوا" (Félix De Valois) ، وكانت تسميتها الرسمية "تنظيم الثالوث المقدس وافتداء الأسرى"[4]، وتطور نشاطها فأصبحت منظمة دينية عالمية، وكانت لها مقرات عديدة في أوروبا مثل: فرنسا بـ 150 مقر، إنجلترا بـ 43، إيرلندا بـ 52، اسكتلندا بـ 9...)[5]. وقد سمي أعضائها بـ "الماثوريين" (Mathurins)[6]، وركزت المنظمة في بداية نشاطاتها على الفدية والإرساليات التي نشطت في شمال إفريقيا وخاصة في الجزائر وتونس، فأنشأت العديد من "المستشفيات الثالوثية"[7]، وعَمِل التنظيم منذ تأسيسه على تخصيص ثلث (3/1) موارده المالية لعمليات الفدية[8].

وكانت أول رحلة لهذا التنظيم نحو الجزائر سنة 946هـ/1540م لفدية أسرى مسيحيين، ورحلة أخرى سنة 951هـ/1545م وخلالها تم فدية وتحرير 2000 أسير، كما نظمت رحلتيْ فداء سنة 986هـ/1580م وحرروا فيها 186 أسيرا وأخرى سنة 1015هـ/1609م[9]. وقد جاءت عديد الوثائق الأرشيفية بدلالات تاريخية حول نشاطها في الجزائر، ففي عهد الداي "محمد باشا" مُنح هذا التنظيم ترخيصا رسميا مؤرخ في 19 جانفي 1749م ويقضي بالسماح لبعثتهم الدينية

([1]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 217.

([2]) للمزيد عن التنظيمات الدينية المسيحية والتي كانت تقوم بفدية وتحرير الأسرى بالجزائر راجع،

- L'Abbé .M. Orse, **Alger pendant cent ans et la rédemption des captifs**, Imprimerie Adrian Le Clere, Paris, 1860, p 5, 14.

([3]) فاليرين، مرجع سابق، ج1، ص 626.

([4]) خشمون، مرجع سابق، ص-ص 32-33.

([5]) قدرت عديد الدراسات التاريخية عدد فروع هذا التنظيم في كامل أوروبا حتى سنة 1195هـ/1789م بحوالي 250 فرعا أنظر، أمين. م، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، مطبعة آنفو-برانت، فاس، 2011، ص 77.

([6]) دباب، مرجع سابق، ص 91.

([7]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 189.

([8]) فاليرين، مرجع سابق، ص 618.

([9]) Abd ElHadi Ben Mansour, **Alger XVI^{e}-XVII^{e} siècle, Journal de Jean-Baptiste Gramaye " évéque d'Afrique"**, édition: CERF, Paris, 1998, p 164.

الإسبانية بالجزائر للقيام بعملية فدية عدد من الأسرى الإسبان المحتجزين بالجزائر[1]، فمع استمرار نشاطاتها في الإيالة [2]، ذكر بعض مسؤولي هذا التنظيم بأنهم افتدوا حوالي 900 ألف أسير إلى غاية القرن 12هـ/18م[3]، وحسب اعتقادي هي إدعاءات تدخل في إطار الحرب النفسية مع تنظيمات أخرى لفدية الأسرى، ولكنها رغم ذلك تبقى أنشط التنظيمات لفدية وتحرير الأسرى بالجزائر خلال العهد العثماني.

- منظمة "سيدة الرحمة" (Mercédaires): يعود فضل تأسيسها إلى القديسيْن "بيير نولاسك" (Pierre Nolasque) و"ريمون دو بنيافور" (Raymon De Penyafort) سنة 624هـ/1218م[4]، وقد اعترف بها رسميا البابا "غريغوار التاسع" (Grégoire IX) في 17 جانفي 1235م[5]. بعدها قام هذا التنظيم بعدة رحلات لفدية أسرى مسيحيين بالجزائر أبرزها سنوات: 922هـ/1516م، 932هـ/1526م، 935هـ/1529م، 961هـ/1555م، 1008هـ/1602م، وقد قُدِّر خلالها عدد الأسرى المُفتدين بحوالي 12500 أسير مسيحي[6]، ولعل أبرز عمل يُنسب إلى هذه التنظيم في الجزائر هو افتداء الكاتب الإسباني الشهير "سيرفانتيس" في أفريل 1577م[7].

- التنظيم "اللازاري" (Lazariste): أسسه القديس الفرنسي "فانسان دو بول" (Vincent De Paul) سنة 1039هـ/1633م[8]، وكان لهذا التنظيم عدة أنشطة لفدية الأسرى المسيحـــيين

([1]) أمين. م، **دراسات**، مرجع سابق، ص 78، (نقلا عن المصدر، وثيقة أرشيفية بالغرفة التجارية بمرسيليا، المجموعة L، رقم 1381، وللمزيد عن نصها راجع، نفسه، ص 82 وما بعدها).

([2]) وما يشهد على استمرار نشاطاتها في الجزائر حتى نهاية القرن 12هـ/18م هو البند رقم (11) من معاهدة الصلح المبرمة سنة 1192هـ/1786م بين داي الجزائر "محمد عثمان باشا" والملك الإسباني "كارلوس الثالث"، وينص فيه بتمتع كامل الإسبان الموجودين بالإيالة بحرية ممارسة شعائرهم الدينية المسيحية في المستشفى الملكي الذي تديره "منظمة الثالوث المقدس" بمدينة الجزائر راجع، بوعزيز، **المراسلات**، مرجع سابق، ص 41.

([3]) بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص-ص 103-104، وينظر أيضا

-Ben Mansour, Op.cit, p 163.

([4]) فاليرين، مرجع سابق، ص 626.

([5]) خشمون، مرجع سابق، ص 38.

([6]) Ben Mansour, Op.cit, p 164.

([7]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 191.

([8]) خشمون، مرجع سابق، ص 40، 42.

بالجزائر سنة 1052هـ/1646م وتونس سنة 1054هـ/1648م[1].

- منظمة "الكابوشين" (Capuccinorm): تنظيم كاثوليكي، من أبرز فروع "المنظمة الفرنسيسكانية"، تأسست سنة 926هـ/1520م على يد "ماثيو دي باسيو"، وهم مجموعة من القساوسة المسيحيين الذين استقروا في شمال إفريقيا وكانوا يقيمون القداس لصيادي المرجان بالسواحل الحدودية بين الجزائر وتونس، وقد تعهد الأخوان "لوميليني" (تاجري المرجان) بتحمل كامل مصاريفهم بداية من سنة 1042هـ/1636م[2]، وكان لها أيضا نشاط معتبر في الجزائر لتحرير بعض الأسرى في فترة ما بين (926-986هـ)/(1520-1580م)، لكنها كانت تشتكي في أغلب عملياتها من ارتفاع أسعار الفدية في الجزائر بسبب المفتدين الإسبان والبرتغاليين الأغنياء[3].

إذن هي منظمات استغلت طابعها الديني والاجتماعي لنشر المسيحية في بلاد المغارب وقد بذلت جهودا كبيرة لمتابعة حالات الأسرى المسيحيين لكي لا يتحولوا إلى الإسلام (المتحولون)[4]، واهتمت كثيرا بمجال فدية وتحرير الأسرى بالجزائر خلال العهد العثماني، وما ميَّز مختلف نشاطاتها هي الصراع والتنافس الخفي بينها، فتحرير وفدية الأسرى كان يتطلب دفع أموال "الفدية"[5]، إلى جانب نفقات أخرى حددتها الدولة الجزائرية، ولهذا اعتبرت فدية الأسرى من عوامل انعاش الخزينة العامة بأموال إضافية نتيجة الاقتطاعات المالية التي كانت تُوجه إليها من هذه التجارة الرائجة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، فماهي حقائق العائدات المالية التي تستفيد منها خزينة الدولة من جراء هذه العملية؟.

([1]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 191، وأيضا راجع، حليمي، **دراسة**، مرجع سابق، ص 147.

([2]) بيسونال، مصدر سابق، ص 32.

([3]) قرباش، مرجع سابق، ص 192.

([4]) إن كثيرا من الدراسات المعاصرة أصبحت تطلق مصطلح "المتحول" بدلا من مصطلح العلج أو المرتد "Renegade" قصد إضفاء نوع من الموضوعية في أبحاثهم، للمزيد عن ذلك راجع، نفسه، ص232.

([5]) اختلفت وتباينت الكتابات التاريخية المحلية العربية والأجنبية في توظيف عبارة "فدية أسير" و " عتق العبد"، فالبعض يرى فيها بأنها عمل إنساني غير تجاري، لكن في الأصل هي عملية بيع وشراء الأسير كبضاعة تجارية، " فالفدية لا يُرادُ بها الربح المالي، وإذا وظِّف مبلغ مالي في ذلك لا نعتقد أنه يتجاوز إطار الهدية أو الهبة التي تمنح لإنقاذ مصير شخص ما، وفي إطار ما اصطُلِح عليه من افتداء التجار اليهود لأسرى القرصنة...لا تتعدى عملية اشتراء البضائع الخاضعة للمساومات، وإعادة بيعها من جديد بأرباح تفوق فوائضها خُمس المبلغ المشترى به...اضافة إلى أن البضاعة (أي الأسير) لا يحوم بها الكساد إطلاقا"، أنظر، بن رجب، **يهود البلاط**، مرجع سابق، ص-ص 324-325.

2-هـ العائدات المالية من فدية الأسرى ودورها الاقتصادي:

مما لا شك فيه أن القرصنة البحرية بما كانت تحصده من غنائم وبغض النظر عن مشروعيتها من عدمها، كانت نشاطا مربحا على كل المستويات، فبعد وصول الغنائم بمختلف أنواعها ودخولها للميناء، تخضع لإحصاء دقيق من طرف وكيل الحرج أو وزير البحرية[1]، ولعل أهم هذه الغنائم هم "الأسرى المسيحيون". وتشير التقارير الصادرة عن معاصرين للفترة العثمانية أن "حاكم الجزائر" كان يحصل على الثمن منهم (8/1)[2]، أما الباقي فيُساقون إلى سجون خاصة تعرف باسم "البانيو"[3]، ليُعرضوا في صباح اليوم الثاني من الأسر للبيع بأسواق مدينة الجزائر[4]

([1]) هلايلي، **القرصنة**، مرجع سابق، ص 246. و**وكيل الحرج** : "صوابها بالخاء المُعْجَمة وليست المهملة: (وكيل الخرج)، ولما كان الأتراك ينطقون حرف الخاء "حاء" بسبب عدم وجوده في اللغة التركية، فإن المصطلح المذكور صار يُكتب بالحاء المهملة بدلا من الخاء المُعْجمة (وكيل الحرج): وهو مصطلح كان يطلق في الجزائر والأراضي العثمانية على عدد من ضباط الجيش المكلفين بالمصاريف والنفقات داخل الوحدات العسكرية، بالإضافة إلى هؤلاء الضباط فقد كان هناك وكيل خرج آخر يؤدي مهمة وزير في الإيالة يطلق عليه "بالي وكيل خرج" وهو نفسه وكيل خرج باب الجهاد، وكانت مهمته الإشراف على الشؤون البحرية بكامل جوانبها (الغنائم البحرية، جردها...) من أسطول وعلاقات خارجية، ومقر عمله في الميناء" راجع، حماش، **وثائق عن تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 402.

([2]) ونستند في تحديد هذه النسبة إلى شهادة أحد الأسرى في ذلك الوقت وهو "إيمانويل دارانداا"، أنظر

- D'Arenda.Emanual, **Relation de la Captivité et liberté du sieur Emanaul d'Arenda, Jadis Esclave à Alger**, 3 Edition, Chez Jean Mommart à l'Enfeigne de l'Imprimerie, Bruxelles, 1662, pp 32-33.

([3]) **البانيو**: هو مصطلح كان يطلق على السجون الخاصة بالأسرى، وقد رجحت عديد الدراسات التاريخية أن الكلمة الفرنسية "Bagne" أصلها من الكلمة الإيطالية "Bagno"، ويرى آخرون أن أصلها من الكلمة الإسبانية "Bano"، أنظر

- Gabriel Audisio, **" Recherches sur l'origine et la signification du mot « Bagne » "**, *R.A*, Vol 101, 1957, p 365, 379.

- ويسمى "البانيو" باللغة التركية "Zindum": وهو عبارة "عن بناء على الطراز التركي، يستقبل النور من الداخل وعادة ما تكون مساحته الداخلية حوالي 80 قدما طولا و20 قدما عرضا و85 قدما ارتفاعا"، أنظر، حفيظة خشمون، **" سجون الأسرى المسيحيين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني "** ، *مجلة الهجرة والرحلة*، مخبر الأبحاث الاجتماعية والتاريخية حول حركات الهجرة، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 5، جوان 2010، ص 182. ويعتقد البعض أنها "صروح ضخمة وواسعة، غرفها مظلمة جدا يمكنها أن تضم بين الخمسين والستين أسيرا، في حين أن السجون إجمالا كانت تستوعب خمسمائة عبد"، أنظر، قرباش، **"بانيوات الأسرى المسيحيين في الجزائر 1519-1830 "**، *مجلة دراسات تاريخية*، جامعة الجزائر، العدد1، 2014، ص 113.

([4]) Amine. M, **Le commerce**, Op.cit, p 37.

والمعروف باسم "البادستان"[1] أو "سوق النخاسة"، حيث يطوفون أمام تجار الأسرى، وفي طابع المزاد العلني من طرف دلالين وبرَّاحين يتم تحديد ثمن كل واحد منهم وهذا انطلاقا من عمره، انتمائه الاجتماعي، بنيته الصحية والمهنة التي كان يمارسها[2]، وبعد بيع الأسير سيدخل مرحلة جديدة من حياته في الجزائر وتصبح إمكانية افتدائه واردة. ولقد كان فداء الأسرى الأوروبيون قضية مالية مهمة، وشكلت بذلك نشاطا اقتصاديا قائما بذاته وأحد أنماط التبادل بين ضفتي البحر المتوسط، ولهذا يجب التوقف عند حقيقة هذه العملية والنظر إليها بأنها صيغ تجارية مالية بعيدة عن المنظور الديني والأخلاقي[3].

وإن من أهم العوامل التي تتحكم في قيمة العائدات المالية للدولة الجزائرية جراء فدية الأسرى الأوروبيون هي تعداد الأسرى وسعر الأسير[4]، وأيضا قيمة الفدية، ولعل ما نستند إليه في ذلك وحسب "دوغرامون" أنه بعد حملة "شارل الخامس" على الجزائر سنة 947هـ/1541م "بيع العبد ببصلة" وهو دليل واضح على انخفاض قيمة أسعار الأسرى بالجزائر[5]، ولقد كان بيع وتوزيع الأسرى بالجزائر يشكل القسم الأكبر من مداخيل الخزينة العامة للدولة، فالمصادر الأوروبية أشارت إلى هؤلاء الأسرى على أنهم عبيد وأرقاء، بينما تعتبرهم الجزائر أسرى حرب[6] وإن إطلاق سراحهم سيخضع إلى عملية "الفدية"[7].

([1]) **"البادستان"**: أصلها "بازارستان"، وهي كلمة فارسية مرادفة لقيصرية أوبازيليكا الرومانية، وهي مبنى حجري قوي ومغطى في وسط السوق، حيث تخزن وتباع البضائع المستوردة مثل المنسوجات الثمينة، المجوهرات، الأسلحة ومخازن للتجار الرئيسيين، أنظر، إينالجيك، مرجع سابق، مج1، ص 600. وقد أخذت هذه الأسواق تتطور لتصبح أسواقا مخصصة لبيع وشراء الأسرى، وقد اشتهرت بها منطقة الحوض المتوسطي وأبرزها ليفورن، جنوة، البندقية، مرسيليا، الجزائر، تونس، طرابلس الغرب، سلا المغربية وغيرها، وحول تفاصيل أكثر عن ذلك أنظر، أمين. م، **دراسات**، مرجع سابق، ص 69. أما عن موقعه في مدينة الجزائر فقد كان بالقرب من الجامع الجديد ويسمى "سوق المملوكين"، راجع، نورالدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 64، وكذلك أنظر، بلبروات، مرجع سابق، ج1، ص 228.

([2]) El Hassar-Zeghari, Op.cit, pp 33-34.

([3]) فاليرين، مرجع سابق، ص 612.

([4]) كان سعر الأسير من النبلاء والأغنياء الأوروبيون يبلغ ما بين 3000-3500 ليرة، أما الأسير العادي اجتماعيا فبلغ سعره 1700 ليرة، راجع، بليل، **العلاقات التجارية**، مرجع سابق، ص 26.

([5]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 206.

([6]) عن ذلك يقول سبنسر: "أن الأسرى في مدينة الجزائر وفي كل التراب العثماني، الذين هم من غير المسلمين، كانوا يعتبرون بمثابة "توتساكلر Tutsaclar" أي: أسرى حرب أو "كولر"Kuller" أي: مخلوقات ملكية الإله، أنظر، مرجع سابق، ص 156.

([7]) هلايلي، **القرصنة**، مرجع سابق، ص 244.

ولقد كان الواجب الأساسي للقناصلة الأوروبيين المعتمدين في الجزائر هو الإفتداء المباشر للأسرى أو التوسط لدى السلطات الجزائرية لتحريرهم، كما كانوا أيضا يقومون بمجهودات إنسانية لمساعدة البعثات الدينية المخصصة لفدية الأسرى بالجزائر[1].

وبمجرد وصول آباء الفداء إلى مدينة الجزائر، يتجهون مباشرة لتحية حاكم الجزائر حيث يقدمون له هدية تتمثل في بعض الجواهر والمبالغ المالية، عندها يطلب منهم الداي إعلامه بالمبلغ المالي والسلع التي جلبوها، ليكلف بعدها "آغا باشي" للتأكد من المبلغ ويرسل أيضا لإحضار الثروة إلى القصر، حيث يقتطع 3%[2] من قيمة المال و12.5% من قيمة السلع لتدفع إلى خزينة الدولة[3]، وكل هذا يدخل في إطار الإجراءات المضبوطة -المطلقة الحياد- لفدية الأسرى بالجزائر[4].

وقد قدم لنا سجل التشريفات عيِّنة من الأُطُر الرسمية التي يجب أن تتبعها بعثات فدية الأسرى المسيحيين بالجزائر، وأشار إلى معلومات قيِّمة عن فدية أسرى إسبان تابعين للبايلك (أسرى الدولة) في عهد الداي "حسن باشا" سنة 1078هـ/1672م، و"الحاج شعبان" سنة 1099هـ/1693م"، نلخصها فيما يلي[5]:

- حقوق البايلك ثابتة وغير قابلة للتعديل.
- تحديد أسعار وأعداد الأسرى الذين سيتم تحريرهم.
- يختار آباء البعثة الدينية 10 أسرى من فئات (المسنين، المرضى، المعاقين بالعرج والجرحى).
- يتم اختيار 15 أسيرا آخر من الأصحاء وهذا بناءا على تقرير مراقبي السجون.
- الالتزام بدفع مبلغ 1000 صائمة[6] عن كل أسير بناءا على التقاليد القديمة.

([1]) سبنسر، مرجع سابق، ص 158.

([2]) اختلفت عديد الدراسات في تحديد هذه النسبة فسبنسر حددها بـ: 3.5%، أنظر، نفسه، ص 158.

([3]) خشمون، **مهام مفتديي**، مرجع سابق، ص 63.

([4]) سبنسر، مرجع سابق، ص 158.

([5]) Devoulx, **Tachrifat**, Op.cit, p 57, 59.

([6]) **الصائمة:** عملة فضية صغيرة الحجم، راجع، درياس، **السكة**، مرجع سابق، ص 369، وهي الإسم التركي للدينار الخمسيني وتستخدم للصرف ودفع الرواتب وتساوي 50 آسبر، أنظر، مروش، **دراسات**، مرجع سابق، ج1، ص 48.

- بخصوص أسرى البايلك: فلن يتم إطلاقهم إلا بعد أن تدفع فديتهم، بالإضافة إلى مصاريف أخرى بحيث يدفع للخزينة عن كل 10 بوجو[1] مبلغ 1 بوجو، ويتم اقتطاع 12 ريال[2] من أجل الحصول على ورقة التسريح (الفدية)[3]، ويدفع من هذا المبلغ 6 ريالات لخزينة الدلة، والباقي يدفع للعمال.

- يتم الإبقاء على نفس الشروط السابقة مع تعويض عملة الفدية من البوجو إلى ريال دراهم صغار.

- تكليف أعوان الديوان التابعين لـ "يايا باشي"، و"قائد الميناء" بمنح التراخيص، وكإجراء تابع لذلك يجب دفع 4 بوجو كحقوق لكل ترخيص يُمنح للبعثة، ويُقتطع منها 1 بوجو يوجه للخزينة العامة عن كل ترخيص.

- يُلزم آباء البعثة بدفع 1000 صائمة للباشا عن كل 6 أسرى يتم فديتهم من الفئات التي حددت سابقا (المسنين، المرضى، المعاقين والجرحى).

- يُلزم الآباء بدفع 1000 صائمة لآغا الجيش (مسؤول سجن الأسرى Dar-Serkadji).

- دفع 1000 صائمة عن كل أربعة أسرى لكل من: أمين يوجد لدى الباشا يسمى: "خوجة الدفتر"(Khodjat-Eddeftar)، وأمينان آخران هما: "مقتاجي" (Mektaàdji) و"خوجة الروقامجي" (Khodjet-Errokmadji).

- يتلقى أمين خزانة القصر 1000 صائمة عن كل أسير.

- يتم تحصيل 2000 صائمة للدولة عن كل أسيرين في مقتبل العمر: واحد يشتغل بالقصر والآخر في القصبة.

- يتلقى كل من قادة البر والبحر 1000 صائمة عن كل أسير.

- يتلقى إثنين من خوجة الديوان 1000 صائمة عن كل أسير.

([1]) **بوجو**: وتسمى أيضا: البوقو"Bucu" وهي الوحدة الأساسية في العملات الفضية وتزن 10 غرامات (وكلمة البوقو تعني السك أو التعامل)، وهي القطعة الأكثر تداولا في معظم العملات، أنظر، سبنسر، مرجع سابق، ص 153.

([2]) "ريال": عملة فضية كانت سائدة في أغلب بلدان البحر المتوسط وبلدان المشرق العربي، وأول المتداولين بهذه العملة هم الإسبان في أسواقهم، ولهذا اختلفت أنواعه فمنها ريال أبو طاقة (Pataque Chique) وريال مجرى وريال روسي وغيرها من الأنواع، ولهذه العملة أضعاف وأجزاء منها: ريال بوجو، ريال دراهم.... إلخ، أنظر، درياس، مرجع سابق، ص 243، 245.

([3]) وتسمى "شهادة حرية"، أنظر، سبنسر، مرجع سابق، ص 159.

واختصار لكل هذا فإن كل أسير مطالب بتقديم 43 ريالا كهدية قبل خروجه من القصر، وكذلك تقديم هدايا لليايا باشي وأربعة أمناء الديوان: إثنين من خوجة المقتاجي، خوجة الدفتر، وخوجة الروقامجي، وأيضا كل من: قائد الميناء، أمين الغنائم، كتَّاب البحرية وقائد الميناء.

- يتلقى الباشا ريالين كبيرين عن كل أسير.
- يتلقى أمِينيْ المجلس من المقتاجي، وأمينين من خوجة الدفتر ريال واحد عن كل أسير.
- يتلقى قائد الميناء نصف ريال عن كل أسير.
- يتلقى كتَّاب الميناء 8/1 ريال عن كل أسير.
- يُلزم آباء البعثة بمنح ريال واحد عن كل أسير للمترجمين الإنجليزي والفرنسي[1].
- يَمنح الآباء هدية لكل حراس الأسرى عن كل أسير.
- يتلقى اليايا باشي ريالا عن كل أسير.
- يتلقى خوجة الروقامجي، وأربعة أمناء من الديوان مبلغ ربع ريال عن كل أسير.
- يتلقى أمين الغنائم مبلغ ربع ريال عن كل أسير.
- يتلقى قائد الضاحية (Le Caid de La Banlieue) ربع ريال عن كل أسير.
- يتلقى حراس التأمين (المرافقون) مبلغ 8/1 ريال عن كل أسير.
- تضمن الدولة لآباء البعثة المخصصة للفدية: الحراسة والحماية وظروف العمل المريحة ليلا ونهارا، وعند انتهاء مهمتها يدفع كل واحد من أفرادها مبلغ ربع ريال عن كل أسير محرر[2]. لكن قد يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي: هل هذه الأُطُرْ المحددة لكيفيات فدية الأسرى المسيحيين في الجزائر ثابتة طيلة القرنين 11-12هـ/17-18م؟.

الواضح أنها متغيرة وغير ثابتة لكنها محددة بشروط معينة، ودليل ذلك ما أفادنا به الباحث "أمين .م" في تلك الوثيقة الأرشيفية الهامة من أرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا، وهي نسخة من جواز أو ترخيص رسمي منحه الداي "محمد باشا" (1154-هـ)/(1748-1754م) للبعثة الدينية الإسبانية المنتسبة لمجموعة "الثالوث المقدس"، حيث سُمح لهم بالقيام بعملية إفتداء الأســـــرى

(1) Devoulx, **Tachrifat**, Op.cit, pp 57-58.

(2) Ibid, pp 58-59.

الإسبان بالجزائر بتاريخ 19 جانفي 1749م[1] وهذا مقتطف من هذا الترخيص الممنوح لهم[2]:

"من محمد باشا، ملك الجزائر، إلى الآباء القساوسة القائمين بالفداء في جماعة الثالوث المقدس بإقليمي قشتالة والأندلس عموما، وبالخصوص للآباء فرانسوا كيريدو وفيليب غارسيا وجيان فوسوسكس وجيان برتراند. بعد حضوره أمام حضرتنا، تقدم الأب بيدرو أفوستيجي، مدير المستشفى الملكي بالجزائر، بطلب جواز لصالح إقليم قشتالة يسمح للآباء المذكورة أسماؤهم أعلاه أو من يأتون مكانهم بفداء العبيد بمدينة الجزائر والعودة بكل أمان، والسفر على متن سفينة فرنسية أو إنجليزية أو غيرهما من الأمم التي هي في سلم مع إيالتنا أو عدمها، وبموجب نفس الجواز يكونون هم وكتابهم وضباطهم...وخدمهم في مأمن من قراصنة الجزائر وطرابلس وتونس...طبعا فإنه باستعمال الآباء المذكورين أعلاه لجوازنا الحالي يكونون ملزمين بقبول شروط الإفتداء الممنوحة من طرف من سبقونا:

1- يُلزم الآباء بافتداء 5 أو 6 عبيد ممن يخدمون في قصرنا من الإسبان أو من جنسيات أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أقدمية الأسرى.

2- تحدد العملة المتعامل بها في الفدية كمايلي: القطع من فئة 4 بستول (عملة ذهبية إسبانية) تتحول إلى 16 قرش مكسيكي ضمن إيرادات الخزينة العامة للدولة، و17 قرش عند مُلّاك الأسرى الخواص، مع مراعاة أن تكون العملة حقيقية وغير مزورة.

3- دفع ما قيمته 3 % كحقوق جمركية في الميناء على الأموال المستعملة في الفدية.

4- يدفع عن كل أسير تابع للبايلك 17 قرشا عند إزالة القيود و40 قرشا عند المغادرة.

5- تُلزم السفينة التي ستأتي بآباء الفدية على دفع 40 قرشا مقابل الرسو بالميناء في حالة سفينة تابعة لدولة معها علاقات سلم وتعاون، و90 قرشا إذا كانت سفينة تابعة لدولة معادية.

6- يُسمح لضباط وموظفي الإيالة بتقديم 16 أسيرا للفدية كامتياز ممنوح لهم، على أن يكون كل موظف ملزم بتقديم أسير واحد فقط وهم: الخازندار، كُتّاب المجلس الأربعة، البيت مالجي، آغا الإنكشارية، آغا العرب، الباشا شاوش، كاتب الديوان، الأميرال، قبطان الميناء، مترجم القصر، المحاسب الأول والثاني ومترجم عملية الفدية. ويحدد لهم سعر 215 قرش عن كل أسير، وإن لم يكن لأي أحد من هؤلاء أسير للفدية يمنح له قانونيا مبلغ 115 قرشا.

([1]) أمين. م، **دراسات**، مرجع سابق، ص 82، 85.

([2]) للمزيد عن النص الكامل لوثيقة الإفتداء راجع، نفسه، ص 82.

7- يحدد سعر أسرى الدولة الخاضعين للفدية كمايلي: خُدَّام القصر: 1000 قرش مكسيكي، عمال مطبخ القصر: 500 قرش، الحرفيين كالجلافطة والنجارين والحدادين: 450 قرشا، عمال القوافل والبساتين: 300 قرش، ومن ليست لهم أية حرفة: 240 قرشا.

8- بعد تسديد أثمان الفدية المحددة سابقا، يُلزم آباء الفدية بدفع الرسوم التالية لموظفي الدولة"[1]:

جدول رقم 19:

"قيمة الرسوم الواجب دفعها من طرف آباء الفدية لموظفي الدولة"

الموظف	قيمة الرسم (قرش)
الركنجي	30
مترجم القصر	30
المحاسب الأول	20
المحاسب الثاني	12
مترجم الفدية	30
شاوش الإنكشارية	35
حراس دار الفدية	30
الباش شاويش العرب	18
السكجي	02
كراء دار الفدية	50
أمين الصيادين	15
طائفة الصيادين	18
حراس بوزريعة	06
البراح	06
المزوار	15

([1]) أمين. م، **دراسات**، مرجع سابق، ص 83، 85.

بلوكباشي البحرية	05
القافلة	06
مترجم الكاهية	04
شاوش شيخ البلد	02
حراس الميناء	01 عن كل يوم من أيام الفدية

ولكي تتضح لنا أكثر حقيقة المداخيل المالية التي استفادت منها إيالة الجزائر خلال القرنين 11-12هـ/17-18م من فدية الأسرى، سنقوم بدراسات احصائية نحاول من خلالها الوصول إلى تقديم صورة واضحة عن الدور الاقتصادي لهذه العائدات المالية في الجزائر.

وقد أخذنا العينات التالية من دراسات إحصائية مختلفة لأسعار الأسرى الأوروبيين بالجزائر في فترة (1062-1106هـ)/(1656-1700م):

جدول رقم 20:

"أسعار بيع الأسرى الأوربيين في مدينة الجزائر

في الفترة ما بين (1062-1106هـ)/(1656-1700م)"[1]

السنوات(م)	1656	1664-1663	1666-1665	1697-1696	1700-1699
سعر الأسير (ق.أ)[2]	من 65 إلى 397	من 38 إلى 172	من 100 إلى 225	من 102 إلى 324	من 110 إلى 496

ما يلاحظ في هذا الجدول هو الارتفاع التدريجي لسعر الأسير المسيحي مع تطور السنوات، حيث أنه سنة 1062هـ/1656م كان سعر الأسير محصور في مجال [65-397 ق.إ]، ليرتفع تدريجيا ليصل سنة 1005-1106هـ/1699-1700م وينحصر في مجال [110-496 ق.إ]، ولو قمنا بإسقاط تاريخي مع عيّنات من تعداد الأسرى في مدينة الجزائر خلال القرن 11هـ/17م،

([1]) مروش، **دراسات**، مرجع سابق، ج2، ص 300.

([2]) (ق.أ): **القرش الإشبيلي**: عملة متداولة في المبادلات التجارية في جزء كبير من العالم منذ القرنين 10هـ/16م و11هـ/17م، ويدعى أيضا "سكة 8" أو البوجو القوي "Peso fuerte" أو البوجو دورو "Peso duro" ثم سمي فيما بعد قرش Piastre، وعن قيمته سنة 1091هـ/1685م كان (1 ق.أ =1.500 ريال دراهم صغار)،أما سنة 1131هـ/1725م فكان (1ق.أ= 3.875 ردص)، أنظر، مروش، **دراسات**، مرجع سابق، ج1، ص 41، 47.

سنجد أن عوائدًا مالية ضخمة كانت تُدرُّها هذه العملية على كل ملاك الأسرى بالجزائر، وكمثال عن ذلك: لدينا معدل تعداد الأسرى في الجزائر خلال القرن 11هـ/17م هو 35000 أسير-كما ذكرنا سابقا-، وبموجبه سنحدد معدل سعر الأسير الواحد بين أعلى قيمة وأصغر قيمة في الجدول أعلاه كمايلي: 65+496=561 (ق.إ)، والمتوسط هو: 2/561= 280.5 (ق.إ)، ومنه سنحصل على: 35000×280.5= 9817500 (ق.إ)، وهو مبلغ مالي ضخم إن حُصِّل فعلا من كامل عمليات الفدية بالإيالة، وهو ما سيساهم في بعض مناحي الحياة الاقتصادية للإيالة.

ولتغطية أكثر للمجال الزمني المدروس، لدينا معطيات إحصائية أخرى عن سعر الأسرى المسيحيين بمدينة الجزائر في الفترة ما بين 1116-1199هـ/1710-1793م:

جدول رقم 21:

"أسعار الأسرى بمدينة الجزائر بين 1116-1199هـ/1710-1793م"[1]

السنوات(م)	1710	1729	1778	1782	1785	1789	1793
سعر الأسير (بياستر)	200	500	4200	4500	-2500 3000	-3000 12000	4500

ما يلاحظ في هذا الجدول هو التزايد التدريجي لسعر الأسرى بمدينة الجزائر مع تطور السنوات، فتم تسجيل سعر 200 بياستر لأسير الواحد سنة 1116هـ/1710م، ليتضاعف بحوالي 20 مرة في سنة 1199هـ/1793م ويبلغ 4500 بياسر، ويمكن إرجاع ذلك إلى التناقص الحاد لتعداد الأسرى بمدينة الجزائر في نهاية القرن12هـ/18م، وفي هذا الصدد سنجد أن القاعدة في رفع الأسعار في أسواق المدينة قد طُبِّقت فعلا من خلال تزايد الطلب مقابل تراجع العرض من الأسرى.

ويشير العالم الألماني "هابنسترايت" -في رحلته سنة 1145هـ/1732م- أن تجارة الأسرى المسيحيين كانت تشكل أحد مصادر الدخل الرئيسية للإيالة، "فكل أسير له قيمة محددة حسب مكانته، فالقابودان، وهو قائد السفينة، يتطلب إطلاق سراحه دفع ألفين وخمسمائة قرش، بينما معاونه وكذلك صانع السفن أو الجراح فيدفع عن كل واحد منهم ألف وخمسمائة قرش، أما البحار

(1) بليل، **العلاقات التجارية**، مرجع سابق، ص 26.

فعليه تسديد ألف قرش. وعادة ما يكون ثمن إطلاق الأسرى الألمان أعلى من الآخرين لمهارتهم في شؤون البحرية"[1].

والشكل البياني التالي سيوضح لنا أكثر تطور قيمة فدية الأسرى المسيحيين بالجزائر في الفترة مابين 981-1165هـ/1575-1759م[2]:

"منحنى يوضح تطور أسعار فدية الأسرى الأوربيين بالجزائر بين سنتي 981-1165هـ/1575-1759م"

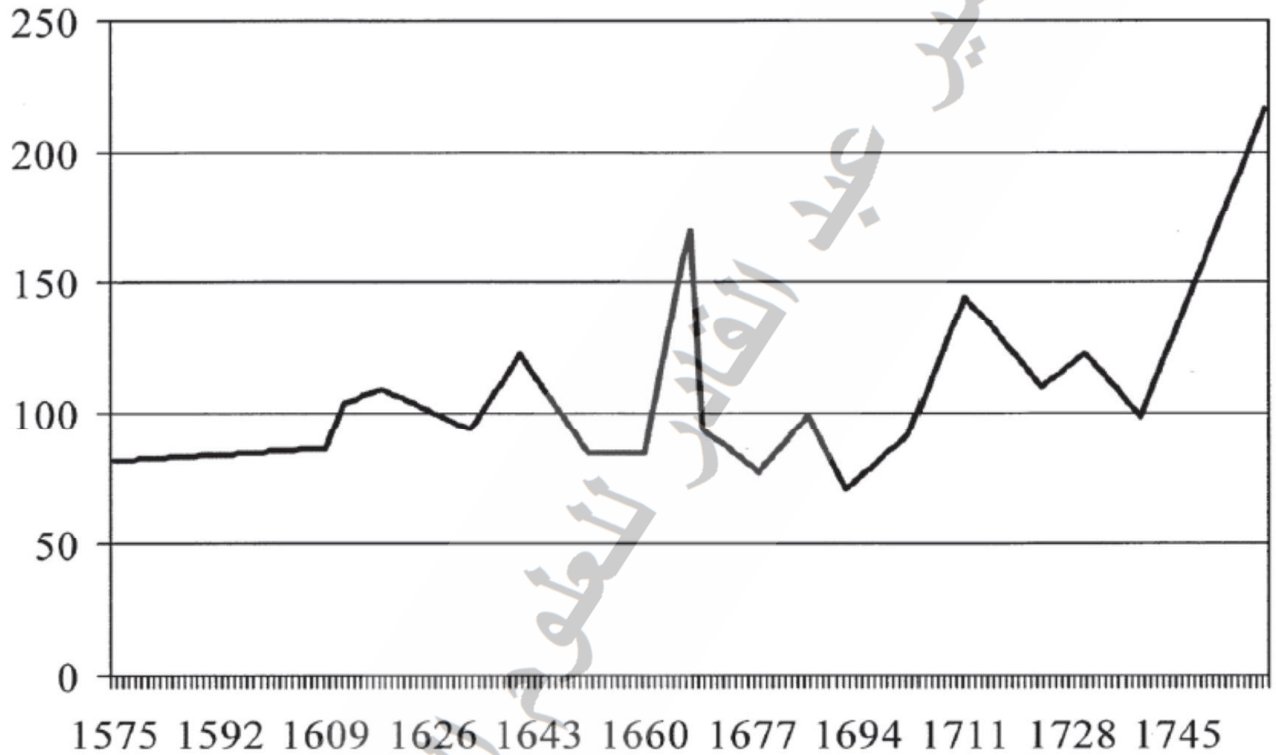

هذه المعطيات الإحصائية قدمها لنا "توماس وودوارد" (Thomas Woodward) وترجمها في هذا المنحنى الممثل لتطور قيمة الفدية في إيالة الجزائر في الفترة ما بين 981-1165هـ/1575-1759م معتمدا في ذلك على عملة "الإسكودوس الإسباني"[3]، وما يلاحظ في

([1]) هابنسترايت، **رحلة العالم الألماني: ج.أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)**، ترجمة وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007، ص 42.

([2]) Thomas G. Woodward, **" The Costs of State–Sponsored Terrorism: The Example of the Barbary Pirates "**, *National Tax Journal (NTJ)*, Vol 57, N° 03, September 2004, p 605.

([3]) **الإسكودوس الإسباني(Escu)**: عملة نقدية إسبانية، أول ما استخدمت كانت كعملة ذهبية سنة 972هـ/1566م، فحسب "هايدو" كانت قيمته تساوي 4 دنانير خمسينية بين سنتي (1001-1002هـ)/(1595-1596م)، مروش، **دراسات**، مرجع سابق، ج1، ص 40.

هذه الدراسة هو التطور المتذبذب والمتباين لقيمة الفدية بدلالة السنوات، فأحيانا نسجل ارتفاعا في قيمتها وأحيانا أخرى نلحظ تراجعا كبيرا لقيمة الفدية، حيث أنه تم تسجيل قيمة فدية محصورة بين [50-100] إسكودوس إسباني سنة 981هـ/1575م، وقد استمرت هذه القيمة في الثبات إلى غاية سنة 1015هـ/1609م، لتسجل ارتفاعا محسوسا وتصبح قيمتها محصورة في المجال [100-150] إسكودوس بين سنتي (1015-1032هـ)/(1609-1626م)، ونسجل أيضا ارتفاعا واضحا في قيمة الفدية بين سنتي 1066هـ/1660م و1083/1677م لتبلغ المجال [150-200] إسكودوس إسباني، ونلاحظ أيضا تذبذب في قيمة الفدية وعدم ثباتها بين 1117هـ/1711م و1151هـ/1745م والتي انحصرت قيمتها في المجال [100-150] إسكودوس إسباني، والمميز في هذه الدراسة الإحصائية هو تسجيل أعلى سعر للفدية خلال سنة 1165هـ/1759م والمحصورة في المجال [200-250] إسكودوس إسباني، وما يُستخلص من هذا أنه من الصعب تحديد قيمة ثابتة لفدية الأسرى على مر السنوات، وأن تغير أسعار فدية الأسرى سيُصعِّب علينا كثيرا تقديم حقائق عن دورها في إنعاش الخزينة العامة للدولة.

وقد كان سعر الأسير المسيحي المحدد للفدية من طرف تنظيم الثالوث المقدس يتراوح بين 150 إلى 6000 جنيه للفرد الواحد، وقدم لنا "بلانتيت" معطيات أخرى مكملة لتلك التي جاء بها سجل التشريفات وحصرها في شكل ضرائب ورسوم إضافية متفاوتة النسب وهي كمايلي: 10% للجمارك، 15% للداي (الحاكم العام للجزائر)، 04% لكاتب الدولة، 7% لفائدة الميناء، 17% لحارس السجن، ويضيف في ذلك أنه في عديد المرات قد تقع مساومات مالية تؤدي إلى رفع سعر الأسير خاصة إذا انكشف أمره بأنه شخصية مرموقة سياسيا أو اجتماعيا أو عسكريا، ونستند في ذلك إلى "تلك الأسيرة ذات 12 سنة وهي ابنة الجنرال "بورك" رفقة ثلاثة أسرى آخرين في نفس طبقتها الاجتماعية، فساوم صاحب حقوق هؤلاء الأسرى أهلهم ووصلت قيمة فديتهم وتحريرهم مبلغ: 75000 جنيه"[1]. "وكانت المفاوضات المتعلقة بتحديد المبلغ الذي يجب دفعه طويلة وصعبة بالنسبة للعائلات والأصدقاء الذين يمكنهم تقديم نقود الفداء، وقد جرت العادة أنه بعد

([1]) بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص 104. ويعود تاريخ أسر هذه الفتاة إلى سنة 1123هـ/1717م وهي إبنة الجنرال الفرنسي بورك "Bourke"، والذي كان يشغل منصب حاكم منطقة "شاتولوري دي بوشام "(Chatelleurie du Boucham)"، عن ذلك راجع، خشمون، **مهام مفتديي**، مرجع سابق، ص 67.

الإتفاق على مبلغ الفدية" يدفع كاملا لصاحب الأسير، وقد قدمت لنا عديد الدراسات أسعار أسرى تم افتدائهم بهذه الطريقة نذكر منها النماذج التالية[1]:

جدول رقم 22:

"نماذج أسعار بعض الأسرى تم تحريرهم بالجزائر"

الأسير	قيمة الفدية
دي مارتن القرطبي وماركيز كورتيز	23000 إيكو ذهبية .
غلاسيران دي بينوس	100 قطعة حرير، 100 ألف دوبلات ذهبا، 100 حصان، 100 بقرة
أسقف غوفيا	16000 دوكا
ابن أخ حاكم البرازيل	4000 دوكا
حاكم مازغان	10000 دوكا
الأب أنطون دو لاكروا	5000 ليفر

وإضافة إلى ذلك، قمنا برصد بعض الشواهد التاريخية من مصادر ودارسات مختلفة بيَّنت لنا أثمان فدية وأسعار بعض الأسرى في إيالة الجزائر خلال القرنين 11-12هـ/17-18م:

جدول رقم 23:

"نماذج أسعار فدية بعض الأسرى تم تحريرهم بالجزائر خلال القرنين 11-12هـ/17-18م"

السنوات	ثمن الفدية / سعر بيع الأسرى
1032هـ/1626م	بعد توقيع مبعوث الملك الفرنسي إلى الجزائر "سانسون نابلون" مع سلطات إيالة الجزائر معاهدة سلم، جاء في أحد تقاريره المؤرخة في 3 سبتمبر 1626م أنه دفع مبلغ 1392 دبلة لفدية أسير أروبي[2].
1034هـ/1628م	فدية أسرى فرنسيون بالجزائر سنة 1034هـ/1628م من طرف "سانسون نابولون" بمبلغ 200 جنيه للأسير الواحد[3].

(1) ب.وولف، مرجع سابق، ص 213.

(2) مروش، **دراسات**، مرجع سابق، ج1، ص-ص 43-44.

(3) بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص 204.

1037هـ/1631م	أسر 100 إنجليزي من قرية كوف "Cove" من طرف "مراد رايس"، وبيعهم بسعر 2500 جنيه إسترليني في سوق مدينة الجزائر[1].
1037هـ/1631م	حسب الأب "دان" بيعت إحدى النساء الجميلات المسماة "جوان" بسعر وصل إلى 150 دولار إسباني (أي 32 جنيه إسترليني)، وتم بيع "إيلين هاوكلينز" من بالتيمور بـ 86 دولار إسباني(أي ما يعادل 18 جنيه إسترليني)[2].
1642/1048م	تحرير أربعة أسرى فرنسيون مقابل 6000 دولار[3].
1051-1066هـ/ 1645-1660م	قيام آباء التنظيم اللازاري بفدية 200 أسير فرنسي بمبلغ قُدِّر بحوالي 1000000 ليفر[4].
1052هـ/1646م	تحرير أسيرة إنجليزية مقابل مبلغ 1655 دوبل[5].
1066هـ/1660م	دفع الأب "فيقو" (Vigo) مع رفاقه مبلغ 90000 أقجة لإفتداء 360 أسير[6].
1072-1098هـ 1666-1692م	قدم لنا "قاستون بوني" متوسط ثمن الفدية للأسرى بالجزائر كمايلي: سنة 1072هـ/1666م حيث بلغ 600 ليفر للأسير الواحد، وفي سنة 1093هـ/1687م بلغ السعر 935 ليفر، أما سنة 1095هـ/1689م بلغ 675 ليفر، وسنة 1098هـ/1692م قدر بـ 800 ليفر[7].

(1) بالطيب، مرجع سابق، ص 124.

(2) نفسه، ص 158. وللمزيد عن أثمان فدية النساء المسيحيات وخاصة الإنجليزيات والأيرلنديات والاسكتلنديات في الجزائر، راجع، نفسه، ص 158، 160.

(3) Thomas Woodward, Op.cit, p 603.

(4) Gaston Bonet-Maury, **" La France et la rédemption des esclaves en Algérie à La fin du XIIe siècle "**, *Revue des Deux Mondes*, T 35, 1906, p 20.

(5) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 181.

(6) خشمون، **مهام مفتديي**، مرجع سابق، ص 70.

(7) Gaston.(B.M), Op.cit, p 26.

1078هـ/1672م	تحديد قيمة فدية 283 أسير إنجليزي من طرف أمير البحر "سبراغ" بـ 22369245 جنيه[1].
1080هـ/1674م	تمكن "جوني ناربورو" من جمع مبلغ قدر بـ 56248 قطعة من ثمانية مخصصة لفدية 139 أسير إنجليزي[2].
1090هـ/1684م	ورد في البند (11) من المعاهدة المبرمة بين باشا الجزائر "حسين ميزمورتو" وممثلي الملك الفرنسي "لويس الرابع عشر" والمؤرخة في 24 أفريل 1684م، تحديد مبلغ فدية الأسرى الفرنسيين " الذين وقعوا في الأسر قبل المعاهدة المبرمة في عام 1670م، وتم الإتفاق على افتدائهم جميعا بدفع ثلاث مائة جنية فدية لكل واحد منهم مهما كان الثمن الذي دفعه من اشتراهم"[3].
1095هـ/1689م	جاء في البند (12) من معاهدة السلم والصداقة بين إيالة الجزائر ومملكة فرنسا والمؤرخة في 24 سبتمبر 1689م أن كل الأسرى الفرنسيين الذين تم أسرهم قبل أو منذ معاهدة 1090هـ/1684م، سيتم فديتهم جميعا بمبلغ 300 ليفر[4] لكل أسير[5].
1096هـ/1690م	بلغ سعر الفدية 400 ليفر للأسير الواحد[6] .
1097هـ/1691م	تضمنت مراسلة رسمية بين داي الجزائر "شعبان باشا" والملك الفرنسي "لويس الرابع عشر" مؤرخة في 23 جويلية 1691م، تحديد أسعار الأسرى المسيحيين في أسواق البادستان، وخلالها

([1]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 331.

([2]) نفسه، ص 332.

([3]) تابليت، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص 59، أنظر أيضا، قنان، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ص 345.

([4]) 1 ليفر= 11 ريالا صغيرا.

([5]) قنان، مرجع سابق، ص 359.

([6]) Mathiex Jean,**" Trafic et prix de l'homme en Méditerranée aux XVIIe et XVIIIe siècle "**, *(A.E.S.C)*, 09e année, NO2, 1954, p 162.

	تم الإتفاق على فدية 250 أسير بأسعار تراوحت بين 80 و110 ريال وأعيدوا كلهم إلى تولون الفرنسية[1].
1104هـ/1698م	ورد في أحد التقييدات لمتولي السوق في مدينة الجزائر "عبد الله بن محمد الشويهد" سنة 1104هـ/1698م أمرا لداي الجزائر الحاج "مصطفى باشا" متعلق بالأسرى المسيحيين الذين يتم نقلهم إلى بلاد الترك على ظهر عشر سفن، فأرسل لقائد هذه السفن وطلب منه إجبار النصارى والصناع على دفع مبلغ إجمالي يقدر بـ 1500 درهم، و100 قطعة ذهب عن كل أسير مسيحي[2].
1152هـ/1746م	بيان قدمته دولة الدانمارك لإيالة الجزائر، تضمن فدية وتحرير 30 أسيرا دانماركيا بمبلغ 10000 سلطاني[3].
1156-1157هـ 1750-1751م	افتداء 8 نساء مسيحيات بمبلغ 18000 قرش، أي بمعدل 2250 قرش للأسيرة الواحدة[4].
1173هـ/1767م	أسر مسيحيين اثنين (02) من طرف سفينة جزائرية وحدد سعر كل أسير بـ 486 فرنك[5].

(1) بلانتيت، مصدر سابق، ج2، ص-ص 306-307.

(2) الشويهد، **قانون أسواق**، مصدر سابق، ص 122.

(3) الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر 182، ص 117.

(4) مروش، **دراسات**، مرجع سابق، ج2، ص 398.

(5) Albert Devoulx, **Le Registre des Prises Maritimes, Traduction d'un document authentique et inedit concernant le partage des captures amenees par les corsaires algeriens**, Typographie A.Jourdan, Alger, 1872, p 17.

1174هـ/1768م	توسط السلطان المغربي "محمد بن عبد الله" بين الجزائر وإسبانيا حول تبادل وفدية أسرى بين الطرفين، فكلف بذلك الكاتب المغربي "أبو العباس أحمد الغزال"، ووصل إلى الجزائر على متن سفينة وتمت عملية تبادل الأسرى بعدد وصل إلى 1000 أسير بين الدولتين، أما الباقي من الأسرى الإسبان فتم فديتهم وحدد سعر كل ضابط بـ 1000 ريال، و500 ريال للجندي العادي[1].
1178هـ/1772م	دفع الدانمارك لمبلغ 30000 سلطاني لفدية أسراها بالجزائر[2].
رسالة من المؤكد أنها واردة بين سنتي 1179-1181هـ /1770-1775م	رسالة من باي قسنطينة إلى وكيل الباستيون الفرنسي، يطلب فيها تحرير أسيرين أوروبيين كانا في قسنطينة ومساعدتهما على العودة إلى بلادهما، لكن لم يرد إن تم فديتهم أم لا؟ وهذا مقتطف منها: " الحمد لله من عبد الله سبحانه المعظم الأرفع الهمام الأنفع السيد صالح باي الولاية الشرقية ومحروسة قسنطية...إلى خديمنا دون (الدون) قبطان القالة أما بعد وان حمالها إليك خدامنا ززاب وبروج (إسمي الأسيرين) فقد سرحناهم ولأنه مروحين إلى بلادهم الذي أمرك به ويكون عملك عليه ساعة ورودهم إليك ترسلوهم إلى بلادهم مع المراكب التي تسفر من عندكم وتتوصى بهم في جميع أمورهم..."[3].
1181هـ/1775م	أشار "الزهار" في مذكراته أن سماسرة سوق مدينة الجزائر كانوا يُنادون على الأسارى "وقيمة كل أسير مايتا دورو (100 دورو)، فكان الناس يملكونهم مدة ما أقاموا أسارى، فإذا أتى الفداء يفتدونهم بألف دورو لكل رأس"[4].

(1) بوعزيز، **الموجز**، مرجع سابق، ج2، ص 184.

(2) حليمي، **دراسة في جغرافية**، مرجع سابق، ص-ص 289-290.

(3) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 41، (كما ينظر الوثيقة رقم 129 من نفس المصدر).

(4) الزهار، مصدر سابق، ص 27.

1184-1188هـ 1778-1782م	استقرار معدل فدية الأسرى المسيحيين بالجزائر بين 4200-4500 ليفر للفرد الواحد، وبين 1800-2000 ليفر للفدية في شكل مجموعات[1].
1191هـ/1785م	أسعار الفدية تراوحت بين 2500-3000 ليفر للأسير الواحد[2].
1191هـ/1785م	بلغت قيمة فدية أسير باي معسكر المسيحي "تيدنا" 3000 جنيه[3].
1192هـ/1786م	وردت رسالة إلى وزراة الخارجية الأمريكية في 29 مارس 1786م من السيد "جون لام" يقول فيها: " إن المبلغ غير مقبول كلية كما فهمت من مصادر موثوق بها، ومن الأفضل أن نترك الفكرة الآن لأنها ضياع للمال فقط. سيكلف كل فرد من الـ 21 رجلا مبلغ 1200 دولار"، ففي هذه المراسلة إقرار أمريكي بضرورة دفع فدية 21 أسيرا أمريكيا مقابل 1200 دولار، وهي أفضل الطرق لتحريرهم، ورسالة أخرى وردت من "بول راندال" إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 2 أفريل 1786م وفيها "طلب الباي مبلغ 3600 دولار عن كل ضابط إسباني و3000 عن كل مساعد و1200 عن كل جندي"[4].
1192هـ/1786م	رسالة من السيد "لام" إلى وزراة الخارجية الأمريكية مؤرخة في 20 ماي 1786م وجاء فيها: "فيما يلي قيمة الفدية التي يكلفها كل فرد من رجالنا بالجزائر:

(1) Mathiex (J), **Trafic**, Opcit, p 162.

(2) Ibid.

(3) عميراوي، مرجع سابق، ص 107.

(4) محاضر مجلس الأمة الأمريكي، **حرب القرصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة**، جمع وترجمة: منصور عمر الشتيوي، ط1، مؤسسة الفرجاني، ليبيا، 1970، ص 11.

	3 ضباط 6000 دولار 18000 دولار 2 مساعد 4000 دولار 8000 دولار 2 مسافر 4000 دولار 8000 دولار 14 بحار 1400 دولار 19000 دولار 53000 دولار 11% عمولـــة جرت العادة عليها 5896 دولار المـــجموع بالدولار الإسباني 58896 دولار[1]
1194هـ/1788م	رسالة من "ريتشارد أوبراين" إلى وزارة الخارجية الأمريكية مؤرخة في 2 جوان 1788م وجاء فيها: "طلب الباي في سنة 1789م المبالغ التالية"[2]: 12000 دولار عن 2 ضابط 8000 دولار عن 2 مساعد 16500 دولار عن 11 بحارا 36500 دولار 1820 دولار عمولة 38325 دولار
1195هـ/1789م	في هذه السنة عرفت قيمة الفدية ثمنا مميزا تراوح بين 3000-12000 ليفر للأسير الواحد[3].
1199هـ/1793م	4500 ليفر للأسير الواحد[4].

2-و تجارة يهود الجزائر في فدية الأسرى:

مع تزايد تعداد الأسرى المسيحيين بإيالة الجزائر في نهاية القرن11هـ/17م وبداية القرن 12هـ/18م، وفي ظل تنامي الأرباح من تجارة الأسرى في أسواق البادستان، برزت فئة اليهود

(1) محاضر مجلس الأمة الأمريكي، مرجع سابق، ص 13.

(2) نفسه، ص 18.

(3) Mathiex, Opcit, p 162.

(4) Ibid.

السماسرة والوسطاء التجاريين في عمليات الفدية. وإن الاهتمام الكبير من طرف أغلب الدول الأوروبية بتحرير وفدية أسراها وبكل الطرق المتاحة، جعلت من اليهود يُولُونَها أهمية بالغة، فالقنصل الأمريكي في تونس اليهودي "نوح" صرف مبلغ 36000 دولار لفدية 12 أسيرا أمريكيا بمدينة الجزائر بوساطة يهودية، وقد يصل ببعض اليهود إلى شراء الأسرى وإعادة بيعهم في أسواق خارج الإيالة وخاصة أسواق ليفورنو، ومن ذلك ما حدث للأسير الطبيب "أندرهيل"[1] والذي "افتدى نفسه بأموال وفَّرها من معالجة يهودي، فلما خرج من الجزائر، باعه اليهودي، غدرا، إلى سيِّد تونسي، ومن حسن حظه أن السفينة التي كانت تُقله، وقعت في يد بحارة برتغاليين أطلقوا سراحه"[2]، فلم يتوقف نشاطهم عند هذا الحد فقط، بل وصل بهم الأمر إلى الوساطة من أعلى المستويات السياسية، ومن ذلك العرض الذي تقدم به التاجر اليهودي "جوزيف بكري -كبير تجار يهود الجزائر-"لريتشارد أوبراين" قصد تخفيض أثمان فدية أسرى أمريكيين بالجزائر سنة 1195هـ/1789م، حيث أن داي الجزائر طلب ثمن 38325 دولار، في حين أن التاجر اليهودي عرض مبلغ 29415 دولار، وفيما يلي مقارنة بين العرضين[3]:

- عرض التاجر اليهودي جوزيف بكري			- طلب داي الجزائر		
8000	دولار	عن 2 ضابط	12000	دولار	عن 2 ضابط
6000	دولار	عن 2 مساعد	8000	دولار	عن 2 مساعد
14000	دولار	عن 11 بحارا	16500	دولار	عن 11 بحارا
28000	دولار		36500	دولار	
1415	دولار	عمولة	1825	دولار	عمولة
29415	دولار		38325	دولار	

(1) عن كيفية وقوع هذا الطبيب في أسر البحارة الجزائريين سنة 1194هـ/1788م وبقائه أسيرا لمدة 6 سنوات، أنظر

- Updike Underhill, **The Algerine Captive, or, the life and adventures of Doctor Updike Underhill, six years a prisoner among the Algerines**, two volumes in one, Hartford: printed by Peter B. Gleason and Co, 1816, p 106, 112.

(2) كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 82، 84، أنظر كذلك، ب.وولف، مرجع سابق، ص 168.

(3) محاضر مجلس الأمة الأمريكي، مرجع سابق، ص-ص 18- 19.

وقد نتج عن الإهتمام اليهودي بهذه التجارة تكوين شبكة متوسطية تخصصت في شراء الأسرى والغنائم وبيعها في مختلف أسواق المدن الأوروبية المتوسطية، وهذا بالرغم من منع سلطات بعض الدول كفرنسا وإسبانيا لمثل هذه المعاملات[1].

وفيما يلي بعض الأرقام عن نشاط بعض التجار اليهود الذين مارسوا عمليات فدية الأسرى المسيحيين بالجزائر في الفترة ما بين 1123-1159هـ/1717-1753م[2]:

جدول رقم 24:

"ممارسة بعض التجار اليهود للفدية بالجزائر خلال القرن 12هـ/18م"

التاجر اليهودي	الفترة الزمنية لنشاطه	عدد الأسرى الذين تم افتداؤهم
إسحاق سليمان	1123-1128هـ/1717-1722م	104
نفتالي بوشناق (الجد)	1129-1144هـ/1723-1738م	26
إبراهيم بوشناق	1130-1139هـ/1724-1733م	10
دافيد كوهين سلمون	1136-1147هـ/1730-1741م	103
يعقوب رافاييل بوشارة	1144-1153هـ/1738-1747م	133
يعقوب بوشارة	1144-1159هـ/1738-1753م	04
المجمـــــــــــــــوع		380

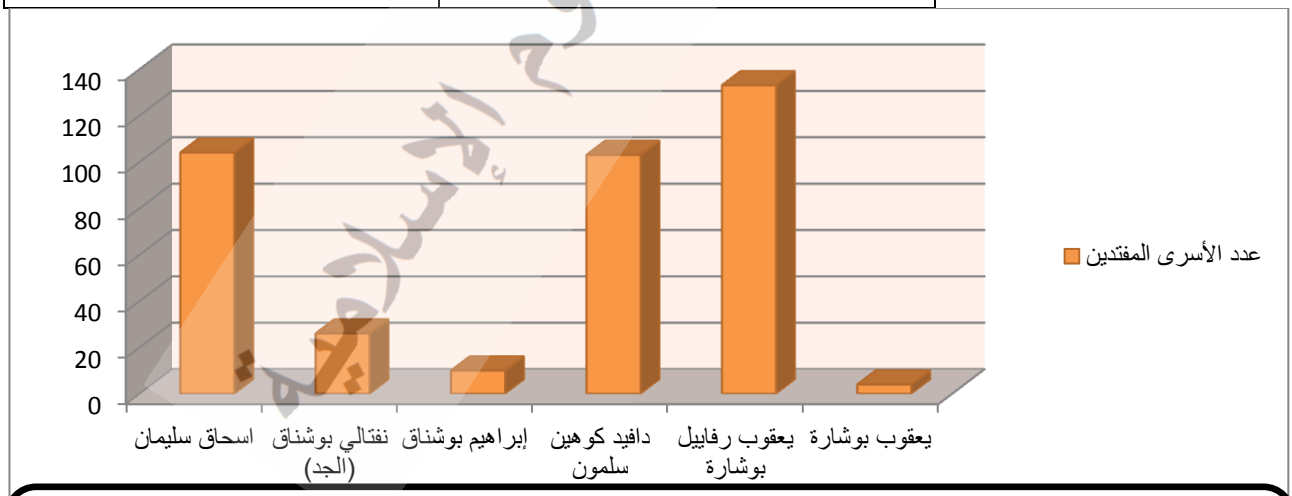

أعمدة بيانية توضح أسماء تجار يهود مارسوا عمليات فدية الأسرى المسيحيين بالجزائر في الفترة بين 1123-1159هـ/1717-1753م

([1]) Amine .M, **Le commerce**, Op.cit, p 38.

([2]) بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي**، مرجع سابق، ص 85.

من خلال هذه المعطيات الإحصائية سنلحظ الاهتمام الواضح لليهود بعمليات فدية الأسرى المسيحيين بالجزائر، ففي قراءة لهذه الأرقام سنجد التباين والتفاوت في تعداد الأسرى المفتدين من طرف هؤلاء التجار، فالنصيب الأوفر كان من طرف شركة "يعقوب رفاييل بوشارة" بـ133 أسير، يليه التاجر "إسحاق سليمان" بـ 104 أسير، وبعده " دافيد كوهين سلمون" بـ 103 أسير، بينما نجد في ذيل ترتيب هؤلاء التاجر "يعقوب بوشارة" بتعداد ضئيل قُدِّر بـ 4 أسرى فقط، وما يُستخلص من كل هذا أن التوجه التجاري لبعض اليهود وشركاتهم الاستثمارية إلى فدية الأسرى المسيحيين وبكل الطرق المتاحة، لدليل قاطع على الأرباح الضخمة التي تُدرُّها هذه التجارة، وهو ما شكَّل من هذه الفئة مركز ثقل اقتصادي وسياسي في الإيالة.

ولتوضيح أكثر قيمة العائدات المالية التي كان التجار اليهود يتحصلون عليها جراء هذه الممارسات التجارية، نستند إلى نماذج شركات يهودية كان لها باع طويل في هذه التجارة ولعل أبرزها شركة التاجرين "دانيال داكوستا ألفرنجا" و" أرون ليفي لويزلدا" ذوو الأصول البرتغالية، حيث استمر نشاطها لمدة 56 سنة (1092-1148هـ)/(1686-1742م)، وهو ما نوضحه فيمايلي[1]:

جدول رقم 25:

"قيمة المبالغ المالية المحصلة من فدية الأسرى من طرف تجار يهود بين سنتي 1096هـ/1690م-1114هـ/1708م"

السنوات	عدد الأسرى المُفْتدين	المبالغ المالية المحصلة من الفدية
1096هـ/1690م	29	58515 فرنك
1099هـ/1693م	18	31833 فرنك
1101هـ/1695م	16	28574 فرنك
1103هـ/1697م	20	31095 فرنك
1105هـ/1699م	22	80000 فرنك

([1]) وداد بيلامي، **النفوذ الاقتصادي-السياسي ليهود الجزائر (1516-1830)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف احميدة عميراوي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2004، ص-ص 75-76.

1114هـ/1708م	02	1989 فرنك
المجموع	107	232006 فرنك

كما برزت شركة أخرى نشطت واستفادت كثيرا من العائدات المالية من فدية الأسرى المسيحيين بالجزائر خلال القرنين 11هـ/17م و12هـ/18م وهي شركة التاجرين -ذوو الأصول البندقية- "إسحاق باروش" و"جاكوب ماشورو"، واستمرت في نشاطها لمدة 28 سنة (1096-1124هـ)/(1690-1718م)، وقد أمكننا توضيح ذلك فيمايلي[1]:

جدول رقم 26:

"قيمة المبالغ المالية المحصلة من فدية الأسرى من طرف تجار يهود بين سنتي 1096هـ/1690م-1124هـ/1718م"

السنوات	عدد الأسرى المُفْتدين	المبالغ المالية المحصلة من الفدية
1096هـ/1690م	17	20664 فرنك
1097هـ/1691م	10	2400 فرنك
1098هـ/1692م	10	9159 فرنك
1121هـ/1715م	04	6292 فرنك
1122هـ/1716م	04	4929 فرنك
1124هـ/1718م	02	2490 فرنك
المجموع	47	45934 فرنك

إن هذه الإحصائيات المقدمة تبقى إحدى الجزئيات عن نشاط العديد من شركات فدية الأسرى المسيحيين بالجزائر خلال القرنين 11-12هـ/17-18م، والتوجه اليهودي للإهتمام بهذه التجارة لبرهان واضح على الأرباح الضخمة والعائدات المالية المهمة التي كانت تتحصل عليها، وهي إحدى الحقائق التجارية التي شهدتها الإيالة وأثرت كثيرا في توجهاتها السياسية خاصة في أواخر عهد الدايات، الشيء الذي أدى إلى بروزها كفئة اجتماعية مؤثرة في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية للإيالة.

[1] بيلامي، مرجع سابق، ص-ص 77-78.

3- العائدات المالية من النشاط البحري الجزائري:

3-أ التقديرات المالية من خلال سجل الغنائم البحرية:

تنوعت وتباينت مصادر التدفقات المالية التي عرفتها خزينة إيالة الجزائر خلال العهد العثماني وكانت تَتَأَتَّى أساسا من المصادر التالية:

- غنائم النشاط البحري (القرصنة البحرية) بدرجة كبيرة.
- مساهمة البايلكات السنوية والفصلية لدار السلطان (الدنوش).
- الضرائب واللزمات المفروضة على القطاع الفلاحي والحرف المهنية بالمدن والأرياف[1].
- الإتاوات المالية والهدايا المفروضة على مختلف الدول.
- المساعدات المالية من الباب العالي.

وقد أصبح موضوع الغنائم البحرية للأسطول البحري الجزائري خاصة خلال فترة القرن الذهبي له، يثير العديد من الإشكالات والإختلافات التاريخية بين الباحثين القدامى والمعاصرين، ومهما يكن هذا التباين في الآراء، فقد اعتبرت أهم الموارد الأصلية التي أنعشت الخزينة الجزائرية واقتصادها لفترات طويلة، فماهي المداخيل المالية المُحصلة -خارج قطاع الأسرى المسيحيين- خلال القرنين 11-12هـ/17-18م ؟ وهل حافظت هذه التقديرات المالية على معدلاتها خلال هذه الفترة ؟.

حاولت أغلب دول أوروبا رسم معالم علاقات حسنة مع حكام الجزائر طيلة العهد العثماني، وذلك لتجنب وقوع أساطيلها التجارية في قبضة البحارة الجزائريين، لكن ذلك لم يقف أمام حصول الجزائر على غنائم مختلفة الأشكال من السفن الأوروبية والأمريكية.

وقد كانت الغنائم البحرية التي يتحصل عليها الجزائريون تتكون من السفن المحملة بمختلف السلع والبضائع، والأموال المنقولة، والمواد الغذائية الإستهلاكية، الأسلحة والذخيرة ... وغيرها، وقد كانت سفن الإيالة تخرج للبحث عن الغنائم البحرية عادة في بداية فصل الربيع إلى نهاية فصل الصيف[2].

([1]) سعيدوني، البوعبدلي، مرجع سابق، ص 28.

([2]) هابنسترايت، مصدر سابق، ص-ص 43-44.

ويبقى سجل الغنائم البحرية-لألبير دوفولكس- أهم وأوثق المصادر التاريخية، والذي قدم لنا تفصيلات هامة عن قيمة التقديرات المالية جراء النشاط البحري الجزائري، وهو ما توضحه لنا الأرقام التالية[1]:

جدول رقم 27:

"التقديرات المالية من خلال سجل الغنائم البحرية في الفترة بين 1080-1083هـ/1674-1677م"

السنوات	عدد الغنائم	القيمة المالية للغنائم (فرنك)
1080هـ/1674م	38	89108.37
1081هـ/1675م	83	312988.75
1082هـ/1676م	58	97387.97
1083هـ/1677م	12	9143.62
المجموع	191	508628.71

عرف النصف الثاني من القرن 11هـ/17م تصاعدا للغارات البحرية الجزائرية ضد السفن العابرة للحوض المتوسطي، وهو ما انعكس على قيمة عائداتها المالية، ففي الفترة الممتدة بين 1080-1083هـ/1674-1677م بلغت القيمة المالية الإجمالية لهذا النشاط 508628.71 فرنك من مجموع 191 غنيمة بحرية، أي بمعدل 191/508628.71=2662.98 فرنك للغنيمة الواحدة.

كما شهدت خزينة إيالة الجزائر تدعيما ماليا هاما خلال القرن 12هـ/18 جراء الغنائم التي تحصل عليها رياس البحر والبحارة الجزائريون، وقدم لنا "دوفولكس" عيِّنات عن ذلك في سجله للغنائم في الفترة ما بين 1179-1214هـ/1765-1799م، حيث أمكننا استخلاصها فيمايلي[2]:

(1) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, pp 9-10.

(2) Ibid, p 13, 72.

جدول رقم 28:

"عدد الغنائم وقيمها المالية المحصلة من طرف إيالة الجزائر

في الفترة بين 1179-1213هـ/1765-1799م"

السنوات	الغنائم	العائدات المالية للغنائم (فرنك)
1179هـ/1765م	04	19805.87
1180هـ/1766م	17	113051.71
1181هـ/1767م	18	356702.43
1182هـ/1768م	19	165539.36
1183هـ/1769م	08	291008.34
1184هـ/1770م	04	86933.31
1185هـ/1771م	01	4350.50
1186هـ/1772م	01	11121.75
1187هـ/1773م	02	1991.81
1188هـ/1774م	04	121080.37
1189هـ/1775م	06	122001.70
1190هـ/1776م	10	104572.26
1191هـ/1777م	14	122440.95
1192هـ/1778م	14	324075.03
1193هـ/1779م	13	315217.92
1194هـ/1780م	16	457313.35

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1195هـ/1781م	13	316204.47
1196هـ/1782م	18	581580.08
1197هـ/1783م	10	180025.99
1198هـ/1784م	06	37455.84
1199هـ/1785م	09	209377.04
1200هـ/1786م	06	143803.18
1201هـ/1787م	10	77080.48
1202هـ/1788م	03	288712.99
1203هـ/1789م	07	463159.23
1204هـ/1790م	04	95884.86
1205هـ/1791م	06	463159.23
1206هـ/1792م	06	82942.98
1207هـ/1793م	15	1352317.45
1208هـ/1794م	03	1204366.36
1209هـ/1795م	08	310398.47
1210هـ/1796م	08	202811.61
1211هـ/1797م	22	1294269.72
1212هـ/1798م	42	1510528.69
1213هـ/1799م	31	1583482.47
المجمـــــــــــوع	378	13014767.8

هذه الأرقام المقدمة لنا من طرف "دوفولكس" هي لعيِّنة من المداخيل المالية لإيالة الجزائر في النصف الثاني من القرن 12هـ/18م، حيث بلغ مجموع الغنائم 378 غنيمة بقيمة مالية إجمالية وصلت إلى 13014767.8 فرنك (أكثر من 13 مليون فرنك)، وقد جاءت نتيجة الغارات البحرية التي كان يقوم بها البحارة ورياس البحر الجزائريين على سواحل أوروبا الجنوبية والشمالية وفي المحيط الأطلسي، على الرغم من محاولات القوى البحرية الأوروبية الحد من هذا النشاط بمختلف

الحملات العسكرية، وقد نستند في ذلك إلى ما ورد مذكرات الزهار بقوله: "...وفي سنة 7 (1207هـ/1793م) خرجت المراكب الجهادية سبعة أجفان بقصد الغزو، والحاج محمد القبطان معهم، وأخذوا عشرين مركبا من مراكب الفلامنك[1]، ورجعوا للجزائر بهذه الغنائم، وباعوا السلع والآثاث التي وجدوا في المراكب ... وفي سنة 8 (1208هـ/1794م) خرجت المراكب الجهادية إلى البحر الكبير (يقصد المحيط الأطلسي) أيضا، وأخذت للفلامنك مراكب عديدة أيضا، بها السكر والقهوة وغيرها من السلع..."[2]، وارتفاع قيمة المداخيل المالية نهاية القرن 12هـ/18م يمكن ارجاعه إلى دخول السفن التجارية الأمريكية المحملة بمختلف البضائع إلى المنظومة التجارية المتوسطية، فهذه الخطوة أغرت كثيرا بحارة الجزائر خاصة وأنها لم تعقد أي معاهدة معها قبل سنة 1209هـ/ 1795م[3]، " ففي 25 جويلية 1785م استولى الجزائريون على الباخرة الأمريكية "ماريا" التي يملكها المستر "فوستر" ببوسطن، وبعد خمسة أيام استولوا على الباخرة "دوفون"، وأخذ الجزائريون هاتين السفينتين إلى الجزائر واستولوا على شحناتهما ورجالهما وكان عددهم 21 رجلا "[4]، وفي سنة 1207هـ/1793م تمكن البحارة الجزائريون من الإستيلاء على 11 سفينة أمريكية أغلبها تجارية[5]، منها تلك السفينة المحملة بالقمح والفرينة والتي بلغت قيمتها المالية 76947.75 فرنك[6]، بالإضافة إلى ذلك بروز رياس بحر أكفاء أبرزهم "الرايس حميدو"[7].

ومع نهاية القرن 12هـ/18م عرفت غنائم الجزائر ارتفاعا محسوسا من العائدات البحرية وصلت قيمتها 870000 فرنك، ففي سنتي 1204-1205هـ/1798-1799م تم تسجيل

([1]) **الفلامنك**: وهي بلاد الفلاندر ضمن هولندا النمساوية.

([2]) الزهار، مصدر سابق، ص-ص 65-66.

([3]) حول تفاصيل أكثر عن أولى المعاهدات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت بتاريخ 5 سبتمبر 1795م وأهم ما جاء فيها من بنود، أنظر، تابليت، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ج2، ص 130، 133.

([4]) محاضر مجلس الأمة الأمريكي، مرجع سابق، ص 48.

([5]) Allen Gardner.W, **Our Navy and the Barbary Corsairs**, Houghton Mifflin and Company, The Riberside Press, Cambridge New York, 1905, pp 16-17.

([6]) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, p 54.

([7]) يعود أول ظهور لغنائم "الرايس حميدو" في سجل التشريفات لسنة 1209هـ/1795م وهذا بعد أسره لـ 12 بحارا أمريكيا، بينما أول ظهور لغنائمه في سجل الغنائم البحرية كان في 7جانفي 1797م بغنيمة وصلت قيمتها إلى 41441.62 فرنك، أنظر - Devoulx, Op.cit, pp 59-60.

3370000 فرنك من إجمالي مداخيل الدولة، وقد شكلت العائدات البحرية نسبة 25.8% من هذه المداخيل[1].

وما يُستخلص من هذا أنه مع تزايد الحملات والغارات البحرية الجزائرية ارتفعت العائدات المالية للخزينة وبالتالي دعم الحياة الاقتصادية في الجزائر.

ولتعزيز وتوضيح هذه الأرقام الإحصائية، سنقوم بدراسة مقارنة بين مداخيل إيالة الجزائر خلال فترة (1080-1083هـ/1674-1677م) من القرن 11هـ/17م، وفترة (1188-1191هـ-1774-1777م) من القرن 12هـ/18م كمايلي:

جدول رقم 29:

"مقارنة بين المداخيل المالية لإيالة الجزائر

في النصف الثاني من القرنين 11هـ/17م و 12هـ/18م"

السنوات	عدد الغنائم	القيمة المالية للغنائم (فرنك)	السنوات	عدد الغنائم	القيمة المالية للغنائم (فرنك)
1080هـ/1674م	38	89108.37	1188هـ/1774م	04	121080.37
1081هـ/1675م	83	312988.75	1189هـ/1775م	06	122001.70
1082هـ/1676م	58	97387.97	1190هـ/1776م	10	104572.26
1083هـ/1677م	12	9143.62	1191هـ/1777م	14	122440.95
المجمـــــوع	191	508628.71	المجمـــــوع	34	470095.28

وبعدها سنقوم بترجمة هذه المعطيات الإحصائية إلى منحنيين بيانيين لإظهار الفروقات بين مداخيل الإيالة في الفترتين المذكورتين سابقا، وهي كمايلي:

(1) Daniel Panzac, **Barbary Corsairs, The End of a Legend 1800-1820**, Translated from french by: Victoria Hobson, and completed by: John E.Hawkes, Leiden, Brill, 2005, p 131.

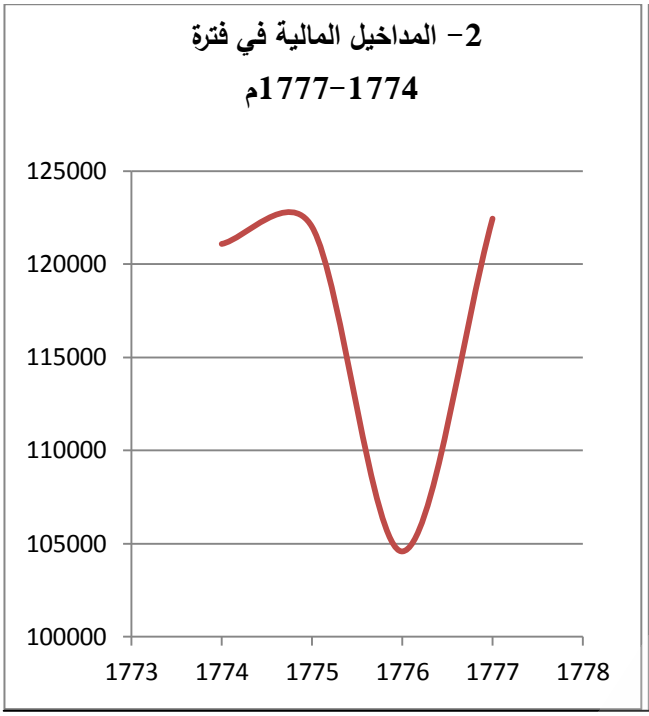

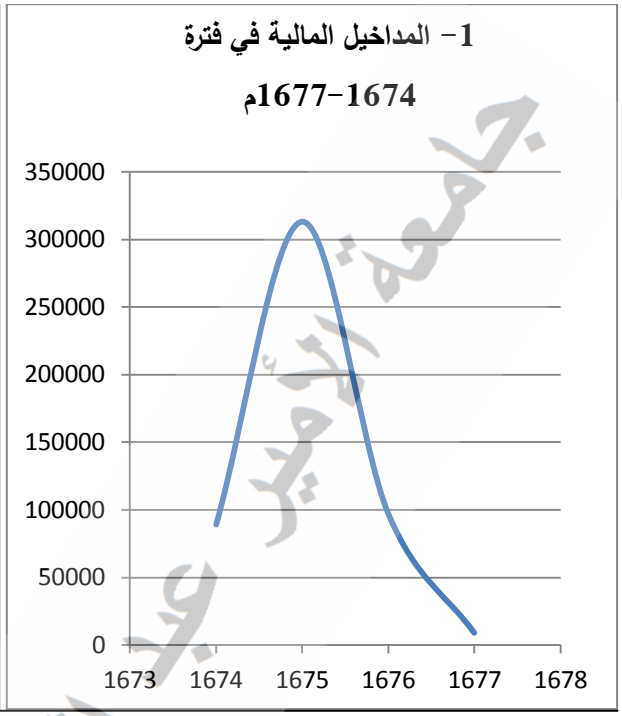

إذا ما قمنا بعملية مقارنة بين هذه المداخيل المالية سنجد تباينا واضحا في قيمة العائدات المالية، والفرق الواضح هو في سنة 1081هـ/1675م من المنحنى الأول، حيث نلاحظ ارتفاعا في قيمة المداخيل المالية بقيمة بلغت 312988.75 فرنك، بينما في المنحنى الثاني نلاحظ انخفاضا في قيمة المداخيل سنة 1190هـ/1776م بقيمة وصلت إلى 104572.26 فرنك، وتم تسجيل ما مجموعه 508628.71 فرنك في فترة (1080-1083هـ/1674-1677م)، بينما في فترة (1188-1191هـ-1774-1777م) سجلنا قيمة مالية بلغت 470095.28 فرنك، أي بفارق مداخيل وصل إلى (508628.71 - 470095.28 =38533.43 فرنك). لكن المميز في هذه المعطيات هي عدد الغنائم التي تم الإستيلاء عليها من طرف بحارة الجزائر في الفترتين المذكورتين سابقا، حيث سجلنا 191 غنيمة مقابل 34 غنيمة، ومن هذا نستخلص أنه من خلال تزايد نشاط البحارة وقوة الأسطول الجزائري واهتمام الدولة بهذا القطاع وتحفيز بحارته بامتيازات عديدة، تأكد لنا أن القرصنة البحرية خلال عصرها الذهبي في القرن 11هـ/17م قد شكلت عصب الحياة الاقتصادية لإيالة الجزائر.

3-ب الغنائم خارج قطاع الأسرى:

حصرت أغلب الدراسات التاريخية الحديثة موضوع الغنائم البحرية خلال القرنين 11-12هـ/17-18م في قطاع الأسرى، وأهملت بعض الشيء مختلف الغنائم الأخرى التي يتم الإستيلاء عليها من طرف البحارة ورياس البحر الجزائريين، ولهذا وجب علينا في هذا الإطار أن نبرز ماهية الغنائم خارج قطاع الأسرى، والتي ما فتأت هي الأخرى وأن ساهمت بدرجات متفاوتة في تعزيز وتطوير اقتصاد إيالة الجزائر.

وإن أوثق المصادر التاريخية التي وردت إلينا في هذا الإطار هو "سجل الغنائم البحرية"، الشيء الذي فرض علينا تتبع ماجاء فيه من غنائم خارج قطاع الأسرى، وخاصة خلال النصف الثاني من القرن 12هـ/18م، وهو ما سنوضحه فيمايلي[1]:

جدول رقم 30:

"عيّنات من غنائم البحارة الجزائريين خارج قطاع الأسرى

وقيمها المالية في فترة 1179-1213هـ/1765-1799م"[2]

السنوات	نوع الغنيمة	القيمة المالية (فرنك) والرقم بعد الفاصلة يمثل (سنتيم)
1765م[3]	سفينة محملة بمرجان ميناء ماهون	3026.25
	حمولة أواني خزفية وبصل وخمر (نبيذ)	334.12
	حمولة سمك من نوع السردين المُعلب	6394.50
	حمولة سبائك (لم يحدد نوعها)	2868.75
	سفينة محملة بألواح خشبية	3430.12

(1) قد يرى البعض بأن هذا الجدول أخذ نصيبا كبيرا من هذه الأطروحة (في عدد صفحاته)، لكنها ضرورة اقتضت مني تتبع كل ماجاء به "سجل الغنائم" قصد الإلمام وإحاطة الموضوع أكثر، خاصة وأن أغلب الدراسات ركزت على قطاع الأسرى بشكل كبير.

(2) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, p 14, 73.

(3) Ibid, p 14.

1766م [1]	سفينة محملة بالقمح	17218.12
	حمولة من القمح والقماش (نسيج)	21389.62
	حمولة من: الخمر الجامد، مشروبات كحولية، أواني خزفية	4285.12
	سفينة محملة بالملح	1930
	سفينة محملة بمعدات صناعة السفن	1552.75
	حمولة من الزيت	4308.75
	سفينة محملة بالسردين المعلب	13390.87
1767م [2]	حمولة من: ثمرة الخرُّوب تباع في ميناء ماهون	765
	حمولة من السمك المجفف	11196
	سفينة محملة بالقماش السوري	32411.25
	حمولة من الأخشاب المستعملة في هياكل السفن	2179.12
	حمولة من "ضفر؟" "Sparterie "؟	4543.87
	حمولة من السمك	2777.62
	حمولة من الثوم	1293.75
	حمولة من: الكاكاو والسكر	78277.50
1768م [3]	حمولة من الأخشاب ولحم الخنزير	2194.87
	حمولة من الزيت	4567.50
	حمولة من الزيت	11439
	حمولة من السمك المملح	6507
	سفينة محملة بألواح خشبية	1666.12
	حمولة من: اللوز والمشروبات الكحولية	9238.50

([1]) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, p 14, 16.

([2]) Ibid, p 16, 18.

([3]) Ibid, p 18, 20.

1769م[1]	حمولة من: الملح و ألواح خشبية لهياكل السفن	6760.12
	سفينة محملة بالسكر	24054.87
	حمولة من الملح	16777.11
	حمولة من الألواح الخشبية	7868.25
	حمولة من: النسيج (قطن)، شمع العسل	220927.50
1770م[2]	سفينة محملة بـ: السمك والحلفاء	1948.50
1771م[3]	حمولة من: القمح والسمك	4350.50
1772م[4]	سفينة محملة بألواح خشبية لهياكل السفن	11121.75
1773م[5]	حمولة من الألواح الخشبية وقضبان براميل كبيرة	1264.50
1774م[6]	سفينة محملة بـ: ألواح خشبية، شعير وخشب مفحم (محترق)	14332.50
	حمولة من: السكر، الكاكاو، الزبدة والجلود	82012.50
1775م[7]	حمولة من: السكر، ألواح خشبية وجلود	43268
1776م[8]	حمولة من: المرجان	25944.75
	سفينة محملة بـ: القش	132.87
	حمولة من: سمك السردين المعلب	7726.50
	حمولة من:هياكل تصنيع السفن	4137.75
	سفينة محملة بـ: الحديد والطحين	2328.75
	حمولة من: القمح والسمك المملح	17910

(1) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, pp 20-21.

(2) Ibid, p 22.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid, pp 22-23.

(6) Ibid, p 23.

(7) Ibid, p 24.

(8) Ibid, pp 25-26.

	حمولة من الشعير	3424.52
1777م[1]	حمولة من: الفحم والسردين	3160.12
	سفينة محملة بالشعير	3241.12
	حمولة من الأخشاب لصناعة هياكل السفن	3341.25
	حمولة من الأخشاب لصناعة هياكل السفن	3235.50
	حمولة من الأخشاب لصناعة هياكل السفن	1386
	حمولة من الأخشاب لصناعة هياكل السفن	5575.37
	سفينة محملة بالفحم	1362.37
1778م[2]	حمولة من الأخشاب لصناعة هياكل السفن	1633.50
	حمولة من التبغ	90031.50
	حمولة من: البندق وسلع أخرى	27630
	حمولة من : النحاس، الزيت والجلود	44201.25
	سفينة بها نقود (لم تحدد عملتها)	3159
	حمولة من الخمر (النبيذ)	12821.62
1779م[3]	سفينة محملة بالخمر (النبيذ)	7447.50
	حمولة من الحلفاء	1375.31
	حمولة من أرض الصابون؟ (بودرة تستعمل لصناعة الصابون؟)	1604.50
1780م[4]	سفينة محملة بـ: الخمر (النبيذ)	3796.87
	حمولة من الصابون	44713.12
	حمولة من الصابون	35357.62

(1) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, p 27, 29.

(2) Ibid, p 29, 32.

(3) Ibid, p 32, 34.

(4) Ibid, pp 34-35.

	حمولة من الفخار	7796.25
1782م[1]	حمولة من الألواح الخشبية	1314
1783م[2]	حمولة من: الزفت (Poix) ، القطران (Goudron) والشعير	14014.12
	حمولة من السردين	18364.50
	حمولة من: القمح والبطيخ الأصفر (شمام) (Melon)	12929.62
	سفينة محملة بالشعير	11835
	سفينة محملة بـ: الخرُّوب والقمح	13701.37
1784م[3]	حمولة من القمح	10721.25
	سفينة محملة بقماش للرسم (أصله من الهند)	4280.62
1785م[4]	حمولة من الفحم	537.12
	حمولة من القمح وسلع أخرى (غير محددة)	64895.62
	حمولة من: الفرينة والأمشاط (Peignes)	40917.62
	سفينة محملة بـ: الكحوليات	2106
	سفينة محملة بـ: الكحوليات	4089.57
	حمولة من القمح	41940
1786م[5]	حمولة من الخمر (النبيذ)	75067.87
	حمولة من المرجان	6936.75
	سفينة محملة بألواح خشبية	4830.75
	حمولة من السكر	23292

(1) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, p 40.

(2) Ibid, pp 41-42.

(3) Ibid, p 43.

(4) Ibid, pp 43-44.

(5) Ibid, pp 45-46.

1787م[1]	سفينة محملة بالقمح	7998.75
	سفينة محملة بالتبغ	4379.62
	سفينة محملة بالفخار	10543.50
1788م[2]	حمولة من الزيت	90156.37
	حمولة من القمح	71423.75
	حمولة من الحديد	127132.87
1789م[3]	سفينة محملة بالتبغ	25670.25
	حمولة من السكر	204642
	حمولة من: أخشاب لصناعة هياكل السفن والملح	11703.37
	حمولة من الخمر (النبيذ)	59929.87
	حمولة من: السكر والقهوة	141607.12
	حمولة من: القضبان وألواح خشبية لهياكل السفن	7873.87
	حمولة من: القضبان وألواح خشبية لهياكل السفن	11732.75
1790م[4]	سفينة محملة بذخيرة حربية	21511.12
	حمولة من القمح	58892.62
1791م[5]	حمولة من الزيت	98301.37
	حمولة من : قضبان البراميل	10568.25
	حمولة من: أخشاب لصناعة هياكل السفن	31511.25
	سفينة محملة بالقمح	12148.87
	سفينة محملة بالزيت	35474.62

(1) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, pp 47-48.

(2) Ibid, p 48.

(3) Ibid, pp 48-49.

(4) Ibid, p 50.

(5) Ibid, pp 50-51.

1792م[1]	حمولة من الحرير	38995.87
	حمولة من التبغ	1134.12
	حمولة من الحرير	2728.12
1793م[2]	حمولة من التبغ	7058.25
	سفينة محملة بالقمح	93245.62
	سفينة محملة بالقطن	395204.62
	سفينة محملة بالقطن	366114.37
	حمولة من المرجان	10150.87
	حمولة من الفاصوليا	80309.25
	حمولة من الفرينة	8688.37
	سفينة محملة بالقمح والفرينة	76947.75
	سفينة محملة بالقهوة والسكر	84064.50
	سفينة محملة بالفرينة	56959.87
	سفينة محملة بالقمح	106828.87
	سفينة محملة بالتبغ	17481.37
	سفينة محملة بالزيت والخمر (النبيذ)	36606.37
1794م[3]	سفينة محملة بالصوف والجلود	685910.12
	سفينة محملة بالقمح	478067.62
1795م[4]	حمولة من البضائع (غير محددة)	12556.12
	حمولة سفينة من الزيت	85048.87
	سفينة محملة بالقمح	72869.62

([1]) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, pp 51-52.

([2]) Ibid, p 52, 55.

([3]) Ibid, pp 55-56.

([4]) Ibid, pp 56-57.

1795-1796م[1]	سفينة محملة بالملح	37261.12
1796م[2]	سفينة محملة بالقمح (بيعت في تونس)	32085
	سفينة محملة بالفاصولياء (بيعت في تونس)	5878.12
	سفينة محملة بالقمح (بيعت في تونس)	46576.12
	حمولة من التبغ والقمح	53975.25
	سفينة جديدة الصنع وسفينة محملة القمح	10901.25
1797م[3]	سفينة محملة بالسردين	63102.37
	سفينة محملة ببضائع مختلفة (لم تحدد)	278514
	حمولة من الألواح الخشبية	3375
	سفينة محملة بالملح	5258.25
	حمولة من أرض الصابون؟ (بودرة تستعمل لصناعة الصابون؟)	19045.12
	حمولة من الحديد (بيعت في فرنسا)	6005.25
	حمولة من الخشب	5976 (غير محصل)
	حمولة من الخشب	3690
	سفن محملة بـ: الأجواخ (أغطية سرير)، القمح (بيعت كلها في تونس)	433036.12
	سفينة محملة بـ: عملة نقدية من نوع الدبلن	14056.87
	حمولة من : السكر، الكاكاو والقطن	260366.62
	سفن محملة بـ: الملح، السردين والليمون (بيعت في تونس)	7483.50
	سفينة محملة بالسكر والكاكاو	161485.87

([1]) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, p 57.

([2]) Ibid, p 57, 59.

([3]) Ibid, p 60, 62.

1798م[1]	سفن محملة بـ: السردين، الألواح والعنب	31714.87
	سفن محملة بـ: الخمر، الصابون، الورق السردين، التونة و الحلفاء	91499.61
	سفن محملة بـ: السردين والتونة	39216.37
	حمولة من الخروب	7165.12
	سفينة محملة بألواح مفحمة (فحم)	12699
	سفينة محملة بالقمح	1964.25
	سفن محملة بالملح والخمور	11250
	سفينة محملة بالقمح	11761.87
	حمولة من: الأجواخ، الشاشية، الجلود، شمعدان وسلع أخرى (غير محدة)	57864.37
	سفينة محملة بالقمح	7170
	سفينة محملة بالقمح	10332
	سفينة محملة بالخمر (النبيذ) وأموال بقيمة 360 دورو	12794.62
	سفينة محملة بالقمح	17387.87
	سفن محملة بـ: القمح، الورق، الصابون والكحوليات	520791.75
	سفينة محملة بالألواح الخشبية	1264.50
	سفينة محملة باللوز والعنب	31569.75
1799م[2]	العثور على سفينة تم التخلي عنها في عرض البحر محملة بالزيت والفاصولياء	7068.37
	سفينة محملة بالفرينة والبازلاء	8111.25

([1]) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, p 62, 68.

([2]) Ibid, p 68, 73.

	سفينة محملة بالزيت والملح	29136.37
	سفينة محملة بالعنب المجفف (الجاف)	32185.12
	سفينة محملة بالعنب المجفف (الجاف)	78984
	سفينة محملة بالقمح وكميات معتبرة من الإسفنج	39967.87
	سفينة محملة بالعنب المجفف (الجاف)	83756.25

إن المتتبع والمدقق في معطيات هذا الجدول، سيكتشف عديد الحقائق التاريخية عن دور القرصنة البحرية وغارات البحارة الجزائريين ضد السفن العابرة للمتوسط في دعم أسواق الإيالة بعديد المنتوجات والسلع الموجهة للإستهلاك مثل: القمح، الشعير، الفرينة، الزيت، السكر، القهوة، الملح، الفاصوليا، الثوم، السمك (المملح و المعلب)، التونة، العنب المجفف (الجاف)، الكاكاو، اللوز.... وغيرها.

وإن كثيرا من هذه المواد الإستهلاكية لا تُنتج في الجزائر مثل: القهوة والسكر، مما يعني وجوب توفيرها بمختلف الطرق المتاحة، فمن الطبيعي أنه إذا تحقق لهذه المواد – وخاصة الضرورية– عاملي الوفرة والإكتفاء الذاتي في أسواق الإيالة، ستنخفض أسعارها انخفاضا كبيرا، ونستند في ذلك إلى ما جاء في مذكرات الزهار بقوله: "...حتى صار السكر لا يُباع ولا يُشترى، وقيل أنه بالأسواق سبعة دراهم للرطل، وجعل رؤساء المراكب بتاتي (يقصد براميل) بشاربات السكر في الزقاق، يسقون الرجال والصبيان منه..."[1]، وأيضا عن ذلك، جاء في رسالة من الشيخ "علي باي" إلى وكيل الباستيون الفرنسي بالقالة عام 1198هـ/1792م يطلب فيها إرسال مؤونة غذائية من: الخبز، التين، الجبن والسكر والقهوة وفيها: "الحمد لله يتعرف محبنا القبطان بيرون أرشده الله تعالى أمين، السلام على من اتبع الهدى وخشي عواقب الردا (كذا) أما بعد محبنا فالذي نخبرك به وتبق (كذا) تبعث لنا ماية (مائة) خبزة "مراجني" واثني عشر خبزة سميد وحق ريالين كرطوص وزبيب وشوف لنا طرف جبن راني نحب ماكلته ولا بد ثم ولا بد و كتب عن إذنه علي باي بن الحاج عبد الله وفقه الله تعالى...والزوج حكك المركب الذي بعثت لنا مع ابننا راهم وصلوا

(1) الزهار، مصدر سابق، ص-ص 65-66.

لنا كثر الله خيرك، وتبقى تبعث لنا طرابق متاع البوتيفة ولا بد ولا بد وتبق (كذا) تبعث لنا رطلين سكر ورطلين قهوة ولا بد والسلام"[1].

بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل بعض المواد التي كان لها أيضا أهمية في حياة الفرد الجزائري مثل: الحرير، القماش (الهندي والسوري)، الأجواخ، القطن، الأواني الفخارية والخزفية، الورق، الأمشاط والصابون...وغيرها. كما سجلنا وجود حمولات أخرى مثل: الألواح الخشبية، القطران، الزفت، حيث كانت تُوجه لدور تصنيع السفن بمدينة الجزائر لتدعيم مختلف هياكل السفن المصنعة أو تصليح تلك المتضررة.

وقد ورد من بين هذه الغنائم كذلك حمولات عديدة من الخمر (النبيذ) والمشروبات الكحولية، وعلى اعتبار الشريعة الإسلامية تحرمه على كامل المسلمين في الإيالة وكامل الأراضي الإسلامية، فقد كان يُقدم للأسرى المسيحيين العاملين كمجدفين أو أولئك المحتجزين في سفن البحارة الجزائريين، وهو ما يؤكده لنا القديس الإيسلندي "أوليفر إغيلسون" (Olafur Eglisson)[2] بقوله: "وكل مساء يُحضر لنا الطعام، حيث نأكل نفس الطعام الذي يقدم للبحارة في القمرة، أما برميل الخمر الذي وُجد في إحدى السفن التجارية التي أسرت في فاستمان الأيسلندية، فكان يُقدم لنا منه كل صباح"[3]، أو يتم توجيهه إلى الأسرى لبيعه في بعض الحانات المنشرة في أماكن إقاماتهم، وهو ما يؤكده لنا "كاثكارت" بقوله: "...كان يسمح للأسير في سجن جاليرا تسيير حانة في السجن، ولا يدفع سوى نصف الرسوم المقررة..."[4]، وقد يصل أحيانا إلى بيعه لسفن أخرى في البحر الأبيض المتوسط قبل وصول الغنائم إلى موانئ إيالة الجزائر.

([1]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 97، كما ينظر أيضا الوثيقة رقم 112 من نفس المصدر.

([2]) قديس مسيحي أصيل إحدى الجزر الأيسلندية، تم أسره من طرف بحارة جزائريين بقيادة "مراد رايس" بعد الهجوم على أيسلندا سنة 1033هـ/1627م.

([3]) Bernard Lewis, **" Corsairs in Iceland "**, *R.O.M.M*, N°15-16, 1973, p 139, 143.

([4]) كاثكارت، مصدر سابق، ص 128.

وإلى جانب ذلك، كان العديد من التجار المحليين والأجانب في أسواق الإيالة (وحتى مسؤولي الدولة) ينتظرون بفارغ الصبر وصول عائدات غنائم البحر لتنشيط تجارتهم الداخلية والخارجية، وقد سجلت لنا عديد الشواهد التاريخية نشاط هؤلاء في مجال شراء وإعادة بيع الغنائم سواء في داخل الإيالة أو في خارجها، ومن هذه الحالات نذكر مايلي:

- قيام التاجر الدبلوماسي الفرنسي "دونيس ديسو" في سنة 1104هـ/1698م بكراء سفينتين فرنسيتين شحنهما بسلع وبضائع مصدرها غنائم لرياس بحر جزائريين، فالأولى شحنها بالقماش الموصلي الشفاف والحرير والقطيفة، والثانية حملها بالسكر الأسمر وبكمية من التبغ أصله من البرازيل[1].

- باع "الحاج شعبان باشا" (1094-1101هـ)/(1688-1695م) قاربا بحريا من جملة الغنائم التي تحصل عليها إلى تاجر فرنسي يدعى "جون" من طولون.

- شراء التاجر الفرنسي "طوماس ناطوار"-مستشار القنصلية الفرنسية بالجزائر- غنيمة بحرية ممثلة في سفينة هولندية من الداي "محمد بن حسن باشا" سنة 1125هـ/1719م[2].

- شراء التاجر "بيرنار ميشن" من مونبوليي الفرنسية من داي الجزائر في 1131هـ/1725م حمولة سفينة هولندية الصنع من نوع "فلوت" من سعة 500 برميل غُنِمت من طرف بحارة الجزائر.

- ورد في دفتر مصروف الدولة لعام 1179هـ (1766م): "بيان مؤونة مخصصة لرايس مرست (مرسى) الجزائر لما أحضر شباكا (نوع من السفن) للبيع (في تونس) في 9 ذي الحجة سنة 1178هـ"، وفي بيان آخر: "مؤونة للبرقنتي متاع الجزائر، والذي أحضر إلى حلق الوادي غنيمة زيت في 3 ذي القعدة 1179هـ"[3]، وهو تأكيد على عملية بيع سفينة من نوع الشاباك

([1]) أمين. م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص-ص 119-120.

([2]) نفسه، ص 104.

([3]) الأرشيف الوطني التونسي، دفتر بيان مصروف الدولة (1179هـ)، الدفتر رقم 143، ص 89.

أسرها بحار جزائري، وبيع لحمولة زيت غنمت من طرف قرصان جزائري في حلق الوادي التونسية.

- "في 6 جانفي 1796م تمكن البحارة الجزائريون: يعقوب قبطان (قائد الجناح) جينو محمد رايس وزميرلي أحمد من أسر سفينة محملة بالقمح، وبيعت في تونس بقيمة 32085 فرنك، وسفينة أخرى محملة بالفاصوليا وبيعت هي الأخرى في تونس بقيمة 5879.12 فرنك"[1].

- شراء "جوزيف باري" التاجر الفرنسي سنة 1202هـ/1796م حمولة سفينة إنجليزية من الزبيب أُسِرت من طرف رياس بحر جزائريين[2].

- "في 4 أوت 1797م السفينة من نوع الغراب "Corvette" والتي يقودها الرايس علي، والسفينة من نوع الشاباك "Chebec" والتابعة للبايلك والتي يقودها الرايس الحاج محمد، والسفينة من نوع الشاباك "Chebec" للحاج علي والتي يقودها الرايس قارة يوسف، تمكنت من أسر سفينة جنوية محملة بالحديد، وبيعت حمولتها في فرنسا بقيمة 6005.25 فرنك، وتم إرسال قيمتها إلى الجزائر"[3].

- "في 5 ديسمبر 1797م، السفينة من نوع الغراب "Corvette" التابعة للرايس حميدو، والتي يقودها الرايس شلبي، أسرت سفينة بندقية محملة بالورق، وسفينة ليفورنية وثلاث سفن أخرى (1 ليفورنية و2 نابوليتانية) محملة بالقمح، وبيعت بحمولتها في تونس بقيمة 433036.12 فرنك، وقد أرسل مبلغها إلى الجزائر"[4].

- "في 3 جانفي 1798م، السفينة من نوع الغراب "Corvette" التابعة للرايس حميدو، والتي يقودها الرايس شلبي، أسرت سفينة نابوليتانية محملة بـالملح، السردين والليمون، بيعت بحمولتها في تونس بقيمة بلغت 7483.50 فرنك"[5].

([1]) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, p 57.

([2]) أمين. م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص-ص 119-120.

([3]) Devoulx, Op.cit, p 61.

([4]) Ibid, p 62.

([5]) Ibid.

بعد عرض كل هذه المعطيات والأرقام المقدمة لنا من مختلف المصادر التاريخية، تأكد لنا بأن موارد إيالة الجزائر لم يَغلُب عليها فقط قطاع الأسرى، بل إن جملة السلع والبضائع التي يتم الحصول عليها جراء نشاطات الأسطول الجزائري ساهمت أيضا في تعزيز اقتصاد الدولة، وهو ما يُفنِّد عديد الدراسات التاريخية التي أوردت بأن عائدات خزينة الإيالة مصدرها الرئيسي هو بيع وفدية الأسرى المسيحيون، فتعددت وتفرعت بذلك مصادر ومنابع إنعاش الخزينة العامة للدولة الجزائرية خلال القرنين 11-12هـ/17-18م.

3-ج نظام تقسيم الغنائم:

شرَّع الله تعالى الجهاد في سبيله لغايات ومقاصد عظيمة، منها نشر الدين الإسلامي، وتعريف الناس به، ومنها رد ورفع عدوان الدول المسيحية، وإن ما يُنتجه هذا الصراع هي "الغنائم" بمختلف أنواعها.

فالواجب الشرعي في هذه الغنائم هو جمعها وتقسيمها عملا بقوله تعالى في محكم تنزيلـــــه: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿41﴾[1]، فقوله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾، "أي: وباقيه لكم أيها الغانمون، لأنه أضاف الغنيمة إليهم، وأخرج منها خُمُسَهَا، فدل على أن الباقي لهم"[2]، وقد "بينت هذه الآية الكريمة مصرف الخمس من الغنيمة، ومن ثم حكى الإجماع جماعة من أهل العلم على أن أربعة الأخماس الأخرى من الغنيمة هي للغانمين، وأن حظ الدولة من الغنيمة هو الفيء وخُمُسَ الغنيمة"[3].

ومن جانب آخر، فبعد عودة السفن الجزائرية غانمة بمختلف السلع والبضائع والأسلحة والأسرى والأموال...وغيرها من الغنائم، ترسوا بميناء مدينة الجزائر فيتكفل "وكيل الحرج" وأعوانه

([1]) **الآية 41، سورة الأنفال، (رواية ورش).**

([2]) عبد الرحمن بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تح: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، قدم له: عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، محمد بن صالح العثيمين، ط2، دار السلام للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 365.

([3]) الجعوان، مرجع سابق، ص 252، 254.

بجرد كامل لمختلف الغنائم وإحصاء دقيق لها، ويتم تقسيمها وفق أنظمة محددة وبكميات ونسب متفاوتة[1]، وقد يحدث في كثير من المرات بعض الإختلالات في عمليات التدقيق وإحصاء مختلف هذه الغنائم، فعلق "حمدان خوجة" على هذا الموضوع بقوله: "...عندما تجلب الغنائم إلى مدينة الجزائر، تباع للسكان وتوزع قيمتها حينا على ذوي الحقوق، وتأخذ الخزينة العامة الخمس كنصيب لها ووفقا لما تنص عليه شريعتنا، وأن هذا الخمس لم يكن تاما أبدا لأن الأشياء الثمينة كانت تؤخذ قبل الإطلاع على الغنائم، وفي كثير من الأحيان تعلم الحكومة بذلك ولكنها تغض الطرف حتى لا تُفشل هؤلاء البؤساء الذين يعرضون أنفسهم للموت إما تعصبا وإما رغبة في الحصول على الغنيمة..."[2].

وجاءت عديد المصادر ببيانات حسابية عن تقسيم الغنائم وكيفية الإستفادة من عائداتها المالية، "وكان كل واحد من الغزاة يأخذ ماهو معين له، فمنهم من يأخذ سهما واحدا، ومنهم من يأخذ سهمين مثل الطبنجي[3]، ومنهم من يأخذ سهمين ونصف ومنهم من يأخذ ثلاثة ونصف وهو صاحب الدمان[4]، ومنهم من يأخذ أربعة ومنهم من يأخذ خمسة "[5].

ولإعطاء صورة عن آليات تقسيم الغنائم، أفادنا الأب "دان" و"ألبير دوفولكس" بإحصائيات هامة ومتقاربة خلال سنوات النصف الأول من القرن 11هـ/17م وأمكننا تلخيصها كمايلي[6]:

([1]) حليمي، **دراسة في جغرافية**، مرجع سابق، ص 289.

([2]) حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 80.

([3]) **الطبنجي**: وهو الجندي البحار القائم على مدفع السفينة.

([4]) **الدمان**: الآلة التي تحرك السفينة وتوجهها.

([5]) الزهار، مصدر سابق، ص 109.

([6]) ب.وولف، مرجع سابق، ص-ص 196-197، وينظر أيضا، أمين .م، **دراسات**، مرجع سابق، ص 72.

جدول رقم 31 : "نظام تقسيم الغنائم حسب الأب "دان" و"دوفولكس""

الباقي: من 86 إلى 88%.....						
الفئة أو الجهة المستفيدة	الحاكم العام	الرصيف البحري (المول)	المرابط	ملاك السفن	رياس البحر	الآغا
نسبتها أو سهمها	%12	%01	%01	%44-43	12-10 سهما	3 أسهم

.....

الإنكشارية	رئيس المدفعية	المدفعيين	الربان	رقيب الأشرعة	قيم الباب	الجراح
سهمين لكل واحد	3 أسهم	سهمين	3 أسهم	3 أسهم	سهمين	3 أسهم

.....

البحارة	رجال من غير طاقم السفينة	الأسرى
سهمين	سهم واحد	مالكهم هو صاحب الأسهم

كما تضمنت عديد البيانات الحسابية توزيعا للقيم المالية المستحقة من بيع الغنائم من الأسرى، ففي بيان صادر بتاريخ 10 مارس 1693م تضمن تفصيل توزيع القسمات المالية المحصلة من بيع أسرى فرنسيين، فبعد شراء 346 أسير بسعر 250 قرش للأسير الواحد، تم إهداء ما قيمته 89960 قرش لديوان الجزائر و18000 قرش للحارس باشي و2120 قرش لمحمد آغا كابيجي السيد الأعظم و300 قرش للخدم والشاوش ورجال المدفعية بإقامة الملك و200 قرش مقابل العناية بالأسرى[1].

وإذا أخذنا النصف الثاني من القرن 12هـ/18م كمثال لدراسة الأُطُر المحددة لتقسيم الغنائم، فإن سجل "دوفولكس" كفيل بتوضيح وتفصيل ذلك من أي مصدر تاريخي آخر، فهو يبين لنا

([1]) بلانتيت، مصدر سابق، ج2، ص 370.

قيمة المدخول البحري وعدد المستفيدين من الحصص أو الأسهم أو القسمات، وفيما يلي سنقوم بتتبع لعينات عن تقسيم الغنائم في الفترة بين سنتي 1179هـ-1212هـ/1765-1798م كما جاء بها هذا السجل:

- "غنيمة بحرية "غليونج" (Ralioundj)، أُسرت من طرف سفينة "شاباك" (Chebec) تابعة للباشا، في 1 جمادى الثانية 1179هـ (16 أكتوبر 1765م)"[1]:

	ريال	ثمن
بنجك.....	372	//
التفريغ.....	25	//
قبطان الغنيمة.....	43	//
مكافئة (علاوة الخشب).....	4	2
شاوش، آغا وخادم التفريغ.....	2	2
	446	4
الشاوش المسلم للبنجك.....	1	4
الشاوش اليهودي للبنجك.....	//	6
الميزان.....	15	//
الصرافون.....	11	4
الحراس.....	4	4
الرجوع إلى.....	479	6
زورق وفرقاطة.....	32	//
دلال (براح البيع بالمزاد العلني).....	12	//
المحلي.....	3	4

(1) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, pp 12-13.

وارديان.....	2	1	
وكيل الحرج.....	2	//	
الميناء.....	24	//	
	555	3	
المجموع الإجمالي للمنتوج.....	2976		
الخصم.....	555	3	
الباقي.....	2420	5	
نصفه.....	1210	2	1.2 (معناه 2.5)

عدد الأسهم: 311.

حصة كل سهم: 3 ريالات و7 أثمان.

– "حساب غنيمة مكونة من: السكر، الخشب والجلود، أُسِرت من طرف "شاباك" (Chebec) لوليد علي خوجة والتي كان يقودها الرايس إنجا (Indja) محمد، بتاريخ 2 ربيع الثاني 1189هـ (جوان 1775م)"[1]:

	ريال	ثمن
بنجك.....	1785	4
التفريغ.....	300	//
قبطان الغنيمة.....	150	6
مكافئة (علاوة الخشب).....	4	2
شاوش، آغا وخادم التفريغ (الإنكشارية)...	20	2
	2260	6
الشاوش للبنجك.....	40	4

([1]) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, pp 24-25 .

الشاوش اليهودي.....	20	2
الصرافون.....	48	//
دلال (براح البيع بالمزاد العلني).....	24	//
الوزن.....	102	//
الرجوع إلى.....	2495	4
التقرير.....	2495	4
الفرقاطتان والزورق.....	27	//
الحراس.....	6	//
مصاريف مختلفة.....	6	5
براح (دلال) الجلود.....	54	//
المحلي.....	4	4
	2593	5
الورديان.....	9	//
وكيل الخرج.....	9	//
الميناء.....	116	//
المجموع.....	2727	5
مجموع المنتوج.....	14284	(16069.50 فرنك)
الخصم.....	2727	5
الباقي.....	11556	3
نصفه.....	5778	1
سعر السكر.....	37490	(42175.25 فرنك)
	43268	1

عدد الأسهم: 341.

حصة كل سهم: 126 ريال **و5 أثمان.**

- "حساب غنيمة من التبغ، أُسرت من طرف سفينة "الشيتيا" تابعة لوكيل الحرج، والتي يقودها الرايس سليمان، بتاريخ 1 رمضان 1192هـ (23 سبتمبر 1778م)"[1]:

	ريال	ثمن
بنجك.....	10001	//
التفريغ.....	100	//
قبطان الغنيمة.....	172	3
قائد الدكان.....	3315	//
مكافئة علاوة الخشب.....	4	4
	13592	7
الشاوش، آغا وخادم التفريغ.....	30	//
شاوش البنجك.....	40	//
الشاوش اليهودي.....	20	//
الصرافون.....	270	//
البراح (الدلال).....	54	//
	14006	7
البراح (الدلال).....	166	//
الوزن.....	60	//
بسكري السفينة.....	27	//
الحراس.....	30	//

([1]) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, p 30.

الورديان والسفينة.....	18	1
الميناء.....	657	//
	43	
	14997	
مجموع المنتوج.....	80028	
الخصم.....	14955	
الباقي.....	65073	
نصفه.....	32536	4
الخصم.....	21	4
	32515	0

مجموع الأسهم: 351 و(4 أثمان).

حصة كل سهم: 95 ريال.

(المنتوج الخام هو: 90031.50 فرنك).

– " "فرقاطة" الحاج يعقوب، "بولاكر" أحمد رايس، "بتاش" (الغراب) قارة دونغزلي، غراب الرايس حميدو، "شاباك" الرايس نعمان و"شاباك" الرايس مصطفى، أسرت 8 سفن يونانية محملة بـ: القمح، الورق، الصابون والمشروبات الكحولية، بتاريخ 4 رجب 1213هـ (12 ديسمبر 1798م)[1]"، وجاء تقسيم غنائمها كمايلي:

	ريال	ثمن
بنجك.....(الرجوع إلى)	57865	6
ثمانية من طاقم الغنيمة.....	603	3
التفريغ.....	1000	//

([1]) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, pp 66-67.

الجمارك.....84 //

واردیان.....27 //

فرقاطة .....43 //

1 59623

الصرافون.....1620 //

شاوش البنجك.....288 //

الشاوش اليهودي.....144 //

المراقب.....18 //

المحلات التجارية.....21 //

الوزان.....150 //

1 61864

حقوق الميناء.....4000 //

1 65864

المجموع الصافي.....397062

نصفها.....198531

مجموع الأسهم: 3879.

حصة كل سهم: 51 ريال.

(المنتوج الخام هو: 520791.75 فرنك).

هي إذن عينات لحسابات تقسيم حمولات من الغنائم البحرية كما وردت في سجل الغنائم البحرية في سنوات مختلفة، ولتوضيح كيفيات الحصول على عدد الأسهم، الجدول التالي يوضح ذلك بشكل دقيق:

جدول رقم 32:

"عدد الأسهم وحصصها من خلال عينات لغنائم بحرية بين سنتي 1179-1213هـ/1765-1798م"

السنوات	القيمة المالية الصافية للغنيمة (فرنك)	عدد الأسهم	حصة كل سهم
1179هـ/1765م	1210.2	311	311/1210.2= 3.9 ريال
1189هـ/1775م	43268.1	341	341/43268.1= 126.8 ريال
1192هـ/1778م	32515	351	351/32515= 92.6 ريال
1213هـ/1798م	198531	3879	3879/198531= 51.18 ريال

عند التدقيق في هذا الجدول سنجد تباين في القيم المالية الصافية للغنائم، وهو ما انعكس على عدد الأسهم المخصصة لكل فرد وبالتالي تذبذب في حصة كل سهم، أي أنه كلما ارتفعت قيمة الغنيمة سيرتفع معها عدد الأسهم وكلما انخفضت قيمتها المالية ستنخفض معها حصة كل الأسهم.

ومن جانب آخر، في سنة 1208هـ/1794م أمر الداي "عثمان باشا" أسطول الإيالة لتجهيز سبع سفن حربية لمهاجمة سفن تجارية جنوية عابرة في البحر المتوسط، فغنموا عشرة مراكب وأتوا بهم إلى الجزائر، فبعد بيعها "قسموا المال فكان ثمانية سلطاني لكل واحد"[1]، وفي غارة أخرى على سواحل إسبانيا "التقوا مع الكريك (اليونانيون) فتلاحموا معهم، وكان جملة ما غنموه ثمانية عشر مركبا محملا بالقمح وأنواع السلع، ونزلوا بتلك الغنائم بعدما رجعوا للجزائر وعمروا دكاكين بأبستان[2] وأقاموا أياما وهم يبيعون الغنائم ولم ينتهوا من ذلك بمشقة، وعندما تم البيع وجمعوا الدراهم، قسموا 22 سلطاني لكل واحد"[3]، وهو ما يثبت لنا أن نظام تقسيم الغنائم غير ثابت في عديد الحالات خلال القرنين 11-12هـ/17-18م.

([1]) الزهار، مصدر سابق، ص 66.

([2]) **أبستان:** حارة وحي بجوار مرسى مدينة الجزائر، يسكنه ويرتاده رجال البحارة الجزائريين.

([3]) الزهار، مصدر سابق، 72.

4- أنظمة الإتاوات البحرية والهدايا المفروضة من طرف إيالة الجزائر:

عرف العالم المتوسطي بداية القرن 10هـ/16م حركية تجارية مالية هامة جعلت منه مركز ثقل الاقتصاد العالمي، فالتجارة المتوسطية لم تقتصر على التجارة المشرقية فحسب، بل امتدت إلى أمريكا وآسيا، وقد بلغ حجم الصفقات التجارية في المتوسط 300 مليون ذهب سنويا، وأرباح التجارة كانت تتراوح بين 10-30%، وقد سارعت أغلب الدول الأوروبية إلى دخول هذا الفضاء الاقتصادي بأساطيل من السفن التجارية، الشيء الذي ساهم في تنشيط عملية النقل البحري، وقد قدرت الحمولة الإجمالية للسفن العابرة في هذا البحر في الثلث الأخير من القرن 10هـ/16م بـ: 300-350 ألف طن، ولطالما كان النقل البحري أفضل من النقل البري والذي كان قليل المردودية[1].

وإن تدفق الذهب السوداني والفضة الأمريكية على أوروبا غيَّر كثيرا من معالمها الاقتصادية، ففي مطلع القرن 10هـ/16م وصلت الدفعات الأولى من الذهب والفضة الأمريكيين إلى إسبانيا وأدت إلى انتعاش أسواقها وإغراق التجارة الأوروبية بمختلف العملات، فغدت فرنسا وإيطاليا مراكز لتوزيع عملاتها، ولم تكتفي بذلك بل أصبح النقد الإسباني عملة رائجة في الحوض الغربي للمتوسط، وقد تغلغلت بموجبها إلى الأسواق التجارية الجزائرية بداية سنة 986هـ/1580م[2].

وقد ساهم اجتياح السفن الشمالية والأطلسية لحركة التجارة والنقل في رسم أبعاد الحياة الاقتصادية في العالم المتوسطي، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ازدهار التجارة المشرقية وظهور أسواق أروبية متوسطية نشطة مثل: البندقية، جنوة، مرسيليا، لشبونة...وغيرها. ولم يقتصر الدخول الشمالي على الإنجليز فقط، بل شمل كذلك الهولنديون بداية من ثمانينات القرن 10هـ/16م، فوصلوا إلى المشرق وحصلوا شأن الإنجليز على إمتيازات تجارية من العثمانيين سنة 1018هـ/1612م[3].

وفي الجهة الأخرى من المتوسط، شكَّل التواجد العثماني بالجزائر بداية سنة 925هـ/1519م وإعلانها إيالة عثمانية في شمال إفريقيا بؤسا حقيقيا لدول أوروبا، بسبب ازدهار وتصاعد نشاطات بحارتها ضد سفنها العابرة في البحر المتوسط، " فبين سنتي 966-976هـ/1560-1570م

([1]) بروديل، **المتوسط**، مرجع سابق، ص 96، 98.

([2]) نفسه، ص 100، 105.

([3]) نفسه، ص-ص 119-120.

إجتاح قراصنة الجزائر حوض المتوسط الغربي كله ووصلوا إلى الأدرياتيك وإلى الشواطئ الأطلسية للأندلس، وقد أدت جرأة أولئك القراصنة إلى أن تعيش كل من صقلية وجزر البليار في ما يشبه حالة حصار، لدرجة الحديث عن توقف الملاحة في حوض المتوسط الغربي في العامين 969هـ/1563م و970هـ/1564م "[1].

وبهذا عانت كثيرا السفن التجارية الأوروبية والأمريكية من قراصنة المتوسط بمختلف جنسياتهم (مالطيون، جنويون، تونسيون، سلاويون، جزائريون....إلخ)، لكن ضررها الأكبر كان قادما من إيالة الجزائر، وهو ما فرض عليها اللجوء إلى شراء سلمها وأمنها عن طريق دفع الإتاوات البحرية وهدايا الترضية لحكام ومسؤولي إيالة الجزائر، فكيف كان يتم دفعها؟ وما هي أشكالها؟ وهل تجاوبت معها مختلف الدول في الحوض المتوسطي؟.

4-أ الإتاوات البحرية في الحوض المتوسطي:

ظلت الجزائر العثمانية طيلة سنوات عديدة، تفرض أنظمة مالية "ضريبية" و "إتاوات بحرية" على معظم دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الدول لم يكن لها أي حل آخر سوى الرضوخ لهذه السياسة لضمان أمن سفنها وتجارتها في الحوض المتوسطي، وهذا "دو غرامون" يؤكد لنا ذلك بقوله: "...لقد ظلت الجزائر طيلة ثلاثة قرون رعب النصرانية وكارثتها، فلم تنج واحدة من المجموعات الأوروبية من البحارة الجزائريين، بل وأخضعت الجزائر، زيادة عن ذلك، لمهانة الضريبة السنوية ثلاثة أرباع أوروبا بل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية..."[2]، ويضيف "كارو" مستطردا في ذلك: "...لقد كانت الدول النصرانية التي أعلنت عليها الجزائر، بصفتها شارع الجهاد، الحرب الدائمة، تظن نفسها ملزمة بشراء الهدنة من حين إلى آخر وبصفة متقطعة من الجزائريين...وهكذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، والبرتغال، ونابولي، والسويد، والنرويج، والدانمارك تدفع للجزائر الضريبة كل سنتين، بل وإن السويد والدانمارك والنرويج كانت تزود الجزائر بدون مقابل زيادة عن الضريبة بالأسلحة والأعمدة...والبارود والقنابل..."[3].

([1]) بروديل، **المتوسط**، مرجع سابق، ص 153.

([2]) De Grammont, **Histoire**, Op.cit, p 1.

([3]) Garrot, **Histoire**, Op.cit, p 385.

وقد فرض الأسطول الجزائري قوته ونفوذه على المتوسط رغم كل المحاولات الأوروبية الصليبية -منفردة أو متحالفة فيما بينها- لإنهاء وجوده وتحطيمه، فكل الأمم الأوروبية البحرية عانت من غارات رياس البحر الجزائريين، الشيء الذي حتَّم عليها الدخول في حروب دائمة مع الجزائر (غير مضمونة ومحمودة العواقب) أو الرضوخ لمبدأ الإلتزام بدفع الضرائب والإتاوات المفروضة عليها[1]، فمن يريد ضمان حماية تجارية متوسطية يجب عليه تخليص ذلك بالأموال والمعدات[2]، ودفع هذه الدول للإتاوات (الجزية) راجع إلى أنها لا تستطيع أو أنها لم تطور سياسة عمل جماعي حقيقي ضد الجزائر، وهذه الضريبة المدفوعة تمثل حماية فردية لها، "وكانت أيضا إمتيازا للقوى الأوروبية الصغيرة التي تعتمد في حياتها على التجارة السلمية"[3]، وأغلبها تتم تحت تدابير اتفاقيات ثنائية بين الإيالة ومختلف الأمم[4].

ومر الأسطول الجزائري بفترات قوة خاصة خلال العصر الذهبي طيلة القرن 11هـ/17م، لكن ما فَتِأَ وأن أصابه الضعف في عديد الفترات، وهو ما انعكس سلبا على تحصيل مختلف الإتاوات المفروضة على عديد الدول، وإنْ تم تحصيلها فهي باستعمال الضغط والتهديد خاصة وأن هذه الإتاوات ماهي إلا "مبادلة مادية مقابل احتكار تجاري"، ولهذا عملت الدول الملزمة بدفعها على التخلص منها بشتى الطرق، وكانت أنجع وسيلة لذلك هي الإتفاقيات والمعاهدات[5].

([1]) بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص-ص 123-124. وقد ظهر بالموازاة مع نظام دفع الإتاوات البحرية نظام آخر تعلق وارتبط به كثيرا وهو **"نظام الإلتزام البحري"**: وهو اتفاق طرفين يلتزم من خلاله الواحد للآخر بالتزامات محددة ومضبوطة وفق عقد أو اتفاقية مكتوبة، ومن المستبعد أن يكون الإلتزام شفويا، ومن خلال هذه الآليات ظهرت مؤسسات داخل الأقاليم العثمانية تهتم بهذا الشأن وتنظمه تسمى "مؤسسات الإلتزام"، وهذا الإتفاق ما يميزه هو أنه معلوم القيمة نقدا، وفي المقابل تتعهد الدولة بالسماح للطرف الآخر بممارسة نشاطها التجاري البحري تحت حماية الدولة الملتزمة، راجع، بن رجب، **يهود البلاط**، مرجع سابق، ص-ص 121-122.

([2]) صباح نوري هادي العبيدي، توفيق دحماني، **" إيالة الجزائر العثمانية: بين موارد البحر والضرائب "**، *مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية*، جامعة سمراء، مج 4، العدد 10، 2017، ص 129.

([3]) شويتام، **دراسات**، مرجع سابق، ص 80.

([4]) سبنسر، مرجع سابق، ص 155.

([5]) سعيدوني، **النظام المالي**، مرجع سابق، ص-ص 70-71.

بحلول سنة 1689/1095م وقعت فرنسا معاهدة جديدة مع إيالة الجزائر، تضمنت قبولها شروطا جزائرية أبرزها دفع مبلغ مالي ضخم، وأيضا إمدادها بـ 9000 آلاف قذيفة مدفعية، وأربع مدافع هاون وقائد مدفعية لحصار وهران المحتلة من طرف الإسبان[1].

وورد في أحد التقييدات لوكيل سوق مدينة الجزائر "عبد الله الشويهد" سنة 1112هـ/1700م إلزام السفن الأوروبية على دفع الإتاوات البحرية: "...وانجمعنا (اجتمعنا) في جامع السيدة وفرضوا اغرام ولخر (غرامة في الأخير) يتحاسبوا ورضا الجموع الأمنا كبار وصغار، وشيوخ البلد بن لحرش وسي أحمد بن الفاسيا وعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت تاب الله عليه، وزاد النصارى 55 مر خر (ملزمين بدفع 55 ريال)، وكان التاريخ في غرة رجب سنة 1112، وانجمع في جامع السيدة ماقدتهومش الغرام وزادوا نصف غرام. وصارت غرام ونصف يطلع درهم 550 ريالات 334 الظلالما في حساب النصارى 155. فلكجيا ريالات 550 يطلع درهم 1538..."[2]، وما يستتشف من هذا أن نظام الإتاوات المفروضة على الدول الأوروبية كان قرارا فوقيا من حاكم الجزائر مما أكسبه طابع الرسميات.

على الرغم من البعد الجغرافي لمملكة الدانمارك عن الحوض المتوسطي، إلا أنها كانت تملك مصالح تجارية وجب المحافظة عليها، فمع منتصف القرن 12هـ/18م، نمت السفن التجارية الدانماركية بشكل سريع، ووصل ببعض المؤرخين إلى تصنيفها ضمن رابع أو خامس أسطول تجاري في أوروبا، وأصبحت تجارتها تعادل 1/3 من تلك التي تملكها إنجلترا و1/2 من التي تملكها فرنسا، ومعادلة لتجارة مملكة هولندا، وخوفا من سقوط مواطنيها وتجارها أسارى في يد القراصنة الجزائريين، عملت جاهدة بين سنتي 1153-1159هـ/1747-1753م " على توقيع مجموعة من المعاهدات مع دول شمال إفريقيا، وهذا لتوفير مرور آمن في البحر المتوسط، يجنب دولة الدانمارك تسليح سفنها"[3]، ففي بيان ورد سنة 1153هـ/1746م أرسلت مملكة الدانمارك

([1]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 355.

([2]) الشويهد، مصدر سابق، ص-ص 121-122.

([3]) قرباش، **الأسرى**، مرجع سابق، ص 75.

للجزائر: "30 ألف سلطاني للصلح، و10 آلاف لفدية 30نصرانيا، و4 قحازن، و400 كور، و40 مدفعا بين كبير وصغير، 4 آلاف كور، و500 قنطار بارود، و50 ساري للمراكب، و50 قمنة كبار، و50 ألف قنطار حبل وروضه وغيرها حبال رقاق، و100 بنكوني كور حي لوح"[1].

وفي عهد الداي "محمد عثمان باشا" تم نقض المعاهدة الثنائية بين الجزائر والدانمارك، وشنت هذه الأخيرة حملة عسكرية على سواحل الجزائر سنة 1176هـ/1770م بقيادة الضابط "كاس" (Caas)، إلا أنها باءت بالفشل[2]، وتم بعدها فرض إتاوة بحرية على الدانمارك، وقد ذكرها "الزهار" في مذكراته بقوله:

"...أتوا بأحد عشر سفينة وأرسوا بالجون (الساحل)، وبعد ثلاثة أيام...ابتدأوا يرمون البومبة على البلاد، ولم يصل منها إلا شيء قليل. واستمروا على ذلك نحو الأحد عشر يوما، ولما رأوا أنهم لا يحصلون على طائل ذهبوا في سخط الله. وبقي المسلمون يأخذون لهم الغنائم إلى العام القابل حتى رجعوا وطلبوا الصلح، فلم يرض الباشا بالصلح معهم إلا بمشقة كبيرة. واشترط عليهم شروطا، منها ثمن الصلح، ومصروف القيرة (الحرب) ومقداره زوج ملايين ونصف مليون دورو. ومنها أنهم يدفعون الغرامة كل سنة. فقالوا أن بلادهم بعيدة، لكنهم يدفعون كل سنتين وعندما يأتون بالغرامة يدفعون العوائد لكافة رجال الدولة ورؤساء المراكب وكبراء الطرسنة (دار الصناعة)..."[3].

وبالفعل تم تجديد المعاهدة بين الطرفين في 16 ماي 1772م[4]، وهذا ما يعني أن الدانمارك لم تجد أعذارا أخرى لشراء سلمها وأمنها المتوسطي مقابل مبلغ مالي قيمته 2.5 مليون دورو.

قبل استرجاع الجزائر كامل وحدتها الترابية، استطاعت إسبانيا أن تفرض نظما اقتصادية أرهقت بها كاهل سكان الغرب الجزائري وخاصة الضرائب، فأصبحت عملتها النقدية في أغلب

([1]) الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر 182، مصدر سابق، راجع أيضا

-De Grammont, **Histoire**, Op.cit, p 253.

([2]) بوعزيز، **المراسلات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 21، أنظر أيضا، نفسه، **الموجز**، مرجع سابق، ج2، ص 51، 62.

([3]) الزهار، مصدر سابق، ص 25.

([4]) حول تفاصيل هذه المعاهدة أنظر، تابليت، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ج2، ص 71.

المعاملات التجارية في إيالة الجزائر، وفي سنة 1191هـ/1786م ونتيجة تزايد الضغوط على قواتها في المرسى الكبير، قررت عقد هدنة مع حاكم بايلك الغرب بموجبها تدفع لخزينة الدولة ما قيمته 180000 فرنك[1]، وكانت قضية وهران والمرسى الكبير محل خلاف بين البلدين، ويتضح ذلك في البند العشرين (20) من هذا الإتفاق: "تبقى وهران وحصونها وقاعدة المرسى الكبير على ما كانت عليه من قبل دون اتصال بالضواحي، ولن يهاجمها داي الجزائر، ولا يقوم باي معسكر بأي غارة إذ لم يتلقَّ أمرا من الداي، وبما أن الباي هذا يحكم الناحية باستبداد فإن داي الجزائر، سيوافق على أي اتفاق يحصل بين إسبانيا والباي المذكور، الذي تلقى أمرا بمنع الإعتداء على القواعد والحصون الإسبانية"[2].

كما كانت السويد من الدول الأوربية التي تقربت من إيالة الجزائر ووقعت معها اتفاقية سلام وصداقة في 25 ماي 1792م، بين مبعوث الملك السويدي وداي الجزائر، وفيها قبلت السويد دفع إتاوة بحرية سنوية قدرت بـ 12000 سكوين ومعدات "البارود، الرصاص، المدافع، القنابل، الأعمدة والعصي الطويلة والروافد والكوابل والحبال والشراع والزفت والقطران" والألواح الخشبية وغيرها، فأصبح لها بعدئذ تمثيلا قنصليا بالجزائر[3].

بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن التاج البريطاني سنة 1182هـ/1776م، رأت أن التقرب من إيالة الجزائر هو الوسيلة الوحيدة لضمان أمنها التجاري في الحوض المتوسطي. لكن كيف سيتحقق لها ذلك؟.

جاء في رسالة من "جون آدامز" إلى وزراة الخارجية الأمريكية بتاريخ 12 فيفري 1786م: "إن الطريقتين الوحيدتين اللتين أمامنا لحماية تجارتنا من هؤلاء الإفريقيين هي المفاوضات أو الحرب. وإن تصلنا محاولة ترضية هذه الدول فإن ما سنتكبده سوف لن يقل عن 60 ألف جنيه

([1]) فكاير، **الغزو**، مرجع سابق، ص 261.

([2]) بلبروات بن عتو، **" الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته :1766-1791 "**، *مجلة عصور*، العدد 10، جوان 2005، ص 101.

([3]) تابليت، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ج2، ص 11.

وهذا مبلغ باهظ جدا لكنه يعد أقل من تكاليف الحرب"[1]، وهو ما يعني أنها قبلت دفع الإتاوة للجزائر مثل بقية الدول الأوروبية.

وفي أكتوبر 1200هـ/1794م تحصل وزير الرئيس الأمريكي في البرتغال "العقيد هامفريز" (Humphreys) على تصريح من داي الجزائر يسمح له بالقدوم إلى الجزائر للتفاوض حول معاهدة السلام[2]، لكن وفاة 40 أسيرا أمريكيا في الجزائر خلال سبعة أشهر الأولى من سنة 1200هـ/1794م، دفع المبعوث الأمريكي إلى العودة إلى بلاده[3]. وفي 3 سبتمبر 1795م تم التوصل إلى اتفاق بين المبعوث الأمريكي "دونالدسون" وداي الجزائر وحددت فيها قيمة الإتاوة المفروضة عليها، وقد أشار "الزهار" إلى ذلك بقوله: "وفي آخر السنة، قدم الأمريكان يطلبون المهادنة مع الأمير...فطلب الأمير ثلاثة ملايين دورو، ومراكب جهادية: فوقع التشفع للأمير، على أن يخفض له نصف مليون دورو. ويدفع زوج ملايين ونصف، فرضي الأمير بذلك. ومع الدراهم مراكب جهادية . وعند ذلك عقد الصلح...فلما قرب الأجل دفع لهم المال ودفع المراكب: فركاطة وبلاندرة، وثلاثة سكاكين بآلة حربها..."[4]، وقد كان إجمالي مبلغ توقيع المعاهدة حسب أحد المؤرخين في مؤلفه "الدبلوماسية الأمريكية وتعزيز التجارة" هو 99246325 دولار، تضم مايلي: "642000 دولار مبلغ دُفِع للداي وقادته وأعوانه، فركاطة من 36 مدفع، تُصنع وتُجهز في الولايات المتحدة، 21600 دولار كتجهيزات عسكرية تدفع كل سنة، 20000 دولار أثناء تعيين قنصل أمريكي، 17000 دولار هدايا تقدم كل سنتين لموظفي الحكومة، وأخرى لضباط

([1]) من محاضر مجلس الأمة الأمريكي، مرجع سابق، ص 9.

([2]) Ali Tablit, **The Diplomatic Journal and Letter Books of James Leander Cathcart 1788-1796**, Thala Editions, Alger, 2012, p 31.

([3]) Frank E. Ross,**" The Mission of Joseph Donaldson, JR, to Algiers, 1795-97 "**, *The Journal of Modern History*, Vol 7, N°4, december 1935, p 422.

([4]) الزهار، مصدر سابق، ص 66.

الداي وموظفي الدولة"[1]، وفي أواخر نوفمبر 1796م، وافق "العقيد هامفريز" (Humphreys) على بنود المعاهدة وصادق عليها الكونغرس الأمريكي في مارس 1796م[2].

ولتوضيح أكثر للإتاوات التي كانت تدفعها مختلف الدول للجزائر خلال القرن 18/12م، هذه بعض النماذج من ذلك[3]:

جدول رقم 33:

"عيِّنات من الدول التي كانت تدفع إتاوات مالية للجزائر خلال القرن 12هـ/18م"

الدولة	السنوات	قيمة الإتاوة
السويد	1729م	25000 فرنك كل عشر سنوات و6000 عند تنصيب القنصل
سردينيا	1746م	216000 فرنك
البندقية	1747م	2200 سكة ذهبية
	1754م	6925 دوكة و23 فلسا
	1763م	5000 ريال
إسبانيا	1785م	18000 فرنك
	1791م	12000 فرنك سنويا
هولندا[4]	1789م	كل سنة 10 آلاف سلطاني
		كل سنتين 30ألف جنيه
إنجلترا[5]	1789م	كل 5 سنوات: 28 ألف جنيه
فرنسا	قبل 1790م	37000 فرنك

(1) Schuyler Eugene, Ph, D, LL.D, **American Diplomacy and The Furtherance of Commerce**, Charles Scribner's Sons, New-York, 1895, pp 213-214.

(2) راي ويل أروين، **العلاقات الديبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة 1776-1816**، تر: العربي إسماعيل، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1978، ص 108.

(3) سعيدوني، البوعبدلي، مرجع سابق، ص 30، وينظر أيضا، سعيدوني، **ورقات جزائرية**، مرجع سابق، ص-ص 140-141.

(4) حليمي، **دراسة في جغرافية**، مرجع سابق، ص 323.

(5) نفسه.

	بعد 1790م	108000 فرنك
الولايات المتحدة الأمريكية[1]	1795م	642000 دولار: مبلغ دُفِع للداي وقادته وأعوانه، 20000 دولار: أثناء تعيين قنصل أمريكي، 17000 دولار: هدايا تقدم كل سنتين لموظفي الحكومة، وأخرى لضباط الداي.

عند التدقيق في هذه الأرقام الإحصائية سنجد أن نظام الإتاوة المفروض من طرف الجزائر لم يُفَرِّق بين جغرافية الدول سواء واقعة في الحوض المتوسط أو خارجه، وما يُستشف من هذا أن الجزائر اصطنعت لنفسها مورد مالي هام دعَّم خزينتها خلال القرن 12هـ/18م، وهي فرض جملة من الإتاوات البحرية في صيغة اتفاقيات ومعاهدات، وجاءت هذه المداخيل المالية في ظل تراجع العائدات من الغنائم البحرية.

4-ب الهدايا الإلزامية أو الترضيات البروتوكولية:

أُعتبرت الهدايا[2] المقدمة من طرف الدول وأجانب الإيالة وخاصة الأوروبيون بمناسبة إبرام معاهدة صلح أو اتفاقية تجارية، بمثابة عمولة مالية غير ثابتة، يستفيد منها كبار ورجالات السلطة، وصُنِّفت ضمن أنواع الرشوة، لكن ما إن شخَّصنا وبحثنا في هذه الهدايا سنجدها تندرج أساسا في إطار العلاقات الدبلوماسية العادية في العهد العثماني[3]. كما كان يُشار إلى الهدايا المقدمة من طرف التجار أو القناصلة "بالهدايا القنصلية"[4]، وذلك بمناسبة اعتلاء سدة حاكم جديد مكان آخر، وقد اعتبرتها دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مضايقة وابتزاز مالي من الحكام الجزائريين، لكنها في الحقيقة ضرورة فرضتها المصالح والمنافسة التجارية والسياسية، فهي تمثل لإيالة الجزائر جملة ضمانات لاحترام مختلف المعاهدات والإتفاقيات، وفي هذا الشأن كتب

([1]) Schuyler (E), **American Diplomacy**, Op.cit, pp 213-214.

([2]) يطلق عليها في اللغة الفارسية اسم **"البيشكش"**: وتعني هبة وهدية مقدمة للشخص الأعلى رتبة كرمز للإعتراف بسلطته وهيبته، وهذا طلبا لحمايته، أنظر، إينالجيك، مرجع سابق، مج1، ص 601.

([3]) مروش، **دراسات**، مرجع سابق، ج1، ص-ص 241-242.

([4]) بليل، **القناصل والقنصليات**، مرجع سابق، ص 101.

وزير البحرية الفرنسي "موربا" إلى نواب الغرفة التجارية بمرسيليا بتاريخ 10 ماي 1724م يدعوهم فيها إلى ضرورة تقديم الهدايا للقنصل الفرنسي ليقدمها إلى الداي الجديد "عبدي باشا"[1].

ولعب القنصل الأوروبي في الجزائر خلال العهد العثماني، دور وكيل سياسي وتجاري ودبلوماسي، أي أن من مهامه التكفل بالقضايا السياسية والدبلوماسية بين دولته والجزائر، ودأب هؤلاء بمختلف جنسياتهم على تقديم الهدايا للداي وكبار موظفي الدولة إما لقضاء حوائجهم، وإما لتحسين العلاقات بين الطرفين[2]، وارتبط تقديم الهدايا لمسؤولي الدولة بعديد المناسبات كالميلاد، الختان والزواج، فالداي "محمد بكداش" (1113-1116هـ)/(1707-1710م) وبمناسبة ختان ابنه قدمت له القنصلية الفرنسية أقمشة مذهبة، وأيضا بمناسبة زواج ابنته قُدِّم له زوجان من المسدسات بطلقتين[3].

وقد اختلفت طبيعة الهدايا المقدمة من طرف حكومات الدول المسيحية، إذ في فترات ضعف وتراجع مداخيل الدولة من البحر تحولت الإتاوات المدفوعة من طرف مختلف الدول إلى ما يشبه "الهدايا الإلزامية"، وكانت "الترضيات البروتوكولية" باختلاف المناسبات من أجل التأكيد على الروابط الثنائية بين الإيالة والدولة المانحة لهذه الهدايا[4]، ففرنسا مثلا أثناء تنصيب "سانسون نابولون" قنصلا لها بالجزائر قدمت "مطرزات من حرير ليون وستائر سوداء، وأقمشة الساتان والمخمل وبنادق ومسدسات وعلب الشمة والمجوهرات والرماح والسيوف والساعات ذات الدقات وأثاث فاخر"...وغيرها[5]، كما تلقى داي الجزائر "الحاج أحمد باشا" من "دوسولت" مبعوث الملك الفرنسي لتثبيت أواصر الصداقة ومعاهدة السلام لسنة 1689م، "4 أحجار ألماس ذات قيمة تقدر بـ 80000 ريال، وطقم من الفضة يزن 78 كيلوغرام، وساعات توقيت جدارية وأقمشة فضية

([1]) أمين .م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص-ص 72-73.

([2]) بركاهم دهان، **دور القناصلة الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789م**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف إبراهيم سعيود، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة غرداية، 2012-2013، ص 38.

([3]) بليل، **القناصل**، مرجع سابق، ص 104.

([4]) نفسه، ص 101.

([5]) بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص 112، 114.

وذهبية وبنادق ومسدسات وخناجر ومرايا ومناشف وقطع من العاج الأخضر القديم ومسبحات مصنوعة من اللازورد"[1].

وقد عرفت قيمة الهدايا الفرنسية المقدمة للجزائر خلال القرن 12هـ/18م تطورا واضحا وهو ما ستوضحه لنا الأرقام التالية:

جدول رقم 34:

"تطور قيمة الهدايا الفرنسية المقدمة للجزائر خلال القرن 18/12م"[2]

السنوات	1742م	1763م	1774م	1791م	1794م
القيمة المالية للهدايا (جنيه)	6400	13200	16600	18500	60000

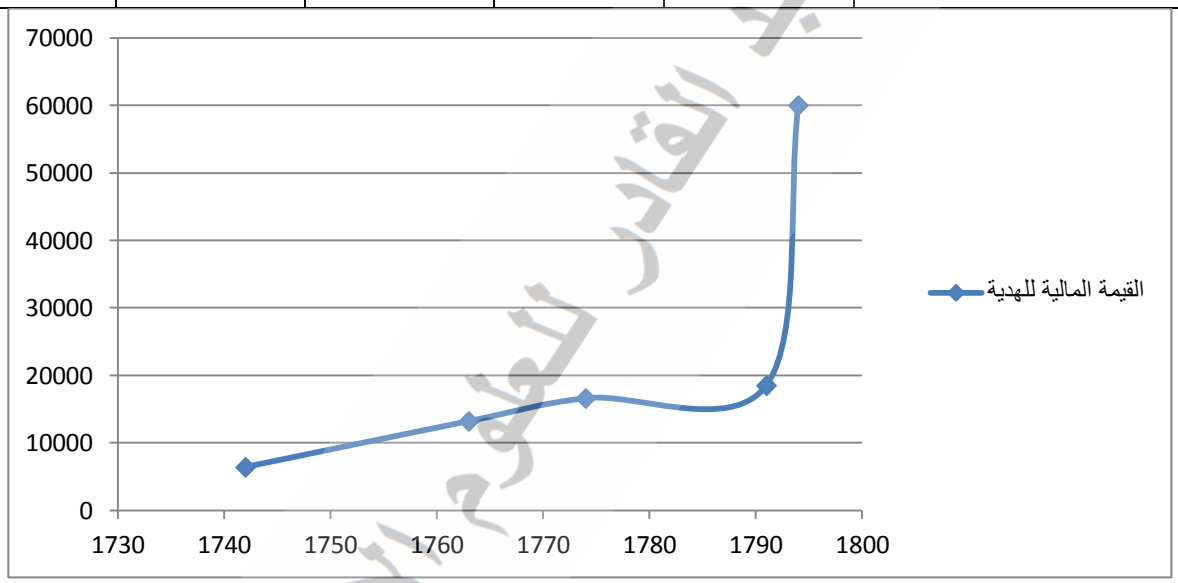

ما يلاحظ في الجدول الإحصائي والمنحنى البياني هو التطور المستمر لقيمة الهدايا الفرنسية المقدمة للجزائر بدلالة السنوات، فسنة 1148هـ/1742م تم تسجيل قيمة للهدايا بلغت 6400 جنيه، لترتفع إلى 60000 جنيه سنة 1200هـ/1794م، ويمكننا إرجاع ذلك إلى التنافس الذي ظهر بين قناصلة الدول الأوروبية للتقرب من مسؤولي حكومات الإيالة خاصة في ظل فتح المجال أمام الإمتيازات التجارية المختلفة، حيث وصل ببعض القناصلة الإنجليز إلى وضع

([1]) بلانتيت، مصدر سابق، ج3، ص 235.

([2]) Plantet Eugene, **Les Consuls de France à Alger avant la conquéte (1579-1830)**, Extrait des études, 1930, p 50.

دسائس لنظرائهم الفرنسيين لإبعادهم عن محيط حكومات الداي بالجزائر، ونستدل في ذلك على ما جاء في مراسلة "القنصل الفرنسي "دوران" (Durend) إلى حكومته بتاريخ 22 أفريل 1730م مبررا رفض الداي للشراشف اللندنية التي لم تتناسب وذوقه مقارنة بالهدايا السويدية القيمة التي جاء بها الكونت أبرال"[1].

وقد أقرت عديد الحكومات الأوروبية خلال العهد العثماني بتقديم عمولات مالية لمسؤولين جزائريين، وأمكننا تتبع بعض العينات من هذه العمولات وقمنا بتلخيصها فيمايلي[2]:

جدول رقم 35:

"العمولات المالية المقدمة من طرف ممثلي بعض الدول الأوروبية بين سنتي 1000-1144هـ/1594-1738م"

السنوات	العمولة
1594-1595م	تقديم توماس لانش مبلغ 4000 قرش للباشا مقابل استرجاع خيله
1628م	توزيع سانسون نابلون عمولات على قادة عسكريين مثل أحمد آغا: 2000 ريال
1682م	دفع 15000 ريال للداي لإبعاد أطماع الإنجليز في الجزائر
1695م	تعهد قنصل فرنسا بالجزائر على دفع 6000 ريال للداي، 1000 للدفتر دار، 1000 ريال لكل ضابط عسكري
1728م	تقديم السويد لعمولة مالية مقدرة بـ 25-30 ألف سكوين للحصول على صلح وأمان بحري
1738م	توزيع مبعوثو هولندا آلاف القروش على مسؤولي الجزائر كهدايا
1739م	دفع 12000 ريال من طرف الإنجليز لإطلاق سراح 4 سفن محتجزة

وقد شكلت الهدايا منذ البداية جزءا لا يتجزأ من المصاريف السنوية للقنصليات والمبعوثين لدى الإيالة، نظرا لكثرة المناسبات، وبذلك نجد الهدايا العادية والإستثنائية، وبما أن فرنسا تتمتع

([1]) بليل، **القناصل**، مرجع سابق، ص 103.

([2]) مروش، **دراسات**، مرجع سابق، ج1، ص-ص 241-242.

بأفضلية دبلوماسية لدى الجزائر منذ بداية العهد العثماني مقارنة بالدول الأخرى، فقد أُعفيت من الإتاوة لكنها أُلزمت بهدايا عديدة فيما يُعرف "بالهبة" (Dentive)[1].

وكثيرا ما كانت إيالة الجزائر تُلزم ممثلي الدول الأوروبية بالجزائر أو مبعوثيها بتقديم هدايا في شكل معدات عسكرية وتجهيزات بحرية حربية لمختلف السفن، ولعل ما حدث أواخر القرن 12هـ/18م "عندما أحضر القنصل "بروطون" (Brouthon) هدية إلى الداي تتمثل في صندوق نشوق جميل يعمل بالموسيقى ومعه ابزيم مرصع بالزمرد والأحجار الكريمة"، لدليل على ذلك، فكان رد فعل الداي خشنا وظن أن ملك إنجلترا يسخر منه ويعتبره طفلا صغيرا رغم أن الهدية كلفته 1500 جنيه، وسأله الداي قائلا: "...أين المدافع التي تجيء بها؟"[2].

ومع نهاية القرن 11هـ/17م حاولت فرنسا وإنجلترا القضاء على غارات بحارة الجزائر في الحوض المتوسطي، وهو ما استغلته هولندا وتقربت من حكام الإيالة وعقدت معها معاهدة في أفريل 1678م وُصِفت على أنها مهينة لها، لكن إذا ما تمعنا في هذه المعاهدة سنجد أن منطق القوة بالبحر المتوسط قد اُحترم فيها، وأقرت فيها هولندا بأن " شراء الحماية سيكون أرخص من فرضها بالقوة البحرية"، وهذه المعاهدة تضمنت 21 بندا منها بند متعلق بإلتزام هولندا بتقديم: مدافع ثقيلة، صواري، كور المدافع، بنادق، رصاص، بارود، حبال وأشرعة سفن[3].

في 13 سبتمبر 1694م أقدم قبطانيْ سفن إنجليزية على إهداء: 75 برميل من البارود، 1000 قذيفة مدفعية، 500 قنبلة يدوية، صناديق مليئة بالمدافع، بنادق ومسدسات لديوان إيالة الجزائر، وهذا كله للتقرب من المسؤولين والضغط عليهم لإبعاد الفرنسيين عن محيط السلطة، بعد إقدام البحرية الفرنسية على شحن ستة سفن ملكية محملة بالبارود والقذائف والمدفعية والمؤن وتقديمها إلى "محمد باي" تونس لتدعيم قدراته العسكرية ضد الجزائر[4].

([1]) بليل، **القناصل**، مرجع سابق، ص-ص 109-110.

([2]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 430.

([3]) نفسه، ص-ص 337-338.

([4]) بلانتيت، مصدر سابق، ج3، ص-ص 84-85.

في سنة 1172هـ/1766م قدمت سفينة فرنسية حاملة هدايا لدولة الجزائر وكان ضمنها: 10 ألواح مخصصة لتصنيع السفن، 26 عارضة سفن، 193 مجداف، 500 قنبلة، 22 صواري، 150 برميل صنوبري[1].

وعقب توقيع الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية سلام مع الجزائر سنة 1201هـ/1795م، والتي كلفتها ملايين الدولارات، إلتزمت بتقديم فرقاطة ذات 36 مدفع تبنى وتُجَهَّز في الأراضي الأمريكية، كما ألتزمت بدفع معدات عسكرية بقيمة 21600 دولار كل سنة[2].

إذا مما لا شك فيه، أن دبلوماسية الإتاوات البحرية والهدايا الإلزامية، استجابت لحد بعيد للإستراتيجية الأوروبية والأمريكية بالجزائر من أجل خدمة المصالح والتقرب من العناصر النافذة في الإيالة، وما يُستشف من هذا أن العمل بمثل هذه الإجراءات بالرغم من طابعها السياسي إلا أنها أعطت لخزينة الدولة دفعا إضافيا لتعزيز الاقتصاد خاصة أثناء شح مداخيل الغنائم البحرية.

(1) Devoulx, **Tachrifat**, Op.cit, p 41.

(2) Schuyler (E), Op.cit, p 214.

الفصل الرابع: سواحل إيالة الجزائر بين موارد الجمرك وثروات الصيد البحري.

أولا: موارد الجمرك ودورها الاقتصادي:

1- مراسي وموانئ إيالة الجزائر من خلال الأسطوغرافيا التاريخية.

2- الأداءات والرسوم الجمركية في موانئ الإيالة:

2-أ أصل الرسوم الجمركية (كومركيون).

2-ب إجراءات التحصيل الجمركي.

2-ج الرسوم الجمركية في موانئ الإيالة.

2-د الإمتيازات الجمركية في ظل المعاهدات الثنائية.

3- عوائق التحصيل الجمركي:

3-أ البقشيش التجاري.

3-ب التهرب من دفع الرسوم الجمركية.

ثانيا: ثروات الصيد البحري مورد اقتصادي للدولة:

1- الأسماك والمرجان في سواحل إيالة الجزائر.

2- المرجان:

2-أ تجارة المرجان.

2-ب الأداءات والضرائب على تجارة المرجان.

3- الأسماك:

3-أ وفرة الأسماك بسواحل الإيالة.

3-ب حرفة صيد الأسماك.

3-ج سعر الأسماك وضرائب المحتسب.

3-د مصادر أخرى للسمك خارج قطاع الصيد البحري.

أولا: موارد الجمرك ودورها الاقتصادي:

1- مراسي وموانئ إيالة الجزائر[1] من خلال الأسطوغرافيا التاريخية[2]:

يُعد البحر الأبيض المتوسط من أحسن البحار من حيث الحيوية الملاحية بسبب قلة الحواجز والتيارات المائية المعيقة، مما ساعد على ظهور حركية نشطة لمختلف السفن: الحربية، التجارية، والناقلة للأشخاص والأموال، وما يميزه هو كثرة الخلجان الطبيعية وهو ما سهل على الدول المطلة عليه إنشاء عديد المراسي والموانئ[3].

هذا المجال البحري العالمي جعل أغلب الصراعات التاريخية والحضارية والاقتصادية العالمية تتم فيه، ويصف لنا "بروديل" دوره بقوله: "...لعب الاقتصاد دورا حاسما في تاريخ البحر المتوسط في أغلب الأحيان وفي الثروات التي يأتي بها كمسطح للنقل، فسيِّد هذه الثروات من سيطر على البحر، فلم يكن هذا البحر بسعته يقبل بسيد واحد في آن واحد، وليس من الضروري أن يكون هذا السيد سياسيا كروما كما يظهر لنا من الوهلة الأولى، وإنما السيد: المبادلات، التفاوت، وفروق المستويات في الحياة الحضارية..."[4].

([1]) برزت عديد الدراسات التاريخية والتي اهتمت بالمراسي والموانئ الجزائرية في مختلف الفترات التاريخية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: علي عشي، **التوجه البحري**، مرجع سابق، لقوارة فهيم، **ميناء مدينة الجزائر**، مرجع سابق، الأسعد شوشان، **الموانئ والمراسي بالمغرب الأوسط خلال الفترة الوسيطة**، رسالة ماجيستر، جامعة تونس، 2009-2010، فاليرين، مرجع سابق، ج1، ج2، وأيضا، مجموعة مؤلفين، **الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"**، ضمن أعمال الملتقى الدولي المنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009، *منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) إلى نهاية العهد العثماني*، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009، وأيضا دراسة:

- Lieussou M.A, **Etudes sur les Ports de l'Algérie**, Imprimerie Administrative de Paul Dupont, Paris, 1850.

- كما برزت دراسات أخرى اهتمت بالملاحة والمجال البحري المتوسطي منها: بروديل، **المتوسط والعالم المتوسطي**، مرجع سابق، حسن أميلي، **المغاربة والمجال البحري**، مرجع سابق، وكذلك دراسة، محمد الطويل، **النقل والتنقل في المغرب خلال العصر الوسيط**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، 1996-1997م ، الجعماطي، **دراسات في تاريخ البحرية**، مرجع سابق.

([2]) أطلق "عبد الله العروي" على مثل هذه الدراسات "**الأسطوغرافيا**" أو "**التاريخيات**": و**الأسطوغرافيا** : هي التي تعني بالمعنى الضيق: مجموع النتائج التي توصل إليها الدارسون للكتابات التقليدية كالحوليات والمذكرات والأخبار الجزئية والطبقات والسير...إلخ أنظر، عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ، الألفاظ والمذاهب، المفاهيم والأصول**، ط4، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2005، ص 97.

([3]) عشي، مرجع سابق، ص 26.

([4]) Braudel, **La Méditerranée**, Op.cit, T1, p 133.

فالسواحل الجزائرية يغلب عليها مظهر الشواطئ الصخرية الصلبة والممتدة على شكل خط منعرج على طوله، مما أدى إلى ظهور عدد محدود من الموانئ والمراسي[1] الطبيعية التي تحتمي فيها السفن طبيعيا من تلاطم الأمواج البحرية[2]، كما أن مظهر الخلجان ميزة طبيعية غالبة على السواحل الجزائرية وهي كثيرا ما تشبه في مظهرها أنصاف دوائر مفتوحة نحو البحر مثل: خليج مدينة الجزائر، بجاية، سكيكدة، عنابة، أرزيو، ووهران[3]، وما يميزها هو هبوب التيارات والرياح المتوسطية عليها والقادمة من مضيق جبل طارق، وأيضا أغلبها تَغَلْغَلَ طبيعيا في يابس الساحل الجزائري[4]، فأكبر هذه الخلجان هو خليج عنابة[5]. وإلى جانب هذه المظاهر التضاريسية نجد الرؤوس البحرية الممتدة داخل البحر من شرق إلى غرب الجزائر، ومن أهمها: رأس ملوية، رأس فالكون غرب المرسى الكبير، الرأس البحري إلى الشرق من مدينة الجزائر، ورأس كاربون في غرب بجاية، رأس الحديد بسكيكدة، رأس الحارب بالقرب من عنابة ورأس روزاراكس بالقرب من الحدود البحرية الجزائرية التونسية[6]، وقد ساهمت هذه الرؤوس في تكوين منارات بحرية طبيعية لمختلف السفن والقوارب الراسية[7].

([1]) **الموانئ والمراسي:** لا تعدو كونها مسطحا مائيا قليل الأمواج والعمق، يمكن للمراكب أن ترسو فيه بعيدة عن الشاطئ، وتقوم القوارب والفلك بالربط ما بينها وبين الشاطئ، وأدخلت عليها تقنيات بناء الحواجز المائية (كاسرات الأمواج)، ودخول المراكب يتم عن طريق فتحة خاصة في هذا الميناء، فالموانئ تقسم إلى موانئ طبيعية وأخرى اصطناعية، أما المراسي فهي: صيفية وشتوية، ومن حيث أدوار الميناء فهي مقسمة إلى ميناء تجاري، عسكري، سياحي...إلخ، أنظر، الطويل، **النقل والتنقل**، مرجع سابق، ص 220، وأيضا أنظر، البضاوية بلكامل،**" أصناف الموانئ وأدوارها بالمغرب القديم من خلال المصادر الأدبية والأثرية "**، أعمال ملتقى المدن والمراسي في تاريخ المغرب، المنعقد يومي 27-29 أكتوبر 2010، *الجمعية المغربية للبحث التاريخي*، ط1، مطابع الرباط نت، 2013، ص 47. وحسب أحد الباحثين " فالمرسى يكون في البداية للسفن، ثم يتطور إلى أن يصبح مدينة كما حدث لميناء تنس ووهران وعنابة، وقد يكون المرسى عبارة عن رباط يجتمع فيه الصالحون للعبادة والجهادن وسرعان ما يألفُ السكان هذا الموقع فيتطور تدريجيا ليصبح مرسى ثم يتحول إلى مدينة كألميرية في إسبانيا وشرشال في الجزائر"، أنظر، عشي، مرجع سابق، ص 174.

([2]) حليمي، **جغرافية الجزائر(طبيعة- بشرية-اقتصادية)**، ط2، ش. و ن. ت، الجزائر، 1968، ص 35.

([3]) المدني، **جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية**، المطبعة العربية، الجزائر، 1948، ص 9.

([4]) سهام حداد، **سلسلة موانئ الشرق الجزائري القديمة (دراسة تاريخية وصفية اعتمادا على المصادر المادية المحلية)**، رسالة ماجيستر في التاريخ القديم، إشراف محمد الصغير غانم، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص 3.

([5]) Lieussou, Op.cit, p 83.

([6]) حداد، مرجع سابق، ص-ص 3-4.

([7]) المدني، **جغرافية القطر**، مرجع سابق، ص 12.

وأصبحت المرافئ والموانئ تتحكم في منافذ المسالك البرية، وكان عددها قليلا، مما جعل الكتَّاب الجغرافيون الأوائل والمؤرخين لا يركزون عليها ويذكرون أغلب المسالك البرية ومدنها الكبرى دون الإشارة إلى المدن الساحلية وموانئها[1]، وحقق الموقع الجغرافي الإستراتيجي للجزائر في البحر المتوسط عبر الفترات التاريخية مكانة تجارية هامة في بلاد المغارب بحكم موقعها المطل على هذا المسطح المائي وتوسطها للمغرب الأقصى وتونس.

وتشير احدى الدراسات التاريخية حول مدينة الجزائر، أن غياب ثقافة بحرية تجارية للقبائل العربية الوافدة وللكنفدراليات القبلية البربرية، دور كبير في تهميش مدن ساحل بلاد المغرب الأوسط على وجه الخصوص، والتي استمرت في تراجعها العمراني وفقدانها لدورها العسكري والاقتصادي لفائدة مدن الداخل المرتبطة بالإنتاج الفلاحي وبتجارة الذهب والرقيق[2]. وفي هذا الصدد يؤكد الباحث "علاوة عمارة" على تراجع دور المدن الساحلية وموانئها في المغرب الأوسط بعد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، واستمر الوضع على حاله إلى غاية القرن 4هـ/10م، أين تمكنت مجموعة من البحارة والتجار الأندلسيين من ربط علاقات بين المغرب الأوسط والموانئ الأندلسية[3]، خاصة وأن البحارة الأندلسيون قد عوَّضوا السلطة الرسمية فكونوا جماعات وكيانات تشتغل بالتجارة والغزو البحري[4]، مما أنتج فئة بحرية تجارية من جنوب أوروبا استهدفت ونشَّطت بتجارتها موانئ ومراسي بلاد المغرب على مر فترات العصر الوسيط[5].

([1]) عشي، مرجع سابق، ص 60.

([2]) علاوة عمارة، زينب موساوي، **" مدينة الجزائر في العصر الوسيط "**، *مجلة إنسانيات*، عدد مزدوج 44-45، سبتمبر 2009، ص-ص 28-29.

([3]) علاوة عمارة، **" التطور العمراني والتجاري لمدينة بجاية في العصر الإسلامي الوسيط "**، *مجلة المعيار*، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 26، سبتمبر 2008، ص 227، أنظر أيضا

- Allaoua Amara, **" L'animation de la façade Maritime du Maghreb central (VIII-XII^{e} siècle)"**, *Revue des Lettres et Sciences Humaines*, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université Emir A.E.K des Sciences Islamiques, Constantine, N^{o} 6, Octobre 2005, p 5, 24.

([4]) رفيق خليفي،**" الأندلسيون وتنشيط حركية الواجهة البحرية للمغرب الأوسط "**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: **الموانئ الجزائرية**، مرجع سابق، ص 133.

([5]) عبد الواحد ذنون طه،**" التبادل التجاري بين الموانئ الجزائرية والأندلس في القرنين الخامس والسادس للهجرة "**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: **الموانئ الجزائرية**، مرجع سابق، ص-ص 403-404.

وعموما تمتعت الموانئ والمراسي الجزائرية بداية العهد العثماني بنوع من الحركية والنمو والنشاط التجاري والصيد البحري نظرا لموقعها الجغرافي المتميز[1]، باعتبارها ثغور ورباطات بحرية لمواجهة الحملات الصليبية الأوروبية المتكررة خاصة مع بداية القرن 10هـ/16م[2].

ومن المعلوم أن الموانئ هي أحد جوانب الإرث الإنساني الذي تناولته الكتابات التاريخية بإسهاب[3]، فوجود بعض الموانئ والمراسي بالجزائر منذ بداية العهد العثماني، يكشف لنا مدى اهتمام سكان هذه المناطق الساحلية بالبحر الأبيض المتوسط.

وقد تميزت طبيعة الساحل ببلاد المغرب الأوسط بمقومات أساسية، أهَّلتْه للقيام بدور بحري هام، فامتداد الساحل البحري المتوسطي، دفع سكانها إلى التوجه نحو النشاط التجاري البحري، وزخر هذا الشريط الساحلي بالغابات المنتجة لمختلف الأخشاب الموجهة بالخصوص إلى ورشات تصنيع السفن[4]. ويمتد شريطها الساحلي على مسافة تقدر بـ: 1200 كلم[5]، من مرسى الخـــرز إلى "مرسى ماسين" حسب البكري[6]، وإلى "مرسى تابحريت" حسب الإدريسي[7].

ورغم عديد الدراسات التاريخية في العهد العثماني، إلا أننا نجدها مقصرة بعض الشيء في دراستها لموضوع المراسي والموانئ الجزائرية خلال العهد العثماني، عكس الفترة الوسيطية التي برع فيها المؤرخون المعاصرون في إيصال حقائقها بمختلف أصنافها في مؤلفاتهم، ونظرا لأهمية هذا الموضوع في دراسة الأداءات والتحصيلات الجمركية التي كانت الجزائر العثمانية تستفيد منها في موانئها المختلفة، سنلجأ إلى مختلف المصادر والدراسات التاريخية لتتبع الإشارات التي جاءت بها

([1]) عشي، مرجع سابق، ص 59.

([2]) مليكة حميدي، **" الرباطات البحرية ودورها في الدفاع عن سواحل المغرب الإسلامي ما بين القرنين 1-4هـ/7-10م"**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: النظم العسكرية في بلاد المغرب القديم إلى نهاية العصر العثماني، يومي 26 و27 نوفمبر 2014، *مجلة دراسات تراثية*، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر 2، العدد 5 (عدد خاص) ، ج2، ص 77.

([3]) الزهرة زغبي،**" أهمية ميناء إيول قيصرية (شرشال الحالية) "**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: **الموانئ الجزائرية**، مرجع سابق، ص 241.

([4]) عشي، مرجع سابق، ص 38.

([5]) الميلي، **تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص 48.

([6]) عشي، مرجع سابق، ص 38 . (نقلا عن: البكري، **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د. ت، ص 80).

([7]) الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الأفاق**، ج2، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1989، ص 534.

بخصوص ذلك، وسنقوم بإرفاق كل دراسة أسطوغرافيّة لمختلف الموانئ والمراسي بخريطة توضيحية تبرز موقعه وطبوغرافيته.

- ميناء هنين:

هو ميناء صغير محصن من كلا الجانبين ببرجين قويين، وقد أبان عن حيويته ونشاطه التجاري في غرب إيالة الجزائر، خاصة خلال فترات العصر الوسيط، حيث كان مقصدا لسفن التجار من جنوة والبندقية[1]، والتي حققت "أرباحا جسيمة مع تجار تلمسان"، فهو يقع غير بعيد عنها، ويقول الوزان[2] عن ذلك: "كنت مع أحد كتَّاب ملك تلمسان جاء لاستلام ضرائب من سفينة جنوية حملت من البضائع ما يُموِّن تلمسان لمدة خمس سنوات. وبلغت قيمة الرسوم التي قبضها الملك خمسة عشر ألف مثقال ذهبا مسكوكا أرانيها الكاتب"[3]، وتكمن أهميته الاقتصادية في أنه ميناء حدودي يربط بين الساحل الغربي للإيالة والساحل الشمالي الشرقي للمغرب الأقصى، فكان ملتقى للتجار عبر البر مع القوافل التجارية التي تأتي بسلعها من جنوب المغرب الأقصى كسجلماسة وغيرها من المناطق الصحراوية المغربية وحتى إفريقيا جنوب الصحراء، وأيضا منفذا للتجارة البحرية مع الجزء الغربي من البحر المتوسط وخاصة مع التجار الإسبان والبرتغاليين.

- ميناء وهران:

ميناء واسع يمتد على 34 هكتارا، طوَّره ووسعه الإسبان[4]، "يستطيع أن يستقبل في آن واحد أكثر من مائتي مركب، يتسع لأكثر من مائة برميل"[5]، "ووهران على مقربة من ضفة البحر...ولها على بابها مرسى صغير لا يستر شيئا"[6]، وقد كان هناك اتصال بحري بين هذا

([1]) كربخال، مصدر سابق، ج2، ص 296.

([2]) حول تفاصيل أكثر عن الرحالة "حسن الوزان"، راجع، فاتح بلعمري، **الحياة الحضرية في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال مصادر الرحلة**، أطروحة دكتوراه، إشراف أحمد صاري، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016-2017، ص 12، 18.

([3]) الوزان، مصدر سابق، ج2، ص-ص 15-16.

([4]) حول التفاصيل الطبوغرافية لميناء وهران راجع،

- Lieussou, Op.cit, pp 22-23.

([5]) الزبيري، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص 65، 67.

([6]) محمود مقديش، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تح: علي الزواري و محمد محفوظ، مج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 78. وصاحب هذه الرحلة هو "محمود بن سعيد مقديش الفقيه المؤرخ...، ولد بصفاقس في سنة 1154هـ/1742م ونشأ في عائلة نبيهة من أنبه بيوت صفاقس أصلها من "أنشلة" (Usulla)، تلقى العلم في مبتدأ أمره عمن=

الميناء وميناء المرسى الكبير[1]، وهو ما جعل من وهران محطة تجارية هامة في غرب الإيالة، حيث كانت "مهبط التجار القطلونيين والجنويين، ومازالت بها الآن دار تسمى دار الجنويين لأنهم كانوا يقيمون بها...كما كان التجار فيما مضى يجهزون على الدوام سفنا شراعية وأخرى مسلحة يمارسون بها القرصنة، ويجتاحون سواحل قطلونية وجزر يابسة ومنورقة وميورقة، حتى أصبحت المدينة تزخر بالأسرى المسيحيين"[2]، ونظرا لموقعها الجغرافي الإستراتيجي المقابل لجنوب الأندلس سعى الإسبان للاحتفاظ بها طويلا[3]، لكن المميز فيه أنه لم يُستغل كباقي الموانئ الجزائرية خلال العهد العثماني، والسبب يعود إلى احتلاله لفترات طويلة من طرف القوات الإسبانية، وهو ما أفقده البعض من نشاطه وحركيته التجارية البحرية، ولهذا لم يستفد منه كثيرا الاقتصاد البحري الجزائري خلال الفترة العثمانية.

- المرسى الكبير:

ميناء يقع في مدينة المرسى الكبير غير بعيد عن وهران[4] ومعناه "الميناء الكبير"، وهذا المرسى وُصف أنه " أجمل من مراسي إفريقيا وأعظمها. يتسع لعدد كبير من القوادس والسفن، لا تناله الرياح والعواصف من أي جهة من الجهات[5]، كانت ترسو به كل عام السفن الضخمة القادمة من البندقية وغيرها من بلاد أوروبا حاملة البضائع التي تنقل بعد ذلك على قوارب إلى وهران حيث تنفق تجارتها"[6]، ويتفق مع ذلك الرحالة المغربي "الحسن الوزان" بقوله: " لأن هناك ميناء ما أظن أن في الدنيا أكبر منه، يمكن أن ترسو فيه بسهولة مئات المراكب والسفن الحربية، في مأمن من كل عاصفة وإعصار. وكان من عادة سفن البندقية أن تلجأ إلى المرسى الكبير عند

=أدركه ببلده من تلامذة الشيخ علي النوري كالشيخ محمد الزواري، والمحدث المفسر الشيخ رمضان بوعصيدة"، واخُتلِف في تاريخ وفاته، إلا أن غالب الظن كانت في سنة 1228هـ/1813م ، أنظر، نفسه، ص 13، 15.

([1]) Robert Mantran, **" La Description des cotes de l'Algérie dans le Kitab-i Bahriye de Piri Reis"** , *R.O.M.M*, N° 15-16, 1973, p 161.

([2]) الوزان، مصدر سابق، ج2، ص 30.

([3]) صبرينة الواعر،**" الغزو الإسباني للمدن والموانئ الجزائرية، وهران والمرسى الكبير أنموذجا "**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: **الموانئ الجزائرية**، مرجع سابق، ص 644.

([4]) Mantran, **La description**, Op.cit, p 161.

([5]) حول تفاصيل أكثر عن طبوغرافية هذا الميناء أنظر، - Lieussou, Op.cit, p 17, 21.

([6]) كربخال، مصدر سابق، ج2، ص 328.

اكفهرار الجو، وترسل بضائعها في قوارب إلى وهران"[1]، ويضيف صاحب "نزهة الأنظار" مستطردا في وصف هذا الميناء الهام: "وعلى ميلين منها (يقصد وهران) المرسى الكبير، وبه ترسي المراكب الكبار والسفن السفرية، وهذا المرسى يستر من كل ريح، وليس له مثال في سائر حائط البحر من بلاد البربر...ومراكب الأندلس إليها مختلفة"[2]، "فكان ميناءا نشيطا مفتوحا على البر والبحر في الآن نفسه"[3].

وكل هذا يدل على الأهمية البالغة لهذا الميناء في اقتصاد بايلك الغرب خاصة والإيالة عامة، واستطاع ربط الغرب الجزائري ومختلف الموانئ في المغرب الأقصى وحتى موانئ جنوب أوروبا في الحوض الغربي للمتوسط مثل ميناء برشلونة الإسباني، فبعد جلاء القوات الإسبانية منه سنة 1198هـ/1792م عادت له حركيته التجارية البحرية تحت غطاء إيالة الجزائر أي بعد تحقيقها لوحدتها الترابية، فأصبح التصدير والإستيراد يتم عبره إلى موانئ عدة كمرسيليا، جنوة،...وغيرها.

([1]) الوزان، مصدر سابق، ج2، ص 31.

([2]) مقديش، مصدر سابق، ص 78.

([3]) محمد حسن،**" المرسى الكبير بوهران ودوره في الملاحة المتوسطية، من النشأة إلى الاحتلال الإسباني (904هـ-1509م)"**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: **الموانئ الجزائرية**، مرجع سابق، ص 622.

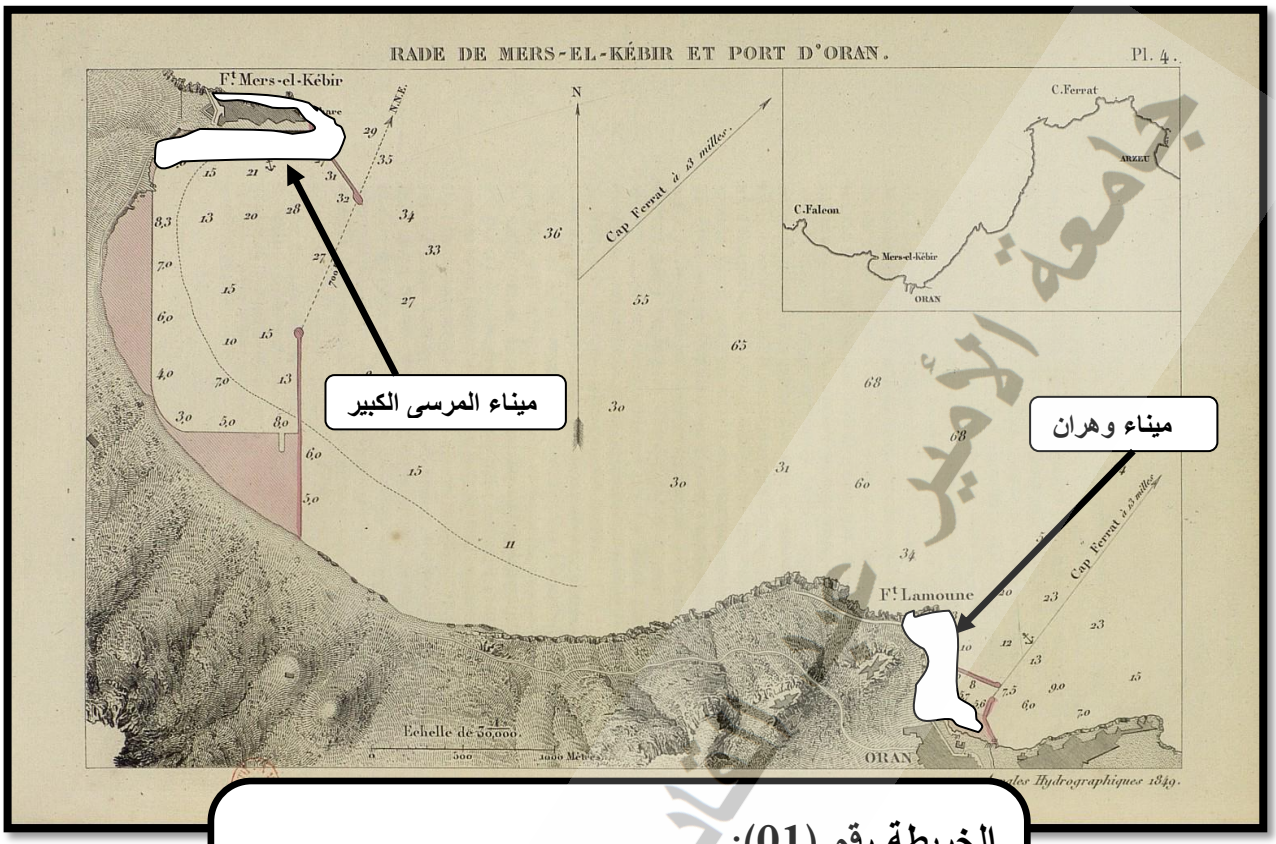

الخريطة رقم (01):

رسم توضيحي طوبوغرافي لميناءي: وهران - المرسى الكبير

المصدر: Lieussou, Op.cit, p 28 -

- ميناء مستغانم[1]:

ميناء صغير كثيرا ما تقصده السفن الأوروبية، لكن أصحابها لا يحققون أرباحا مهمة لشدة فقر السكان[2]، مما يدل على أن مينائها بقي على حاله ولم يتطور كثيرا مع بداية العهد العثماني، لكن في ظل توافد الجماعات الأندلسية على هذه المدينة مطلع القرن 10هـ/16م، تغير حاله وتطورت نشاطاته التجارية البحرية، وأنعش بذلك مدينة مستغانم اقتصاديا، بدليل وصفه من طرف "كربخال"[3] بـ"المرسى الجيد" بقوله: "مستغانم مدينة قديمة موغلة في القدم...لها مرسى جيد لكنه

(1) لتفاصيل أكثر حول ميناء مستغانم، هيكلته، وطبوغرافيته أنظر، Lieussou, Op.cit, pp 27-28. -

(2) الوزان، مرجع سابق، ج2، ص 32، أنظر أيضا، كربخال، مصدر سابق، ج2، ص 350.

(3) حول تفاصيل هذا الرحالة الإسباني راجع، بلعمري، مرجع سابق، ص 18، 20.

بعيد قليلا عن المدينة"[1]، وهو عكس ما وصفه لنا "الوزان" سابقا، فخلال العهد العثماني استغل الباي "مصطفى بوشلاغم" ميناء هذه المدينة في ربط علاقات تجارية مع الضفة الأخرى من البحر المتوسط[2]، وأصبح كبديل تجاري بحري لموانئ غرب الإيالة المحتلة من طرف الإسبان.

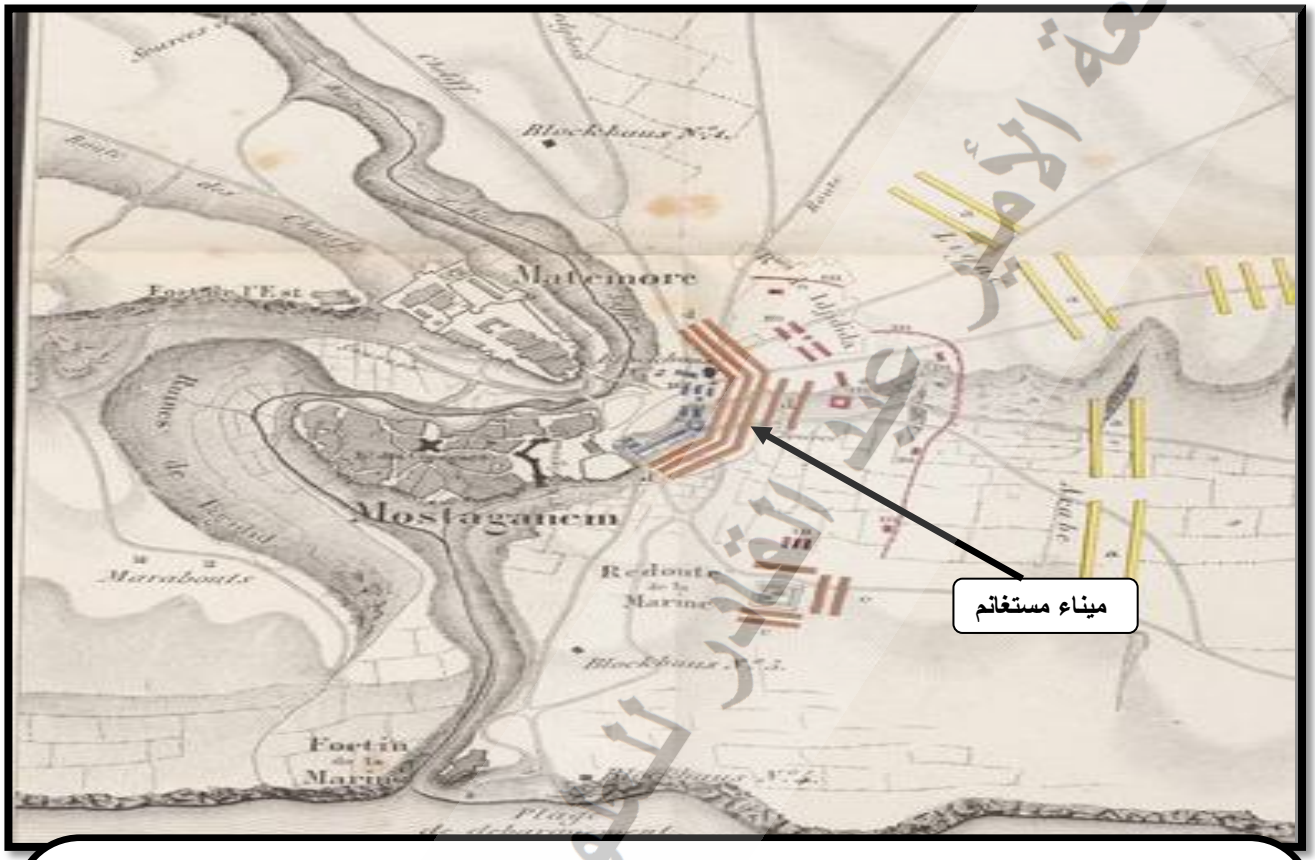

الخريطة رقم (02): رسم توضيحي طوبوغرافي لميناء مستغانم

المصدر:

-M.Abinal, **Relation de l'attaque et de la défense de Mostaganem et de Mazagran**, Imprimerie et Librairie Militaire de G.Laguionie et J.Dumaine, Paris, 1843, p 34.

(1) كربخال، مصدر سابق، ج2، ص 350.

(2) بلجوزي بوعبد الله، **" ميناء مستغانم ودوره في تطور المدينة خلال الفترة الإسلامية "**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: **الموانئ الجزائرية**، مرجع سابق، ص 462.

- ميناء تنس[1]:

أحد الموانئ القريبة من مدينة الجزائر، تمتع بحيوية ونشاط تجاري بحري قبل اعلان سكانها ولائهم للإسبان مطلع القرن 10هـ/16م[2]، توجد قبالته "جزيرة صغيرة تحتمي عندها السفن إبان هبوب العواصف إذا تعذر عليها البقاء في المرسى"[3]، وكان يستخدم من طرف صيادي المنطقة في رسو سفنهم الخاصة بصيد الأسماك[4]، كما كان يستقبل بعض الغنائم التي يعود بها البحارة وخاصة الأسرى المسيحيون، ولعل قصة الأسيرة الإنجليزية "ماريا مارتن" (Maria Martin)[5] التي اقتيدت إلى تنس لأحسن دليل على ذلك.

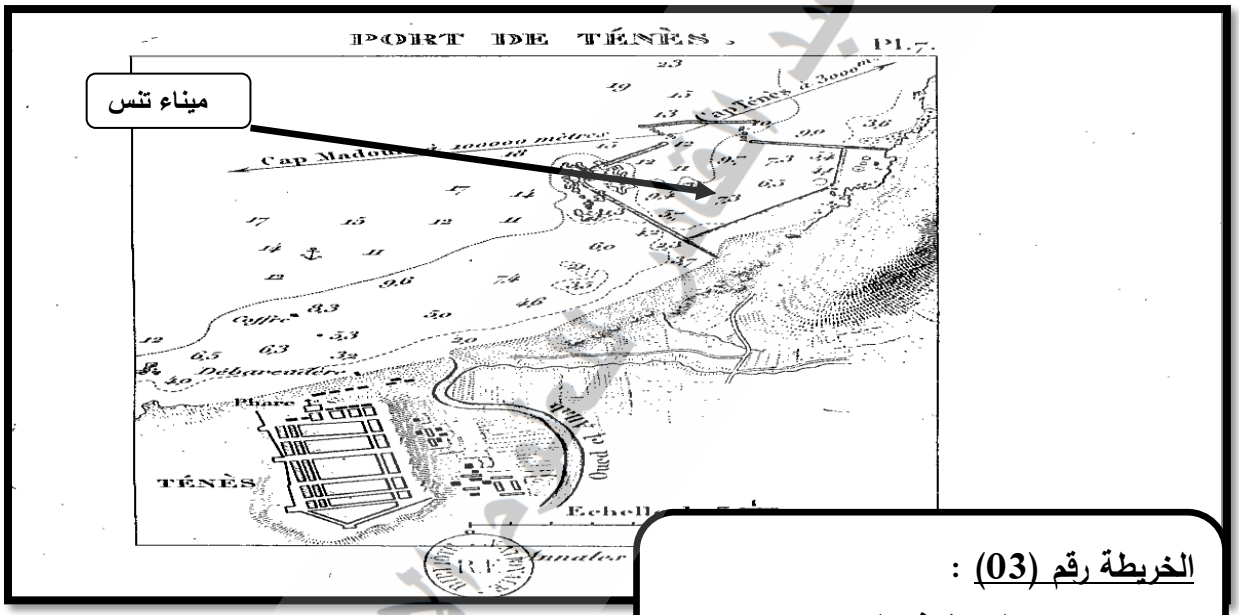

الخريطة رقم (03) :

رسم توضيحي طوبوغرافي لميناء تنس

المصدر : Lieussou, Op.cit, p28 -

([1]) لتفاصيل أكثر حول ميناء تنس، هيكلته، وطبوغرافيته أنظر، - Lieussou, Op.cit, p, 29, 31.

([2]) فكاير، **الغزو**، مرجع سابق، ص 215.

([3]) كربخال، مصدر سابق، ج2، ص 354.

([4]) Shaw (Th), **Voyage dans la Régence d'Alger aux XVIII[e] siècle**, tra: de l'anglais par E.MacCarty, Editions Grand-Alger Livres, Alger, 2007, p 146.

([5]) للمزيد حول تفاصيل أسرها لمدة 6 سنوات بالجزائر أنظر،

-Maria Martin, **History of the captivity and Sufferings of Msr. Maria Martin**, printed for W.Crary, Boston, 1807.

- ميناء شرشال[1]:

ميناء صغير يقع بالقرب من مدينة الجزائر، كان "يستقبل في آن واحد حوالي أربعين مركبا يتسع الواحد منها لخمسين برميلا"[2]، وما ساعد في إنشاء هذا الميناء القديم هو وجود "شرقي هذه المدينة غابة تدعى غابة المومس وفيها أشجار عظيمة مثل أشجار الأرز والصفصاف والفلين والرند ومنها تقطع الأخشاب التي تحمل إلى مدينة الجزائر بقصد صنع السفن"[3]، وهي دلالة بأن هذا الميناء له مصادر تمويل هامة لصناعة مختلف السفن به، ويؤكد لنا ذلك "الوزان" بقوله: "ثم صنعوا كثيرا من السفن للملاحة"[4]، ويرجح البعض أن خيرالدين بربروس استوحى تصميم ميناء مدينة الجزائر من هذا الميناء[5]، والذي يعود تاريخ تشييده إلى الفترة الرومانية[6]، فـ"سكان شرشال أذكياء، على وفاق مع الأتراك لأنهم احسنوا لقاء باربا‌روس عندما نزل بها وعرضوا عليه المرسى لإقامة رصيف حاجز يحمي سفنه من الرياح، ولكن لم يبن ذلك الرصيف لأنه أقلع في اتجاه الجزائر"[7]، وهي دلائل واضحة على أهمية هذا الميناء سواء تجاريا من خلال عمليات التصدير والإستيراد عبره، أو عسكريا باعتباره قريبا من ميناء مدينة الجزائر، فكثيرا ما كان ملجأ لعديد سفن البحارة الجزائريين الممارسين للقرصنة البحرية ضد السفن الأوروبية في البحر المتوسط، ولهذا يمكننا اعتباره بمثابة مركز ثاني لتجمع سفن الأسطول الجزائري خلال العهد العثماني بعد ميناء العاصمة.

([1]) لتفاصيل أكثر حول ميناء شرشال، هيكلته، وطبوغرافيته أنظر، - Lieussou, Op.cit, pp 27- 28.

([2]) الزبيري، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص 65، 67.

([3]) كربخال، مصدر سابق،ج2، ص 358.

([4]) الوزان، مصدر سابق، ج2، ص 34.

([5]) شوفالييه، مرجع سابق، ص 83.

([6]) لقوارة، مرجع سابق، ص 125.

([7]) كربخال، مصدر سابق، ص 356.

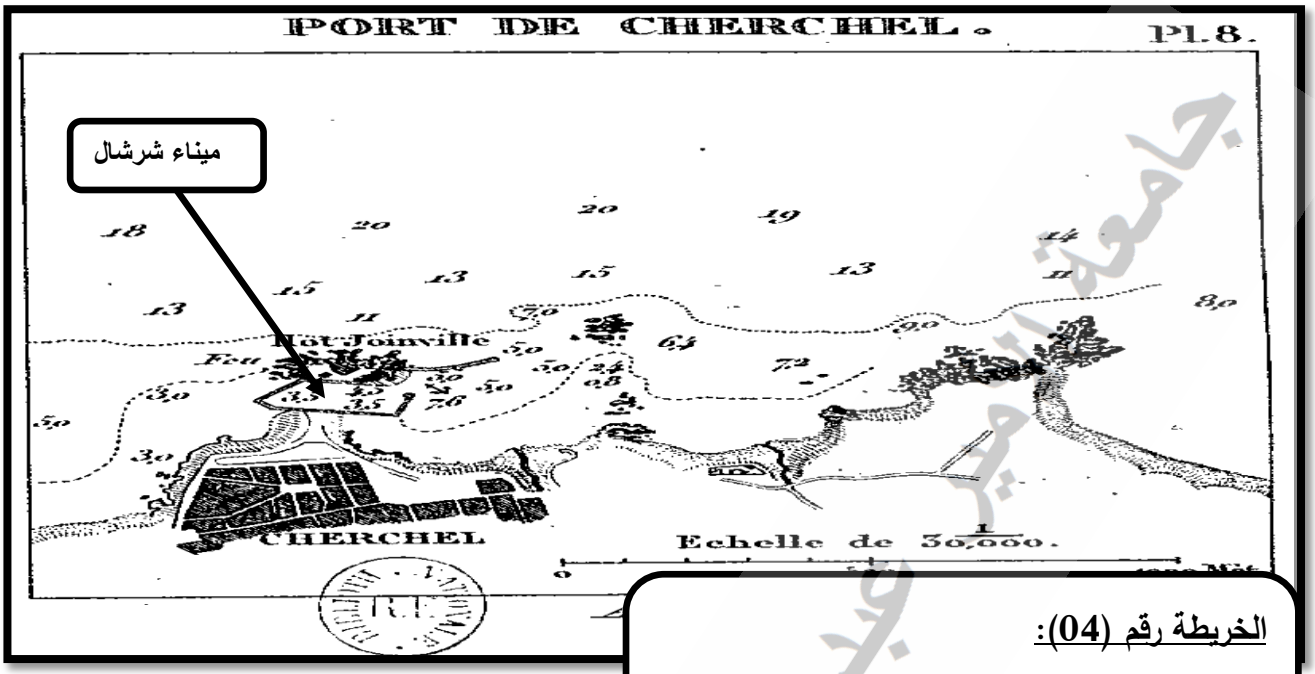

الخريطة رقم (04):

رسم توضيحي طوبوغرافي لميناء شرشال

المصدر: Lieussou, op.cit, p 33 –

– ميناء مدينة الجزائر[1]:

قبل مجيء الأتراك العثمانيون إلى الجزائر، لم يكن لمدينة الجزائر ميناء اصطناعي، بل كان لها رصيف (مرسى ومرفأ) طبيعي[2] يستعمله سكان المدينة في تصدير وتوريد سلع وبضائع مع بلدان جنوب أوروبا، واستعمله صيادو الأسماك بالمدينة كمكان لرسو سفنهم بعد عودتهم من رحلاتهم الصيدية، كما كان ملجأ لبعض السفن المارة بقربه أثناء العواصف البحرية[3]، وقد أكد لنا ذلك "ابن المفتي" في احدى تقييداته حيث "كان ميناء الجزائر ملاذا لكل القادمين، مسلمين أو كافرين، حتى زمن احتلال النصارى للحصن الكبير، وكان الميناء في ذلك الزمن قليل الأهمية عما هو عليه اليوم، وبقي الحال هكذا حتى اليوم الذي وصلت فيه من بر الترك فرقاطة يركبها

([1]) دراسة تاريخية قيمة قدمها لنا "لقوارة فهيم" حول ميناء مدينة الجزائر ودوره الاقتصادي خلال القرنين 10-11هـ/16-17م أنظر، لقوارة، مرجع سابق. ولتفاصيل أكثر حول ميناء مدينة الجزائر، هيكلته، وطبوغرافيته أنظر، بدرالدين بلقاضي، مصطفى بن حموش، **تاريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ديفولكس**، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 69، 99 ، وكذلك يراجع ، Lieussou, Op.cit, p 35 –

([2]) كريمة بوقزاطة،**" أثر الميناء في نشأة وتطور عمران مدينة الجزائر "**، ملتقى: **الموانئ الجزائرية**، مرجع سابق، ص 161.

([3]) Amine.M, **Le Commerce**, Op.cit, p 19.

مجاهدون"[1]، فابن المفتي يحدثنا حول أهمية الميناء، وربط أهميته بفترة تدمير خيرالدين لحصن البينيون، مما أدى إلى تنشيط حركيته التجارية البحرية تدريجيا، ففي القرن 9هـ/15م ربطت الجزائر علاقات تجارية مع أرغونة، قطلونية وتوسكانيا، وكان التجار البندقيين ينظمون مواكب بحرية صيفا ويقومون بجولات تجارية بحرية بين تونس وعنابة وصولا إلى مرسى مدينة الجزائر أين كانوا يتوقفون لمدة أربعة أيام[2]، وبمجرد تحرير البينيون من الإسبان سنة 935هـ/1529م، فكر خيرالدين في تأمين سفنه من الهجمات الأوروبية المتكررة والعواصف البحرية، فقام بإيصال الحصن المدمر بالميناء الطبيعي بواسطة "مول" (رصيف بحري بطول 200 متر وعرض 25 مترا وارتفاع 4 أمتار)[3]، ليتحول بعدئذ إلى ميناء اصطناعي يؤدي مهاما تجارية وعسكرية[4] . بعدها أولى خلفاء خيرالدين -في حكم الإيالة- اهتماما كبيرا بميناء المدينة، فـ"حسن آغا" قام ببناء سور يزيد علوه عن ثلاثة أمتار على أساسات القلعة المدمرة مزود بفتحات مدفعية[5]، كما اتبعت طريقة "التصخير" (Enrochement) في عهد "صالح رايس" بسبب ارتفاع أمواج البحر[6]، ويُقر بذلك "كربخال" بقوله: "والمرسى اليوم آمن وأكبر مما كان، وذلك بعد أن قام صلاح رايس بربط الجزيرة بالبر بواسطة رصيف حاجز استعمل في بنائه الحجارة المختلفة من بعض البنايات القديمة لمدينة تمانتفوست"[7]، وما يستشف من كل هذا أن لخيرالدين بربروس دور كبير في إنشاء وتحصين ميناء مدينة الجزائر، وأصبح بعدئذ أنشط الموانئ وشريان الحياة الاقتصادية لكامل إيالة الجزائر طيلة العهد العثماني.

([1]) ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، جمعها واعتنى بها: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009، ص 79.

([2]) Lespès René, **Alger, Étude de géographie et d'histoire urbaines. Collection du Centenaire de l'Algérie,** Alcan, Paris, 1930, p 104.

([3]) مصطفى بن حموش، **المدينة والسلطة في الإسلام، "نموذج الجزائر في العهد العثماني"**، ط1، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999، ص 206.

([4]) Belhamissi, **Marine**, Op.cit, pp 52-53.

([5]) علي خلاصي، **التنظيمات والمنشآت العسكرية الجزائرية في العصر الحديث**، ج1، أطروحة دكتوراه في علم الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 128.

([6]) لقوارة، مرجع سابق، ص 35.

([7]) كربخال، مصدر سابق، ج2، ص 363.

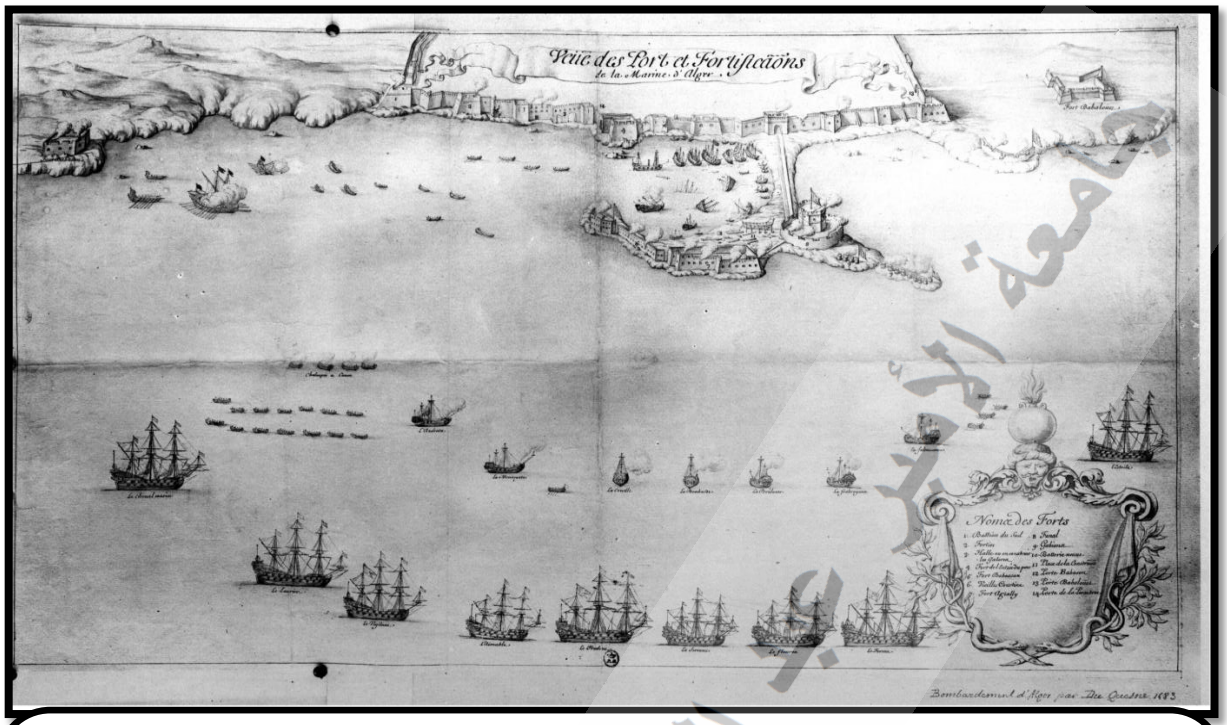

الخريطة رقم (05): رسم توضيحي لميناء مدينة الجزائر سنة 1683 م

المصدر:

-Gabriel Esquer, **Iconographie Historique de l'Algérie, depuis le XVe siècle jusqu'à 1871**, Librairie Plon, Paris, 1929, p XX.

- ميناء بجاية[1]:

كانت بجاية مدينة هامة في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط، ورهانا للقوى الإقليمية منذ تأسيسها على يد الأمير الحمادي الناصر، وإن موقعها المطل على البحر المتوسط جعلها تتميز بحركية ملاحية أغلبها ساحلية ذات هدف محلي أو جهوي، وكل هذا بفضل مرساها الواقع في ساحل قلعة أبي طويل[2]، "وعلى غرار الرحالة، يتفق الجغرافيون على اعتبار موضع ميناء بجاية كواحد من أحسن موانئ الساحل الإفريقي"، وقد كانت السفن إليه مقلعة وبه "القوافل منحطة والأمتعة إليها برا وبحرا مجلوبة"[3]، وقد لاحظ البحار التركي "بيري رايس" الميناء وأعجب به

(1) دراسة تاريخية قيمة قدمها لنا الباحث "دومينيك فاليرين" حول بجاية وميناءها وترجمها الباحث "علاوة عمارة"، للمزيد راجع، فاليرين، مرجع سابق، ولتفاصيل أكثر حول ميناء بجاية، هيكلته، وطبوغرافيته أنظر، Lieussou, Op.cit, pp 64-65 -

(2) فاليرين، مرجع سابق، ج1، ص 53، 55.

(3) نفسه، ص-ص 311-312، (نقلا: عن الإدريسي، مصدر سابق، ص-ص 165-166).

كمكان جيد لرسو المراكب، فهو يوفر للسفن المقتربة منه إمكانية الرسو برصيفه البحري من خلال ثلاثة خلجان صغيرة[1]، وقد "كان الميناء الرئيسي يقع في أسفل المدينة ويتميز بعمق طبيعي بين خمسة وسبعة أمتار ونصف"، ويروي لنا "بيري رايس" دائما عن هذا الميناء "أن البحارة يرمون المرساة في جنوب-جنوب-شرق، حيث العمق عشرة أذرع أي عشرون متر تقريبا"[2]، في حين "فيرو"(Féraud) يرى أن "خليج بجاية يوفر لمختلف السفن حماية طبيعية ضد الرياح المهيمنة"[3]، ويقر لنا الرحالة التونسي "مقديش" الأهمية التجارية لميناء بجاية في العهد العثماني بقوله:" والسفن إليها مقلعة، وبها القوافل إليها منحطة، والأمتعة إليها برًّا وبحرا مجلوبة...وبها تحل الشدود وتباع البضائع بالأموال المقنطرة"[4]، وقد اشتهر هذا الميناء كذلك بنقل الأخشاب المقطوعة من غابات الجبال المحيطة بالمدينة إلى ورشات تصنيع السفن بمدينة الجزائر، ولأهمية هذا الميناء وُصِف بأنه "جبل طارق الثاني"[5].

- مرسى جيجل[6]:

لم يحظ هذا المرسى باهتمام الجغرافيين والرحالة وخاصة في الفترة الوسيطية، ولعل السبب يعود إلى بروز بجاية ونشاط مينائها خلال هذه الفترة، لكن إذا ما نظرنا إلى أهميته في شرق الجزائر سنجده يأتي بعد ميناء بجاية[7]، وقد أشار إليه "الإدريسي" في مؤلفه إذ يقول بأن "لمدينة جيجل مرسيان واحد في جهة الجنوب وهو مرسى يصعب الدخول إليه إلا بدليل حاذق وأما مرساها من جهة الشمال فيسمى بمرسى الشعراء، وهو ساكن الحركة كالحوض حسن الإرساء به، لكنه لا يتحمل الكثير من المراكب لصغره، وهو رمل"[8]، وما يدل على أهمية مرساها هو التواجد الجنوي به منذ سنة 666هـ/1260م وإلى غاية تحريره من طرف الأخوين بربروس سنة

([1]) فاليرين، مرجع سابق، ج1، ص 314.

([2]) Mantran, Op.cit, p 164.

([3]) Féraud (L.Ch), **Histoire des villes de la province de Constantine**, **Bougie**, L.Arnolet, Libraire Editeur, Paris, 1869, p 24, et, L. Billiard, F. Vergnieaud, E. Balensi, **Les Ports et la navigation de l'Algérie**, Librairie Larose, Paris, 1930, pp 151-152.

([4]) مقديش، مصدر سابق، ص 93.

([5]) الزبيري، **التجارة**، مرجع سابق، ص 65، 67.

([6]) لتفاصيل أكثر حول ميناء جيجل، هيكلته، وطبوغرافيته أنظر - Lieussou, Op.cit, pp 74-75.

([7]) عشي، مرجع سابق، ص 228.

([8]) الإدريسي، مصدر سابق، ص 86.

919هـ/1513م[1]، وقد وصفه مهندس البحرية الفرنسية السيد "ليوسو" (Lieussou) بقوله: "يقع مرسى جيجل على 3.25 من خط الطول الشرقي و36.25 من خط العرض الشمالي، على الساحل الجزائري، يمثل حوضا نصف إهليليجي، بمساحة 50 هكتارا، وبفتحة 1000 متر عرضا...يرسى في ميناء جيجل على عمق 10 إلى 15 مترا من المياه، في قعر رملي، وحصوي في الجنوب الغربي من المنارة...وإن قرب بجاية ألغى أهمية عسكرية لجيجل، ولولا هذا الجوار لكان الخليج الذي يتوفر على الشروط الكافية لإنشاء مرسى كبير من أهم مراكز البحرية للساحل الجزائري، لم يكن من المحتمل إلا مرسى ثانوي لبجاية في حالة السلم، ومكان إرساء القرصان في حالة الحرب"[2]. وقد استعمل هذا المرسى كمرفأ للسفن الحربية التابعة للإخوة بربروس[3]، وتحول بعدئذ إلى مركز لقيادتهم البحرية على إثر نقلها من جزيرة جربة التونسية[4]، واتخذ أيضا منطلقا لتحرير السواحل القريبة منها خاصة بجاية، وقد وصل الأمر بالبعض إلى تشبيهه بالنواة الأولى للتواجد العثماني في الجزائر، "فمن مدينة جيجل أسس الأتراك عهدهم"[5]، حيث "وضع عروج رجله مع الثلاثمائة تركي" لتأسيس أولى الإيالات العثمانية ببلاد المغارب مطلع القرن 10هـ/16م[6]. وقد اشتهر هذا الميناء في العهد العثماني بتصدير المنتوجات المحلية كالشمع وزيت الزيتون والجلود وغيرها[7].

([1]) علي خنوف، **تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا**، ط1، منشورات الأنيس، الجزائر، 2011، ص-ص 50-51.

([2]) شارل فيرو، **تاريخ جيجلي**، تر: عبد الحميد سرحان، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 20، أنظر أيضا، - Lieussou, Op.cit, pp 74-75.

([3]) أحمد بن المبارك بن العطار، **تاريخ بلد قسنطينة**، تحقيق وتعليق وتقديم: عبد الله حمادي، الطبعة الجديدة، دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 112.

([4]) لمزيد من التفاصيل عن نقل القاعدة البحرية للإخوة بربروس من جربة التونسية إلى ميناء جيجل أنظر الفصل التمهيدي من هذه الأطروحة، ص 23، 25.

([5]) خنوف، مرجع سابق، ص 60، 63.

([6]) فيرو، مرجع سابق، ص 14.

([7]) الزبيري، **التجارة**، مرجع سابق، ص 65، 67.

- ميناء سكيكيدة[1]:

مثل بقية الموانئ والمراسي المنسية في كتب الرحالة والجغرافيين، لم يحظ هذا الميناء باهتمام أغلب المصادر التاريخية وخاصة في المؤلفات الجغرافية الوسيطية، فـ"الحموي" في مؤلفه أشار إلى مدينة سكيكدة، لكن لم يفصل في وصفها وسماها "سَكْدَةُ بفتح أوله"، وذكر بأنها "بلد على ساحل بحر إفريقية بقرب من قسطنطينية الهواء"[2]، في حين نجد بعض الرحالة في بداية العهد العثماني ببلاد المغرب قد أوْلوا مينائها بعض الاهتمام في مؤلفاتهم، منهم "بيري رايس"[3]، كما أشار إليه الرحالة "الوزان" بقوله: "أن أمير قسنطينة، نظرا لمينائها الجيد، أمر ببناء منازل ومخازن للجنويين الذين كانوا يُتجِّرون في البلاد، بل أنشأ أيضا قرية في أعلى جبل مجاور يقيم بها حارس على الدوام للإخبار بالسفن المتجهة إلى الميناء. يُتجِّر سكان جبل سكيكدة كثيرا مع الجنويين، فيدفعون لهم القمح مقابل أقمشة وغيرها من منتوجات أوربا، ويمتد بين هذا الميناء وقسنطينة طريق مبلط بحجارة سوداء على نحو ما يشاهد في ايطاليا من بعض الطرق"[4]، فوجود مرسى جيد بهذه المدينة جعل من بايات قسنطينة يبنون "على ساحل البحر بعض المخازن والملاجئ للتجار الأوروبيين الذين يقصدون هذه المدينة للتجارة"[5]، ولعل السبب الرئيسي لهذا الإهتمام البالغ من بايات بايلك الشرق هو المكانة الاقتصادية التي يتمتع بها هذا الميناء، وقد حدثنا "العنتري" عن ذلك في عهد "صالح باي" (1177-1198هـ)/(1771-1792م) بقوله: "هو (يقصد صالح باي) الذي أسس مرسى سكيكدة وشهرها، وصاروا كل الأجناس يأخذون الوسق منها وقد انجرت له من تلك المرسى فوائد عظيمة وذخائر مثمنة نفيسة. وتمهدت كل الأوطان في عصره، ونال من الخيرات ما لم يناله واحد من البايات قبله ومن بعده"[6]، وما يُستشف من هذا

([1]) لتفاصيل أكثر حول طبوغرافية ميناء سكيكدة، أنظر: - Lieussou, Op.cit, p 78, 82.

([2]) الحموي، مصدر سابق، مج3، ص 230.

([3]) Mantran, Op.cit, p 166.

([4]) الوزان، مصدر سابق، ج2، ص 55.

([5]) كريخال، مصدر سابق، ج3، ص 9.

([6]) محمد الصالح العنتري، **فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهما "أو تاريخ قسنطينة"**، مراجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 83.

الوصف لميناء سكيكدة هو تمتعه بنشاط وحيوية تجارية بحرية، واعتبر منفذا آخر لتصدير وتوريد مختلف السلع بشرق الإيالة.

- مرسى القل[1]:

حظي هذا المرسى باهتمام بعض الرحالة والجغرافيين وخاصة في الفترة الوسيطية المتأخرة، فـ"الحميري" وصفه في مؤلفه بقوله: "والقل مدينة عامرة صغيرة، وهي الآن مرسى وعليه عمارات، والجبال تكنفه من جهة البر"[2]، فهذه المدينة "مليئة بالصناع وأهلها ظرفاء كرماء، تجارتهم رابحة، لأنهم يجنون من جبالهم الكثير من الشمع، ويمتلكون كمية عظيمة من الجلود يبادلون بها البضائع التي يُحمِّلها أهل جنوة إلى مينائهم...وليس على ساحل مملكة تونس مدينة أغنى من القل، لأنها بدأت تحقق في تجارتها مع الجنويين أضعاف أضعاف ما تعطيه إياهم"[3]، وهذا كله بفضل مينائها الذي فتح لسكانها وسكان إقليم قسنطينة مجالا للتبادل التجاري البحري مع تجار الحوض المتوسطي، فأهلها طيبون متمدنون بفضل التعامل التجاري مع أوربا، إذ هي مقصودة لشراء الشمع والجلود وغيرها من البضائع [4]، وحسب البحار "بيري رايس" فقد كان مرساها حسنا لرسو السفن[5]، وهو ما يؤكده لنا "التمقروتي" في رحلته بقوله: "ثم دخلنا مرسى القل، وهو مرسى مليح، مستكن من الريح"[6]، ولهذا يمكننا القول بأن هذا المرسى لعب دورا مكملا لميناء سكيكدة، مما أدى إلى تفتح بايلك الشرق على التجارة البحرية المغاربية[7] والأوروبية.

([1]) لتفاصيل أكثر حول طبوغرافية ميناء القل أنظر، - Lieussou, Op.cit, pp 76-77.

([2]) محمد عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، ط2، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، 1984، ص 466. وقد نقل عنه هذا الوصف الرحالة التونسي محمود مقديش، راجع ، مقديش، مصدر سابق، ص 86.

([3]) الوزان، مصدر سابق، ج2، ص 54.

([4]) كربخال، مصدر سابق، ج3، ص 6.

([5]) Mantran, Op.cit, p 165.

([6]) مولاي بالحميسي، **الجزائر من خلال رحلات**، مرجع سابق، ص 53. (نقلا عن التمقروتي، **النفحة المسكية في السفارة التركية**).

([7]) للمزيد حول الحركة التجارية البحرية بين بلدان المغارب خلال العهد العثماني راجع، فيصل قاسم، **الحركة التجارية بين موانئ بلدان المغرب خلال العهد العثماني**، رسالة ماجيستر، إشراف عبد المجيد قدور، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2013-2014.

- ميناء عنابة[1]:

يعتبر هذا الميناء من الموانئ النشطة في شرق إيالة الجزائر، فهو يحوي على ثلاث مراسي وهي: رأس الحمام، الخروبة وحصن الجنويين[2]، وكان سوقا للدويلات المجاورة وأحدث مصادر التموين لها، نظرا لما تتوفر عليه المنطقة من غابات وأشجار مثمرة ذات شهرة تاريخية، ففي مطلع العصور الحديثة كانت تأتيه السفن سنويا من جربة وغيرها من المدن الساحلية التونسية، كما كان هذا الميناء مقصدا للتجار الفرنسيين والجنويين[3]، وأيضا كان مقصدا في كل سنة لسفن عديدة "من تونس وجربة ومن سائر السواحل، وكذلك من جنوة لشراء القمح والزبد"[4]. وقد نال هذا الميناء نصيبه من الوصف في عديد مؤلفات الجغرافيين، فـ"الحميري" يصفه في مؤلفه "الروض المعطار" بقوله: "ومرسى بونة من المراسي المشهورة، وبونة في جون من البحر يسمى جون الأزقاق وهو صغير ربما عطبت فيه المراكب"[5]، فكان ميناءا و"مرسى صغير غير مستور من ريح الشمال، وتقصده سفن التجارة لشراء الجلد والصوف والسمن والتمر وغيرها من البضائع الوفيرة في هذه الجهات"[6].

كلها دلالات تؤكد لنا على أن ميناء عنابة كان من الموانئ النشطة ملاحيا وتجاريا، رغم وقوعه في خليج ضيق مما قد يُصعِّب على السفن الرسو فيه، في حين نجد أن أحد المعاصرين للفترة العثمانية بالجزائر وهو البحار "بيري رايس" يقول عكس ذلك، باعتباره زار هذا الميناء مرتين في فصل الشتاء بداية القرن 10هـ/16م[7].

([1]) لتفاصيل أخرى حول ميناء عنابة أنظر، - Lieussou, Op.cit, p 86 , 89.

([2]) الزبيري، **التجارة**، مرجع سابق، ص 65، 67.

([3]) غطاس، **العلاقات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 103.

([4]) الوزان، مصدر سابق، ج2، ص 62.

([5]) الحميري، مصدر سابق، ص 115.

([6]) كربخال، مصدر سابق، ج3، ص 8.

([7]) Mantran, Op.cit, pp 166-167.

- ميناء القالة (مرسى الخرز):

اعتبر هذا المرسى من أهم المراسي وأوسعها في أقصى شرق ساحل إيالة الجزائر[1]، فهو يتوفر على شروط النقل البحري[2] مما جعله يكون أول ميناء يُستغل من طرف دولة أوروبية (فرنسا) في العهد العثماني بالجزائر، وذلك بعد حصول شركة "لانش" الفرنسية على امتياز صيد المرجان فيه، خاصة وأنه مرسى حدودي مع مرسى طبرقة التونسية. وفي دراسته للموانئ والمراسي الجزائرية، أكد لنا الباحث "علي عشي" بأن هذا المرسى حُظي بإشارات في أغلب كتب الجغرافيا والرحالة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى كونه مرسى حدودي وأيضا ضخامة الثروات البحرية في سواحلها وخاصة "المرجان"، "فالمقدسي البشاري" يصفه لنا بقوله: "مدينة في جزيرة على البحر، يُدخل إليها من موضع واحد، ومنها يرتفع المرجان لا معدن له غيرها ولا يخرج إلا من بحرها"[3]، في حين أن "الوزان" ذكر بأنه " يوجد غير بعيد من عنابة شاطئ يكثر فيه المرجان، إلا أنه ليس لأحد الحق في صيده من البحر أو التقاطه من الشاطئ، لأن الملك أكرى هذا الشاطئ للجنويين"[4]، كما أشار إلى ذلك الرحالة التونسي "محمود مقديش" في مؤلفه بقوله: "وعمارة أهلها على صيد المرجان لكثرته بها، وهو أجمل من جميع المرجان بسائر الأقطار من صقلية وسبتة وغيرهما"[5].

ومن خلال هذا يتبين لنا بأن هذا المرسى اشتهر بهذه الثروة البحرية الهامة والتي جعلت منه مقصدا لأغلب تجار المرجان في أوروبا، ولعل هذا ما يفسر لنا تواجد شركات أوروبية بهذا المرسى بداية بالجنويين منذ الفترة الوسيطية، إلى الفرنسيين والإنجليز خلال العهد العثماني.

([1]) لتفاصيل أكثر حول طبوغرافية ميناء القالة (مرسى الخرز) أنظر، - Lieussou, Op.cit, pp 90-91 .

([2]) الزبيري، **التجارة**، مرجع سابق، ص 65.

([3]) المقدسي، مصدر سابق، ص 239.

([4]) الوزان، مصدر سابق، ج2، ص 62.

([5]) مقديش، مصدر سابق، ص-ص 123-124.

بعد هذه الدراسة الأسطوغرافية، ولتوضيح مواقع هذه الموانئ والمراسي في ساحل إيالة الجزائر، سنقوم بتوقيعها على الخريطة التالية:

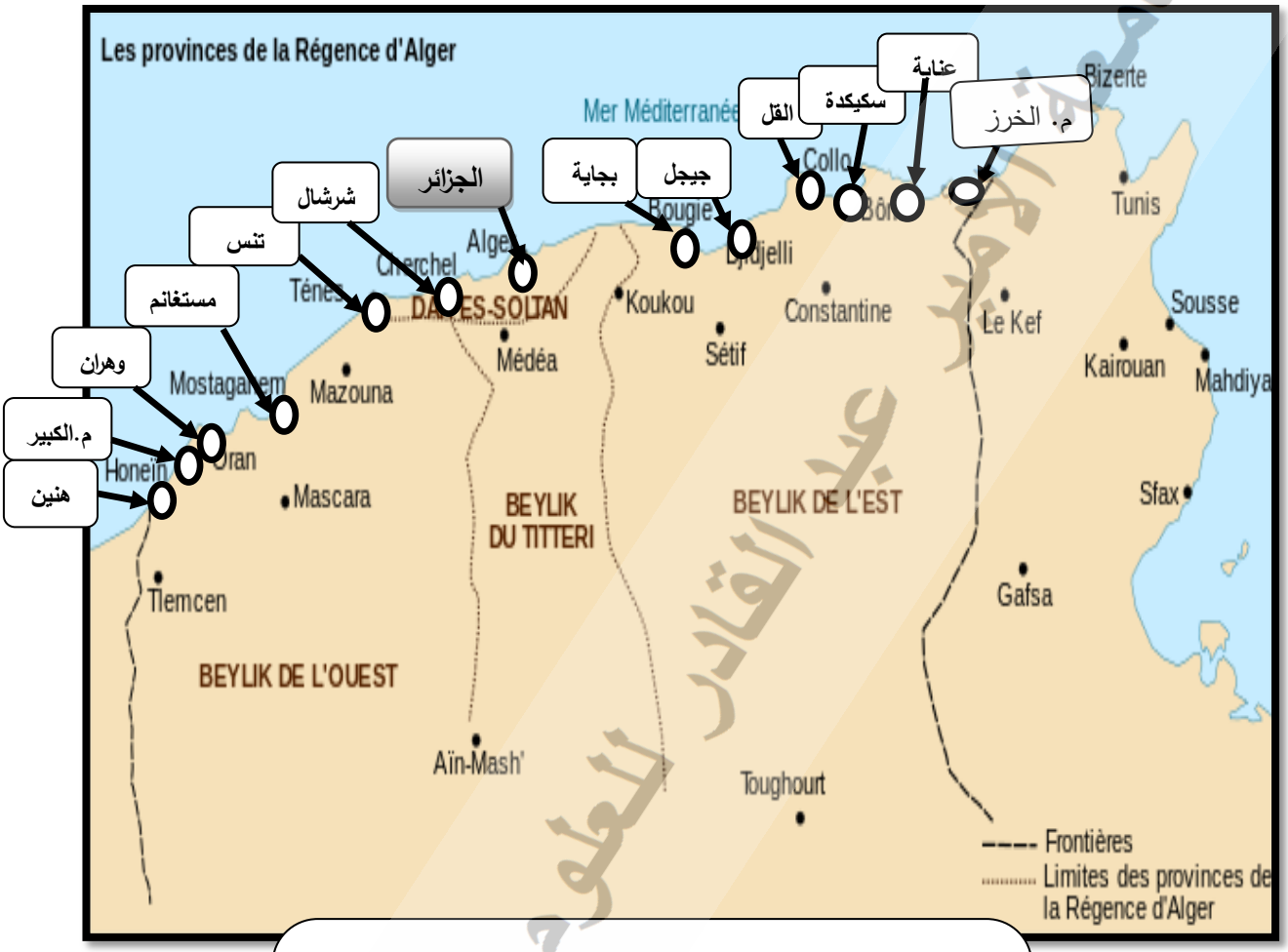

الخريطة رقم (06):

خريطة توضح مواقع موانئ ومراسي إيالة الجزائر خلال العهد العثماني

من خلال تتبعنا لساحل إيالة الجزائر من غربه إلى شرقه، اتضح لنا بأن له امتداد جغرافي أكسب الإيالة أفضلية طبيعية ممثلة في مراسيها، واقتصادية في صورة موانئها التجارية، وقد لعبت هذه الأخيرة دورا فعالا -كباقي الموانئ المتوسطية- في تنشيط المبادلات التجارية في الحوض الغربي للمتوسط، كما كان لبعضها دور الوسيط التجاري مثل ميناء مدينة الجزائر والذي لعب دور مخزن أو محطة أو معبرا للتصدير أو الاستيراد من جديد.

ومن جانب آخر، فالموانئ الجزائرية وخاصة ميناء العاصمة شهد توافد العديد من السفن المختلفة: التجارية، الحربية والخدماتية (نقل الأشخاص والصيد البحري)، وهو ما استغله فئة الأسرى الأوروبيين الذين كانوا يشتغلون فيه بأعداد كبيرة، وكثيرا ما شهد هروب وفرار العديد منهم على متن سفن أجنبية راسية بالميناء، ففي مراسلة مؤرخة في 2 أكتوبر 1673م إلى ملك فرنسا "لويس الرابع عشر"، اشتكى حاكم الجزائر "الحاج باشا" (1077-1089هـ)/(1671-1682م)، من تعمد السفن الفرنسية الراسية بالميناء على تهريب أسرى منه، وهذا مقتطف منها: "نفيد جلالتكم أنه عند نهاية شهر أوت حضر إلينا أحد ربانكم "السيد دالميراس" مصحوبا بثمانية سفن حربية حيث رمى بالمرساة صوب الميناء في قلب المساحة المغطاة بمدفع الجزائر، ذلك التصرف هو الذي دفع بنا إلى أن نوفد له قنصل فرنسا الموجود بيننا كي يطلب منه أن يكف عن هذا العمل، وأن يبعد سفنه الشراعية عن فضاء مدفع المدينة...فإن السجناء والأسرى المتواجدين على جانبي الميناء سيغتنمون تلك الفترة الصيفية ...ويقتحمون سفنه بصفتهم سجناء...حتى يفروا على متنها مثلما حصل ذلك في السابق مع بعض السفن الفرنسية ...وابتداءا من تلك الليلة لاذ الكثير من السجناء والأسرى...وغامروا بأنفسهم في البحر واقتحموا تلك السفن الشراعية الموجودة بجانب ميناء المدينة"[1].

ولقد استغلت هذه الموانئ في أزمنة الحروب ضد الأساطيل الأوروبية كمناطق استراتيجية لوجيستية، كما كانت ملجأ لأغلب التجار الأوروبيين رغم العراقيل التي كانت تواجههم، وأبرزها مضايقات القراصنة بمختلف جنسياتهم، ففي فترة الحروب النابليونية نهاية القرن 12هـ/18م وأثناء الحصار الإنجليزي لميناء مرسيليا، كانت السفن التجارية الفرنسية تتخذ من موانئ الجزائر معبرا ومحطة آمنة لها، لتُصدر سلعها وبضائعها إلى موانئ إسبانيا وإيطاليا، ومن ذلك أيضا لجوء سفينة تجارية أمريكية من بوسطن محملة بـ 44 قنطارا من الخشب من نوع "كامبيش" إلى ميناء مدينة الجزائر بسبب اضطراب جوي سنة 1220هـ/1814م[2].

([1]) بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص-ص 271-272.

([2]) أمين. م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص-ص 111-112.

وإن الفائدة من تتبعنا لموانئ ومراسي إيالة الجزائر من خلال الأسطوغرافيا التاريخية، هو تسهيل دراسة التحصيلات والأداءات الجمركية – مع التركيز على ميناء مدينة الجزائر– ومحاولة استنتاج مختلف العوائق التي تواجه هذه العملية، ولهذا أوْلت الدولة اهتماما بالغا للتحصيل الجمركي في هذه الموانئ، باعتبارها من الموارد البحرية المساهمة في انعاش الخزينة.

2- الأداءات والرسوم الجمركية في موانئ الإيالة:

2-أ أصل الرسوم الجمركية (كومركيون[1]):

باعتبار الجزائر احدى الأقاليم العثمانية في غرب الحوض المتوسطي، فقد شكّل ذلك انصهارا سياسيا واقتصاديا وثقافيا ودينيا بين الفرع ممثلا في الجزائر والمركز المتمثل في الدولة العثمانية[2]، ومن أهم مظاهر الانصهار الاقتصادي هو اعتماد الإيالة على نظام الرسوم الجمركية (الكمرك)، والتي يعود أصلها إلى الباب العالي.

فالدولة العثمانية –منذ نشأتها– اعتمدت الرسوم الجمركية في موانئها على أغلب عمليات التصدير والإستيراد، إلا في بعض الحالات التي تستثني فيها دفع هذه الرسوم، ومن ذلك نذكر صدور فرمان من السلطان العثماني "محمود الثاني" إلى الحكام والعلماء والضباط في منطقة الأناضول في أوائل شوال 1240هـ، تضمن اعفاءات جمركية للجزائريين الذين يمرون بالموانئ العثمانية من أداء الرسوم الجمركية باستثناء بضاعة القهوة، مع الحرص على ألا يستغل هؤلاء التجار الجزائريون هذا الامتياز لتهريب سلع أخرى وسلع الأجانب، "ومن قُبض على أحدهم وهو يفعل ذلك تصادر بضاعته"[3]، وفي أمر سلطاني آخر صادر أول جمادى الأولى 1246هـ إلى

([1]) **الكمرك= الجمرك:** أو الديوانة: وهي المصالح المكلفة بأخذ وتحصيل الرسوم المحددة على البضائع الداخلة والخارجة من السوق أو تلك المصدرة والمستوردة عن طريق الميناء، والمسؤول عن ذلك يتمتع بمكانة مرموقة بحكم وظيفته، الشويهد، مصدر سابق، ص 45.

([2]) وقد أطلق الباحث " خ. حماش" على هذه العلاقة مصطلح "البروتوتايب" (Prototype) أي: ذلك الإتجاه الرئيسي الذي يلخص طابع العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي، أنظر، حماش، **العلاقات بين إيالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 231.

([3]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 3190، الملف الأول، الوثيقة رقم 35. وقد أشار إليها الباحث "خ. حماش" في كشافه، أنظر، حماش، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 97.

والي مصر يطلب فيه "اعفاء التجار الجزائريين من دفع الرسوم الجمركية في الموانئ المصرية"[1].

في دراسة قيمة حول "التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية"، فصَّل الباحث "خليل إينالجيك" في موضوع الرسوم الجمركية بالموانئ العثمانية، إذ يقول أن " الرسم الجمركي الأساسي "بورتوريوم" يساوي واحدا من أربعين أي 2.5 بالمئة من قيمة البضائع، ويعود هذا الرسم إلى النصف الأول من القرن الرابع، إذ كان هناك "الأوكتافا" وهي ضريبة مُرَكَّبة، قيمة الرسوم الجمركية فيها 2.5 بالمئة، و"الدكات" وهي ضريبة تمنح بالأصل إذنا لبيع العقارات أو العبيد. ثم أطلق على هذه الضريبة اسم "كومركيون" (جمرك بالعثمانية) في أواخر القرن الثامن، وقد عمّمت هذه الضريبة الجديدة كرسم جمركي قيمته 12.5 بالمئة...وكان دفع ضريبة الكومركيون (الجمرك) يضمن للدافع المستورد حصانة ضريبية وإذنا لبيع بضائعه...ويقدمون إلى التاجر شهادة تسمى بوليصة"، ويضيف مفصلا في ذلك أن "الضرائب على البضائع التجارية تفسر في الشرع الإسلامي على أنها جزء من الزكاة أو ضريبة الملكية الإلزامية، وبلغت نسبتها واحدا على أربعين من قيمة المنتوجات بالنسبة للمسلمين، والعشر على سكان "دار الحرب"، وخمسة بالمئة على الرعايا غير المسلمين...ويبدو أن نسبة 2.5 أو 2 بالمئة كضريبة جمركية قد أصبحت الضريبة الاعتيادية الأساسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط" [2].

وما يستشف من هذا أن نظام الرسوم الجمركية المعتمدة في مختلف موانئ الأقاليم العثمانية هي نظام مالي ديني إسلامي قديم، طبقته الدولة العثمانية منذ نشأتها وعمَّمته على ولاياتها في آسيا وشمال إفريقيا، وقد اعتمدت إيالة الجزائر هذا الإجراء في مختلف موانئها، وأنشأت له مؤسسات ودواوين خاصة من أبرزها "ديوان البحر".

فهذه المؤسسة البحرية كانت تسهر على جرد مختلف السلع والبضائع في موانئ الإيالة، فهو "الجهاز الجوهري لحياة الميناء، كانت وظيفته الرئيسية هي تحصيل الرسوم المفروضة على المعاملات المالية لصالح بيت المال"[3].

([1]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 3190، الملف الأول، الوثيقة رقم 41. وقد أشار إلى ذلك أيضا الباحث "خ. حماش" في كشافه أنظر، حماش، مرجع سابق، ص-ص 98-99.

([2]) إينالجيك، مرجع سابق، مج1، ص-ص 299-300.

([3]) فاليرين، مرجع سابق، ج1، ص 322، 330.

ويضم هذا الديوان مسؤولين وكتَّاب يسهرون على تحصيل هذه الأداءات من أبرزهم: "خوجة الجمارك"، وهو من المناصب الخدماتية ذات طابع: إداري، مدني، محلي[1]، اجتماعي واقتصادي، وعُرِف المكلف بتأديتها باسم "خوجة القمرة أو القمرق"، وتتمثل مهامه الأساسية في تسلُّم وتحصيل الرسوم المختلفة عن الواردات من السلع والبضائع المستوردة من البلدان الأجنبية[2].

2-ب إجراءات التحصيل الجُمركي:

اعتبر ميناء مدينة الجزائر خلال العهد العثماني شريان الحياة الاقتصادية لكامل الإيالة، نظرا لدوره العسكري والتجاري، وأيضا لما كان يُدِرُّه من عائدات مالية جراء الرسوم الجمركية المفروضة على الغنائم البحرية بمختلف أنواعها، فكان يرتاده التجار المسيحيون من أوروبا (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا...)، وبلاد المشرق مثل إستانبول والإسكندرية وغيرها، محملين بسلع وبضائع متنوعة[3]، فمنها المعادن والأقمشة والمواد الغذائية والتوابل والأصباغ ...إلخ[4].

ويتكون هذا الميناء من بوابتين تتم فيهما عملية الجمركة، فالباب الأول يسمى "باب الجمارك"، حيث كان بجانبه مصلحة تضم مكتبا وعدة مخازن لحفظ السلع المجمركة التي تخص التجار المسيحيون، وعبره تدفع حقوق "الجُمْرك" قبل تصريفها في أسواق المدينة[5]، أما الباب الثاني فيسمى "باب الجزيرة"، وكان مقصدا لمختلف الفئات الاجتماعية كصيادي الأسماك، والبحارة والتجار المحليين[6].

ويقر لنا "دوفولكس" بأن "خوجة جمرك البحرية" (Le Khojet-el-Goumerek de la Marine) وبمساعدة من الكُتَّاب المكلفين (الصرافين)، هو المسؤول عن تحصيل حقوق السلع المستوردة من البلاد الإسلامية، ويكون هذا الإجراء بإشراف مباشر لوكيل الحرج، وهذه المبالغ

([1]) بلبروات، **المدينة والريف**، ج1، مرجع سابق، ص 391.

([2]) سعيدوني، **ورقات**، مرجع سابق، ص 179 ، ينظر أيضا، حماش، **العلاقات بين إيالة الجزائر**، مرجع سابق، ص-ص 72-73، وأيضا راجع، بحري، **الجزائر في عهد الدايات**، مرجع سابق، ج1، ص 308.

([3]) لقوارة، مرجع سابق، ص 107.

([4]) الشويهد، مصدر سابق، ص 45، 51.

([5]) نفسه، ص 75.

([6]) Haédo (F.D), **Topographie et histoire générale d'Alger**, trad: par Monnereau et Berbrugger, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004, pp 32-33.

المُحصَّلة يتم إيداعها في الخزينة العامة كل شهرين، وكان هذا الخوجة يوظف لمدة سنتين ومقره في "باب الجزيرة"[1]، في حين أن السلع القادمة من البلاد غير الإسلامية (المسيحية) فتتم جمركتها بدار الإمارة (قصر الجنينة) وتدفع هناك الرسوم المفروضة عليها[2].

ويعتبر هذا الإجراء جزءًا من الفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري في الموانئ[3]، خاصة ما تعلق بعمليات التصدير والاستيراد، فكانت هذه الأداءات تُفرض على أغلب السفن الراسية في موانئ الإيالة.

2-ج الرسوم الجمركية في موانئ الإيالة:

اختلفت وتنوعت قيمة الرسوم والحقوق الجمركية في موانئ إيالة الجزائر، فقسمت إلى قسمين:

أ- حقوق الإرساء في الميناء.

ب- الرسوم على البضائع[4].

وقد كان أول ما يُفْرض في الميناء من الرسوم، تلك الخاصة برسو السفن، وكان مقدارها يختلف باختلاف جنسية السفينة الراسية بالميناء، فالسفن القادمة من البلدان الإسلامية كانت ملزمة بدفع (2/1) ما تدفعه سفن الدول المسيحية المسالمة والصديقة، في حين السفن التجارية التابعة للدول المعادية ملزمة بدفع ضعف ما تدفعه هذه الأخيرة، وعن قيمتها المالية فهي موضحة في الجدول التالي[5]:

جدول رقم 36:

([1]) Devoulx, **Recueil**, Op.cit ,p 21.

([2]) Laugier de Tassy, **Histoire**, Op.cit, pp 237-238.

([3]) توفيق دحماني، **الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م)، دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009، ص 191.

([4]) لقوارة، مرجع سابق، ص-ص 107-108.

([5]) اعتمدنا في تحديد هذه القيم على كل من:

- Devoulx, **Recueil**, Op.cit, p 49.

-Laugier de Tassy, **Histoire**, Op.cit, p 29.

- سعيدوني، البوعبدلي، مرجع سابق، ص 34.

- سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، "الفترة الحديثة"**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص 315.

- أمين. م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص 58.

"قيمة الحقوق والرسوم الجمركية بموانئ إيالة الجزائر"

نوع السفينة الراسية	السفن الجزائرية والعثمانية	سفن الدول المسالمة	سفن الدول المعادية
قيمة الرسم (قرش)	20	40	80

ويضاف إلى هذه الرسوم والحقوق الواجب دفعها بالميناء، رسوم أخرى كحق الإسترشاد بالمنارة (الفنار)، وقدرت قيمتها بـ 12 فرنكا، وحقوق المترجمين والمقدرة بـ 3 سكات محبوب عن كل سفينة، وأيضا يستفيد رياس البحر من رسم بقيمة 10 سكات، وقائد المرسى بـ 4 ريالات[1].

وقد أشار"دوفولكس" إلى هذه الرسوم في دفتره للتشريفات، وقدَّم لنا عينة من سنة 1174هـ/1760م مبينا أن "كل السفن التجارية التابعة للدول المعادية، ملزمة بدفع حقوق المرسى والمقدرة بـ 15 ريال (9 فرنك)، تدفع للخزينة مقابل منحها وصل استلام يثبت دفع تلك الرسوم"[2]، ويضيف محدثنا في هذا الصدد، أن قيمة رسوم الإرساء قد ارتفعت وتضاعفت خلال نفس السنة، فأصبحت "كل السفن التجارية ملزمة بدفع قيمة ثابتة حددت بـ 30 ريال (18 فرنك)، كما أن السفن التجارية التابعة للدول المعادية للإيالة مجبرة على دفع 35 ريال (18.60 فرنك)، تدفع للخزينة مقابل تسلمها لوصل تسليم هذه الحقوق"[3]، وما يستنتج من هذا أن قيمة رسوم الإرساء بالميناء قد تضاعفت خلال سنة واحدة، وهو ما شكل إضافة مالية هامة للخزينة العامة.

وكانت الموانئ في بايلك الغرب قبل تحرير وهران من الإسبان، مثل ميناء أرزيو، تَفْرض رسوما على السفن الراسية وصلت قيمتها إلى 25 سلطاني جزائري، مع إلزامها بدفع 1 % لقائد المرسى. كما أن السفن التي تريد أن تحمل سلعا من هذا الميناء وغيره، ملزمة على الذهاب إلى الجزائر لأخذ ترخيص بذلك، مع دفعها لحق المرشد وهو 10 سلطاني جزائري[4]. وبعد استرجاع

([1]) سعيدوني، البوعبدلي، مرجع سابق، ص 34، أنظر أيضا، سعيدوني، **دراسات تاريخية**، مرجع سابق، ص 316، وكذلك، عقيل لطف الله، مرجع سابق، ص 238.

([2]) Devoulx, **Recueil**, Op.cit, p 48.

([3]) Ibid, p 48.

([4]) Venture de Paradis, **Tunis et Alger au XVIII^{e} siècle**, Mémoires et Observations, rassemblés et Présentes par Joseph Cuoq, Éditions Sindbad, Paris, 1983, p 248.

وهران فرضت على السفن الراغبة في الرسو بمينائها 55 ريالا، منها 40 ريالا لبيت المال[1] و4 ريالات لقائد المرسى عرفت باسم "حق البشماق"[2].

وكانت هذه الرسوم المدفوعة مبدئيا محددة بمعاهدات السلم والتجارة[3]حيث تُفْرض على السلع والبضائع المستوردة عبر مختلف موانئ الإيالة، إذ أن نسبة رسومها متباينة حسب فترات العلاقات السياسية بين الجزائر والدولة التي ينتمي إليها التجار المستوردون.

ففي نهاية القرن 10هـ/16م كانت كل البضائع الآتية من البلدان المسيحية يُفرض عليها رسم يقدر بـ 11% [4]، ليرتفع في منتصف القرن 11هـ/17م إلى 12.5% من قيمة السلع المستوردة[5] وإلزام التجار على دفع 3% من قيمة الأموال التي يحملونها[6] وأيضا إجبار البعثات الدينية المخصصة لفدية الأسرى المسيحيين على دفع نفس النسبة[7]، لتبقى بعدها ثابتة على أغلب التجار طيلة القرن 12هـ/18م. لكن بعض الدول التي استفادت من امتيازات في إيالة الجزائر، استطاعت -في إطار بعض بنود اتفاقياتها- أن تُخفِّض هذه النسبة فمثلا انجلترا أصرَّت على أن يدفع تجارها ما نسبته 5% فقط من قيمة سلعهم المستوردة إلى الجزائر وذلك بعد استرجاع الجزائر لميناء المرسى الكبير سنة 1198هـ/1792م[8]، وما نسبته 2.5% عن بضائعهم التي يُصدِّرونها إلى بلدانهم من موانئ الإيالة[9]، لكن هذه النسبة تم رفعها بداية من سنة 1232هـ/1817م إلى 10% بأمر من الداي "عمر باشا"[10]، ولعل السبب يمكن إرجاعه إلى

([1]) الراشدي، **الثغر الجماني**، مصدر سابق، ص 309.

([2]) سعيدوني، **النظام المالي**، مرجع سابق، ص 110.

([3]) فاليرين، مرجع سابق، ج1، ص 334.

([4]) Haédo, **Topographie**, Op. cit, p 240.

([5]) سبنسر، مرجع سابق، ص 148، أنظر أيضا، سعيدوني، مرجع سابق، ص 107.

([6]) Thomas Hees, **" Journal d'un voyage à Alger (1675-1676) "**, traduit par: G-H. Bousquet et G.W. Bousquet-Mirandolle, *R.A*, N° 101 ,1957, p 99.

([7]) سعيدوني، البوعبدلي، مرجع سابق، ص 78.

([8]) سعيدوني، **النظام المالي**، مرجع سابق، ص 110.

([9]) Laugier de Tassy, **Histoire**, Op.cit, p 293.

([10]) عبد الجليل التميمي، **موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر**، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق، تونس، 1983، أنظر قسم 2، دفتر رقم 13.

تراجع العائدات المالية الموجهة للخزينة من الأداءات الجمركية. وبمقابل ذلك، استفاد التجار اليهود في الجزائر من هذا التخفيض، فحددت لهم 4% فقط كرسم على سلعهم المستوردة[1].

أما البضائع القادمة من المشرق، فقد فُرِض عليها ما نسبته 5% من قيمة السلعة المستوردة، في حين تشير بعض المصادر أن قيمتها هي 1% فقط من قيمة السلعة الحقيقية[2]، إذ أن في مثل هذه الحالات كانت قيمة رسوم السلع تقدر بالميزان، وقد ورد في مخطوط " قانون أسواق مدينة الجزائر" إحدى تقييدات أمين أمناء أسواق مدينة الجزائر "عبد الله بن محمد الحاج الشويحات" لسنة 1061هـ/1651م، اختلافا واضحا في هذه الرسوم بقوله: "الحمد لله عام 1061هـ قانون ما يُأْخذ الكمرك من التجار في مدينة الإسلام أدامها الله يوفق العسكر الله ينصرهم، الدخول أما الخروج إذا ما توافقوا يأخذ ثلث الدخول والسلام عليكم. الكمرك ما يأخذ الكمرك. قماش هند أمتع اصطنبول لكل قنطار صيم[3]21، قماش مصر للقنطار صيم 15 القطن، وقماش تونس لكل قنطار صيم 8"[4]، أي أنه لكل قنطار من القماش الهندي المستورد من إستانبول رسم قيمته 21 صايمة، وكل قنطار من القماش المصري رسم بقيمة 15 صايمة في حين أن رسم قنطار القماش المستورد من تونس هو 8 صايمة، وهو ما يُفسِّر لنا تباين في قيمة رسوم السلع المستوردة من البلدان الإسلامية، وفي اعتقادي أن هذا التفاوت في هذه الرسوم راجع إلى البعد الجغرافي بين هذه البلدان وإيالة الجزائر، حيث أن نقل سلعة من إستانبول إلى مدينة الجزائر ليس كمثله بين الجزائر وتونس.

بمقابل هذه التحصيلات الجمركية بميناء مدينة الجزائر، سجَّلت الموانئ الشرقية للإيالة أداءات عن البضائع المصدرة والمستوردة، فـ"صالح باي" قسنطينة اهتم كثيرا بهذا الأمر، "فهذا الحاكم الذي تميز بعبقرية الإدارة وهي خصلة نادرة عند أتراك الجزائر، أسس في موانئ القل وسطورة وبونة والقالة، وكلاء يشرفون على جباية حقوق البايلك على البضائع المتبادلة"[5]، وهي إشارة

([1]) Venture de Paradis, **Tunis et Alger**, Op.cit, p 61.

([2]) Venture de Paradis, Op.cit, p 61.

([3]) **صيم = صايمة:** قطعة نقدية نحاسية، وزنها حوالي نصف غرام، تعرف لدى الأجانب بالآسبر (Aspre) أنظر، درياس، مرجع سابق، ص 369.

([4]) عبد الله بن محمد الحاج الشويحات، **قانون أسواق مدينة الجزائر**، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، رقم 1378، ص 7.

([5]) قشي، مرجع سابق، ص 126.

واضحة على حرص باي قسنطينة لضمان مداخيل الجباية من الرسوم الجمركية على البضائع التي تُصدر عبر موانئ بايلك الشرق، فميناء عنابة (بونة) كانت تُصدر عبره الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية مابين 300 إلى 400 قنطار من العسل والشمع سنويا، وقدرت بعض الإحصائيات قيمة الرسوم المحصل من هذا الميناء نظير الخشب المصدر من طرف التجار الإنجليز خلال القرن 12هـ/18م أكثر من 200 ألف فرنك[1].

ومن جانب آخر، كانت السلع المستوردة التي لا يتم بيعها في أسواق الإيالة، يسمح لمالكيها من التجار الأجانب بإعادتها دون دفع أي رسم جمركي بالميناء[2]. ومن خلال هذا كله، أمكننا تلخيص هذه الحقوق والرسوم الجمركية حسب الإنتماءات الجغرافية والدينية للتجار كمايلي:

جدول رقم 37:

"الحقوق والرسوم الجمركية حسب إنتماءات التجار"

البلدان المسيحية		البلدان الإسلامية	
الصادرات من موانئ الجزائر	الواردات	الواردات	الصادرات بعد 1817م
%2	%12.5	%5	%10

وقد اعتبرت هذه الرسوم والأداءات الجمركية المفروضة في موانئ الإيالة بمثابة مداخيل ثابتة للخزينة العامة، والأرقام التالية توضح لنا قيمتها مطلع القرن 12هـ/18م[3]:

جدول رقم 38:

"قيمة مداخيل خزينة الإيالة من الرسوم الجمركية مطلع القرن 12هـ/18م"

نوع الأداء الجمركي	الرسوم على الصادرات	الرسوم على الواردات	الرسوم على رسو السفن
قيمتها بالريال	30000	15000	1000

ما يلاحظ في أرقام هذا الجدول هو التباين في قيمة الرسوم الجمركية المحصلة بموانئ الإيالة مطلع القرن 12هـ/18م، حيث سُجِّل ما قيمته 30000 ريال كرسوم على الصادرات من هذه الموانئ، في حين بلغت قيمة الرسوم على الواردات نصف (2/1) قيمة رسوم الصادرات أي 15000 ريال، أما أصغر هذه الأداءات فكانت من خلال تلك المحصلة من رسو السفن والبالغة

([1]) سعيدوني، **ورقات جزائرية**، مرجع سابق، ص-ص 467-468.

([2]) قنان، **نصوص ووثائق**، مرجع سابق، ص 149.

([3]) شويتام، **المجتمع الجزائري**، مرجع سابق، ص-ص 228-229.

1000 ريال فقط، ونستنتج من ذلك أن هذه الرسوم الجمركية يمكن إدراجها ضمن المداخيل المضمونة للخزينة الجزائرية، وفي هذه الحالة يمكننا إثبات أن خزينة الدولة لا تعتمد فقط على مداخيل الغنائم البحرية في إنعاش اقتصادها ماليا.

2-د الامتيازات الجمركية في ظل المعاهدات الثنائية:

تعتبر كل من الضرائب والأداءات الجمركية موردا هاما لخزينة الجزائر خلال العهد العثماني ووسيلة من الوسائل المساهمة في حماية اقتصادها، فالرسوم الجمركية اختلفت قيمتها باختلاف جنسية التاجر وانتمائه الديني.

وفي هذا الجانب، عرفت عديد الدول الأوروبية مبادلات تجارية مع إيالة الجزائر في أزمنة السلم والحرب، والبارز في ذلك هو تباين واختلاف هذه المبادلات من حيث ضخامتها وتنوعها، الشيء الذي مكّن دولا أوروبية من الحصول على تسهيلات جمركية بموانئ الجزائر، وقصد الإلمام أكثر بهذا الجانب من الموضوع، سنقوم بتتبع كيفيات حصول بعضها-دول أوروبا- على امتيازات جمركية بموانئ الجزائر خلال القرنين 11-12هـ/17-18م، من خلال دراسات تاريخية مختلفة، ونلخصها في مايلي:

جدول رقم 39:

"عيّنات من التسهيلات الجمركية لبعض الدول الأوروبية في موانئ الجزائر خلال القرنين 11-12هـ/17-18م في ظل المعاهدات الثنائية"

الدولة	المعاهدة	الامتياز الجمركي
هولندا	أفريل 1626م	حصول التجار الهولنديون على تسهيلات في موانئ الإيالة من خلال عدم مطالبتهم بدفع رسوم كامل سلعهم التي تم تفريغها، وإنما الرسوم المفروضة هي على السلع التي تم بيعها فقط[1].
	30 أفريل1679م	ورد في أحد بنود هذه المعاهدة أن كل التجار الهولنديون يجب أن "يدفعوا عشرة في المائة (10%) رسوما على البضائع التي يبيعونها وأن لا يدفعوا شيئا عن البضائع التي يعيدونها معهم ولا عن البضائع المهربة"[2].

([1]) ب.وولف، مرجع سابق، ص 264.

([2]) تابليت، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص 253.

	8 سبتمبر 1726م	جاء في البند (02) من هذه المعاهدة: "فقد قررنا ضمن حرصنا على تشجيع السفن المذكورة، خفض رسوم الإستيراد من عشر في المائة (10%) إلى خمسة في المائة (5%)"[1].
فرنسا	9 فيفري 1661م	جاء في البند (18) من هذه المعاهدة والخاصة باستعادة نشاط الباستيون في الساحل الشرقي للإيالة، قيمة الرسوم الجمركية المفروضة في موانئ عنابة وقدرت قيمتها بـ 250 قرشا تدفع كل شهر "لزم القيط"[2]، "وفي مقابل ذلك فإن صاحب الباستيون لا يتحمل مصاريف أخرى من هذا النوع ولن يدفع أي شيء لصغير أو كبير[3].
	29 فيفري 1661م	ورد في البند (25) إلزام مسيري الباستيون الفرنسي على دفع 34000 دوبل ذهبية كل سنة وفي آجالها، وهي رسوم كراء الأراضي المقام عليها الباستيون وأيضا على التجارة الممارسة في كل من مينائي القالة وعنابة، "وإذا لم يوف بهذا فإنه سيدفع لإدارة الجمارك مبلغ ستة آلاف (6000) دوبل ذهب زيادة على مبلغ الأربعة والثلاثين ألف(34000) المنصوص عليه أعلاه"[4].
	23 أفريل 1684م	ورد في البند رقم (08) من هذه المعاهدة والموقعة بين الداي "حسين باشا ميزومورتو" وديوانه، والسيد "دونيس دوسولت" (Denis Dussault) ممثل ملك فرنسا، فرض رسم جمركي على جملة مشتريات الجلود والشموع حيث "يأخذ قايد القل في عنوان مجمل الرسوم 10% في عنوان النقود التي يرسلها السيد

(1) تابليت، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ج1، ص 257.

(2) نفسه، ص 47.

(3) نفسه، ص 47.

(4) قنان، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ص-ص 330-331.

		دوسولت إلى المكان المذكور التابع لباي قسنطينة لشراء الجلود والشموع"[1].
	14 جويلية 1714م	جاء في البند رقم (03): "يُدفع لقايد بونة 50 قرشا عن كل باخرة تشحن القمح و25 قرشا عن كل زورق"، وورد في البند (04) كذلك: "يُدفع أيضا لأتراك قصبة بونة 25 قرشا عن كل باخرة و 12 قرشا ونصف القرش عن كل زورق"[2].
	7 ديسمبر 1719م	جاء في البند رقم (01) ما نصه: "إن الفرنسيين لن يدفعوا منذ الآن فصاعدا سوى خمسة في المائة (5%) من السلع التي تدخل إلى الجزائر، واثنين ونصف في المائة (2.5%) على السلع التي تخرج منها ولن يُطلب منهم أي رسم إضافي فوق ذلك"[3]، وهو أبرز مكسب تحصل عليه التجار الفرنسيون في موانئ الإيالة مطلع القرن 12هـ/18م.
إنجلترا	23 أفريل 1662م	ورد في البند (01) أنه يتعين على السفن التجارية الإنجليزية الراسية في كل موانئ الإيالة والتي تريد تفريغ حمولاتها من البضائع، دفع 10% كرسوم جمركية[4].
	10 أفريل 1682م	حملت هذه المعاهدة تأكيدا ورد فيه أن "السلع التي لم تباع فلا يدفع عنها، كما أن للسفن حرية نقل السلع من غير أن تدفع الرسوم على نفس البضاعة، ولها حرية الإقلاع متى شاءت"[5].

([1]) تابليت، **معاهدات**، مرجع سابق، ج1، ص 56، وهذا البند يتوافق مع البند رقم (08) من معاهدة 5 ماي 1690م أنظر، نفسه، ص 68.

([2]) نفسه، ص 77.

([3]) قنان، مرجع سابق، ص 379 راجع أيضا،

- Devoulx (A), **Les Archives du Consulat général de France à Alger**, Bastide. Libraire-Editeur, Alger, 1865, p 29.

([4]) تابليت، **معاهدات**، مرجع سابق، ج1، ص 147.

([5]) نفسه، ص 151، وهذا البند يتوافق مع البند رقم (02) من معاهدة 6 أفريل 1686م أنظر، نفسه، ص 156.

	28 أكتوبر 1703م	وُقِّعت هذه المعاهدة بين "مصطفى باشا" والأميرة "آن"، وجاء في البند (02) مكسبا هاما للتجار الإنجليز، وتضمن تخفيض في قيمة الرسوم الجمركية من 10% إلى 5%، وهذا قصد إقامة تجارة رابحة للطرفين، وأن السلع المهربة لا يُدفع عنها أي رسم[1].
الدانمارك و النرويج	10 أوت 1746م	جاء في البند (02) من هذه المعاهدة تخفيض الأداءات الجمركية التي كانت مفروضة على تجار البلدين والمقدرة بـ: 10% إلى 5%، على غرار ما يدفعه تجار هولندا وفرنسا وإنجلترا، وأما البضائع المهربة مثل: الذخيرة الحربية، البارود، رصاص، حديد، كبريت، زفت، قطران وخشب بناء السفن، فلن يدفع عليها التجار أي رسوم[2].
البندقية	18 جوان 1763م	تضمنت هذه المعاهدة الموقعة بين "علي باشا" ووزير صاحب سمو جمهورية البندقية السيد "جير فازوني قيتانو"، بندا يحمل الرقم (02) وجاء فيه: "عند رسو سفن جمهورية البندقية صديقتنا كبيرة كانت أم صغيرة، أو سفن الرعايا الخاضعين لها، بموانئ الجزائر أو بأماكن أخرى تابعة لهذه الجمهورية، لن يُطْلب منها سوى 5 بالمائة (5%) على البضائع التي يتم بيعها وفقا للتقاليد القديمة دون مراعاة المكان الذي جُلِبت منه. وإذا رغب التجار في شحن السلع التي لم يتمكنوا من بيعها ونقلها إلى مكان آخر فلا يجوز لأحد فرض رسوم عليها. كما يُمنع على أي شخص إزعاج أو تأجيل رحلاتهم. أما البضائع الممنوع الإتجار فيها كمسحوق البارود والكبريت وأنواع

(1) تابليت، **معاهدات**، مرجع سابق، ج1، ص 163.

(2) نفسه، ج2، ص 43، وتم تجديد هذه الإتفاقية الجمركية في البند (02) من معاهدة 16 ماي 1772م، أنظر، نفسه، ص 71.

		الأخشاب الصالحة لصناعة السفن والأحبال...فهي معفاة من أي رسم من طرف القادة الجزائريين" [1].
إسبانيا	24 أفريل 1787م	ورد في البند السابع (07) من هذه المعاهدة (من مجموع رسائل سنة 1193هـ/1787م) بين "محمد عثمان باشا" داي الجزائر والوزير الأول الإسباني " الكوندي دي فلوريدا": "أما الفصل السابع من معاهدة الصلح لسنة 1786م الذي يخص التجارة، فقد تم الإتفاق على أن تأخذوا من تجارنا العشر فقط مثلما نفعل نحن مع تجاركم"[2]، أي أن قيمة الرسوم المفروضة على التجار الإسبان هي 10%.
	سبتمبر 1791م	تضمنت هذه المعاهدة والخاصة بالسلم والصداقة بين الجزائر وإسبانيا بندا يحمل الرقم (06) يقضي بـ" تعويض عوائد الجمارك والرسوم المستحدثة بفرض قيمة معينة على التجار الإسبان، بحيث يدفعون مبلغا معينا كل سنة للدار الكريمة يُقدر بـ: 1000 قطعة ذهب جزائري عندما يقومون بالشراء في قلعة وهران والمرسى الكبير، مع عدم إلزامهم عند المغادرة بدفع أي ضريبة أو رسم مستحدث على الأموال والأرزاق والمتاع...وأن السفن التي تأتي لنقل هذه الحمولة المشار إليها، تُعفى من دفع المبلغ المالي المتوجب على غيرها من السفن والمقدرة بخمسين ريالا صغيرا (50 ريال صغيرا) أو ما يُقدر بست (06) قطع ذهبية جزائرية وريال واحد"[3].
		ورد في البند (22) والخاص بإعفاء القنصل من الرسوم

(1) عائشة غطاس، **" المعاهدة الجزائرية-البندقية، 7 محرم 1177هـ - 18 جوان 1763م "**، *مجلة الدراسات التاريخية*، جامعة الجزائر، العدد 7، 1993، ص-ص 97-98 ، وهذا البند يتوافق مع البند (02) من المعاهدة الموقعة بين الطرفين بتاريخ 29 جوان 1768 م، أنظر ، تابليت، **معاهدات**، مرجع سابق، ص 216.

(2) بوعزيز، **المراسلات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 102، أنظر كذلك، سعيدوني، **" المعاهدة الجزائرية-الإسبانية، 1791م "**، *مجلة الدراسات التاريخية*، جامعة الجزائر، العدد 7، 1993، ص 75.

(3) تابليت، **معاهدات**، ج2، ص-ص 206-207، راجع أيضا، سعيدوني، مرجع سابق، ص-ص 91-92.

السويد	25 ماي 1792م	الجمركية مايلي: "لا يدفع القنصل السويدي أي حق أو رسم عن كل ما يقوم باستقدامه لاحتياجاته الخاصة أو عن ما يُقدم له كهدايا من ملابس وأسباب العيش وذلك الأمر بخصوص ما يشتريه لمنزله ولمقر إقامته"[1].
الولايات المتحدة الأمريكية	05 سبتمبر 1795م	ورد في المادة الثانية (02) من هذه المعاهدة "أنه عندما تصل سفن صغيرة أو كبيرة خاصة لصديقنا حاكم أمريكا، وبالمثل سفن تابعة لرعاياه، إلى ميناء الجزائر أو أي ميناء آخر تابع للجزائر، وتبيع سلعها طبقا للعرف السابق، فإنه يُؤخذ منها 5 بياستر من كل مئة بياستر...طبقا للمعاهدات المبرمة مع الإنجليز والهولنديين والسويديين، ولا يُؤخذ أكثر من ذلك. وإن أرادت أخذ بضاعتها التي لم تُبع وإعادة شحنها. ولا يُطلب منهم شيء وكذلك لا يقوم أحد في الموانئ المذكورة بإيذائهم أو يُلقي القبض عليهم"[2].

من خلال هذا كله، نستطيع القول أن أغلب الدول التي كانت لها علاقات مع إيالة الجزائر خلال القرنين 11-12هـ/17-18م، حصلت على تسهيلات جمركية لتصريف منتوجاتها وبضائعها في أسواق الجزائر في أزمنة السلم والحرب، كما استفادت خزينة الإيالة من جملة هذه الرسوم في إنعاش خزينتها العامة، وقد صُنِّفت هذا الأداءات ضمن المداخيل الثابتة للدولة، ففرْضُها في أغلب الموانئ الجزائرية في شكل ضرائب دورية، حقق للخزينة موردا ماليا إضافيا خارج قطاعيْ الأسرى والغنائم البحرية، لكن السؤال الذي يطرح في هذا السياق: هل كان يتم تحصيل كل الرسوم الجمركية في موانئ الإيالة؟ وهل حافظت الدولة الجزائرية على أنماطها وسياساتها في هذا الإطار؟.

([1]) تابليت، **معاهدات**، مرجع سابق، ج1، ص 10.

([2]) نفسه، ص 134.

3- عوائق التحصيل الجمركي:

شكَّلت الضريبة الجمركية في العالم المتوسطي خلال العهد العثماني، مظهرا من مظاهر التواصل التجاري الاقتصادي خاصة بين بلاد المغارب ودول جنوب أوروبا، فهي تمثل أداءا ماليا على تصريف سلعة أو بضاعة عبر موانئ الدولة.

ولهذا فإن السياسة الجمركية كانت تعكس السياسة التجارية للدولة إلى حد ما، فوضعها من طرف أي كيان سياسي هدفه تأمين جباية الرسوم على كل البضائع المستوردة والمصدرة، وكانت أيضا قاعدة عامة لمحاربة عديد المظاهر السلبية التي أثّرت في اقتصاديات هذه الدول[1].

فالجزائر وكغيرها من عديد الدول المتوسطية، سنَّت نظاما جمركيا لتحصيل جبايتها من السلع والمنتوجات الداخلة إلى أسواقها والخارجة منها عبر موانئها المختلفة، لكنها عانت من عوائق كثيرة أدت إلى تراجع مداخيلها من هذا النظام.

3-أ البقشيش التجاري[2]:

اعتبر نظام الجمركة بالموانئ الجزائرية أحد الأُطُر الاقتصادية المساهمة في تطوير المبادلات التجارية البحرية للدولة، فشكَّل التهرب من دفع الرسوم الجمركية أهم التحديات التي واجهتها إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، وقد أدى ذلك إلى إلحاق أضرار وخسائر مالية كبيرة للخزينة العامة، أضِفْ إلى ذلك، قيمة الرسوم الضئيلة والتي لا تتجاوز 20 قرشا للسفن المحلية والقادمة من البلاد الإسلامية و40 قرشا لسفن الدول المسيحية الصديقة و80 قرشا لسفن الدول المعادية، فهي مستحقات ورسوم ضئيلة مقارنة بنوعية وحجم السفينة التي تُشحن وتُصدّر السلع والبضائع[3].

وعرفت أغلب موانئ الإيالة هذه الظاهرة السلبية-التهرب الجمركي-، فأدت إلى انتشار مظاهر أخرى مثل "البقشيش"، والذي اعتبر من أهم الحواجز التي تقف أمام تطوير الحركية التجارية بالميناء، فهو "أحقر الاختلاسات، وأخبث الرشوات، وكان التاجر المحلي أو الأجنبي يلاقي صعوبات جمة في التصدير والاستيراد ولا يستطيع تجاوزها إلا بعد دفع رشوة في شكل نقود أو

([1]) إينالجيك، مرجع سابق، مج1، ص 301، 304.

([2]) **البقشيش التجاري**: نعني به الرشوة المالية لتمرير السلع والبضائع في الموانئ.

([3]) سعيدوني، البوعبدلي، مرجع سابق، ص 78.

سلع للمشرفين على التجارة وللموظفين في الحكومة، ابتداءا من الحمَّال البسيط إلى الموظف الكبير، ومن وكيل الحرج إلى الداي في بعض الأحيان"[1].

كما عرفت موانئ الإيالة أساليب أخرى للرشوة التجارية، منها تلقي بعض العاملين بالميناء "عمولة يُؤديها التاجر الأوروبي إلى السمسار أو العميل عند استقباله البضائع بموانئ الإرساء أو شحنها أو متابعتها لترويجها، وهذه العمولة غالبا ما تُخْصم من الفوائد التي تُنتجها البضائع بعد تصريفها، إضافة إلى أن هذا النشاط كثيرا ما كان يُتيح الفرصة أمام الوسطاء لعقد صفقات تجارية بتمويل ذاتي"[2]، وفي هذا الصدد خسرت خزينة الدولة الآلاف من الريالات جراء هذه السمسرة الممارسة في الموانئ، وهو ما ساهم في إدخال عديد السلع دون رقابة جمركية، فقد تكون هذه البضائع محرمة كالخمور.

وتكاد تتفق أغلب الدراسات التاريخية على أن تلقي الرشوة بالموانئ من طرف العاملين والموظفين في شكل عمولة مالية أو هدايا خاصة، من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع قيم التحصيلات الجمركية وبالتالي التأثير سلبيا في مداخيل بيت المال، فلو كانت الصرامة والرقابة في هذه الموانئ، لارتفعت العائدات المالية من هذه الرسوم إلى 300 ألف أو400 ألف قرش سنويا[3]، وشكلت فئة يهود الجزائر أكثر هذه الفئات التي مارست هذه الظاهرة في موانئ الإيالة، فإن دفعوا قرشا واحدا كرشوة فإنه سيتم استرجاعه من جهة ثانية وبطريقة أخرى بالميناء[4]، حيث أن هذه الفئة حُددت لها نسبة 12% يجب تأديتها في مبادلاتهم التجارية عبر الموانئ الجزائرية، لكنهم كانوا يدفعون ما نسبته 4% فقط، وهو ما أُطلق عليه تسمية "نظام الإلتزام" أو تفويت الجباية لبعض الخواص، وهم في الغالب من اليهود والمسيحيين [5]. هذه الظاهرة أدت في بعض الأحيان إلى نفور تجار من البلدان الإسلامية والأوروبية بسلعهم من أسواق الإيالة، وهو ما شكّل بعض الاضطرابات الاقتصادية في الإيالة وأدت إلى نقص حاد في عديد البضائع المستوردة.

ففي مراسلة إلى ملك فرنسا "لويس الرابع عشر" بتاريخ في 23 جوان 1695م، استاء "حاجي شعبان" داي الجزائر من النقص الحاد في بعض المنتوجات المستوردة كالنسيج والقماش وسلع

([1]) حليمي، **دراسة في جغرافية**، مرجع سابق، ص-ص 303-304.

([2]) بن رجب، **يهود البلاط**، مرجع سابق، ص 460.

([3]) أمين. م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص 59.

([4]) حليمي، مرجع سابق، ص 304.

([5]) Venture de Paradis, **Tunis et Alger**, Op.cit, p 138 .

أخرى ضرورية بالأسواق الجزائرية، وأشار في مراسلته كذلك إلى تراجع العائدات المالية من الرسوم الجمركية، وطالب الداي من ملك فرنسا تشجيع التجار الفرنسيين لتوسيع صادراتهم من هذه المنتوجات إلى الإيالة، لكن الملك الفرنسي بيَّن في رده أن من أسباب هذا الاضطراب التجاري هو ظاهرة "الرشوة بالموانئ" الجزائرية (البقشيش التجاري)، ومن خلال ذلك طالب داي الجزائر من فئة التجار اليهود توضيحات حول هذه الظاهرة[1].

فهذه الظاهرة السلبية لم تكن في الموانئ الجزائرية فقط خلال العهد العثماني، بل كانت منتشرة أيضا في بعض موانئ بلاد المغارب، وقد أشار إليها "ابن حمادوش" في رحلته إلى المغرب بقوله: "عادة قبيحة، ويأخذون كلما معك ويحملونه إلى دار العسكر (الجمارك أو الديوانة)، ثم بعدها تنقضي أشغالهم من البحر تأتي العدول (مفتشي البضائع في الجمارك) التي كتبت في البحر فتقابل كُتّابها من العدول الذي بدار العشر، ثم يدفعون ما لا منفعة لهم فيه، ثم يتخلصون إلى أكل أموال الناس بالباطل"[2]، ومن هنا يمكننا تصور آثار هذه الممارسات السلبية في تحصيل الرسوم الجمركية بالموانئ، ومدى الأضرار المالية التي تلحقها باقتصاد الدولة.

3-ب التهرب من دفع الرسوم الجمركية:

كانت أشكال التهرب الشائعة في مختلف الموانئ تتضمن نقل البضائع والسلع عبر طرق غير تلك المحددة من طرف الجمارك، مستخدمين مداخل أخرى للمدينة أو نقاطا غير مراقبة لنقل البضائع أو تفريغها بالرسو على الشاطئ البحري خارج الموانئ[3].

وفي إقرار واضح من "ابن حمادوش" حول التهرب من دفع الرسوم الجمركية، وذلك بعد عودته إلى الجزائر عبر ميناء المدينة، فيقول: "إلى يوم الاثنين، فتحت دكاني وكنسته وجلست فيه بعد صلاة ظهر الجامع الكبير. وكان لي تلميذ، ابن عمتي، يصطحب مع خوجة الملح. وكان اذاك علج الباشا ابراهيم، فطلبت منه أن يطلب من صاحبه إجازة سلعتي، فنزل إليه وجلس عنده حتى وجهتها له هنا. فأدخلها مخزنه وبعثها مع أحد خُدّامه. فلم يَمْسِكْه صاحب الباب. فسَلِمْتُ من المكس. ودفعت كراء المراكب ثلاث سلطانية ذهبا"[4]، وهي صراحة واضحة من صاحب الرحلة

([1]) بلانتيت، مصدر سابق، ج3، ص-ص 137-138.

([2]) عبد الرزاق ابن حمادوش، **لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، " رحلة ابن حمادوش الجزائري"**، تقديم وتحقيق: أبو القاسم سعد الله، م.و.ك (طبعة خاصة بالجزائر عاصمة الثقافة العربية)، 2007، ص-ص 31-32.

([3]) إينالجيك، مرجع سابق، مج1، ص 305.

([4]) ابن حمادوش، مصدر سابق، ص 114.

ودليل آخر على الفساد الشائع في ميناء المدينة، فابن حمادوش استعان بأحد أقاربه لتمرير سلعته دون دفع الرسوم الجمركية.

وقد كان التجار اليهود بمدينة الجزائر أكثر الفئات استفادة من هذا العائق التجاري، فما زاد من هذا الأمر تطورا هو استعمالهم لحيل كثيرة للتهرب من دفع ما عليهم من رسوم كاملة، " فيهود البلد الذين كانوا ملزمين بدفع 11% عن بضائعهم المستوردة، كانوا يقومون بعملية الإستيراد باستعمال أسماء التجار الأوروبيين الذين لم يكونوا يدفعون سوى 5% (بعدما كانت 11% سابقا)، كما كانوا يستقبلون حمولات مقابل ثمن زهيد يقدر بـ 3% فقط يدخل خزينة الجمارك"[1].

ومن الموانئ أيضا التي عُرفت بتهرب التجار فيها من دفع الرسوم الجمركية هو ميناء عنابة، فرغم صدور القرارات الصارمة من بايات قسنطينة لمحاربة هذه الظاهرة، ومعاقبة كل تاجر مُضارب ومتهرب من دفعها، إلا أن ثلثي كميات الشمع والعسل والمقدرة بـ 300 قنطار سنويا، كانت تُصدر بطرق غير شرعية[2].

ثانيا: ثروات الصيد البحري مورد اقتصادي للدولة:

1- الأسماك والمرجان في سواحل إيالة الجزائر:

قال الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿96﴾[3]، ويقول في آية أخرى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ، وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴿12﴾ [4]، ويقول أيضا: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾[5]، فيُبين الله سبحانه وتعالى في هذه الآيات الكريمة أن المسطحات المائية في كامل الأرض من بحار ومحيطات وغيرها، تتوفر على ثروات بحرية (الأسماك) أُحِلت أغلبها للإنسان في صيدها وأكلها، كما ذكر بأنه توجد ثروة بحرية أخرى تستخرج منها وتُحوَّل إلى حِلْية يلبسها الإنسان، ألا وهي المرجان.

([1]) الشويهد، مصدر سابق، ص 170، راجع أيضا، بيلامي، مرجع سابق، ص-ص 70-71.

([2]) سعيدوني، **ورقات**، مرجع سابق، ص 472.

([3]) **الآية 96، سورة الأنفال.**

([4]) **الآية 12، سورة فاطر.**

([5]) **الآية 22، سورة الرحمن.**

ومع تعدد البحار والمحيطات، وعلى الرغم من التغني بالصيد البحري وبأسماك المتوسط وأصدافه، فإن مياهه ليست أكثر غنى من أرضه، فالبحر المتوسطي يعتبر من البحار القديمة، كما أنه يمتاز بفقره البيولوجي "ومن عدم تجدد مياهه بسبب ضيق مجال اتصاله بالمحيط الأطلسي الذي يتفوق عليه في وفرة الصيد والبحَّارة"[1]، فكان لسكان بلاد المغارب حصة هامة مما يُدرُّه البحر المتوسط من ثروات بحرية مختلفة[2].

وقد مارس سكان السواحل ببلاد المغارب عمليات الصيد البحري وخاصة صيد الأسماك الذي كان يشكل مصدرا اقتصاديا ومعيشيا لسكان هذه المناطق[3]، ومثَّلت ثرواته المختلفة مورد رزق مهم بالنسبة للعديد منهم منذ القِدم، لتستمر هذه الأهمية خلال الفترات التاريخية المتعاقبة، ويعود ذلك لغنى المياه البحرية بأنواع مختلفة من الثروات البحرية[4] وأهمها "الأسماك والمرجان".

وقد تمتعت سواحل إيالة الجزائر بامتداد طبيعي تاريخي مميز على البحر الأبيض المتوسط، فكثرة الرؤوس والخلجان الطبيعية أهّلَته بأن يمتلك عديد الموانئ والمراسي الخاصة بالصيد البحري.

وقد حملت عديد المصنفات التاريخية الجغرافية، إشارات إلى وفرة الأسماك والمرجان بالسواحل الجزائرية، فـ"ابن حوقل" يخبرنا بأن مرسى الخرز "بها من الصيادين ما لم يوجد في بلد غيره سواء لصيد السمك أو استخراج المرجان"[5]، ويضيف صاحب الاستبصار في وصفه لثروة المرجان بمرسى الخرز بالقالة فيقول: "وفيها يخرج المرجان، ومنها يُحمّل إلى بلاد الدنيا. وهناك قوم لهم مراكب وزوارق ليس لهم حرفة إلا إخراج المرجان من قعر البحر...ويخرج منه في ذلك البحر كل سنة من القناطير، وهو أنفس مرجان الدنيا"[6]، كما كشف لنا أيضا "الحميري" عن تواجد الأسماك بسواحل جيجل بقوله: "وبجيجل الألبان والسمن والعسل والزروع الكثيرة والحوت

([1]) بروديل، **البحر المتوسط**، مرجع سابق، ص 43.

([2]) عشي، مرجع سابق، ص 280.

([3]) نوال بلمداني ،**" الثروات البحرية وطرق صيدها بالغرب الإسلامي من خلال الكتابات الوسيطية"**، *مجلة عصور الجديدة*، جامعة وهران، العددين 19-20، أكتوبر 2015، ص 88.

([4]) بلمداني،**" الثروة السمكية بالغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط "**، *مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ*، جامعة معسكر، العدد 10، ديسمبر 2015، ص 179.

([5]) أبو القاسم محمد بن علي "ابن حوقل"، **صورة الأرض**، دار مكتبة الحياة، لبنان، 1992، ص 79.

([6]) مجهول، **الإستبصار**، مصدر سابق، ص 126.

المتناهي طيبا"[1]، ويضيف أيضا عن وفرته بساحل عنابة فيقول: "هي من أنزه البلاد وأكثرها لبنا ولحما وعسلا وحوتا"[2]، كما يقدم لنا صاحب "عنوان الدراية" دليلا آخر عن تواجد السمك وكثرته بسواحل بجاية فيقول: "إذا اشتهى (يقصد الفقيه أبي زكريا يحي الزواوي) اللحم ينزل إلى البحر فيصيد الأسماك على الأحجار وهي لحمه"[3].

أما عن الرحالة الجغرافيين في مطلع العصر الحديث، فقد كشف لنا بعضهم عن وفرة السواحل الجزائرية بالأسماك والمرجان، من ذلك أن "الوزان" في وصفه لدلس وممارسة سكانها لصيد الأسماك بالشباك، "وقد تعودوا جميعا اصطياد السمك بالشباك، فيحصلون على كمية وافرة منه لا تباع ولا تشترى، وإنما يهدونه لمن يرغب فيه"[4]، أما عن ثروة المرجان في ساحل القالة فهو "يكثر فيه المرجان، إلا أنه ليس لأحد الحق في صيده من البحر أو التقاطه من الشاطئ، لأن الملك أكرى هذا الشاطئ للجنويين الذين استأذنوه في بناء قلعة هناك بعد أن أقلقهم القراصنة"[5]. كما "يوجد شرقي المدينة (أي عنابة) شاطئ منعرج يصطاد به المرجان، وكان من عادة أمراء تونس إكراء ذلك الصيد للجنويين"[6]، وهي إشارة أخرى عن وفرة الساحل الشرقي للجزائر بثروة المرجان.

فكان سكان المناطق الساحلية الشرقية يعملون "على صيد المرجان لكثرته بها، وهو أجمل من جميع المرجان بسائر الأقطار من صقلية وسبتة وغيرهما، ويقصد التجار من سائر الأقطار إلى هذه المدينة فيخرجون منه الكثير إلى جميع الجهات، ومعدن المرجان بهذه المدينة مخدوم في كل سنة"[7].

ومن هذا كله نستخلص عديد الدلالات والإشارات الواضحة عن وفرة الأسماك بسواحل إيالة الجزائر، وضخامة ثروة المرجان في شرقها، ولهذا السبب عملت الشركات الجنوية في القرن 07هـ/13م والفرنسية منذ القرن 10هـ/16م، المستحيل لاستغلال مرجان هذه المنطقة ووســـــعت

([1]) الحميري، مصدر سابق، ص 184.

([2]) نفسه، ص 115.

([3]) الغبريني، مصدر سابق، ص 136.

([4]) الوزان، مصدر سابق، ج2، ص 42.

([5]) نفسه، ص 62.

([6]) كربخال، مصدر سابق، ج3، ص 8.

([7]) مقديش، مصدر سابق، ص-ص 123-124.

ذلك إلى إنشاء مراكز تجارية متخصصة في استخراجه وتصديره[1] إلى أوروبا وآسيا[2].

ومن جانب آخر، لم يلق موضوع الصيد البحري ببلاد المغارب عموما والجزائر خصوصا الاهتمام الواسع من قبل الباحثين في الفترة العثمانية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى قلة المصادر والدراسات التاريخية، ويرى "فوندارهايدان" (Vonderheyden) أن "محاولة كتابة مقال حول الصيد البحري ببلاد المغرب تعتبر مجازفة، لأن الكتّاب العرب القدماء لم يُزودونا سوى بمعلومات شحيحة عن الموضوع، ولأنه يحتمل ألّا يكون في الواقع كلام كثير يمكن أن يُقال فيه، لاعتقاده أن الصيد البحري والصناعات البحرية لم تكن مزدهرة سوى في أماكن محدودة"[3]، ويضيف مستشهدا بما قاله "ستيفان كزال" (Stephane Gsel)" في كتابه "تاريخ إفريقيا الشمالية القديم"، "من أن الأهالي لم يتعاطوا الصيد البحري بكثرة"[4]، وينسب (Vonderheyden) كل هذا إلى "ذهنية النفور من البحر إلى الجزائريين بصفة خاصة "[5]، ويؤكد لنا "Alain Huetz de Lemps"، "أن عدد الصيادين الجزائريين ليس بكثير، فهو لم يتعدى 5000 صياد في ساحل طوله أكثر من 1100 كلم"[6]، في حين يُفنِّد أحد الباحثين ما قاله (Vonderheyden) و (Alain Huetz de Lemps) بقوله أن صيد الأسماك ببلاد المغرب عموما كان ممارسا وفي أماكن كثيرة مما ساعد على تصدير عدة أنواع من الأسماك إلى المناطق الداخلية وحتى خارج حدودها، وبالأخص المرجان، بعد تصنيعه[7].

([1]) Alain Huetz de Lemps, **" Pécheurs Algériens "**, *Cahiers d'outre-mer*, N° 30, Avril-juin 1955, p 167.

([2]) اعتبر صيد المرجان وتجارته بالنسبة لفرنسا واقتصادها بمثابة "روح التجارة الفرنسية في الهند والصين"، وأوضح عديد وكلاء شركاتها في شرق الجزائر أن "الأرباح التي يُدرّها المرجان بهذه الطريقة تغطي جميع المصاريف التي تقوم بها الشركة وتزيد"، الزبيري، **التجارة**، مرجع سابق، ص 195، 201.

([3]) Laurent Vonderhayden, **" La péche sur les côtes Barbaresque au M.age "**, *Bulltin de la station de Castiglione*, N° 2, 1928, p 3.

([4]) Ibid.

([5]) Ibid, p 17.

([6]) Huetz de Lemps, Op.cit, p 161.

([7]) محمد بن عميرة، **" الصيد البحري بالسواحل المغربية في العصر الوسيط"**، ضمن أعمال الملتقى الدولي : **الموانئ الجزائرية**، مرجع سابق، ص 397.

تلك هي وضعية الصيد البحري في ساحل الجزائر، ولا يمكن القيام بدراسة هذا الموضوع خلال العهد العثماني، دون الرجوع إلى ما جاءت به مصادر الجغرافيا الوسيطية، ففهم هذا العنصر ينسجم تماما مع رأي (Doumenge M.F) بأن "فهم حياة الصيادين في حوض البحر الأبيض المتوسط يحتاج إلى تصور مشاكل الحوض بكامله، على مستوى الموارد التي توفرها المياه، وفي نفس الوقت على مستوى التقنيات التي تمكن الإنسان من تنظيمها للإستغلال الأمثل"[1].

صورة لسفن مستخدمة في الصيد البحري (الأسماك والمرجان)

المصدر: -Vonderhayden, Op.cit, p 16.

2- المرجان:

عُرف المرجان كثروة بحرية تجارية منذ القِدم، وقد عُرِّف تعاريف متباينة حسب عديد الأزمنة، فكان يُنظر إليه أنه "شجرة ذات عروق وأغصان ولكن لها أوراق، وقالوا في العصور الوسطى أنه نبات يشبه الأشجار، ولكن التعريف الحديث يعتبر الغصن الحي من المرجان كتجمع لحيوانات متجددة فيما بينها وملتحمة"[2]، وقد صُنِّف إلى عدة أنواع أبرزها:

أ- المرجان المختار: وهو نوع يتميز بالإعوجاج القليل، وبلغ سعر الكيلوغرام الواحد منه ما بين 400-500 فرنك.

([1]) Doumenge M.F,**" Problémes de la péche en Méditerranée Occidentale "**, *Bulltin de l'Association de Géographes,* N°276-277, juin-juillet 1958, p 8.

([2]) الزبيري، **التجارة**، مرجع سابق، ص-ص 86-87.

ب- مرجان الصناديق: وهو نوع يتكون من أغصان مختلفة الأحجام، وبلغ سعره ما بين 45-70 فرنك للكيلوغرام.

ج- المرجان الأسود: يعتبر من أجود أنواع المرجان، والذي يدخل في صناعة العديد من الحلي، لكن رغم ذلك كان سعره لا يتعدى 15 فرنكا.

د- المرجان الميت أو المتعفن: هذه النوع يُصطاد في شكل غصون ملتصقة بالصخور، وكان سعره يبلغ ما بين 20-45 فرنك للكيلوغرام[1].

وتوجد هذه الثروة البحرية على أعماق متفاوتة مابين 25 إلى 200 متر، ومن مميزاته أنه سريع النمو وقد يبلغ ارتفاعه أحيانا 50 سنتيمترا[2].

صورة توضيحية لنوع من المرجان وسبحة مصنوعة منه

أما طريقة صيده فهي متعددة، لكن الشائعة هي تلك التي يُستخدم فيها "صليب خشبي مغطى بالحبالة، يُشدُّ إلى وسطه حجر يتراوح وزنه ما بين خمسين وستين رطلا، يُساعد على إنزال الآلة إلى الأعماق، وفي كل جهة من جهات الصليب تُثبت شبكة متينة لحمل المرجان"[3]، فتَعْلق بها "جذور وأغصان شجر المرجان وغيرها من التكوينات البحرية في حالة جيدة أو مهمشة"[4].

وعن توزعه الجغرافي في سواحل إيالة الجزائر، فقد أشارت عديد المصادر التاريخية وخاصة كتب البلدانيين والجغرافيين والرحالة إلى أنه يتمركز في الساحل الشرقي الممتد من مرسى الخرز

([1]) الزبيري، **التجارة**، مرجع سابق، ص 87، وعن أنواعه حسب اللون فهو يوجد بـ: الأحمر، الأبيض، الوردي والأسود، أنظر، دونان، مصدر سابق، ص 71.

([2]) الزبيري، مرجع سابق، ص-ص 86-87.

([3]) نفسه، أنظر أيضا، نبراس فوزي جاسم، **النشاط الاقتصادي في الأندلس في كتب البلدانيين**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف صباح إبراهيم الشيخلي، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008، ص-ص 220-221.

([4]) هابنسترايت، مصدر سابق، ص 98.

بالقالة شرقا إلى مراسي بجاية غربا[1]، ونستدل في ذلك إلى إحدى الفقرات الواردة في معاهدة 11 مارس 1679م والمتعلقة بإعادة استغلال الباستيون الفرنسي بشرق الجزائر، حيث طالب فيه السيد " دونيس ديسو" من داي الجزائر"الحاج باشا"، توسيع نشاط الشركة المتخصصة في صيد المرجان إلى: القالة، الرأس الأحمر، بونة، شتورة، القل، جيجل، بجاية والأماكن الملحقة بها[2]، وهي دلالة واضحة على أن المرجان لم يكن يتمركز فقط في ساحل مرسى الخرز وبونة كما أشارت إليه عديد المصادر التاريخية.

كما كانت طبرقة التونسية أيضا من أهم المناطق المغاربية في وفرة وجودة المرجان[3]، وكثيرا ما كانت نقاط التماس الحدودية البحرية بين إيالتي الجزائر وتونس، مناطق نزاع حول صيد المرجان[4]، ولهذا دخل التجار الجنويون منذ القرن 07هـ/13م والفرنسيون مطلع القرن 10هـ/16م في منافسة تجارية حادة للسيطرة على تجارته في كل من طبرقة التونسية[5] ومرسى الخرز بالقالة.

2-أ تجارة المرجان:

يعود الاهتمام البالغ بصيد المرجان والمتاجرة فيه إلى عوامل مختلفة منها طموح التجار في كسب أكبر قدر من الفائدة[6]، كما أنهم رَأَوْ فيه مصدر ثراء وغنى سريع قد لا يعثرون عليه باهتمامهم بتجارة أخرى مثل الحبوب[7] والجلود والشمع وزيت الزيتون، خاصة وأنه "كان يُباع بوزنه ذهبا" [8]، وتجدر الإشارة إلى أن ممارسة صيد المرجان وتجارته لا تتواصل على مدار السنة، بل يقتصر ذلك لمدة 6 أشهر فقط في الفترة الممتدة بين شهري مارس وسبتمبر[9]، ولهذا

([1]) تم استخلاص ذلك من عنصر: "الأسماك والمرجان في سواحل إيالة الجزائر".

([2]) قنان، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ص 338.

([3]) قاسم، مرجع سابق، ص 301.

([4]) هابنسترايت، مصدر سابق، ص 97.

([5]) Boubaker, **La Régence**, Op.cit, p 176.

([6]) غطاس، **العلاقات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 105.

([7]) Jaques Savary, **Le Parfait négociant ou instructions générales pour ce qui regarde le commerce des marchandises de France et des Pays étrangers…ect**, 7éme édition, T2, augmentée par: Savary des Brulons, Paris, 1712, pp 747-748.

([8]) قاسم، مرجع سابق، ص 301.

([9]) Guillaume-Thomas Raynal, **Histoire Philosophique et Politique des établissements et du commerce Européens dans l'Afrique Septentrionale**, T1, Amable Costes, Libraire-Editeur, Paris, 1826, p 191.

لعبت هذه الثروة البحرية دورا كبيرا في استقطاب عديد التجار، ودليل ذلك تواجد الشركات الفرنسية[1] المتخصصة في تجارته بالشرق الجزائري طيلة العهد العثماني تقريبا.

وقد استطاعت فرنسا أن تحصل على امتيازات اقتصادية في الأراضي العثمانية، بموجبها ضغطت على الباب العالي لتُعمِّمها على باقي أقاليمها في بلاد المغارب، وبالفعل أصدر السلطان العثماني "مراد الثالث" بتاريخ 3 جمادى الثاني 986هـ الموافق لـ 7 أوت 1578م فرمانا يقضي بمنح الفرنسيين ترخيصا لصيد المرجان بالساحل الشرقي للجزائر بساحل القالة وهذا نصه: "هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة الجزائر: لقد قام الفرنسيون بطلب رخصة صيد المرجان واستغلاله بمنطقة مارقاريز[2]، الواقعة بين الجزائر وتونس، والذي سبق وأن طلب الجنويون الإيطاليون رخصة وإجازة من الباب العالي لصيد المرجان فيه، وعليه فالمطلوب عدم السماح للجنويين ببناء قلعة بها أو الصيد فيها، بل العمل على السماح للفرنسيين فقط بصيد المرجان وبناء القلعة بهذا الموقع"[3]، ومن خلال هذا الفرمان استطاعت فرنسا أن تتغلغل تجاريا في الساحل الشرقي للجزائر.

([1]) تناولت عديد الدراسات التاريخية موضوع الشركات التجارية الفرنسية بالشرق الجزائري خاصة شركات صيد المرجان نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

-Paul Masson, **Les Compagnies du Corail. Etude historique sur le commerce de Marseille au XVI^e^ et les origines de la colonisation Française en Algérie-Tunisie**, Fontemoing-Editeur, Paris, Imprimerie Bartalier, Marseille, 1908.

- سهيلة علوش، **حصن الباستيون الفرنسي والسلطات المحلية في الجزائر العثمانية**، رسالة ماجيستر، إشراف فاطمة الزهراء قشي، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2008، وأيضا دراسات كل من: أمين. م، **الإختراق التجاري**، مرجع سابق، ص 226، 260. نفسه، **دراسات**، مرجع سابق، ص 21، وأيضا، الزبيري، **التجارة**، مرجع سابق، ص 195، 212، وكذلك، قاسم، **إيالة تونس**، مرجع سابق، ص 302، وأيضا، تابليت، **معاهدات**، مرجع سابق، ج1، ص 43، 67، وأيضا، بن رجب، مرجع سابق، ص 328، وأيضا، سعيدوني، البوعبدلي، مرجع سابق، ص 75 ، وغيرها من الدراسات.

([2]) **مارقاريز=Massacares dit la Calle**: وهي منطقة القالة أنظر، تابليت، **معاهدات**، ج1، مرجع سابق، ص 43، 46 .

([3]) الأرشيف الوطني التونسي، دفتر مهمة رقم 35، ص 122.

وهذه الشركات لم تكن تصطاد المرجان من السواحل بنفسها، بل تُكلِّف صيادين جزائريين بذلك، وتُخصص لهم رواتب[1] وتجهيزات ضرورية لاستخراجه، وحرصا منها على عدم بيعه لتجار آخرين منافسين، كانت تدفع تسبيقات مالية لقائد السفينة تصل إلى 200 بياستر[2]، وبالمقابل لم يكن لأغلب موانئ صيد المرجان مساحات واسعة لاستقبال عدد كبير من سفن الصيادين، فمثلا ميناء القالة لم يكن يتسع سوى لـ 40 سفينة[3].

وقد كانت الكميات المصطادة من المرجان تتراوح بين 20 إلى 25 قنطار سنويا لكل سفينة[4]، وإذا ما اعتمدنا على ميناء القالة مثلا، وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نستخلص الكميات الإجمالية للمرجان المستخرج منه كمايلي: 40 سفينة × 25 قنطار لكل سفينة = 1000 قنطار سنويا.

ومن جانب آخر، يشير "سافاري" (Savary) إلى أنه بعد الانتهاء من صيد المرجان من طرف الصيادين الجزائريين، تتكفل الشركات الفرنسية بشراءه منهم بسعر يصل إلى 58 قرشا للرطل الواحد (أي 104 قرش للكيلوغرام الواحد)، وتتكلف الشركة بعدئذ بتصديره إلى مرسيليا في صناديق يزن الواحد منها 130 رطلا، ليتم بيعه بسعر 300 بياستر للصندوق الواحد[5]، كما أن كميات كبيرة منه كان يُصدر للمشرق، وتذكر بعض الدراسات التاريخية أن هذه الكميات أكبر من تلك المصدرة إلى فرنسا[6].

وقد قدمت لنا الباحثة "عائشة غطاس" عيِّنات لكميات المرجان المصدر من موانئ إيالة الجزائر إلى فرنسا خلال القرن 12هـ/18م[7]:

([1]) خصصت شركات صيد المرجان بالساحل الشرقي للإيالة مرتبات للصيادين أطلق عليها تسمية **"الجيورناطة"**: "وهي في الأصل لفظ إيطالي معناه عامل بأجر يومي كامل"، وفي اللغة العربية نجده يقابل كلمة "اليومية"، للمزيد أنظر، بن رجب، **يهود البلاط**، مرجع سابق، ص-ص 199-200 و ص 209.

([2]) Savary, **Le Parfait,** Op.cit, pp 747-748.

([3]) غطاس، **العلاقات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 106 ، راجع أيضا، الزبيري، **التجارة**، مرجع سابق، ص-ص 86-87.

([4]) غطاس، مرجع سابق، ص 107.

([5]) Savary, Op.cit, pp 747-748.

([6]) Masson, **Les Compagnies**, Op.cit, p 121.

([7]) غطاس، مرجع سابق، ص 109.

جدول رقم 40:

"كميات المرجان المصدر من الجزائر إلى فرنسا خلال القرن 12هـ/18م"

السنوات	1707	1718	1726	1785	1789	1790	1791
الكمية (رطل)	24000	15600	15000	8970	8190	2080	6370

وعن أسعاره بأسواق فرنسا، فهو مرتفع مقارنة بسعر شراءه، والأرقام التالية توضح لنا عينات من أسعاره في أسواق مرسيليا بين سنتي "1086-1112هـ/1680-1706م"[1]:

جدول رقم 41:

"أسعار المرجان بأسواق مرسيليا بين سنتي 1086-1112هـ/1680-1706م"[2]

السنوات	1680	1681	1684	1685	1688	1693	1697	1698	1703	1706
السعر (ريال)	600	600	600	1000	1000	1000	1000	1500	1500	1300

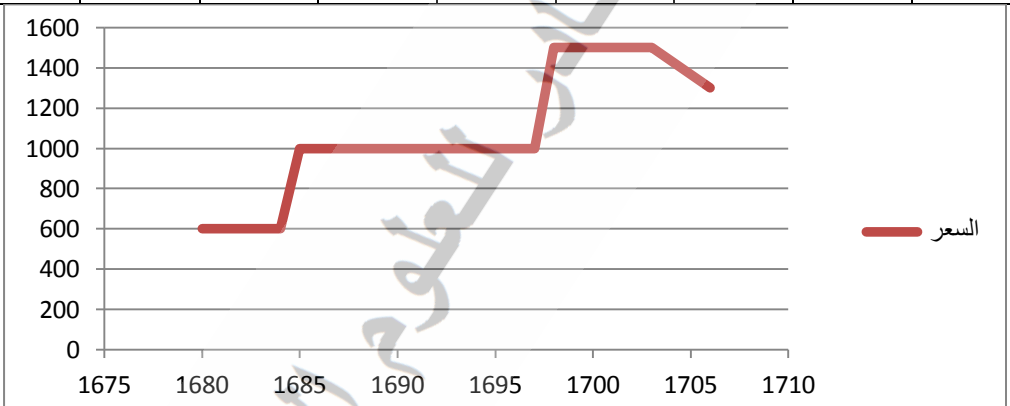

منحنى بياني يوضح تطور سعر الصندوق الواحد من المرجان في أسواق مرسيليا بين سنتي "1086-1112هـ/1680-1706م"

نلاحظ من خلال معطيات الجدول والمنحنى البياني، تطور سعر الصندوق الواحد من المرجان في أسواق مرسيليا، ففي سنوات 1680م، 1681م و1684م سجلنا سعر 600 ريال للصندوق الواحد، بينما سنوات 1685م، 1688م، 1693م و1697م ارتفع سعره إلى 1000 ريال، وأعلى سعر سجلناه في سنتي 1698م و1703م حيث وصل إلى 1500 ريال، وفي سنة 1706م

(1) Boubaker, Op.cit, p 239.

(2) السعر يخص صندوق واحد من المرجان والذي يزن 130 رطل.

تم تسجيل 1300 ريال للصندوق الواحد، ومهما يكن التباين في سعر الصندوق الواحد من المرجان، فإن الأرباح من هذه التجارة ضخمة، حيث أن شراء صندوق واحد من المرجان يقدر بـ 58 قرش فقط من الصيادين الجزائريين، ليتم تصديره إلى أسواق خارجية بأسعار وبيعه بأسعار مضاعفة.

وقدم لنا "بول ماصون" (Paul Masson) إحصائيات هامة عن المداخيل التي كان التجار الفرنسيون يتحصلون عليها خلال القرن 10هـ/16م، ومنها سنأخذ عيِّنات لتوضيح أهمية هذه الثروة البحرية التي كانت تُصدر من موانئ إيالة الجزائر إلى فرنسا[1]:

جدول رقم 42:

"عينات من مداخيل التجار الفرنسيين من المرجان الجزائري

خلال النصف الثاني من القرن 10هـ/16م"

السنوات	79-1578	81-1580	83-1582	1583	1586
قيمة المداخيل (ليفر)	44973	21601.5	23829.25	20752.50	19765

من خلال هذه الأرقام، نستخلص أن فرنسا استطاعت أن تُطور اقتصادها عن طريق شركات صيد المرجان في الجزائر طيلة العهد العثماني، ولهذه الأسباب كانت فرنسا تضغط على حكام الإيالة لتوفير شروط العمل الجيدة لهذه الشركات، وبواسطتها نجحت في اختراق المنظومة الاقتصادية والسياسية للجزائر.

2-ب الأداءات والضرائب على تجارة المرجان:

بعد توقيع التاجر الفرنسي "سانسون نابلون" في 29 سبتمبر 1628م معاهدة السلم والتجارة مع حكام الجزائر، والتي بموجبها حصلت فرنسا على ترخيص إنشاء مراكز تجارية في مدينتي القالة وعنابة، وخلالها سُمح للتجار الفرنسيين بفتح وكالة تجارية (الباستيون) تختص بشراء المرجان من الصيادين الجزائريين وتصديره إلى فرنسا والمشرق مقابل دفع رسوم جمركية سنوية

(1) Masson, Op.cit, p 114.

مقدرة بـ 26000 دوبل[1]، مقسمة كمايلي: 16000 دوبل لأجرة الجنود، و10000 دوبل لخزينة القصبة[2]، ليتم رفع هذه الرسوم إلى 34000 ألف دوبل بعد معاهدة 1046هـ/1640م[3].

ونظرا للعائدات المالية الهامة التي كانت تتحصل عليها الدولة من صيد المرجان، عمل حكام الإيالة خاصة مع بداية عهد الدايات على تشجيع صيده بالسواحل الشرقية، فحاكم الجزائر "الحاج باشا" أبرم معاهدة بتاريخ 11 مارس 1679م مع السيد "دونيس ديسو"، وورد في البند (07) منها: "يُرخص للسيد ديسو القيام بصيد المرجان في باستيون القالة والرأس الحمراء، بونة، القل، جيجل وبجاية دون أن يمنعه أحد من ذلك، بل على العكس يجب إعانته ومساعدته بالسماح له بشراء كل المواد التموينية الضرورية والأشياء الأخرى من هذه المادة حسب السعر الجاري"[4]، وهي إشارة واضحة على التسهيلات التي حصل عليها الفرنسيون للاستثمار في هذه الثروة البحرية بالجزائر.

فهذه المعاهدة أيضا حددت قيمة الرسم الذي يجب دفعه لحاكم القل، وقدرت نسبته بـ"10% من المبالغ التي ترسل إلى هذه المدينة لشراء السلع المختلفة"[5].

وفي هذا الصدد، توطدت علاقة تجارية متينة بين مينائي عنابة ومرسيليا خاصة بعد تولي الشركة الملكية الإفريقية سنة 1147هـ/1741م عمليات التصدير عبر هذا الميناء، فكانت بموجبها تدفع رسوما قيمتها 14000 دوبل (7000 جنيه فرنسي)[6].

وفي نفس السياق، بعد توقيع إسبانيا لمعاهدة الصلح مع حكام إيالة الجزائر سنة 1197هـ/1791م، تمكنت من الحصول على تسهيل تجاري في غرب الإيالة تمثل في صيد المرجان من سواحل وهران والمرسى الكبير وتصديره إلى إسبانيا، بموجبه تدفع هذه الأخيرة إتاوة سنوية تقدر بـ 120 ألف فرنك[7].

([1]) سعيدوني، البوعبدلي، مرجع سابق، ص 75.

([2]) تابليت، **معاهدات الجزائر، ج1**، مرجع سابق، ص 41، أنظر أيضا، أمين. م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص 230.

([3]) نفسه، ص-ص 60-61.

([4]) قنان، **معاهدات الجزائر**، مرجع سابق، ص 340.

([5]) نفسه، ص 108.

([6]) سعيدوني، **ورقات جزائرية**، مرجع سابق، ص-ص 470-471.

([7]) (L). Pechot, **Histoire de l'Afrique du nord avant 1830, précédée de la Géographie Physique et Politique de la Tunisie, de l'Algérie et du Maroc**, Gojosso, Imprimeur-Editeur, Alger, 1914, p 112.

ومن جانب آخر، بعد احتلال نابليون بونابرت لمصر سنة 1204هـ/1798م تأزمت العلاقات الجزائرية-الفرنسية، واستطاع من خلالها الإنجليز التقرب من حكام الجزائر فحصلوا سنة 1213هـ/1807م على امتياز صيد المرجان بالقالة مقابل دفع رسوم جمركية قدرت قيمتها بحوالي 297500 فرنك[1]، لكن الإنجليز لم يستفيدوا كثيرا من هذا الامتياز لعدم معرفتهم لطرق صيد المرجان، مما أدى بهم إلى الاعتماد على الصيادين المالطيين والإيطاليين والكتالانيين[2].

وعن الإتاوات العينية، فقد كان حكام الجزائر والبايلكات يفرضون ضرائب عينية على ممارسة الأجانب لصيد المرجان وتجارته.

وقد ورد في المجموعات العثمانية الأرشيفية بقسم المخطوطات في المكتبة الوطنية الجزائرية وخاصة المجموعة 1641، رسائل عديدة تضمنت إشارات ودلالات عن ضرائب عيْنية لثروة المرجان فرضها بعض بايات قسنطينة على وكلاء الباستيون الفرنسي بالقالة، وسنقوم بعرض أهمها فيمايلي:

جدول رقم 43:

"إشارات ودلالات عن فرض الضرائب العيْنِيَّة من المرجان على وكلاء الباستيون الفرنسي بالقالة من طرف بايات قسنطينة من خلال المجموعة الأرشيفية رقم 1641"

الوثيقة	مضمونها	الإشارة إلى الأداء العَيْنِي للمرجان
الوثيقة رقم 8	رسالة من حاكم قسنطينة حسن باي إلى وكيل الباستيون القبطان " صالوه" سنة 1149هـ/1736م يخبره فيها بوصول صندوقي (02) المرجان.	"الحمد لله وحده من عبد الله سبحانه المتوكل على الله تعالى في جميع أموره وأحواله الأسعد السيد حسن باي أعزه الله إلى القبطان صالوه ببلد البستيون أرشده الله السلام على من اتبع الهدى ما بعد ورد علينا كتابكم وفهمنا ما عرفتمونا به من أنكم وجهتم لنا الزوج صناديق متاع المرجان فقد وصلونا..."[3].

(1) سعيدوني، البوعبدلي، مرجع سابق، ص 75.

(2) Amine .M, **Le commerce**, Op.cit, pp 105-106.

(3) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 8.

الوثيقة رقم 5	مراسلة من حسن باي إلى الشيخ عبد الله بن أبي العباس سنة 1746م طلب فيها بإلحاح الاتصال بوكيل الباستيون لكي يرسل للباي صندوقا من المرجان.	"حفظ الله ذات ابننا الشيخ عبد الله بن أبي العباس أكرمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته لا زايد بحمد الله إلا الخير والعافية أما بعد ابننا لقد بلغ إلينا كتابكم وأقام عندنا مقامكم وفهمنا جميع ما ألقيتموه إلينا من أخباركم وما عرفتمون به كله علمناه والحاج يوسف أخبرنا بما أوصيتموه إلينا وألقاه على مسامعنا وتبقا ابننا تقبل ما يقوله لكم الحاج يوسف وكان فيما مضى كتب القبطان صالوه وأننا نكتب لكم لحد عنه ...ولا بد وأحرص على القبطان يبعث لنا المرجان عن عجل ولا بد ...بحيث أنك ابننا تحرص على إرسال المرجان عن عجل..."[1].
الوثيقة رقم 6	رسالة من حسن باي إلى وكيل الباستيون الفرنسي بالقالة أواخر رمضان 1159هـ يأمر فيها بإرسال صندوقين (02) من المرجان بعد توقف الإمداد به من طبرقة التونسية.	"الحمد لله من عبد الله المتوكل على الله المنصور بعون الله الأسعد السيد حسن باي صاحب ولاية قسنطينة أعزه الله ونصره ...إلى قبطان البستيون أما بعد لقد بلغ إلينا كتابكم وأقام عندنا مقامكم وفهمنا جميع ما ألقيتموه إلينا من أخباركم...أما تعلم وأننا كنا قبل هذا نأخذو من طبرقة أربعة عشر صندوق مرجان واليوم طبرقة بطلت وصرتم أنتم الذي تخدمون المرجان كله متاع طبرقة وغيره وأردتم تبطلون الصندوقين الذي عليكم تبقا (كذا) الذي أمركم به وعليه يكون عملكم الذي لابد منه ساعة وصول أمرنا السعيد هذا إليكم بنفس إطلاعكم عليه تبعث لنا صنادق المرجان الزوج

(1) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 5.

		الذي عليكم بجانب الدار الكريمة من من غير تقصير منكم ولا تراخي..."[1].
الوثيقة رقم 7	طالب حسن باي من وكيل الباستيون سنة 1747م وأمره بإرسال تذكرة المرجان.	"...المنصور بعون الله الأسعد السيد حسن باي صاحب ولاية قسنطينة أعزه الله ونصره فيما قلده وأولاده أمين، إلى قبطان البستيون أما بعد وإن تذكرة المرجان ها نحن عطيناها للحاج يوسف وأقبل ما يقولونه لكم الحاج يوسف..."[2].
الوثيقة رقم 9	رسالة من حسن باي قسنطينة إلى وكيل الباستيون الفرنسي بالقالة عام 1149هـ/1747م طالبا فيها إرسال صناديق من المرجان للسيد إبراهيم خوجة.	"...الحمد لله وحده من عبد الله تعالى سبحانه الأسعد السيد حسن باي أعزه الله إلى القبطان صالو ببلد القالة أرشده الله السلام على ما تبع الهدا (كذا) أما بعد ورد علينا كتابكم فقريناه (كذا) وفهمنا ما عرفتموه به من شان صنادق المرجان التي وجهتي إلى سيدنا الدولاتلي السيد إبراهيم خوجه...وقولكم عن شان المرجان التي كنا عرفناكم عليه ترسلوه لنا..."[3].

([1]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 6.

([2]) نفسه، الوثيقة رقم 7.

([3]) نفسه، الوثيقة رقم 9.

الوثيقة رقم 10	رسالة من صاحب ولاية قسنطينة حسن باي إلى وكيل الباستيون الفرنسي سنة 1748م تضمنت وصول المرجان في صندوق صغير من النوع الجيد.	"الحمد لله وحده من عبد الله المتوكل على الله المنصور بعون الله الأسعد السيد حسن باي صاحب ولاية قسنطينة أعزه الله...إلى القبطان صاول بالبستيون أما بعد لقد بلغ إلينا كتابكم وأقام عندنا مقامكم وفهمنا جميع ما ألقيتموه إلينا من أخباركم ولا سيما عرفتمون به من أمر المرجان وأنه لم يكن عندكم المليح (كذا) سواما اخترته ووجهتموه لنا في الصنيدق (كذا) الصغير فقد بلغ إلينا في حفظ الله ..."[1].
الوثيقة رقم 11	رسالة من السيد حسن باي قسنطينة إلى السيد "بلاش" وكيل الباستيون الفرنسي بالقالة يطلب فيها إرسال المرجان الجيد، لأنه اقترب وقت تسديد حقوق البايلك من هذه الثروة البحرية.	"الحمد لله وحده من عبد الله المتوكل على الله المنصور بعون الله الأسعد السيد حسن باي صاحب ولاية قسنطينة...إلى بلاش قبطان البستيون أما بعد ...وعليه يكون عملك وتبقا (كذا) ترسل مرجان عوايد الدار الكريمة على حسب العادة ولا ترسل إلا المرجان المليح ولا بد لأن وقت مرجان الدار الكريمة قريب وما أنت إلا خديمنا..."[2].

([1]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 10.

([2]) نفسه، الوثيقة رقم 11.

الوثيقة رقم 13	رسالة من حسن باي قسنطينة إلى قبطان الباستيون الفرنسي السيد "بلاش" سنة 1163هـ/1749م يطلب فيها إرسال صندوق من المرجان الذي طلبه سابقا.	"الحمد لله وحده من عبد الله المتوكل على الله المنصور بعون الله الأسعد السيد حسن باي صاحب ولاية قسنطينة...إلى قبطان البستيون بلاش أما بعد الذي أمركم به وعليه يكون عملكم الذي لابد منه ساعة وصول أمرنا هذا إليكم ترسل لنا صندوق المرجان الذي كنا أوصيناك عنه ترسله لنا..."[1].
الوثيقة رقم 20	رسالة من حسن باي قسنطينة إلى قبطان الباستيون الفرنسي السيد "بلاش" سنة 1163هـ/1749م يخبره فيها بوصول صندوق من المرجان الذي تم تخصيصه له سابقا.	"الحمد لله وحده من عبد الله سبحانه المتوكل على الله المنصور بعون الله الأسعد السيد حسن باي...إلى خديمنا قبطان البستيون أرشده الله أما بعد لقد بلغنا كتابكم وأقام عندنا مقامكم وفهمنا جميع ما ألقيتموه إلينا من أخباركم وما خصصتموه إلينا من المرجان على حسب العادة لقد وصلنا في حفظ الله..."[2].
الوثيقة رقم 21	رسالة من السيد حسن باي قسنطينة إلى وكيل الباستيون الفرنسي سنة 1165هـ/1751م تضمنت أمر إرسال مستحقات البايلك من المرجان وأكد فيها على إرساله من النوعية الجيدة.	"الحمد لله وحده من عبد الله المتوكل على الله...حسن باي صاحب ولاية قسنطينة إلى قبطان الباستيون أما بعد خديمنا الذي نأمركم به ساعة وصول أمرنا هذا إليكم تبعث لنا مرجان الدار الكريمة الذي عليكم على حسب العادة القديمة والطريقة السالفة المستقيمة ولا تبعثو إلا المرجان المليح لأن المرجان الذي أرسلتم به السنة الماضية لم يكن فيه ما يصلح تبقى ما تبعث إلا المرجان المليح..."[3].

([1]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 13.

([2]) نفسه، الوثيقة رقم 20.

([3]) نفسه، الوثيقة رقم 21.

الوثيقة رقم 30	رسالة من باي قسنطينة أحمد باي إلى وكيل الباستيون سنة 1763م تضمنت خداع الوكيل للباي في مادة المرجان المرسلة إليه السنة الماضية، وأمره بإرسال ما على الوكالة من مستحقات البايلك السنوية من المرجان الجيد.	"الحمد لله وحده من عبد الله سبحانه المتوكل على الله...السيد أحمد باي إلى خديمه قبطان البستيون أما بعد لا يخفاك وأن المرجان متاعنا متاع (كذا) عادتنا الذي عليكم الذي توجهوه لنا كل سنة لما أتانا هذه السنة طلينا (كذا) عليه لما فتحنا الصندوق وجدنا دخله شيئا قليلا مقدار ثلاثة أطراف أو أربعة فقط وهو مملي بالنخال وهكذا كل سنة وهذا لايليق وترانا عزمنا أن نرده لكم وكيف يمكن هذا صندوق وهو ملئان (كذا) نخال هذا لا يليق ولا صرت أقبل منكم هذا ولا أرضا (كذا) به أصلا والعادة أنكم ترسلون لنا صندوق أكبر من هذا الذي صرتم ترسلونه الآن ومعمر بالمرجان الصافي الخشين المليح...فإما ترسلوا لنا ما يصلح بنا وإلا فلا تحتاجو هذه الحكاية الفارغة متاعكم..."[1].
الوثيقة رقم 36	رسالة من أحمد باي قسنطينة إلى وكيل الباستيون "بيرو" تضمنت وصول حقوق الدولة من المرجان المصطاد.	"الحمد لله وحده من عبد الله سبحانه المتوكل...إلى خديمنا بيرو قبطان البستيون أما بعد خديمنا قد ورد علينا كتابك وفهمنا ما تضمنه جميع خطابك فأما صناديق لزمة هذه السنة الاثنين الذين ذكرت أنك وجهتهم مع ابننا القايد إلى المرحوم أخينا حسين باي قد علمنا أنهم وصلوا كن مطمينا (كذا) من هذه الناحية وأما الصندوق الصغير الذي وجهته لنا هذه السنة وصلنا أكثر الله خيرك..."[2].

(1) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 30.

(2) نفسه، الوثيقة رقم 36.

الوثيقة رقم 88	رسالة من صالح باي قسنطينة إلى وكيل الباستيون بالقالة سنة 1788م تضمنت أمرا بإرسال حقوق البايلك من المرجان.	"الحمد لله من عبد الله سبحانه وتعالى المتوكل عليه...السيد صالح باي الولاية الشرقية ومحروسة قسنطينة...إلى خديمنا الرومي قنصل القالة السلام على من اتبع الهدى يلبه (كذا) إعلامكم الذي أمركم ويكون عملكم عليه ساعة وصول أمرنا هذا إليكم تبعث لنا المرجان الذي هو موضف (كذا) عليكم إلى الدار الكريمة في كل سنة..."[1].

من خلال هذا العرض لمجموعة الوثائق الأرشيفية والمتضمنة إشارات ودلالات للأداءات العينية عن ثروة المرجان الجزائري، يتضح لنا أن أغلبها مراسلات من بايات قسنطينة من سنة 1153هـ/1747م إلى سنة 1194هـ/1788م في شكل أوامر لوكلاء الباستيون الفرنسي لإرسال أو إعلامهم بوصول حقوق البايلك (الدولة) من المرجان المصطاد بسواحل القالة، ويُفهم من هذا أنه بالإضافة إلى الأداءات المالية التي يدفعها تجار المرجان بسواحل الجزائر، فُرضت ضرائب عينية في شكل صناديق من المرجان، وقد قدرت كمياته في أغلب الوثائق بقنطارين، قنطار لمدينة الجزائر وآخر لباي قسنطينة[2]، لكن ما الفائدة من قبول هذه الأداءات العينية ؟.

المؤكد أنها ثروة بحرية تدخل ضمن اهتمامات الحكام باعتبارها تستخرج من المناطق الساحلية التابعة لبايلك الشرق، فهي مادة تدخل في تصنيع السبحات المرجانية والبنادق الفضية التي غالبا ما كانت ضمن هدايا الدنوش السنوية المرسلة إلى حاكم الجزائر، ويصف لنا الزهار ذلك بقوله: "إلا أن هديته (أي باي الشرق) التي يُهديها للباشا في اليوم الأول حين يذهب لملاقاته فهي نحو ثلاثين ألف محبوب ذهبا وبعض المهمات من المصوغ والملبوس...وتسابيح العنبر والمرجان"[3]. فهو أيضا من المواد المطعمة في أنواع عديدة من الحلي الفضية، وقد كان يستعمل في تزيين الأحزمة المرصعة والأساور المنقوشة والخلاخل الرفيعة والأقراط[4]، كما كان يستخدم في تصنيع

([1]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 88.

([2]) أمين. م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص 63.

([3]) الزهار، مصدر سابق، ص 46.

([4]) سعيدوني. ن، **ولايات المغرب العثمانية، الجزائر-تونس-طرابلس الغرب**، ط2، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2014، ص 99، أنظر أيضا، إدريس رائسي، **القبائل الحدودية التونسية-الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830-1881)**، ط1، الدار=

البنادق الفضية في قرى بني راشد وفليسة[1]، وقد امتلك منها الكثير باي معسكر "محمد الكبير"[2].

كما استعملت هذه الثروة البحرية في تزيين وصنع السبحات[3]، هذه الأخيرة كانت ترسل ضمن قوافل الهدايا إلى ملوك أوروبا، ومن ذلك ما جاءت به مراسلة "محمد عثمان باشا" إلى الوزير الأول الإسباني بتاريخ 4 أكتوبر 1787م بقوله: "والهدايا المرسلة إلى سعادتكم تتكون من: ثلاثة خيول من الجياد مع جميع لوازمها ورخصها، وثلاثة أفراس، وبندقية مرصعة بثلاثة أحجار من المرجان، وثلاثة أزواج من المسدسات المرصعة بالمرجان أيضا"[4]، كما كانت أيضا السبحات المرصعة بالمرجان ضمن الهدايا المرسلة إلى الباب العالي[5]، ويؤكد لنا ذلك "دوفولكس" في سجله للتشريفات من خلال مايلي:

- "إرسال علي باشا مع الحاج محمد وكيل الحرج إلى السلطان العثماني: 129 سبحة مرجانية (71+58 سبحة) سنة 1175هـ/1761م"[6].

- "إرسال محمد عثمان باشا داي الجزائر سنة 1180هـ/1767م مجموعة هدايا كانت من ضمنها 75 سبحة مرصعة بالمرجان"[7].

- "إرسال محمد باشا سنة 1189هـ/1775م للسلطان العثماني 60 سبحة مرجانية"[8].

- "إرسال حسن باشا للباب العالي سنة 1206هـ/1798م مجموعة هدايا منها 80 سبحة مرجانية و 11 بندقية مرصعة بالمرجان"[9].

=المتوسطية للنشر، تونس، 2014، ص 161، وكذلك، دونان، مصدر سابق، ص 136، وأيضا، بلبروات، **المدينة والريف**، ج1، مرجع سابق، ص 328. وللمزيد حول أنواع هذه الحلي أنظر،

- Paul Eudel, **Dictionnaire des Bijoux de l'Afrique du nord, Maroc, Algérie, Tunisie, Tripolitaine**, Ernest Leroux, Editeur, Paris, 1906.

([1]) سعيدوني، البوعبدلي، مرجع سابق، ص 66، أنظر كذلك، بوشنافي، **الجيش الجزائري**، مرجع سابق، ص 105.

([2]) عميراوي، مرجع سابق، ص 69.

([3]) نورالدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 144.

([4]) بوعزيز، **المراسلات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 128.

([5]) حماش، **العلاقات**، مرجع سابق، ص 153.

([6]) Devoulx, **Tachrifat**, Op.cit, p 40.

([7]) Ibid, p 39.

([8]) Ibid, p 40.

([9]) Ibid, p 41.

وفي وثائق أخرى بالمجموعة الأرشيفية رقم 3190 –غير أنها بعيدة عن إطارنا الزماني المدروس– وتخص مطلع القرن 13هـ/19م، منها الوثيقة رقم 412 والمتضمنة بيان استلام قنطارين من المرجان من القنصل الفرنسي بداية محرم 1239هـ، وهي نفس الكميات التي نجدها في الوثيقتين 421 لسنة 1240هـ و426 لسنة 1241هـ[1].

ومن جانب آخر، ذكرت لنا بعض المصادر أن ثروة المرجان بالجزائر خلال العهد العثماني لم يكن مصدرها الوحيد هو الصيد البحري بسواحل الإيالة، بل كثيرا ما كان ضمن الغنائم التي يحصل عليها بعض البحارة في عملياتهم القرصانية ضد السفن التجارية العابرة للمتوسط، ونستدل في ذلك على ما ورد في سجل "دوفولكس" للغنائم[2]:

جدول رقم 44:

"غنائم بحرية من المرجان وقيمها المالية"

السنوات	نوع الغنيمة	قيمتها المالية (فرنك)
1179هـ/1765م[3]	سفينة محملة بمرجان ميناء ماهون	3026.25
1190هـ/1776م[4]	حمولة من المرجان	25944.75
1200هـ/1786م[5]	سفينة محملة بالمرجان	6936.75
1207هـ/1793م[6]	حمولة من المرجان	10150.87

([1]) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 3190، الملف الأول، الوثائق رقم: 412، 421، 426.

([2]) هذا الجدول يخص فقط الإطار الزماني لموضوع دراستنا.

([3]) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, p 14.

([4]) Ibid, p 25.

([5]) Ibid, p 46.

([6]) Ibid, pp 53-54.

3- الأسماك:

3-أ وفرة الأسماك بسواحل الإيالة:

لم يكن وجود البحر الأبيض المتوسط لممارسة الملاحة والقرصنة والتجارة البحرية فقط، بل ارتبط بالحياة اليومية لسكان بلاد المغارب المتمركزين بالساحل، فقد شكَّل لبعضهم مصدر رزق وعيش من خلال اصطياد الأسماك وأكلها، وعن وفرتها يقول أحد الباحثين نقلا عن أحد المصادر التاريخية: "أن الشيخ يوسف القصير كان تعيشه (مأكله) بالصيد في البحر، كان يصنع سلة فيصطاد بها"[1].

وعرفت سواحل إيالة الجزائر وفرة أنواع مختلفة من الأسماك والتي لم يُقْبِل سكانها على استهلاكها[2]، فيصف لنا الدكتور " شاو" ذلك بقوله: "يزخر ساحل الجزائر على أنواع كثيرة من الأسماك كسمك الشبوطيات، وهو نوع من الأسماك الذي يمتاز بالصلابة والطعم اللذيذ، كما أن بعض أنهار الإيالة يتوفر على هذا النوع من الأسماك، فمن مميزاته أن له زعانف طويلة ملونة ومزركشة بألوان عديدة، وله ريشة طويلة على ظهره"، ويضيف محدثنا بأنه "في سنوات سابقة كان البحر يقذف على أسوار ميناء الجزائر أنواع ضخمة من الحيتان من نوع البالين (Baleine) والتي يبلغ طولها حوالي 60 قدما"، وقد اعتبرت "احدى المعجزات والآيات الربانية في البحر، ويرى البعض الآخر ظهور الحيتان الضخمة على سواحل الجزائر دلالة على قرب الأحزان، كما يزخر هذا الساحل بأنواع من الثروات البحرية مثل: السرطانات البحرية (Le Homard) والجمبري (Chevrette، Crevette) وجراد البحر(Langouste)، هي الأخرى كان أهالي الجزائر يصطادونها وتدخل في تغذيتهم مثلها مثل الأسماك"[3]، ويفيدنا الباحث "مولاي بالحميسي" نقلا عن أحد المصادر بأن ساحل عنابة أيضا كان يزخر بالأسماك بقوله: "وبونة كثيرة اللحم والحوت واللبن والعسل"[4].

([1]) محمد الشريف، مرجع سابق، ص 112.

([2]) سعيدوني، البوعبدلي، مرجع سابق، ص 61.

([3]) Shaw, **Voyage**, Op.cit, pp 72-73.

([4]) بالحميسي، **الجزائر من خلال رحلات**، مرجع سابق، ص 53.

وعن الساحل الغربي للإيالة، ورد في رسالة من حسن وكيل الحرج إلى الوزير الأول الإسباني "الكوندي دي فلوريدا" بتاريخ 2 جويلية 1789م أن "البحارة الجزائريين قبضوا على ثلاثة صيادين إسبان وقس قرب شواطئ وهران، وأُطلق سراحهم حفاظا على العلاقات الودية، ولكن طلب منه أن يُشعر الصيادين بعدم تكرار ذلك"[1]، وهي إشارة ودلالة عن وجود ووفرة الأسماك بسواحل وهران وهو ما جعل الصيادين الإسبان يصلون إلى هذه السواحل.

ورغم وفرة أنواع السمك بساحل الجزائر خلال العهد العثماني، إلا أن ذلك لم "يُشجع الصيادون على توسيع نشاطهم الذي ظل مقتصرا على صيد كميات قليلة منه"، وقد فسرت بعض المصادر عدم إقبال السكان على استهلاك هذه الثروة البحرية إلى تفضيلهم لأنواع أخرى من اللحوم كالأغنام والماعز والأبقار وغيرها[2]، وقد يعود سبب ذلك أيضا إلى تشبيه بعض أنواع السمك بحيوانات برية مثل الزواحف.

3-ب حرفة صيد الأسماك:

امتهن سكان سواحل الإيالة حرفة صيد الأسماك، وكانت مصدر رزق وعيش للعديد منهم[3]، وقد لعب الأندلسيون دورا كبيرا في تطويرها، حيث أدخلوا تقنيات هامة عليها، فاعتمدوا الصيد بالشباك[4] وأصبحت منتشرة في كامل السواحل.

واعتبرت هذه الحرفة من الحرف التي مارسها فئة البرانية بمدينة الجزائر، وكانت مهنة متواضعة من حيث عائداتها المالية، وقد أشارت الباحثة "غطاس .ع" أنه "من جملة واحد وثلاثين حالة تم رصدها في الفترة بين 1193هـ/1787م و 1198هـ/1792م وجَدَتْ إلا حوَّاتًا واحدًا"[5]، وقد كان لهذه الحرفة مسؤول عُرف باسم "أمين جماعة البحارين"، وأكدت لنا بأن هذه المهنة كانت وراثية، فنقلا عن أحد العقود ذكرت بأن "المكرم السيد محمد أمين جماعة البحارين بن السيد محمد أمين الجماعة المذكورة"[6].

([1]) بوعزيز، **المراسلات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 143.

([2]) سعيدوني، البوعبدلي، مرجع سابق، ص 61.

([3]) الزبيري، **التجارة**، مرجع سابق، ص-ص 60-61.

([4]) بحري، مرجع سابق، ص 25.

([5]) غطاس، **الحرف والحرفيون**، مرجع سابق، ص 252.

([6]) نفسه، ص 150.

وعرفت معظم أحياء مدينة الجزائر خلال العهد العثماني انتشار أسواق متنوعة وصل عددها إلى 51 سوقا، وكانت الأسماك تباع في إحداها وهو "سوق الحواتين"[1] أو "سوق السردين" الموجود بالقرب من باب الديوانة، وكان هذا الأخير مخصصا لبيع مختلف أنواع الأسماك[2]، كما خصصت بعض الأماكن لبيعه بالقرب من الأماكن العامة مثل المساجد، ومن خلالها سميت بعض المساجد مثل "مسجد الحواتين"[3].

3-ج سعر الأسماك وضرائب المحتسب:

بلغ سعر سمك التونة بمدينة الجزائر بداية القرن 12هـ/18م ثمانية عشر أوقية للرطل الواحد حسب الشويهد بقوله: "ويحسب عطاري 26 في الغلا، التنينا[4] رطل 18"[5]، كما بلغ سعر سمك السردين 112 أوقية للقنطار الواحد [6].

وقد خضع صيادو وتجار الأسماك إلى ضريبة "مغرم المخزن"، فجماعة بحاري الحامة كانوا يساهمون إلى جانب جماعات حرفية أخرى في دفع ما قيمته 23512 ريال لخزينة الدولة[7]، كما كانت جباية الضرائب السنوية والقابلة للتجديد يدفعها أمناء الحرف والصناعات، فورد في أواخر سبتمبر 1691م أن "أمين الحواتين" والخاضع للسلطة المباشرة لشيخ البلد[8] دفع ما قيمته 400 صايمة للخزينة مقابل ممارسة نشاط بيع الأسماك بمدينة الجزائر، وهو ما جعله من أهم الملتزمين بدفع الضرائب[9].

([1]) نفسه، ص-ص 207-208.

([2]) حليمي، **دراسة في جغرافية**، مرجع سابق، ص 225، 243.

([3]) بلبروات، **المدينة**، مرجع سابق، ج1، ص 223.

([4]) حسب سعيدوني الأرجح أنه سمك التونة.

([5]) الشويهد، مصدر سابق، ص 55.

([6]) نفسه.

([7]) غطاس، **الحرف**، مرجع سابق، ص 183، 189.

([8]) **شيخ البلد:** وهو المكلف بمراقبة الحرف وممارسيها، ومن مهامه أيضا جباية الضرائب المستحقة على هؤلاء الحرفيين وتقديمها إلى خزينة الدولة كل شهرين، أنظر، نفسه، ص 178.

([9]) نفسه، ص-ص 176-177، 179-180.

كما كان للمحتسب[1] دورا هاما في تحصيل الرسوم المفروضة على السلع بأسواق مدينة الجزائر، ومن هذه السلع نجد الأسماك خاصة من نوع السردين، وهو نوع مشهور من السمك الصغير وكان في متناول عامة الناس لرخص سعره ووفرته، ويؤكد لنا ذلك "الشويهد" بقوله: "يأخذ المحتسب إذا تجي الغنيم امتع السردين نصف ريال"[2] ومعنا هذا أن المحتسب عند ورود سمك السردين يأخذ نصف ريال على كل برميل منه.

وقد كان هذا النوع من السمك يُحفظ لمدة معينة عن طريق عملية "التمليح" ويعاد بيعه بعدئذ في شكل سردين مملح ويسمى "الأنشب"، ويبين لنا "الشويهد" قيمة الضريبة المفروضة عليه في سوق المدينة، "والأنشب إذا كان قرطيل[3] كبير يأخذ عليه ثلاثة أثمان دراهم صغار"[4]، ويؤكد لنا في موضع آخر من مخطوطه أن حق المحتسب عن سمك السردين لسلة مصنوعة من القصب لسنة 1105هـ/1693م قدر بثلاثة أثمان عن كل قرطيل، فـ"غنيمة الصوبل جات السردين وعمل بابا مصطفى دولاتلي ثلاثة أثمان لكل قرطيل للمحتسب"[5].

3-د مصادر أخرى للسمك خارج قطاع الصيد البحري:

ذكرت لنا بعض المصادر أن سلعة السمك بأسواق مدينة الجزائر خلال العهد العثماني لم يكن مصدرها الوحيد هو الصيد البحري بالسواحل الجزائرية، بل كانت إحدى الغنائم التي يحصل عليها بعض البحارة في عملياتهم القرصانية ضد السفن التجارية العابرة للمتوسط، ونستدل في ذلك على ما ورد في سجل "دوفولكس" للغنائم، ونلخصها فيمايلي[6]:

جدول رقم 45:

"غنائم بحرية من أنواع السمك وقيمها المالية"

السنوات	نوع الغنيمة	قيمتها المالية (فرنك)

(1) **المحتسب:** موظف يتولى أمور السوق من حيث تطبيق القوانين، عُرف في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بوكيل السوق، ومن صلاحياته مراقبة كل الأنشطة التجارية من بيع وشراء وتحصيل رسومها، أنظر، الشويهد، مصدر سابق، ص 44.

(2) الشويهد، مصدر سابق، ص 51.

(3) **القرطيل:** سلة مصنوعة من الحلفاء أو عود القصب، أنظر، نفسه، ص 108.

(4) نفسه، ص 51.

(5) الشويهد، مصدر سابق، ص 108.

(6) هذا الجدول يخص فقط الإطار الزماني لموضوع دراستنا.

1179هـ/1766م[1]	حمولتين من السمك من نوع السردين المجفف	19785.37=13390.87+6394.50
1180هـ/1767م[2]	حمولتين من السمك والسردين المجفف	13973.62=2777.62+11196
1181هـ/1768م[3]	سفينة محملة بالسمك المملح	6507
1190هـ/1776م[4]	حمولة من سمك السردين	7726.50
1197هـ/1783م[5]	حمولة سفينة من السردين	18364.50
1211هـ/1797م[6]	حمولة من السردين	63102.37
1211هـ/1798م[7]	سفن محملة بالسردين والتونة	39216.37

وقد كان بعض التجار الأجانب يشترون السردين المملح "الأنشب" بأثمان رخيصة، ويُصدرونه عبر موانئ الإيالة إلى موانئ أوروبا المتوسطية، وكانت فوائدهم من هذه التجارة تصل أحيانا إلى 400%[8].

مما سبق ذكره نستخلص، أن الثروة السمكية كانت بمثابة أحد الموارد البحرية الهامة والتي زخرت بها سواحل الإيالة من شرقها إلى غربها وحتى في عديد الأنهار والوديان، ولكن الذي يُعاب على سكان المناطق التي تتوفر على هذه الثروة، هو عدم استغلالهم لها سواء من حيث صيدها وبيعها أو صيدها وأكلها، ولهذا نفورهم من استغلالها بشتى الطرق كان متباينا.

([1]) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit, p 14, 16.

([2]) Ibid, pp 16-17.

([3]) Devoulx, **Le Registre**, Op.cit p 20.

([4]) Ibid, p 26.

([5]) Ibid, p 42.

([6]) Ibid, p 60.

([7]) Ibid, p 63.

([8]) أمين .م، **الإختراق**، مرجع سابق، ص 118.

خريطة رقم (07):

مخطط توضيحي لأسواق مدينة الجزائر من ضمنها "سوق الحواتين" الموجود بالقرب من الجامع الجديد، مستخلص من **مرجع:** بلقاضي، بن حموش، **تاريخ عمران**، مرجع سابق، ص 69، 73 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خـــــاتمة

إن أي بحث تاريخي أكاديمي بعد التعمق في دراسته والبحث في مختلف جوانبه، يَصْعُب ختْمه بنتيجة قطعية وشاملة، ولهذا سأحاول عرض أهم النتائج التي استخلصتها من هذا البحث في النقاط التالية:

- شكَّل الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية بداية القرن 10هـ/16م دفعا قويا لتوسيع النفوذ العثماني في بلاد المغارب، وأصبح الحوض الغربي للمتوسط مجالا حيويا للصراع في إطار ثنائية الدولة العثمانية الإسلامية-إسبانيا المسيحية، كما أن الحقيقة التاريخية التي لا يمكن إنكارها أو تجاوزها هي أن الحقد الديني المسيحي لملوك وقساوسة وقادة إسبانيا كانت أساس الحملات العسكرية على السواحل الجزائرية في فترة (911-917هـ)/(1505-1511م)، وأن الإسبان منذ تولي فرديناند للحكم اكتفوا بأسلوب الاحتلال المحدود، فحوَّلوا الموانئ المحتلة إلى مواقع محصنة تحتلها حاميات عسكرية، تاركين الفحوص للسكان الأهالي.
- لا يمكن إنكار أو تجاهل دور الإخوة بربروس في تحرير سواحل المغرب الأوسط من الإحتلال الإسباني، ودورهم في انضمام أولى الكيانات السياسية ببلاد المغارب إلى الدولة العثمانية سنة 925هـ/1519م، فنتفق مع عديد الباحثين في قضية دور عروج في التأسيس لكيان سياسي حديث بطابع مشرقي مقتبس من الدولة العثمانية سياسيا وعسكريا سميت بـ " إيالة الجزائر"، فهذا الكيان العثماني الجديد في شمال إفريقيا شكَّل قطيعة مع الماضي السياسي لبلاد المغارب.
- رغم التقليدية التي تميَّز بها الأسطول الجزائري مقارنة بالأساطيل الأوروبية مع بداية العهد العثماني، إلا أنه استطاع الدخول إلى العالم المتوسطي وفرض فيه مكانته وهيبته الدولية طيلة القرن 11هـ/17م، فملأ بذلك بعض الفراغ الذي تركه الأسطول العثماني في الحوض الغربي للمتوسط، وهذا كله بفضل اهتمام أغلب حكام الإيالة طيلة العهد العثماني بدُور (ترسانات) تصنيع السفن الموجهة لتدعيم الأسطول الجزائري.
- تعددت أوجه تدعيم ترسانات بناء وتصليح السفن من المواد الأساسية بين ما هو محلي كالتدعيم بالخشب عن طريق "نظام الكراستة"، والخارجي في شكل هدايا أو إتاوات مفروضة على دول أجنبية أو حمولات من الغنائم البحرية.
- شكَّلت طائفة رياس البحر جماعة نافذة في هرم السلطة بالرغم من قلة عددهم، وكانت بذلك فئة مؤثرة في سياسات وتوجهات الدولة خاصة بعد انفرادهم بالسلطة سنة

1077هـ/1671م، وتمتع أغلبهم بمنزلة اجتماعية راقية، فجمعوا ثروات ضخمة من نشاطاتهم البحرية مما أدى إلى بروز أثرياء منهم، امتلكوا سفنا عديدة وعقارات وأسرى...وغيرها.

- نتج عن بروز الملاحة البحرية في العالم المتوسطي ظهور وتطور القرصنة في ظل تحوله إلى مجال حيوي للصراع، وقد كان ممارسة الغزو البحري فيه احدى السبل المختصرة للحصول على الغنائم والثروات.
- لعبت البحرية الجزائرية خلال القرن 11هـ/17م دورا كبيرا في نفوذ وسيطرة إيالة الجزائر على الحوض الغربي للمتوسط في ظل محاولات دول أوروبا تقويض ذلك.
- من الصعب التمييز بين مصطلحي "القرصنة البحرية" و"الجهاد البحري" خلال العهد العثماني، فهي ظاهرة استوطنت البحر الأبيض المتوسط منذ القديم، وقد قُسِّمت في الفترة العثمانية إلى نوعين: قرصنة مشروعة(La Course) منظمة ومهيكلة تحت غطاء واعتراف الدولة الممارسة له، وقرصنة غير مشروعة(La Piraterie) وهي بعيدة عن الأُطُر الرسمية للدولة.
- مارست شعوب البحر المتوسط مختلف أشكال القرصنة، وهذا بخلاف الكتابات التي أرادت إلصاق هذه النشاط بالمغاربة دون الأوروبيين، فهي ظاهرة تبادل أدوارها سكان ضفتي البحر المتوسط، فتسببت بذلك في خسائر مادية وبشرية كبيرة سواء للمغاربة أو الأوروبيين، وفُقِد من خلالها الأمن والاستقرار في العالم المتوسطي لفترات طويلة.
- مهما اختلفت الآراء التاريخية بخصوص القرصنة المتوسطية فإن منشأها هو القاسم المشترك بين ضفتي الحوض المتوسطي، والفصل في انتمائها الجغرا-تاريخي صعب للغاية، بالرغم من الدلائل التاريخية المؤكدة أن الأوروبيون هم السبَّاقون إلى ممارستها متوسطيا.
- القرصنة البحرية لم تكن حكرا على بحارة الجزائر العثمانية فحسب، بل كانت كل الأمم المتوسطية ممارسة ومستفيدة من عائداتها، وإن تسليط أغلب الكتابات الغربية جل أقلامها على أن ما كان يقوم به الأسطول الجزائري في العالم المتوسطي هو نشاط شاذ وغير شرعي، فهي بذلك نظرة أحادية، سببها ما جاءت به أغلب المصادر الأوروبية من القناصلة ورجال الدين والرحالة والأسرى وغيرهم.

- لا يمكن بحال من الأحوال تحميل إيالة الجزائر خاصة خلال القرنين 11-12هـ/17-18م، مسؤولية تراجع الحركية التجارية في البحر الأبيض المتوسط، وإنما الجزء الأكبر من ذلك يتحمله الأوروبيون.
- شكَّلت ظاهرة الأسْر في البحر المتوسط ظاهرة اجتماعية واقتصادية، وتسببت في تباعد وتنافر بلاد المغارب وبلدان أوروبا طيلة العهد العثماني تقريبا.
- ظهور الروح الصليبية المسيحية في أغلب المصادر التي وصلتنا عن القرنين 11-12هـ/17-18م، وذلك من خلال الآراء غير المتوازنة بخصوص معاملة الأسرى المغاربة بأوروبا والأسرى المسيحيون بالجزائر، وأغفلت عديد الحقائق التاريخية للمعاملة الحسنة التي كان أغلب الأسرى بالجزائر يتلقوْنها من أسيادهم، وخير دليل على ذلك "تيدنا" أسير باي معسكر.
- تهميش أغلب الكتابات الغربية لموضوع معاملة الأسرى المسلمين بأوروبا، في ظل وجود دلالات قوية بأن الأسير المسلم في أوروبا خلال العهد العثماني تعرض إلى التهميش والقمع والتعذيب والإبادة.
- عرفت ثنائية: الجزائر-بعض دول أوروبا، مدا وجزرا في علاقاتها وتراوحت بين المصلحية والعدائية، وقد شكَّل التقارب الجزائري المصلحي-الاقتصادي والسياسي خاصة- مع فرنسا وهولندا وإنجلترا داخل المنظومة المتوسطية خلال القرنين 11-12هـ/17-18م، دفعا قويا لإعلان إسبانيا في نهاية القرن 12هـ/18م آفاقا جديدة في علاقاتها مع إيالة الجزائر.
- شكَّلت الدبلوماسية الليِّنة في شكل البعثات الرسمية أبرز مظاهر التقارب بين إيالة الجزائر ودول الحوض المتوسطي.
- تعدد الآراء التاريخية على اختلاف انتمائها الديني والجغرافي في تسمية ما كان يتم الحصول عليه من طرف الأسطول الجزائري في غزواته البحرية بين غنيمة بحرية ومورد تجاري بحري.
- من الصعب ضبط التعداد الحقيقي للأسرى المسيحيين بالجزائر خلال القرنين 11-12هـ/17-18م، بسبب التباينات والتناقضات التي جاءت بها أغلب المصادر التاريخية، ولهذا وجب علينا أخذ الحيطة والحذر في ذلك.

- شكّل لنا "سجل الغنائم البحرية" و "دفتر التشريفات" لـ "ألبير دوفولكس" أوْثَق المصادر في ضبط قيمة المداخيل المالية التي كانت تستفيد منها الجزائر -طيلة إطارنا الزماني المدروس- مقارنة بمصادر أخرى.
- أمكننا تقسيم تعداد الأسرى المسيحيون بالجزائر بناءا على دراسات مختلفة إلى فترتين: الأولى بين سنتي 984هـ/1578م-1089هـ/1683م، وأُطلق عليها تسمية العصر الذهبي للأسر في الجزائر، أما الفترة الثانية فهي بين سنتي 1099هـ/1693م-1202هـ/1796م، وفيها تراجع تعداد الأسرى بالجزائر، وبالتالي فقدانها لمورد بحري هام دعَّم اقتصادها وخزينتها لسنوات طويلة.
- توافقنا مع أغلب الدراسات التاريخية في أن الأصول الجغرافية للأسرى بالجزائر عرفت فسيفساء بشرية اجتماعية من عديد الدول والأجناس البشرية وخاصة الأوروبية.
- استغلال المنظمات الدينية -لفدية الأسرى- طابعها الديني والاجتماعي لنشر المسيحية في الجزائر وصراعها الكبير والخفي للحفاظ على مسيحية هؤلاء في الجزائر.
- شكّلت العائدات المالية من فدية الأسرى المسيحيين بالجزائر خلال القرنين 11-12هـ/17-18م موردا بحريا هاما لإنعاش الخزينة الجزائرية، كما تأكد لنا بأن موارد الإيالة لم يَغْلُب عليها فقط قطاع الأسرى، بل إن جملة السلع والبضائع من حمولات السفن التي كان البحارة يَغنَمُونها في البحر المتوسط ساهمت أيضا في تعزيز اقتصاد الإيالة، وهو تفنيد لعديد الدراسات التي أكدت قطعيا بأن عائدات الخزينة كان مصدرها الوحيد هو بيع وفدية الأسرى المسيحيون.
- استطاعت إيالة الجزائر أن تصطنع لنفسها موردا إضافيا ساهم في دعم خزينتها وهي الإتاوات البحرية والهدايا والترضيات البروتوكولية.
- الموقع الجغرافي الإستراتيجي لإيالة الجزائر والمطل على البحر الأبيض المتوسط ساهم في إنشاء مجموعة من الموانئ والمراسي أبرزها ميناء مدينة الجزائر، فأصبحت تُشكِّل مظهرا من مظاهر قوة الدولة، وقد كان لها أدوار عديدة مثل تنشيط التجارة البحرية واستعمالها كقواعد خلفية للأسطول الجزائري.

- أمكننا إثبات أن نظام الرسوم الجمركية في موانئ الإيالة والتي فُرِضت في شكل حقوق ثابتة كرسوم الإرساء والرسوم على البضائع المصدرة والمستوردة، قد ساهم في تدعيم وإنعاش الخزينة بأموال إضافية خارج قطاع القرصنة البحرية.
- حصول بعض الدول الأوروبية على تسهيلات جمركية بموانئ إيالة الجزائر في تصريف سلعها في أسواق الإيالة أو تصدير بعض المنتوجات والسلع المحلية.
- شكّل التهرب من دفع الرسوم الجمركية و"البقشيش التجاري" بموانئ الإيالة، أحد أهم العوائق والتحديات التي عانى منها اقتصاد الدولة، وأدى ذلك إلى إلحاق أضرار مالية كبيرة للخزينة العامة.
- تمتع ساحل إيالة الجزائر بثروات بحرية مختلفة أبرزها المرجان والأسماك، وقد استفاد منها بعض سكان السواحل واتخذوها مصدر رزق وعيش لهم.
- تمتعت السواحل الشرقية للجزائر بضخامة ثروة المرجان وهو ما أدى إلى تنافس الشركات الأوروبية وإعلان صراعها التجاري للحصول على صيده وتصديره.
- أدى حصول فرنسا على تسهيلات تجارية لصيد المرجان منذ النصف الثاني من القرن 10هـ/16م إلى إعلان اختراقها للمنظومة التجارية للجزائر، وتطور بعدئذ إلى حق من الحقوق الاقتصادية التي لطالما طالبت بها الدولة الفرنسية في الجزائر خاصة خلال القرنين 11-12هـ/17-18م.
- استطاعت الجزائر أن تخلق موردا ماليا بحريا آخر خارج قطاع الغنائم البحرية، وهو فرض الرسوم والضرائب المالية والعينية على المرجان المُصدَّر من موانئها تجاه أوروبا والمشرق.
- تمتعت سواحل الجزائر بوفرة الأسماك، إلا أن الإقبال على صيده وتجارته كان ضعيفا، وهو ما أثبت لنا التباين في استغلال هذه الثروة البحرية، وقد فُسِّر ذلك بتفضيلهم لأنواع أخرى من اللحوم كالأغنام والماعز والأبقار وغيرها، أو تشبيهها بأنواع من الزواحف والتي أدت إلى نفور بعض السكان من صيدها وتناولها.
- لم يكن المصدر الوحيد للسمك المستهلك من طرف المجتمع الجزائري هو الصيد البحري، بل كان جزء منه ضمن الغنائم التي كان البحارة الجزائريون يغنمونها في عملياتهم البحرية ضد السفن الأوروبية في شكل "سردين" أو "سمك مملح و معلب".

تلك هي نظرتي للموضوع، وهذه مجموع النتائج التي توصلت إليها من وراء هذا البحث والذي نأمل أن يفتح شهية الباحثين لمن يرغب في تناوله من جوانب أخرى والتي لازالت بحاجة إلى إماطة اللثام عنه، فرغم جهدي المبذول في إخراج هذا العمل إلا أني أراه ناقصا بعض الشيء في جوانب مختلفة، ولا بد من العمل على سد ذلك خاصة وأن مجال البحث واسع لمن أراد الخوض فيه.

وإقراري بوجود بعض النقائص في هذا العمل من حيث النقد الذاتي سواء من الناحية المنهجية أو المادة التاريخية التي اعتمدت عليها -خاصة وأني لم استفد من أي تربص خارجي للحصول على المادة الأرشيفية الموجودة في كل من فرنسا وتركيا- هو تشجيع لدراسات أخرى تُلم بالموضوع أكثر من جوانب أخرى.

ولهذا أملنا في أن تتقبل الهيئة العلمية واللجنة الموقرة هذا العمل، وأن نكون قد أسهمنا ولو بجزء ضئيل في كتابة تاريخنا الوطني في العهد العثماني.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملاحـــــــق

الملحق رقم 01:

فرمان من السلطان العثماني "مصطفى الثالث" إلى داي الجزائر "محمد باشا" أوائل رجب 1183هـ، يأمر فيه بحارة وأسطول الجزائر بعدم اعتراض سفينة نمساوية تحمل 6000 ورقة نحاسية من أملاك الإمبراطور متوجهة من ميناء ترست إلى ميناء هامبورغ.

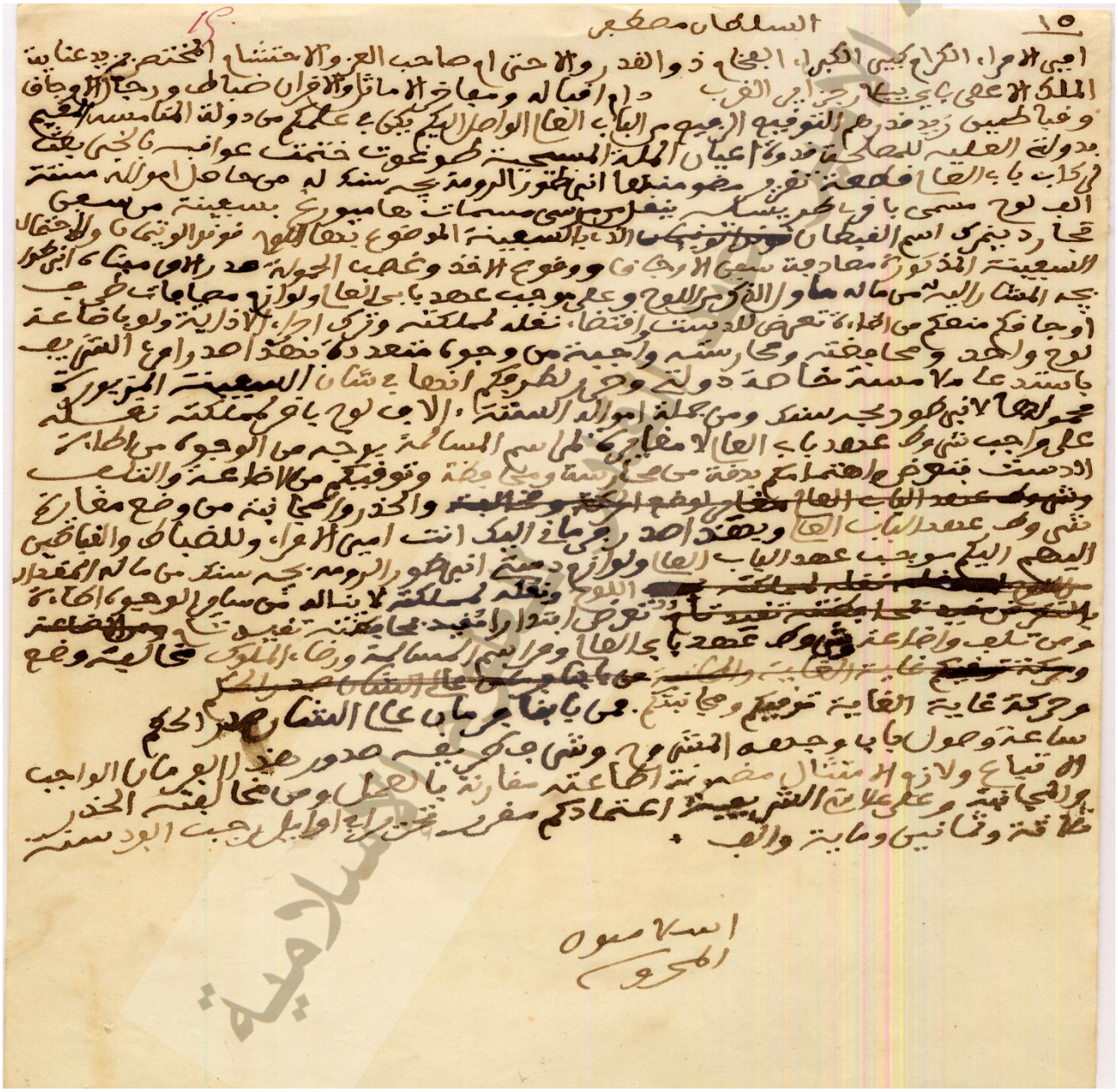

المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، المجموعة رقم 3190، الوثيقة رقم 35.

الملحق رقم 02:

رسالة من "حسين باي" إلى الشيخ "عبد الله بن أبي العباس" سنة 1746م، تضمنت طلب الاتصال بوكيل الباستيون لكي يرسل للباي صندوقا من المرجان.

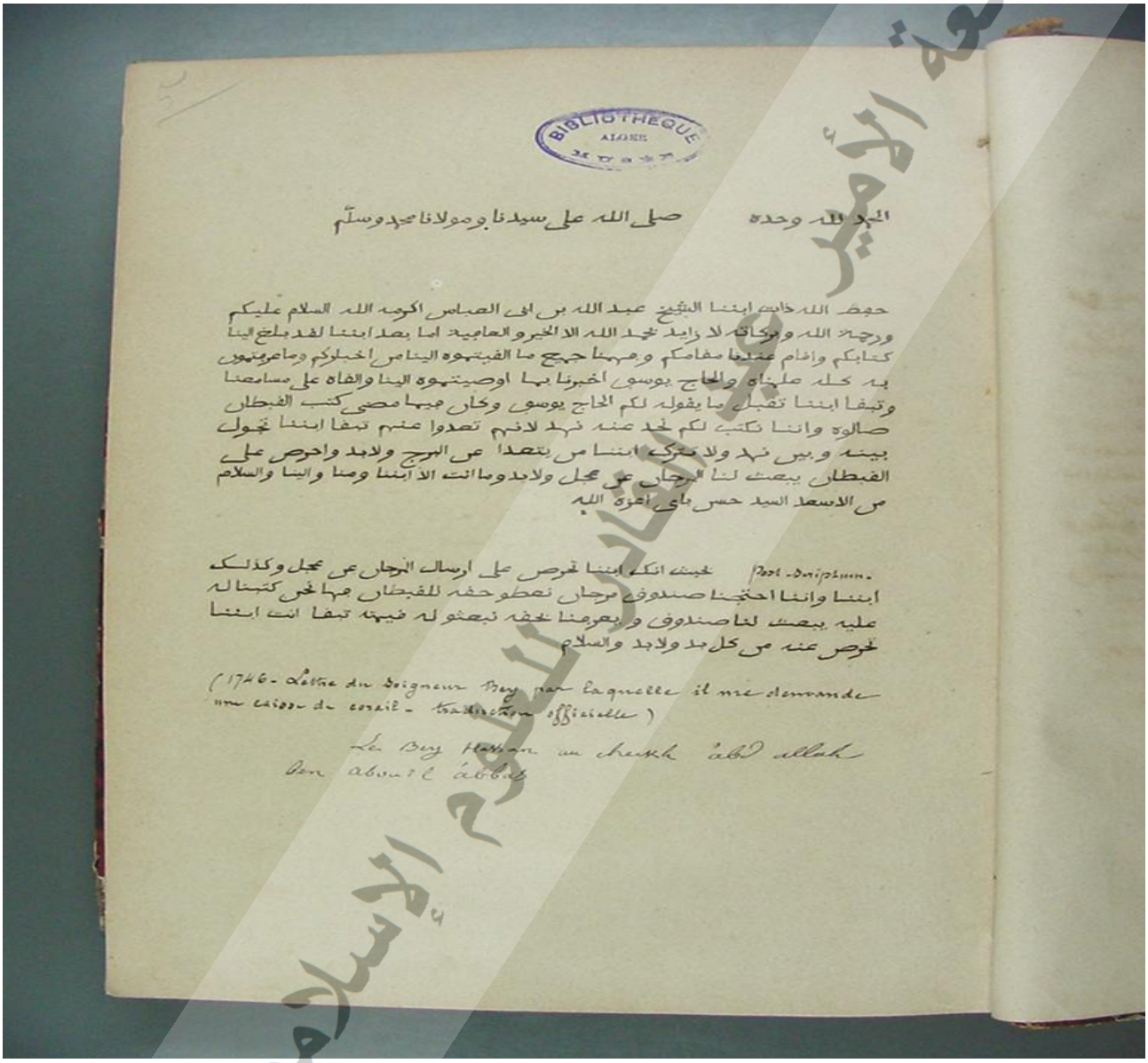

نفس المصدر، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 5.

الملحق رقم 03:

رسالة من "حسن باي" إلى وكيل الباستيون أواخر رمضان 1159هـ، تضمنت الإشارة إلى أن وكيل طبرقة لم يعد يرسل الأربعة عشر صندوقا من المرجان للباي مثلما كان سابقا، وطلب فيه إرسال صندوقين من المرجان مثلما جرت العادة.

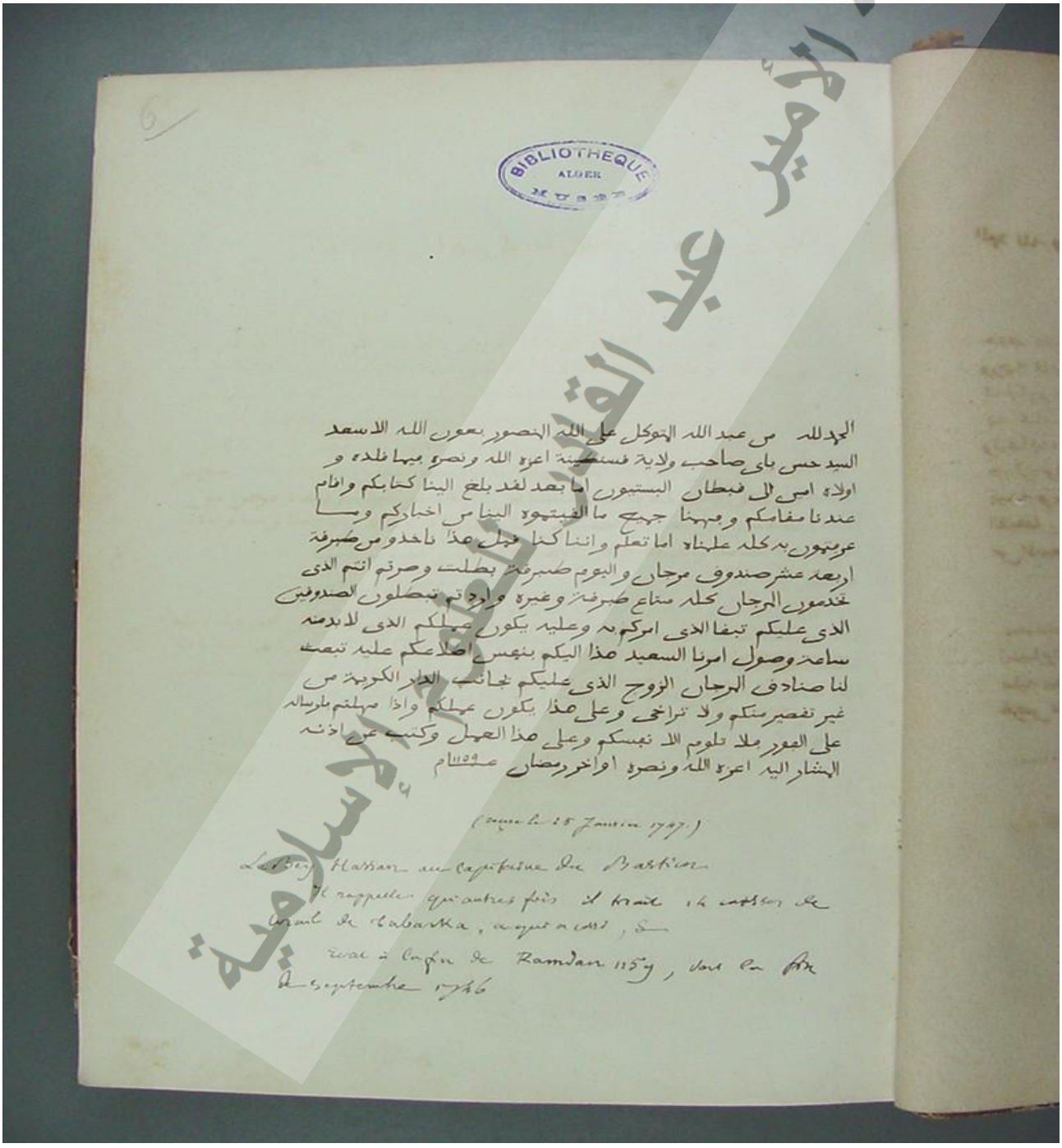

نفس المصدر، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 6.

الملحق رقم 04:

رسالة من "حسن باي" إلى وكيل الباستيون عام 1747م، تضمنت إبلاغ وكيل الباستيون "صالوه" بوصول الصندوقين من المرجان المُرسلَيْن له.

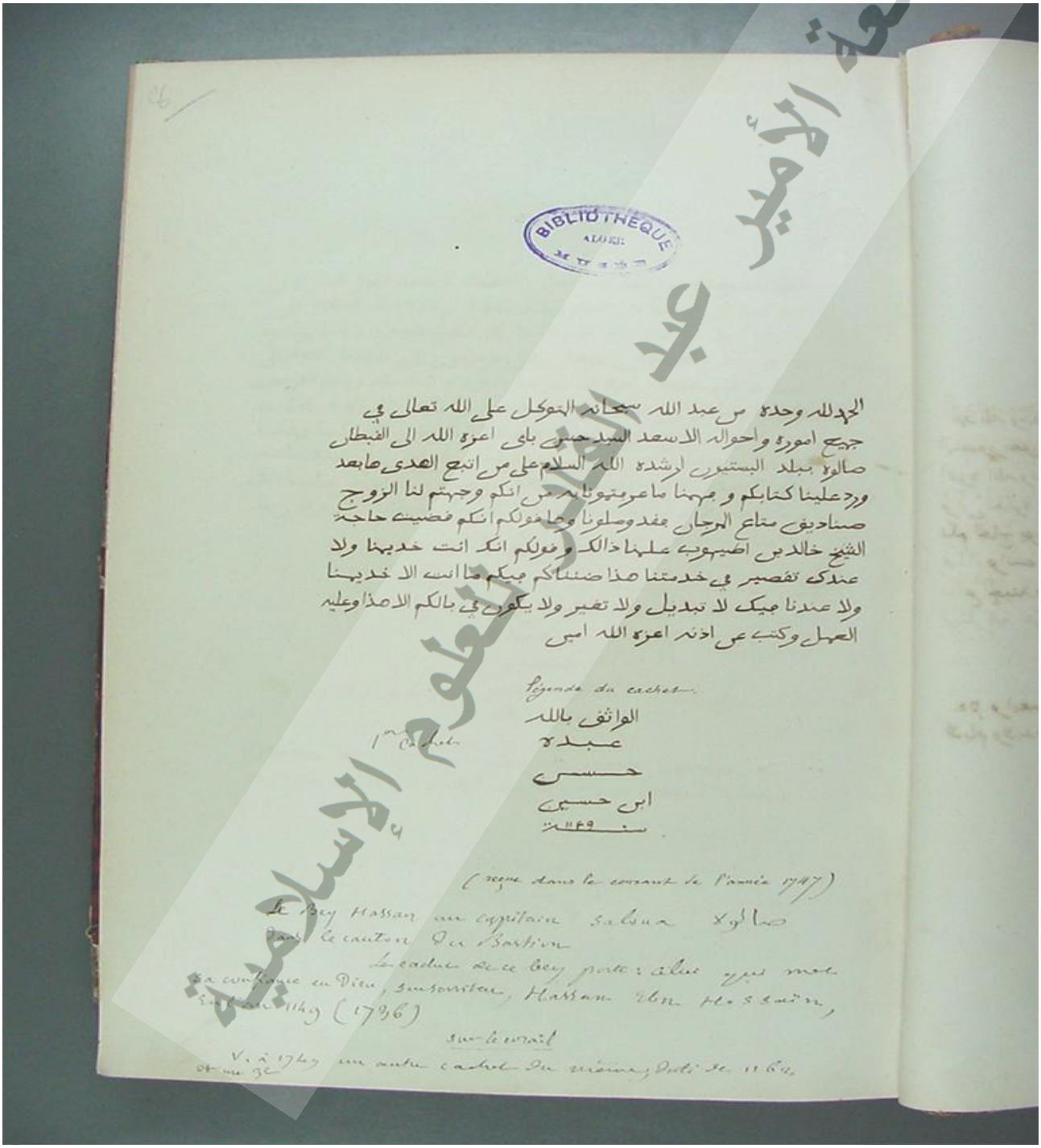

نفس المصدر، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 8.

الملحق رقم 05:

رسالة من "حسن باي" إلى وكيل الباستيون "بلاش" أوائل ذي الحجة 1162هـ، تضمنت طلب إرسال مستحقات باي قسنطينة من المرجان الجيد.

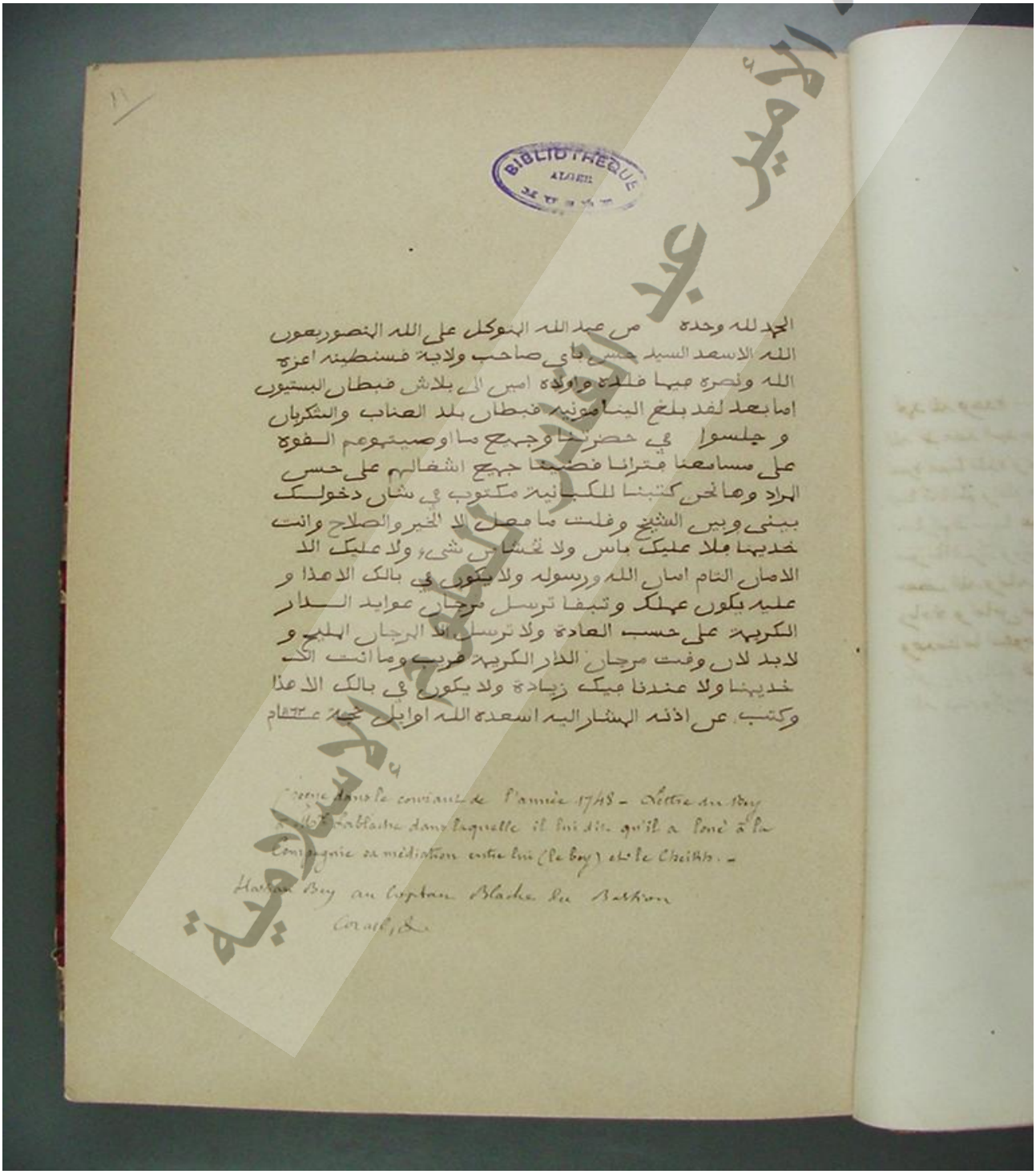

نفس المصدر، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 11.

الملحق رقم 06:

رسالة من "حسن باي" قسنطينة أواسط محرم 1165هـ، تضمنت أمر لوكيل الباستيون الفرنسي بالقالة لإرسال حقوق البايلك (الدولة) من المرجان الجيد.

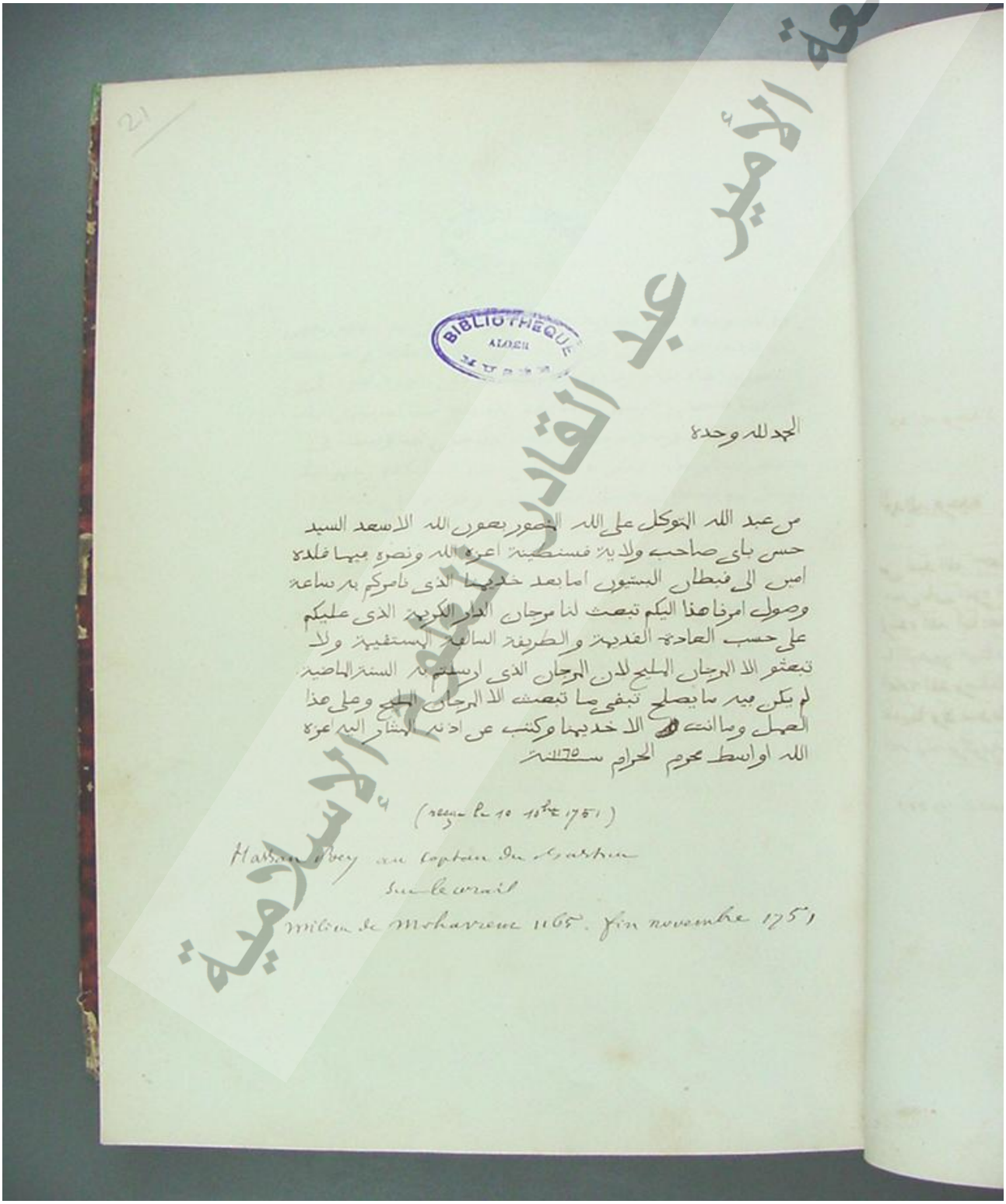

نفس المصدر، المجموعة رقم 1641، الوثيقة رقم 21.

الملحق رقم 07:

رسالة من "أحمد باي" قسنطينة إلى وكيل الباستيون سنة 1763م، تضمنت أمر إرسال مستحقات البايلك (الدولة) السنوية من المرجان، وفيه إشارة بخدعة الوكيل من خلال عدم ملأ كامل الصناديق بالمرجان ووضع ما يسمى "النخالة" مكانه، وأمر فيه الباي الوكيل بتجنب مثل هذه التصرفات مستقبلا.

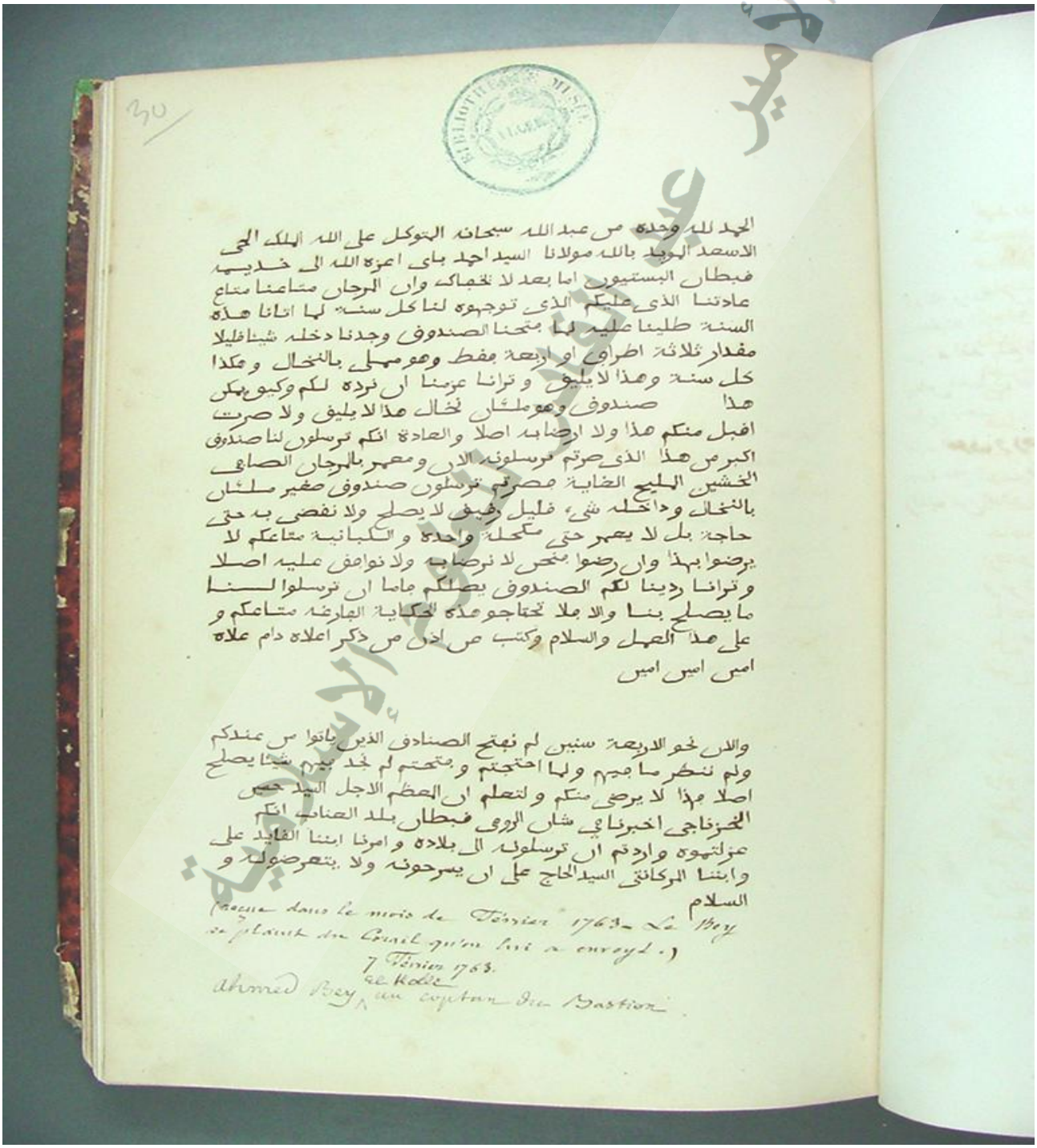

الحمد لله وحده من عبد الله سبحانه التوكل على الله الملك الحي
الاسعد الوحيد بالله مولانا السيد احمد باي اعزه الله الى خديمه
فبطار البستيون اما بعد لا تخفاك وان المرجان متاعنا متاع
عادتنا الذي عليكم الذي توجهوه لنا كل سنة لما اتانا هذه
السنة طلبنا عليه لما فتحنا الصندوق وجدنا دخله شيئا قليلا
مقدار ثلاثة اطراق او اربعة مفط وهو مملى بالنخال وهكذا
كل سنة وهذا لا يليق وقرانا عزمنا ان نرده لكم وكيف يمكن
هذا صندوق وهو ملئان نخال هذا لا يليق ولا صرت
اقبل منكم هذا ولا ارضا به اصلا والعادة انكم ترسلون لنا صندوق
اكبر من هذا الذي صرتم ترسلونه الان ومعمر بالمرجان الصافي
الخشين المليح الغاية صرتم ترسلون صندوق صغير ملئان
بالنخال وداخله شيء قليل رفيق لا يصلح ولا نقضي به حتى
حاجة بل لا يعمر حتى مكحلة واحدة والكبانية متاعكم لا
يرضوا بهذا وان رضوا منحن لا نرضا به ولا نواقف عليه اصلا
وقرانا رديا لكم الصندوق يصلكم جاما ان ترسلوا لنا
ما يصلح بنا والا بلا تحتاجوه هذه الحكاية البارضة متاعكم و
على هذا العمل والسلام وكتب من اخذ من ذكر اعلاه دام علاه
امين امين امين

والان نحو الاربعة سنين لم نفتح الصناديق الذين باتوا من عندكم
ولم ننظر ما فيهم ولما احتجتم وفتحتم لم نجد فيهم شيئا يصلح
اصلا هذا لا يرضى منكم ولتعلم ان العظم الاجل السيد حسين
الخزناجي اخبرنا في شان الوصي فبطار بلد الصناديق انكم
عزلتموه واردتم ان ترسلونه الى بلاده وامرنا ابننا القايد على
وابننا الوكائق السيد الحاج على ان يسرحونه ولا يتعرضون له و
السلام

Reçue dans le mois de Février 1763 - Le Bey
se plaint de ce que l'on lui a envoyé.)
7 Février 1763.
Le Roble
Ahmed Bey au Capitaine du Bastion

نفس المصدر، الوثيقة رقم 30.

الملحق رقم 08:

رسالة من "أحمد باي" قسنطينة إلى وكيل الباستيون (د.ت)، تضمنت وصول صناديق المرجان المفروضة على الباستيون الفرنسي.

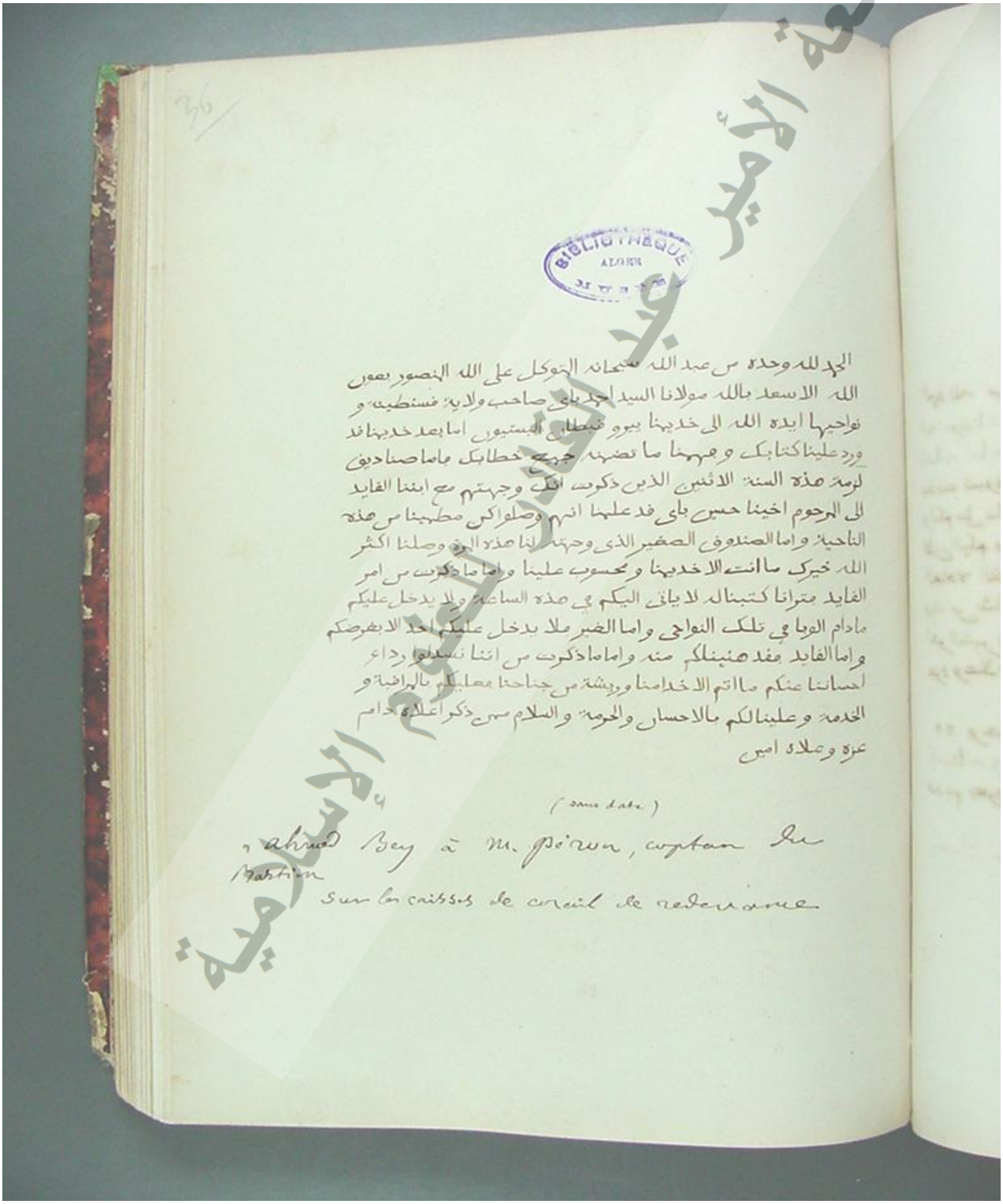

الحمد لله وحده من عبد الله سبحانه المتوكل على الله المنصور بعون الله الاسعد بالله مولانا السيد احمد باي صاحب ولاية قسنطينة و نواحيها ايده الله الى خديمنا بيرو قبطان البستيون اما بعد خديمنا قد ورد علينا كتابك و مهمنا ما تضمنه جميع خطابك واما صناديق المرجان هذه السنة الاثنين الذين ذكرت انك وجهتهم مع ابننا الفايد الى المرحوم اخينا حسين باي قد علمنا انهم وصلوا كن مطمينا من هذه الناحية واما الصندوق الصغير الذي وجهته لنا هذه المرة وصلنا اكثر الله خيرك ما انت الا خديمنا و محسوب علينا واما ما ذكرت من امر الفايد متوانا كتبنا له لا يأتي اليكم في هذه الساعة ولا يدخل عليكم مادام الوبا في تلك النواحي واما الضرر ملا يدخل عليكم احد الا بعرضكم واما الفايد فقد هنيناكم منه واما ما ذكرت من اننا نسدلوا رداء احساننا عنكم ما انتم الا خدامنا وريشة من جناحنا معليكم بالراضة و الخدمة وعلينا لكم بالاحسان والحرمة والسلام ممن ذكر اعلاه دام عزه وعلاه امين

(sans date)

Ahmed Bey à M. Pierron, capitaine du Bastion

Sur les caisses de corail de redevance

نفس المصدر، الوثيقة رقم 36.

الملحق رقم 09:

رسالة من "صالح باي" إلى وكيل الباستيون سنة 1781م، تضمنت طلب الوكيل خفض سعر الصوف التي يشتريها الفرنسيون في ميناء القالة وطلب تعمير سوق هذه المدينة ليتسنى للتجار الفرنسيون تنشيط معاملاتهم التجارية.

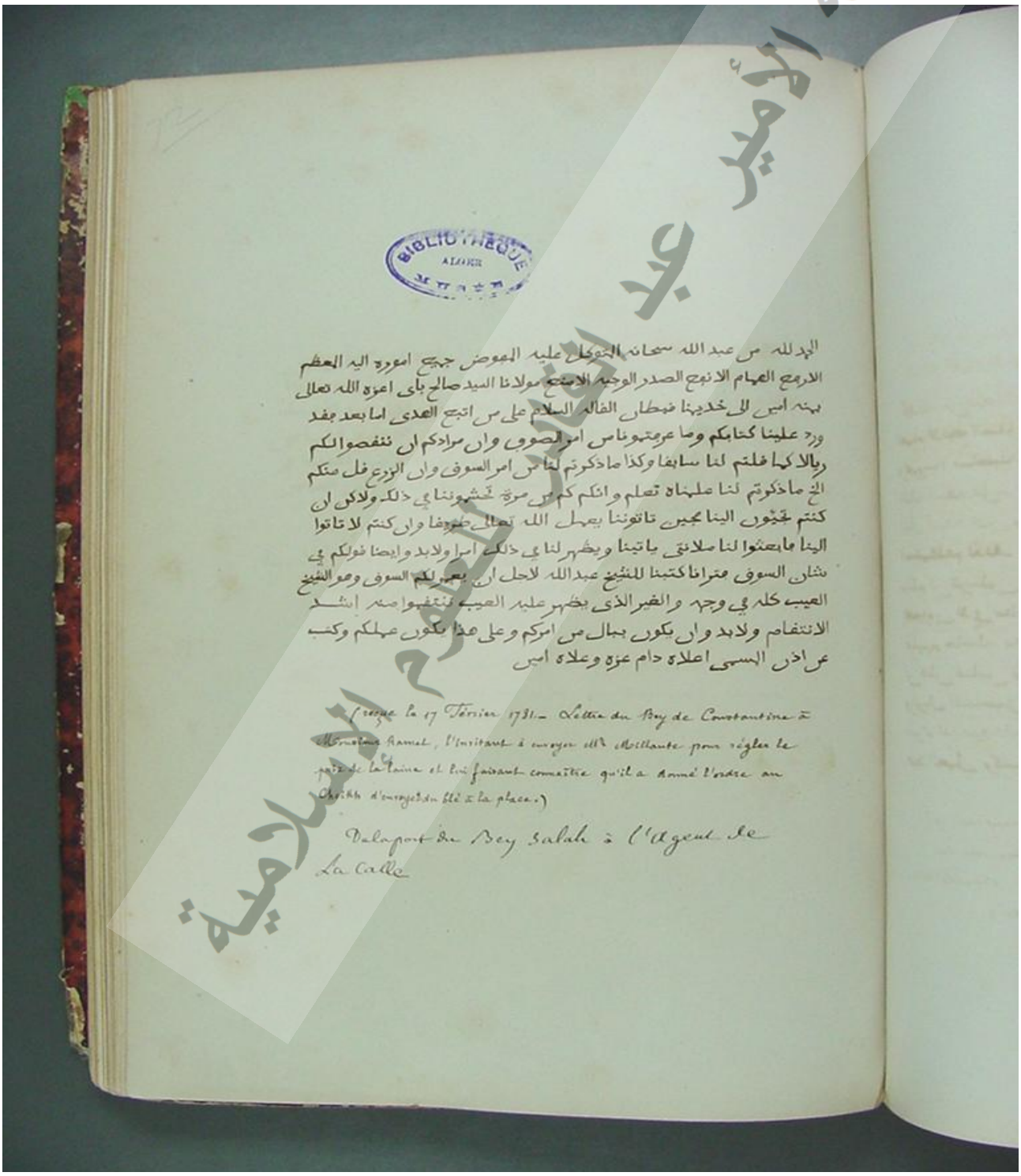

نفس المصدر، الوثيقة رقم 72.

الملحق رقم 10:

رسالة من "صالح باي" قسنطينة إلى وكيل الباستيون الفرنسي بالقالة عام 1788م، تضمنت أمر إرسال مستحقات الدولة (البايلك) من المرجان.

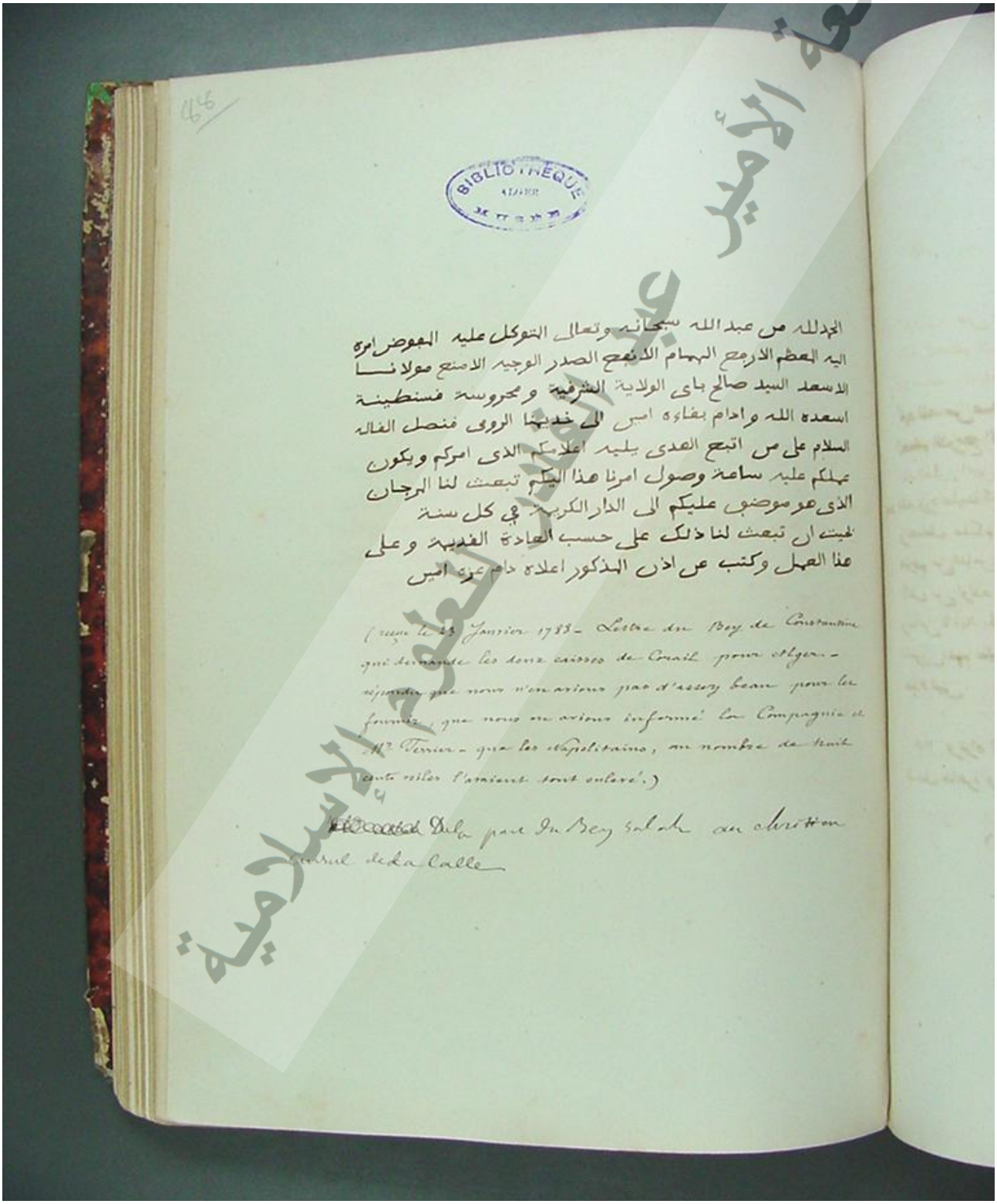

نفس المصدر، الوثيقة رقم 88..

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر والمراجع

البيبليـــــوغرافـــــيا:

- القرآن الكريم برواية ورش.
- البخاري، **صحيح البخاري**، ط1، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.
- ابن ماجة، **سنن ابن ماجة**، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج2، ط2، دار الدعوة ودار سحنون، اسطنبول، 1992.

أولا: المصـــــادر والمراجع باللـــغة العـــــربية:

1- الوثائـــق الأرشيفـــــية:

1-أ : قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية (بالحامة):

اعتمدت على أربع مجموعات أرشيفية عثمانية وهي كمايلي:

❖ **المجموعة رقم 1641:**

هي مجموعة وثائق أرشيفية أغلبها رسائل من بايات وشيوخ بايلك الشرق في قسنطينة إلى وكلاء الباستيون الفرنسي بالقالة وعنابة وعددها 232 وثيقة مرقمة من 1 إلى 130، وقد اعتمدت على الوثائق التالية رقم: 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 13، 20، 21، 30، 36، 41، 88، 97، 112.

❖ **المجموعة رقم 3204:**

تضم هذه المجموعة 79 وثيقة أرشيفية في ملفين الأول مرقم من 1 إلى 62 والثاني من 1 إلى 17، أغلبها مراسلات من الباب العالي إلى باشوات الجزائر وقد اعتمدت على الوثائق التالية: 1، 3، 17، من الملف الأول.

❖ **المجموعة رقم 3190:**

تضم هذه المجموعة 480 وثيقة أرشيفية في ملفين، الأول منه يحوي 464 وثيقة والثاني يحوي على 16 وثيقة وتغطي الفترة بين سنتي 1748م و 1830 م وقد اعتمدت على الوثائق التالية: 35، 41، 52، 66، 94، 412، 421، 426 من الملف الأول.

❖ **المجموعة رقم 1903:**

تضم هذه المجموعة 74 وثيقة أرشيفية أصلية، أغلبها رسائل وردت إلى وكيلي الخرج بباب الجزيرة (إبراهيم ومصطفى) من وكلاء الجزائر في تونس وجبل طارق وبايات الشرق بقسنطينة وبايات الغرب بوهران، وقد اعتمدت على وثيقتين فقط من هذه المجموعة وهي رقم: 8 و 9.

1-ب: الأرشيف الوطني الجزائري (بئر خادم):

- سجلات المحاكم الشرعية، العلبة رقم 33، وثيقة رقم 02، سنة 1192هـ.
- مهمة دفتري رقم 02، العلبة01، الوثيقة رقم 002، حكم 538، بتاريخ 963هـ.
- مهمة دفتري رقم 02، العلبة01، الوثيقة رقم 003، حكم 540، بتاريخ 963هـ.
- مهمة دفتري رقم 02، العلبة01، الوثيقة رقم 004، حكم 541، بتاريخ 963هـ.
- مهمة دفتري رقم 02، العلبة01، الوثيقة رقم 11، حكم 565، بتاريخ 963هـ.
- مهمة دفتري رقم 35، صحيفة رقم 122، حكم 314، بتاريخ 986هـ.

1-ج: الأرشيف الوطني التونسي:

❖ **1-ج-1: دفتر المهمة:**

- دفتر المهمة رقم 06، ص 266.
- دفتر المهمة رقم 35، ص 122.
- دفتر المهمة رقم 47، ص 43.

❖ **1-ج-2: الدفاتر الإدارية والجبائية:**

- الدفتر رقم 143، ص 89.
- الدفتر رقم 182، ص 117.

❖ 2- المخطـــــوطـــات ﴿ المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة﴾:

1- خوجة (مصطفى بن حسن)، **التبر المسبوك في جهاد غزاة الجزائر والملوك**، رقم 1640.

2- الشويحات (عبد الله بن محمد الحاج)، **قانون أسواق مدينة الجزائر**، رقم 1378.

❖ 3 ـ الوثائـــق الرسميـــــة المطبـــــوعة:

3- بلانتيت (أوجان)، **مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا (1579-1700م)**، ترجمة وتحقيق: سلاطنية بن داود، قوشام حفيظة، ط1، 3ج، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

4- بوعزيز (يحي)، **المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780-1790م)**، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

5- تابليت (علي)، **معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (1619-1830)**، 2ج، منشورات ثالة، الجزائر، 2014.

6- قنان (جمال)، **معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830م)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

7- محاضر مجلس الأمة الأمريكي، **حرب القرصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة**، جمع وترجمة: منصور عمر الشتيوي، مؤسسة الفرجاني، ليبيا، 1970.

❖ 4 ـ المصـــــــاور المطبـــــــــوعة:

8- ابن الأثير (مجد الدين أبي السعادات)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، أشرف عليه وقدم له: علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري، ط1، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000.

9- ابن العطار (أحمد بن المبارك)، **تاريخ بلد قسنطينة**، تحقيق وتعليق وتقديم: عبد الله حمادي، الطبعة الجديدة، دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

10- ابن المفتي (حسين بن رجب شاوش)، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، جمعها واعتنى بها: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009.

11- ابن جبير (أبو الحسن محمد بن أحمد البلنسي)، **رحلة ابن جبير**، تقديم: سليم بابا عمر، موفم للنشر، الجزائر، 1988.

12- ابن منظور (أبي الفضل جمال الدين)، **لسان االعرب**، مج 3، مج12، دار صادر، بيروت، د.ت.

13- ابن حمادوش (عبد الرزاق)، **لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، "رحلة ابن حمادوش الجزائري"**، تقديم وتحقيق: أبو القاسم سعد الله، م.و.ك (طبعة خاصة بالجزائر عاصمة الثقافة العربية)، 2007.

14- ابن حوقل، **صورة الأرض**، دار مكتبة الحياة، لبنان، 1992.

15- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد)، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ج6، ط1، ضبط المتن والحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

16- ===[1]، **المقدمة**، تح: عبد السلام الشدادي، ط1، بيت العلوم والفنون والآداب، الدار البيضاء، 2005.

17- ابن زنجويه (حميد، ت 251هـ/845م)، **كتاب الأموال**، تح: شاكر ذيب فياض، ج1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1986.

18- ابن سيدة (أبو الحسن علي إسماعيل)، **المخصص**، تح: لجنة التراث العربي، مج: 3، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت، د. ت.

19- ابن كثير (أبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، ت 774هـ/1368م)، **تفسير القرآن العظيم**، تح: سامي بن محمد السلامة، ج7، دار طيبة، 1999.

20- ابن ميمون (الجزائري محمد)، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تحقيق وتقديم: محمد بن عبد الكريم، ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981.

21- أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان في أخبار تونس وعهد الأمان**، ج2، ط1، الدار التونسية للنشر، 1977.

22- الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الأفاق**، ج2، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1989.

23- الأفراني (محمد الصغير)، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تقديم وتحقيق: عبد اللطيف الشاذلي، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1998.

([1]) ===: تعني نفس المؤلف.

24- البكري، **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت.

25- الحموي (ياقوت)، **معجم البلدان**، مج2، دار صادر، بيروت، 1977.

26- الحميري (محمد عبد المنعم)، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، ط2، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، 1984.

27- الرازي (محمد أبي بكر)، **مختار الصحاح**، ترتيب: محمود خاطر بك، ط5، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1916.

28- الراشدي (أحمد بن سحنون)، **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تحقيق وتقديم: الشيخ المهدي البوعبدلي، ط1، الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

29- الراشدي (أحمد بن عبد الرحمان الشقراني)، **القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط**، تحقيق وتقديم: ناصر الدين سعيدوني، ط 2(مراجعة ومنقحة)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

30- الرصاع (أبي عبد الله محمد الأنصاري، ت 894هـ/ 1489م)، **شرح حدود ابن عرفة الموسوم: الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية**، تح: محمد أبو الأجفان، الطاهر المعموري، القسم الأول، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.

31- الزبيدي (مرتضى)، **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1989.

32- الزهار (أحمد الشريف)، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار "تقيب أشراف الجزائر"**، تقديم وتعليق: أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974.

33- السعدي (عبد الرحمن بن ناصر)، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تح: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، قدم له: عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، محمد بن صالح العثيمين، ط2، دار السلام للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2002.

34- الشويهد (عبد الله بن محمد)، **قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/1695-1705م)**، تح: ناصرالدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.

35- العبدري (محمد البلنسي)، **الرحلة المغربية**، تقديم: سعد بوفلاقة، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2007.

36- العنتري (محمد الصالح)، **فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهما "أو تاريخ قسنطينة"**، مراجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

37- الغبريني (أبو العباس أحمد)، **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**، ط2، تح: رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981.

38- الغساني (الأندلسي محمد)، **رحلة الوزير في افتكاك الأسير (1690-1691م)**، تح: نوري الجراح، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبوظبي، 2002.

39- الفيروز (أبادي مجد الدين محمد)، **القاموس المحيط**، طبعة جديدة موثقة ومحققة، ضبط وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، سوريا، 1995.

40- المحامي (محمد فريد بك)، **تاريخ الدولة العلية**، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981.

41- المزاري (الآغا بن عودة)، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تحقيق ودراسة: يحي بوعزيز، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.

42- المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تح: أسعد داغر، ج1، دار الأندلس، بيروت، 1965.

43- المشرفي (عبد القادر)، **بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر**، تحقيق وتقديم: محمد عبد الكريم، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

44- المقدسي (شمس الدين أبو عبد الله)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ط3، مطبعة ليدن، دار صادر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

45- المكناسي (محمد بن عبد الوهاب بن عثمان)، **إحراز المعلى والرقيب في الحج إلى بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب، "رحلة المكناسي"**، تحقيق وتقديم: محمد بوكبوط، ط1، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبوظبي، 2003.

46- الورتيلاني (الحسين بن محمد)، **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، "الرحلة الورتيلانية"**، ج2، مطبعة بيير فونتانا الشرقية، الجزائر، 1908.

47- الوزان (الحسن بن محمد)، **وصف إفريقيا**، 2ج، ط2، تر: محمد حجي و محمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

48- بربروس (خيرالدين)، **مذكرات خيرالدين بربروس**، تر: محمد دراج، ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

49- بيسونال (أندريه)، **الرحلة إلى تونس**، تر: محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003.

50- جلبي (كاتب)، **تحفة الكبار في أسفار البحار**، اسطنبول، 1911.

51- خوجة (حمدان بن عثمان)، **المرآة**، تقديم وتعريف وتحقيق: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2006.

52- دونان (هنري)، **الإيالة التونسية سنة 1858م**، ترجمة وتعريب: محمد فريد الشريف، المطبعة العصرية، تونس، 2012.

53- عبد القادر (الجزائري محمد)، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، شرح وتعليق: ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، بيروت، 1964.

54- كاثكارت (جيمس ليندر)، **مذكرات أسير الداي كاثكارت، قنصل أمريكي في المغرب**، تر: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

55- كربخال (مارمول)، **إفريقيا**، 2ج، تر: محمد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1989.

56- ليسور(أ)، ويلد (و)، **رحلة طريفة في إيالة الجزائر**، تحقيق وتقديم وتعليق وترجمة: محمد جيجلي، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

57- مجهول، **سيرة المجاهد خيرالدين بربروس في الجزائر**، تحقيق وتقديم وتعليق: عبدالله حمادي، دار القصبة للنشر، 2009.

58- مجهول، **غزوات عروج وخيرالدين**، تح: نورالدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934.

59- مجهول، **الإستبصار في عجائب الأمصار**، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985.

60- مقديش (محمود)، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تح: علي الزواري و محمد محفوظ، مج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.

61- ميتزون (جيريت)، **يوميات أسر في الجزائر (1814-1816)**، تر: محمد زروال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

62- هابنسترايت، **رحلة العالم الألماني: ج.أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)**، ترجمة وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007.

❖ 5- المـــــــراجـــع:

63- آجقو (علي)، **المغرب الأوسط، من المجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة الأمة**، باتنيت للمعلوماتية، الجزائر، 1999.

64- الأرقش (دلندة وآخرون)، **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي ميديا كوم، تونس، 2003.

65- الباروني (عمر محمد)، **الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس**، مطبعة ماجي، طرابلس، 1952.

66- الببلاوي (حازم)، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، ط1، دار الشروق، بيروت، 1995.

67- البشروش (توفيق)، **جمهورية الدايات في تونس (1591-1675م)**، مجموعة أيام الناس، تونس، 1992.

68- ألتر (عزيز سامح)، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989.

69- التميمي (عبد الجليل)، **موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر**، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق، تونس، 1983.

70- ===، **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر**، السلسة رقم(04): الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 2009.

71- الجعماطي (عبد السلام)، **دراسات في تاريخ الملاحة البحرية وعلوم البحار بالغرب الإسلامي**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012.

72- الجعوان (محمد بن ناصر بن عبد الرحمان)، **القتال في الإسلام وأحكامه وتشريعاته دراسة مقارنة**، ط2، مطابع المدينة، الرياض، 1983.

73- الجمل (شوقي عطا الله)، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.

74- الدعيم (محمود السيد)، **تاريخ البحرية العثمانية، حتى نهاية عهد الخليفة العثماني سليم الثاني 1574م**، منشورات إتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، 1994.

75- الزبيري (محمد العربي)، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري، في الفترة مابين 1792 و 1830**، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1984.

76- السليماني (أحمد)، **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994.

77- الشلبي (عبد الكريم)، **الموانئ بالساحل في العهد الأغلبي، المزاق القديم وبلاد الساحل**، تونس، 2005.

78- الصلابي (علي محمد)، **صفحات من التاريخ الإسلامي في الشمال الإفريقي (دولة الموحدين)**، دار البيارق للنشر، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 1998.

79- العدوي (إبراهيم أحمد)، **الأساطيل العربية في البحر المتوسط**، مكتبة النهضة، القاهرة، 1957.

80- العروي (عبد الله)، **مفهوم التاريخ، الألفاظ والمذاهب، المفاهيم والأصول**، ط4، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2005.

81- العسلي (بسام)، **الجزائر والحملات الصليبية (1547-1791م)**، ط3، دار النفائس، بيروت، 1986.

82- الغزالي (محمد)، **فقه السيرة**، "خرج أحاديث الكتاب محدث الديار الشامية العلامة محمد ناصر الدين الألباني"، ط6، دار الكتب الحديثة، مصر، ديسمبر 1965.

83- القدوري (عبد المجيد)، **سفراء عرب في أوروبا (1610-1922م) "الوعي بالتفاوت"**، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبوظبي، 2006.

84- المدني (أحمد توفيق)، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792)**، م.و.ك، الجزائر، 1984.

85- ===، **محمد عثمان باشا، داي الجزائر 1766-1791م (سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده**، م.و.ك، الجزائر، 1986.

86- ===، **جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية**، المطبعة العربية، الجزائر، 1948.

87- الميلي (مبارك بن محمد الهلالي)، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تقديم وتصحيح: محمد الميلي، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

88- النخيلي (درويش)، **السفن الإسلامية على حروف المعجم**، ط2، دار المعارف، الإسكندرية، 1979.

89- النظام (زهراء)، **العلاقات المغربية الجزائرية، مقاربة سياسية – ثقافية خلال القرن 10هـ/16م**، منشورات دار الأمان، الرباط، 2015.

90- الوذيناني (خلف بن دبلان بن خضر)، **الفتح العثماني لجزيرة رودس (929هـ/1523م)**، سلسلة بحوث الدارسات الإسلامية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 1997.

91- اليوزبكي (توفيق سلطان)، **تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المملوكي**، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1975.

92- أميلي (حسن)، **الجهاد البحري بمصب أبي رقراق خلال القرن السابع عشر الميلادي**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2006.

93- أمين (محمد)، **الإختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830م)**، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2016.

94- ===، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، مطبعة آنفو-برانت، فاس، 2011.

95- أندرسون (ماتيوس)، **تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا**، تعريب: نورالدين حاطوم، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1988.

96- أنيس (محمد)، **إنجلترا وطريق السويس في القرن الثامن عشر**، ترجمة وتقديم وتعليق: عبد الوهاب بكر، تصدير: علي بركات، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2009.

97- إيفانوف (نيقولاي)، **الفتح العثماني للأقطار العربية (1516-1574م)**، نقله إلى العربية: يوسف عطاالله، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1988.

98- إينالجيك (خليل)، كواترت (دونالد)، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، 2 **مج**، تر: عبد اللطيف الحارس، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007.

99- بالحميسي (مولاي)، **البحر والعرب في التاريخ والأدب -دراسة-**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2005.

100- ===، **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981.

101- بالطيب (عبد اللطيف)، **أمير البحر مراد رايس الأصغر الجزائري، من الجزائر إلى إيرلندا، (رد على كتاب "القرية المسروقة بالتيمور وقرصان البرابرة")**، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2014.

102- بحري (أحمد)، **الجزائر في عهد الدايات، دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية**، 3ج، دار كفاية، الجزائر، 2013.

103- بروديل (فرنان)، **المتوسط والعالم المتوسطي**، تعريب وإيجاز: مروان أبي سمرا، ط1، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.

104- برون (جفري)، **تاريخ أوروبا الحديث**، تر: على المرزوقي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، 2006.

105- قرباش (بلقاسم)، **العلاقات الجزائرية الإنجليزية الأولى من منظور إنجليزي (1550-1620)**، ضمن بحوث ودراسات تاريخية، أعمال مهداة للأستاذ لعميد عبد العزيز، إعداد وتنسيق: قاصري محمد السعيد، ط1، مطبعة نواصري (المسيلة)، الجزائر، 2017.

106- بلقاضي (بدرالدين)، بن حموش (مصطفى)، **تاريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ديفولكس**، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

107- بن أشنهو (عبد الحميد بن أبي زيان)، **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**، الطباعة الشعبية للجيش، 1972.

108- بن حموش (مصطفى)، **المدينة والسلطة في الإسلام، "نموذج الجزائر في العهد العثماني"**، ط1، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999.

109- بن خروف (عمار)، **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي**، ج2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

110- بن رجب (رضا)، **يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية (1685-1857م)**، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2010.

111- بن صحراوي (كمال)، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

112- بن عتو (بلبروات)، **المدينة والريف بالجزائر أواخر العهد العثماني**، 2ج، ط1، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2016.

113- بنحادة (عبد الرحيم)، **المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 1998.

114- بنعبد الله (عبد العزيز)، **سلا أولى حاضرتي أبي الرقراق**، ط2، منشورات الخزانة العلمية، سلا، 1989.

115- بوحمشوش (نعيمة وآخرون)، **طائفة رياس البحر، الدولة الجزائرية الحديثة – ومؤسساتها-**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

116- بوشرب (أحمد)، **وثائق ودراسات عن الغزو البرتغالي ونتائجه**، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، دار الأمان، الرباط، 1997.

117- بوشنافي (محمد)، **الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني(1700-1830)**، ط1، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2016.

118- بوعزيز (يحي)، **الموجز في تاريخ الجزائر (1-2) الجزائر القديمة والوسيطة والجزائر الحديثة**، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

119- ===، **من تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

120- ===، **الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

121- تابليت (علي)، **الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية (1770-1815م)**، دار ثالة، الجزائر، 2006.

122- حركات (إبراهيم)، **المغاربة والبحر**، مطبعة OKAD، المغرب (المندوبية العامة، معرض 98 لشبونة)، 1998.

123- حليمي (عبد القادر علي)، **دراسة في جغرافية المدن، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830**، ط1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972.

124- ===، **جغرافية الجزائر(طبيعة- بشرية-اقتصادية)**، ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1968.

125- حمادي (عبد الله)، **الموريسكيون ومحاكم التفتيش في الأندلس (1492-1616م)**، الدار التونسية للنشر، تونس، م.و.ك، الجزائر، 1989.

126- حماش (خليفة)، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية (4)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2010.

127- ===، **وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، ج1، سلسلة الوثائق والنصوص (1)، منشورات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013.
128- خنوف (علي)، **تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا**، ط1، منشورات الأنيس، الجزائر، 2011.
129- خير (فارس محمد)، **تاريخ الجزائر الحديث، من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي**، ط1، دار الشروق العربي، بيروت، 1969.
130- دبليو (ل.مارتن)، **البحر في الإستراتيجية الحديثة**، تر: عبد الكريم الحاج عناد، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.
131- دراج (محمد)، **الدخول العثماني ودور الإخوة بربروس (1512-1543)**، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
132- درياس (يمينة)، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
133- رائسي (إدريس)، **القبائل الحدودية التونسية-الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830-1881)**، ط1، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2014.
134- روجرز(ب .ج)، **تاريخ العلاقات الإنجليزية- المغربية حتى عام 1900**، ترجمة ودراسة وتعليق: يونان لبيب رزق، ط1، الشركة الجديدة دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981.
135- ساحلي (أوغلي خليل)، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني "بحوث ووثائق وقوانين"**، تقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: 4، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، إستانبول، 2000.
136- سالم (علي أحمد سالم)، **السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للمتوسط في القرن16م**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2011.
137- سبنسر (وليم)، **الجزائر في عهد "رياس البحر"**، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

138- سعيدان (عمر)، **علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر (م)، دراسة ووثائق (رسائل ومعاهدات) وتعاليق وتحاليل**، ط1، منشورات سعيدان، تونس، 2002.

139- سعيدوني (ناصرالدين)، البوعبدلي (المهدي)، **الجزائر في التاريخ، العهد العثماني**، م.و.ك، 1984.

140- سعيدوني (ناصرالدين)، **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)**، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1985.

141- ===، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، "الفترة الحديثة"**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

142- ===، **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

143- ===، **ولايات المغرب العثمانية، الجزائر-تونس-طرابلس الغرب**، ط2، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2014.

144- سليمان (الصيد)، **نفح الأزهار عما في مدينة قسنطينة من الأخبار**، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1994.

145- شوفاليه (كورين)، **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510-1541)**، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

146- شويتام (أرزقي)، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي، الفترة العثمانية (1519-1830م)**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

147- ===، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني** (926-1246هـ/1519-1830)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والترجمة، الجزائر، 2009.

148- صاريناي (يوسف وآخرون)، **الجزائر في الوثائق العثمانية**، تر: فاضل بيات، يشار محمد صالح شريف، سيستام أوفست للطباعة، رئاسة الوزراء، المديرية العامة لدور المحفوظات، رئاسة دائرة الأرشيف العثماني، رقم المنشور: 115، أنقرة، 2010.

149- صحراوي (عبد القادر)، **الأولياء والتصوف في الجزائر خلال العهد العثماني (1520-1830م)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

150- عبد العليم (أنور)، **الملاحة وعلوم البحار عند العرب**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979.

151- عبد القادر (نورالدين)، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

152- عميراوي (احميدة)، **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني(مذكرات تيدنا أنموذجا)**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

153- غطاس (عائشة وآخرون)، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

154- غطاس (عائشة)، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830) "مقاربة اجتماعية- اقتصادية"**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2012.

155- غلاب (عبد الكريم)، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية "العهد التركي في تونس والجزائر"**، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

156- فاليرين (دومينيك)، **بجاية ميناء مغاربي (1067هـ/1510م)**، ج1، تر: علاوة عمارة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014.

157- فكاير (عبد القادر)، **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية وآثاره (910-1206هـ/1505-1792م)، "دراسة تتناول الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الجزائر"**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

158- فيرو (شارل)، **تاريخ جيجلي**، تر: عبد الحميد سرحان، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

159- قاسم (أحمد)، **إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم (1574-1600م)**، تقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2004.

160- قشي (فاطمة الزهراء)، **قسنطينة في عهد صالح باي البايات**، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة، 2005.

161- قنان (جمال)، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، م.و.ن.ت، 1994.

162- ===، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

163- كوبرلي (محمد فؤاد)، **قيام الدولة العثمانية**، تر: أحمد السعيد سليمان، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967.

164- كولز (بول)، **العثمانيون في أوربا**، تر: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993.

165- ماكامان (محمد)، **الرحلات المغربية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر للهجرة الموافق للقرنين السابع عشر والثامن عشر**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، مطبعة الأمنية، الرباط، 2014.

166- محرز (أمين)، **الجزائر في عهد الآغوات (1659-1671)**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

167- مروش (المنور)، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة، الأسعار والمداخيل)**، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

168- ===، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (القرصنة، الأساطير، الواقع)**، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

169- نايت بلقاسم (مولود قاسم)، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1380م**، ج1، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007.

170- نمير (عقيل لطف الله)، **تاريخ الجزائر الحديث**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، 2014.

171- نورويش (جون جوليوس)، **الأبيض المتوسط "تاريخ بحر ليس كمثله بحر"**، تر: طلعت الشايب، ط1، المركز القومي للترجمة، دار الكتب المصرية، مصر، 2015.

172- هلايلي (حنيفي)، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

173- ===، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2008.

174- وولف (ب.جون)، **الجزائر وأوروبا (1500-1830)**، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، دار رائد، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

175- ويل (أروين راي)، **العلاقات الديبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة 1776-1816**، تر: العربي إسماعيل، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1978.

176- ياتسيك (ماخوفسكي)، **تاريخ القرصنة في العالم**، تر: أنور محمد إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2008.

❖ 6- الأطروحـــات والرسائـــل الجامعـــية:

177- الشيخ (لكحل)، **نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م (1013-1070/هـ1604-1659م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف إبراهيم سعيود، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة غرداية، 2012-2013.

178- الصيرفي (نوال حمزة يوسف)، **الجهاد الإسلامي في شرق أفريقية في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف محمد سيد محمد، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1987.

179- الطويل (محمد)، **النقل والتنقل في المغرب خلال العصر الوسيط**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، 1996-1997م.

180- الملحم علي بن عبد الله، **القرصنة البحرية على السفن، دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية**، رسالة ماجيستر، إشراف علي محمد حسنين حماد، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2007.

181- الهناندة (عدلي "محمد علي" صالح)، **أوضاع الأسطول الإسلامي في المغرب خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين**، رسالة ماجيستر، إشراف صالح محمد فياض أبو دياك، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 1998.

182- أميلي (حسن)، **المغاربة والمجال البحري خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر**، أطروحة دكتوراه دولة، إشراف أحمد بوشرب، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة المحمدية، المغرب، 2002.

183- باقة (رشيد)، **نشاط جنوة الصليبي والتجاري في سواحل بلاد المغرب من القرن الثاني عشر إلى القرن الخامس عشر الميلادي**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، إشراف بوبة مجاني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2007-2008.

184- بلعمري (فاتح)، **الحياة الحضرية في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال مصادر الرحلة**، أطروحة دكتوراه، إشراف أحمد صاري، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016-2017.

185- بليل (رحمونة)، **العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط، مرسيليا وليفورن من 1700 إلى 1827م**، رسالة ماجيستر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2001-2002.

186- ===، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830**، أطروحة دكتوراه، إشراف دحو فغرور، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2010-2011.

187- بن بلة (خيرة)، **المنشآت الدينية بالجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه دولة في الآثار الإسلامية، إشراف عبد العزيز لعرج، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007-2008.

188- بن سعيدان (محمد)، **علاقات الجزائر مع فرنسا (1070-1170هـ/1659-1756م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية، 2011-2012.

189- بن موفقي (امحمد)، **العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وإسبانيا (1200هـ-1786م/1245هـ-1830م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف

مختار حساني، قسم التاريخ، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

190- بوعيسي (حسام الدين)، **القرصنة البحرية وتأثيراتها على المنطقة العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف شيتور جلول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012-2013.

191- بيلامي (وداد)، **النفوذ الاقتصادي-السياسي ليهود الجزائر (1516-1830)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف احميدة عميراوي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2004.

192- تجاجنة (بوحفص)، **الحملات العسكرية لدول غرب أوروبا المتوسطية على الجزائر (1145هـ-1732م/1246هـ-1830م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف مختار حساني، قسم التاريخ، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

193- ثابت (جميلة)، **دور الأعلاج في العلاقات بين الجزائر ودول جنوب غرب أوروبا خلال القرنين 10-11هـ/16-17م**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

194- جاسم (نبراس فوزي)، **النشاط الاقتصادي في الأندلس في كتب البلدانيين**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف صباح إبراهيم الشيخلي، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008.

195- جبار (عبد الناصر)، **بنو حفص والقوى الصليبية في غرب البحر المتوسط خلال القرنين 8-9هـ/14-15م**، رسالة ماجيستر، إشراف حامد زيان غانم، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1990.

196- جبوده (مريم محمد عبد الله)، **التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس خلال العهدين الموحدي والحفصي**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف سامية مصطفى مسعد، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، القاهرة، 2008.

197- جودي (إسماعيل)، **الصناعة العسكرية في الجزائر في العهد العثماني (1518-1830)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف مختار حساني، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

198- حداد (سهام)، **سلسلة موانئ الشرق الجزائري القديمة (دراسة تاريخية وصفية اعتمادا على المصادر المادية المحلية)**، رسالة ماجيستر في التاريخ القديم، إشراف محمد الصغير غانم، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

199- حسنة (كمال)، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807م)**، رسالة ماجيستر، إشراف عائشة غطاس، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

200- حماش (خليفة)، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف فاطمة الزهراء قشي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

201- ===، **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي (1798-1830)**، رسالة ماجيستر، إشراف خليل عبد الحميد عبد العال، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، 1988.

202- خشمون (حفيظة)، **مهام مفتديي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية**، رسالة ماجيستر في التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، إشراف كمال فيلالي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

203- خلاصي (علي)، **التنظيمات والمنشآت العسكرية الجزائرية في العصر الحديث**،ج1، أطروحة دكتوراه في علم الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

204- دباب (بومدين)، **الأسرى والسجون في مدينة الجزائر العثمانية (1519-1830م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف حنيفي هلايلي، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2007-2008.

205- دحماني (توفيق)، **الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م)، دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009.

206- درويش (الشافعي)، **علاقات الإيالات العثمانية في غرب المتوسط مع إسبانيا خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي**، رسالة ماجيستر، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011.

207- دغموش (كاميلية)، **قبائل الغرب الجزائري بين الإحتلال الإسباني والسلطة العثمانية (1509-1792)**، رسالة ماجيستر، إشراف محمد دادة، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، 2014.

208- دكاني (نجيب)، **الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية وردود الفعل الجزائرية خلال القرن العاشر هجري (10هـ)/السادس عشر ميلادي (16م)**، رسالة ماجيستر، إشراف ناصر الدين سعيدوني، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

209- دهان (بركاهم)، **دور القناصلة الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689**-1789م، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف إبراهيم سعيود، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة غرداية، 2012-2013.

210- سرحان (حليم)، **تطور صناعة السفن الحربية بالجزائر على عهد العثمانيين (920-1246هـ)/(1514-1830م) من خلال المصادر التاريخية والأثرية**، رسالة ماجيستر في الآثار الإسلامية، إشراف صالح بن قربة، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007-2008.

211- سعيود (إبراهيم)، **الأسرى المغاربة في "ايطاليا" خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، إشراف عائشة غطاس، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2009-2010.

212- سي يوسف (محمد)، **قليج علي باشا ودوره في البحرية العثمانية**، رسالة ماجيستر، إشراف أبو القاسم سعد الله، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1988.

213- شوشان (الأسعد)، **الموانئ والمراسي بالمغرب الأوسط خلال الفترة الوسيطة**، رسالة ماجيستر، جامعة تونس، 2009-2010.

214- طاقة (رنا صلاح طاهر)، **مشكلة الأسرى بين العرب المسلمين والروم البزنطيين (132-370هـ/750-980م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف طه خضر عبيد، كلية التربية، جامعة الموصل، 2004.

215- عشي (علي)، **التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة والمواصلات (2-10هـ/8-16م)**، أطروحة دكتوراه، إشراف مسعود مزهودي، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 1، 2016-2017.

216- عطلي (محمد الأمين)، **نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، رسالة ماجيستر، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي غرداية، 2011-2012.

217- علوش (سهيلة)، **حصن الباستيون الفرنسي والسلطات المحلية في الجزائر العثمانية**، رسالة ماجيستر، إشراف فاطمة الزهراء قشي، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2008.

218- عمريوي (فهيمة)، **الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن12هـ/18م، دراسة اجتماعية –اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف عائشة غطاس، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

219- غطاس (عائشة)، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694م)**، رسالة ماجيستر، إشراف مولاي بالحميسي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1984-1985.

220- قاسم (فيصل)، **الحركة التجارية بين موانئ بلدان المغرب خلال العهد العثماني**، رسالة ماجيستر، إشراف عبد المجيد قدور، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2013-2014.

221- قرباش (بلقاسم)، **الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)**، أطروحة دكتوراه، إشراف بوغفالة ودان، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2015-2016.

222- كعوان (فارس)، **النظام العثماني والفئات الاجتماعية في الجزائر، فئة الكراغلة نموذجا (1629-1830م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.

223- كليل (صالح)، **سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الاسباني لاحتلال المغرب الأوسط**، رسالة ماجيستر، إشراف علي آجقو، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة باتنة، 2006-2007.

224- لقوارة (فهيم)، **ميناء مدينة الجزائر ودوره الاقتصادي في العهد العثماني، (ق 10-11هـ/16-17م)**، رسالة ماجيستر، إشراف فلة موساوي القشاعي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2 ، 2011-2012.

225- محمة (عائشة)، **الأسرى الأوروبيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط خلال القرنين السادس والسابع عشر للميلاد**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية، 2011-2012.

226- معاشي (جميلة)، **الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، إشراف كمال فيلالي، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

227- معنينو (عز المغرب)، **مدينة سلا ما بين نهاية القرصنة وبداية الحماية: من القصف إلى الاحتلال 1851-1912م**، أطروحة دكتوراه، إشراف عبد المجيد القدوري، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 2004.

❖ 7- المجـــــلات والملتقـــيات :

228- التميمي (عبد الجليل)، **" أسس العثمنة الإدارية بالإيالات المغاربية (1565-1591م)"**، السلسلة الأولى (أ)، أعمال المؤتمرات عن الولايات العربية خلال العهد العثماني رقم 12، ***البحرية والطرق التجارية العثمانية***، إعداد وتقديم: عبد الجليل التميمي، ط1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، زغوان، تونس، 2000.

229- ===، **" رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان العثماني سنة 1519م "**، *المجلة التاريخية المغربية*، العدد 6، 1976.

230- الزين (محمد)، **" نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات "**، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، قسم التاريخ، المركز الجامعي غرداية، العدد 17، 2012.

231- الشريف (محمد)،**"الإنسان والمجال البحري"**، السلسة الأولى (أ): أعمال المؤتمرات عن الولايات العربية خلال العهد العثماني رقم 12، ***البحرية والطرق التجارية العثمانية***، إعداد وتقديم: عبد الجليل التميمي، ط1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 2000.

232- العبيدي (سمير عبد الرسول)،**" حركة الجهاد البحري ونشوء الحكم العثماني في المغرب العربي "**، *مجلة الحوار المتوسطي*، منشورات مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، العدد المزدوج 9 و10، سبتمبر 2015.

233- العبيدي (صباح نوري هادي)، دحماني (توفيق)، **" إيالة الجزائر العثمانية : بين موارد البحر والضرائب "**، *مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية*، جامعة سمراء، مج 4، العدد 10، 2017.

234- الكعبي (عبد الحكيم غنتاب إذبيح)، **" صناعة السفن التجارية في العصر الوسيط، دراسة مقارنة بين سفن البحر المتوسط وسفن المحيط الهندي "**، السلسلة الأولى (أ)، أعمال المؤتمرات عن الولايات العربية خلال العهد العثماني رقم 12، ***البحرية والطرق التجارية العثمانية***، إعداد وتقديم: عبد الجليل التميمي، ط1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 2000.

235- الكندري (فيصل عبد الله)، **" الملاح والجغرافي بيري ريس (ت 961هـ/1554م)"**، *رسائل جغرافية*، الجمعية الجغرافية الكويتية، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، العدد 234، نوفمبر 1999.

236- المشهداني (مؤيد محمود حمد)، رمضان (سلوان رشيد)، **" أوضاع الجزائر حلال الحكم العثماني (1518-1830م) "** ، *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية*، العدد 16، 2013.

237- الواعر (صبرينة)،**" الغزو الإسباني للمدن والموانئ الجزائرية، وهران والمرسى الكبير أنموذجا "**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: ***الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"***، المنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009.

238- اليمني (محمد بن عبد العزيز سعد)، **" القرصنة البحرية (دراسة فقهية مقارنة) "**، *المجلة العربية للدارسات الأمنية والتدريب*، المجلد 28، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، العدد 55، ماي 2012.

239- بالحميسي (مولاي)، **"صناعة السفن في الجزائر أيام الأتراك (القرن16-19م)"**، *مجلة الدراسات الأثرية*، العدد 3، 1995.

240- بشير (عبد الرحمن)،**" القرصنة غربي المتوسط القرن 2-5هـ/8-11م "**، *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية*، الحولية الثانية والثلاثون، الرسالة (357)، الكويت، جوان 2012.

241- بلكامل (البضاوية)،**" أصناف الموانئ وأدوارها بالمغرب القديم من خلال المصادر الأدبية والأثرية "**، ضمن أعمال ملتقى: ***المدن والمراسي في تاريخ المغرب***، المنعقد يومي 27-29 أكتوبر 2010، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، ط1، مطابع الرباط نت، 2013.

242- بلمداني (نوال)،**" الثروات البحرية وطرق صيدها بالغرب الإسلامي من خلال الكتابات الوسيطية"**، *عصور الجديدة*، جامعة وهران، العددين 19-20، أكتوبر 2015.

243- ===، **" الثروة السمكية بالغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط "**، *مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ*، جامعة معسكر، العدد 10، ديسمبر 2015.

244- بن براهيم (هاشمي)، بوغفالة (ودان)، **" القبائل المتعاونة مع الإحتلال الإسباني لوهران (1505-1792م) "**، *مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية*، جامعة معسكر، العدد1، جوان 2017.

245- بن عتو (بلبروات)، **" الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته: 1766-1791"**، *مجلة عصور*، العدد 10، جوان 2005.

246- بن عميرة (محمد)،**" الصيد البحري بالسواحل المغربية في العصر الوسيط"**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: ***الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"***، المنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009.

247- بوزياني (قدور)،**" دور"الطائفة البحرية التركية" في توجيه العلاقات المغربية العثمانية ابان القرن السادس عشر الميلادي "**، السلسلة الأولى (أ)، أعمال المؤتمرات عن الولايات العربية خلال العهد العثماني رقم 12، ***البحرية والطرق التجارية العثمانية***، إعداد وتقديم: عبد الجليل التميمي، ط1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2000.

248- بوعبد الله (بلجوزي)،**" ميناء مستغانم ودوره في تطور المدينة خلال الفترة الإسلامية "**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: ***الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"***، المنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009.

249- بوقزاطة (كريمة)،**" أثر الميناء في نشأة وتطور عمران مدينة الجزائر "**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: ***الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"***، المنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009، منشورات

مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009.

250- سلفاتور (بونو)،" **العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي** "، تر: أبو القاسم بن تومي، *مجلة الأصالة*، مج 2، الأعداد (5، 6، 7)، منشورات وزراة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، 2011.

251- تابليت (علي)، " **الأسرى الأمريكان في الجزائر (1785-1797)**"، *مجلة حوليات*، جامعة الجزائر، العدد 3، 1988-1989.

252- تومي (الطاهر)،" **حملة الكونت أورللي (Orelly) على مدينة الجزائر سنة 1775م** "، *مجلة الحوار المتوسطي*، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، العددين 13-14، ديسمبر 2016.

253- جدلة (إبراهيم)، " **إفريقية والغزو البحري في العصر الوسيط من القرن 4هـ/10م إلى القرن 10هـ/16م**" ، *مجلة البحث العلمي*، السنة الإحدى والثلاثون، جامعة محمد الخامس، الرباط، العدد 45، 1998.

254- جلول (ناجي)،" **الرباطات البحرية بإفريقية في العصر الوسيط** "، *السلسة التاريخية*، العدد9 ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1999.

255- حسن (محمد)،" **المرسى الكبير بوهران ودوره في الملاحة المتوسطية، من النشأة إلى الاحتلال الإسباني (904هـ-1509م)**"، ضمن أعمال الملتقى الدولي: ***الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"***، المنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009.

256- حماش (خليفة)،" **المصادر الوطنية عن الأسرى الجزائريين في أوروبا خلال العهد العثماني** "، *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية*، السنة الثالثة والعشرون، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، العددين 45-46، ديسمبر 2012.

257- حميدي (مليكة)، **"الرباطات البحرية ودورها في الدفاع عن سواحل المغرب الإسلامي، مابين القرنين 1-4هـ/7-10م "**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: ***النظم العسكرية في بلاد المغرب منذ القديم إلى نهاية العصر العثماني***، يومي 26 و27 نوفمبر 2014، *مجلة دراسات تراثية*، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر2، العدد5، ج2، (عدد خاص).

258- خشمون (حفيظة)،**" سجون الأسرى المسيحيين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني "** ، *مجلة الهجرة والرحلة*، مخبر الأبحاث الاجتماعية والتاريخية حول حركات الهجرة، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 5، جوان 2010.

259- خليفي (رفيق)،**" الأندلسيون وتنشيط حركية الواجهة البحرية للمغرب الأوسط "**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: ***الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"***، المنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009.

260- دحماني (توفيق)، **" إيالة الجزائر العثمانية بين موارد البحر والضرائب "**، *مجلة الآداب*، ملحق العدد 122، 2017.

261- ذنون (طه عبد الواحد) ،**" التبادل التجاري بين الموانئ الجزائرية والأندلس في القرنين الخامس والسادس للهجرة "**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: ***الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"***، المنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009.

262- زغبي (الزهرة)،**" أهمية ميناء إيول قيصرية (شرشال الحالية) "**، ضمن أعمال الملتقى الدولي: ***الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"***، المنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009.

263- زكية (زهرة)، **"لمحة عن الجغرافي الأميرال العثماني "بيري ريس" وكتابه: كتاب البحرية"**، *مجلة الدراسات التاريخية*، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، العدد 6، 1992.

264- سعد الله أبو القاسم، **"رياس البحر"** ، *مجلة الدراسات التاريخية*، جامعة الجزائر، العدد 3، 1987.

265- سعيدوني (ناصر الدين)، **" حصن المرسى الكبير، من رباط إسلامي إلى حصن اسباني إلى محطة عثمانية"**، *المجلة التاريخية المغاربية*، ج1 ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 1997.

266- ===، **"الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني"**، *مجلة الأصالة*، الجزائر، العددين (34-35)، 1976.

267- ===، **"الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد العثماني"** ، *المجلة التاريخية المغربية*، العددين 39-40، 1985.

268- ===،**"المعاهدة الجزائرية-الإسبانية، 1791م"**، *مجلة الدراسات التاريخية*، جامعة الجزائر، العدد 7، 1993.

269- سعيود (إبراهيم)، **"القرصنة المتوسطية خلال الفترة الحديثة، القرصنة الإيطالية نموذجا"**، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، قسم التاريخ، المركز الجامعي غرداية، العدد 11، 2011.

270- سهيل (جمال الدين)، **" ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/17م"** ، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، قسم التاريخ، المركز الجامعي غرداية، العدد 13، 2011.

271- سي (يوسف محمد)، **" دور قليج علي باشا بايلرباي الجزائر في معركة ليبانت 1571 "**، السلسلة الأولى (أ): أعمال المؤتمرات عن الولايات العربية خلال العهد العثماني رقم 12، ***البحرية والطرق التجارية العثمانية***، إعداد وتقديم: عبد الجليل التميمي، ط1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 2000.

272- سيدهم فاطمة الزهراء،**" موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر"**، *مجلة كان التاريخية*، العدد 13، سبتمبر 2011.

273- صحراوي (عبد القادر)، جميلة (عائشة)، **" التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية"** ، *مجلة الحوار المتوسطي*، منشورات مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، العددين (15-16)، مارس 2017.

274- عقيب (محمد السعيد)، **" دور خير الدين بربروسا في تثبيت الوجود العثماني بالجزائر"**، *مجلة البحوث والدراسات*، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 13، 2012.

275- عمارة (علاوة)،**" التطور العمراني والتجاري لمدينة بجاية في العصر الإسلامي الوسيط "**، *مجلة المعيار*، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 26، سبتمبر 2008.

276- عمارة (علاوة)، موساوي (زينب)، **" مدينة الجزائر في العصر الوسيط "**، *مجلة إنسانيات*، عدد مزدوج 44-45، سبتمبر 2009.

277- غطاس (عائشة)،**" المعاهدة الجزائرية-البندقية، 7 محرم 1177هـ- 18 جوان 1763م "**، *مجلة الدراسات التاريخية*، جامعة الجزائر، العدد 7، 1993.

278- غطيس (مصطفى)، **" أسماء السفن في بعض المصادر العربية"** ، *مجلة دراسات تاريخية*، مركز البصيرة للبحوث، الجزائر، العدد3، أوت 2014.

279- فكاير (عبد القادر)، **" علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية "** ، *مجلة "المواقف" للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ"*، منشورات المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، معسكر، العدد 1، ديسمبر-جانفي 2007.

280- قرباش (بلقاسم)، **" بانيوات الأسرى المسيحيين في الجزائر 1519-1830 "**، *مجلة دراسات تاريخية*، جامعة الجزائر، العدد 1، 2014.

281- مبارك (زكي)،**" الجهاد البحري في الغرب الإسلامي، المفهوم الإسلامي والمفهوم المسيحي "**، *مجلة البحث العلمي*، السنة الإحدى والثلاثون، جامعة محمد الخامس، الرباط، العدد 45، 1998.

282- موساوي (فلة القشاعي)، **" وباء الطاعون في الجزائر العثمانية، دوراته وحدته وطرق انتشاره"**، *مجلة دراسات إنسانية*، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، العدد1، 2001.

283- هلايلي (حنيفي)، بوجلال (مسعودة)، **" قضايا البحر الأبيض المتوسط بين الجهاد والصليبية من خلال كتابات فرناند بروديل"**، *مجلة الحوار المتوسطي*، منشورات مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، العددين 15-16، مارس 2017.

284- ===، **" القرصنة وشروط افتداء الأسرى الإسبان بالجزائر العثمانية "** ، *مجلة الآداب والعلوم الانسانية*، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، العدد 4، أفريل 2005.

❖ 8- المعـــــاجم و القواميـــــس:

285- المصري (حسين مجيب)، **معجم الدولة العثمانية**، ط1، الدار الثقافية للنشر، مصر، 2004.

286- النخيلي (درويش)، **السفن الإسلامية على حروف المعجم**، ط2، دار المعارف، الإسكندرية، 1979.

287- جبران (مسعود)، **الرائد**، ط7، طبعة جديدة ومنقحة، دار العلم للملايين، بيروت، مارس 1992.

288- رضا (أحمد)، **معجم متن اللغة، موسوعة لغوية حديثة**، مج4، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960 .

289- شدياق.(ك)، **قاموس نوبل المزدوج (عربي-فرنسي)، (فرنسي-عربي)**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011.

290- صابان (سهيل)، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

291- كورنو (جيرار)، **معجم المصطلحات القانونية**، تعريب: منصور القاضي، ج2، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

292- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، 2004.

ثانيا: المصـــــادر والمراجع باللـــغات الأجنبية:

❖ 1- المصـــادر:

293- Abinal (M), **Relation de l'attaque et de la défense de Mostaganem et de Mazagran**, Imprimerie et Librairie Militaire de G.Laguionie et J.Dumaine, Paris, 1843.

294- Bargés (Abbe J-J) , **complétement de l'Histoire des Beni Zeiyan**, Ernest Loroux Libraire-éditeur, Paris, 1837.

295- Berbrugger (A), **Le Penon d'Alger**, Alger, 1860.

296- Billiard (L.Balensi). Vergnieaud (F. E), **Les Ports et la navigation de l'Algérie**, Librairie Larose, Paris, 1930.

297- Boutin (Abel), **Relations commerciales et Diplomatique de La France avec la Barbarie 1515-1830**, Edition A.Pedone, Paris, 1902.

298- **Chroniques de la Régence d'Alger**, traduites d'un manuscrit Arabe intutilé " **EL-ZOHRAT-EL-NAYERAT**", par: Alphonse Rousseau, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1841.

299- D'Arenda (Emanual), **Relation de la Captivité et liberté du sieur Emanaul d'Arenda, Jadis Esclave à Alger**, 3 Edition, Chez Jean Mommart à l'Enfeigne de l'Imprimerie, Bruxelles, 1662.

300- Dan (R.P.P), **Histoire de la barbarie et de ses corsaires**, Récollet imp, Du Roy, 2éme édition, Paris, 1637.

301- DE Flassan (M), **Histoire générale et raisonnée de la Diplomatie Française ou de la Politique de la France depuis la fondation de la monarchie jusqu'à la fin de régne de luis XII**, 2emeédition, T1, imprimerie Cropelet, Paris, 1811.

302- De Grammont (H.D), **Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515-1830)**, Ernest Leroux-éditeur, Paris, 1887.

303- ===, **Histoire du massacre des Turcs à Marseille en 1620**, Paris, 1879.

304- De Mas Latrie, **Relations et commerce de l'Afrique septentrionale ou Maghreb avec les nations chrétiénnes au Moyen Age**, Librairie de Firmin-Didot, Paris, 1886.

305- Devoulx (Albert) , **Tachrifat Recueil de Notes Historiques sur L'administration de L'ancienne Régence d'Alger**, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852.

306- ===, **Le Registre des Prises Maritimes, Traduction d'un document authentique et inedit concernant le partage des captures amenees par les corsaires algeriens**, Typographie A.Jourdan, Alger, 1872.

307- ===, **Les Archives Consulat général de France à Alger**, Bastide. Libraire-Editeur. Alger, 1865.

308- El Ouazzani (Hassan Ben Mohamed), **Déscription de l'Afrique**, A.Epeulard, Paris, VI, 1956.

309- Ernest (Mercier), **Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquéte Françasie**, T2, Ernest Leroux-Editeur, Paris, 1888.

310- Esquer (Gabriel), **Iconographie Historique de l'Algérie, depuis le XVe siècle jusqu'à 1871**, Librairie Plon, Paris, 1929.

311- Eudel (Paul), **Dictionnaire des Bijoux de l'Afrique du nord, Maroc, Algérie, Tunisie, Tripolitaine**, Ernest Leroux, Editeur, Paris, 1906.

312- Eugene (Plantet), **Les Consuls de France à Alger avant la conquéte (1579-1830)**, Extrait des études, 1930.

313- Eugene (Schuyler.Ph.D.L.D), **American Diplomacy and The Furtherance of Commerce**, Charles Scribner's Sons, New-York, 1895.

314- Féraud (L.Ch), **Histoire des villes de la province de Constantine, Bougie**, L.Arnolet, Libraire Editeur, Paris, 1869.

315- Fléchier (Esprit), **Histoire du Cardinal Ximenés**, T1, Jean Anisson, Paris, 1693.

316- Gardner (Allen.W), **Our Navy and the Barbary Corsairs**, Houghton Mifflin and Company, The Riberside Press, Cambridge New York, 1905.

317- Garrot (Henri), **Histoire générale de l 'Algérie**, livre XI, période Turque ,imprimerie p.Crescenzo, Alger, 1910.

318- Haédo (F.D), **Topographie et Histoire générale d'Alger**, trad: par Monnereau et Berbrugger, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004.

319- ===, **Histoire des Rois d'Alger**, Traduite: Grammont, Adolphe Jourdan Libraire-Editeur, Alger, 1881.

320- Hakluyt (Richard), **The principal navigations, Voyages, Traffiques and discoveries of English Nation, made by sea or over-land...exc**, 2nd, George Bishop, Ralph Newbery, Robert Barker, London, 1599.

321- L'Abbé (M. Orse), **Alger pendent cent ans et la rédemption des captifs**, Imprimerie Adrian Le Clere, Paris, 1860.

322- Lacoste (L), **La Marine Algérienne sous les Turcs, l'amirauté d'Alger à trevers l'histoire**, Société d'édition Géographique, Maritimes et Coloniales, Paris, 1931.

323- Laugier (De Tasser), **Histoire de Royaume d'Alger**, Chez Henri du Sauzet, Amesterdam,1837.

324- Laye (Y), **Le Port d'Alger**, M.V.M.L.I, Alger.

325- Lespès (René), **Alger, Étude de géographie et d'histoire urbaines. Collection du Centenaire de l'Algérie**, Alcan, Paris, 1930.

326- Lieussou (M.A), **Etudes sur les Ports de l'Algérie**, Imprimerie Administrative de Paul Dupont, Paris, 1850.

327- Mamain (R), **Le Matériel de la marine de guerre sous Louis XIV, Rochefort, Arsenal modèle de Colbert (1666-1690)**, Hachette, Paris, 1936.

328- Martin (Maria), **History of the captivity and Sufferings of Msr. Maria Martin**, printed for W.Crary, Boston, 1807.

329- Masson (Paul), **Histoire de Commerce Française dans le Levant au XVII^{e} siècle**, Libraire Hachatte, Paris, 1911.

330- ===, **Les Compagnies du Corail. Etude historique sur le commerce de Marseille au XVI^{e} et les origines de la colonisation Française en Algérie-Tunisie**, Fontemoing-Editeur, Paris, Imprimerie Bartalier, Marseille, 1908.

331- Pananti (Signor), **Narrative of a Residence in Algiers, Containing a Geographical and Historical Account of the Regency, Biographical Sketchs of the Dey and his Ministers**...,Noted by Edward Blaquiere,London: Printed for Henry Colbur, 1818.

332- Pechot (L), **Histoire de l'Afrique du nord avant 1830, précédée de la Géographie Physique et Politique de la Tunisie, de l'Algérie et du Maroc**, Gojosso, Imprimeur-Editeur, Alger, 1914.

333- Perrot (A.M), **Alger, Esquisse Topographique et Historique du Royaume et de la ville**, 2eme édition, Librairie Ladvocat, Paris, 1830.

334- Primaudaie (Elie), **Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquète Française**, Paris, 1861.

335- Raynal (Guillaume-Thomas), **Histoire Philosophique et Politique des établissements et du commerce Européens dans l'Afrique Septentrionale**, T1, Amable Costes, Libraire-Editeur, Paris, 1826.

336- Roy (J.J.E), **Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'à nos jours**, Alfred Meme et Fils-Editeurs, Tours, 1880.

337- Sander (Rang) et Denis (Ferdinand), **Fondation de la Régence d'Alger, Histoire des Barberousse**, T1, Librairie de l'évéché, Paris, 1857.

338- Savary (Bréves. F), **Relation des voyages de Monsieur De Bréves** , Chez Nicolas Gasse, Paris, 1628.

339- Savary (Jaques), **Le Parfait négociant ou instructions générales pour ce qui regarde le commerce des marchandises de France et des Pays étrangers...ect**, 7éme édition, T2, augmentée par : Savary des Brulons, Paris, 1712.

340- Shaw (Th), **Voyage dans la Régence d'Alger aux XVIIIe siècle**, tra: de l'anglais par E.MacCarty, Editions Grand-Alger Livres, Alger, 2007.

341- ===, **Voyage dans la Régence d'Alger ou description géographique, physique,...ect de cet état**, tra: de l'anglais par J.MacCarty, 2éme édition, éditions Bouslama, Tunis, 1980.

342- Stanlay (Lane-Poole), **The story of the Barbary corsairs**, **New York**: G.P Putnam's Sons, 1890.

343- Stevens (James Wilson), **on historical and Geographical Account of Algiers, comprehending. A noval and interesting detail of events relative to American captives**, Philadelphia, August, 1797.

344- Thomas (s), **The adventures of (Mr T. S), An English Merchant, taken prisoner by the Turkes of Argiers and carried into the inland countries of Africa**, written first by the Author and fitted for the public view by A. Roberts, London, 1670.

345- Venture de Paradis (J.M), **Tunis et Alger au XVIII^{e} siècle**, Mémoire et Observation, Rassemblés et présenté par: Joseph Cuoq, édition Sindbad, Paris, 1983.

2- المراجـــــــــع:

346- Amine (Mohamed), **Le Commerce extérieur d'Alger à la veille de 1830, essai d'histoire économique et sociale**, édition Barzakh, Alger, 2016.

347- Belhamissi (Moulay), **Histoire de Mostaghanem des origines à nos jour**, S.N.E.D, Alger, 1982.

348- ===, **Marine et Marins d'Alger (1518-1830),3 Tome ,(Les Navires et les Hommes)**, 3^{éme}édition, Bibliothéque Nationale, Alger, 2003.

349- ===, **Histoire de la Marine Algérienne (1515-1830)**, 2^{éme} éditions, E.N.A.L, 1996.

350- ===, **Les Captifs Algériens et l'Europe Chrétienne**, Entreprise Nationale de Livre, Alger, 1990.

351- Ben Mansour (Abd ElHadi), **Alger XVI^e-XVII^e siècle, Journal de Jean-Baptiste Gramaye "évéque d'Afrique"**, édition: CERF, Paris, 1998.

352- Black (Jeremy) ,**European Warfare (1494-1660)**, Routledge, New York, 2002.

353- Braudel (F), **La Méditerranée et le monde Méditerranéen à l'époque de Philip II**, T2, 9^eme édition, édition Armond Colin, Paris, 1990.

354- ===, **The Mediterranean and The Mediterranean World in The Age of Philip II**, Vol 2, Translated From The French by Sian Reynolds, 1988.

355- Castelot (André), **Françios 1^er**, Edition France Loisir, Paris, 1983.

356- Chevalier (Corinne), **Les trentes premiéres année de l'Etat d'Alger (1510-1541)**, Office des Publications Universitaires, Alger, 1986.

357- Davis (Robert.C), **Esclaves Chrétiens, Maitres Musulmans. L'esclavage blanc en Méditerranée 1500-1800**, Edition: Jacqueline Chambon, Paris, 2006.

358- ===, **Cristian slave, Muslum masters, White slavery in th Mediterranean, the Barbary coast and Italy**, P.Algrave Macmillan, 2003.

359- Derdour (H), **Annaba, 25 siècle de vie quotidienne et de luttes**, T1, Alger, S.N.E.D, 1982.

360- El Hassar-Zeghari (Latifa), **Les Captifs d'Alger, d'après la relations de Emanuel d'Aranda jadis esclave à Alger (XVII^{éme} siècle),** Casbah Editions, Alger, 2004.

361- Gaid (Mouloud), **Histoire de Béjaia et de sa région depuis l'antiquité jusqu' à 1954**, S.N.E.D, Alger, 1976.

362- Goffman (Daniel), **The Ottoman Empire and Early Modern Europe**, Cambridge University Press, New York, 2004.

363- Hattendorf (John B), **Naval Policy and Strategy in The Mediterranean, (Past, Present and Future)**, Frank Cass, London, 2000.

364- Holt (Mack.P), **The French Wars of Religion (1562-1629)**, Cambridge University Press, Cambridge , 2005.

365- Julien (Charle-André), **Histoire de l ' Afrique du nord de la conquête arabe a' 1830**, 2eme édition, S.N.E.D, Alger, 1978.

366- Panzac (Daniel), **Barbary Corsairs, The End of a Legend 1800-1820**, Translated from french by: Victoria Hobson, and completed by: John E.Hawkes, Leiden, Brill, 2005.

367- ===, **Les Corsairs Barbaresques la fin d'une Epopée**, édition (C.N.R.S), Paris, 1999.

368- Rodger (Nicolas Andrew Martin), **The safeguard of the sea: A naval History of Britannia**, Vol 2, London, Harper Collins, 1997.

369- Sadek (Boubaker), **La Régence de Tunis aux XVII siècle, ses relations comerciales avec les Ports de l'Europe Méditérranéenne, Marseille et Livourne**, Publication de la R.H.M et C.E.R.O.M.A, Zaghouan, Tunis, 1987.

370- Saidouni (Nacereddine), **l'Algérois rural à la fin de l'épouque Ottomane (1791-1830)**, Dar Algharb al-islami, Bayrouth, 2001.

371- Salvatore (Bono), **Les Corsaires en méditerranée**, traduction: Ahmed Somai, édition la porte, Paris, 2000.

372- Tablit (Ali), **The Diplomatic Journal and Letter Books of James Leander Cathcart 1788-1796**, Thala Editions, Alger, 2012.

373- Van Kreiken (Gérard), **Corsaires et Marchands, les relations entre Alger et les Pays-Bas (1604-1830)**, Edition Bouchene, Paris, 2002 .

3- الأطـــروحات باللغـــة الفرنســـية:

374- Bouret-Bérenger (Marie Françoise), **La Méditeterranée, lieu d'échanges de mots: L'exemple des mots de marine XIIIe-XVIIe**, Thèse de doctorat en Lettres modernes sous la direction: Monique Léonard, Université du sud Toulon Var, 2012.

375- Clément (Varenne), **La Piraterie dans la Méditéterranée antique: représentations et insertion dans les structures économiques**, Tome 1, Thése Doctorat, sous la direction: M.Pierre Moret, Université de Toulouse 2, 2013.

376- Maziane (Leila), **Salé et ses corsaires (1666-1727)**, doctorat, sous la direction: André Zysberg, Université de Caen, 1999.

❖ 4- المقـــالات باللـــغات الأجنـــبية :

377- Allaoua Amara, **" L'animation de la façade Maritime du Maghreb central (VIII-XII^e siècle)"**, *Revue des Lettres et Sciences Humaines*, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université Emir A.E.K des Sciences Islamiques, Constantine, N° 6, Octobre 2005.

378 - Ambrus (Attila), Chaney (Eric) and Salitskiy (Igor),**" Pirates of Mediterranean: An Empirical Investigation of Bargaining with Transaction Costs "**, *Erid Working Paper* ,N° 115, Economic Research Initiatives at Duke Working Papers Series, Novembre 2014.

379- Arturo (Morgado Garcia),**" El mercado de esclavos en el Càdiz de la Edad Moderna (1650-1750) "**,*Tiempos Modernos*, Vol 6, N°18, 2009.

380- Audisio (Gabriel),**" Recherches sur l'origine et la signification du mot « Bagne » "**, *R.A*, Vol 101, Alger, 1957.

381- Berbrugger (A), **"Mers el-Kebir"** , traduction Suarez Montanes, *R.A*, Vol 9, 1865.

382- ===,**" La mort du fondateur de la Régence d'Alger (Aroudj Barberousse)"**, *R.A*, Vol 4, 1859-1860.

383- Bernard (Lewis), **" Corsairs in Iceland "**, *R.O.M.M*, N°15-16, 1973.

384- Bonet-Maury (Gaston), **" La France et la rédemption des esclaves en Algérie à La fin du XIIe siècle "**, *Revue des Deux Mondes*, T 35, 1906.

385- Boyer (p),**" Le probléme Kouloughli dans la régence d'Alger "**, *R.O.M.M*, N° spécial, 1970.

386- Braudel (Fernand)," **les Espagnols et L'Afrique du nord de 1492-1577 "** , *R.A*, Vol 69, 1928.

387- ===," **L'écononmie de la Méditerranée au XVII[é] siècle "**, *C.T*, 1956.

388- De Groot (Alexender)," **Ottoman North Africa and the Duth Republic in the seventeenth and eighteenth centuries "**, *R.O.M.M*, N°39, 1985.

389- De Laprimaudaie (Elie)," **Documents inédits sur l'histoire de l'occupation Espagnole en Afrique 1506-1574 "** , *R.A*, Vol 19, 1875.

390- Devoulx (Albert)," **Quelque tempète à Alger "**, *R.A*, Vol 15, 1871.

391- ===," **Alger étude archéologique et topographique sur cette ville,aux époques romaine (Icosium), arabe, (Djezair Beni-Maz'renna) et Turque (El-Djezair) "**, *R.A*, Vol 20, 1876.

392- ===," **La Marine de la Régence d'Alger "**, *R.A*, Vol 13, 1869.

393- ===," **Le Registre des prises Maritimes "**, *R.A*, Vol 15, 1871.

394- Devoulx (A). Doumenge (M.F)," **Problémes de la péche en Méditerranée Occidentale"**, *Bulltin de l'Association de Géographes,* N°276-277, juin-juillet 1958.

395- Emerit (Marcel)," **Alger à la fin du XIII siècle "**, *R.H.M*, Juilet 1975.

396- Federico (Cresti)," **Alger à la période Turque. Observations et hypothéses sur sa population et sa structure sociale "**, *R.O.M.M*, N°44, 1987.

397- Féraud (L)," **Exploitation des Forets de la Karasta, dans la Kabilie orientale sous la domination Turque** ",*R.A*, Vol 12, 1868.

398- ===, **" Conquéte de Bougie par les Espagnoles, d 'après un manuscrit arabe",** *R.A*, Vol 12, 1868.

399- Fontenay (Michel)," **La place de la course dans l'économie portuaire: l'éxemple de Malte et des Ports Barbaresques** ", *A.E.S.C*, N°6, 1988.

400- Friedman (Ellen .G), **" Cristian Captives at "Hard Labor" in Algiers, 16th-18th Centuries** ", *The International Journal of Aferican Historical Studies*, Published by : Boston University African Studies Center,Vol 13, N° 4, 1980.

401- Gheziel (Abla), **" Captifs et captivité dans la régence d'Alger (XVIIe-début XIXe siècle) "**, *Cahiers de la Méditerranée*, N° 87, 2013.

402- Haédo (F.D), **" Topographie et Histoire générale d'Alger "**, trad: de l'espagnol par Dr Monnereau et A.Berbrugger, *R.A*, Vol 15, 1871.

403- Haédo, Abbé (de Fromesta), **" Histoire des Rois d'Alger "**, Traduite et annotée: H.D.Grammont, *R.A*, Vol 24, 1880.

404- Hees (Thomas), **" Journal d'un voyage à Alger (1675-1676) "**, traduit par: G-H. Bousquet et G.W. Bousquet-Mirandolle, *R.A*, N° 101 ,1957.

405- Huetz (de Lemps Alain) , **" Pécheurs Algériens "**, *Cahiers d'outre-mer*, N° 30, Avril-juin 1955.

406- Jean (Mathiex)," **Trafic et prix de l'homme en Méditerranée aux XVIIe et XVIIIe siècles** ", *(A.E.S.C)*, 09e année, N°2, 1954.

407- José Antonio (Martinez Torres), **"Europa y el rescate de cautivos en el Mediterràneo durante la temprana Edad Moderna"**, Espacio, Tiempo y Forma, Serie IV, *Historia Moderna*, T 18-19, (2005-2006).

408- Mantran (Robert), **" La Description des cotes de l'Algérie dans le Kitab-i Bahriye de Piri Rreis "**, *R.O.M.M*, N° 15-16, 1973.

409- Navaro (Pierre), **" conquérant de Vélez, Oran, Bougie"**, *Bulletin de la Société de géographie d 'Alger*, T: XV, 1925.

410- Panzac (Daniel), **" Les esclaves et leurs rançons chez les Barbaresques (fin XVIII^e- début XIX^e siècle) "**, *Cahiers de la Méditerranée*, N° 65, 2002.

411- Pavy (Mgr), **" La Piraterie Musulmane "**, *R.A*, Vol 2, 1857.

412- Ross (Frank. E),**" The Mission of Joseph Donaldson, JR, to Algiers, 1795-97 "**, *The Journal of Modern History*, Vol 7, N°4, december 1935.

413- Sacerdoti (Albert), **" L'esclavage Chrétien en Barbarie au XVIII^e siècle "**, *R.A*, Vol 93, 1949.

414- Salvatore (Bono),**" Achat d'esclaves Turcs pour les pontificales (XVIe-XVIIe siècle) "**, *R.O.M.M*, N° 39, 1985.

415- ===, **" Le Maghreb dans l'Histoire de la Méditerranée à l'époque Barbaresque (XVIe siècle -1830)"**,*Africa: Rivista trimesrale di studi e documentazione dell'Istituto Italiano per l'Afrique e l'Oriente*, Anno 54, N°2 ,Giugno 1999.

416- Vonderhayden (Laurent), **" La péche sur les côtes Barbaresque au M.age "**, *Bulltin de la station de Castiglione*, N° 2, 1928.

417- Woodward (Thomas. G), **" The Costs of State–Sponsored Terrorism: The Example of the Barbary Pirates "**, *National Tax Journal (NTJ)*, Vol 57, N° 03, September 2004.

❖ 5- القواميس والموسوعات باللغات الأجنبية:

418- **La Rousse France**, Grand Format Edition, 2005.

419- McNeill (William.H), Senior Editor; Jerry H.Bentle, David Christian…, **Encyclopedia of World History**, Vol 2, Berkshire Publishing Group LLC, United States of America, 2005.

420- **The Encyclopedia of Islam**, V1 (A–B), Leiden, Brill, 1986.

421- **The Historical Encyclopedia of World Slavery**, Vol 1, California Junius P.Podring, 1997.

422- Weir (Wiliam), **50 Battles That Changed the World, The Conflicts That Most influenced the Course of History**, Book–Mart Press, United States of America, 2001.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهـــــــارس

فهرس الجـــــــــــــــداول

عنـــــــــــوان الجـــــــــــــــدول	الصفحة
1- أنواع سفن الأسطول الجزائري ومميزاتها	89-88
2- تعداد السفن حسب دوفولكس بين سنتي 1510-1571م	92
3- تعداد السفن بين سنتي 1619-1686م -حسب بوعزيز-	94
4- تعداد سفن الأسطول الجزائري خلال القرن 12هـ/18م -حسب سعيدوني-"	95
5- نسب الفئات المكونة لرياس البحر -حسب هايدو- سنة 1581م	100
6- نسب الفئات المكونة لرياس البحر -حسب هايدو- سنة 1588م	101
7- ثروات رياس بحر جزائريين خلال القرن 17-18-19م	115-114
8- عدد الأسرى المسلمين الذين بيعوا بأسواق قادش الإسبانية (1650-1750م)	160
9- أعداد الأسرى الإسبان الذين تم افتدائهم من طرف منظمات الفدية بين سنتي 1618-1670م من خلال أرشيف AHN و BNM	168
10- تعداد السفن التجارية التي انطلقت من موانئ جزائرية إلى برشلونة في فترة (1793-1799م)	172
11- تعداد الأسرى المسيحيين بإيالة الجزائر اعتمادا على مصادر أوروبية مختلفة في فترة (1578-1796م)	210-209
12- إحصاءات الأسرى المسيحيون من خلال دفتر التشريفات لألبير دوفولكس بين سنتي 1736- 1799م	213-212
13- تعداد الأسرى الأوروبيين بإيالة الجزائر في النصف الثاني من القرن 12هـ/18م من خلال إحصاء دوفولكس ومصادر أوروبية مختلفة	215
14- تعداد الأسرى بالجزائر بين سنتي 1620-1788م- حسب سعيدوني -	216
15- معدل تعداد الأسرى المسيحيين بالجزائر خلال العهد العثماني	217
16- توزيع تعداد الأسرى المسيحيين بإيالة الجزائر حسب الجنسيات في الفترة 1774-1799م -حسب دوفولكس-	220-219

17- الأصول الجغرافية للأسرى بالجزائر بين سنتي 1774-1799م-حسب دوفولكس-	221-220
18- أنواع الأسرى بالجزائر وملكياتهم وأهم أعمالهم	224-222
19- قيمة الرسوم الواجب دفعها من طرف آباء الفدية لموظفي الدولة	235-234
20- أسعار بيع الأسرى الأوربيين في مدينة الجزائر في الفترة ما بين(1656-1700م)	235
21- أسعار الأسرى بمدينة الجزائر بين سنتي 1710-1793م	236
22- نماذج أسعار بعض الأسرى تم تحريرهم بالجزائر	239
23- نماذج أسعار فدية بعض الأسرى تم تحريرهم بالجزائر خلال القرنين 17-18م	245-239
24- ممارسة بعض التجار اليهود للفدية بالجزائر خلال القرن 18م	247
25- قيمة المبالغ المالية المحصلة من فدية الأسرى من طرف تجار يهود بين سنتي 1690-1708م	249-248
26- قيمة المبالغ المالية المحصلة من فدية الأسرى من طرف تجار يهود بين سنتي في 1690-1718م	249
27- التقديرات المالية من خلال سجل الغنائم البحرية في الفترة بين 1674-1677م	251
28- عدد الغنائم وقيمها المالية المحصلة من طرف إيالة الجزائر في الفترة بين 1765-1799م	253-252
29- مقارنة بين المداخيل المالية لإيالة الجزائر في النصف الثاني من القرنين 17-18م	255
30- عينات من غنائم البحارة الجزائريين خارج قطاع الأسرى وقيمها المالية في فترة 1765-1799م	266-257
31- نظام تقسيم الغنائم حسب "الأب دان" و" دوفولكس"	272
32- عدد الأسهم وحصصها من خلال عينات لغنائم بحرية بين سنتي 1765-1798م	279

33- عيّنات من الدول التي كانت تدفع إتاوات مالية للجزائر خلال القرن 18م	288-287
34- تطور قيمة الهدايا الفرنسية المقدمة للجزائر خلال القرن 18م	290
35- العمولات المالية المقدمة من طرف ممثلي بعض الدول الأوروبية بين سنتي 1594-1738م	291
36- قيمة الحقوق والرسوم الجمركية بموانئ إيالة الجزائر	321
37- الحقوق والرسوم الجمركية حسب انتماءات التجار	324
38- قيمة مداخيل خزينة الإيالة من الرسوم الجمركية مطلع القرن 18م	325
39- عينات من التسهيلات الجمركية لبعض الدول الأوروبية في موانئ الجزائر خلال القرنين 17-18م في ظل المعاهدات الثنائية	330-325
40- كميات المرجان المصدر من الجزائر إلى فرنسا خلال القرن 18م	344
41- أسعار المرجان بأسواق مرسيليا بين سنتي 1680-1706م	344
42- عينات من مداخيل التجار الفرنسيين من المرجان الجزائري خلال النصف الثاني من القرن 16م	345
43- إشارات ودلالات عن فرض الضرائب العينية من المرجان على وكلاء الباستيون الفرنسي بالقالة من طرف بايات قسنطينة من خلال المجموعة الأرشيفية رقم 1641	353-348
44- غنائم بحرية من المرجان وقيمها المالية	356
45- غنائم بحرية من أنواع السمك وقيمها المالية	361-360

فهرس الخرائـــــــــــــــط

الرقم	عنـــــــــوان الخريطـــــــــة	الصفحة
01	رسم توضيحي طوبوغرافي لمينائي وهران والمرسى الكبير	302
02	رسم توضيحي طوبوغرافي لميناء مستغانم	303
03	رسم توضيحي طوبوغرافي لميناء تنس	304
04	رسم توضيحي طوبوغرافي لميناء شرشال	306
05	رسم توضيحي لميناء مدينة الجزائر سنة 1683م	308
06	خريطة توضيحية لمواقع موانئ ومراسي إيالة الجزائر خلال العهد العثماني	315
07	مخطط توضيحي لأسواق مدينة الجزائر من ضمنها "سوق الحواتين" الموجود بالقرب من الجامع الجديد	362

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأعـــــــــــــلام

-أ-

إبراهيم 64، 70
إبراهيم بوشناق 247
إبراهيم خوجة 350
إبراهيم رايس عرباجي 78
إبراهيم كولغلي 112
إبراهيم وكيل الخرج 58
ابن الأثير 125
ابن القاضي 11، 45
ابن المفتي 306، 307
ابن بطوطة 77
ابن حمادوش 333، 334
ابن حوقل 336
ابن جبير 75
ابن خلدون67، 86، 120
ابن سحنون 71
ابن عظوم 123
ابن كثير 148
ابن ماجة 127
ابن منظور 125، 203
أبو العباس أحمد الغزال243
أبو العباس سيدي أحمد بن القاضي 24
أبو حمو الثالث 40، 41، 43
أبو زيان 15، 41
أبو عبد اللي 15
أبو عبيد 148
آبي بورجس 137
أبي الدرداء 127
أبي حمو الزياني 48
أبي زكرياء يحي الزواوي 336
أبي طويل 11
أبي عبد الله الرصاع 202
أبي محمد القاسم بن عبد الله التميمي 138
أبي موسى 126
أبي وائل 126
أتيلا أمبروز 169، 170
أحمد الكبير 128
أحمد باشا 183، 289
أحمد باي 340، 341، 352، 353
أحمد بن الفاسيا 283
أحمد بن مبارك الجزائري 156
أحمد بن يوسف الملياني 128
أحمد بن القاضي 44
أحمد خوجة بن فرحات 70
أحمد رايس 113، 277

– فيما يخص "ال" التعريفية فإننا سنسقطها في الترتيب الأبجدي لفهرس الأعلام، وأيضا أن أي اسم يبدأ بـ "ابن" يدخل ضمن إطار حرف الألف " أ " .

أحمد قاسم 123
أرتورو مورقادو قارسيا 159
أرناؤوط إبراهيم 73
أرون ليفي لويزيلدا 248
إسحاق 41، 43، 44
إسحاق باروش 249
إسحاق سليمان 247، 248
إسماعيل باشا 78
الإسكندر باشا بسطانجي 32
اشطورا 23
إكسماوث 115
الإدريسي 299، 309
الأميرة آن 328
ألبير دوفولكس 207، 212، 215، 218، 220، 221، 251،271، 367
ألكسندر دوقروت 94
إلياس 44
إليزابيث 192 إليزابيث الأولى 161، 188، 189، 195
إلين هاوكلينز 240
أمان 156
آمنة بنت مراد آغا 104
آمنة بنت مراد القورصو 105
أندرهيل 246
أندري دوريا 48، 103
أنطون دولاكروا 239
أنطونيو بارسيللو 97
أوريللي 97
أوليفر إغليسون 267
إيدن رايس 163

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ب-

الباشا إبراهيم 334
الباي محمد 20
البكري 299
بايزيد الثاني 30، 31، 55
الباشا حسين 182
بتشينيو 105
براق رئيس 31
برتو باشا 64
برووديل 99، 127، 134، 144، 147، 166، 295
بروطون 292
بكير 113
بلاش 351
بلانتيت 186
بن آشنهو 51
بن لحرش 283
بورك 238
بوعزيز 64، 94، 95
بول راندال 244
بول ماصون 345
بوليبيوس 118
بيدرو أفوستيجي 233
بيدرو أنطونيو دوفيرا 81
بيدرو نافارو 23، 25، 26، 29، 83
بيرنار ميشن 268
بيرو 353
بيري رايس 31، 309، 311، 312، 313
بيسونال 158
بيول 82
بيير نولاسك 226

-ت-

تروبيرت 78
التمقروتي 98، 312
تروبير 187
توماس آلان 194
توماس روي 193، 194
توماس سميث 151
توماس سينغلتون 190
توماس لانش 176، 291
توماس وودوارد 237
تيدنا 150، 151، 215، 244، 366

-ج-

جابر بن عبد الله رضي الله عنه 203	جون لام 244
جاك الأول 191	جون وولف 91
جاكوب ماشورو 249	جوني ناربورو 241
جعفر باشا 149، 177	جيان برتراند 233
جوان 240	جيان فوسوسكس 233
جوزيف باري 269	جير فازوني قيتانو 328
جوزيف بكري 246	جيرارد فان كريكن 199
جون 268	جيقليو 155
جون آدامز 285	جيمس الأول 192
جون تيبتون 190	جيمس فريزل 193
جون جلوب 204	جيمس ولسن ستيفنس 93
جون دولافري 173	جينو محمد رايس 269
جون دي ماتا 225	

-ح-

الحاج أحمد 195	حسن البندقي باشا 100
الحاج باشا 316، 340، 346	حسن القورصو 152
الحاج حسن 47، 34	حسين باشا 65، 184، 198
الحاج شعبان 230	حسن باي 348، 349، 350، 351، 352
الحاج علي 257	حسن بن زرمان 105، 219
الحاج محمد 355	حسن رايس 108
الحاج محمد القبطان 254	حسن فينزيانو 98، 112، 177
الحاج يعقوب 277	حسن باشا 81، 93، 103، 155، 230،
الحاج يوسف 348، 349	355

الحاج يوسف رايس 108	الحسن الوزان 301
الحموي 311	حسين باشا ميزومورتو 327
الحميري 312، 313، 336	حمدان خوجة 69، 271
حاجي الحسين باشا 76	حميد العيد 42
حاجي حسين ميزومورتو 140، 241	حميدو 90، 91، 108، 114، 219، 254،
حاجي شعبان 333	269، 277
حسن 81	
حسن آغا 60، 98، 307	

-خ-

الخضر باشا 177، 180	خيرالدين بربروس 33، 46، 47، 50، 66،
خضر 57	80، 92، 97، 98، 99، 103، 128،
خليل إينالجيك 318	144، 174، 175، 305، 307
خوزي أنطونيو مارتينيز توريس 208	خيمينيس 15
خيرالدين 14، 32، 33، 35، 37، 39،	
40، 44، 45، 48، 50، 53، 57، 58،	
59، 60، 61، 81، 83، 103، 122،	
128، 137، 174، 175، 307	

-د-

الدوق دوغيز 182، 184	دولافوري 174
الدوق دومارتمارت 140	دوماس لاتري 141، 161
الدوق دو سافوا 175	دون ريمون دي كوردوبا 9
الدون رايموند 36 .	دونالدسون 286
دافيد كوهين سلمون 247، 248	دونيس 39
دالميراس 316	دونيس دوسولت 327
دان 93، 147، 211، 240، 271	دونيس ديسو 268، 340، 346

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

دانيال داك وستا ألفرنجا 248	دي رويتر 199
درغوث رايس 103	دي كوكييل 187
درغوث 106	دي مارتن القرطبي 239
دريفيت 184	دي مارتين 37
دس إيكن 193	ديسو 346
دوران 291	دييغو دو كوردوبا 25
دوسولت 289، 327	دييغو دوفيرا 41
دوغرامون 44، 184، 229، 281	دييغو غالان 223
دوفوفري 76	
دوفولكس 72، 92، 214، 219، 220، 251، 253، 272، 320، 321، 355، 356، 360	

-ر-

الرازي 77	روبيرت دافيس 159، 194
الرايس الحاج محمد 269	روكس 165
الرايس إنجا محمد 274	ريتشارد أوبراين 245، 246
الرايس حسن 107	ريشيليو 178، 179، 180، 186
الرايس دشمان 90	ريمون دوبنيافور 226
الرايس سليمان 276	ريمون دي كوردوبا 22
الرايس سليمان اليفون 109	ريتشارد ألين 200
الرايس شلبي 269	
الرايس علي 269	
لرايس مامي 107	
الرايس مبارك 85	
الرايس مصطفى 107، 277	

الرايس نعمان 277 رجب باشا 183 روبير مانسيل 193	-ز- الزهار 20، 82، 167، 243، 254، 256، 284، 286، 354 زميرلي أحمد 269

-س-

سافاري 343 سافاري دوبريف 181 سالم التومي 41، 29 سان جاك 121 ساندر 39 سانسون نابولون 184، 185، 208، 239، 289، 291، 345 سبراغ 241 ستيفان كزال 337 ستانلي لان بول 62 سعيد الشويهد 104 سعيدوني 95، 96، 216، 217 سفاري دوبريف 169	سلفاتوري بونو 130، 131، 155، 157، 159 سليم الأول 32، 36، 37، 46، 63، 110 سليمان الشويهد 104 سليمان القانوني 62، 173، 174 سنان رايس 31-32 سورون 177 سيدي بتقة 105 سيدي موسى 44 سيرفانتيس 226 سيمون دانسا 181، 185

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ش-	-ص-
الشويهد 64، 109، 359، 360	صاري محمد رايس 114
شارل الخامس 121، 173، 196، 229	صالح الجيجلي 113
شعبان الزناقي 166	صالح باشا 107، 108،
شارلكان 48، 60، 92، 104، 163، 174،	صالح باي 243، 311، 324، 353
175، 176	صالح رايس 59، 60، 98، 111، 163،
شالر 97	307
شاو 214، 215، 357	صالوه 348
شعبان باشا 241، 268	**-ط-**
	طاطار 109
	طوماس ناطوار 268

-ع-

عائشة غطاس 113، 343	علي بن عبد الله 113
العلج علي 64، 66، 93، 98، 102،	علي خوجة 73
103، 104	علي رايس التركي بن يوسف طاطار 109
العنتري 311	عمار بن يوسف 157
عبد الرحمان الثعالبي 105	عمر باشا 323
عبد الرحمن 195	عمر رايس 108
عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت	عيسى بن زايد الجيجلي113
283	
عبد الله بن محمد الحاج الشويحات 323	
عبد الله الشويهد 283	
عبد الله بن محمد الشويهد 242	
عبدي باشا 277	

عثمان باشا 63، 279
عبد الله بن أبي العباس 348
عروج 33، 34، 35، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 46، 48، 49، 50، 56، 57، 58، 106، 122، 128، 310، 364
عروج بربروس 45، 137
علي عشي 314
علي باي بن الحاج عبد الله 266
علي بتشين 104، 105، 108، 114، 186، 224

-غ-

الغبريني 121
الغساني 157
عرباجي 104
غريغوار التاسع 226
غطاس 358
غلاسيران دي بينوس 239

-ف-

الفيروزي أبادي 74
فاطمة بنت محمد بن عبد الرحمن الشريف 158
فالبير 152
فان دان براوغ 71
فان لوتن 204
فانسان دو بول 229
فرانسوا كيريدو 233
فرانسيس كوتنغهام 99
فرفر 32
فرنسوا الأول 173، 174، 175
فوستر 254
فونتير دو بارادي 214، 215
فوندارهايدان 337
فيرو 309
فيرناند برودیل 17
فيقو 240
فيليب الثالث 165

فونتناي 146، 184	فيليب الثاني 195-196
فرج 108	فيليب غارسيا 233
فرديناند 15، 29، 352، 364	فيليكس دوفالوا 225

-ق-

القبطان بكير 113	قاستون بوني 240
القبطان بيرون 266	قرباش 169، 170
القبطان صالو 350	قرباش بلقاسم 146
القديس يوحنا 56، 103، 122، 136،	قرقود 56
142، 154	قدور قرعوش 115
قارة حسن 42	
قارة حسن بن مصطفى 156	
قارة دونغزلي 277	
قارة يوسف 269	

-ك-

الكونت أبرال 291	كاي 183
الكونت دي مونتمار 96	كربخال 26، 302، 307
الكوندي دي فلوريدا 329، 357	كروستي فيديريكو 208، 210، 214، 216
كاثكارت 75، 151، 152، 222، 267	كروستي 202، 203
كارلوس 43، 44	كمال رايس 31، 55
كارلوس الرابع 81	كوادرو 122
كارلين ديديه 176	كوردوبا 22
كارو 281	كورنليس بيناكر 198
كازناف 208	كورنوليس هوتمان 196
كاس 283	كورين شوفالييه 127
كاسون 208	

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ل-

لامبير 199
لبيجناكير 199
لوجي دو تاسي 153
لوراندو دي باديا 15
لوكاقليني 104
لومير 85
لوميليني 227
لويس الرابع عشر 78، 241، 316، 333
ليث بن أبي سليم 127
ليوسو 310

-م-

المدني 20
المقدسي البشاري 314
المقراني 70
المكناسي 163
المنور مروش 50، 87، 113
ماتيوس أندرسون 164
ماثيو دي باسيو 227
مارتان 186
مارسيل كولومب 112
ماركيز كورتيز 239
ماريا مارتن 304
مانويل دي بيغا 165
محمد 64، 65، 108
محمد الكبير 150، 151، 354
محمد أمين 195
محمد آغا 90، 272
محمد التواتي 128
محمد الحفاف 105
محمد السابع (الثابتي) 28
مراد آغا 92
مراد الثالث 177، 188، 342
مراد الثاني 61
مراد القورصو 105، 152
مراد رايس 112، 137، 193، 240
مريم 113
مصطفى الثالث 64
مصطفى الدولاتلي 338
مصطفى باشا 108، 242، 328
مصطفى بن حسن 107
مصطفى بن حسن خوجة 164

محمد أنيس 190	مصطفى بوشلاغم 303
محمد باشا 81، 82، 111، 225، 232، 233، 355	مصطفى رايس بن مراد 113
محمد باي 292	مصطلح الدين رايس 31
محمد بكداش 289	مصلح الدين 104
محمد بن الحسن 33	مصلح الدين بن تركي 114
محمد بن حسن باشا 268	معاوية بن يحي 127
محمد بن الحسين 111	مقديش 309
محمد بن عبد الله 243	ممي رئيس 107
محمد بن زيان 28	ممي البحار 107
محمد عثمان باشا 64، 65، 75، 82، 284، 329، 355	موربا 288
محمد دراج 50	مولاي بالحميسي 77، 85، 156، 157، 357
محمد رايس 103	مولاي إسماعيل 156، 157
محمد رئيس 80	مولاي سليمان 158
محمد رئيس الفلمنك 104	مونتلاك 175
محمد شلبي بن يوسف كيخية 105	مونكادا 48
محمد قبطان الفلمنك بن عبد الله 114	موني بنت الرايس حسن 105
محمود الثاني 317	
محمود بن علي شعوة 158	
محمود مقديش 314	

-ن-

الناصر 296	هابنسترايت 236
نابليون بونابرت 347	هامفريز 286، 287
ناصر الدين سعيدوني 95، 137، 216	هايدو 39، 93، 100، 101، 102، 205، 208
نفتالي بوشناق 247	

-هـ-

نفيسة بنت الباشا إبراهيم 104	هشام بن عمار 127
نوح 73، 246	هلايلي 111
	هنري الرابع 177، 179، 180
	هنري دوسيغران 186
	هنري دونان 140

-و-

والسينهام 192	
الورتيلاني 205	
الوزان 21، 26، 83، 299، 303، 305، 311، 314، 336	
ورنر شموكر 192	
وليد علي خوجة 274	
وليم سبنسر 90	
وولف 127، 192	
ويليام فان خانت 200	

-ي-

	يحي الجيجلي الجزيري 113
	يحي بن سالم التومي 42
	يحي بن عباد 127
	يحي بن محمد بن زيان 28
	يحي بوعزيز 77، 94، 108
	يعقوب بوشارة 247، 248
	يعقوب رافاييل بوشارة 247، 248
	يعقوب قبطان 269
	يوسف القصير 345
	يوليوس ملهاوزن 204

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهـــــرس المحتـــــويات

المحتـــــــــــــــــــوى	الصفحة
شكـــــــــر وتقديـــــــــر	
إهـــــــــــــــــداء	
قائمة المختـــــــــــصرات	
مقدمـــــــــــــــــة	1-13
الفصل التمهيدي : المغرب الأوسط والتبعية للسلطة العثمانيـــــــــة	14
أولا: حملات مسيحيو أوروبا العسكرية لاحتلال المغرب الأوسط بداية القرن 10ه/16م	15
1- الظرفية التاريخية للمغرب الأوسط والحوض المتوسطي بدايـــــــة القرن 10هـ/16م	15
2- الحملات الإسبانية لاحتلال سواحل المغرب الأوسط (911-917هـ)/(1505-1511م)	20
2-أ احتلال المرسى الكبير (911هـ/1505م)	20
2-ب احتلال وهران (915هـ/1509م)	22
2-ج احتلال بجاية (916هـ/1510م)	24
2-د خضوع وولاء مدينة الجزائر للإسبان (917هـ/1511م)	25
2-هـ الإسبان في بقية ساحل المغرب الأوسط	27
ثانيا:الإخوة بربروس في المـــــــــــغرب الأوســـــــــط	30
1- نداءات الإغاثة والإستنجاد بالإخوة بربروس وتحرير السواحل المحتلة	30
1-أ العثمانيون في بلاد المغارب	30
1-ب تحرير جيجل وجهود الإخوة بربروس في بجاية	34
1-ج استرجاع مدينة الجزائر وتحرير شرشال	38
2- المؤامرات الداخلية والحملات الإسبانية قبل إعلان الجزائر إيالة	41

عثمانية(922-924هـ)/(1516-1518م)	
3- إلحاق الجزائر بالسلطةالعثمانية والتأسيس للدولة الحديثة	45
3-أ خيرالدين بربروس بايلربايا على الجزائر(925هـ/1519م)	45
3-ب التأسيس للدولة الحديثة	47
3-ج فيما يتمثل الوجود العثماني في الجزائر؟	50
الفصل الأول : البحرية الجزائرية والسيـــــادة المتوسطيـــــة	53
أولا : تأسيس بحريـــــــــــة إيالة الجزائـــــــــــر	55
1- الإخوة بربروس ودورهم في تشكيل البحرية الجزائرية	55
1-أ البدايات الأولى للإخوة بربروس في النشاط البحري	55
1-ب جهود خيرالدين في تأسيس أسطول الإيالة	58
2- الدعم والتقارب البحري بين الجزائر والدولة العثمانية خلال القـــــرن 10هـ/16م	60
ثانيا: آليات تصنيع السفن وتطـــــورها في الإيالـــــــــــة	67
1- المواد الأساسية الأولية لصناعة السفن	68
1-أ الخشب	68
1-ب المسامير	73
1-ج القطران أو الزفت	74
1-د الدهانات (الطلاءات)	76
1-هـ الحبال	77
2- دُورْ (ترسانات) تصنيع وإصلاح السفن	79
2-أ حرفة صناعة السفن	79
2-ب أهم دور صناعة السفن في إيالة الجزائر	82
2-ج رواتب عمال ورشات تصنيع السفن	84
2-د تجهيز وتسليح السفن	84
3- أنواع السفن وتطور أعدادها من خلال الكتابات التاريخية	86

3- أ أنواع السفن وتسمياتها	86
3-ب ملكيات السفن	90
3-ج تطور أعداد السفن من خلال الكتابات التاريخية	91
ثالثا: البحارة وطائفة الرياس ودورهم في النفـــــــــوذ المتوســـــــطي	97
1- طائفة الرياس	98
1-أ ماهية هذه الطائفة؟	98
1-ب الأصول الجغرافية لرياس البحر	99
1-ج تأثير رياس البحر في سياسات إيالة الجزائر	103
1-د إمتيازات البحارة ورياس البحر	106
2- العصر الذهبي لرياس البحر	109
2-أ ثنائية: رايس البحر- الجند الإنكشاري	109
2-ب ثروات رياس البحر من الغنائم البحرية خلال القرنـــــــين 11-12هـ/17-18م	112
الفصل الثاني: القرصنة البحرية-الجهاد البحري في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال القرن 11هـ/17م	116
أولا: العالم المتوسطي بين الجهاد البحري والقرصنة البحرية	118
1- تاريخية القرصنة المتوسطية	118
1-أ البدايات الأولى للقرصنة في البحر الأبيض المتوسط	118
1-ب تجاذب الأعمال القرصانية بين ضفتي البحر المتوسط	120
2- جدلية: الجهاد البحري والقرصنة البحرية !	124
2-أ معنى الجهاد البحري	125
2-أ-1 معنى الجهاد (لغة واصطلاحا)	125
2-أ-2 مفهوم الجهاد البحري	126
2-ب معنى القرصنة البحرية	130
2-ب-1 معنى القرصنة (لغة واصطلاحا)	130

2-ب-2 مفهوم القرصنة البحرية	132
2-ج محاولة فك الإرتباط بين الجهاد البحري والقرصنة البحرية	134
3- القرصنة المتوسطية: أوروبية مسيحية أم مغاربية إسلامية؟	142
3-أ الأبعاد الدينية للقرصنة المتوسطية	142
3-ب الأسْر في البحر المتوسط بين النظرة الإسلامية والنظرة المسيحية	145
3-ج معاملة الأسرى المسيحيين بالجزائر العثمانية من خلال الكتابات التاريخية	149
3-د معاملة الأسرى المسلمين بأوروبا المسيحية	154
ثانيا: ثنائية الجزائر-أوروبا: بين التقارب المصلحي والتباعد العدائي (1006-1077هـ/ 1600-1671م)	162
1- الجزائر وإسبانيا	163
1-أ الخلفيات التاريخية للعلاقات الثنائية	163
1-ب أبرز قضايا الخلاف بين الجزائر وإسبانيا	166
2- الجزائر وفرنسا	173
2-أ الخلفيات التاريخية للعلاقات العثمانية-الفرنسية وآثارها على إيالة الجزائر	173
2-ب الدبلوماسية المتضاربة والقرصنة المتبادلة بين الجزائر وفرنسا	178
3- الجزائر وإنجلترا	188
3-أ الدور العثماني في تقريب وجهات النظر الجزائرية – الإنجليزية	188
3-ب القرصنة المتبادلة في ظل تصدع العلاقات	191
4- الجزائر وهولندا	195
4-أ إستقلال هولندا عن المملكة الإسبانية ودخولها الحوض المتوسطي	195
4-ب معاهدة 1028هـ/1622م والتقارب الحذر	197
الفصل الثالث: موارد البحر من الغنائم ودورها الاقتصادي في فترة (1006-1205هـ) / (1600-1799م)	201

1- الإطار المفاهيمي لمصطلح غنائم البحر	202
1-أ الدلالات الدينية واللغوية لمصطلح "الغنيمة"	202
1-ب ماهية غنائم القرصنة البحرية	204
2- الأسرى: مورد اقتصادي لإيالة الجزائر	205
2-أ دراسة إحصائية للأسرى المسيحيين في إيالة الجزائـــــــر (1006-1205هـ) /(1600-1799م)	207
2-ب الأصول الجغرافية للأسرى	218
2-ج أنواع الأسرى	221
2-د منظمات وجمعيات فدية الأسير المسيحي	224
2-هـ العائدات المالية من فدية الأسرى ودورها الاقتصادي	228
2-و تجارة يهود الجزائر في فدية الأسرى	245
3- العائدات المالية من النشاط البحري الجزائري	250
3-أ التقديرات المالية من خلال سجل الغنائم البحرية	250
3-ب الغنائم خارج قطاع الأسرى	257
3-ج نظام تقسيم الغنائم	270
4- أنظمة الإتاوات البحرية والهدايا المفروضة من طرف إيالة الجزائر	280
4- أ الإتاوات البحرية في الحوض المتوسطي	281
4-ب الهدايا الإلزامية أو الترضيات البروتوكولية	288
الفصل الرابع: سواحل إيالة الجزائر بين موارد الجمرك وثروات الصيد البحري	294
أولا: موارد الجمرك ودورها الاقتصادي	295
1- مراسي وموانئ إيالة الجزائر من خلال الأسطوغرافيا التاريخية	295
2- الأداءات والرسوم الجمركية في موانئ الإيالة	317
2-أ أصل الرسوم الجمركية (كومركيون)	317
2-ب إجراءات التحصيل الجمركي	319

2-ج الرسوم الجمركية في موانئ الإيالة	320
2-د الإمتيازات الجمركية في ظل المعاهدات الثنائية	325
3- عوائق التحصيل الجمركي	331
3-أ البقشيش التجاري	331
3-ب التهرب من دفع الرسوم الجمركية	334
ثانيا: ثروات الصيد البحري مورد اقتصادي للدولة	335
1- الأسماك والمرجان في سواحل إيالة الجزائر	335
2- المرجان	339
2-أ تجارة المرجان	341
2-ب الأداءات والضرائب على تجارة المرجان	345
3- الأسماك	357
3-أ وفرة الأسماك بسواحل الإيالة	357
3-ب حرفة صيد الأسماك	358
3-ج سعر الأسماك وضرائب المحتسب	359
3-د مصادر أخرى للسمك خارج قطاع الصيد البحري	360
خاتمـــــــــــــــــــــــة	363
الملاحـــــــــــــــــــــــق	370
قائمة المصادر والمراجـــــــــــــع	381
الفهـــــــــــــــــــــــارس	428
- فهرس الجـــــــــــــداول	429
- فهرس الخـــــــــــــرائط	432
- فهرس الأعـــــــــــــلام	433
- فهرس المحتويـــــــــــــات	446

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملخصات «بالعربية، الإنجليزية والفرنسية»

ملخص بالعربية:

عرفت بلاد المغارب بداية القرن 10هـ/16م تطورات هامة، غيرت المشهد السياسي للمنطقة بأكملها وكان أبرزها إلحاق منطقة المغرب الأوسط بالسلطة العثمانية، فأصبحت تحمل لقب "إيالة الجزائر" بداية من سنة 925هـ/1519م، وتعاقبت معها أحداثها في كل الجوانب وخاصة فيما تعلق بقوة أسطولها البحري والذي مثّل هيبتها وسيادتها في منطقة البحر المتوسط. وعلى الرغم من أن البحرية الجزائرية كانت تقليدية مقارنة بنظيرتها الأوروبية إلا أنها استطاعت أن تضع حدا للحملات الأوروبية على سواحل الإيالة، والجدير بالذكر أنها بلغت أوجَّها في منتصف القرن 11هـ/17م، وهو ما مكَّنها من رسْم معالم نفوذها وهيبتها من غرب المتوسط إلى شمال أوروبا الغربية، فوُصِفت أعماله وخرجاته خاصة في الكتابات الأوروبية بأنها "لصوصية بحرية"، وقد نتج عن بروز الملاحة البحرية في العالم المتوسطي ظهور وتطور القرصنة في ظل تحوله إلى مجال حيوي للصراع، وكانت ممارسة الغزو البحري فيه احدى السبل المختصرة للحصول على الغنائم والثروات. ومهما اختلفت الآراء التاريخية بخصوص القرصنة المتوسطية فإن منشأها كان القاسم المشترك بين ضفتي الحوض المتوسطي، والفصل في انتمائها الجغرا-تاريخي صعب للغاية، بالرغم من الدلائل التاريخية المؤكدة أن الأوروبيون هم السبَّاقون إلى ممارستها متوسطيا، وهو ما أدى بعديد الدراسات التاريخية إلى تأكيد أن المصدر الاقتصادي الوحيد لإيالة الجزائر هو الغنائم البحرية خاصة خلال القرنين 11-12هـ/17-18م، فشكّلت بذلك العائدات المالية من فدية الأسرى المسيحيين بالجزائر موردا بحريا هاما لإنعاش الخزينة الجزائرية، لكن موارد الإيالة لم يَغْلُب عليها فقط قطاع الأسرى، بل إن جملة السلع والبضائع من حمولات السفن التي كان البحارة يَغنَمُونها في البحر المتوسط ساهمت أيضا في تعزيز اقتصاد الإيالة، وهو تفنيد لعديد الدراسات التي أكدت قطعيا بأن عائدات الخزينة كان مصدرها الوحيد هو بيع وفدية الأسرى المسيحيون، وبالتالي استطاعت الإيالة أن تخلق موردا ماليا بحريا آخر وهو فرض الرسوم والضرائب المالية والعيْنية في أغلب موانئ الإيالة في شكل حقوق ثابتة كرسوم الإرساء

والرسوم على البضائع المصدرة والمستوردة، وأيضا جملة الإتاوات البحرية والهدايا والترضيات البروتوكولية، كل هذا ساهم فعليا في تدعيم وإنعاش الخزينة بأموال إضافية خارج قطاع القرصنة البحرية.

ومن جانب آخر، تميز الموقع الجغرافي الإستراتيجي لإيالة الجزائر والمطل على البحر الأبيض المتوسط بمجموعة من الموانئ والمراسي، والتي أصبحت تُشكِّل مظهرا من مظاهر قوة الدولة، وكان لها أدوار عديدة أبرزها تنشيط التجارة البحرية، لكنها اصطدمت بواقع آخر عاشته أغلب هذه الموانئ ألا وهو التهرب من دفع الرسوم الجمركية و"البقشيش التجاري"، فتحولت إلى أحد أهم العوائق والتحديات التي عانى منها اقتصاد الدولة، وأدى ذلك إلى إلحاق أضرار مالية كبيرة للخزينة العامة. كما تمتع ساحل إيالة الجزائر بثروات بحرية مختلفة أبرزها المرجان والأسماك، إلا أن الإقبال على صيده وتجارته كان ضعيفا، وهو ما أثبت لنا التباين في استغلال هذه الثروة البحرية، وقد فُسِّر ذلك بتفضيلهم لأنواع أخرى من اللحوم كالأغنام والماعز والأبقار وغيرها.

Summary in English:

Since the beginning of the 16th century, Maghreb countries had known important developments which changed the political scene for the region. The most appealing one was to proclaim the Middle Maghreb as part of the Ottoman authority. As a result, it was named "The State of Algeria" starting from the beginning of 1519AC. After this event, many other events followed in all different areas especially concerning the power of its navy which resembled its sovereignty and prestige in the Mediterranean region. Though the Algerian navy was traditional compared with its European rival, it was able to stop European expeditions on the shores of the State. It is worth mentioning that it reached its pick in the middle of the 17AC. which enabled her to draw the parameters of its potency and sovereignty from the West of the Mediterranean to the north of Western Europe. Its works and going outs were described especially in European books as "Maritime Piracy".

The Algerian Maritime navigation occurrence in the Mediterranean world resulted in the appearance, and development of piracy which transformed into a vigorous domain for conflict. In this domain, maritime conquest became one of the shortcuts for getting riches and booty. No matter how the historical opinions differ concerning the Mediterranean piracy, its emergence was the common thing between both banks of the Mediterranean basin. The

decision about its geo-historical belonging is very difficult though the historical evidences assure that Europeans were the first to practice it in the Mediterranean. This lead many historical studies to confirm that the only economical source of the State of Algeria is maritime loots especially during the 17/18 centuries. The financial revenues from the ransom of Christian captives in Algeria made an important maritime income to revive the Algerian treasury. The State's income was not overwhelmed by captives' sector, but also merchandise from ships which sailors used to gain in the Mediterranean Sea had a great deal in the buildup of the State's economy. This was an application for the studies which had a firm belief that the only source of the treasury's income is selling and ransoming Christian captives. Therefore, the State could create another financial maritime income which is imposing fees and financial and in-kind taxes in most ports of the State in the form of stable rights as fees for anchoring and fees for exported and imported merchandise. Also, total maritime royalties, gifts, and amends as protocols. All of this took part in supporting and reviving the treasury with extra money out of maritime piracy section.

From another side, the strategic and geographical location for the State of Algeria, which has a view on the Mediterranean Sea, is

favored by a group of ports and anchors. The latter became as one of the aspects of the country's power. They had many roles such as the activation of the maritime trade. However, it faced another choking reality which these harbors lived; not paying customs fees and "trading tip". This turned into one of the most important barriers and challenges which the economy of the country suffered from. As a result, the treasury suffered from huge financial damages. The Algerian shore also is very rich of different maritime fortunes; among which fish and coral. However, hunting and trading it was so weak which proved for us the difference in the exploitation this maritime fortune. This was explained as their preference for other types of meat like sheep, goats, cows, and others.

Résumé en français :

Le début du XVI^{ème} siècle est marqué par des développements importants marquant la région du Maghreb dont le plus importants l'annécien du Moyen-Orient à L'Empire Ottoman, qui devient la Régence d'Alger à partir du 1519, et les événement se succèdent de tous les aspects, notamment en ce qui concerne la puissance de sa flotte navale qui est considérée comme le point fort de cette région.

Dans la région Méditerranéenne, si la Marine Algérienne était traditionnelle par rapport à sa contrepartie européenne, elle a été en mesure de mettre fin aux compagnes européennes sur la côte de mais elle a connu son apogée au milieu du 17 ^{éme} siècle, ce qui a lui permis de tirer son influence de la Méditerranée Occidentale. L'émergences de la navigation Maritime dans monde Méditerranéen a entraîné l'émergence et le développement de la piraterie qui est devenue un domaine de conflit. La pratique de l'invasion Maritime étant l'en des moyens les plus rapides des fortunes et des richesses. Les vues historiques sur la piraterie en Méditerranée ont pour origine le dénomination commun des deux rives des bassin Méditerranéen et la séparation des ses origines géographiques et historique était très difficile, malgré les preuves historiques montrent que les Européens sont dans la course aux pratique Méditerranéennes, la source financière de la rançon de la famille chrétienne en Algérie était une ressource Maritime importante pour la

renaissance du trésor Algérien, mais les ressources de l'Algérie n'était pas seulement dominées par le secteur familiale, mais aussi par le nombre total de biens et de biens.

Parmi les navires que les Marins avaient en mer Méditerranée ont également contribué à la promotion de l'économie de la régence d'Alger ce qui correspond à la réalisation de plusieurs études qui ont confirmé catégoriquement que les coutumes du trésor étaient la seule source disponible pour la vente de la famille chrétienne rançon, et ainsi réussi à créer une autre ressource financière, il est l'imposition des frais de taxes financière, et en nature dans la plupart des ports, des droits inaliénables de la forme de frais accueil et les droits sur les protocoles marchandises exportées et importées. Tout cela a contribué à la consolidation et le recouvrement des fonds supplémentaires du trésor en dehors du secteur de la piraterie Maritime. D'un autre coté, la situation stratégique géographique qui surplombe la Méditerranée se caractérise par une série de ports et de ports plaisance qui sont devenus comme une manifestation du pouvoir de l'état qui jouent plusieurs rôles, notamment la promotion du commerce Maritime, mais se heurtent à la plupart de ses ports, à savoir la fraude aux redevances. Ce qui est devenu l'un des obstacles et des défis les plus importants aux quels l'économie de l'état a été confrontée, ce qui a considérablement en dommage le trésor public et le littoral Algérien a bénéficie de diverses ressources Marines notamment du corail et du poisson, mais la demande de

pêche et de commerce était faible. La disparité dans l'exploitation de cette richesse Marine a été démontrée en détail par d'autres types de viandes tels que les ovins, les caprins, les bovins et autres.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تم بحمد الله وعونه

تم بحمد الله وعونه